

جامعة، بسكرة، الجزائر



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علوم الإنسان والمجتمع

مجلة دولية محكمة تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة - بسكرة - الجزائر

العدد: 08

صفر 1435هـ / ديسمبر 2013م

I.S.S.N :2253-0347

رقم الإيداع القانوني: 12-1695

أنجز بمطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة

ص.ب 145 ق.ر بسكرة 07000 الجزائر

مجلة

علوم الإنسان والمجتمع

جامعة بسكرة الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

العدد 08 : صفر 1435هـ / ديسمبر 2013م

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير أ.د عبد الرحمان برقوق إلى :
ص.ب 145 ق.ر. بسكرة 07000 الجزائر

الهاتف/ الفاكس : 0021333501260

البريد الإلكتروني : revue.fshs@univ-biskra.dz

مجلة علوم الإنسان والمجتمع

جامعة بسكرة، الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قواعد النشر:

- تنشر مجلة "علوم الإنسان والمجتمع" الأبحاث والدراسات العلمية والفكرية في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية وفقا للشروط التالية:
- تقدم المقالات مطبوعة على الورق في نسختين وفي حدود 15 صفحة بصفحات المجلة، مصحوبة بقرص مضغوط وفق برنامج « Microsoft Word » بالنسقين العادي و RTF.
- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال، اسم الباحث ورتبته العلمية المؤسسة التابع لها(قسم، كلية وجامعة)، الهاتف والفاكس، العنوان الإلكتروني وملخصين للموضوع في حدود مأتي كلمة أو ثمانية سطور أحدهما بلغة المقال والثاني بإحدى اللغتين الأخرين على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية .
- تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Simlified Arabic مقاسه 12 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسي Simplified Arabic 14 Gras، العناوين الفرعية Simplified Arabic

- Times New Roman 12، أما الفرنسية أو الانكليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.
- هوامش الصفحة تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25، حجم الورقة مخصص (5,1623x).
- تضبط الجداول والأشكال مرقمة ومعنونة وفقا لهوامش الصفحة الآتفة الذكر، ويستحسن أن تعد بالطريقة الآلية أي بالبرامج المخصصة لها.
- يرقم التهميش والإحالات بطريقة آلية « Note de fin » على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، البلد، السنة، الطبعة والصفحة.
- المقالات المرسله إلى المجلة لا ترجع إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.
- يحق هيئة تحرير المجلة إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
- كل مقال لا تتوفر فيه هذه الشروط لا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.
- يرسل المقال في قرص مرن مرفقا بنسختين مطبوعتين إلى عنوان الجامعة و البريد الإلكتروني على:

revue.fshs@univ-biskra.dz

المادة التي تنشرها المجلة تعبر عن آراء أصحابها

مجلة علوم الإنسان والمجتمع

مجلة تعنى بالدراسات الاجتماعية والنفسية و الاعلامية والتاريخية

باللغة العربية واللغات الأجنبية

الرئيس الشرفي للمجلة

أ.د بلقاسم سلاطنية مدير جامعة بسكرة

رئيس التحرير

أ.د عبد الرحمان برفوق: عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

هيئة التحرير

أ.د عبد العالي دبله

أ.د علي آجقو

أ.د نور الدين زمام

د.داود جفافلة

إعداد و إخراج

د. عبيدة صبطي

الهيئة العلمية

أ.د علي أحقو، جامعة بسكرة ، الجزائر	أ.د سلاطنية بلقاسم، جامعة بسكرة ، الجزائر
أ.د عبد العالي ديلة، جامعة بسكرة ، الجزائر	أ.د زمام نور الدين، جامعة بسكرة، الجزائر
أ.د الطاهر إبراهيمي، جامعة بسكرة ، الجزائر	أ.د نصر الدين جابر، جامعة بسكرة ، الجزائر
أ.د عبد العزيز علي الخزاعي، جامعة الأردن	أ.د حسان الجيلاني، جامعة بسكرة ، الجزائر
أ.د عبد الخالق يوسف الختاتنة، جامعة الأردن	أ.د ديدبي لوساوت، جامعة باريس 8 ، فرنسا
أ.د يعقوب الكندري، جامعة الكويت.	أ.د السعيد فكرة، جامعة باتنة ، الجزائر
أ.د عيسى قادري، جامعة باريس 8، فرنسا	أ.د دحو فغورور، جامعة وهران ، الجزائر
أ.د علي فوادرية، جامعة سكيكدة ، الجزائر	أ.د ميلود سفاري، جامعة سطيف ، الجزائر
أ.د عبد العزيز العايش، جامعة خنشلة، الجزائر	أ.د مراد بوطبة ، جامعة أم البواقي
د/أشرف صالح محمد سيد، جامعة ابن رشد، هولندا	أ.د عبد الحميد حفال، جامعة عنابة ، الجزائر
د/ صالح محمد خميد، جامعة الصنعاء، اليمن.	أ.د الهاشمي مقراني، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر
د/علا عبد المنعم مصلحي الزييات، جامعة المنوفية، مصر.	أ.د ابراهيم بلعادي، جامعة قالمة ، الجزائر

الفهرس

11	الافتتاحية	
الدراسات الاجتماعية		
15	الدين من منظور سوسيولوجي. أ.د/صالح فيلالي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.	01
43	المجتمع المدني ضرورة وظيفية للدولة. د / محمد عبد الكريم الحوراني، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.	02
79	ثقافة الديمقراطية وسبل ترفيتها في المجتمع العربي. د / الهاشمي لغوق، جامعة سطيف 1، الجزائر.	03
113	نحو رؤية إستراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. أ/ ياسين خذايرية، جامعة سوق هراس، الجزائر.	04
131	تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في تفسير المرض وتحديد أنماط العلاج لدى المرضى. أ/ فيروز صولة، جامعة تبسة، الجزائر.	05
151	فعل القتل عند الأحداث في الجزائر، دراسة إحصائية لفعل القتل من 2000 إلى 2009. أ/طارق حمودة، جامعة عنابة، الجزائر.	06

183	الهوية الجزائرية أزمات وتحديات. الباحثة: سليمة فيلال، جامعة بسكرة، الجزائر.	07
203	بيئة العمل الداخلية وأثرها على الأداء الوظيفي للإداريين" دراسة ميدانية بكلية جامعة باتنة. الباحثة: سهام بن رحمون، جامعة بسكرة، الجزائر.	08
الدراسات النفسية والتربوية		
225	محكات اختيار شريك الحياة لدى طلبة الجامعات اليمينية. بحث مقارنة بين عينة الطلبة اليمينيين وعينات عربييه. د/إلهام عبد الله الأرياني، جامعة صنعاء، اليمن.	09
271	المقاربة النظرية لإحدى سمات الشخصية المناعية : الصلابة النفسية. د/ محمد بلوم، الباحثة: مريامة حنصالي، جامعة بسكرة، الجزائر.	10
289	درجة رضا الطلبة على مباني ومرافق المدارس الثانوية . مديرية التربية والتعليم للواء قصبة إربد نموذجاً . د/ كاظم عادل أحمد الغول، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.	11
الدراسات إعلامية		
335	الإعلام والثقافة وجدلية العلاقة في ظل العولمة. د/ سامية جفال، جامعة بسكرة، الجزائر.	12
363	وظيفة العلاقات العامة في الميدان السياحي. د/ سامية بن عمر، جامعة الاغواط - الجزائر.	13

الدراسات التاريخية والفلسفية		
397	المقاومة السياسية في منطقة الزيبان (1919-1954). أ/ لخميسي فريخ، جامعة بسكرة، الجزائر.	14
421	دلالات فلسفة الفعل في الفلسفة العربية المعاصرة أ/ لزهرة عقيبي، جامعة بسكرة، الجزائر.	15
دراسات في علوم و تقنيات النشاطات البدنية والرياضية		
465	التغذية الراجعة في ظل ممارسة النشاط البدني و الرياضي د/مراد خليل، جامعة بسكرة، الجزائر.	16
الدراسات باللغة الأجنبية		
03	Walter Benjamin: une philosophie de la traduction Dr/ Souhil Sayoud, Université de Constantine 2, Algérie.	17
25	Le temps scolaire et le developpement des apprentissages fondamentaux en cinquieme annee primaire. Abdelaziz Benabdelmalek, Université de Constantine, Algérie.	18
59	Étude de la composition corporelle des meilleurs lanceurs Algériens. Ould-Ahmed, Université de Boumerdès, Algérie.	19

الافتتاحية

ونحن على مشارف نهاية السنة الميلادية 2013، كان ولا بد من وضع حصيلة من صدور المجلة، ينبغي علينا أولاً وقبل كل شيء الإشادة الخاصة والصادقة بجهود ومواظبة أعضاء لجنة القراءة من خلال مشاركتهم في تقويم الدراسات التي تم اقتراحها على المجلة.

والتي تعنى بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتوافر فيها مقومات البحث العلمي من حيث أصالة الفكر، ووضوح المنهجية، ودقة التوثيق، في مجالات علم الاجتماع وعلم النفس، والإعلام، الانثروبولوجية، وكافة مجالات العلوم الإنسانية، بشتى فروعها وتخصصاتها المتنوعة، حيث تخضع جميع الأعمال التي تنشر بالمجلة لعملية تحكيم دقيقة، يقوم بها الخبراء في مجال كل دراسة أو بحث، كما تصدر المجلة في أربعة أعداد فصلية سنويا بشكل دوري خلال أشهر مارس، جوان، سبتمبر، ديسمبر.

وحرّياً بنا أن نشير إلى أنّ نهجنا في هذه المجلة أن نقدم فيها كل ما وصل إليه البحث العلمي. والتي سعت إلى التحسين التدريجي لإجراءات تقويم المقالات وذلك باعتمادها على تجربتها في تجاوز الصعوبات التي اعترضتها في مختلف عمليات إنجاز المجلة.

وضمن هذا الأفق تخضع كل المقالات مرفوقة بملخصين يتم إرسالها للمجلة عن طريق البريد الإلكتروني والبريد العادي، للقراءة الأولية من قبل عضوين من لجنة التحرير، وفي حالة مطابقتها لمعايير النشر الخاصة بالمجلة، ترسل

المقالات التي تقيد في سجل خاص إلى مختصين يعملون في المؤسسات الجامعية الجزائرية أو الأجنبية بغية إعطاء تقرير مكتوب ومفصل حول نوعيتها العلمية.

ويعتبر هذا الإسهام الإضافي في التقويم العلمي ضمانا يمكن مجلة علوم الإنسان والمجتمع من تبوء مكانة ذات مستوى دولي، والغاية من هذا المسعى تكمن في رغبة إثراء مشهد المجالات الجزائرية في العلوم الإنسانية والاجتماعية من خلال الاستعانة بمجموعة من وجهات النظر التي تتوخى التعدد والتكامل في الاختصاصات.

رئيس التحرير

البروفيسور : عبد الرحمان برقوق

الدراسات الاجتماعية

الدين من منظور سوسيولوجي

الأستاذ الدكتور : صالح فيلاي

جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى بحث العلاقة بين الدين والمجتمع وتبيان أهمية الدين في حياة الأفراد والجماعات. استعرض المقال في البداية المفاهيم السوسيولوجية للدين من وجهات نظر مختلفة كالتطور، الماركسية، الوظيفية والفيبرية، مبيناً أوجه التشابه والاختلاف بينها من حيث التعريف والمعالجة المنهجية. كما ناقش المقال أيضاً العلاقة بين الدين والعلمانية في المجتمعات الغربية من جهة، وعلم اجتماع المعرفة من جهة ثانية، وخلص إلى القول بأن هناك عودة صريحة إلى الممارسات الدينية في تلك المجتمعات التي يعتقد البعض أنها وسيلة للتخلص من بعض الإفرازات السلبية لتطور الحضارة الغربية، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الأخلاقية والانحرافات الاجتماعية التي بدأت تنخر جسم المجتمعات الغربية.

Abstract:

The aim of this article is to examine the relationship between religion and society and to demonstrate the importance of religion in people's lives . It viewed initially the main definitions of the concept of religion and analyzed in detail the religious phenomenon from different sociological perspectives. The article also discussed the relationship between religion and secularism in western society and showed that there is an explicit return to religious practices in those societies which some believe it is a way to get rid of some of the negative secretions of the evolution of western civilization, especially those related to moral deviations and social ills.

The article also discussed the relationship between religion and sociology of knowledge.

يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل العلاقة الجدلية بين الدين والمجتمع وذلك من خلال وجهات نظر سوسيولوجية مختلفة. يتعرض في البداية إلى مناقشة مسألة الدين من حيث المفهوم والتعريف والوظيفة الاجتماعية والإيديولوجية.

أما المحور الثاني فيركز بشكل أساسي على تفسير الظاهرة الدينية وعلاقتها بالمجتمع انطلاقاً من وجهتي النظر التطورية والوظيفية، حيث تهتم الأولى بمسألة النشأة والتطور وتبحث الثانية في الدور الذي يقوم به الدين في إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع بما في ذلك حاجته إلى التضامن و الانسجام والتكامل بين أجزائه.

أما المحور الثالث، والذي هو تكملة للمحور الثاني فيناقش العلاقة بين الدين والتغير الاجتماعي من وجهة النظر الفيبرية التي جاءت كرد فعل على موقف الماركسية من الدين. في حين يحلل المحور الرابع إشكالية العلاقة بين الدين والعلمانية في المجتمعات الغربية، مبينا في ذات الوقت أنه على الرغم من أن هذه الأخيرة تسير نحو العلمانية إلا أن الدين لا زال يطبع الكثير من ذهنيات شعوبها. أما المحور الخامس والأخير من هذا المقال فيعالج العلاقة بين الدين وعلم اجتماع المعرفة على اعتبار أن الدين يمثل جزءاً من المجال الواسع لهذا الأخير الذي يهتم بمعاني ومفاهيم الواقع التي يحملها أعضاء المجتمع بما في ذلك الدين نفسه.

1. الدين: المفهوم والتعريف

يمكن القول بأن الدين هو نظام عقيدة حول مكانة الفرد في العالم، موفراً نظاماً لهذا العالم ومبرراً وجوده به. والدين كنظام عقيدة له تأثير عام على المجتمعات وذلك من خلال الأثر الذي يحدثه في المؤسسات الاجتماعية الغير دينية مثل الأسرة وحياة الناس بصفة عامة. وغني عن البيان أن الديانات الكبيرة مثل المسيحية والإسلام والهندوسية والبوذية تتضمن معتقدات وقيم حول هذا العالم، بغض النظر عما تقوله كل ديانة حول العالم الآخر.

يلاحظ أنه مع مطلع القرن الثامن عشر بدأ الفلاسفة والمنظرون السياسيون يبحثون بجدية في المعتقدات الدينية للشعوب وذلك من خلال تحليلهم للمذاهب اللاهوتية، خاصة فيما يتعلق بوجود الله متقبلين لبعض المذاهب ورافضين أو معدلين للبعض الآخر، معتبرين الدين كعامل تدعيم للمعنويات، وفي نفس الوقت تأسفوا لوجود ظاهرة التعصب الدين⁽¹⁾.

لقد اعتقد الباحثون حينها أن الناس في حاجة إلى الدين الذي يعطي معنى لوجودهم في هذا العالم وهو معنى يجعلهم يختلفون عن بقية المخلوقات الأخرى. وبالتالي الوعي بأنفسهم ككائنات منتهية في عالم غير منتهى.

يقول Pascal إن حاجة الإنسان إلى الدين لا يستطيع العلم إشباعها، وفي اعتقاده أن الديانة المسيحية في شكلها الكاثوليكي هي وحدها القادرة على إشباع هذه الحاجة. وهناك آثار لهذه الفكرة الدينية عند Rousseau الذي يرى أن الدين لا يزود الناس فقط بجوافز من أجل أن يسلكوا سلوكا حسنا أو يتجمعوا معا في جماعة دينية أو من أجل تقويتهم عندما يتألمون، بل إنه يزودهم أيضا بمفهوم مكانهم في هذا العالم الذي يجعل الحياة سعيدة. لقد تحدث Rousseau عن الدين بطريقة يفهم منها أن حاجة الإنسان إليه هي أعمق من حاجته إلى العلم⁽²⁾.

إن ما يهم علماء الاجتماع والمنظرون الاجتماعيون هو تأثير المعتقدات الدينية على النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للجماعات المختلفة من الناس. في هذا الإطار يمكن اعتبار الدين كجزء من المجال الأيديولوجي للمجتمع، خاصة إذا كان يعمل للحفاظ على الترتيبات السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع. وحسب Bocock.R أن الطريقة التي يعمل بها الدين في هذا الاتجاه قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، ففي الحالة الأولى يتم إقناع الناس بأن النظام السياسي والاقتصادي السائد هو منزل من عند الله وأن أية محاولة لتغييره تعتبر إثما أو ذنبا كبيرا. أما في الحالة الثانية فالدين عادة ما يوفر لأولئك الذين يعانون من مشاق الحياة الأمل في مستقبل أحسن سواء كان

ذلك في الدنيا أو في الآخرة. وبهذه الطريقة يمكن للدين أن يلعب دورا هاما في المحافظة على البناء الاجتماعي السائد⁽³⁾.

ويفهم من ذلك أن الدين يشجع الإبقاء على الأمر الواقع، ويحدث هذا في الحالات التي يتعرض فيها النظام الاجتماعي إلى غزو أيديولوجي من الداخل أو من الخارج قد يهدد استمرار وجوده، وكمثال على ذلك الدور الذي لعبته الكنيسة في المجتمع الرأسمالي ضد انتشار المد الشيوعي. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الدور الذي لعبه الإسلام في محاربة الماركسية والماركسين في البلدان الإسلامية.

لكن ما يجب ملاحظته هو أن الدين لا يلعب في كل الحالات دور المدافع عن شرعية النظام الاجتماعي السائد. إنما حدث في إيران وأفغانستان ويحدث حاليا في أماكن مختلفة من العالم الإسلامي بين بوضوح أن الدين يمكن أن يستعمل لتحطيم أو حماية النظام الاجتماعي القائم. في هذا السياق يقول S.Hall فالدين كأيدولوجية ليس مستقلا عن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعمل ضمنها، إنه يعبر عن بعض المصالح ويستعمل لإضفاء الشرعية على بناء نظام سلطة معينة والدفاع عن نظام اجتماعي معين. لكنه يمكن أن يستعمل أيضا لمعارضة تلك الأنظمة والبناءات السياسية السائدة في المجتمع. ويصبح ذلك مرتبطا ببعض الجماعات والطبقات الاجتماعية التي تستعمل الدين لمساعدتها على الاحتفاظ بسيطرتها وامتيازاتها، أو قد يستعمل من طرف البعض الآخر لمكافحة الحالات السابقة. وهذه نقطة هامة جدا لأنها تكشف عن أهمية الدين في الإطار الواسع لمسألة الأيدولوجية الرسمية السائدة في المجتمع.

2. الدين من وجهة النظر الماركسية:

وفقا لماركس الدين وهم يسكن الألم الناتج عن الاستغلال والاضطهاد، وهو يستلزم مجموعة من الخرافات التي تبرز شرعية الطبقة الحاكمة وحققها في الامتيازات التي تتمتع بها، وفي نفس الوقت يكرس واقع الطبقة المحكومة كأمر حتمي لا مجال لمناقشته أو تغييره. وبناء على ذلك يعتبر الدين من وجهة النظر الماركسية أداة من أدوات الرقابة الاجتماعية التي تحافظ على استمرارية النظام الاستغلالي وتعزيز العلاقات الطبقيّة السائدة به، بمعنى أن الدين يبقى الناس في أماكنهم بتوفير وهم من الأمل في وضعية لا أمل فيها. كما أنه قد يساهم أيضا في تعزيز الوعي الطبقيّ الزائف الذي يخفي الوضعية الحقيقية لأعضاء الطبقة المضطهدة وكذا مصالحها الحيويّة⁽⁴⁾.

ومن جهة ثانية فالأدلة المتعارضة توحي بأن وجهة النظر الماركسية حول وظيفة الدين يجب أن تحدد بفترات زمنية وبأماكن معينة لأن الدين لا يشجع في كل الحالات النظام السائد. بالتأكيد أن وجهة النظر الماركسية حول الدين لا تعكس الوضع في إيران وبعض البلدان الإسلامية الأخرى خاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت ظهور حركات دينية متطرفة تعمل على الإطاحة بأنظمة مجتمعاتها على أمل أن تقيم بدلها نظاما إسلاميا. ويعود السبب في ذلك إلى فشل الأنظمة الحاكمة في تجاوز عقبات التنمية بما في ذلك إخفاقها في توفير الشروط الضرورية للنهوض بمجتمعاتها.

3. الدين من وجهة النظر التطورية:

لقد اهتم علم الاجتماع الديني في القرن التاسع عشر بالبحث عن إجابة للسؤالين التاليين: كيف نشأ الدين؟ وكيف تطور؟ وكان المنهج التطوري حينذاك قد تأثر بكتاب داروين حول أصل الأنواع الذي نشر سنة 1859. وانطلاقا من ذلك حاول علماء الاجتماع تفسير أصل وتطور المؤسسات الاجتماعية. وفيما يتعلق بالدين حاول التطوريون أمثال Edward B. Tylor و F. Max Muller

تفسير الدين انطلاقاً من حاجات الإنسان. فرأى تايلور الدين كاستجابة لحاجات الإنسان الفكرية وأعتبره ميلركوسيه لإشباع حاجات الإنسان العاطفية.

كما اهتم أيضاً بالطريقة التي يؤثر بها الدين في المجتمع عن طريق ممارسة الطقوس الدينية، ففي اعتقاده أن الناس يواجهون مشاكل الحياة والموت وكذلك النجاح والإخفاق وهم يرون أن مثل هذه الأشياء لها علاقة بدينهم، ولدى نراهم يلجؤون إلى ممارسة الشعائر الدينية عساها أن تساعدهم على مكافحة الخوف والقلق، كما أنها تساعدهم أيضاً على خلق جو من الابتهاج والسعادة⁽⁵⁾.

وقد نتج عن النظرية التطورية لداروين ظهور نظريتان حول تفسير الظاهرة الدينية وهما: الروحانية Animism، والطبيعوية Naturism وتعني الأولى الإيمان بالأرواح. وحسب تايلور يعتبر هذا النوع من الاعتقاد الشكل المبكر للدين، ويرى بأن الروحانية جاءت نتيجة لمحاولات الإنسان الإجابة عن السؤالين التاليين:

1. ما هو الفرق بين جسد حي وآخر ميت؟

2. ما هي تلك الأشكال التي تبدو للإنسان في أحلامه وتخيالاته؟

ومن أجل جعل معني هذه الأحداث اخترع الفلاسفة فكرة الروح the soul و هي روح تسكن الجسد مؤقتاً أثناء الأحلام و التخييلات و تسكنه بصفة دائمة بعد الموت. و قد طبقت فكرة الأرواح ليس على الإنسان فحسب بل على الكثير من المظاهر الطبيعية و المحيط الاجتماعي (حتى الحيوانات مسكونة بالأرواح). و يرى تايلور بأن النظرية الروحانية Animism جاءت لتشبع طبيعة الفكر الإنساني و حاجته لإيجاد معنى للموت و الأحلام و التصورات و التخييلات.

أما النظرية الطبيعية Naturism. فتعتقد بأن قوى الطبيعة The Forces of nature لها قوة خارقة للعادة. و يرى Muller أيضاً أن ذلك قد يكون الشكل المبكر للدين، و يعتقد بأن الطبيعية جاءت نتيجة لتجربة الإنسان مع الطبيعة و

أثرها على أحاسيسه، فالطبيعة تحتوي على مفاجآت و رعب و عجائب و معجزات مثل البراكين والرعد والبرق. وخشية من قوة الطبيعة وسحرها حول الإنسان الأول القوى المجردة إلى قوى ذاتية، بمعنى أن الإنسان شخص الطبيعة، فقوة الريح أصبحت تسمى بروح الريح، وقوة الشمس أصبحت تسمى بروح الشمس... الخ.

انطلاقاً من البحث في أصل الدين تحول علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر إلى البحث في مسألة تطور الدين. وفي هذا الإطار ثم تطوير مجموعة من المناهج. ومن بين الذين اهتموا بظاهرة تطورا الدين نذكر Tylor الذي يرى بأن المجتمع الإنساني قد مر بمراحل مختلفة مبتدئاً بأعمال الصيد البسيطة و منتهياً بالدولة - الأمة المعقدة. وبنفس الطريقة تم تطور الدين، فالروحانوية التي تؤمن بتعدد الأرواح شكلت دين المجتمعات البسيطة، في حين أن التوحيدية Monotheism التي تؤمن بوجود إله واحد شكلت الدين الأكثر تعقيداً. ويردى تايلور أن تطور كل مرحلة من مراحل الدين قد تولدت عن المرحلة السابقة لها، وبالتالي فإن ديانة الإنسان الحديث ما هي إلا نتيجة لتطور النظام الديني البسيط الذي عرفه الإنسان منذ القدم.

وهناك انتقادات كثيرة وجهت للمنهج التطوري المستعمل في تفسير أصل وتطور الدين. ومن تلك الانتقادات أن أصل الدين قد ضاع في الماضي البعيد. لأن أول مؤشر على إمكانية التعرف على الاعتقاد في قوى الطبيعة الخارقة للعادة يعود فقط إلى حوالي ستين ألف سنة مضت كما أوضحت ذلك الدراسات الأثرية. ولذا فإن النظريات التي تتحدث عن أصل الدين يمكن أن تبنى فقط على التأملات و التخمينات العقلانية⁽⁷⁾.

4. الدين من وجهة النظر الوظيفية:

إذا كانت النظرية التطورية قد فسرت تطور الدين وفقا لتطور حاجات الإنسان فإن النظرية الوظيفية قد غيرت التركيز من الاهتمام بحاجات الإنسان إلى الاهتمام بحاجات المجتمع، فالتحليل الوظيفي اهتم بالدرجة الأولى بمساهمة الدين في إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع. ومن وجهة النظر هذه فالمجتمع يتطلب درجة معينة من التضامن الاجتماعي بالإضافة إلى الانسجام والتكامل بين أجزائه. وعليه فإن مهمة الدين تكمن في إشباع المتطلبات الوظيفية للمجتمع كمساهمته مثلا في التضامن الاجتماعي. ومن علماء الاجتماع الذين اهتموا بهذا الاتجاه نذكر ما يلي:

4. 1 إميل دوركايم

في كتابة الأشكال الدينية للحياة البدائية الذي طبع عام 1912 قدم دوركايم ما يمكن اعتباره التفسير الأكثر تأثيرا للدين من وجهة النظر الوظيفية. يقول دوركايم كل المجتمعات تقسم العالم إلى قسمين: الديني والدينيوي.

والدين مبني على أساس هذا التقسيم، فهو نظام موحد للمعتقدات والممارسات التي لها علاقة بالأشياء الدينية المقدسة ومن ثم فالدين يستلزم في المقام الأول وجود المقدس وبعده تنظيم المعتقدات وأخيرا ممارسة الطقوس التي تنبثق من مجموعة المعتقدات. حاول دوركايم أن يكشف عن التباين بين العلم الحقيقي للدين والعلوم الأخرى الزائفة التي عملت على إبطاله و الحط من قيمته، فكتب يقول:

إن تلك الأنظمة من الأفكار مثل الدين التي كان لها مكانا هاما في التاريخ والتي لجأ إليها الناس في كل العصور لتمدهم بالطاقة التي يحتاجونها في حياتهم لا يمكن اعتبارها مجرد نسيج من الأوهام. وعموما فالمعترف به اليوم هو أن القانون والفضيلة وحتى الفكر العلمي نفسه كلهم ولدوا في أحشاء الدين، كانوا لمدة طويلة من الزمن متطابقين معه وتشربوا من روحه⁽⁷⁾.

درس دوركايم الديانات المختلفة للقبائل الأسترالية وقال بأن دين هذه القبائل - الطوطمية Totemism - يمثل الشكل الأكثر بساطة للدين. فالمجتمع الأبوريجيني Aborigine ينقسم إلى مجموعة من العشائر Clans، وكل عشيرة لها طوطمها Totem وهو عادة ما يكون عبارة عن حيوان أو شجرة يمثل رمز العشيرة في شكل راية وهو الإشارة التي تتميز بها العشيرة عن بقية العشائر الأخرى.

وفي الحقيقة أن الطوطم هو أكثر من ذلك لأنه الرمز الأكثر قداسة في عبادة Aborigine ويرى دوركايم أن تقديس الفرد لرمز القبيلة يعني بطريقة ضمنية تقديسه لمجتمع القبيلة لأن المجتمع أكثر قوة وأهمية من الفرد. و يلخص إلي القول بأن الحياة الاجتماعية غير ممكنة بدون وجود القيم المشتركة والمعتقدات الأخلاقية التي تشكل الضمير الجمعي، وفي غياب ذلك لا يمكن أن يكون هناك تضامن اجتماعي ولا رقابة اجتماعية ولا تعاون أو تضامن اجتماعي.

باختصار لا يمكن أن يكون هناك مجتمع. فالدين يقوى ويعزز الضمير الجمعي، كما أن عبادة المجتمع تعزز القيم والمعتقدات الأخلاقية التي تشكل أساس الحياة الاجتماعية. ولذا يؤكد دوركايم على العبادة الجماعية التي يعبر فيها أعضاء المجتمع عن إيمانهم المشترك بالقيم والمعتقدات، ففي الجو المشحون للعبادة الجماعية تعزيزا وتقوية لتكامل المجتمع⁽⁸⁾.

وفي اعتقاده أنه لا يوجد هناك مجتمع لا يشعر بالحاجة إلى الدعم والمساندة وإلى وجدان وأفكار جماعية تعطيه وحدته و شخصيته المميزة. ويرى دوركايم أن إعادة هذا البناء المعنوي لا يمكن إنجازه إلا بواسطة جمع الشمل وإقامة الصلوات الجماعية التي يجتمع فيها الأفراد مع بعضهم البعض قصد إعادة تثبيت عواطفهم المشتركة. ومن هنا برزت الاحتفالات الأخرى التي لا تختلف كثيرا عن الاحتفالات الدينية سواء في أهدافها أو في الطريقة المتبعة للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف⁽⁹⁾.

و حسب دوركايم أنه ليس من السهل أن نتصور أن الوصول إلى حالة الإثارة في الأعياد و المناسبات الدينية يجعل الإنسان لا يعرف نفسه ويشعر بأنه مقاد من طرف قوة خارجية تجعله يفكر ويعمل على غير عادته⁽¹⁰⁾.

ويرى بعض النقاد أنه على الرغم من أن أفكار دوركايم لا زالت لها قيمتها العلمية إلا أنه كان مبالغ في تحليلاته خاصة عندما قال بأن الدين هو عبادة المجتمع، فوجهة نظر دوركايم إلى الدين كانت مبنية على أساس دراسته لمجتمع صغير يتميز بالأمية والبساطة، و بالتالي يمكن تعميمها على المجتمعات الحديثة التي توجد بها كثير من الثقافات الفرعية والجماعات الاجتماعية والعرقية، بالإضافة إلى وجود المنظمات المتخصصة وعدد كبير من الديانات والمعتقدات والمؤسسات⁽¹¹⁾.

4. 2 برونيسلاو مالينوسكى Bronislaw Malinowski

إن الطريقة التي اتبعها Malinowski في دراسته للدين كانت شبيهة بتلك التي اتبعها دوركايم، إذ أنه اعتمد على معلومات أخذت من مجتمعات صغيرة غير متعلمة قصد البرهنة عن أطروحاته حول الدين. فالكثير من الأمثلة التي جاء بها مأخوذة من مجال بحث قام به في جزر الأتروبيريانية Trobrian Islands المقابلة لساحل غينيا الجديدة.

و يتفق Malinowski مع دوركايم في أن الدين يدعم المعايير والقيم الاجتماعية ويعزز التضامن الاجتماعي، لكنه يختلف معه حول كون الدين يمثل الصورة العاكسة للمجتمع ككل، كما أنه لا يرى بأن الشعيرة الدينية هي عبادة المجتمع في حد ذاته. بالنسبة لـ Malinowski هناك مجالات معينة في الحياة الاجتماعية يهتم بها الدين، وتكمن هذه المجالات في الضغط المثير للعاطفة الذي يهدد التضامن الاجتماعي. فالقلق والتوتر مثلا قد يؤديان إلى تمزق أو اضطراب المجتمع.

ومن الحالات التي تنتج القلق والانفعالات المضطربة يمكن ذكر أزمات الحياة مثل الولادة والبلوغ والزواج والموت. ولاحظ Malinowski أنه في كل المجتمعات تحاط هذه الأزمات (أزمات الحياة الاجتماعية) بطقوس أو شعائر دينية، ويرى بأن الموت هي الأكثر تمزيقا في هذه الأحداث مشيرا إلى أن وجود روابط شخصية قوية من جهة وحقيقة الموت من جهة أخرى هما الأكثر إزعاجا وتشويشا لحسابات الإنسان، الأمر الذي جعلهما يشكلان الأسس الرئيسية للمعتقدات الدينية.

فمراسيم الجنازة تعبر عن الاعتقاد في البقاء أو الخلود الذي ينفي حقيقة الموت. وفي نفس الوقت يتم فيها تعزية ومواساة أهل الميت، وهناك من يشجع أهل الميت بحضورهم للجنازة. إن مثل هذا التشجيع وهذه المواساة يكبحان الانفعالات التي تحدثها الموت، وفي نفس الوقت يراقبان القلق والضغط النفسي اللذان قد يمزقا المجتمع، فالموت تمزق المجتمع ما دامت أنها تفقده أحد أعضائه.

ففي مراسيم الجنازة تتحد الجماعة الاجتماعية وتشجع أهل الميت. إن هذا التعبير عن التضامن الاجتماعي يعيد توحيد أجزاء المجتمع، وحسب Malinowski هناك حالات أخرى قد تكون مصدرا للقلق والتوتر، الأمر الذي يجعلها محاطة بالطقوس. إن عملية اصطياد السمك مثلا عملية هامة جدا بالنسبة لسكان جزر Trobrian لأنها تمثل مورد رزق لهم ولاحظ بأن القيام بهذه العملية سهل جدا في المياه الراكدة بالبحيرات الضحلة لأنها تعطي نتائج مثمرة وبدون أي خطر يذكر، في حين أن اصطياد السمك في البحر يحمل مخاطر وشكوك كبيرة، إذ قد تتسبب عاصفة هو جاء في فقدان الحياة، كما أن الصيد يتوقف على وجود قطع أو أسراب من السمك وهو شئ لا يمكن التكهّن به. ويضيف Malinowski قائلا: في المياه الراكدة أين يمكن للإنسان أن يعتمد كلية على معرفته ومهارته لا توجد هناك طقوس متعلقة بصيد السمك، في حين أن الاصطياد في مياه البحر المفتوحة عادة ما يسبق بإجراءات طقوسية وذلك من أجل ضمان صيد وفير من جهة وحماية الصيادين من الأخطار من جهة ثانية.

على الرغم من أن Malinowski اعتبر هذه الطقوس بمثابة سحر فقد اعتبرها البعض الآخر كممارسات دينية معقولة، ويستنتج من ذلك أن الطقوس عادة ما توجه إلى الحالات الخاصة التي تولد القلق والتوتر قصد التقليل من حدتها وذلك عن طريق تزويد الممارسين لها بالثقة والإحساس بالمراقبة. وكما هو الحال بالنسبة لمراسيم الجنائز تعتبر طقوس اصطياد السمك كوقائع اجتماعية. إن مساهمة Malinowski في علم الاجتماع الديني تكمن في أطروحته القائلة بأن الدين يعزز التضامن الاجتماعي وذلك من خلال تعامله مع ضبط الأحاسيس التي تهدد استقرار المجتمع⁽¹²⁾.

4.3 تالكوت بارسونز Talcott Parson

يرى بارسونز أن الفعل الإنساني موجه ومراقب بواسطة معايير زوده بها النظام الاجتماعي، فالنظام الثقافي مثلا يوفر توجيهات عامة للفعل في شكل معتقدات وقيم ومنظومة من المعاني. فالمعايير التي توجه الفعل ليست مجرد مقاييس معزولة عن السلوك بل إنها محددة ومندرجة بواسطة القيم والمعتقدات التي يوفرها النظام الثقافي.

مثلا الكثير من المعايير في المجتمع الغربي هي تعابير عن القيم المادية. ويعتبر الدين جزءا من النظام الثقافي، وهو بهذا المعنى يزود فعل الإنسان بتوجيهات ومقاييس تحول دون تصرفه خارجها. بتأسيسه لمعتقدات أخلاقية ومبادئ عامة فالدين يساعد على الإجماع الذي يعتقد بارسونز أنه ضروري للنظام والاستقرار في المجتمع.

على غرار ما قاله Malinowski، يرى بارسونز أن الدين موجه إلى المشاكل الاجتماعية الخاصة التي تحدث في كل المجتمعات. إن الناس في حياتهم اليومية عادة ما يذهبون إلى أعمالهم بدون توتر خاص، ولو كانت الحياة دائما بهذا الشكل فالدين سيفقد لا محالة أهميته في المجتمع. لكن الحياة ليست دائما سهلة، فالمشاكل التي تمزق الحياة تنقسم إلى صنفين: الأول يكمن في أن الناس يصابون

بأحداث لا يستطيعون التنبؤ بها أو التحضير لها أو مراقبتها. ومن تلك الأحداث مسألة الموت، خاصة إذا كانت مبكرة.

فعلي غرار ما قاله Malinowski ولنفس الأسباب يعتبر بارسونز الدين كآلية Mechanism لضبط مثل تلك الأحداث وفي نفس الوقت هو وسيلة لاسترجاع النمط العادي للحياة. أما المشكل الثاني فيتعلق بمسألة الشك، وهذا يعود إلى المحاولات التي تبذل فيها مجهودات كبيرة لكنها غير مضمونة النتائج، لأن هناك عوامل غير معروفة أو لا يمكن مراقبتها. ومثالا على ذلك عدم قدرة الإنسان على توقع أو مراقبة أثر المناخ على الفلاحة.

حسب بارسونز الدين يوفر وسائل الضبط ويأتي بعبارات لتلك الحالات التي يتعرض لها الناس وذلك من خلال الطقوس التي تعمل كعمقٍ للثقة بالنفس. وبهذه الطريقة يحافظ الدين على التضامن الاجتماعي، وفي نفس الوقت يجنب النظام الاجتماعي من الانزلاق نحو التمزق. وباعتبارها جزءاً من النظام الثقافي فالمعتقدات الدينية تعطي للحياة معنى إنها تجيب عن تساؤلات الإنسان حول نفسه وحول العالم الذي يعيش فيه. فوظيفة الدين لها أهمية خاصة بالنسبة للإحباطات التي يتعرض لها الناس والتي تهدد بتحطيم المعتقدات التي يؤمن بها الإنسان في حياته، وبالتالي جعل وجوده بدون معنى.

إن الحياة الاجتماعية مملوءة بالمتناقضات التي تهدد المعنى الذي يضعه الإنسان في الحياة. ويرى بارسونز أن واحدة من أهم الوظائف التي يؤديها الدين هي جعل معنى لكل تجارب الإنسان بغض النظر عن كونها متناقضة أو ليست ذات معنى، وكمثال على ذلك مسألة المعاناة لماذا يجب على الناس تحمل الحرمان والآلام وبالتالي ألا مساواة وكل ما يمكن توقعه؟ فالدين يوفر مجموعة من الإجابات عن هذا السؤال وهي كما يلي:

المعاناة مفروضة من الله أو مقدرة من عند الله لاختبار إيمان الإنسان، إنها عقوبة للآثام المرتكبة. المعاناة مع الصبر عليها سوف تحمل مكافأتها في الجنة. وهكذا فالمعاناة تصبح ذات معنى أو هدف، إن مشكلة الشر هي مسألة مشتركة

بين جميع المجتمعات وتصبح عملية محطة عندما ينتفع الناس من أعمالهم الشريرة. فالدين يحمل هذا التناقض عندما ينص على أن مرتكب الشر سوف يلقي جزاءه في الدنيا أو في الآخرة. إن مثل هذا الضبط يعزز النظام الاجتماعي والاستقرار في المجتمع.

وخلاصة القول أن الوظيفية تؤكد على المساهمات الإيجابية للدين في المجتمع وتميل إلى إهمال مظاهر اختلالها الوظيفي. إن اهتمام الوظيفية بالاندماج والتضامن والانسجام جعلها تهمل الكثير من الحالات التي يمكن أن تكون كقوة مسببة للخلاف والشقاق.

بتجنبها للأمثلة المتكررة لانقسامات الداخلية ضمن المجتمع الواحد حول مسائل العبادة والعقيدة الدينية، وهو انقسام قد يؤدي إلى صراع مفتوح تعطي الوظيفية أهمية قليلة للعداء بين الجماعات الدينية المختلفة داخل نفس المجتمع كما هو الحال الآن بالنسبة للكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا الشمالية ففي مثل هذه الحالات يشكل الدين تهديدا مباشرا للنظام الاجتماعي. ولذا يمكن القول أن الدين بمقدر ما يعمل على التكامل بقدر ما يعمل أيضا على الانقسام، فتاريخ المسيحية بانشقاقاتنا الكثيرة يظهر بوضوح قوة الدين الكبيرة ليس فقط في التماسك والانسجام بل أيضا في التفرقة والانقسام⁽¹³⁾. ونفس الشيء يمكن أن يقال الآن عن ما حدث ويحدث في الكثير من البلدان الإسلامية.

5. الدين والتغير الاجتماعي من وجهة النظر الفيبرية:

وفقا لوجهة النظر الماركسية يعتبر الدين جزء من البناء الفوقي للمجتمع، وهو في النهاية انعكاس للبناء التحتي. وانطلاقا من ذلك فالتغيرات التي تحدث في قوى الإنتاج تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيير في المعتقدات والممارسات الدينية. إلا أن ماكس قير يقلل من أهمية العوامل الاقتصادية في تشكيل الدين وقيدها بأماكن وفترات زمنية محددة، موضحا أن ذلك لا يحدث في كل الحالات. وهذا يعني أن المعتقدات الدينية قد تكون أكثر تأثيرا على السلوك الاقتصادي وتؤكد نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس قير على أن فعل الإنسان موجه بواسطة

مجموعة من المعاني يكونها الإنسان عن العالم الذي يعيش فيه، وبالتالي فإن فهم الفعل الاجتماعي مرتبط بفهم صور المعاني التي يحملها أعضاء المجتمع، ويدخل الدين ضمن تلك المعاني الموجهة للسلوك الإنساني بما في ذلك السلوك الاقتصادي. بعبارة أدق أن المعتقدات الدينية يمكن أن توجه الفعل الاقتصادي.

في كتابة الأكثر شهرة (الأخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية)، يحلل ماكس قوبر العلاقة بين ظهور بعض أشكال البروتستانية وتطور الرأسمالية الغربية، موضحاً بأن جوهر الرأسمالية هو السعي وراء الربح و الربح المتجدد باستمرار. فالمؤسسات تحسب فيها التكاليف وتوقع الأرباح بحذر وبدقة متناهيتين. ويوجد من وراء الممارسة الرأسمالية ما يسميه قوبر بروح الرأسمالية وهي عبارة عن مجموعة من الأفكار والأخلاقيات والقيم.

وفي توضيحه لمفهوم روح الرأسمالية اعتمد ماكس قوبر على اقتباسات من مؤلفين إثنين لـ Benjamin Franklin، الأول بعنوان تلميحات ضرورية لمن يريدون أن يكونوا أغنياء (1736) والثاني بعنوان نصائح إلى تاجر صغير (1748). ونذكر من تلك المقتطفات أو الاقتباسات ما يلي: " تذكر بأن الوقت عملة " بمعنى أن ضياع الوقت والكسل والتسلية كلها عوامل تساعد على ضياع المال. " تذكر بأن الثقة رأس مال "، وهذا يعني أن الاشتهار بالصدق والحكمة يشكلان أساس السمعة الحسنة التي تساعد المتميز بها على التعامل مع الآخرين. ولذا يجب على رجل الأعمال أن يكون دقيقاً في إنفاقه وصادقاً في أقواله وعادلاً في كل معاملاته⁽¹⁴⁾.

وفي دراسته للعلاقة بين البروتستانية والرأسمالية، حاول فيبر أن يكتشف إلى أي حد كانت الشروط الاجتماعية في الحضارات الأخرى مناسبة أو غير مناسبة لتنمية النموذج الغربي للرأسمالية وفي نفس الوقت تساءل عما إذا كان المتغير الديني يفسر لماذا لم تتطور الرأسمالية الغربية في مكان آخر خارج الحضارة الغربية.

حسب أطروحة ماكس فيبر، على الرغم من وجود مجموعة من الظواهر الرأسمالية في الحضارات الأخرى فإن الميزة الخاصة للرأسمالية الغربية والمتمثلة في تحقيق الربح الغير محدود والانضباط العقلاني في العمل، جعلها تظهر مرة واحدة في السياق التاريخي لتطور الحضارات. يفهم من هذه الأطروحة أن الأخلاق البروتستانتية هي التي طبعت روح الرأسمالية الغربية الأمر الذي جعلها تختلف عن رأسماليات الحضارات الأخرى. إنما أراد ماكس فيبر أن يوضحه قبل كل شيء هو الصيلة بين تفسير البروتستانتية وبعض أشكال السلوك الاقتصادي⁽¹⁵⁾.

لقد كان اهتمام فيبر منصباً على معرفة الحد الذي يمكن للقوى الدينية أن تساهم به في تشكيل وتوسيع روح الرأسمالية في العالم. ويرى أن هذه الروح ليست مجرد وسيلة لجمع المال بل إنها طريقة في الحياة لها أخلاقيات وواجبات والتزامات. ثم يتقل فيما بعد إلى تحليل ظهور البروتستانتية الزاهدة Calvinism التي يعتقد بأنها سبقت تطور الرأسمالية الغربية وساعدت على تنميتها في القرن السابع عشر.

كما اهتم فيبر بموجهات السلوك التي وضعتها البروتستانتية الزاهدة والتي كانت تهدف إلى ما يلي: يجب أن يكون للإنسان مهنة أو حرفة محددة بدقة يلتزم باتباعها ومواصلة العمل فيها بإخلاص، لأن الله أمر الإنسان بالعمل الجاد الذي يهدف إلى ترقية الفرد و تألقه في المجتمع. فنجاح الإنسان في عمله يعني أنه التزم بما أمر به الله وأن جمعه للمال هو مؤشر على ذلك.

وفي هذا السياق يقول زعيم المنهج النهضوي John wesley، يجب أن يهدف الدين إلى الاقتصاد في الإنفاق وتطوير الصناعة والإنتاج الصناعي الذي يؤدي في النهاية إلى إنتاج الغناء. ويواصل الكاتب حديثه قائلاً: إن النصيحة التي يجب أن نوجهها لكل المسيحيين هي جمع وادخار ما يمكن ادخاره من المال محذراً إياهم بالأى ينفقوا ثرواتهم على الألبسة الفاخرة وتبذيرها فيما لا ينفع بل يجب أن ينفقوها فيما يرضى الله. والمقصود من ذلك هو إعادة استمرار الربح في التجارة والصناعة الذي يهدف إلي تراكم رأس المال وجمع أكثر للثروة. ولتحقيق هذا

الغرض هاجمت البروتستانتية الزاهدة تضييع الوقت والكسل والنوم الزائد عن الضرورة وكذا إهدار الوقت في القيل و القال. كما أكدت علي ضرورة إبقاء العلاقات الجنسية في إطار الزواج ومن أجل إنجاب الأطفال فقط، وأوصت بالاعتماد على الغذاء النباتي والاستحمام بالماء البارد والابتعاد عن كل الإغراءات.

كما شجعت ممارسة الرياضة التي تهدف إلى تحسين اللياقة البدنية، أما تلك التي يقصد من ورائها الترفيه والتسلية فهي منبوذة. بالإضافة إلى ذلك حرمت البروتستانتية الزاهدة اللهو في المخامر و الرقص والمسرح والقمار وكل شئ يصرف الإنسان عن عمله.

انطلقا مما سبق ذكره يرى ماكس قير بأن البروتستانتية الزاهدة كان لها الأثر الواضح والفعال في خلق وتنمية روح الممارسة الرأسمالية، لأنها كانت بمثابة المنهج الأساسي المتبع في ممارسة التجارة الذي يشجع ما يسميه ماكس قير بالرأسمالية العقلانية فأصبح جمع المال عبارة عن أخلاق دينية وتجارية. وهكذا فإن انتظام الحياة البروتستانتية ساعد بشكل كبير على زيادة الإنتاج الرأسمالي والتخصص في تقسيم العمل.

ولاحظ قير أن القيود التي فرضت على استهلاك الثروة أدت بالضرورة إلى زيادتها وذلك عن طريق استثمار رأس المال، ويضيف قائلا: بأن الأخلاق البروتستانتية المبنية والموجهة على أساس ديني لعبت دورا هاما في تطوير روح الرأسمالية التي وجهت بدورها الممارسة الرأسمالية. إلا أنه لا يدعي بأن الأخلاق البروتستانتية هي سبب وجود الرأسمالية بل يرى أن هناك عوامل أخرى ساهمت في ظهورها⁽¹⁶⁾. وفي هذا المجال يقول، البروتستانتية ليست سببا في ظهور الرأسمالية لكنها أحد أسباب بعض مظاهرها⁽¹⁷⁾.

لقد أثارت وجهة نظر ماكس قير حول العلاقة بين الدين والرأسمالية جدلا حادا بين المفكرين والمؤرخين ووجهت إليها انتقادات كثيرة نذكر منها ما صدر عن عالم الاجتماع Kautsky الذي دافع عن وجهة النظر الماركسية حول

مسألة العلاقة بين الدين والتغير الاجتماعي. وحجته في ذلك هي أن الرأسمالية المبكرة سبقت البروتستانتية، وأن مذهبها الكلفاني تطور في أحضان المدن التجارية التي شهدت الأشكال الأولى للتصنيع. وفي اعتقاده أن البروتستانتية أصبحت فيما بعد تمثل أيديولوجية الرأسماليين التي أضفت على عملهم الشرعية الدينية والقانونية⁽¹⁸⁾.

6. الدين والعلمانية في المجتمعات الغربية:

يؤكد الكثير من علماء الاجتماع بأن المجتمعات الغربية تسير نحو العلمانية. وهذا يعني أن تأثير الدين في مجالات الحياة المختلفة يتناقص تدريجياً. ففي حالة إنجلترا وبلاد الغال مثلاً تبين الإحصائيات بأن هناك انخفاض تدريجي في إقبال الناس على الكنيسة وعلى ما تقوم به من طقوس دينية، خاصة الأسبوعية منها. فإحصاء 1851 مثلاً أوضح بأن نسبة 40٪ فقط من السكان البالغين كانوا يترددون على الكنيسة أسبوعياً. ومع نهاية القرن التاسع عشر انخفضت هذه النسبة إلى 35٪ واستمرت في الانخفاض إلى أن وصلت سنة 1950 إلى 20٪. ومع حلول 1970 نزلت إلى ما بين 12.10٪ فقط وقد أدى ذلك أيضاً إلى الانخفاض في نسبة إقامة حفلات الزواج بالكنيسة. مثلاً في سنة 1929 وصلت نسبة إجراء طقوس الزواج بالكنيسة إلى 56٪ ثم تراجعت إلى 37٪ سنة 1973. وخلال هذه المدة الزمنية ارتفعت نسبة تسجيل عقود الزواج بالمكاتب الحكومية (البلديات) من 25.7 إلى 47٪.

إن الانخفاض في توجيه الكنيسة للنشاط الديني صاحبه في نفس الوقت انخفاض في عدد الإطارات الدينية. مثلاً في سنة 1861 كان هناك رجل دين واحد لكل 960 ساكن في كل من إنجلترا وبلاد الغال. وبعد مرور من قرن من الزمن كان هناك أقل من رجل دين واحد لكل 4000 ساكن. وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى انخفاض ملحوظ في عدد المؤسسات الدينية ولم يكن ذلك مقتصرًا على إنجلترا وبلاد الغال بل مس أيضاً أغلب بلدان أوروبا الغربية.

في تعليقه على هذه الظاهرة يقول الكاتب Brayn Wilson، إن انخفاض دور رجال الدين في المشاركة العملية في الحياة اليومية للناس يشير إلى أن الكنيسة قد فقدت التأثير المباشر على أفكار ونشاطات الإنسان. لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الناس قد تخلوا عن معتقداتهم الدينية.

فاستطلاع الرأي العام الوطني في بريطانيا مثلا أوضح بأن نسبة كبيرة من الناس الذين يعتبرون أنفسهم مسيحين يرون بأن الذهاب باستمرار إلى الكنيسة ليس شرطا ضروريا لكل مؤمن بالمسيحية. ومن هنا يمكن القول بأن الانخفاض في عدد المؤسسات الدينية لا يجب أن يؤخذ بأنه مؤشر على انخفاض في الاعتقاد الديني لدى الناس. وفي هذا المجال يقول الكاتب Robert N.Bellah هناك تحول من العبادة الجماعية إلى العبادة الفردية، ومن تفسير العقيدة من طرف رجال الدين إلى تفسيرها من طرف الأفراد.

ومن هنا يمكن القول أيضا أن المجتمعات الغربية لم تتجاوز بعد المرحلة الدينية كما أنها لم تصل بعد إلى المرحلة العلمانية المطلقة، فاستطلاعات الرأي العام خلال العشرين سنة الماضية تشير إلى أن ما بين 80 إلى 90% من سكان بريطانيا وما بين 95.90% من سكان أمريكا يؤمنون بالله لكن هذه الاستطلاعات لا تعطي أي مؤشر أو دلالة على مدى قوة الاعتقاد الديني عند المؤمنين بالله في كلا البلدين⁽¹⁹⁾.

رغم ما يقال عن فقدان الكنيسة للكثير من وظائفها الدينية والسياسية، ورغم ما يقال عن توجه المجتمعات الغربية نحو العلمانية، فإن الكنيسة لازالت تلعب دورا كبيرا في هذه المجتمعات، كما أن الروح المسيحية لازالت تطبع بطابعها الكثير من ذهنيات الشعوب الغربية، ويتضح ذلك من الممارسات اليومية للكنيسة وأجهزتها التبشيرية على المستويين الداخلي والخارجي.

بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الدول الغربية التي تعمل على تدعيم النشاطات الدينية بطريقة مباشرة. ففي ألمانيا مثلا تخصص الحكومة ما يزيد عن

نسبة 10٪ من مدخول الضرائب إلى الكنيسة، وهذه نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بمدخيل الدول الضعيفة.

وفي إنجلترا حاولت الحكومة في السنوات الأخيرة أن تعيد الاعتبار لدور الكنيسة في التربية الدينية والأخلاقية، خاصة بعد تفشي مرض فقدان المناعة (السيدا) الذي عجز العلم الحديث عن إيجاد علاج له. ومن المعروف أنه من بين الأسباب الرئيسة للإصابة بهذا المرض الخطير تناول المخدرات و ممارسة الجنس بطريق غير شرعية بما في ذلك الشذوذ الجنسي.

ويعتقد المسؤولون البريطانيون، خاصة المحافظون منهم، أنه بإمكان رجال الدين أن يلعبوا دورا هاما في محاربة مثل هذا السلوك المنحرف وبالتالي التقليل من حدة انتشار هذا المرض الفتاك. وفي هذا المجال تنوى الحكومة البريطانية إدخال مادة التربية الدينية والأخلاقية في برامج المؤسسات التعليمية إيمانا منها بأن الوقاية خير من العلاج. وهذا دليل واضح على أن اللائكية والعلمانية لم تجديا نفعا في معالجة بعض المشاكل الأخلاقية التي تعصف بالمجتمعات الغربية، كما يتضح أيضا أن الوازع الديني وحده هو القادر على ردع وضبط النفس البشرية في الكثير من الحالات، خاصة إذا تعلق الأمر بجوانب السلوك الأخلاقي الذي عجز العلم عن إيجاد ضوابط له (*).

7. الدين و علم اجتماع المعرفة:

يعتبر علم اجتماع المعرفة من أحداث فروع علم الاجتماع العام وهو لا زال في طريق النمو وقد ساهم في تطويره كلا من كارل ماركس و كارل ما نهايم وذلك بمناقشتهم لمحددات الفكر الاجتماعي وأشكال المعتقدات. كان السؤال المطروح هو: إلى أي حد يمكن الاعتماد على العامل الاقتصادي أو البناء الطبقي في تفسير شكل المعتقدات والمعارف. وحتى الآن لا توجد هناك دراسات إمبيريقية وافية في مجال علم اجتماع المعرفة في حد ذاته، إلا أن هناك نشاط معتبر في بعض فروع، خاصة علم الاجتماع الأدبي و علم اجتماع العلوم، إذ اهتم الأول بالكيفية التي تؤثر بها المؤسسات الاجتماعية على أشكال الإنتاج الأدبي أو الروايات

والقصص الأدبية في حين ركز الثاني على الطريقة التي يقرر بها العلماء الحكم على القضايا التي تعتبر كمعارف.

أثارت الماركسية مشكلة علم اجتماع المعرفة بشكل خاص وحاولت أن تجد لها حلولاً. في هذا المجال يقول ماركس و أنجلز إن المعرفة حرفت ووجهت وربطت بمصالح طبقية واعية أو غير واعية. ويمكن دراسة هذا الانحراف في المجتمعات القديمة، وفي اعتقادها أن هذا الانحراف سيختفي في المستقبل وذلك عندما يتشكل المجتمع على أساس لا طبقي.

إلا أن أكثر المحاولات أهمية في تطوير علم اجتماع المعرفة نجدها عند كارل مانهايم في كتابه Ideology and Utopia الذي نشر سنة 1936، وكذلك في مقالاته حول علم اجتماع المعرفة سنة 1952. واجه مانهايم مشكلة علم اجتماع المعرفة بقراءات واسعة في الفلسفة وبمنهجية بارعة لكن مع بعض الافتقار إلى الحقائق الاجتماعية. والسؤال الذي طرحه مانهايم هو: إذا كانت المعرفة هي إنتاج اجتماعي فكيف يمكن أن تكون موضوعية؟، لأنه إذا لم تكن كذلك فإننا متروكين إلى العدمية. ولتجنب ذلك حاول مانهايم أن يدافع عن الفكرة القائلة بأن المثقفين معزولين عن المجتمع لكونهم مثقفين، وبالتالي فهم خارجين عن البناء الاجتماعي ومتحررين من قيوده، وفي مقابل ذلك فهم مطالبين بدارسة المجتمع دراسة نقدية موضوعية.

بالنسبة لكثير من علماء الاجتماع فإن موضوع علم اجتماع المعرفة ما يزال يستحوذ على الأذهان لكن المشاكل التي طرحها ما زالت غير محلولة ففي كتابه Ideology and Utopia عرف مانهايم علم اجتماع المعرفة بأنه واحد من الفروع الجديدة لعلم الاجتماع، كمنظريته إنه يهدف إلى تحليل العلاقة بين المعرفة والوجود، وكبحث تاريخي - سوسيولوجي فإنه يهدف إلى الكشف عن الأشكال التي تأخذها هذه العلاقة في التطور الفكري للجنس البشري⁽²⁰⁾.

يعتبر عمل كلا من Peter Berger و Thomas Luckmann تطورا هاما في علم الاجتماع الديني الذي يمثل جزءا من مجال واسع وهو علم اجتماع المعرفة الذي

يهتم بمعاني ومفاهيم الواقع التي يحملها أعضاء المجتمع. ومن الواضح أن لكل مجتمع مجموعة من المعارف الخاصة به والتي تميزه عن المجتمعات الأخرى، وهذه المعارف العامة هي من إنتاج المجتمع. ومن جهة أخرى إنها تعيد تغذية المجتمع و تساعده على إعادة إنتاج نفسه.

وحسب Luckmann فالمعنى العام الذي ينتجه المجتمع لا يتضمن فقط مستوى عال من الأفكار الفلسفية حول معنى الحياة ولكن أيضا كل المعرفة اليومية المسلم بها جدلا. فالمعاني العامة تتطلب شرعية مستمرة ودائمة، ولذا فهي تحتاج إلى تدعيم وتبرير متكرر. يجب أن يعرف أعضاء المجتمع أن معانيهم العامة حقيقية وواقعية وصحيحة وشرعية. وبدون هذه المساندة والتشجيع فإن المعاني العامة سوف تتجه نحو الانهيار وبذلك ستصبح الحياة لا معنى لها الأمر الذي يهدد بدوره عدم استقرار المجتمع. فالدين يساعد على المحافظة على بناء وشرعية المعاني العامة التي من خلالها لعب دورا حاسما في المحافظة على الأجناس البشرية.

يقول Berger، الدين هو محاولة جريئة لتصوير الكون بكامله كوجود ذو معنى إنساني. وبهذه الطريقة فالإنسان يبني المعرفة و المعنى حول الكون كله ومكانته في هذا الكون. وكمثال على ذلك وجهة نظر المسيحية حول خلق الكون والبشرية في كتاب النشوء ويواصل Berger حديثه قائلا: بأن الدين يعطي الشرعية بصفة فعالية لأنه يربط الواقع الغير مستقر للمجتمعات التي تعتمد على التجربة بالحقيقة المطلقة. وبهذه الطريقة فالمعرفة المكتسبة من الملاحظة والتجربة تُشجع وتُجعل كحقيقة.

فالدين يوفر أجوبة مطلقة لا يمكن أن تكون موضوع شك من طرف المؤمنين. مثلا الناس يلاحظون أن الشمس تبرز كل صباح، وهذا مشروحا ومؤكدا في بعض المجتمعات بالفكرة القائلة بأن الشمس مراقبة من طرف قوى طبيعية خارقة للعادة. كما أن الدين يعطي الشرعية أيضا للمؤسسات الاجتماعية وذلك من خلال تعيين حدودها داخل إطار مرجعي واسع. ويرى Berger أن كل معنى عام له جذوره في الأساس الاجتماعي، أي البناء الاجتماعي، وإذا تم تدمير

هذا الأساس فسيحدث نفس الشيء بالنسبة للمعنى العام، ولذا لا يمكن لأحدهما أن يوجد في غياب الآخر. ويضيف قائلاً، كل حقيقة مشكوك فيها ليس لها أساس مستقر. وتعتبر الأشياء حقيقية، كما تعتبر الحياة ذات معنى لأن الناس أعطوها ذلك المعنى. لكن هذه الحقيقة وهذه المعاني تعسفية لأنه لا يوجد هناك محك أو مقياس عام يمكن على أساسه إثبات هذه الحقيقة أو هذا المعنى. فالحقيقة عند مجتمع ما افتراء عند مجتمع آخر، كما أن الأشياء التي تعتبر ذات معنى في المجتمع س هي ليست ذات معنى المجتمع⁽²¹⁾.

الخاتمة:

إن موضوع العلاقة بين الدين والمجتمع كان ولا يزال محل اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة. وفي هذا المقال حاولنا أن نلقي الضوء على بعض جوانب هذه العلاقة انطلاقاً من وجهات نظر سوسيولوجية مختلفة.

تناولنا في البداية موضوع الدين من حيث المفهوم و التعريف والوظيفة الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية كمدخل عام أوضحنا فيه أن الدين هو نظام عقيدة حول مكانة الفرد والجماعة في هذا العالم، وأن حاجة الناس إليه لا يستطيع العلم إشباعها، وأشرنا إلى أن ما يهم علماء الاجتماع هو الأثر الذي يحدثه الدين في العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى الاقتصادية. فالدين كأيدولوجية ليس مستقلاً عن هذه العلاقات التي يعمل ضمنها. وفي محاولتنا لتقييم طبيعة هذه العلاقات ثم التطرق إلى كل من وجهتي النظر التطورية والوظيفية بالإضافة إلى وجهة النظر الفيبرية. فالاتجاه الأول حاول تفسير الظاهرة الدينية إنطلاقاً من حاجات الإنسان المادية والروحية بما في ذلك العاطفية والثقافية، ويرى أن تطور الدين مرتبط بتطور حاجة الإنسان.

أما الاتجاه الثاني فقد غير التركيز من الاهتمام بحاجات الإنسان إلى الاهتمام بحاجات المجتمع، فالدين من وجهة النظر الوظيفية يلعب دوراً أساسياً في عملية التماسك الاجتماعي التي تعتمد بالدرجة الأولى على وجود قيم دينية مشتركة، وفي غياب تلك القيم تنعدم الرقابة الاجتماعية ويتنفي التضامن الاجتماعي. إلا أن الدين لا يقوم في كل الحالات بهذه الوظيفة، كما هو الحال اليوم في كثير من بقاع العالم. أما وجهة النظر الفيبرية فقد ركزت بالأساس على العلاقة بين الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية مبينة أن الديانة البروتستانتية في شكلها الكلفاني ساهمت إلى حد كبير في تنمية روح الرأسمالية الغربية التي كانت أساس هيمنة النموذج الاقتصادي الغربي وأعطته بعداً عالمياً.

تناولنا في هذا المقال أيضا مسألة العلاقة بين الدين والعلمانية في المجتمعات الغربية وأخلصنا إلى القول بأنه على الرغم من أن المجتمعات الغربية تسير نحو العلمانية إلا أن الدين لا زال يطبع الكثير من ذهنيات شعوبها، وأن هناك عودة صريحة إلى الممارسات الدينية التي يرى فيها البعض من السياسيين التخلص من بعض الإفرازات السلبية للحضارة الغربية، خاصة تلك المتعلقة بالانحرافات الأخلاقية والأمراض الاجتماعية التي لم يستطيع العلم إيجاد حلول لها. وأخيرا تطرقنا إلى إشكالية العلاقة بين الدين وعلم اجتماع المعرفة على اعتبار أن الدين يمثل جزءا من المجال الرحب لهذا الأخير الذي يهتم بمفاهيم ومعاني الواقع الذي يحملها أعضاء المجتمع بما في ذلك المعتقدات والممارسات الدينية.

❖ هوامش البحث

- (1) Plamenatz, J. **Ideology**. Pall Hall Press, London, 1970. p84
- (2) Plamenatz, J. Ibid, P.87.
- (3) Bocock, R and. Tompson, K. **Religion and Ideology**, Manchester University Press in association with the open University, 1985. p.207.
- (4) Heald, R.M. **Sociology : Themes and Perspectives** University Tutorial Press, U. K 1985, pp. 460-2.
- (5) Margaret peit. **An Introduction to sociology**, Longma, Essex U.K.1984 p.215.
- (6) Haralambos . M. **Sociology : Themes and Perspectives**, University Tutorial Press, U. K 1985, p.454.
- (7) Raymond Aron, **Main Currents in sociological Thought2**, Penguin Books, 1977, pp. 55-56.
- (8) Hanalambos, M. Op. Cit, p.457.
- (9) Giddens, A. **Durkheim : Selected Writings**, Cambridge University Press, 1979, pp. 246-4
- (10) Ragmond Aron. Op. Cit. p.61
- (11) Haralambos, M. Op. Cit. p.457
- (12) Haralambos, M. Op. Cit. p.458
- (13) Parsons , T. **Essays in Sociological Theory**, The Macmillan Company, London, 1954, p 197.
- (14) Max Weber, **The Protestant ethic and The Spirit of , Capitatism**, George Allen and Union, London, 1976, p.48.

- (15) Raymond Aron. Op. Cit. pp. 221-5
- (16) Haralambos, M. Op. Cit. p. 467.
- (17) John Lewis. Max Weber and Value-free Sociology
Lawrence and Wishart, London, 1975, p. 69.

(*) هذه المعلومات مستقاة من مناقشتنا مع بعض الزملاء الألمان والإنجليز الذين كنت أدرس معهم في جامعة ليدز Leeds ببريطانيا وذلك في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي.

- (18) Haralambos, M. Op. Cit . p.467
- (19) Haralambos, M. Op. Cit . pp. 473-4
- (20) Mannheim, M. **Ideology and Utopia**, Routledge and Kegan,
Press, London , 1979, p. 237.
- (21) Harolambos, M. Op. Cit . p.464.

المجتمع المدني ضرورة وظيفية للدولة

الدكتور : محمد عبد الكريم الحوراني

جامعة اليرموك، إربد، الأردن

الملخص:

لقد أظهرت الدراسة أن المجتمع المدني يعمل على بناء المسؤولية الجماعية، والتشاركية وتحسين الأداء الحكومي. كما يضع الظروف المواتية للديمقراطية، ويجسد البنية التي تضمن حق الناس في الاعتراض والاحتجاج ويقوي الممارسات الديمقراطية، ويولد الولاء الحقيقي والمواطنة، كما أظهرت الدراسة أن شرعية الدولة مرتبطة بحضور المجتمع المدني كتعبير عن الإرادة الحرة للمواطنين، كما أن المجتمع المدني يبني شرعية الدولة على أساس المسؤولية الأخلاقية، ويجنب الدولة مأزق أزمة الشرعية.

Abstract :

The study showed that civil society structuring the collective responsibility, participatory, and improving the governmental performance, Besides, civil society puts an appropriate conditions for democracy, and embodies the structure that ensures the peoples right to object and protest, strengthening democratic practices and generates the genuine loyalty and citizenship. In addition, the study showed that legitimacy of state is connected to the presence of civil society which expresses the free will of citizens, Also, civil society Structuring the legitimacy of state in the base of moral responsibility, and avoiding state the dilemma of legitimacy crisis.

يشير المجتمع المدني إلى "مجموعة من التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أعضائها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للصراع وقبول التنوع والاختلاف"⁽¹⁾. وبالاستناد إلى هذه المنظومة القيمية المقيدة للفعل المدني فإن "حجة المجتمع المدني تقوم على فضائل التجمع وفضائل المجتمع المنظم في حد ذاته"⁽²⁾. إن فضاء المجتمع المدني هو فضاء المواطنين العاديين، وحقل النشاط الاجتماعي الجمعي، الذي يجسد الترابط، والتشاركية واتخاذ القرارات على أساس المسؤولية الجمعية، وتكريس الطابع السلمي للصراع، وتعميق التفاوض والحوار⁽³⁾⁽⁴⁾⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

إن التأكيد على فضائل المجتمع المدني، أدى إلى إعادة بناء مفهوم السيادة Sovereignty بحيث أصبح يتضمن القدرة، والشرعية، والمسؤولية. وهي ثلاثة أبعاد يمكن تشاركها بين فاعلين مختلفين. لقد مثلت الرؤية المحدثة لمفهوم السيادة تحدياً سافراً للافتراضات التي قامت عليها أدبيات المجتمع المدني التقليدية، التي أكدت بأن الدولة هي الضامن الوحيد للسيادة على المستوى الوطني، وأن المجتمع المدني يمثل قوة مقابلة Counterbalance لسيادة الدولة⁽⁷⁾⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

ومن هنا، فإن مبدأ السيادة التشاركية، لا يعني الانتقاص من هبة الدولة وقوتها، كما لا يعني مواجهتها عدائياً من قبل التنظيمات المدنية. بل هو تدعيم للدولة، وتنشيط لديناميتها السياسية والديمقراطية، وتحصين لها ضد الثورة. ومن هذا المنطلق، لا يعول على المجتمع المدني (العائلي والقصدي) في خلق الثورة، ضمن أدبيات الثورات الاجتماعية⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

وفي السياق الواقعي، أظهرت الثورات العربية أن الثورة تنشأ من المستوى الشعبي في مجتمعات تعاني من الحرمان والقهر، كما أثبتت الثورات العربية أن الهيمنة تعبير عن ضيق الأفق السياسي، وتقهقر المجتمع والدولة، وتعطيل للإمكانات المتاحة في بناء المجال العام. ومن هنا، تهدف الدراسة الراهنة إلى

الكشف عن وظائفية المجتمع المدني بالنسبة للدولة من حيث مرونتها السياسية، وتعميق توجهاتها الديمقراطية، وبناء شرعيتها على ركائز حقيقية راسخة، وهذه الأبعاد الثلاثة تعتبر بمثابة حصانة مدنية للدولة ضد الثورة من ناحية كما تعتبر بمثابة حصانة للمجتمع ضد هيمنة الدولة وتسليطها من ناحية أخرى، وهذه الحصانة (سواء بالنسبة للدولة أم للمجتمع)، تؤدي بالضرورة إلى الارتقاء بالجمال العام والنهوض به.

وضمن المجتمع العربي بوجه عام، لم تدرك الدولة بعد، الشراء العظيم الذي ينطوي عليه المجتمع المدني النابض بالحياة، ولذلك حتى الدول التي أنجزت فيها الثورة ما تزال التشاركية السيادية فيها ضمن حدودها الدنيا، ولا تستجيب الدولة للمجتمع المدني، وتقمع تحركاته أحياناً. ولذلك فإن اكتساب الطابع الديمقراطي يعني أن المواطنين راغبون وقادرون في آن معاً على القيام بدور هام في تشكيل سياسات الدولة التي تحكمهم. وهكذا تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال المقاربة بين ظهور المجتمع المدني والديمقراطية، وأن الإصلاح السلمي السياسي يتحقق من خلال الالتقاء بين إرادة المواطنين ورغبة الدولة ومن ثم فإن التعبير عن الشكوى والاستياء، والتذمر. لا يكون إلا من خلال المجتمع المدني الذي يحصن الدولة ويجعلها قابلة للاستمرار بموجب الشرعية الحقيقية.

وبناءً على ما تقدم تركز الدراسة على أطروحة أساسية تشدد على أن المجتمع المدني الفعال يمثل ضرورة وظيفية بالنسبة للدولة، فهو يساهم في انجاز الوظائف الحيوية للدولة، ويدعم بقائها واستمراريتها ويحصنها ضد الثورة، وتتألف أطروحة الدراسة من ثلاثة أبعاد متكاملة تجسد معاني الضرورة الوظيفية لحضور المجتمع المدني في المجال العام وانعكاساته على الدولة، وهي: الاستثمار السياسي وتنشيط النزعة السياسية، وتعميق الديمقراطية، وبناء الشرعية.

الاستثمار السياسي وتنشيط النزعة السياسية

الاستثمار الذي يمكن أن تنجزه الدولة في علاقتها مع المجتمع، هو السياسية ذاتها، أي رأس المال الذي تمتلكه الدولة، وهذا يتطلب أن تمتلك الدولة، فعلاً، رأس المال السياسي، أي أن تكون الدولة "سياسية".

إن فكرة الاستثمار السياسي، هي الفكرة النقيضة لفكرة "الاستثمار" السياسي، فعندما تنفرد الدولة في صياغة المجال العام، وتفرغه من قواه المفترضة، وتعطل قدراته الإنتاجية وتفعل قدرته على إعادة إنتاج ما تفرضه، تكون عندئذ تسلطية بامتياز. وفي مثل هذه الحالة تفتقد الدولة إلى السياسية. إن السياسة لا تعني القدرة على خداع المجتمع ومراوغته، ولا تعني القدرة على الاستمرار عن طريق الهيمنة، وبالمقابل، فإن الدولة السياسية هي التي تسمح للمجتمع بالتححر وإطلاق قواه، والتعبير عن إدعاءاته العدائية. كما تجعل القوى المجتمعية شريكاً في رسم الخارطة الكلية للمجتمع واتجاهاته الآنية والمستقبلية.

وهذا يعني، أن النزعة السياسية للدولة ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمجتمع المدني الذي يجسد التعبير الحقيقي عن قوى المجتمع، وعقلانية ضميره الجمعي. وهنا، تظهر "المسؤولية الجمعية" كتعبير عن تشاطر المسؤولية بين الدولة والمجتمع المدني في تشكيل المجال العام، وتحقيق المكتسبات وتطبيق العدالة، ورسم المخططات، والتوجهات العلائقية، والاتفاقات، والمعاهدات، والالتزامات. هذا هو الاستثمار السياسي الحقيقي الذي يضمن للدولة الشرعية الحقيقية والاستمرار على أساس الثقة كما يضمن للمجتمع الاستقرار على أساس العدالة الواقعية⁽¹²⁾.

إن هدر السياسة، وتعطيل مبدأ المسؤولية الجمعية، يفضي إلى تفرد الدولة في إدارة المجتمع، وإلقاء جميع أعباءه على كاهلها. إن هذا النمط من الدولة السلطوية مآله إلى العجز، والتقهقر، وتفشي الفساد، وتبلد الحراك، والاستبعاد الاجتماعي، والاحتقان السياسي والاجتماعي، وهذا بدوره يؤدي إلى استقطاب

بنائي يدفع العجلة بالدوران إلى الخلف ضد الدولة، والنخب السياسية التي استأثرت بالحكم.

ومن هذا المنطلق، فإن قدرة المجتمع المدني مرتبطة بقدرة الدولة، بمعنى أن الدولة القوية سياسياً تتفاعل مع مجتمع مدني قوي، والدولة الضعيفة سياسياً تتفاعل مع مجتمع مدني ضعيف أو صوري. ولذلك، فإن المجتمع المدني يمثل معياراً لمدى مرونة الدولة وقوتها سياسياً، وبناءً على ذلك، تصف جيليان شويدلر الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في الشرق الأوسط على النحو التالي: "ورغم استمرار أهل العلم في خلافهم حول فاعلية المجتمع المدني في تحقيق إصلاح سياسي - في الشرق الأوسط - إلا أن المتفائلين والمتشككين متفقون على أن ظهور المجتمع المدني يسهل التعبير العام السلمي عن كل من الأفضليات ومباعث الشكوى السياسية، بينما يوفر أيضاً للحكومات الضعيفة أو المهتدة مجالاً لالتقاط الأنفاس فيه وبتنظيم نفسها من جديد".⁽¹³⁾

ولكن الدول غير السياسية، لا تؤمن بفكرة السياسة أصلاً، وبمقتضى هذا الإيمان فإنها لا تؤمن بفكرة المجتمع أيضاً، ولذلك غالباً ما يكون لدى الدولة في مثل هذه الحالة، توجهات غير مخلصه إزاء أية صيغة جمعية تربط الدولة بالمجتمع على قاعدة العدالة الاجتماعية. لا شك أن اعتياد الدولة على ممارسة النزعة الانفرادية في الحكم، يفضي إلى صيغة متطرفة وهي "التملك"، بمعنى أن كل الموجودات بما في ذلك البشر، تصبح في عداد الملكية الخاصة للحاكم المنفرد. وهكذا، تتمحور الدولة عبر الزمن حول الفرد، الذي يدرك بدوره هذه الحقيقة، ويتعامل معها باعتبارها حقيقة، وفي مثل هذا السياق، تظهر كل القوى والفعاليات خالية من محتواها الحقيقي، ومفرغة من معناها البنائي الفعال.

إن تعطيل المجتمع المدني، أو تغييبه أصلاً يوازي فكرة النزعة الانفرادية، من حيث المنطلقات المصلحية لوظائف البنى والعمليات المجتمعية، التي تُكرس وتُستقطب في الغالب لمصلحة النخب السياسية. يؤكد حليم بركات، حقيقة هذه الحالة في العالم العربي بقوله: "إن البحث في أزمة المجتمع المدني، هو البحث في

ممارسات الدولة التعسفية للسلطة، لقد سلبت الدولة في مختلف البلدان العربية المجتمع من وظائفه الحيوية واحتكرتها لنفسها وجردت الشعب من حقوقه الأساسية. ومنها، حق المشاركة في الحياة السياسية، وحق التعبير عن آرائه المستقلة، وقد تمكنت الطبقات والعائلات الحاكمة من فرض هيمنتها على المجتمع والشعب بوسائل مختلفة منها السيطرة على العائلة، والقبيلة، والطائفة، والدين، والأحزاب، والنقابات، والجمعيات، والاتحادات المهنية...⁽¹⁴⁾

إن الدولة العربية، التي ملأت المجال العام وطغت فيه، لم تألف عبر فترة زمنية طويلة من يشاركتها باتخاذ القرارات المتعلقة بتشكيل المجال العام، ولذلك، حتى عندما أُجبرت على السماح للمجتمع المدني بالظهور والانتشار، بسبب عجزها وتراجعها، حاولت أن تهيمن عليه وتحيله إلى بنية صورية، وبناءً على ذلك، توضح شويدلر: "أن العديد من الحكومات في الشرق الأوسط، ولاسيما تلك التي تعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لشعبها، بالاحتواء والشمولية السياسية التدريجية كاستجابة مباشرة لمطالب من المجتمع المدني، ولا بد في بعض الأحيان من نظرة ناقدة لإستراتيجية الشمول والاحتواء هذه بوصفها مساع تبذلها النخبة الحاكمة لإضعاف حركات المعارضة عن طريق دمجها ضمن عمليات تنظمها الدولة. ويرافقها في جميع الحالات الظهور بمظهر ديمقراطي معتدل أمام الدول الأجنبية المانحة للمساعدات"⁽¹⁵⁾.

وهذا يعني، أن النسق السياسي المهيمن يتعامل مع الروابط المجتمعية بموجب خطين متوازيين: الأول: أنه يسمح بوجودها، وانتشارها وتحركاتها اللاسياسية والخدمية، الثاني: تجريدتها من الفعل السياسي الحقيقي، وإحالتها إلى صورة اجتماعية للواجهة السياسية. إن التعددية السياسية على هذا النحو تبدو زائفة، بل قد تكون خطرة على مصالح المجتمع عندما تسخر لخدمة النسق السياسي⁽¹⁶⁾.

وفي هذه الحالة، يبرز المجتمع المدني "الضار" كواجهة للنظم المتسلطة، إنه يمثل جزءاً من عملية صناعة التسلط والظلم، وجعلهما يسيران بطريقة ناعمة،

المهمة الأساسية للمجتمع المدني هنا، التزوير، والتزييف، والتمويه، والتسويغ، والتبرير، إنه بديل جيد للسلط في جعل الناس يتآمرون على ذواتهم، وعلى مجتمعاتهم.

ليس ثمة غرابة في هذا الأمر. إن " ما يعتبر سياسي بالنسبة لأي فرد أو طبقة معينة أو جماعة عرقية... يتأثر بالسياقات التاريخية والجغرافية التي تربط الجماعات المختلفة بالنسق السياسي بطرق مختلفة".⁽¹⁷⁾ أي أن عملية الأدلجة، والتمويه تشكل في العمق التاريخي لتفاعل النسق السياسي مع المجتمع ويتلقاها الأفراد عن طريق تنشئة اجتماعية صارمة عبر المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي ينمون فيها، إن هذه الأدلجة التاريخية التي يشكل المجتمع المدني الضار جزءاً منها، تركز قناعات ركيزتها إدراك الخوف وأدواته فيظهر الفعل بصورة تماثل معياري انسيابي. إن هذا الظرف التاريخي يشكل أزمة خانقة بالنسبة للمجتمع المدني من حيث قدرته على استقطاب الجماهير، وتشكيل قاعدة جماهيرية واعية، ولذلك فإن شعارات المجتمع المدني وتحركاته غالباً ما تكون مغتربة عن الجماهير، حتى وإن كانت صادقة.

إن افتقاد المجتمع المدني للفاعلية، وافتقاده إلى الاستقطاب الجماهيري يبقي المجتمع في حالة من الغوغائية، مما ييسر عملية التلاعب به والتحكم فيه، كما يتم ضمان عدم قيامه بفعل سياسي منظم. إن جميع ردود الفعل الغاضبة خارج المجتمع المدني، لا تمثل أفعالاً سياسية منظمة، ولكنها ذات خطورة بالغة على استقرار الدولة واستمراريتها.

فالمجتمع المدني المنظم لا يعول عليه في قيام ثورة اجتماعية. وبالمقابل فإن الأفعال الغوغائية الغاضبة، وما تحمله من احتقانات اجتماعية وسياسية هي التي تمثل المادة الخام لإشعال فتيل الثورة، أي أن المجتمع المدني آلية دفاعية للحفاظ على الدولة وبقائها. ومن هنا، فإذا كانت الدولة تركز كل عقلانيتها وأجهزتها الأيديولوجية لإضعاف المجتمع المدني، فإنها مع ذلك تفقد إلى الحكمة السياسية.

يعمل المجتمع المدني على تنشيط النزعة السياسية للدولة من خلال مراقبة الأداء الحكومي وتحسينه كما يمكن الدولة السياسية من بناء آليات مراقبة قوية لتقييم علاقتها بالمجتمع، أي أنه يمثل آلية مراجعة الذات بالنسبة للدولة، وهذه الآلية بالغة الأهمية لبقاء الدولة واستمراريتها، ولشروعيتها، فمن المهمات الجوهرية للدولة السياسية، مراقبة ردود الفعل المجتمعية والأخذ بما يفضي إلى الصالح العام ويعد المجتمع المدني الفعال، موجهها للدولة في هذا السياق، وبشكل خاص عندما يكون شريكاً حقيقياً في صياغة المجال العام، إنه يقيم، ويقدم الخبرة، والمشورة، ويراقب الحثيات، ويرفع مستوى الأداء ويبلور الثقة والمصادقة. وبناءً على ذلك. فإن "هدر السياسة" من قبل الدولة يعني أن تحرم الدولة ذاتها والمجتمع العام من هذه القوى التي تجعل المجتمع والدولة أكثر قوة، ومناعة، وحصانة.

يقول كريشان كومار في سياق شرحه لمصطلح المجتمع المدني: "يعتبر مفهوم المجتمع المدني في شتى استخداماته المتباعدة والمتنوعة جداً أحد المفاهيم التي تبرهن، وبقوة استثنائية، على أهمية أخذ السياق التاريخي بعين الاعتبار، وما نحن بحاجة إلى فهمه تاريخياً ليس المعنى الذي ينطوي عليه المفهوم فحسب وإنما الظروف الاجتماعية لنشأته وتطوره".⁽¹⁸⁾ وضمن السياق التاريخي التفاعلي بين الدولة والمجتمع، يظهر المجتمع المدني بمثابة معيار لمسؤولية الدولة السياسية إزاء المجتمع، ومستوى التعبير عن الشراكة المجتمعية، ولذلك، فإن ممارسة السياسة تتم فقط عبر المجتمع المدني، وليس خارجه، ومن ثم، فإن تعطيل المجتمع المدني، يعني عدم ممارسة السياسة، والخوف من ممارستها، وهذا ما يقود في نهاية المطاف إلى وهن الدولة ووهن المجتمع وبروز جميع مظاهر الشخصية الفاسدة.

لا شك أن الدولة تحظى بامتياز الفاعل المركزي باعتبار أن أفعالها، ومقاصدها، وضعفها، وقوتها، جميعها تشكل المنظومة التي يعمل المجتمع المدني ضمنها.⁽¹⁹⁾ ولكن من جهة أخرى، فإن قوة المجتمع المدني تظهر فقط في سياق الدولة السياسية التي تسمح له بالتعبير، والتحرك، والاعتراض، والتنظيم، والحشد. إلى المدى الذي يستقل فيه ويتموضع بحيث يقاوم إمكانية عودة الدولة إلى

الهيمنة. ومن هذا المنطلق تتشكل إمكانية محاسبة الدولة وفق قاعدة المسؤولية والمصلحة العامة.

بصورة أكثر وضوحاً، إن مأسسة المجتمع المدني في المجال العام، تفضي إلى "اعتراف" الدولة بالمجتمع المدني، كقوة اجتماعية - سياسية تفرض دورها في المجال العام، الأمر الذي يقتضي أن تتعامل الدولة مع مواطنين وفاعلين ينتجون حركة التاريخ والبنى من حولهم، كما يقتضي هذا الأمر أن تتخلى الدولة عن كسب الحلفاء التقليديين، والمناورة مع القوى الفاعلة. إن اعتراف الدولة بالمجتمع المدني يقود إلى "اعتقاد" الدولة على الشراكة المجتمعية في صنع القرار. والمسألة الهامة هنا، أن تعترف الدولة بالذوات البشرية باعتبارها منتجة للبنى والثقافة، وأنها تقاومها، وتعمل على تغييرها. وهكذا، أي بإعادة الاعتبار إلى القوى الفاعلة في المجتمع، تصل الدولة إلى علاقة "مكشوفة" مع المجتمع تعبر عن أرقى مستوياتها السياسية.

ورغم ذلك، يلاحظ بيتر أتراجر Houtzager أنه من النادر أن يقوم الإصلاحيون في الدولة، عن وعي، بالسعي إلى أجنحة تعزز المجتمع المدني بوجه عام، أو تمكين الحركات الاجتماعية بشكل خاص. ومهما تكن دوافع شاغلوا المناصب الحكومية، فإن عليهم أن يدركوا بان هناك حاجة إلى حلفاء خارجيين، وأن عليهم دعم هؤلاء الحلفاء حتى في وجه ردود الفعل العنيفة للنخب المحلية، وكذلك على إصلاحيين الدولة أن ينتجوا سياسات تكافئ السلوك التعاوني للجماعات المستهدفة، أي أن لا تقدم دعم الموارد ضمن الإجراءات التقليدية لكي لا تقع في قبضة النخب التي تكرر المحسوبة. ومن هنا، تستمر هذه النخب لأنه لا توجد آلية سياسية للتكامل بين المركز والهامش. ولذلك تحتكر النخب المحلية قنوات السمسرة الموجودة وتوزع الموارد من المركز على محاسبيها⁽²⁰⁾.

إن فكرة الاستثمار السياسي، كما هو واضح، تعبر عن العلاقة العضوية الوظيفية بين الدولة والمجتمع المدني، وتحاول إظهار الفوائد المجتمعية المنبثقة عن اشتراك المجتمع المدني في بناء المجتمع. وهذه الفكرة لا تنتكر للمواجهة التي يمارسها المجتمع المدني إزاء الدولة، إنما تظهر النتائج الايجابية للمواجهة، وبهذا الخصوص

يقول بونس Bounce: "يجب أن لا يتم إظهار المجتمع المدني على انه مجرد قوة عدائية ضد الدولة، بل يجب إظهاره كمجال تفاوضي"⁽²¹⁾.

لا شك أن الدولة إذ تدرك هذه الحقيقة، تحاول أن تتمسك بمبدأ المسؤولية السياسية، ما أمكنها ذلك، حتى عن طريق الدعم المادي للمجتمع المدني، لكن بما يضمن استقلاله وفاعليته. وهناك ثلاثة معايير تساعد في تحديد ما إذا كان التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني موجه ضمن قواعد المسؤولية المشتركة أو ضمن مبادئ المحسوبية:

أولاً: اللاشخصانية/ الشخصانية: المعيار الأساسي هنا، مستوى الانفصال عن القيادة. فالتنظيمات لديها حد أدنى من الانفصال عن قادتها. وعندما تتعامل مع الدولة فإنها تتحدث باسم الجماهير وبأفكارهم، وبالمقابل فإن المحسوبية Clientelism تتصف بأولوية العلاقات الشخصية (شخص - لشخص) أو الولاء الثنائي، وبالنتيجة، فإن التنظيم الذي يهيمن عليه من قبل القادة قد تكون فيه الإعانات الرسمية بمثابة مكافأة للولاء الشخصي الذي يؤديه الأتباع.

ثانياً: التخصصية/ الانتشارية: تشير التخصصية إلى أن تنظيمات المجتمع المدني تتكسر من أجل هدف معين، وتتعلق بأعضائها في مجالات معينة. وبالمقابل، فإن المحسوبية تتصف بالانتشارية، أي علاقة (شخصية - كلية)، لا تميز بين الخاص والعام، ولا بين الوجدانية والأدائية.

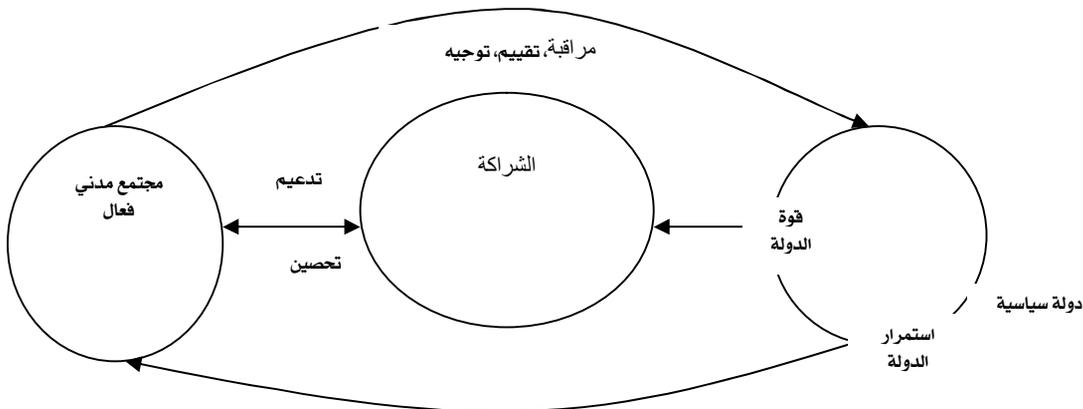
ثالثاً: التنافسية/ التبادلية: إن مؤسسات المجتمع المدني، من الناحية المثالية، يمكن أن تحظى، برعاية الدولة، إما لأنها أظهرت مهنية موثوقة، وقدرة عالية، أو لأنها تحتاجها للمشاركة في رسم السياسة، أو لأنها الممثل الشرعي للمصالح المجتمعية الكبرى، وفي أي الاتجاهات فإن قدرتها التنافسية المنظمة تمنحها اعترافاً رسمياً. ومن جهة أخرى، فإن التنظيمات القائمة على المحسوبية تعمل بمنطق التبادلية Reciprocity لأن ما تقدمه الدولة من مكافآت مادية تكون حصرية، وخصوصية

لأشخاص بعينهم، ويترتب على هذا التزام أخلاقي مفروض على المستفيدين،
وعليهم أن يقدموا خدماتهم بالمقابل، أي تنفيذ مطالب الدولة⁽²²⁾

وفي ضوء هذه المعايير، فإن تقديم الدولة، الدعم المادي للمجتمع المدني على
أساس اللاشخصانية، والتخصّصية، والتنافسية، ليس بالضرورة أن تكون النتيجة
المرتتبة عليه تعزيز محسوبة المجتمع المدني، بل قد يعبر هذا الإجراء عن عمق
المسؤولية السياسية للدولة. وبالمقابل فإن الدولة الهشة، تحاول دفع المجتمع المدني
للعمل بمعايير المحسوبة (الشخصانية، والانتشارية، والتبادلية).

شكل (1)

الاستثمار السياسي



مسؤولية سياسية

استثمار رأس المال السياسي

تعميق الديمقراطية

لقد حظي المجتمع المدني باهتمام واسع في دراسات الديمقراطية والدمقراطية، وقد أظهرت الدراسات قدرة المواطنين العاديين الذين يعملون خارج مؤسسات الدولة والأسرة على إحداث تغييرات هائلة، وفي سياق موجة التحولات الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تعاضم الإجماع حول فكرة المجتمع المدني الفعال والنشط كمكمل لنمو مؤسسات ديمقراطية قوية وفعالة⁽²³⁾.

وكما يلاحظ روبرت بوتنام: لقد ظلت محددات الديمقراطية تساؤلاً موضع جدل، والمجتمع المدني النابض بالحياة من بين أكثر الأسباب والظروف التي تصنع الديمقراطية توثيقاً⁽²⁴⁾. إن الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة ومنطقية، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته، التي تدير العلاقات بين الجماعات المتنافسة سلمياً، ومن ثم فإن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري للديمقراطية⁽²⁵⁾.

ومعنى هذا أيضاً، أن الأساس المعياري للمجتمع المدني، هو الأساس المعياري ذاته للدولة السياسية. إن تعميق الديمقراطية Deeping Democracy يأتي من خلال دلالات المعنى التي يضيفها المجتمع المدني على جميع الموجودات في الحياة، بما في ذلك البشر أنفسهم، والمسألة هنا تتجاوز حدود العمليات الديمقراطية لتصل إلى المرتكزات الثقافية لجميع تلك العمليات، وهذا من شأنه أن يفتح المجال ويمد الأفق أمام التطور الدائم، والبيئة الداعمة للديمقراطية، وهذا ما دفع بعض العلماء إلى القول بأن المجتمع المدني القابل للحياة يخلق الظروف المواتية لتطور الديمقراطية. لأنه بدون مجتمع مدني متطور، فإنه من الصعب، بل من المستحيل، أن نمتلك فضاء داعم للديمقراطية^(26,27).

وكذلك تتجاوز المسألة هنا، حدود الديمقراطية الانتخابية إلى مضاعفة السيطرة الشعبية من خلال توسيع فرص مساهمة المواطنين ومراقبتهم ومشاركتهم

بشكل مباشر⁽²⁸⁾. وهذا يعني تأسيس أطر للمعنى تمنح المواطنين إمكانية ممارسة الحق السياسي، والحريات المدنية والمشاركة على أساس معايير تحكم العمل الديمقراطي وتفعله في آن معاً، ويكون سياق المعنى هذا فعالاً بقدر ما يدرك المواطنون أنه "بين ذاتي"، وبعيد عن الانحياز، والمحاباة، والارتباط بتفاضلات القوة، بحيث ينغلق أمام الضعفاء وينفتح أمام الأقوياء. إن إدراك المعاني الرمزية للمجتمع المدني والديمقراطية، لا يمكن أن ينفصل بحال من الأحوال عن ممارسة الفعل المدني والديمقراطية، والأهم من كل ذلك، ارتباطه العضوي بدوافع "ممارسة الديمقراطية".

وهكذا، يكتسب الفعل المدني طابعاً عقلياً يتجاوز حدود الإشباعات السيكولوجية، بمعنى أن عقلانية الفعل المدني تجعل المعارضة والاحتجاج وجميع أشكال المواجهات التي يخوضها المجتمع المدني، تعبيراً عن صراعات "موضوعية" مبنية على مقدمات ونتائج محسوبة. وليس على أساس الغضب والانفعال وحدهما، إن انتهاك معايير العدالة من شأنه أن يثير الغضب والتوجهات العدائية، لكن الديمقراطية العميقة تعمل على تصريفها بطريقة سليمة، بحيث لا تجعل التعبير عن العداة يولد عنفاً من ناحية، ولا ينتهي بتفريغها من ناحية أخرى. إن عقلنة الانفعالات تجعل منها طاقة خلاقة في تحقيق نتائج إصلاحية وتغييرات بنائية عميقة. لا تخدم السيكولوجية الفردية بقدر ما تخدم المصلحة العامة.

فتجاوز هذه الأطروحة بعض التفسيرات السوسولوجية الكلاسيكية للمعارضة والاحتجاج ومثال ذلك، ما أكده جورج زمل Simmel وتبناه بعد ذلك لويس كوزر Coser: المعارضة تخدم حاجات الفرد وتشبعها ليس فقط لأن القهر يتعاطم عادة إذا عانى منه الشخص بهدوء، ودون احتجاج، لكن لأن المعارضة تمنحنا أيضاً إشباعاً داخلياً وسلواناً وارتياحاً. إن معارضتنا تجعلنا نشعر بأننا لسنا ضحايا لظروف عامة.⁽²⁹⁾

وبناءً على ذلك، فإن احتفاظ الدولة بمؤسسات الديمقراطية الليبرالية والمجتمع المدني يجعل التغييرات التي تحدث في المجتمع تدريجية وسلسلة، ولذلك لا

يكون التغير معوقاً وظيفياً، كما أنه يكون ضمن النسق الاجتماعي، ولا يقود إلى تغيير النسق الاجتماعي. سواء كان المجتمع المدني يسهل التعاون الضروري والثقة، أم يمكن من التعبئة والاحتجاج العام، أم يعزز تشاور المواطنين مع بعضهم ويحفزهم للنقاش في الشأن العام، فإن المجتمع المدني يولد بنية مجتمعية قابلة للانفتاح والتجدد بشكل دائم، أي يولد "معنى الديمقراطية" كشرط مسبق للممارسة الديمقراطية. ولذلك بقدر ما يتعلم المواطنون معايير المجتمع المدني، فإنهم يتعلمون الديمقراطية، وبقدر ما ينخرطون في مؤسسات المجتمع المدني يتاح لهم تعلم ذلك.

ومن هنا، فإن من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تعميق الديمقراطية، "الشمولية الديمقراطية"، أو الإحتواء الديمقراطي Democratic Exclusivity، أي قدرة المجتمع المدني على استقطاب الأفراد من البنى التقليدية واحتوائهم في مؤسساته، والتحدي الأساس هنا. لا يكمن فقط في القدرة على زيادة عدد الأعضاء، أو تضخيم حجم العضوية، في المؤسسات المدنية، بل يكمن كذلك في تعميق الفهم بالديمقراطية، وأصول ممارستها، ولذلك، ليس المطلوب من المجتمع المدني أن يقنع الناس بضرورته وجدواه فقط، بل عليه أيضاً أن يربي الأعضاء على ممارسة الثقافة المدنية التي تجسد روح الديمقراطية.

إذن، الدولة السياسية تمثل الحاضنة المثلى للعلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية ولذلك فإن إشكالية الديمقراطية تعرف عادة بالاستناد إلى هيمنة الدولة على المجتمع. وعلى سبيل المثال فإن التاريخ الموحش لصناعة الديمقراطية في الشرق الأوسط. يعزى في الغالب إلى السياسات العميقة للأنظمة التي جاءت بعد الاستقلال، وعملت على تقليص استقلال مؤسسات المجتمع المدني، ومن هنا يقول نورتون Norton: "القمع المستمر للمجتمع المدني من قبل الدولة التسلطية يعتبر الظرف الأساسي والأكثر شيوعاً واستمرارية في إعاقة الديمقراطية"⁽³⁰⁾.

ويؤكد حلیم بركات هذه الحقيقة بقوله: "لقد سلب الشعب من حقه بالتفكير في بناء مؤسساته الطوعية وإدارتها، وجعلها قادرة على المساهمة الفعلية في إغناء المجتمع والثقافة. ليس هناك سوى عدد محدود من المؤسسات غير

الحكومية، وحيث توجد ينتهي الأمر بوقوعها تحت نفوذ القوى المتحكمة بمصير المجتمع⁽³¹⁾.

وفي السياق ذاته يميز ميشيل مان Michael Man بين نوعين من المعاني لقوة الدولة بالاستناد إلى علاقتها بالمجتمع المدني، أولاً: القوة الاستبدادية Despotic Power ويشير إلى نطاق الأفعال التي تتمكن النخبة من أخذها على عاتقها بدون روتين، ولا تفاوض مؤسسي مع جماعات المجتمع المدني. ثانياً: قوة البنية التحتية Infrastructural Power ويشير إلى قدرة الدولة على اختراق المجتمع المدني بشكل فعلي، وتطبيق قرارات سياسية لوجستية من خلاله. وهذا النمط يدل على قوة الدولة المبنية على اختراق نشاطات المجتمع المدني وتنسيقها بشكل مركزي من خلال البنية التحتية للمجتمع المدني إن هذه الدولة ضعيفة من الناحية الاستبدادية، ولكن كلما كانت الدولة أكثر قوة من حيث البنية التحتية تكون أكثر قوة من حيث وضع القواعد الملزمة، ولهذا السبب فإنها ذات قوة استبدادية على الأفراد والجماعات الهامشية والأقليات. وذات قوة في علاقتها مع الأفراد والجماعات الضعيفة في المجتمع المدني⁽³²⁾.

إن كلا المعنيين لقوة الدولة في السياق الذي يطرحه ميشيل مان، يقع خارج حدود الدولة السياسية - الديمقراطية. فإذا كانت الدولة غير مستجيبة، أو متحايلة على المطالب، أو صممت ديمقراطيتها بحيث لا تعترف بالمطالب والحاجات المتراكمة للمواطنين، فإن توقعات المواطنين تتعرض للإحباط ويتزايد الشعور بالقمع، ومن ثم قد تصبح الجماعات المدنية أكثر تعبيراً عن ادعاءات عدائية إزاء الدولة. وقد تستقطب الحياة السياسية والاجتماعية بوجه عام، ولذلك فإن جعل الديمقراطية تعمل يعني فاعلية المجتمع المدني، الذي يضمن عدم الاعتداء على مصالح المواطنين، كنقطة بدئ مركزية للوثوق بمصداقية التوجه السياسي للدولة. وفي ضوء هذه الحقيقة، يقول بوتنام: إن رأس المال الاجتماعي كما يتمثل في الشبكات الأفقية للعمل المدني، يدعم أداء الكيان السياسي والاقتصادي وليس

العكس، فالمجتمع القوي يؤدي إلى اقتصاد قوي. والمجتمع القوي يؤدي إلى دولة قوية⁽³³⁾.

وكذلك الأمر، يجادل أدونيل وشميتز بأن الانتقال من الحكم التسلطي لا يستتبعه انتصار المتساهلين على المتشددين وحسب بل يستطيع كذلك "بعث المجتمع المدني". وكثيراً ما تنجح أنظمة الحكم التسلطية عندما تتمكن من تحويل انتباه المواطنين، كأفراد، عن القضايا التي هي مبعث اهتمام عام، وتراجع هذه الأنظمة منحرفة إلى الاهتمامات الخاصة، وتنحي جانباً وتتجاهل عن حكمة أو حتى تنسى هوياتها العمومية والسياسية⁽³⁴⁾.

تمثل المواطنة بعداً آخر وثيق الصلة بقدرة المجتمع المدني على تعميق الديمقراطية وتقويتها. وذلك من خلال حاجتها إلى مؤسسات تضمن الحقوق السياسية والحريات المدنية إن المواطنة تعارض مبدأ الإذعان، بمبدأ ممارسة الحق المتحرر من جميع أشكال القيود الاجتماعية والسياسية، ومن ثم فإن المواطنة لا تعني ميكانيكية الحصول على الحق، كما لا تعني طقوسية أداء الواجبات المتعالية على ديناميات الواقع المعاش، إنها تعبير عن فهم المرتكزات التفسيرية للحقوق، والواجبات، والوعي الجدلي الذي يعكس العلاقة بينهما.

إذن ليس ثمة مواطنة تقوم على أخلاقيات الامتثال، فقط، كما تروج لذلك أيديولوجيا الدولة التسلطية، كما لا توجد المواطنة معلقة في فراغ فوق سياق المجتمع والتاريخ، وهذا يعني أن المواطنة عرضة للتضخم والانكماش بالاستناد إلى مدى قيام العلاقة بين الدولة والمجتمع على بنى تحريرية مصونة تعبر عن إرادة المشاركة والرغبة بها. إن المواطنة التي تبنى على هذا الأساس، هي فقط التي تعكس فاعلية المجتمع المدني، وقوة الديمقراطية، وتنعكس من خلالهما.

وتبرز هذه الحقيقة، ضمن الطروحات المختلفة لأدبيات المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال: يؤكد المنظور التوكفلي Tocquevillian - نسبة إلى توكفل - أن المشاركة المؤسسية الفاعلة تشجع الأداء المؤسسي، لأنه من خلال الحياة

المؤسسية يتعلم المواطنون معايير السلوك الديمقراطي الذي يسهل الوصول إلى نوع من التعاون الضروري لتحسين الأداء المؤسسي الديمقراطي. كما يؤكد المنظور الغرامشي Gramscian - نسبة إلى غرامشي - أن المجتمع المدني يحسن أداء المؤسسات وأن التعبئة ونشاط الاحتجاج يعتبر بالغ الأهمية من أجل تقوية المؤسسات الديمقراطية. إن المجتمع المدني الذي يحقق تعبئة قوية يكون في موقع متميز لمراقبة شفافية الحكومة، والتمثيل، ويرى المنظور الهابرماسي Habermasian - نسبة إلى هابرماس - أن انخراط المواطنين في تشاور عام هو الذي يقوي المؤسسات الديمقراطية، بحيث يصبح المواطن أكثر انخراطاً ومعرفة بالعملية السياسية، ويكون في نهاية الأمر، قادر على إنتاج سياسة عامة تعكس إرادة الناس بدقة، إن هذا التقليد يؤكد على دور المجتمع المدني في توليد حوار عام ذو معنى وشرعية للعملية الديمقراطية.⁽³⁵⁾

كما هو واضح، فإن هذه المنظورات الثلاثة تضع الأرضية المواتية التي تبنى عليها المواطنة والديمقراطية القوية في آن معاً، فالمواطنة لا يمكن أن تتشكل بعيداً عن الحرية، ومؤسسة الديمقراطية التي تضمن الحرية، كما لا تتشكل بعيداً عن المشاركة المعبرة عن الإرادة الحرة للمواطنين، وحواراتهم الواعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المواطنة المبنية على المشاركة المجتمعية تمثل المسار الوحيد لإنتاج الولاء الاجتماعي الحقيقي للدولة والمجتمع العام. إذ في إطار المجتمع المدني الفعال، والديمقراطية العميقة، والمشاركة المجتمعية، تبنى المواطنة بصورة عقلانية، تستحضر قيمة المجتمع، وقيمة الوطن. كما تستحضر قيمة الذات المتطابقة مع قيمة المجتمع. إن تطابق قيمة الذات مع قيمة المجتمع والوطن يأتي فقط من خلال إدراك المرء لذاته وإيجادها في مجتمعه. باعتبارها فاعلة، وحررة، ومؤثرة، ومصانة الحقوق.

ليس ثمة شك، أن الولاء يمكن أن يتشكل في سياق القهر والهيمنة. ولكنه في هذه الحالة لا يتجاوز حدود الارتباط أو التعلق "السيكولوجي والحسني". وهنا تبرز قيمة المواطنة من حيث إضافتها طابعاً عقلانياً على الولاء، مما يجعله أكثر قوة

وجوهرية. كما تبرز قيمتها من خلال إظهارها الارتباطات الوثيقة بين المشاركة المجتمعية وحضور مفهوم الكل الاجتماعي والوطن في ثقافة المواطنين وممارستهم. ومن هنا، فإن مزاعم المواطنة وحب الوطن والولاء له، تتهاوى في سياق الممارسات التي تعبر عن غياب مفهوم الوطن والكل الاجتماعي، مثل الانكفاء على الجماعة القرابية، والحيز المكاني أو المنطقة الجغرافية، والانغلاق على المصالح الخاصة.

ومن هنا، اقتضت سلطوية الدولة العربية وهيمنتها تجزيء الكل الاجتماعي، وحصر الولاء والانتماء في دوائر محلية مغلقة الأمر الذي غيب مفهوم الوطن وغربه عن عقول المواطنين. كما استأصلت المجتمع المدني، أو حولته إلى هياكل فارغة أو تابعة، لقد إختزلت الدولة العربية القيم العامة، والمدركات والمشاعر، وحدود الأنا، وحدود المجتمع، وحدود الوطن، وحولتها كلها إلى نزعة سيكولوجية استيعادية.

ولذلك ليس من الغريب مثلاً أن تكشف الثورات العربية عن عمق الفجوة بين الدولة والمجتمع، وعمق الحالة الاغترابية التي كان يعاني الناس منها في ظل الهيمنة، لقد أدرك الناس بعد الثورات العربية أن هناك مجتمع عام يستحق الانتماء والولاء. بل يجب الانتماء له ككل، وأدركوا أنه أوسع من حدود الجهة أو المنطقة، أو القبيلة، أو الجغرافيا المحلية التي ينتمون لها. كما ظهرت القواسم المشتركة بصورة عمومية اجتماعية، فالمعاناة واحدة، والظلم واحد، والقهر واحد. وتلاقى المواطنون من أجل العمل العام، والتضامن الجمعي، وتوسع مجال القيم والغايات، كما اتسع نطاق الاتصال والتواصل وتوسعت معها حدود المشاعر بمعنى آخر. أخذ المجتمع بتشكيل ذاته الكلية وهويته الجمعية من جديد، وأخذ يللم أجزاءه المتناثرة، ويضم أطرافه إلى بعضها، ويظهر قوى الجذب الداخلية. أي المجتمع المدني، الذي أدركته الدولة بموجب الوعي المنبثق عن هيمنتها، أنه يمثل تهديداً لها.

والحقيقة، أنه على الرغم من تكشف عمق هذه المساوئ بعد الثورة، إلا أنها مثلت الإرهاصات الأولى للثورة فالحصانة الوحيدة للدولة تتمثل في تعميق الديمقراطية، وتفعيل المجتمع المدني، وبناء المواطنة، وتشكيل الهوية الجمعية، والكل الاجتماعي. والمصلحة العامة، وبالأستناد إلى هذه الحقيقة يقول كارل ماركس في سياق نقده لليبرالية: "في أوقات الثقة بالنفس، تسعى الحياة السياسية إلى قمع شرطها المسبق prerequisite. أي المجتمع المدني، والعناصر المكونة له، وتسعى إلى تشكيل ذاتها كنوع حياة إنسانية خالية من التناقضات، ولكنها تستطيع أن تفعل ذلك عن طريق دخولها حيز التناقض العنيف مع شروطها الحياتية، أي فقط، بإعلانها وتأكيد استمراريتها الثورة وقيامها"⁽³⁶⁾.

عندما تقمع الدولة المجتمع المدني، تعمل ضمناً على وأد المشاركة السياسية، وهنا، تفتقد الدولة إلى الثقة السياسية، وتواجه نتائج من قبيل اختزال الامتثال الطوعي للمواطنين، ورفض القادة وعدم الاتفاق مع سياساتهم⁽³⁷⁾.

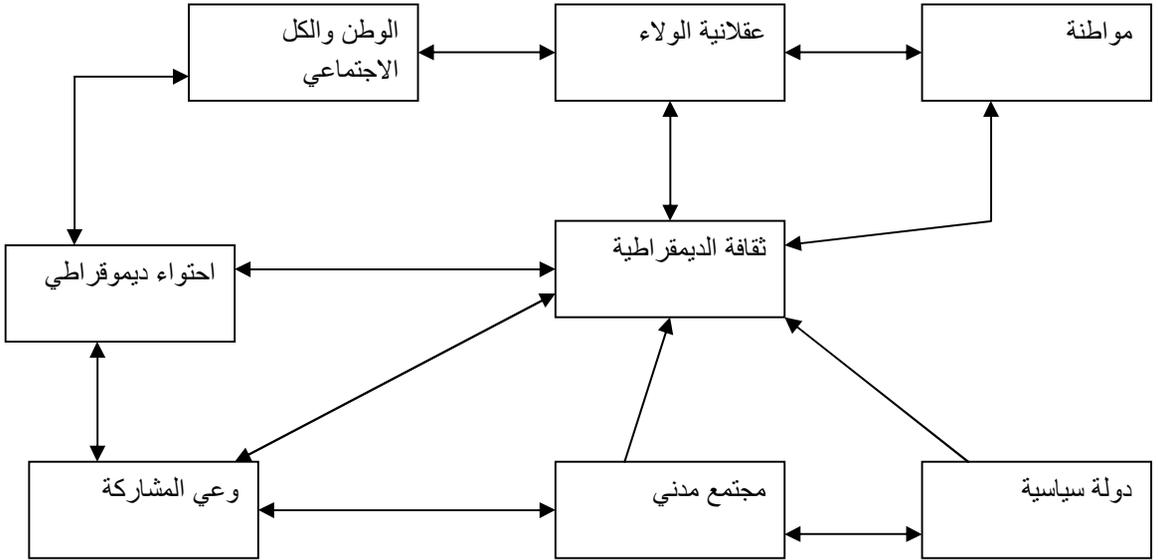
قد يؤدي القمع المزمّن الموجه من قبل الدولة للمجتمع المدني، إلى ممارسة المجتمع المدني استراتيجيات قيمة مختلفة لمواجهة هذا القمع، فالحركات والمطالبات والاحتجاجات قد لا تستمر طويلاً بصورة سلمية، إذا ما تعرضت لقمع عنيف، وفي الحقيقة، هذا ما ولد الثورات العربية وبشكل خاص العنيفة منها، حيث تفاعلت الاحتقانات الوجدانية، والافتقار إلى المزايا، وسوء الوضع المعاش، مع قمع الدولة للمحتجين، وبطبيعة الحال، فإن الدولة السلطوية، التي لا تدرك سوى الحلول القمعية، لا تدخل في حساباتها أن القمع - كما أكد ماركس - يؤكد قيام الثورة واستمراريتها. ولكن، على الرغم من ذلك، فإن قادة المجتمع المدني، أو بعضهم بأقل تقدير، يحاولون، التمسك بسلمية المجتمع المدني، حتى عندما تكون النزعة السلمية أشبه بصيغة انتحارية، أو خطيئة إنسانية في إطار القمع الوحشي للدولة.

وبهذا الخصوص، تلاحظ نيرا شاندوك Neera chandhoke أنه: على الرغم من حقيقة أن المجتمع المدني يستخدم فقط وسائل غير عنيفة للاحتجاجات،

والتظاهرات السلمية، والإضرابات، ورفع العرائض، وهي جميعها مسموح بها في المجتمع المدني، إلا أن احتجاجاتهم تقمع بوحشية، وتقول: في حوار مع أحد قادة التنظيمات المدنية، تعجبت ما إذا كان غير شرعي استخدام العنف في مجتمع حيث يعمل النظام بشكل معلن على استخدام العنف ضد الناس، وقد أجابني بأنه (لا): إن ذلك سوف يقوض الحركة ويضعفها، ويحرمها من أي روح للالتزام الأخلاقي⁽³⁸⁾.

شكل (2)

(تعميق الديمقراطية)



بناء الشرعية

ترتكز فكرة بناء الشرعية Structuring Legitimacy. على اعتبار أن الشرعية تمثل بنية رمزية ذات قيمة قابلة للتداول، ولذلك، فإنها تتشكل. وتُشيد، وتُبنى في سياق تبادلي بين الدولة والمجتمع. إن أعضاء المجتمع يصفون شرعية

(استحقاق النظام السياسي الاعتراف به) على النظام السياسي مقابل إخلاصه في أداء واجباته، وقيامه على خدمة أعضاء المجتمع. ومن هنا، تظهر قوة المجتمع في علاقته مع الدولة عندما يكون بإمكانه، سحب الشرعية بصورة فعلية. وهذه الحالة لا تتحقق إلا بحضور المجتمع المدني المنظم والفعال.

ولكن، من جهة أخرى، يمكن للدولة أن تنتزع الشرعية، بالتهريب المعلن، والقمع، والأيدولوجيا، دون أن تخلص في أداء واجباتها المناطة بها، وهذه الحالة تقترب من غياب المجتمع المدني أو قمعه، أو شكلته. والحقيقة أن معظم الدول السلطوية تحظى بـ"شرعية" ملتوية و"زائفة" عن طريق تفعيل مسارين في آن معاً: التهريب والقمع كمشروع أساسي، في إخضاع المجتمع وكسب القبول والرضا منه، وحتى لا تظهر الصورة القهرية في واجهة العلاقة مع المجتمع، تستخدم الأيدولوجيا من خلال تشويه البنى الرمزية للثقافة والمعتقدات، وأنماط الفكر، وتكرس الدولة المؤسسة التربوية، والدينية، والإعلامية للقيام بهذه المهمة، ولإظهار فضائل النسق السياسي وإخفاء تعثره أو تبريره، وإقناع أعضاء المجتمع بضرورة تعميق الولاء والانتماء، وتقديم الطاعة.

الأصل في توازن العلاقة بين النسق السياسي والمجتمع، واستمراريتها على هذا الأساس. هو الشرعية، وليس الأيدولوجيا، ولكن عندما تتخلى الدولة عن الجهد اللازم بذله من أجل كسب شرعية حقيقية، فإن فكرة الدولة تتطابق مع فكرة الأيدولوجيا، والسبب البسيط لذلك، هو أن عدم قيام الشرعية على أساس تبادلي عادل بين الدولة والمجتمع، بحيث يظهر المجتمع كطرف قوي كما هو الحال بالنسبة للدولة، يعني أن الدولة قد جنحت إلى الهيمنة التي تتطلب مستوى معين الأيدولوجيا، ومن هنا. يذهب البعض إلى تعريف الدولة، على أساس افتراض مسبق، يؤكد هيمنتها، ومن قبيل هذه التعريفات: أن الدولة مجمل مركب النشاطات العملية والنظرية التي بواسطتها تقوم الطبقة الحاكمة، ليس بتبرير وتثبيت هيمنتها فحسب، بل والنجاح في كسب موافقة الذين تحكمهم⁽³⁹⁾.

إن قوة الدولة، كما يوضح أدريانسنس Adriaansens في شرحه للمعضلات المفاهيمية عند تالكوت بارسونز، تكتسب معنى وقيمة تبادلية من خلال الشرعية في موقف السلطة. ومعنى هذا أن قدرة الدولة على فرض الالتزامات، وتوجيه المجتمع. تستقي شرعيتها من النظام الرمزي الذي تعمل فيه، أي السلطة. ولذلك فإن المجتمع المدني في الديمقراطية الرسمية يعتبر أداة هامة لتقييم أداء الدولة وتحديد مستوى شرعية تحقيق الأهداف من خلال ردها إلى البناء الرمزي لنسق السلطة ولذلك فإن الشرعية كعملية تبادلية تنكمش وتتضخم. وفق عدالة الدولة في العملية التبادلية، وخلافاً للدول التسلطية التي تتخذ فيها الشرعية نسقاً ثابتاً - ينهار مرة واحدة - فإن المجتمع المدني يعكس مرونة الشرعية وهذا تعبير عن مرونة المجتمع وديناميته⁽⁴⁰⁾.

وعلى هذا النحو، فإن الجذور العميقة للشرعية تكمن في المجتمع المدني "العقلاني" والمنظم، إن حسابات الكلفة والربح في إطار العلاقة مع النسق السياسي، تحتاج إلى قوة ضاغطة لتعكس "درجة الشرعية"، أي المستوى الذي يستحقه النسق السياسي من الاعتراف به والقبول والرضا. وبطبيعة الحال، فإن هذه القوة الضاغطة لا يمكن أن ينجزها أفراد منعزلين، أو جموع غوغائية غير منظمة. وبالمقارنة مع سلطة الرجل الملهم (الكارزما) التي تستمد الشرعية من خصائصه الشخصية، وسلطة شيخ القبيلة التي تستمد من التقاليد الاجتماعية، فإن السلطة العقلانية للدولة تستمد من الإطار القانوني الذي يمثل مرجعية تقييم الأداء على أساس واقعي. وهذا ما يجعل المجتمع المدني آلية هامة لعقلنة شرعية الدولة، ومن ثم جعلها خاضعة للنقاش والتداول بصورة مستمرة.

ومن هذا المنطلق، تظهر المسؤولية الأخلاقية للنظام السياسي إزاء المصالح الجمعية ويتم تقييمها، فقط، عندما يتوفر إطار عقلاني منظم يتوسط علاقة النظام السياسي مع المجتمع، ويتبين هنا، أن مهمة تعيين درجة الشرعية التي يقوم بها المجتمع المدني، لا تحدم المصالح الجمعية للمجتمع فقط ولكنها قبل ذلك تحدم الدولة ذاتها، وتحصنها ضد انتهاك مسؤولياتها، وتمكنها من رفع قدراتها الانجازية.

إن عقله شرعية الدولة على هذا النحو، تمكن النسق السياسي من إجراء عمليات تصحيح وتقويم دائمة.

رغم أن المجتمع المدني يلعب الدور الحاسم في تعيين درجة الشرعية بالاستناد إلى المسؤولية الأخلاقية للنظام السياسي، إلا أن بعض العلماء مثل الآن تورين يلقون هذه المهمة على جميع القوى الفاعلة في المجال العام، ويقول بهذا الخصوص: "... من هنا، تأتي ضرورة نظام سياسي مستقل قدر الإمكان بالنسبة للدولة من جانب، ولمثلي المجتمع المدني من جانب آخر، ولكن على أن يكون قادراً على القيام بدور الوسيط بين طرفين، لا يتحدد هذا النظام بمجموعة المؤسسات الديمقراطية، وبآليات اتخاذ قرار معترف بشرعيتها. بل هو مرتبط بمجمل الساحة العمومية ولا سيما تأثير الإعلام ومبادرات المثقفين".⁽⁴¹⁾

يجسد المجتمع المدني جملة المطالب المجتمعية ويعبر عنها، كما يعكس مستوى رضا المجتمع عن الدولة، وردود الفعل المجتمعية إزاءها، ولذلك فإن طبيعة مراقبة الدولة لردود فعل المجتمع، وتحقيق مطالبه، مؤشراً على طبيعة الشرعية التي تحظى بها الدولة، وفي واقع الأمر، ثمة توجهين تسلكهما الدولة في مراقبة ردود فعل المجتمع: الأول: مراقبة ردود الفعل من أجل إخمادها، أو التحايل عليها، وهنا تبدو شرعية الدولة زائفة. على الأقل، لأن حاجات الإشباع التي تمخضت عنها ردود الفعل لم تعالج بل يمكن أن تتفاقم مع مرور الوقت.

والحقيقة أن الدولة السلطوية، لا تعنيها حاجات المجتمع، بقدر ما تهتم بكيفية هيمنتها عليه، الثاني: مراقبة ردود الفعل من أجل علاجها والتصدي لها بالمواجهة الصريحة، والمعلنة، مع الأخذ بعين الاعتبار "مخزعات" ردود الفعل، أي إشباع الحاجات، هكذا، فإن الدولة السياسية خلافاً للدولة التسلطية، لا تبني شرعيتها على أسس وهمية ولا تبني علاقتها مع مكونات المجتمع على أساس الاشباع المؤجلة". إن مراقبة ردود فعل المجتمع ومعالجتها بطريقة مرضية لا تضمن للدولة شرعية حقيقية فقط، بل تضمن ثقة المجتمع كذلك في سياق الخبرة التفاعلية. لكن بالمقابل، فإن ردود الفعل إزاء الدولة التسلطية تتكرر حول

الأسباب ذاتها في معظم الأحيان، مما يجعل مطالب المجتمع تتجمع في خط رئيسي واحد يؤدي إلى انهيار الشرعية الزائفة مرة واحدة، في لحظة زمنية معينة. إن قدرة الدولة على تمرير المطالب المجتمعية، هو بذات الوقت قدرتها على تجديد ذاتها، وتجديد المجتمع في آن معاً.

بناءً على ما تقدم، يمكن التمييز بين نوعين من ردود فعل المجتمع المتعلقة بشرعية الدولة على أساس حضور المجتمع المدني أو عدم حضوره في المجال العام: أولاً: عندما لا يكون المجتمع المدني حاضراً، أو فاعلاً - وهذا مؤشر على سلطوية الدولة - فإن ردود الفعل المجتمعية تحاط بالتخوف والتكتم، والامتعاض المضمّر، ولا يكون التعبير العلني إلا في حضرة الموثوقين من الناس، وعلى الرغم من استمرارية الشرعية الزائفة للدولة، إلا أن هذه الحالة تعد خطيرة ليس بالنسبة لبقاء النظام السياسي فقط، إنما بالنسبة لاستقرار المجتمع كذلك. وهذا هو الأهم، لأن النظام السياسي الذي لا يعمل تحت غطاء الشرعية التي يضيفها عليه المجتمع، هو زائل مهما طال أمده. إن تراكم الامتعاض المشحون بالانفعال. يؤدي، تحت ظروف معينة. إل انفجار المجتمع، وهذا الوضع لا يمكن أن يتحقق تحت غطاء الشرعية. ثانياً: عندما يكون المجتمع المدني حاضراً وفاعلاً، فإن ردود الفعل تكون معلنة وصريحة وواضحة، ورغم أنها تحتزل شرعية الدولة، آنيًا، إلا أنها لا تقود إلى انفجار المجتمع، ولا تتخذ صيغة ثورية، ولهذا السبب فإن المجتمع المدني يحفظ استقرار المجتمع. ويقوي النظام السياسي في الوقت ذاته.

ومن هنا، فإن الهيمنة الزمنية للدولة، مهما طالت الفترة الزمنية لاستقرارها، فإنها تدخل في أزمة شرعية معلنة. وكما يقول هابرماس Habermas، فإن هذه الأزمة تخلق مشكلات التوجيه Steering problems التي تجعل الدفاع عن النظام في نهاية الأمر، أمراً متعذراً⁽⁴²⁾.

إن أزمة الشرعية تضرب بجذورها في بنية الاستقرار المبني على القهر، ولكن حدة التناقض التي تسمح بانفصال النسق المعياري للأفكار التي تضفي شرعية زائفة على بنية الهيمنة، تحتاج إلى فترة زمنية طويلة للنضج، ولذلك، ترتبط

أزمة الشرعية أساساً بالثورة على الأوضاع القائمة كما ترتبط بالصراعات الكبرى داخل المجتمع. وبالتالي، فإن عملية سحب الشرعية، وإن بدت في ظاهرها سياسية بالكامل، إلا أن أساسها الحقيقي، اقتصادي، وسياسي، واجتماعي، وثقافي.

إذن، يعمل المجتمع المدني على عقلنة الشرعية، وبمقتضى ذلك يكون المحتوى التفاعلي بين الدولة والمجتمع مكشوفاً، ويخضع للتقييم، والمراجعة المستمرة في إطار المسؤولية الجمعية، الأمر الذي يحول دون تطور بنى الفساد السياسي والاجتماعي. وفي هذا السياق تبرز الصلة الوثيقة بين المجتمع المدني وما يطلق عليه هابرماس الديمقراطية الرسمية، والتي تؤكد حاجة الدولة المتزايدة للشرعية في سياق تفاعلها مع البنى المدنية. وكما يؤكد هابرماس فإن المشاركة الأصلية وغير الزائفة في صناعة القرار، سوف تجعل الناس مدركين لكل التناقضات في المجتمع الذي يكون فيه الإنتاج من اهتمام الدولة، لكن فائض القيمة يتم الاستيلاء عليه بصورة فردية⁽⁴³⁾.

بمعنى آخر، تفرض البنية العقلانية للمجتمع المدني، تفاعلاً عقلانياً، يقصي الأيدولوجيا عن الشرعية ويعمق الهوة بينهما. وهذه الهوة تمثل القاعدة الأساسية لتشكيل الوعي الحقيقي بمجريات الأحداث، الأمر الذي يقتضي أيضاً، أن تكون الشرعية رسمية وواضحة. إن الوعي الحقيقي هو ما يجعل الدولة بحاجة إلى شرعية متزايدة، فالمطلوب من الدولة السياسية في هذه الحالة مواكبة التوقعات الدينامية المنبثقة من المطالب والحاجات المتجددة لأعضاء المجتمع، أي، المطلوب هو المزيد من ممارسة السياسة، والمزيد من الإستراتيجية، وبذل العمل والجهد، لإرضاء الوعي الحقيقي الذي يقدم مقترحات، وتصويبات وانتقادات، وحاجات تعبر عن شعور، نسبي، بعدم الرضا.

وهكذا، فإن المجتمع المدني الفعال يحسم الجدل المتعلق بشرعية الدولة. إن مزاعم الإدعاء التي يمارسها الحكام حول امتلاكهم الشرعية، على حد تعبير ماكس فيبر، لا تعني أن المحكومين يقبلون بها كما هي، مع أن ذلك ممكناً، ولكن في السياق الذي يحتوي مجتمعاً مدنياً فعالاً وقوياً. يعمل المجتمع المدني على

إنقاذاً للحكام من هذه المزاعم والادعاءات. وبدلاً من ذلك. يضعهم في مواجهة مباشرة مع البنى الواقعية للشرعية، قبل أن تنبثق أزمة الشرعية.

وبناءً على ذلك، عندما عملت الدولة العربية على قمع المجتمع المدني. وشل قدراته، وإفراغه من محتواه، وجعلته واجهة صورية تحولت المزاعم إلى حقائق بالنسبة للحكام، ولذلك لم يشعر الحكام العرب بوجود أية أزمة تتعلق بالشرعية إلا عندما تحركت الشعوب ضدهم، لقد عاشوا فوق المجتمع، وفوق الشرعية، والنتيجة أنهم أصبحوا خارج مجتمعاتهم. لقد تشكلت إرهابات الأزمة ومن ثم إرهابات الثورة عبر تاريخ طويل، لكن بسبب الهوة الواسعة التي تفصل الدولة عن المجتمع، وبسبب قمعها لقوى المجتمع وعناصره الفاعلية، لم تدرك الدولة العربية عمق المشكلات التي يعاني منها المجتمع، كما لم تدرك الطاقة الخلاقة التي ينطوي عليها والتغيرات الهائلة التي يمكن أن يحدثها. كل ذلك لا يعني فقط أن الدولة غير شرعية، بل يعني كذلك، ضمناً، أنها ضد المجتمع.

لا شك أن خبرات الخضوع والإذعان لا تنتج الولاء، لا للدولة ولا للمجتمع العام. والمفارقة الهامة، أن الولاء لا يرتبط بالمصالح المادية مباشرة، بل هناك مصالح معيارية وقيمية من قبيل أن يجد المرء ذاته الحرة والفاعلة في مجتمعه، وهنا، يمكن إدراك خطورة الأمر عندما يتعرض أعضاء المجتمع للقمع، واعتقال الحريات، والحرمان من سبل العيش الكريم. ورغم أهمية الإشباع المادية، فإن عجز الدولة عن تلبيةها، لا يمنعها من إظهار حسن النية من الناحية السياسية والاجتماعية وذلك بإتاحة الفرصة للمواطنين بالمشاركة الفاعلة في البناء العام وتشبيده، وللمجتمع المدني أن يتشكل وينمو بحرية.

إن خبرات الحرية البالغة الأهمية في هذا السياق، فالأفراد يشاركون سياسياً واجتماعياً عندما يعلمون ويجربون أن أصواتهم واعتراضاتهم مسموعة ومرحب بها. باختصار، إن شرعية الدولة أكثر حساسية لمسألة الديمقراطية، وتفعيل المجتمع المدني، والحرية، منها لمسألة الإشباع المادية رغم أهميتها، ولذلك يمكن أن تبقى الدولة السياسية ذات شرعية حتى عندما تتعرض لأزمة

اقتصادية، ولكن أزمة الشرعية ذاتها تأتي من خلال القهر، والقمع، والسلطوية، حتى عندما تتوفر الاشباع المادية. وبناءً على ذلك، فإن قيمة الذات الإنسانية وكرامتها تتطابق تماماً مع فكرة الشرعية.

ويمكن استخلاص الفكرة ذاتها من قول رامدال كولينز Collins: إن مبدأ إصدار الأوامر وتلقيها يعتبر بالغ الأهمية في جعل الأفراد يصفون شرعية على النظام العام ويتعاملون معه على أنه حقيقي أم لا. وتتعلق المسألة هنا، بتحويل مسار الصراع الاجتماعي، حيث يرد كولينز هذه المسألة إلى الطبيعة السيكولوجية للناس. فالذين يصدرون الأوامر يميلون إلى التطابق مع مثاليات التنظيم لأنهم يحتلون فيه مواقع قوة، ويبررون أوامرهم باسمه، ويكونوا واثقين بأنفسهم ومطمئنين. وبالمقابل كلما تلقى الناس الأوامر بصورة أكبر كلما اغتربوا أكثر عن مثاليات التنظيم، وكانوا أكثر قدرية، وخاضعين، ويدفعهم هذا إلى الاهتمام أكثر بالمكافئات الخارجية (المادية). ويكونوا غير واثقين بالآخرين⁽⁴⁴⁾.

وبناءً على ما تقدم، فإن الشرعية الحقيقية للدولة، لا يمكن أن تظهر إلا إذا توفرت الإرادة الحرة للمواطنين، بحيث يستطيع الجميع أن يعترضوا، وأن يحتجوا، وأن يبلغوا أقصى كمالاتهم، وأن يصلوا إلى أقصى فاعلية لهم، وركيزة كل هذه المؤشرات هي المجتمع المدني الفعال والمنظم. وبالمقابل، بعيداً عن هذه الحقيقة تظهر شرعية زائفة للدولة وملتوية، وهنا تنقلب المفاهيم، والأشكال الأساسية للعلاقات ويتم تشويهها. فالدولة تصبح الأساس وتصدر الأحكام والتقييمات حول المجتمع، ومستوى فاعليته وأداءه، ويبدو وجود المجتمع وكل طاقاته ومحتوياته من أجل خدمة الدولة واستمراريتها.

ومن جهة أخرى ينقلب مفهوم المواطن والمواطنة، ويبدو المواطن التام Full citizen بأنه المواطن الذي لا يعي حقائق الأمور، ولا يعترض، ولا يحتج، ولا يطالب بحقوق، ولا يعرف حقوقه أصلاً، وهو الذي يجيد النفاق، والتملق، والثناء، ويلتزم بواجباته التي تقبل التمدد وفق أهواء النخب السياسية وأمزجتها. كما يظهر في هذا السياق ما يمكن وصفه بـ "المواطن المثقل بالأعباء" overburdened

citizen. وهو المواطن الذي يحمل ويتحمل كل إخفاقات الدولة وتعثرها وفشلها، وبالمقابل لا يناله سوى سوء الوضع والافتقار إلى المزايا. ومثال ذلك، أن الدولة العربية عبر تاريخها، حملت المواطن البسيط أعباء فساد النخب السياسية واستحوادها على الخيرات والثروات. ولكن إذا كان ثمة طاقة للعبء الذي يمكن للمواطن أن يتحملة فإن هذا المواطن المثقل بالعبء هو بذرة الفناء التي غرستها الدولة بسلطويتها.

تتمثل القيمة الأساسية لهذا الطرح، الذي يربط المواطنة بالشرعية، بأنه ينفي صفة المواطنة الدعائية، ومزاعم المواطنة. حيث توضع المواطنة بصورتها الحقيقية على أرض صلبة ركيزتها التبادل بين الدول وأعضاء المجتمع، ولذلك. إذا اقترنت فكرة المواطنة، فقط، بالتنازلات والتضحيات من جانب المواطن. - كما تدعي الدول السلطوية - تكون فكرة الشرعية مبتورة، والمواطنة ناقصة. وهذا يعني. أن المواطنة لا تقتضي تقديم التنازلات والتضحيات من جانب المواطنين، ولكن لابد من ربط هذه الواجبات باستحقاق المواطن، أو ما يجب أن يحصل عليه ليصل إلى هذه المرحلة.

ويرى آلان تورين بهذا الشأن: أن يكون المرء مواطناً هو أن يشعر بمسؤوليته عن الأداء الجيد للمؤسسات التي تحترم حقوق الإنسان، وتسمح بتمثيل الأفكار والمصالح⁽⁴⁵⁾. إذن، لا يمكن فصل الذات عن احتياجاتها، كما لا يمكن فصل الشرعية والمواطنة عن احتياجات الذات. لكن ضعف المجتمع السياسي، وإفقار المجتمع من القوى الفاعلة، يحطم بالضرورة فكرة المواطنة، وعلاقتها العضوية بالشرعية والمجتمع المدني. ولذلك فإن تحويل الوعي بالمواطنة إلى إدعاء المواطنة ضمن ممارسات الدولة السلطوية، يدل، بعمق، على انفصال المصالح الخاصة للمواطنين عن مصلحة الكل السياسي والاجتماعي، وتفهم شرعية الدولة.

ويعود ذلك، إلى أن إدعاء المواطنة يعني غياب المرتكزات الحقيقية لشرعية الدولة فالقمع الذي يضمن للدولة أن يظهر الأفراد تعبيرات مخالفة لنواياهم

ومقاصدهم، لا يضمن هنا بطبيعة الحال شرعية حقيقية، طالما لا توجد إرادة للحرية الشخصية تواجه الدولة والنظام السياسي القائم، ومن هنا، فإن المجتمع المدني الذي يمثل قاعدة تتأسس عليها وحدة المجتمع، والقيم المعممة، والنزعة السياسية للدولة، هو فقط، ما يمكن أن يبني شرعية حقيقية للدولة ومواطنة حقيقية، على أساس واقعي - عقلائي.

إن مقولة المجتمع المدني، كفضاء للحرية، وكمعنى للكرامة الإنسانية، لا تلفت الانتباه فقط إلى البنى الوهمية للشرعية في المجتمعات القهرية، ولكنها تجعل الشرعية ركيزة لإدراك أن افتقاد الشعوب إلى المقدرة على الانجاز والبناء، ليس مسألة طبيعية Natural، إنما تركز بفعل السياسات القمعية، وأنه يعكس استحقاقات مغيبة، وإرادة مسلوقة. إن غياب المجتمع المدني أو حضور البنى الوهمية للشرعية. بعمق الفهم بأبعاد انحطاط العلاقة بين الدولة والمجتمع، كما يعمق الفهم بحركة التاريخ الزائفة التي تصاغ نخبوياً بعيداً عن إرادة المواطنين، كما أن عمق الفساد المتأصل في هذا السياق. يلفت الانتباه إلى عمق التغيرات الراديكالية المطلوبة، وحجم التضحيات التي يجب أن تبذل لاستعادة فضاء الحرية، والقيمة الإنسانية.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى إظهار الجوانب الوظيفية - النتائج الإيجابية - المترتبة على حضور المجتمع المدني بالنسبة للدولة. وقد زعمت الدراسة أن هناك ثلاث فوائد تجنيها الدولة من خلال تفاعلها مع مجتمع مدني قوي وفعال وتكريسها لمبدأ السيادة التشاركية، وهي: تنشيط النزعة السياسية، وتعميق الديمقراطية، وبناء الشرعية الحقيقية. وشددت أطروحة الدراسة على أن هذه النتائج الإيجابية تحصن الدولة ضد الثورة، كما تحصن المجتمع ذاته ضد هيمنة الدولة.

لقد بينت الدراسة أن المجتمع المدني يمثل استثماراً ثميناً بالنسبة للدولة. حيث يعمل على تنشيط النزعة السياسية وإضفاء الطابع السياسي، كما يمنح الدولة فرصة وافره لالتقاط الأنفاس من خلال تعبيراته السلمية عن مباحث الشكوى، والتذمر، ويجسد معاني المسؤولية الجمعية والتشاركية من خلال مراقبة الأداء الحكومي وتحسينه وتوجيه الدولة ورفع مستوى الأداء وتقديم الخبرات.

كما أظهرت الدراسة أن المجتمع المدني يعمل على تعميق الديمقراطية من خلال خلق الظروف المواتية للعمل الديمقراطي. وبناء روح الديمقراطية، فهو الإطار المنظم الذي يضمن حق الاعتراض، والاحتجاج، والشكوى، والانتقاد، وبذلك يعمل على تقوية المؤسسات الديمقراطية ويعمق الولاء للدولة، ويبني المواطنة على أساس العقلانية، ويترتب على كل ذلك أن المجتمع المدني هو الضامن الوحيد للتعبير عن الإدعاءات العدائية بصورة سلمية، وجعل التغيرات التي تحدث داخل المجتمع سلسلة وتدرجية.

وكشفت الدراسة أنه ثمة تطابق هام بين فكرة المجتمع المدني وفكرة بناء الشرعية، إن إشراك المجتمع المدني في بناء المجال العام بجانب الدولة أزمة الشرعية وذلك من خلال المسؤولية الجمعية، التي تعبر عن الإرادة الحرة للمواطنين في

توجيه سياسة الدولة، كما يولد المجتمع المدني مسؤولية أخلاقية تضمن أداء الدولة لوظائفها من ناحية، كما تضمن للدولة ركائز حقيقية لشرعيتها.

إن جميع الاعتبارات السابقة، تحول إنفصال الدولة عن المجتمع وتفردتها بالسيادة كما تضمن أن تكون الدولة نتاجاً للمجتمع وتعبيراً حقيقياً عنه، ومن هنا، فإن المجتمع المدني يمثل شرطاً ضرورياً لبناء المسؤولية الاجتماعية، والسياسية، والأخلاقية، والتشاركية السيادية. وجميع هذه المقومات تعد بدورها شرطاً ضرورياً لاستمرارية الدولة وصيانتها.

❖ هوامش البحث

- (1) إبراهيم، سعد الدين، (1995)، سلسلة مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. نقلاً عن، مصطفى حمارة (1995)، الأردن، القاهرة، مركز ابن خلدون.
- (2) فولي مايكل، وادواردز بوب، (1998)، مفارقات المجتمع المدني، ترجمة محمد أحمد إسماعيل، الثقافة العالمية. العدد 86، ص 12.
- (3) Howards, Marc, (2003), **The weakness of Civil Society in post Communist Europe**, Cambridge University press.
- (4) Warren, mark, (2001), **Democracy and Association**, Princeton Princeton university press.
- (5) Avritzer, Leonardo, (2002), **Democracy and the Public Space In Latina America**, Princeton, Princeton university press.
- (6) Brysk, Alison (2000) Democratizing Civil society in Latina America, **Journal of Democracy**, Vol. 11, No 3, 151-165.
- (7) Bacik, GoChan, (2008), **Hybrid Sovereignty In The Arab Middle East**, New York, Palgrave MacMillan.
- (8) Von Rooy, Alison, (2004), **The Global Legitimacy Game: Civil. Society, Globalization, and protest**, New York, Palgrave Macmillan.
- (9) Hobbes, Thomas. (2006) **Leviathan**, New York, Dover publications. Skockpol,
- (10) Theda, (1994), **Revolution In The Modern world**, Cambridge pine forge press.
- (11) Skockpol, Theda, (1979), **States and Revolution: A comparative Analysis of France, Russia, and china**, N.Y, Cambridge university press. P x ii.

- (12) Udogu, E. Ike. (2007) **African Renaissance In The Millennium: The political, Social, and Economic Discourse on The way forward**, Lanham, MD, Lexington.
- (13) شويدلر، جيليان، (1997)، **المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط**، ترجمة صادق عودة، عمان، دار سندباد، ص31.
- (14) بركات، حلیم (2000) **المجتمع العربي في القرن العشرين**، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، ط1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص923.
- (15) شويدلر، جيليان، (1997)، **المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط**، ترجمة صادق عودة، عمان، دار سندباد، ص30.
- (16) الحوراني، محمد (2008) **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، التوازن التفاضلي صيغة** تليفية بين الوظيفية والصراع، عمان، دار مجدلاوي، 186.
- (17) Cohen, Cathy J. Kathleen B., Jones and Joan Toronto, (1997) **women Transforming politics: An Alternative Reader**, New York, New York university press.
- (18) كومار، كريشان، (2001)، **حول مصطلح المجتمع المدني: مذكرة إضافية عن مفهوم المجتمع المدني وميادينه**، ترجمة عدنان جرجس، الثقافة العالمية، العدد 107.
- (19) Akman, Ayham (2012) **Beyond The Objectivist Conception of Civil Society**, Social Actors, Civility and Self – limitation, political studies, Vol 60, 321-340.
- (20) Houtzager, peter. (2001), **collective Action and political Authority, Rural workers, Church, and State in Brazil Theory and Society**, 30, 1-45

(21) Bounce, V. (2003), Rethinking Recent Democratization. Lessons form the post communist Experience, **world politics** 55, 167-22.

(22) Ho, Ming – sho, (2012). Sponsoring Civil Society: State and Community Movement in Taiwan, **Sociological Inquiry**. Vol 82. No. 3. 404-423.

(23) Bob, Edwards, Michael Foley and mariu Diani, (2001), **Beyond Tocqueville: Civil society and Social Capital. Debate**, In, Comparative perspective, university of New England press.

(24) Putnam, Robert (1993) **making Democracy work**, Princeton, Princeton university press.

(25) إبراهيم، سعد الدين، (2000) **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة، دار قباء، ص18.

(26) Entails, J P. (1996) Civil Society and Authoritarian Temptation in Algerian politics, Islamic Democracy VS. **The Centralized State in**, A. R. Norton (ed) civil society in the middle East, Vol (I I) Leiden E. J. Brill, 45-87.

(27) Linz, Juan Toes And Alfred stepan, (1996), **problems of Democratic Transition and Consolidation**, southern Europe, south America, and post Communist Europe, Baltimore; Johns Hopkins print.

(28) Roberts, Kenneth, (1998), **Deepin Democracy?** The modern Left and social Movements in chile and peru, Stanford university press.

(29) زاتيلن، ارفنج (1993) **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دراسة نقدية، ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

(30) Norton, A.R. (1996), preface In A.R. Norton (ed), **civil society in the middle East**, Vol (I I), Leiden E. J. Brill PP. XV – x vil.

(31) بركات، حليم، (1995)، الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ط1، رام الله، مؤسسة مواطن،
.122

(32) Mann, Michael (1993) **The Autonomous power of the state**, In Marvin Olsen,
and Martin Marger, Power In Modern Societies, west View ress.Inc.

(33) فولي مايكل، وادواردز بوب، (1998)، مفارقات المجتمع المدني، ترجمة محمد أحمد
إسماعيل، الثقافة العالمية. العدد 86، 8.

(34) شويدلر، جيليلان، (1997)، المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط، ترجمة
صادق عودة، عمان، دار سندباد،30.

(35) Sickle, Alix Van (2011) **Beyond Electoral Democracy: Civil Society and
The construction of Democratic citizenship In Latin America**, pro Quest. L L C.

(36) Cohen, Jean L. (1982) **Class and civil Society**, The limits of Marxian Critical
Theory, Amherst, The university of Massachusetts,35

(37) Dalton, R. J (2004) **Democratic Challenges**, Democratic Choices: The Erosion
of Political Support in Advanced Industrial Democracies, Oxford, Oxford
university press.

(38) Chandhoke, Neera (2003) A Critique of Civil Society As A Third sphere. In,
Rajesh Tandon and Ranjitamohanty (eds) India, **New Delhi, sage**, 198-242.

(39) هلال، جميل، (1996)، الدولة والديمقراطية، ط1، رام الله، مؤسسة مواطن،29

(40) Adriaansens, Hans P. M. (1980) **Talcott Parsons and The Conceptual
Dilema**, London. Routledge and Keganpaul.

(41) تورين، آلان، (1997): نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى
للثقافة،422.

(42) Habermas, Jurgen, (1975) **Legitimizing crisis**, Translated by Thomas McCarthy, Boston, Beacon press.

(43) Habermas, Jurgen, (1975) **Legitimizing crisis**, Translated by Thomas McCarthy, Boston, Beacon press.

(44) Collins, Randal (1975) **conflict sociology**, Toward An Explanatory Science, New York, Academic press.

(45) تورين، آلان، (1997): نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 242.

ثقافة الديمقراطية وسبل ترقيتها في المجتمع العربي

الدكتور: الهاشمي لغوق

جامعة سطيف 01، الجزائر

الملخص:

يمكن أن ننظر للديمقراطية من زاويتين مختلفتين. باستطاعتنا أن نعرفها تعريفا ضيقا كإجراء يتمثل في إمكانية اختيار الحكام عن طريق انتخابات حرة، ونزيرة تضيف الأمم المتحدة. هذا الشكل من إجراءات اختيار الحكام وتغييرهم يجعل الديمقراطية في نظر الكثيرين الشكل الشرعي الأكثر ملاءمة لتنظيم المجتمعات.

ان نجاح العملية الديمقراطية في المنطقة العربية مرهون بفهمها لا كوسيلة سلمية لتعيين الحكام فحسب، بل أيضا كقيم موجهة لسلوك الأفراد والجماعات ومن هنا تبرز أهمية آليات التنشئة الاجتماعية كالمدرسة والأسرة ووسائل الإعلام والجمعيات... الخ. لدفع العملية الديمقراطية وتعزيزها.

Résumé :

La démocratie peut être appréhendée en deux manières. On peut en avoir une acception minimaliste, à savoir une procédure pour choisir les gouvernements à travers des élections libres et honnêtes, ce qui fait d'elle aux yeux de beaucoup d'auteurs la forme légitime la plus adaptée pour l'organisation des sociétés. Cependant, si la procédure électorale est une condition nécessaire pour la réalisation de la démocratie, elle n'est pas suffisante car la démocratie est aussi une culture au sens d'un ensemble de valeurs, de normes et de croyances qui orientent les conduites des individus gouvernants comme gouvernés. Le succès de la démocratie dans l'aire arabe dépend de son acception non seulement comme un instrument pacifique de désignation des gouvernants, mais aussi comme valeurs orientant les comportements des individus et des groupes. De là apparaît clairement l'importance des agents de socialisation dans la promotion la culture démocratique dans la société arabe.

تحتل الديمقراطية، كعملية اجتماعية-سياسية وكمفهوم، منذ السبعينات مع بداية ما أطلق عليه صامويل هوتنغتون (1991) (HUTINGTON Samuel) الموجة الثالثة للدمقرطة، حيزا هاما في التفكير الاجتماعي والسياسي على مستوى المعمورة. في منطقتنا العربية، وبعد تناسيه لفترة لصالح نقيضه المتمثل في النظام التسلطي ومحاولة فهم استمرار هذا الاخير وتعزيزه في بعض الحالات، ها هو مفهوم الديمقراطية يرجع بقوة على الساحة السياسية والفكرية بالموازاة مع بعض التجارب في بعض البلدان العربية للحلاق بركب الديمقراطيات في العالم.

قيل الكثير عن أسباب تأخر المنطقة العربية في لانخراط في العملية الديمقراطية، وجاءت الاحتجاجات السياسية-الاجتماعية المطالبة بإسقاط النظم التسلطية- والتي فاجأت الكثيرين- لتثبت بعض الفرضيات النظرية خاصة تلك التي تعتبر الديمقراطية مطلبا اجتماعيا إنسانيا يتحقق بتوافر شروط تحقيقه وتسقط الأخرى كتلك التي هي اقرب إلى الأيدلوجية منها إلى النظرية العلمية والتي تعتبر الديمقراطية جوهرها يخص شعوبا وثقافات دون الأخرى .

غير انه اذا كان الخروج من الحكم التسلطي ليس بالهين ويتطلب في غالب الاحيان التضحيات الجسام، فان التحول الى الديمقراطية في المجتمع العربي يحتاج الى مجهود جماعي تشارك فيه قوى فاعلة كما يشترط توافر عوامل وظروف مساعدة عدة.

ولعل واحدا من التحديات الكبرى التي تواجه الديمقراطيات الناشئة في العالم العربي هي كونها بحاجة الى تأسيس في الوعي، بحيث تتحول من " قضية تحيط بها شكوك الى قناعة لا تنزعزع " كما يقول محمد عابد الجابري(1994)، وهذا لن يكون ممكنا إلا اذا اعتبرنا ان الديمقراطية ليست ظاهرة سياسية فحسب، يحتكم فيها الطامحون الى السلطة الى صندوق الاقتراع، وإنما هي بالأساس ظاهرة مجتمعية وأسلوب في الحياة يستند الى منظومة من القيم.

مشكلة الدراسة

يمكن أن ننظر إلى الديمقراطية من زاويتين مختلفتين. باستطاعتنا أن نعرفها تعريفا ضيقا كإجراء يتمثل في إمكانية اختيار الحكام عن طريق انتخابات حرة، ونزيهة، تضيف الأمم المتحدة. هذا الشكل من إجراءات اختيار الحكام وتغييرهم يجعل الديمقراطية في نظر الكثيرين الشكل الشرعي الأكثر ملاءمة لتنظيم المجتمعات. ومما لا شك فيه أن اعتماد هذا الإجراء هو تجسيد لمبدأ سيادة الشعب في اختيار حكامه ومحاسبتهم على تسييرهم للشأن العام، كما يؤدي إلى فسح المجال أمام التداول على السلطة ودورة النخب التي تتنافس على الوصول إلى الحكم والخروج منه بعيدا عن اللجوء إلى القوة⁽¹⁾.

بعكس النظم التسلطية التي عادة ما يتم اعتلاء السلطة فيها بواسطة العنف. إن هذا الحد الأدنى للعملية الديمقراطية الذي عرف انتشارا واسعا في جميع أنحاء المعمورة بالتزامن مع مسار العولمة هو أيضا ما تسعى إلى تحقيقه الحركات الاجتماعية-السياسية في المنطقة العربية في الآونة الأخيرة.

غير أن العملية الانتخابية وإن كانت شرطا ضروريا لتحقيق الديمقراطية فهو شرط غير كاف لأن الديمقراطية هي أيضا ثقافة بمعنى مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات توجه سلوك الأفراد حكاما ومحكومين نحو تحقيق الصالح العام في إطار توافقي وسلمي. وحتى يصبح هذا الهدف ممكنا يجب أن تتوفر جملة من التوجهات لدى الأفراد والجماعات كالاعتدال والتسامح والمدنية والفعالية والمشاركة... الخ. من هنا تتضح فرضيتنا عن العلاقة الوطيدة بين القيم والديمقراطية.

إن هذه الإشكالية تطرح نفسها اليوم بإلحاح في المنطقة العربية بصفة عامة وفي البلدان التي حققت الشرط الإجرائي المذكور آنفا بصفة خاصة. أن الديمقراطية لن تعط ثمارها كاملة إلا إذا أصبحت فكرة راسخة في الأذهان وموجهة لسلوك الأفراد وهذا بطبيعة الحال لن يتأتى بين عشية وضحاها بل يتطلب وقتا كافيا حتى تحدث التغيرات البنوية وخاصة الذهنية منها اللازمة لعملية البناء الديمقراطي.

وكما هو معروف فإن آلية التنشئة الاجتماعية يمكن أن تكون أداة للتغيير الثقافي وعليه يمكن للقيم الديمقراطية أن تمر عبر قنواتها المختلفة كالمدرسة والأسرة ووسائل الإعلام والجمعيات... الخ. لدفع العملية الديمقراطية وتعزيزها.

تتناول هذه الورقة

➤ موضوع التفرقة بين الديمقراطية كإجراء مؤسساتي من جهة وقيم ثقافية/ اجتماعية من جهة أخرى .

➤ سبل ترقية ثقافة الديمقراطية عن طريق آلية التنشئة الاجتماعية بمختلف قنواتها.

أولاً: الديمقراطية بين الشكل والجوهر

1. في الفكرة الديمقراطية قديماً وحديثاً

الديمقراطية كما نعرف كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية Demos وتعني عامة الناس أو الشعب، و kratos وتعني حكم، فالديمقراطية Democratia هي إذن حكم عامة الناس أو سيادة الشعب. ويختلف هذا النوع من الحكم عن حكم الفرد كالملكية وكذلك حكم الأقلية أو النخبة. تاريخياً ظهر هذا النظام السياسي وتطور عند الإغريق القدامى وبالتحديد في مدينة أثينا في بداية القرن السابع ق م وعرف أوجه في القرن الخامس ق م.

وتتميز الديمقراطية الأثينية بمشاركة المواطنين مباشرة في وظائف تشريعية وقضائية، وأن جميع المواطنين يتمتعون بسلطة سيادية، وتشمل السلطة السيادية جميع الشؤون المدنية المشتركة. يذكر ان مفهوم المواطنة في الديمقراطية الأثينية يستثي الغالبية الساحقة من سكان الدولة المدينة. وعليه فان المواطنين الذين يتمتعون بهذه السيادة لا يمثلون حسب التقديرات أكثر من 10 بالمائة من السكان نظرا لإبعاد النساء وغير الأثينيين والعبيد من المشاركة.

بعد أفول دام لعدة قرون بعثت الفكرة الديمقراطية من جديد مع بداية العصور الحديثة وخاصة النهضة الأوروبية في أواخر القرن السادس عشر وما صاحبها من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وصراعات سياسية ضد الطغيان والدولة الاستبدادية، وأعيدت صياغة فكرة الديمقراطية في أواخر القرن الثامن عشر في شكلها الحديث الذي وان ابقى على الجوهر المتمثل في سيادة الشعب إلا أن هذا المصطلح الأخير عرف توسعا تدريجيا بحيث أصبح يشمل اليوم كل المواطنين البالغين ذكورا وإناثا.

كما انه ونظرا لصعوبة الممارسة المباشرة للسيادة قي المجتمعات الحديثة استحدثت ممارسة السيادة عن طريق النيابة أو ما يسمى بالديمقراطية النيابية. وعلى العكس من نظام الديمقراطية المباشرة الذي كان سائدا في أثينا وهو نظام يمارس فيه المواطنون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من دون وسطاء أو نواب ينوبون عنهم. تمارس الديمقراطية الحديثة في إطار نظام سياسي يقوم فيه أفراد الشعب باختيار ممثلين ينوبون عنهم في اتخاذ القرارات في شتى المجالات الحياتية .

حسب الإحصائيات المتوفرة لدى الهيئات الدولية العاملة على ترقية الديمقراطية كالمؤسسة الأمريكية بيت الحرية (Freedom House)، إلى غاية سنة 2000 هناك 160 دولة في العالم تطبق النظام السياسي الديمقراطي الليبرالي. وحسب الحقبنة (périodisation) التي وضعها عالم السياسة الأمريكي صامويل هوتنغتون (HUTINGTON, s.1991) مرت ديمقراطية الدول الحديثة بثلاث موجات كبرى. فبعد نشأتها في أوروبا وأمريكا الشمالية في القرن الثامن عشر كما أسلفنا امتدت الموجة الأولى من 1828 إلى 1926 وشملت العديد من الدول المستقلة حديثا في أمريكا وكثير من الدول الملكية في أوروبا. أما الموجة الثانية وهي اقصر فتبدأ بعد 1943 وتنتهي سنة (1964) وتهم خاصة اليابان وألمانيا وإيطاليا.

أما الموجة الثالثة فيؤرخ لها هوتنغتون مع بداية عام 1974 وهي اكبر موجة بدأت بدول أوروبا الجنوبية اسبانيا البرتغال اليونان ودول أمريكا الجنوبية مرورا بدول أوروبا الشرقية بعد انهيار النظام السوفييتي وأخيرا الدول الإفريقية

هذا الانتشار الهائل للديمقراطية في كافة أنحاء المعمورة وفي مجتمعات جد مختلفة في المسارات التاريخية / الاجتماعية والبنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية طرح إشكاليات متعددة على مستوى الممارسة والفكر في الشأن الديمقراطي.

على مستوى الممارسة، في العديد من الدول التي يوصف نظامها السياسي بالديمقراطي، وخاصة في البلدان النامية، لم يتحقق مبدأ سيادة الشعب حيث ينتج عن العملية الانتخابية في كثير من الحالات مصادرة لهذه السيادة من طرف أقليات تستأثر بالحكم لخدمة مصالح فئوية ضيقة اجتماعية، جهوية، طائفية، عرقية إلى غير ذلك. وقد نتج عن هذه المصادرة الكثير من الانكسارات للعملية الديمقراطية وعزوف المواطن وعدم الاكتراث بالمشاركة السياسية نظرا لخيبة الأمل من العملية الديمقراطية ذاتها أو لعدم استيعابها وبالتالي عدم الثقة بها أصلا.

على المستوى الفكري، أدى عدم الانسجام هذا بين المبادئ المعلنة لنمط الحكم الديمقراطي وتجسيدها الفعلية إلى العديد من الأسئلة النظرية حول مسألة التحديد العلمي للديمقراطية وشروط انجازها. من بين النظريات المتعددة حول الديمقراطية ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة سنعرض بإيجاز إلى التفرقة بين البعد لإجرائي أو السياسي للديمقراطية ثم إلى بعدها الثقافي

2. الديمقراطية كإجراء

تعرف الديمقراطية الإجرائية أو ما يعبر عنها أيضا بالديمقراطية الضيقة بكونها آلية أو إجراء (procédure) يتم بواسطته اختيار الحكام عن طريق تنظيم انتخابات حرة ودورية. فهي إذن من ناحية بعيدة عن الشكل المباشر للديمقراطية وبالتالي ليست حكم الشعب بل هو حكم الأقلية أو النخبة التي يختارها الشعب كما ذهب إليه العديد من المنظرين كشميتر (J.SHUMPETER) وبوبر (K.POPPER) وداهل (R.DAHL) وليبست (S.LIPSET) وبزيروفسكي (A.PRZEROVSKY)... وغيرهم كثيرون⁽²⁾.

ومن ناحية أخرى فهذا الشكل من الديمقراطية يركز فقط على الجانب السياسي وكيفية الوصول إلى السلطة عن طريق قواعد لعبة يرضى بها الجميع. هذه الصيغة من الديمقراطية ليست قيمة في حد ذاتها ولا تهتم بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تبقى في منظور المدافعين عن هذا التوجه من صلاحيات المجتمع وعلى هذا الأساس تنعت هذه الديمقراطية بالليبرالية. هذه الديمقراطية التي نشأت في أوروبا القرن الثامن عشر والتي نعتمها ماركس بالديمقراطية البرجوازية ووصفتها الأدبيات الاشتراكية اللاحقة بالشكلية مقابل الديمقراطية الحقيقية ، هي التي تطبع الغالبية العظمى من الدول اليوم .

يعرف هذا الشكل من الديمقراطية انتقادات عدة سواء داخل موطنه الأصلي أو في الدول النامية بالنسبة للدول المتقدمة فلم يعد المواطن يكتفي بممارسة حقه في اختيار من يحكمه في انتخابات دورية بل أصبح يريد المشاركة الفعلية في الحكم عن طريق صنع القرار ومتابعة تنفيذه وهذا ما يعبر عنه اليوم بالديمقراطية الجوارية (démocratie de proximité) أو التشاركية (participative) (3)

وهي نزعة لإحداث اجراءات جديدة تجسد فعليا واحدا من المبادئ الاساسية للديمقراطية وهي سيادة الشعب بعد ان اثبتت اجراءات التمثيل النيابي التقليدية محدوديتها في عالم يتصف بالتعقيد المتزايد في كافة المجالات. ظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية في الستينات في الولايات المتحدة (participatory democracy) للطعن في تقسيم العمل السياسي بين المواطن والمنتخب، وعرف رواجاً في الثمانينات والتسعينات مع تفاقم المشاكل الاجتماعية وعدم قدرة المؤسسات التمثيلية التقليدية على علاجها مما أدى الى ازمة حادة طالت العملية الديمقراطية تجسدت خاصة في انصراف المواطن عن الشأن العام وعزوفه عن المشاركة في الانتخابات.

ولتدارك هذا الوضع برز هذا المفهوم، خاصة على المستوى المحلي، كعرض من المؤسسات لإشراك المواطن في عملية صنع القرار عبر آليات مختلفة

كآلية "لجان المواطنين" (jurys citoyens) المكونة من مجموعة افراد للنظر والبحث عن الحلول لبعض مشاكل السياسات العامة ، وآلية "المنقاش العام" (le débat public) في اشكاله المختلفة (الاعلام، الاستشارة، التشاور والقرار المشترك) التي تستعمل حين تحضر المشاريع والقرارات التي هي موضوع خلافات ، اما اشهر هذه الاليات فهي "الموازنة التشاركية" (le budget participatif) الذي اشتهرت به المدينة البرازيلية بورتو اليغرو (Porto Allegro) وعرف رواجها عبر العالم وهو عبارة عن اشراك المواطنين عبر مختلف احياء المدينة في اعداد جزء من ميزانية البلدية (MOLENAT, x.2009).

وتزامنا مع هذه النزعة لاستعادة حق المواطن في امتلاك زمام اموره بنفسه وتطبيق المبدأ الاساس للديمقراطية وهو "حكم الشعب" لم تعد الديمقراطية تعني فقط تقنية فعالة لاختيار الحكام أي تقتصر على الحق السياسي فحسب بل تعدته إلى المطالبة بجعل الديمقراطية كنسق للحياة في المجتمع يأخذ في الاعتبار جميع حقوق الانسان في مختلف الجوانب الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بتعبير آخر تحقيق المغزى البعيد لحكم الشعب وهو خدمة مصالح الشعب، وهذا ما يعبر عنه بالديمقراطية الجوهرية (la démocratie substantielle) مقابل الديمقراطية الشكلية أو الإجرائية السائدة اليوم⁽⁴⁾.

في البلدان النامية تعرف الديمقراطية الإجرائية مشاكل من نوع مختلف. إن انخراط الكثير من دول العالم الثالث في شكل الحكم الديمقراطي أو ما يطلق عليه في أدبيات العلوم السياسية خاصة الأمريكية منها بالانتقال الديمقراطي لم يحقق حتى الحد الأدنى من القواعد الشكلية في اختيار الحكام كالتعددية والحريات الفردية والجماعية وسيادة القانون... الخ. لم تكن هذه الممارسات السياسية مخيبة لآمال الشعوب التي كانت تتوخى من الانتقال إلى الديمقراطية حلولاً لمشاكلها المتعددة بل زادت من تعقيدها في كثير من الحالات⁽⁵⁾.

كذلك كانت هذه التجارب مخيبة لآمال الكثير من الهيئات الدولية الداعمة لعملية الانتقال إلى الديمقراطية وكثير من منظري الديمقراطية. هؤلاء

الأخيرين الذين اضطروا أن يدخلوا التفرقة بين الديمقراطية الانتخابية التي تقتصر على إجراء الانتخابات الدورية، والديمقراطية الحقة إي الليبرالية التي يراعى فيها احترام القانون والحريات العامة ويعتبر فيها المواطن أن الانتخابات هي الوسيلة الشرعية لاختيار الحكام ويثق فيها (DIAMOND, I. 1996) أمام هذا الفشل الذريع لكثير من حالات الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان النامية عادت إلى الظهور من جديد نظريات الشروط الهيكلية للديمقراطية والتي انتشرت في الستينات (LIPSET, s. 1959) والتي تعزو ظهور الظاهرة الديمقراطية إلى عمليات تحديث المجتمع في كل مكوناته. فالانتقال إلى الديمقراطية لا يقتصر فقط على التنظيم المحكم للعملية الانتخابية والاستعانة بالخبرات الدولية لصياغة القوانين الدستورية، بل يتطلب أيضا تدعيم (consolidation) المسار الديمقراطي.

فالعامل الاقتصادي مثلا في رأي بزيفورسكي (PRZEVORSKY, a. 1996) إذا لم يشكل شرطا مسبقا لظهور الديمقراطية فهو مهم لتدعيمها. كذلك الشأن بالنسبة للبنية الاجتماعية التي يجب إن تفرز ما يسمى بالمجتمع المدني وبطبيعة الحال بنية ثقافية ملائمة لتبلور وتدعيم المطلب الديمقراطي. بهذا المعنى فالديمقراطية هي مسار اجتماعي وليس مجرد آلية انتخابية يكتفي بتحريكها لانجاز حكم الشعب.

3. الديمقراطية كثقافة

إذا كانت الثقافة بمعناها الواسع حسب التعريف الأنثروبولوجي للكلمة هو ذلك الكل المركب الذي يضم المعرفة والعادات والمعتقدات والأخلاق والفن والقانون، وأية قدرات أخرى يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع (TYLOR, e. b. 1871) فان القيم والمعايير والمعتقدات الموجهة لسلوك الأفراد في مجتمع ما تحتل مكانا جوهريا في هذا المفهوم (غيدنس، أ. 2005، ص 82).

وعليه حين نتكلم عن الثقافة السياسية فنعني بذلك عادة مجموعة من القيم والمعتقدات التي تمكن الأفراد من إعطاء معنى لعلاقاتهم بالسلطة. تختلف هذه العلاقة من مجتمع إلى آخر نظرا للاختلافات في الثقافات السائدة في هذه المجتمعات. وحسب التصنيف الذي وضعه عالما السياسة غ الموند و س. فيبرا

(ALMOND, g. VEBRA, s. 1963) تكون علاقة الأفراد بالسلطة في المجتمعات المحلية التقليدية مبنية على الخضوع إلى الزعماء التقليديين كشيخ العشيرة أو القبيلة، وعلاقة خنوع إلى الحكام في المجتمعات الاستبدادية والتسلطية، أما علاقة الأفراد بالسلطة في النظم الديمقراطية فهي علاقة مشاركة.

وحتى تكون هذه المشاركة فعلية وفاعلة في تقرير مصير الأفراد ولا تقتصر فقط على المشاركة الدورية في الانتخابات لاختيار الحكام لا بد أن تركز إلى جملة من المبادئ أو المثل يستبطنها الجميع بحيث تشكل ميثاقاً اجتماعياً، ثقافياً، وأخلاقياً يكون بمثابة مرجعاً جماعياً للحكام والمحكومين. هذا المرجع هو مانعونه بثقافة الديمقراطية من جملة منظومة القيم التي تشكل جوهر ثقافة الديمقراطية تبرز ثلاثة قيم محورية تتحكم في مختلف التمثلات والسلوكيات والممارسات السياسية في المجتمع الديمقراطي.

أ. الحرية

لفكرة الحرية علاقة وطيدة بالديمقراطية، فمنذ نشأتها عند الاغريق القدامى كانت الحرية من الأسس الرئيسية للديمقراطية. يذكر افلاطون (428-348 ق.م.) في أحد محاورات كتاب "الجمهورية" واصفاً النظام الديمقراطي، الذي لا يجوز على رضاه، أن الحرية هي مبدأ أساسي في النظام الديمقراطي وهي كنزها الأسمى: "في دولة (مدينة) ديمقراطية تسمع الناس يقولون أن الحرية هي أعلى وأجمل ما يملكون ولهذا فإن الإنسان الحر لا يمكنه العيش إلا في هذه الدولة (المدينة) « (افلاطون. 360 ق.م.)⁽⁶⁾.

كذلك يعتبر ارسطو في كتابه "السياسة أن الحرية هي أساس النظام الديمقراطي لأن في هذا النظام فقط يتمتع المواطنون بالحرية" (أرسطو، 384 - 322 ق.م.)، أما في العصور الحديثة فيرى فلاسفة العقد الاجتماعي توماس هوبس (1588-1679) (T.HOBBS)، جون لوك (1632-1704) (J.LOCKE)، وروسو (1712-1778) (JI.ROUSSEAU) أن الحرية حق طبيعي للإنسان

والحرمان منه مناف للطبيعة وجوهر نظرياتهم للاجتماع السياسي يتمثل في البحث عن شكل الحكم الأمثل الذي يحافظ على هذه الحرية ليس في حالتها الطبيعية وإنما في حالة مدنية تكون أرقى وأسمى وهذا ممكن إذا لم يكن هناك تجاوزات و سادات الإرادة العامة أو القانون حسب روسو(العقد الاجتماعي.1762) (7).

وتجسيدا لهذا المبدأ الفلسفي نصت وثيقة حقوق الإنسان والمواطن المنبثقة عن الثورة الديمقراطية الفرنسية (1789) على أن الناس يولدون أحرارا ومتساوون في الحقوق" ووضعت الحرية في صدارة هذه الحقوق، كذلك أكد واضعو ميثاق الاستقلال الأمريكي(1776)، متأثرين بفلسفة الأنوار، على أن من بين الحقوق الطبيعية للإنسان وغير القابلة للتصرف فيها هو الحق في "الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة".

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة الصادر في سنة(1948) فينص في مادته الأولى على أن جميع الناس يولدون أحرارا. من الواضح بعد التذكير بهذه المحطات في التاريخ الطويل للديمقراطية أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام حكم ديمقراطي بمعنى سيادة العدد الأكبر أو سيادة العامة من الناس دون حرية، لأن الفكرة الديمقراطية هي بالأساس تمكين الأفراد من تدبير شؤونهم وتقرير مصائرهم.

وهذا لن يتأتى إلا حين يشعر الأفراد أن ليس هناك أي قيد سواء جسدي أو روحي (8). يمنعهم من ذلك. وحتى يمارس الأفراد حرية المشاركة في الحكم لا بد من أن تكفل لهم حقوق سياسية متعددة أهمها حق الاقتراع والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات. هذه الحرية السياسية او "الحرية الايجابية" حسب تعبير الفيلسوف البريطاني ايسيا برلين (issiah BERLIN) (9).

ما هي في الحقيقة إلا وسيلة لحماية الحرية المدنية أو الحرية السلبية أي حرية الإنسان في ممارسة حياته اليومية في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية

والثقافية دون قيد وهذه ما تشير إليه الفلسفة الليبرالية بالحقوق الطبيعية، والمواثيق الصادرة إثر الثورات السياسية في القرن الثامن عشر بحقوق الإنسان

ب. المساواة

إن ممارسة هذه الحريات لن يتأتى دون مراعاة مبدأ آخر ملازم للأول وهو مبدأ المساواة. كما هو الشأن بالنسبة للحرية نجد أن المساواة هي واحد من دعائم المجتمع الديمقراطي وهذا منذ نشأته. يذكرنا افلاطون بهذا الصدد أن الديمقراطية مؤسسة على المساواة بين المواطنين⁽¹⁰⁾.

"حين تناقش مسائل حكم المدينة الجميع يدلي برأيه، لا فرق بين نجار أو بناء، حداد أو إسكافي، تاجر أو مالك سفن، بين غني أو فقير، بين نبيل أو من عامة الشعب⁽¹¹⁾. أما بيريكليس (Périclès) الزعيم الأثيني المشهور في القرن الخامس ق.م فيقول في خطبة شهيرة دونها المؤرخ الإغريقي ثوقديدس (Thucydide) (395-460 ق م) في سرده لوقائع حرب البلوبونيز "حكومتنا ليست في أيدي قلة بل في أيدي العدد الأكبر. لهذا سميت ديمقراطية...الجميع يخضع الى القانون والكل يتمتع بالمساواة. وأي اعتبار لا يعطى لشخص إلا للذي تفوق بمؤهلاته وإذا تحصلنا من الجمهورية على أي شرف فهذا نتيجة للخصال الحميدة وليس لأننا ننتمي الى هذه الطبقة او تلك⁽¹²⁾."

وتعني المساواة في المجتمع الديمقراطي الحديث إلغاء جميع أشكال التمييز بين الأفراد والجماعات، ولا فرق بين الناس على أسس عرقية أو دينية أو جهوية أو جنسية أو اجتماعية. فبالنسبة لفلاسفة الأنوار تعتبر المساواة شرطا من شروط الحرية وهي أيضا حق طبيعي للإنسان ودور القانون هو تثبيت وتنظيم هذا الحق (العقد الاجتماعي): بما أن للجميع نفس القدرات العقلية وليس بينهم أي تفوق أو سيطرة طبيعية "لن تكون القوانين الوضعية عادلة إلا إذا كانت مؤسسة على القانون الطبيعي" الذي يساوي بين جميع البشر، حسب ج. لوك (1690) أما جون جاك روسو، ملهم الثورة الديمقراطية الفرنسية، فكما نعرف بالنسبة اليه (متأثرا في ذلك بأعمال توماس هوبس وخاصة تصور هذا الأخير لحالة طبيعية للبشر تسبق

الاجتماع الانساني ، حيث الناس متساوون في كل شيء) أنه في الأصل - يعني في الحالة الطبيعية- يكون الناس في حالة مساواة وليس هناك تفاوت في الحقوق. وباجتماعهم ونشأة المجتمع المدني" يظهر التفاوت الذي هو في الأخير مؤسسة اجتماعية وليست حالة طبيعية، ووظيفة العقد الاجتماعي هو تصحيح هذه الوضعية ليس بالرجوع الى الحالة الطبيعية بل بخلق حالة مدنية عن طريق التعاقد والحق تسود فيها المساواة الأخلاقية المشروعة(روسو.1755)⁽¹³⁾.

وكما هو الشأن بالنسبة للحرية، نصت العديد من موثيق الثورات الديمقراطية الحديثة والهيئات العالمية الراعية لقضية حقوق الإنسان على أن المساواة هي واحد من أسس الاجتماع السياسي. إذ يعتبر إعلان الاستقلال الأمريكي سالف الذكر أن "الناس خلقوا متساوون" كما أكد الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن على أن "الناس يولدون أحرارا ومتساوون". وتتجسد هذه المساواة في صفة المواطنة التي تعني انتماء الأفراد إلى الدولة متساويين في التمتع بالحقوق وملتزمين بأداء مجموعة من الواجبات. وبهذا المعنى يصبح المجتمع الديمقراطي هو جماعة المواطنين أو الأمة.(SCHNAPPER,d.1994)

ج.العدالة الاجتماعية(الإنصاف)

غير أن هذه المساواة القانونية والسياسية لا تضمن وحدها الممارسة الفعلية للديمقراطية وعليه يتحتم أن ترفق هذه الحقوق السياسية بجملة من الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية حتى يتمكن الأفراد من الممارسة الحقة لحياتهم⁽¹⁴⁾ ، وبهذا المعنى تكتسب المساواة طابعا اجتماعيا وحقيقيا . كما أن المواطنة لا يمكن حصرها في جانبها السياسي فحسب بل يجب أن تتعداه لتأخذ في الاعتبار الإنسان الفعلي إنسان الحاجيات المتعددة وليس الإنسان المجرد⁽¹⁵⁾.

فالمواطنة السياسية لا معنى لها إذا كان الفرد مهشما اجتماعيا وعليه إذا كانت الحقوق السياسية هي تحرير الفرد من كل إكراه سياسي فالحقوق الاجتماعية هي تحريره من القيود الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تحول دون مشاركته في الفعل السياسي⁽¹⁶⁾.

لم تكن المساواة الاجتماعية والاقتصادية او بتعبير أدق العدالة الاجتماعية من القيم الأساسية للديمقراطية عند نشأتها في المجتمع الأثيني ولا حين تأسيسها في المجتمعات الغربية عبر الثورات السياسية في القرن الثامن عشر. كانت المساواة عند الأثينيين تعني مساواة المواطنين في المشاركة في تسير الشأن العام أو المساواة السياسية، فالسلطة نظريا على مسافة واحدة من المواطنين تمارس عبر آليات الانتخاب أو القرعة من طرف جميع المواطنين، كما تعني أيضا المساواة أمام القانون: الكل يمثل الى نفس القاعدة القانونية دون تمييز. هذه المساواة لا تأخذ في الاعتبار خصوصيات الأفراد فهي مساواة عددية او حسابية (arithmétique)، كما يقول ارسطو، لكل فرد نفس النصيب، أما بالنسبة للحياة الاجتماعية فنستطيع القول، حسب التعبير الأرسطي، أن المساواة تكون هندسية (géométrique) بمعنى أن توزع الثروة والجاه حسب كفاءات وقدرات كل فرد⁽¹⁷⁾.

في العصور الحديثة كان التركيز في بداية تأسيس النظم الديمقراطية منصبا على المساواة القانونية والسياسية للمواطنين(المواطن في التعريف الضيق أي المواطنة السياسية). كان الهدف الأول للثورات التي قادتها الطبقات البرجوازية الصاعدة في العصر الحديث هو القضاء على التمييز القانوني بين رعايا الدولة على أساس المولد الذي كان يبعد عن المشاركة السياسية كل من لا ينتمي الى الطبقات الأرستقراطية . فجاء مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع واحدا من الركائز الأساسية لهذه الثورات: "يولد الناس أحرارا ومتساوون في الحقوق (و) التمايزات الاجتماعية لا تؤسس إلا لتحقيق المنفعة العامة" كما أعلنته وثيقة حقوق الإنسان والمواطن الفرنسية في 1789. غير أن هذه المساواة أمام القانون تبقى غير كافية لتحقيق المثل الديمقراطي إذا كان المواطن عاجزا لظروف اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية أن يمارس هذا الحق في المساواة وبقيت مواظنته منحصرة فقط في جانبها السياسي⁽¹⁸⁾.

مع دخول الطبقات الشعبية والحركات العمالية الى الفضاء العام في القرن التاسع عشر 19(الاقتراع العام) تم توسيع مفهوم المواطنة ليشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتجسد هذا في ظهور الدولة الاجتماعية أو دولة الرعاية ابتداء من القرن 19، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تكفل حدا أدنى من العيش الكريم للمواطن⁽¹⁹⁾.

هذا التوسيع لمفهوم المواطنة ليشمل الحقوق الاجتماعية يطبع اليوم كل دساتير النظم الديمقراطية ونجده مثبنا كواحد من حقوق الإنسان في الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة سنة(1948) الذي يؤكد على «تحرير الفرد من سطوة الفقر» و أن الناس متساوون ليس فقط في الحقوق ولكن في الكرامة⁽²⁰⁾.

نجد اليوم معبرا عنه حتى في الفلسفة الليبرالية المعروفة عادة بالتركيز على الحرية والمساواة القانونية حيث يقر واحد من أشهر فلاسفتها وأكثرهم تأثيرا، جون رولز (J RAWLS) ، في نظريته حول العدالة الاجتماعية بأنه لا مناص من أجل إخماد الصراعات الاجتماعية من توزيع الثروات بعدل (انصاف) (équité) وضرورة خلق مؤسسات لهذا الغرض.(RAWLS, j.1997)

تشكل جملة المبادئ التي اشرنا إليها بإيجاز القيم الأساسية التي تركز عليها ثقافة الديمقراطية اليوم وككل القيم فهي عبارة عن مثل عليا يسعى الأفراد والجماعات الى تحقيقها وحين تستبطن هذه المبادئ عند الأفراد يترتب عنها سلوكيات معينة كاحترام القانون والالتزام به طواعية وليس فقط عن طريق الإكراه، الاعتناء بالشأن العام والمسؤولية والمشاركة، اعتماد حد أدنى من معايير التمدن والسلوك الجيد كالتضامن والتسامح وقبول الرأي المختلف وهذه كلها قواعد وممارسات تجسد قيم المجتمع الديمقراطي.

4. حول كونية قيم الديمقراطية

على الرغم من الانتشار الواسع لهذه المبادئ في جميع أنحاء المعمورة يمكننا أن نتساءل عن مدى كونية هذه المبادئ أو عالميتها. وبتعبير

آخر، هل الديمقراطية وقيمها مطلب كوني لكل المجتمعات مهما كانت موروثاتهم الثقافية وخصوصياتهم الاجتماعية أو هو منتج ظرفي يخص الحضارة الغربية السائدة اليوم؟ وقد نوقش هذا الموضوع مرارا من طرف العديد من المفكرين والساسة.

بغض النظر عن الايديولوجيات التي تنفي كونية هذه القيم سواء من منظور عنصري متعال يرى أن قيم الغرب (قيم الديمقراطية) هذه هي التي تميزه وهي أرقى القيم (هوتنغتون وفوكوياما خاصة)⁽²¹⁾.

أو من منظور هوياتي ثقافوي يرى في قيم الديمقراطية قيم غربية ودخيلة على المجتمعات خارج الغرب. (السلفية الاسلامية والنزعات الآسيوية خاصة)، نعرض بإيجاز لرأيين في هذا الموضوع يدافعان عن إنسانية قيم الديمقراطية وكونيتهما وهما المفكر العربي محمد عابد الجابري والاقتصادي والفيلسوف الهندي امارتيا سن. Amartia SEN.

ا.محمد عابد الجابري وعالمية حقوق الانسان:

بعد ان ينتقد ايديولوجية حقوق الإنسان التي يستعملها الغرب كسلاح ضد الخصم (منذ الحرب الباردة مع المعسكر الشرقي إلى اليوم) يناقش الجابري في كتابه الديمقراطية وحقوق الإنسان (1994) ما يسميه «ظاهرة المنازعة في عالمية حقوق الإنسان باسم الخصوصية الثقافية» على الرغم من أن كل إعلانات حقوق الإنسان (الإعلان الأمريكي 1776، الإعلان الفرنسي 1789، إعلان الأمم المتحدة 1948) تجد مرجعيتها في تاريخ البلدان الأوروبية وتعد كنتاج لظروف معينة عاشتها هذه البلدان، فذلك لا يكفي للطعن في عالميتها، يؤكد الجابري. للتدليل على ذلك، يرى الجابري أن إعلان حقوق الإنسان في الثقافة الغربية كان ثورة على هذه الثقافة نفسها لكونه دعوة للتخلي عن السلوكيات التي كانت تكرسها هذه الثقافة في جميع المجالات وهو عالمي لأنه ينادي بشرعية

جديدة تستند إلى الإنسان كقيمة أينما وجد وكيفما كان ضد الشرعية القديمة.

بالمثل، يضيف الجابري، أن القول بخصوصية حقوق الإنسان في الإسلام لا يمكن أن ينسبنا أن وراء كل خصوصية عالمية تؤسسها وتعطيها بعدها التاريخي الحقيقي. في رأي الجابري، إذن، حقوق الإنسان سواء في الثقافة الغربية أو في الثقافة الإسلامية تقوم على أسس فلسفية واحدة وتنشد أهداف ومقاصد واحدة على الرغم من الاختلافات التي ترجع إلى «أسباب النزول» حسب تعبيره والمقصود بها الظروف الاجتماعية والاقتصادية... الخ.

فحقوق الانسان ليست إذن غريبة على الثقافة العربية الاسلامية وغير متعارضة معها وإذا كان هناك من تأصيل ثقافي لهذه الحقوق في الفكر العربي فهو يعني فقط «أيقاظ الوعي بعالمية حقوق الإنسان داخل ثقافتنا» وإبراز عالمية الأسس النظرية التي تقوم عليها والتي لا تختلف جوهريا عن حقوق الإنسان في الثقافة الغربية. فالحرية والعدالة والمساواة وغيرها من القيم والحقوق الإنسانية المعلنة في إعلانات حقوق الإنسان هي جوهريا ذاتها في الثقافة الاسلامية .

ب.امارتيا سين SEN Amartia وكونية الديمقراطية كقيمة

يلاحظ الفيلسوف الهندي سين، الحائز على جائزة نوبل للسلام سنة،1998 في العديد من كتاباته حول الديمقراطية⁽²²⁾. أن مسألة امكانية تطبيق الديمقراطية هنا أو هناك لم تعد مطروحة اليوم والإقرار «بالديمقراطية كنظام مهم على المستوى الكوني والذي ينحو باتجاه القبول بها كقيمة عالمية يشكل ثورة فكرية ويمثل واحدا من المساهمات الرئيسية للقرن العشرين» (SEN,a.1999)

ولكن ما هي الكونية عند الحديث عن الديمقراطية؟ يرد سين على الاعتراض الذي يقدمه البعض على أن الديمقراطية ليست لها الأهمية الحاسمة

عند الجميع خاصة عندما تدخل في تنافس مع أمور أخرى لها أهمية كبرى (التنمية مثلا)، وأن غياب الاجماع يعد دليلا كافيا على أن الديمقراطية ليست قيمة كونية، يرد بأن كونية قيمة ما لا تحتاج الى قبول الجميع بل هي كذلك لأن «لناس أسباب كافية ليقنعوا بها كقيمة» فاللا عنف بالنسبة للمهاتما غاندي أو "حرية العقل" بالنسبة لطاغور (الشاعر الفيلسوف الهندي الحائز على جائزة نوبل) ليست قيمة توجه سلوك الناس جميعا في كل مكان ولكن لأن كل هؤلاء الناس، مهما كانت انتماءاتهم الثقافية أو الاجتماعية، سواء ليس لهم أسبابا لرفضها أو لهم أسباب كافية للاقتناع والقبول بها (SEN, a, 199, p.12).

وكما هو الشأن مع الجابري، يناقش سين النزعة الثقافية الآسيوية وخاصة ما يعرف بمذهب «لي كوان يو» (رئيس وزراء سنغافورة 1959 - 1990)⁽²³⁾. ليؤكد أن ليس هناك في الثقافة الآسيوية ما يناقض الديمقراطية ولا يقبل بها والهند خير مثال على ذلك. وردا على من يعتبر أن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان من السمات التي تميز الغرب عن باقي الشعوب منذ القدم (هوتنتون: «الغرب كان غربا قبل ان يصيح حديثا بوقت طويل») يقول سين أنه إذا كانت الديمقراطية قد كسبت معركتها في الغرب المعاصر فإن ذلك يرجع إلى أجماع ظهر منذ التنوير والثورة الصناعية وخاصة في القرن 19، وقراءة ذلك على أنه سمة للغرب منذ آلاف السنين ومقابلتها بالتقاليد غيرا الغربية هي قراءة خاطئة» (SEN, a, 1999).

ويخلص سين الى أن للديمقراطية قيمة كونية لأن الوظائف التي تؤديها اليوم وهي:

1. الأهمية الجوهرية للمشاركة السياسية وللحرية بالنسبة إلى الحياة الإنسانية،
2. أهمية الديمقراطية كأداة في التحفيز السياسي تبقي الحكومات مسؤولة وخاضعة للمحاسبة.

3. الدور البناء للديمقراطية في صوغ القيم وفي فهم الحاجات والحقوق والواجبات.

هذه الوظائف هي فضائل عالمية وليست محلية او اقليمية.

ثانيا. التنشئة الاجتماعية ودورها في ترقية ثقافة الديمقراطية في المجتمع العربي

ككثير من المجتمعات يعرف المجتمع في المنطقة العربية حراكا ديمقراطيا تتسارع وتيرته في الآونة الأخيرة. وبدون الخوض في الأسباب الهيكلية أو الظرفية لهذه الظاهرة، نكتفي بالقول أن العملية الديمقراطية هي مسار اجتماعي/ تاريخي متكامل يتداخل فيه الاقتصادي والاجتماعي بالسياسي بالثقافي. وإذا كان للتغيرات الثقافية التي عرفتها المنطقة العربية نصيب في زعزعة الثقافة السياسية السلطوية السائدة في المنطقة العربية فأن الطريق إلى المجتمع الديمقراطي يتطلب الكثير من الوقت تتضافر فيه عوامل هيكلية موضوعية وعوامل ذاتية وتمثل هذه الأخيرة في مشروع اجتماعي ديمقراطي تلعب فيه مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورا لا يستهان به.

كما هو معلوم يشير مصطلح التنشئة الاجتماعية إلى تلك الآليات التي يستبطن الفرد بواسطتها قيم ومعايير الجماعة التي ينتمي إليها ويبني من خلالها هويته الاجتماعية (Rocher, g. 1970). فالمجتمع الديمقراطي أو الذي يطمح إلى الديمقراطية هو ذلك الذي بنشر عبر وسائل متعددة ثقافة الديمقراطية التي أشرنا إلى مكوناتها الأساسية سابقا (القيم) والتي تشكل رابطا اجتماعيا يربط بين المواطنين.

1. من بين جملة من القنوات التي تمر عبرها ثقافة المجتمع إلى الأفراد تعتبر الأسرة المؤسسة الرئيسية التي تسهم في التنشئة الاجتماعية لكونها المجتمع الأول الذي يعيش فيه الطفل وينفرد لزمان طويل بتشكيل شخصيته. فهي المؤسسة التربوية الأولى التي يتلقى فيها الفرد قواعد السلوك الاجتماعي

عبر معرفة دوره ومركزه الاجتماعي وما يترتب عنهما من حقوق وواجبات. فإذا رجعنا إلى محتوى الثقافة الديمقراطية الذي بيناه آنفا نستخلص أن الأسرة في المجتمع الديمقراطي أو الذي يطمح إلى هذه الصفة تقوم سواء عن طريق التلقين المباشر للصفات النفسية والاجتماعية للمواطن أو بالمعاملة بغرس قيم الحرية والمسؤولية والمساواة بين جميع أفراد الأسرة. ومع أن التلقين عامل مهم في اكتساب أنماط السلوك المحبذ إلا أن أسلوب المعاملة والممارسة يكون الأنجع في هذه الفترة العمرية لتعلم الطفل.

فعلى سبيل المثال حين يلاحظ الطفل أن الحوار ممكن مع الوالدين وأن رغباته وآراءه تؤخذ في الاعتبار يتكون عنده الشعور بأنه طرف فاعل في الأسرة ما يمكنه من تنمية استقلالته والاعتماد على ذاته والثقة بنفسه. وهذا يؤهله لأن يكون مستقبلا مواطنا فاعلا يشارك بعمله وأرائه في تسيير الشؤون العامة. كما أن تنظيم أدوار كل أفراد الأسرة وتأديتهم لها لخدمة مصلحة الجميع ينمي لدى الطفل قدرة الانضباط واحترام القانون ومراعاة المصلحة العامة في تفاعله مع أفراد المجتمع. كما أن توسيع رقعة الحرية في التعبير والتفكير والتصرف دون إكراه أو ضغط تمكن من إعداد الطفل لتحمل مسؤوليته كمواطن فاعل وفعال في اختيار البرامج السياسية للحكام ومساءلتهم عن التسيير.

وهكذا يمكننا أن نواصل المقابلة بين المجتمع المصغر المتمثل في الأسرة من جهة والمجتمع الكبير من جهة أخرى بحيث نجد فعلا إن الممارسة الديمقراطية على مستوى الأسرة وإن كانت تعكس الممارسة الديمقراطية في المجتمع فإنها تساهم في نفس الوقت في تدعيم وتطوير الثقافة الديمقراطية في المجتمع. وعلى العكس فإن تنشئة الطفل وفقاً لمنهج يقوم على الاستبداد والتسلط ويستند إلى القمع والقسوة يؤدي إلى قبوله بما يملى عليه دون إمكانية رفضه أو مناقشته وقتل روح المبادرة والاستقلالية في ذاته، وهذا التوجه يدعم على مستوى المجتمع ثقافة ما أسماه فيربا والموند ثقافة الخضوع⁽²⁴⁾.

2. إلى جانب الأسرة ومكملة لها تلعب المدرسة كما هو معلوم دورا أساسيا في عملية التنشئة الاجتماعية. فبالإضافة إلى دورها في نقل وتلقين المعارف المختلفة للجميع بغض النظر عن الجنس أو مكان السكن أو الطبقة الاجتماعية وهذا في حد ذاته مكسب يسمح للفرد التعامل الملائم مع محيطه والاندماج فيه، فهي تضطلع صراحة بدور المربي لإعداد الفرد لاجتماعي. فكثير من القيم والمعايير والسلوكيات الاجتماعية يكتسبها الفرد داخل المدرسة. وحتى تدعم المدرسة البناء الديمقراطي للمجتمع يمكن للمدرسة أن تلعب هذا الدور في اتجاهين اثنين. يركز الأول، في برامج التدريس، على إدراج تعليم مثل وقيم ومؤسسات المجتمع الديمقراطي كالحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان وسلوكيات الحوار وقبول الآخر والتكافل والمسؤولية إلى غير ذلك من القيم والسلوكيات المذكورة سابقا.

غير أنه وكما ذكرنا بالنسبة للأسرة فإن التلقين وحده لا يكفي بل لا بد أن تسنده الممارسة الفعلية للمبادئ الملقنة. فإذا كانت التربية هي "قابلة الديمقراطية" كما يقول الفيلسوف الأمريكي جون ديوي (DEEWY, j.1916,1990) فإن المدرسة يمكن أن تكون الورشة التي يتدرب فيها الطفل على الممارسات الديمقراطية. من هذا المنظر يجب أن تفسح مناهج التعلم الباب واسعا لمشاركة المتعلم في مختلف مناحي العملية التعليمية من تنظيم وتخطيط وتنفيذ وتقييم. الخ وهذا يشعر الطفل بالمسؤولية ويعطيه الثقة في النفس والشعور بالقدرة على توجيه الشؤون العامة. ولتجسيد مبدأ المشاركة هذا لا بد من تبني بعض السلوكيات والممارسات البعيدة عن التسلط في إدارة المؤسسة أو القسم، إتاحة النقاشات والحوار والتشجيع على إبداء الرأي وإعمال حرية النقد والاختيار الحر للمثليين ومساءلتهم.

كل هذه المعارف وهذه الممارسات التشاركية في المدرسة من شأنها أن تنمي الثقافة الديمقراطية في المجتمع وتدعم المسار الديمقراطي لأنها تعد المواطن الديمقراطي وكما هو معلوم لن تكون هناك ديمقراطية بدون ديمقراطيين ولن تكون هناك مؤسسات سياسية ديمقراطية بدون ثقافة سياسية ديمقراطية.

3. بالإضافة إلى هاتين المؤسستين التربويتين الهامتين في ترقية الثقافة الديمقراطية وتطويرها، تلعب وسائل الإعلام دورا لا يستهان به في عملية التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة. فقدرة هذه الوسائل للوصول إلى أعداد هائلة من مختلف شرائح المجتمع عبر المنشورات المطبوعة والوسائل السمعية البصرية أعطى دفعا هائلا لعملية الاتصال الجماهيري التي يمكن أن تساعد على بسط أسس المجتمع الديمقراطي.

وكما هو الشأن بالنسبة للمدرسة والأسرة يمكن الوسائل الاتصال أن تهدف مباشرة إلى نشر مبادئ وقيم الديمقراطية كالحصص التربوية عبر الإذاعة والتلفزيون والكتاب والفلم والجريدة. كما يمكنها أن تشجع تلك القيم بطريقة غير مباشرة عن طريق إفساح المجال أمام الممارسات الديمقراطية أو الترغيب فيها. وفي مجال المشاركة السياسية تلعب وسائل الإعلام أدورا عدة فهي تتيح للمواطن الاطلاع على كل ما يهم الشأن العام حتى يتمكن من المشاركة عن دراية ووعي كما أنها تشكل منبرا لإسماع أصوات ووجهات نظر قطاعات المجتمع المختلفة عن طريق المناقشة وإبداء الرأي⁽²⁵⁾.

كما تعمل كرقب يكبح تجاوزات السلطة ويزيد من الشفافية الحكومية ويخضع المسؤولين العمامين للمساءلة عن أفعالهم أمام محكمة الرأي العام، وهذا ما يعبر عنه بالسلطة الرابعة.

4. ولا نختتم إشارتنا إلى بعض وسائل التنشئة الاجتماعية الضرورية لترقية الثقافة الديمقراطية دون ذكر وسيلة تزداد أهميتها يوما بعد يوم في مسألة

الديمقراطية والمتمثلة في منظمات المجتمع المدني كالجمعيات والنقابات والأحزاب والنوادي إلى غير ذلك من المؤسسات غير الحكومية. إذا كانت المدرسة والأسرة تعتبر وسائل أولية للتنشئة الاجتماعية فمنظمات المجتمع المدني تعتبر وسائل ثانوية في عملية التنشئة بصفة عامة على أساس أنها تكمل الوسائل الأولية. والعلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني غنية عن التعريف. فالكثير من الأدبيات في العلوم الإنسانية منذ طوكفيل (TOQUEVILLES, a.1883)، عالم الاجتماع الفرنسي، الذي لاحظ الارتباط القوي بين الديمقراطية في أمريكا وظاهرة انتشار الجمعيات في المجتمع الأمريكي، إلى علماء السياسة والاجتماع المحدثين مثل لاري دايمون (DIAMOND, 1.1994)، الذي يرى أن دراسة المجتمع المدني ضرورية لفهم التحولات الديمقراطية الحالية مروراً بنظريات الرأسمال الاجتماعي لبير بورديو (BOURDIEU, p.1986) وجيمس كولمان (J.COLEMAN, j.1988) كل هذه الأدبيات تبرز الدور الهام لمؤسسات المجتمع المدني في البناء الديمقراطي.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورها كمدرسة لترقية الثقافة الديمقراطية على مستويين: يتمثل الأول في نشرها لدى قطاعات واسعة في المجتمع ويتمثل الثاني في التربية على ممارستها.

إن انتشار منظمات المجتمع المدني في النسيج المجتمعي كواسطة بين الفرد والدولة للتوفيق بين متطلبات الصالح العام والمصالح الفردية من شأنه أن ينشر مبادئ ومعايير الثقافة الديمقراطية وكذلك التدريب على أساليب ممارستها. فنظراً لطوعية الانخراط في منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف معينة مع أفراد آخرين، ونظراً لاعتماد هذه الأخيرة على العمل المنظم وفق قواعد مقبولة من طرف الجميع فيما يتعلق بتوزيع الأدوار والمسؤوليات وأسلوب المشاركة في أخذ القرار ومناقشة البرامج

والأهداف والحوار المتبادل بين الأعضاء... كل هذا يمكن أن يشكل القاعدة التحتية للمجتمع الديمقراطي.

إن المجتمع المدني، إلى جانب القنوات الأخرى المذكورة، هو إذن عامل مهم ولبنة أساسية في المجتمع الديمقراطي. فهو من ناحية يساعد على تربية الفرد على الاهتمام بالصالح العام والتعاون مع الآخرين لتحقيق أهداف مشتركة وينمي شعوره بالحرية⁽²⁶⁾. والمسؤولية كما يعده لاحترام القانون والرأي المختلف وممارسة لغة الحوار والتسامح وهذا رأس مال اجتماعي لا يستهان لتدعيم المجتمع الديمقراطي. كما انه من ناحية أخرى يمكن أن يكون مصدرا للنخب والقيادات المواهب والكفاءات اللازمة لتحمل المسؤوليات وقيادة العمل الجماعي.

إذا كان تفعيل هذه القنوات المختلفة يمكن أن يدفع بقوة العملية الديمقراطية في المنطقة العربية ففي الوقت الراهن يبدو لنا أن الجهد يجب أن ينصب على المدرسة لأنها الوحيدة التي يمكن التحكم فيها وتسخيرها بفعالية لمساندة التحول الديمقراطي. وهذا نظرا للضعف الذي تتواجد فيه وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني. ونظرا كذلك للتغيرات، البطيئة حتما، التي تلحق بالأسرة.

الخاتمة:

بعد هذا العرض السريع لعلاقة الديمقراطية بالقيم الثقافية نختتم هذه الورقة بالملاحظات التالية:

■ إن التحول الديمقراطي في المنطقة العربية يجب أن ينظر إليه كمسار اجتماعي متكامل حيث تتضافر فيه عوامل عدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

■ وما دام التحول الديمقراطي في المنطقة العربية هو في ذات الوقت تحول مجتمعي فالقيم الثقافية عامل هام في عملية التحول هذه. وإذا كانت عملية التحول الثقافي تتفاعل مع مجمل تحولات البنية الاجتماعية تتأثر بها وتؤثر فيها، فإن قنوات التنشئة الاجتماعية المختلفة وبالأخص المدرسة يمكن أن تكون داعما ومسرعا للمسار الديمقراطي في حالة تبنيها للمشروع الديمقراطي وترقية قيمه.

■ إن اعتماد الآلية الانتخابية لاختيار الحكام وإن كانت عنصرا مهما لمأسسة الحكم الديمقراطي فهي غير كافية لتحقيق الديمقراطية. لأن هذه الأخيرة ليست نمطا في الحكم فقط بل هي على حد تعبير جون ديوي (DEEWY.J) أسلوب في الحياة أي ثقافة. وهذا ما يذهب إليه المفكر العربي جورج طرايشي (1998، ص17) حين يتكلم عن "إشكالية الصناديق" بحيث يقول: "لا وجود لديمقراطية سياسية بحتة فالديمقراطية بالأساس ظاهرة مجتمعية ... ولئن تكن الحرية الديمقراطية تنتهي لا محالة إلى صندوق الاقتراع، فإن الصندوق الأول الذي تنطلق منه هو جمجمة الرأس، وإن لم يتضامن صندوق الرأس مع صندوق الاقتراع، فإن هذا الأخير لن يكون إلا معبراً إلى طغيان غالبية العدمهَذَا إن وجدت أغلبية يعنيها صندوق الاقتراع، نضيف.

❖ هوامش البحث

(1) يعرف الفيلسوف البريطاني-النمساوي كارل بوبر (K POPPER) الديمقراطية بأنها النظام الذي يسمح بتغيير الحكام دون سفك الدماء" انظر كارل بوبر، درس القرن العشرين، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ترجمة الزواوي بغورة ولخضر مذبوح، ص 90.

(2) يتفق هؤلاء المؤلفون على تعريف ضيق للديمقراطية كونها وسيلة لاختيار الحكام. انظر خاصة

(J, SHUMPETER Capitalisme, démocratie. Paris, Payot, 1983)
socialisme et

اين يصف الديمقراطية بأنها اسلوب في الحكم يتمثل في انه تُسقى مؤسساتي، يفضي الى قرارات سياسية، من خلاله يتمكن أفراد من كسب ساطة اتخاذ تلك القرارات على اثر صراع تنافسي على اصوات الشعب"، وأيضاً ن بوبيو (N.BOBPIO) الذي يعرف الديمقراطية بأنها مجموعة من قواعد اجرائية لصنع قرارات جماعية، بموجبها يتم مشاركة العدد الاكبر" انظر كتابه : (2007) Le futur de la démocratie Paris, Seuil

(3) انظر مثلاً في فرنسا سبر الاراء حول الديمقراطية في :

Grunberg Gérard et al., La démocratie à l'épreuve. Une nouvelle approche de l'opinion des Français, Paris,

2002, Presses de Sciences Po « Académique »، هذه الدراسة الى ان الرأي العام الفرنسي لا يرفض الديمقراطية بعزوفه عن الانتخابات وإنما يطالب "بأكثر ديمقراطية، بديمقراطية اكثر اجتماعية، بديمقراطية قوية وتشاركية.

(4) يروج اليوم في ادبيات العلوم الاجتماعية مفهومين للديمقراطية وهما الديمقراطية الشكلية والتي تتمثل في احترام قواعد التنافس على السلطة- الاقتراع العام، الحقوق

السياسية والمدنية....- التي ترمي الى ان تكون السلطة موزعة بين غالبية المواطنين، والديمقراطية الجهورية المؤسسة على مبدأ المساواة ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الجماعية وهذا يتطلب قدرا كافيا من المساواة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتمكين المواطنين من أداء دورهم كفاعلين حقيقتين ومواطنين فعليين.

(5) خيبة الأمل هذه يمكن أن نَجدها حتى عند النخب حين تكون المؤسسات أكثر ديمقراطية من المواطن الذي لا يحترم القانون أو يصوت لعشيرته أو طائفته

(6) انظر الكتاب الثامن من مؤلف الجمهورية حين يصف افلاطون الانتقال من الديمقراطية الى الاستبداد.

(7) انظرالعقد الاجتماعي، الكتاب الاول ، الفقرة 8 اين يقارن بين مزايا الحالة الطبيعية والحالة المدنية .

(8) فرد "سيد على بدنه وعقله"، كما يقول جون ستيوارت ميل (J.S.MILL) (1873-1806)

J. S. Mill, De la liberté, Zurich, Éditions du Grand Midi, 1987, p. 18.

(9) انظر التفرقة بين الحرية السلبية والحرية الايجابية في كتابه Deux de l'anglais par conceptions de la liberté » dans *Éloge de la liberté*, traduit Jacqueline Carnaud et Jacqueline Lahana, Paris, Calmann-Lévy, 1988

(10) المواطنة في أثينا القديمة تستثني النساء والعبيد والمقيمين غير الأثينيين

(11) انظر الترجمة الفرنسية لبروتاقوراسن احدى محاورات افلاطون PLATON .PROTAGORAS traduction Emilie Chambry Ed FLAMMARIAND paris 1967.p 51

(12) انظر الخطبة التأبينية المنسوبة ليريكلس في توكديدس "حرب البيلونيز".الكتاب الثاني

(13) انظر مؤلفيه "خطاب في اصل التفاوت" (1755) وألعدد الاجتماعي"(1762)

(14) بالنسبة للماركسية، الحرية السياسية هي شكلية أما الحرية الفعلية فهي بيد من يملكون القدرة الاقتصادية. انظر بهذا الصدد نقد ماركس الشهير لمفهوم حقوق الانسان في المسألة اليهودية الصادر عام 1843 اين ينعت هذه الحقوق بالوهمية بالنسبة للطبقات الكادحة .

(15) يصنف مارشال عالم الاجتماع الانكليزي الحقوق المتعلقة بالمواطنة الى ثلاثة أصناف. الحقوق المدنية وهي التي تتعلق بالحياة الشخصية والحقوق السياسية التي تتعلق بالحياة السياسية والحقوق الاجتماعية التي تضمن للمواطن الحد الأدنى من الموارد. انظر

Marshall, T. H. (1950). "Citizenship and social class and other essays." Cambridge : CUP.

(16) يعبر عن هذا الاتجاه اليوم بالمواطنة الاجتماعية أو بالديمقراطية الاجتماعية وتنص الكثير من الدساتير في الدول المتقدمة اقتصاديا على حقوق اجتماعية إلى جانب الحقوق السياسية

(17) انظر التفرقة الشهيرة لأرسطو بين العدالة التوزيعية التي تقابلها المساواة الهندسية والعدالة التصحيحية التي تقابلها المساواة الحسابية في مؤلفيه السياسة و الاخلاق الى نيقوماخوس.

(18) بالنسبة للماركسية المساواة الفعلية تتحقق قبل كل شيء في الحقل الاجتماعي - الاقتصادي وما دام النظام الرأسمالي يتحكم في البنى الاقتصادية فالعدالة الاجتماعية لا تتحقق في المجتمع الرأسمالي ولو كان ديمقراطيا

(19) يصنف مارشال عالم الاجتماع الانكليزي الحقوق المتعلقة بالمواطنة الى ثلاثة أصناف. الحقوق المدنية وهي التي تتعلق بالحياة الشخصية (حقوق وحرية مدنية واقتصادية) (ق.18) والحقوق السياسية التي تتعلق بالحياة السياسية (المشاركة في السلطة بالممارسة او الانتخاب) (ق.19) والحقوق الاجتماعية التي تضمن للمواطن الحد الأدنى من الموارد. (ق.20) انظر Marshall, T. H. (1950).

and social class and other essays." Cambridge : CUP

(20) انظر الاعلان العالمي لحقوق الانسان المنبثق عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في 10 ديسمبر 1948 وكذلك الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الجمعية العامة في 16/12/1966

(21) انظر نهاية التاريخ والإنسان الأخير لفرانسيس فوكوياما (1992) و صراع الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي لصامويل هونتغتون (1996).

(22) انظر خاصة. SEN Amartia. Democracy as a Universal Value. in Journal of Democracy 10.3 (1999) وكتابه فكرة العدالة. (مترجم) الدار العربية للعلوم، بيروت 2010.

(23) يؤكد هذا المذهب على أنه في المجال الثقافي هناك فوارق جوهرية بين المجتمعات الكونفوشيوسية (كونفوشيوس) الآسيوية والمجتمعات الليبرالية الغربية. والنمو الاقتصادي يسبق في سلم القيم لهذه المجتمعات الحريات السياسية

(24) على العكس من النموذج الديمقراطي للأسرة تتصف العائلة البطيرقية ببنيته الهرمية من حيث تمرکز السلطة والمسؤوليات ومن حيث الانتساب. والأب يشكل رأس الهرم، وتقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر. ويقابل هشام شرابي نظام العائلة البطيرقية بالنظام السياسي السائد في المجتمعات العربية. انظر كتابه. النظام الأبوي واشكالية تحلف المجتمع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993. انظر كذلك المقابلة التي يعقدها طوكفيل (Tocqueville.) بين الاسرة الارستقراطية والاسرة في المجتمع الديمقراطي وكيف يؤثر هذا الاخير على العلاقات الاسرية وكيف هذه الاخرة تساهم في فهم وممارسة الحكم الديمقراطي. Alexis de Tocqueville. De la démocratie en Amérique. Flammarion, Paris, 1993, 2 tomes, 569 p. et 414 p.

(25) لوسائل الإعلام دور هام في المجتمع الديمقراطي لأهميتها في تنشيط "النقاش العام" débat public الذي يعتبره المفكر الهندي جائزة نوبل Amartya SEN أساس المجتمع الديمقراطي. انظر

A.SEN.La Démocratie des autres : pourquoi la liberté n'est pas une invention de l'Occident, Payot, 2005.

(26) يقول طوكفيل (المرجع السابق) أن المؤسسات المدنية او المحلية هي بالنسبة للحرية كالمدرسة بالنسبة للعلم: تضع الحرية في متناول الجميع (...). وتعودهم على استعمالها. مضيفاً: أنه بدون *De la démocratie en Amérique*, T. 1, première partie, chap. IV, « Du système communal en Amérique .

❖ المصادر والمراجع

باللغة العربية:

- (1) بوبر (كارل) POPPER.Karl : درس القرن العشرين، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ترجمة الزواوي بغورة ولخضر مذبح،
- (2) الجابري (محمد عابد): الديمقراطية وحقوق الانسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- (3) غيدنز (انتوني) (A.GIDDENS): علم الاجتماع، منشورات المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005 .
- (4) طرايشي (جورج): قي ثقافة الديمقراطية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1998.

باللغة الاجنبية:

- (1) Aristote, *Les Politiques*, 350-322 av. J.-C., livre VI, chap. 2, trad. P. Pellegrin, GF, 1993.
- (2) Berlin Isaiah, « Deux conceptions de la liberté » dans *Éloge de la liberté*, traduit
- (3) de l'anglais par Jacqueline Carnaud et Jacqueline Lahana, Paris, Calmann-Lévy.1990
- (4) Bourdieu Pierre. “Le capital social : notes provisoires”, Actes de la recherche en sciences sociales, n°31 (1986)
- (5) BOBBIO, N. *Le futur de la démocratie* (2007) Paris, Seui
- (6) Coleman James S. “Social Capital in the Creation of Human Capital”, *American Journal of Sociology*, vol. 94(1988)

- (7) DEEWY John. **Démocratie et éducation (Democracy and education, 1916)**, trad. G. Deledalle, Paris, Armand Colin/Nouveaux Horizons, 1975 et 1990.)
- (8) DIAMOND. L **Rethinking Civil Society Journal of Democracy** v.3 1994pp5.17
- (9) DIAMOND. L. **Is the third wave over? », Journal of Democracy**, vol. 7, n°3, juillet 1996,
- (10) GRUNBERG Gérard et al. **La démocratie à l'épreuve**. Une nouvelle approche de l'opinion des Français, Paris, Presses de Sciences Po « Académique », 2002,
- (11) HOBBS T, Léviathan .**Traité de la matière**, de la forme et du pouvoir ecclésiastique et civil (1651)
- (12) HUTINGTON S **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century** ,Norman, University of Oklahoma Press.1991
- (13) S. LISPET S. **The Some Social Requisites of Democracy**, Economic Development and Political Legitimacy. .American Political Science Review . 53, 1959
- (14) LOCKE J. **Traité du gouvernement civil** 1690 .
- (15) Marshall, T. H. (1950). "**Citizenship and social class and other essays.**" Cambridge : CUP
- (16) Mill, J. S. **De la liberté**, Zurich, Éditions du Grand Midi, 1987.
- (17) MOLENAT Xavier «**La démocratie participative** », Sciences humaines 2/2009 (N°201), p. 17-17

- (18) PLATON *La République*, traduction et notes par Robert Baccou,. Paris :Garnier-Flammarion, 1966.
- (19) PLATON .**PROTAGORAS** traduction Emilie Chambry Ed FLAMMARIAND paris 1967.
- (20) PRZEVORSKY.A « **What makes democracies endure?** », JOD, vol. 7, n°1, 1996
- (21) RAWLS John .**Théorie de la justice**. Paris, Seuil, 1997
- (22) Rocher G. **Introduction à la sociologie générale**, Paris, Seuil, 1970
- (23) ROUSSEAU JJ. **Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes**.(1755) et Du contrat social.(1762)
- (24) SEN A .**La Démocratie des autres** : pourquoi la liberté n'est pas une invention de l'Occident, Payot, 2005
- (25) SEN A. **Democracy as a Universal Value**. In Journal of Democracy 10.3 (1999),p5
- (26) SCHNAPPER. D. **la communauté des citoyens** .sur l'idée moderne de nation. Ed. GALLIMARD. Paris 1994
- (27) J, SHUMPETER J, **Capitalisme, socialisme et démocratie**, Paris, Payot, 1983
- (28) Tocqueville (de). A. **De la démocratie en Amérique**. Flammarion, Paris, 1993, 2 tomes, 569 p. et 414p
- (29) TYLOR. E.B. **the primitive culture** (1871).Ed Cambridge University Press 2013.

⁽³⁰⁾ VEBRA S, G. **ALMOND the Civic Culture**.Little Brown.Boston 1963.

نحو رؤية إستراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الأستاذ: ياسين خذايرية

جامعة سوق هراس، الجزائر

الملخص:

لم تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة تخص منطقة أو مجتمع بعينه بل أصبحت ظاهرة عالمية، و هي أكثر حدة وتسارع في منطقة المغرب العربي لأسباب عديدة و متعددة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، تربية، حضارية...) و هذا ما يستوجب البحث في مسبباتها و التفكير في أساليب جادة و صارمة في مواجهتها و التخفيف من حدة إنتشارها.

من خلال هذه الدراسة نحاول التعريف بظاهرة الهجرة غير الشرعية، أشكالها، أسباب انتشارها في المجتمعات المغاربية، مع تقديم بعض الإحصاءات الخاصة بالظاهرة و أثارها على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و تأثيراتها النفسية و الطبية، و نحاول الدراسة أخيرا التفكير في إستراتيجية لمكافحةها و الحد منها.

Résumé:

Le phénomène de l'immigration clandestine n'est plus restreint au phénomène de l'appartenance à une région ou une communauté particulière, mais est devenu un phénomène mondial et plus sévère et accélérée dans la région du Maghreb pour de nombreuses et multiples raisons (politique, sociale, économique, éducative, culturelle...). Ceci demande à réfléchir à des méthodes efficaces et sérieuses en vue de l'affronter et atténuer sa propagation.

Grâce à cette étude, nous essayons de définir le phénomène de l'immigration clandestine, ses formes, ses causes de prolifération dans les sociétés du Maghreb, et de fournir des statistiques sur le phénomène et ses effets sociaux, économiques, politiques et psychologiques, médicaux, et d'essayer, enfin, de réfléchir à une stratégie pour le contrôler et le réduire.

تتعدد الظواهر و تتداخل و تتطور في كل مرحلة زمنية معينة، حسب الظروف و المعطيات التي تشكلها، و حسب الأوضاع التي يفرضها الواقع، و من أخطر المشكلات التي تواجه الدول المغاربية ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي ازدادت تفاقماً و انتشاراً منذ نهاية التسعينيات إلى الوقت الراهن، متخذة أشكالاً جديدة.

و لقد تزايد الاهتمام بقضية الهجرة غير الشرعية في العقد الحالي خاصة بعد أن انتشرت الظاهرة بشكل سريع، و مست مختلف دول المغرب العربي، كما أصبحت للظاهرة تأثيرات سلبية أصبحت تقلق بال الحكومات و تؤرق بال الباحثين و المنشغلين بهذه الظاهرة الاجتماعية المرضية التي باتت تهدد الكيان المجتمعي في المغرب العربي.

أولاً: البحث عن مفهوم و دلالة الهجرة غير الشرعية:

إن المهاجر هو ذلك الشخص الذي ينتقل إلى بلد ليقوم فيه و يعيش فيه من عمله لا من رأس مال ينقله معه أو نقود ترسل إليه⁽¹⁾. فالمهاجرون غير الشرعيين هم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة، و كذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح، و الذين يدخلون بوثائق مزورة، و هؤلاء الذين دخلوا بتصاريح مؤقتة، و لكنهم تجاوزوا مدة تلك التصاريح، و الذين يدخلون عن طريق التسلل عبر الحدود.

و لقد وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية الشريفة، فعن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه و سلم- يقول: "إنما الأعمال بالنيات و إنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله و رسوله فهجرته إلى الله و رسوله، و من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه" رواه الشيخان. (لبخاري و مسلم).

أما في لسان العرب لابن منظور فتعرف الهجرة بأنها: "الخروج من أرض إلى أرض"، و الهجرة في اللغة تعني الترك و المغادرة، و يقال هجر الشيء إذا تركه. و الهجرة حسب الدارسين و الباحثين ليست مجرد نقلة جسدية من موطن إلى آخر، و إنما هي تعبير عن موقف عقلي و اتجاه نفسي ذهني من الشخص ذاته.

كما تعرف الهجرة: بأنها التحرك تحت ظروف أساسية و رئيسة تنتج للأفراد و الجماعات إشباع حاجات إنسانية، إيديولوجية، اجتماعية، سيكولوجية، ثقافية، سياسية، و غيرها⁽²⁾.

و الملاحظ أن تعاريف الهجرة تعددت و تنوعت و اكتنفها الغموض لاعتبارها أنها أشكال لذا وجب التفريق بين: الهجرة الخارجية و الهجرة الدولية، و التهجير، و الهجرة غير الشرعية، و موضوعنا هو مدار اهتمام تخصصات بحثية مختلفة منها: علم الاجتماع، علم السكان، الديمغرافيا، الأثروبولوجيا، و علم السياسة، و علم الاقتصاد و علم القانون⁽³⁾.

و يذهب فريق من الباحثين إلى اعتبار الهجرة غير الشرعية جريمة، و يعتبرها آخرون انتهاكا للقانون بدون ضحايا.

مما سبق نجد أن العديد من تعريفات الهجرة غير الشرعية تلقي الضوء على صورة المهاجرين.

فهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل، و ذلك بدون وثائق و تصاريح لازمة، أو بوثائق مزورة، كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطرا معينا بطريقة غير شرعية.

و في ضوء هذه التعاريف و المفاهيم المتعددة و الدالة على تعقد و تشابك الظاهرة، يمكننا القول إن هناك خمسة صور من المهاجرين غي الشرعيين:

1. المهاجرون الذين يعبرون الحدود مخبئين في القطارات أو السيارات أو الشاحنات أو يعبرون البحر بواسطة المراكب و هي الطريقة التي أصبحت أكثر

استعمالا في بعض دول المغرب العربي و خاصة: الجزائر، تونس، المغرب، حيث ينتقل هؤلاء المهاجرون بواسطة المراكب جماعيا.

2. التحول الذي يبدو شرعيا بالوثائق المزورة و التي يتم شراؤها في مجتمع الطرد.

3. التحول بصفة باحثين عن اللجوء ثم الامتناع و رفض العودة عندما تقدم له الاستمارة فلا يترك القطر⁽⁴⁾.

4. الدخول بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار و التسلل بعدها عبر حدوده إلى قطر آخر.

5. الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة لسياحة أو لأسباب صحية و التمادي في الإقامة بعد ذلك.

بذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية كافة صور الدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط و الإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدول.

إنه و من خلال ما سبق نجد أن المفكرين و المنظمات الدولية و الهيئات غير الحكومية و خاصة في العالم الثالث تقر بصعوبة إيجاد تعريف علمي دقيق لظاهرة الهجرة غير الشرعية، و هذا مرده بروز مجموعة من الأبعاد و المؤشرات السيكولوجية، الاجتماعية، الديمغرافية، الاقتصادية، المتعلقة بها، ناهيك عن اختلاف نظرة المجتمع.

ثانيا: مظاهر و تواتر الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي:

إن التقارير و الدراسات و الأبحاث العلمية و الإعلامية تشير إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي تتزايد بطريقة مخيفة و مطردة، و هي تهدد مستقبل هذه البلدان، و هناك شواهد امبريقية واضحة تؤكد وجود مظاهر الهجرة غير الشرعية نذكرها في هذا السياق بكثير من الإيجاز:

- أكدت تقارير أن الرغبة في الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي لدى الشباب و السكان النشيطين موجودة بنسبة 19% و عند طلبة الجامعة 54%.
- أشار تقرير عن التجربة الجزائرية (13-01-2008) أن عدد الذين هلكوا خلال عملية العبور و الذين تم العثور على جثثهم ارتفع من 29 عام 2005 إلى 73 عام 2006 إلى 83 عام 2007.
- تم محاكمة 105 شخص تراوحت أعمارهم بين 18 و 40 سنة عام 2007 و 1377 حالة اعتقال خلال معاينة السفن التي تجري في أعالي البحار.
- اكتشفت السلطات الأمنية شبكة للجريمة المنظمة متخصصة في تهريب البشر في الجزائر و في مناطق المغرب و الساحل.
- اعتبرت دراسة أمنية نشرتها جريدة الشروق اليومي أن عدد قضايا الهجرة غير الشرعية ارتفع بنسبة 300% و الموقوفين بنسبة 669% سنة 2008، و حرصت الدراسة على التوضيح أن أغلب الحرقاة شباب تراوح أعمارهم بين 18 و 28 عاما، ناهيك عن أطفال قصر، كهول تتجاوز أعمارهم 40 عاما (نساء، شابات، طلبة، موظفين، مستخدمين، أصحاب نشاطات حرة...) للتأكيد على أن المرشحين للهجرة غير الشرعية يمثلون جميع الفئات الاجتماعية.
- يوميا نخبرنا وسائل الإعلام في المغرب العربي (مكتوبة، سمعية، بصرية..) عن تواتر حالات الهجرة غير الشرعية عبر السواحل و هي تتعامل مع حجم الظاهرة و انتشارها و تواترها تستند في ذلك إلى جهاز الأمن المتمثل في الدرك، شرطة السواحل، العدالة، و إن هذه الصور و الأخبار التي تعرض على وسائل الإعلام تعكس الواقع كما هو؟

إنه و في ظل هذه المظاهر و التواترات المتكررة للظاهرة في بلدان المغرب العربي، و التي تلزم علينا كباحثين السعي لوضع تصورات من شأنها التقليل و الحد منها، البحث في مسبباتها و البواعث المحركة لها، فما هي أسباب الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي؟

ثالثا: أسباب انتشار الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي:

لا شك أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر المعقدة و التي يصعب تفسيرها و تحليل العوامل المتسببة في حدوثها، فهي نتيجة لمجموعة من العوامل: السياسية، الاجتماعية، و الاقتصادية، و الدوافع السيكولوجية و الظروف الجغرافية، لذا فإنه لا يمكن لهذه المداخلة المتواضعة أن تقبض على كل الأسباب لذا سيتم التركيز على أهم العوامل⁽⁵⁾:

1. أسباب سياسية: كغياب الديمقراطية الحقة و مبادئ المواطنة و بروز ظواهر الزبونية، البيروقراطية، في المجتمعات المغاربية، ناهيك عن اللامعادلة بين الأفراد و هشاشة الاشتغال الديمقراطي لآليات التعامل و التواصل و التبادل هذا ما أمسى مثار تدمير الشباب و مختلف الفئات الاجتماعية في ظل تراجع الحريات و حقوق الإنسان.

2. أسباب اجتماعية

✓ ضعف مستوى المعيشة.

✓ سيطرة القيم الثقافية السلبية.

✓ غياب دور المؤسسات الاجتماعية و مكونات المجتمع المدني حيث لا تزال مجتمعاتنا المغاربية غير متمكنة من بناء مجتمع مدني "متناظم المأسسة"، حي، حر، فعال، قادر على التعبير، عقلائي، منفتح، على مشكلات و حاجات و إمكانات و تطلعات... المجتمع.

في ظل التوقعات و الأمراض التي لا زالت تنخر جسد المجتمع العربي.

3. أسباب اقتصادية: يذهب أصحاب التفسير الاقتصادي لاعتبار أن العوامل الاقتصادية هي المفسر لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالبعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع المغرب العربي مثل: البطالة، الفقر، التضخم، قلة فرص التوظيف، الفقر، و لعل من أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة للتفكير في الهجرة غير الشرعية هو الحصول على وظيفة، واستهداف زيادة الدخل، وتحسين الرخاء الاجتماعي، ولقد ظل المجتمع المغربي ينتشر فيه الفقر بطريقة مخيفة، فلقد أكدت البيانات الرقمية بأن نسبة البطالة في دول المغرب العربي تصل إلى 30٪ من السكان القادرين على العمل، وإن كانت هذه النسبة تثير جدلا كبيرا، لكن الملاحظة اليومية البسيطة تؤشر بقوة لتفاقم هذا المظهر الذي أصبح يطال خريجي الجامعات و حاملي الشهادات، ولقد طالعتنا الصحف عن معارك حقيقية بين العائلات و بين الشباب بسبب خلافات حول المزاب و من له الحق في الاستفادة من نفاياتها.

و حسب الإحصاءات الصادرة فإن نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال تقدر بـ 15٪ و تبلغ 21٪ في المجال الحضري، و في الجزائر تصل إلى 23.7٪ حسب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و في تونس 15٪، كما زاد حجم الفقر، فلقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب 18٪، كما أشار تقرير الديوان الوطني للإحصاء أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، و تقول الإحصائيات أنه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم مع وجود 60٪ من السكان دون الخامسة و العشرين، و تنبأت التقارير بأن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى 25 مليون و يقول الخبراء: أن دول المغرب العربي تحتاج إلى خلق حوالي مليوني فرصة عمل سنويا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و هكذا نجد أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للمجتمع المغربي للهروب و التطلع نحو مغامرة الموت⁽⁶⁾.

4. الدوافع النفسية والصحية:

تتمثل العوامل النفسية الطاردة لعدم توفر الشروط الي تحقق حاجات الفرد في المغرب العربي أي الإشباع الكامل، فالهجرة في مجملها هي عبارة عن انتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه لعجز عن تحقيق الإشباع النفسي و المادي و التكيف الاجتماعي، و كذا مستوى الطموح الذي يتطلع إليه الفرد أو الجماعة⁽⁷⁾، كما أن نشاط و حيوية الشباب و حبه للوصول بسرعة في السلم الاجتماعي و حب المغامرة و تحدي المجهول كانت بدورها محركات نفسية حدث بالمهاجرين أن يتخذوا قراراتهم بالهجرة غير الشرعية و يدخل في هذا العامل عدة متغيرات نفسية بالإحساس بالنقص و الدونية جراء الممارسات القمعية الاستبدادية الممارسة في المجتمع المغاربي، مع ظهور التفاوت الطبقي و الاجتماعي و هو ما أدى لبروز دلالات الإحباط لدى الشباب خاصة، فضلا عن محاكاة بعض الأقارب و الأصدقاء، فنظرة الفرد للهجرة غير الشرعية متعلقة بخصائصه الشخصية و تنشئته الاجتماعية و الوسط المحيط به⁽⁸⁾، كما أن للعوامل الصحية دورا في عملية الهجرة غير الشرعية كسوء التغذية و مشكلات الإسكان و انتشار الأمراض.

5. العوامل المحفزة (الجاذبة):

و تتجلى أساسا في:

- صورة النجاح الاجتماعي: حيث يظهر المهاجر عند عودته إلى بلده الأصلي مظاهر الغنى، (السيارات، هدايا، أموال، استثمار، عقار... إلخ).
- أثار الإعلام المرئي: فالثورة الإعلامية التي يعرفها العامل جعلت السكان و منها مجتمعات المغرب العربي التي استطاعت التكيف مع متطلبات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و هو ما مكن التعايش مع مئات القنوات و المواقع الالكترونية التي صورت العالم المتقدم (أوروبًا...) على

أنه الم سحري أو جنة و هو ما زرع في المغاربي الرغبة في الانتقال إلى هذا العالم السحري المزعوم و الهجرة⁽⁹⁾.

■ القرب الجغرافي: إن أوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغاربي إلا بـ14 كلم و الأمر نفسه بالنسبة للقرب المسافة بين شواطئ الجزائر و سردينيا و ليبيا و إيطاليا كون دول المغرب العربي مطلة على البحر المتوسط أين تتوقع الدول الأوروبية المهاجر إليها⁽¹⁰⁾.

■ كما أن من أهم عوامل الذب و التي غالبا ما تكون من مسببات الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي ما يلي:

1. التقدم الحضاري و الثقافي و توفر مناخ الحريات و حقوق الإنسان و توفر فرص التعليم والزواج، و هو ما يجذب العناصر و الفئات التي تسعى للاستقرار في الوسط الاجتماعي المتقدم.

2. توفر فرص العمل في مجالات الفلاحة، التجارة، الصناعة، الخدمات، حيث يزدهر الوضع الاقتصادي و في مثل هذه البلدان يكون الطلب على الأيدي العاملة و ذوي الاختصاصات في ازدياد مستمر.

إنه يتضح لنا أن عوامل الجذب للهجرة غير الشرعية متعددة فالرواتب المرتفعة و الأجور العالية و توفر فرص العمل اليدوية و التقنية، ناهيك توفر كافة متطلبات الحياة من خدمات و مرافق التي يصعب على المهاجر المغاربي الحصول عليها في بلده الأصلي لذا يضطر المهاجر المغاربي إلى مواجهة الأخطار و أهوال البحر في سبيل تحقيق رضاه، و في أغلب الأحيان لا يستطيع بلوغ غايته، حيث يغرق في البحر أو يزج به في السجون الأوروبية.

رابعا: الجهود الدولية و المغاربية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

لقد فرضت ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المجتمع الدولي الاهتمام بها و وضعها في أجندة أولوياته سواء على المستوى المجتمع المدني المحلي أو على

المستوى العالمي خاصة بعد تحرك المؤسسات الحكومية سواء في الدول المهاجر منها أو الدول المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين⁽¹¹⁾.

و في مطلع أكتوبر 2005 عقد وزراء داخلية دول (5+5) ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا من الجانب المغربي، و فرنسا و اسبانيا، البرتغال، إيطاليا، مالطا، من الجانب الأوروبي، مؤتمرا في المغرب لمناقشة تزايد الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا و محاولة وضع خطة مشتركة لمواجهة الظاهرة، و لقد أعلنت دول المغرب العربي حاجاتها إلى مزيد من المساعدات الاقتصادية من الاتحاد الأوروبي لوقف الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا، كما ركزت معظم الاتفاقيات و المشاريع المشتركة بين الحكومات الأوروبية و حكومات دول شمال إفريقيا على مكافحة الأمنية و القانونية.

لذا سنت إنشاء معسكرات احتجاز كما دعمت الاتفاقيات الأمنية التي تتيح تسليم المهاجرين إلى حكومات بلدانهم أو عن طريق الدعم المادي و اللوجستيكي لحكومات المغرب العربي من أجل تشديد الحراسة على الحدود و تعقب المهاجرين و المهربين، و يمكن اعتبار إعلان برشلونة عام 1995 عندما وقعت 12 دولة متوسطة أغلبها دول مغاربية و عربية مع دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر، معاهدة تهدف في النهاية لإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 و هو الأمر الذي لم يتحقق لحد الآن، و يمكن القول إن الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية لم تحقق أهدافها كون الأسباب الكامنة وراء حدوث الظاهرة لا زالت قائمة ناهيك على أن الاستراتيجيات المتبعة كانت ظرفية و مناسبة، و الظاهرة لا زالت تحتاج إلى استراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع، و مساعدات مادية على مستوى الدول المستقبلية.

خامسا: مبررات الاهتمام بمكافحة الهجرة غير الشرعية:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مشكلة ظرفية بل باتت مكونا هيكليا له آثاره و انعكاساته سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلية. و من

المعروف أن التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق توفر جملة من الشروط و عند غيابها لذا فإن استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي له انعكاساته و آثاره السلبية على المستويات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية كما له آثار نسبية و صحية كما له آثار إيجابية⁽¹²⁾.

و ترتبط زيادة الاهتمام بظاهرة الهجرة غير الشرعية بجملة من الانعكاسات نذكر منها:

✓ لظاهرة الهجرة غير الشرعية وظيفة اجتماعية إيجابية حيث تعبر عن وجود هشاشة و خلل في البناء الاجتماعي في دول المغرب العربي، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث عن ميكانزمات للقضاء و التحقيق من مسبباته.

✓ تضعف الهجرة غير الشرعية من صورة و شرعية الدولة و تمهد لحدوث اضطرابات تهدد الأمن و الاستقرار السياسي و الأمني في دول المغرب العربي.

✓ من الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية: الاختراقات الأمنية التي تتعرض لها دور العبور حيث تتلاقى العصابات الإجرامية⁽¹³⁾.

✓ يترتب على الهجرة غير الشرعية العديد من الآثار الصحية التي يتعرض لها المهاجر أثناء هجرته و بالتالي تنعكس الآثار الصحية على المهاجر نفسه و على دول العبور و الاستقبال، و من أهم الأمراض المنتشرة بين المهاجرين غير الشرعيين: الملاريا، التهاب الوباء الكبدي، الإيدز، الدرن، و غيرها من الأمراض⁽¹⁴⁾.

✓ تؤثر الهجرة غير الشرعية ديمغرافيا و هو ما يترك فجوات في الهرم السكاني خاصة في فئات الذكور في المجتمع المهاجر منه.

✓ تؤثر الهجرة غير الشرعية على الوحدة القومية⁽¹⁵⁾.

- ✓ استغلال العناصر النازحة في خدمة أغراض سلبية للأمم أخرى فيأخذون منهم الخونة والجواسيس.
- ✓ حرمان بلدان المغرب العربي من الأيدي العاملة و من كفاءة أبنائها مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج.
- ✓ تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى آثار سياسية خطيرة على كافة الأطراف ذات العلاقة، حيث تؤدي إلى توتر العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في بلدان المغرب، و من أبرز الحوادث الدالة: حادثة ماي 2007 التي أدت إلى توترات بين ليبيا و مالطا عندما علق 27 مهاجرا غير شرعي بين مالطا و ليبيا .
- ✓ الآثار المرتبطة بالظاهرة: مثل التجارة في البشر، الدعارة، و المخدرات و الاستغلال الجنسي للنساء⁽¹⁶⁾.
- ✓ تؤثر الهجرة غير الشرعية على المستوى الاجتماعي للمهاجر حيث يواجه المهاجر التفكك الأسري، و تنقطع علاقاته الأسرية و العائلية؛ كما تشر ظاهرة العزلة الثقافية وسط المهاجرين و ذلك مرده الاختلاف الديني و الثقافي و اللغوي.
- ✓ و من الآثار النفسية التفكك الشخصي و انتشار مظاهر السلوك اللاتوافقي و الصراع و الاغتراب عند المهاجر كما تصعب عملة التكيف و من ثم يظهر تضاد كبير.

سادسا: إستراتيجية الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

لقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي من القضايا الهامة التي حظيت باهتمام الحكومات المتعاقبة، و أخذت تشغل فضاء واسعاً في برامج الأحزاب السياسية و الدوائر الحكومية سواء بالنسبة لدول المنبع أو الدول المستقبلية، و هذا مرده الآثار و الانعكاسات السلبية الخطيرة التي نجمت من تفشي هذه الظاهرة سواء بين عامة الشعب أو نخبته، و ظاهرة الهجرة غير

الشرعية ظاهرة مركبة ومتعددة العوامل والمتغيرات و يجب النظر إليها و التعامل معها مع مراعاة خصائصها و متغيراتها ذلك أن أي محاولة للبحث عن الطرق و الكيفية التي تقلل من حدة و خطورة هذه الظاهرة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصية و ثقافة المجتمع المغربي و المرحلة السياسية التي مرّ بها، و كذلك الأسباب الكامنة و راء حدوثها.

و يمكن تصور إستراتيجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية و الحد منها من خلال ما يلي:

- اللجوء للدراسات السوسولوجية و السيكلوجية و البحث الأمبريقي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي بمعرفة و حصر الأسباب الحقيقية لها و حجمها و آثارها قبل التصدي لها و مكافحتها.
- التنسيق المستمر بين دول المغرب العربي و الدول المستقبلية للهجرة غير الشرعية و تبادل المعلومات المنتظمة باستمرار.
- الدراسة العلمية لظاهرة العصابات المنظمة التي انتشرت في دول المغرب العربي التي تعمل على إغراء الشباب لتهريبه بمقابل، و التعرف على طبيعة هذه العصابات و طرق عملها و آثارها من أجل محاصرتها و القضاء عليها.
- وضع قاعدة بيانات الكترونية عن تهريب المهاجرين غير الشرعيين بين دول المغرب العربي و تحديثها.
- إبرام اتفاقيات مع دول المهجر لتعديل شروط الهجرة الشرعية بما تسمح به النظم المحلية.
- محاولة استصدار قرار من الأمم المتحدة على أساس الهجرة بصفة عامة، يجب ألا تعامل كظاهرة يجب منعها و لكن إعادة تنظيمها و وضع قواعد و قوانين.

- عمل تعميم لخطط عمل على القواعد الدولية من أجل تنظيم الهجرة.
- ابتداء أساليب وقائية للتعاون المغربي في اتخاذ تدابير صارمة ضد مهربي البشر ممن ينظمون أنفسهم في شبكات إجرامية تستغل الضعاف من المهاجرين .
- تقديم مساعدات مالية و مشاريع تنموية قد يساعد كثيرا في التقليل من الهجرة غير الشرعية.
- خلق مناصب شغل دائمة، و التمكين لمشاريع التشغيل و محاولة التخفيف من البطالة و الفقر.
- على الدول المستقبلية أن تراعي النواحي الإنسانية في تعاملها مع المهاجرين.
- العمل على إيجاد و وضع آليات لتوظيف الشباب في بلدان المغرب العربي على أساس الكفاءة و الجدارة و الاستحقاق لا على أساس قيم الزبونية و المحاباة و القرابة.
- الاهتمام بتأسيس جمعيات ذات طابع اجتماعي للتحسيس و التوعية بمخاطر الظاهرة.
- إرساء دعائم الديمقراطية في بلدان المغرب العربي و التمكين لمبادئ المواطنة و حقوق الإنسان.
- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في مكافحة الظاهرة كوناه الأقرب للشباب المعني بالهجرة غير الشرعية.
- بناء قاعدة استخباراتية مؤمنة.
- إتباع الأساليب الإنسانية و التحسيسية و الإرشادية من خلال تدعيم دور الإخصائيين النفسانيين و الاجتماعيين في مكافحة الهجرة و التقليل من

لغة الردع و القوة و السجن و تشديد العقوبة ضد المهاجرين التي أثبتت فشلها.

▪ تخصيص برامج إعلامية (مسموعة، مرئية...) للتعريف بالظاهرة و تبيان مخاطرها و آثارها السلبية.

▪ يجب عدم النظر إلى المهاجر غير الشرعي كإرهابي أو مجرم بل يجب معاملته إنسانيا و التكفل النفسي و الاجتماعي به لإدماجه اجتماعيا.

▪ محاولة إزالة القيود الكثيرة التي توضع للوقوف في وجه المهاجرين غير الشرعيين.

▪ يتطلب الأمر على المستوى المجتمعي في دول المغرب العربي توفير المناخات الضرورية للتحديث و البناء الديمقراطي و التخلص من ظاهرة "ديمقراطية بل ديمقراطيين" و البحث عن مشروع مجتمع توافقي عقلائي للعلاقات و التبادلات و المصالح لإدارة التعدد و التنوع و الاختلاف. و ذلك في إطار مشروع تربوي و مجمعي تكاملي مؤسس على إرادة سياسية للتعبير و الإصلاح و البناء.

▪ تنمية وضع المواطن في دول المغرب العربي اجتماعيا لتمكينه من الإحساس بالانتماء و التعلق بالوطن، و تنمية القيم في أفق عقلائي إنساني تحري، يقر الحق و يحترم الواجب، و يكون مع حقوق الإنسان لا ضدها.

▪ التقليل من العقوبات الردعية الموجهة لفئة المهاجرين غير الشرعيين.

▪ إعطاء المزيد من السلطات لدوريات الحدود و حراس الشواطئ للقيام بالتفتيش المفتوح الميداني.

- السعي نحو مشروع التنمية المستدامة في دول المغرب العربي و إتباع إستراتيجية بعيدة المدى قائمة على مشاريع و إنجازات تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية.

الخاتمة:

الورقة هذه و بالمقاربة التي اعتمدها لا تعطي لنفسها الحق في الإدعاء بأنها قدمت عملا استثنائيا في حقل الدراسات المهمة بدراسة الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي، لكنها بالمقابل تلح على ضرورة التفكير الجاد في عناصر منهجية و نظرية أكثر جرأة.

و لا شك أن موضوع الهجرة غير الشرعية في دول المغرب العربي سيبقى محل اهتمام خاص لما يعتري المجتمع المغربي من أمراض اجتماعية منها الهجرة غير الشرعية التي يستلزم فهمها حضورا ذهنيا و استثمارا في الجهد و الوقت و المثابرة و مشاركة جماعية للبحث و المكافحة لأن آثار هذه الظاهرة يمكن أن تعصف بالجهود التنموية في بلداننا.

❖ هوامش البحث:

- (1) راضي عمارة محمد الطيف: ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، 2008، ص 17.
- (2) المرجع السابق، ص 21.
- (3) أحمد الرباعة: دراسات في نظرية الهجرة و مشكلاتها الإجتماعية و الثقافية، دار الثقافة و الفنون، 1987.
- (4) عبد الله عبد الغاني غانم: المهاجر المصري، دراسة سوسيوأنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، ص 23-24.
- (5) راضي عمارة محمد الطيف: مرجع سابق، ص 32.
- (6) باقر سليمان النجار: الهجرة الدولية، مجلة عالم الفكر، المجلد 17، العدد 2، 1996، ص 25.
- (7) المرجع السابق: ص 29.
- (8) المرجع السابق: ص 32.
- (9) عبد الله عبد الغاني، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- (10) أحمد علي إسماعيل، أسس علم السكان و تطبيقاته الجغرافية، دار المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1990، ص 16.
- (11) المرجع السابق: ص 17.
- (12) المرجع السابق: ص 13.
- (13) عباس أبو شامة: تهريب البشر و انعكاساته الأمنية، مجلة الفكر الشرطي، المجلد 14، العدد 55، 2005، ص 63.
- (14) المرجع السابق، ص 65.
- (15) المرجع السابق، ص 81.
- (16) المرجع السابق، ص 89.

تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في تفسير المرض وتحديد أنماط العلاج لدى المرضى

الأستاذ: فيروز صولة

جامعة تبسة، الجزائر

الملخص:

رغم تطور الطب لا تزال مختلف المجتمعات تعرف تنوعا في أساليب العلاج بين ما هو تقليدي وما هو حديث، ومن ثم لم يعد للطب الحديث فقط السيطرة على المرض وفهم سلوك المريض، خاصة بعد أن حظى موضوع الصحة والمرض اهتمام العلوم الاجتماعية والنفسية والأثروبولوجية التي أثارت قضايا مهمة من بينها تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية والدينية على فهم وتفسير المرض وكذا اختيار العلاج المناسب. فالمرضى هو كائن بيولوجي اجتماعي وثقافي يتأثر بالعديد من المتغيرات الثقافية والدينية والاجتماعية التي يمكن أن تسهل أو تصعب عليه عملية فهم وتشخيص المرض، واختيار النمط المناسب للعلاج في ظل تعدد أساليب العلاج بين العلاج الحديث والشعبي والديني والبديل... إلخ.

Résumé:

Malgré l'évolution de la médecine, il reste encore des sociétés qui connaissent une diversité dans les styles de la thérapeutique entre ce qui est moderne et ce qui est traditionnel, donc la médecine moderne ne devient pas la seule voie qui domine pour comprendre la maladie ou comprendre le comportement du patient et surtout après que le sujet de la de la santé et de la maladie avoir obtenu une grande importance par les sciences sociales telle que la psychologie et l'anthropologie, qui ont provoqué des questions importantes et parmi de celles-ci, l'influence ou l'impact des différents facteurs culturels et sociaux et religieux, dans le but de Comprendre et expliquer la maladie et aussi de choisir la thérapeutique la plus fiable.

Le patient est un être biologique, social, cultivé, s'influencer par des indices culturels, religieux, et sociales, qui peuvent faciliter ou rendre difficile le diagnostique de la maladie et choisir le model fiable de la thérapeutique entre de tous qui est moderne, populaire, religieux, remplaçant.

تطور مفهوم الصحة كما تطور مفهوم المرض والكشف عن أسبابه من فترة تاريخية لأخرى، هذا ما أدى إلي زيادة الكشف عن الأساليب العلاجية للمرض نظرا لتراكم الدراسات وتنافسها للوصول إلى الحل الأنسب والأسهل للتخلص من الأمراض أو الوقاية منها، وصاحب هذا التطور مجالات الصحة والمرض والعلاج تنوع في المعارف والتصورات الخاصة بالصحة والمرض والعلاج، فامتدت بوتقة المعرفة الخاصة بفهم المرض من حيث نوعه وأسبابه وأعراضه، بين المعتقدات والتصورات القديمة والحديثة، بين التوجه العلماني والطرح الديني للمرض، وبين العلاج الشعبي والتقني الحديث... مما صعب على الشخص عملية الفهم والإدراك للأساليب الناجعة لمواجهة المرض.

فقد يبدو من السهل دراسة الأعراض وتشخيص المرض، لكن هل المريض من السهل عليه التعرف على نوع مرضه وتحديد أعراضه بدقة، أو أن يقتنع ويدرك السبب الأساسي للمرض، أو اختيار العلاج المناسب، حين يجد نفسه بين العديد من النماذج العلاجية، وهل من السهل عليه أن يتحمل عدم جدوى العلاج ما، أو طول مدة العلاج؟ ففي الحقيقة هناك أمور كثيرة تتحكم في المريض كشخص أو ككائن ثقافي في وسط اجتماعي متنوع فيه الثقافات والمعتقدات الدينية والشعبية.

فمن خلال هذا المقال نود التعرف على أهم النقاط التي تبدو متناثرة لكنها تصب في بوتقة المريض الحائر بين العلاج التقليدي والعلاج الحديث، وبين التنوع الثقافي لمحددات المرض.

فنحن نهدف من خلال هذه الدراسة توضيح أهمية الأبعاد البيولوجية والثقافية والاجتماعية والنفسية للمرض، كما نود توضيح أهمية التنوع في العلاج وعروض مختلفة تتنافس على جذب الزبون أي المريض، وهل تقوم بالتأثير على

المريض من خلال بعض التحديات التي يطرحها كل نوع من أنواع الطب سواء كان قديم أو حديث تقليدي شعبي أو ديني.

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: كيف تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية في تفسير المرض وتحديد أنماط العلاج لدى المرضى؟

1. مفهوم المرض والمريض:

المرض في اللغة: المرض في اللغة العربية هو من فسدت صحته فضعف، أو هو من به مرض أو نقص أو انحراف⁽¹⁾.

المفهوم الاصطلاحي للمرض: يعرف على أنه انحراف أو اختلال في أحد عوامل الصحة الجسمية أو العقلية أو النفسية يؤدي إلى ظهور اضطراب تظهر له بعض الأعراض، والمرض عملية متطورة منذ ابتداء السبب وحتى ظهور المضاعفات، فقد يكون التطور حادا وسريعا وقد يكون بطيئا مزمنا، كما يمكن أن يكون المرض عاما يصيب أكثر من عضو واحد أو يكون موضعيا فتقتصر الإصابة على عضو واحد أو جزء من عضو⁽²⁾.

مفهوم المريض:

يمكن تعريف المريض على أنه ذلك الشخص الذي يحدث له خلل أو اضطراب في عنصر من عناصر شخصيته الجسمية أو النفسية أو العقلية أو الاجتماعية⁽³⁾.

فإعطاء تعريفا دقيقا للمرض في غاية الصعوبة نظرا لاختلاف العلوم والمداخل في تفسيرها للمرض، من حيث مفهومه وأسبابه وأنواعه ومراحلته... إلخ، فهناك نظرة بيولوجية عضوية، وهناك نظرة نفسية، وهناك من يرجعه إلى أثر عوامل اجتماعية وثقافية، أو إرجاعه لعوامل بيئية... إلخ.

فمثلا التعريف البيولوجي للمرض يعرفه "سناو Snow": بأنه يحدث عن قصور عضو أو أكثر من أعضاء الجسم عند القيام بوظيفته خير قيام في أداء

وظائفها⁽⁴⁾؛ وعليه نستطيع أن ننظر للمرض من زاوية معينة على أنه نوع من التكيف البيولوجي، فالمنظور البيولوجي يركز على الأبعاد البيولوجية للمرض والعلاج، وينظر إلى المريض كموضوع مادي يخلو من العقل والحس ويتجاهل العلاقة بين العقل والجسم وبين الكائن الفيزيقي والكائن العقلي للإنسان⁽⁵⁾.

2. أنواع العلاج:

1.2 الطب الحديث:

ونعني به المدخل الذي يفسر تلك العلاقة الجدلية من خلال نظرة آلية يعزل فيها مفهومي الصحة والمرض عن الشخص المريض ومحيطه الاجتماعي والثقافي، ويعتمد أساساً على الرصيد والمخزون التجريبي للأدوية والعقاقير الكيميائية غالباً في مواجهة المرض، ما يفقد تلك النظرة في كثير من الأحيان جوانبها الحسية وعمق مشاعرهما الاجتماعية والإنسانية وخلفياتها الثقافية المتصلة بالنظرة للصحة والمرض؛ وتتضمن هذه الممارسة مجموعة الأدوار النظامية التي تطبق العلم الطبي على مشكلات الصحة والمرض والتحكم في المرض نفسه، كما تضم تخصصات متعددة تضطلع بتقديم الخدمات الصحية كالتخصصات الطبية الدقيقة (طب الأسنان، والتمريض، والخدمات المعاونة كالأشعة والتحليل...)، وهي تخضع لمتغيرات النمط كالأشعة والعمومية والتخصص الوظيفي والحياد الوجداني الذي حددها "بارسونز"⁽⁶⁾.

فالطب يوجد في نقطة تلاقي العلم والتقنية، كما يشرح ذلك مؤرخ الطب جون ستاروينسكي.

تخصصات طبية الحديثة:

ينقسم الطب الحديث إلى عدة تخصصات أشهرها: طب الأسنان، طب أمراض الدم، طب باطني، طب الصدر، تخدير، جراحة عظام، جراحة تجميل، جراحة الأطفال، طب الجهاز البولي، زراعة الأعضاء، جراحة القلب، جراحة الفم والوجه والفكين، علم الدم، علم الغدد الصماء، علم الأشعة، جراحة

عصبية، طب المرض المعدي، طب النساء والتوليد، طب العيون، طب نفسي، طب الحالات الحرجة، طب المسنين، علم الأورام، طب الأطفال، طب شرعي، الطب الصيني، طب بديل، طب رياضي، طب عسكري، طب وقائي، فريق رعاية المسنين الطبية، طب الجلد، طب جنسي⁽⁷⁾.

تتألف خطوات الإجراء الطبي من:

- سوابق المريض.
- الأسباب: هي دراسة أسباب المرض.
- المرضية: هو دراسة آلية المسبب.
- الفيزيولوجية المرضية: هو دراسة التغيرات في الوظائف الرئيسية عند المرض.
- دراسة الأعراض: هي دراسة جميع الدلائل الظاهرة، وهي ما نسميه أيضا الدراسة السريرية، عكس الدراسة شبه العيادية التي هي نتاج الاختبارات التكميلية، نظرا لتطور تقنيات التصوير الإشعاعي.
- التشخيص: هو تحديد المرض.
- التشخيص التفريقي: هو وصف الأمراض التي تحمل أعراض مشابهة والتي يمكن أن تختلط بالمرض قيد التشخيص.
- العلاج: هو علاج هذا المرض.
- التوقع: هو دراسة احتمالات تطور المرض.
- علم النفس: سيكولوجية المريض هو عنصر هام في نجاح العملية الطبية، اعتبارا من عام 1963 قال مؤرخ الطب "جان ستاروينسكي" عملية طبية كاملة حقا لا تقتصر على هذا الجانب التقني، إذا أراد الطبيب أن يؤدي وظيفته بشكل كامل، فإنه يحدد علاقته مع المريض التي من شأنها تلبية

الاحتياجات العاطفية للأخير، "العملية الطبية إذا ليست فقط جسم يعطى دواءً بل حالة نفسية بحاجة إلى المساندة"⁽⁸⁾

2.2 الطب الشعبي والطب الديني: ويتضمن هذين النوعين من الطب أنواع فرعية مختلفة كالتالي:

1.2.2 الطب الشعبي:

وهو بدوره ينقسم إلى عدة أقسام أهمها الطب السحري، الطب الطبيعي، العلاج بواسطة العمليات الجراحية التقليدية، الاستشفاء بواسطة زيارة الأولياء الصالحين وغيرها، ويمكن أن نلخصها كالتالي:

أ- الطب السحري أو الغامض:

ويرتبط هذا المفهوم بمرحلة تمر بها المجتمعات والثقافات يطلق عليها "مرحلة ما قبل العلمية"، وبسود فيها نوع من الطب الشعبي الاجتماعي، وتعتمد طرقه وأساليبه العلاجية على ممارسات السحر والشعوذة والغيبيات، مما أدى إلى ظهور مسميات محلية مثل الشامات، أو الطيب الساحر والمعالجين الروحانيين، وغيرهم⁽¹⁰⁾.

إن الممارسات السحرية كانت وما زالت تستهدف تحقيق رغبات الناس التقليدية المعروفة، وفي مقدمة تلك الأغراض يأتي موضوع شفاء المرض بأنواعه المختلفة، حيث هناك وصفات وأعمال سحرية المدونة في بعض الكتب المتخصصة في علاج الأمراض، بدءاً بأمراض العيون وأمراض الحمى والصداع، والأسنان والصرع والكسور وشفاء الملسوع بالحيات، وكذلك عملية الوضع والإنجاب.. الخ، أيضاً علاج المشاكل الاجتماعية كالطلاق والخلافات الأسرية أو الانحرافات أو الحزن الدائم، وعلاج مشاكل الأطفال الرضع، والأمراض النفسية مثل إدخال السرور على الحزين، والتخلص من الأحلام المزعجة والوسواس... الخ⁽¹¹⁾.

ومن بين الوسائل العلاجية المستخدمة في الطب السحري مايلي: التعويذة أو الأحجبة، الرقى الغامضة، وبعض الأعشاب والوسائل الطبيعية... إلخ.

ب. العلاج بواسطة طقوس الزار:

يشير اصطلاح أو مفهوم الزار من خلال الشعائر والطقوس التي ارتبطت بممارسته، إلى أن هناك بعض الأرواح الشريرة تلتصق أو تتواجد مع بعض الأفراد، وتأخذ تلك الكائنات الغيبية بمسميات متعددة مثل إبليس، والجن والشيطان، والعفريت وهم خوارق غيبية تسبب الأمراض واعتلال صحة للأفراد تحت ظروف صحية ونفسية معينة يمرون بها في حياتهم، مما تتطلب حالتهم المرضية ضرورة علاجهم عن طريق إقامة حفلات الزار، ويمارس الزار "شيوخ الزار" وهم رجال أو نساء على السواء، حيث كان يطلق على الشخص المسلم القائم بطرد الأرواح الشريرة اسم شيخ الزار.

بينما يطلق على رجل الدين المسيحي كاهن الزار، لهم مقدرة على الاتصال بالغيبيات، وهم يتمتعون بثقة الناس في وظائفهم التي يقومون بها، من أجل تخليص المرضى من تلك الأمراض المستعصية. يقدم فيها الأضحيات والقربان لتلك الأرواح الشريرة، ولهذا كان النوبيون يقبلون على إقامة تلك الحفلات كأسلوب علاج لتخليص المرضى من الحالة النفسية المعتلة التي ألمت بهم، ويجبر الشيخ أو الكاهن الأفراد الحاضرين بمدى استجابة الجن لطلباته من أهل أسرته كشروط التخلي عنه، وهذه الطلبات من الجن التي ينقلها بواسطة شيخ الزار كأن يرتدي المريض مثلاً ملابس معينة ذات ألوان خاصة أثناء حفلة الزار الراقصة⁽¹²⁾.

ج. العلاج بواسطة زيارة الأولياء الصالحين:

الأولياء في المعتقد الشعبي هم بعض الصالحين الذين يتميزون بالتفوق عادة ويظهرون من الكرامات ما يدل على جدارتهم بلقب الولاء، والأولياء في المعتقدات الشعبية لديهم كرامات، ويستطيعون ممارسات ألوان وأصناف عديدة

من المعجزات من بينها: شفاء المرضى وتلبية دعوة من يلوذ به من الناس في أي أمر من الأمور⁽¹³⁾؛ ومن أشهر الأمراض التي من أجلها يذهب الناس إلى أضرحة الأولياء التماسا للشفاء، الحمى بأنواعها، العقم والأمراض الجلدية والأمراض العصبية والنفسية وأمراض العيون.. الخ⁽¹⁴⁾؛ هذا بالإضافة إلى تلبيةه لحل المشاكل الاجتماعية المختلفة.

د. الطب الشعبي الطبيعي «العلاج بالأعشاب والمواد الطبيعية الأخرى» :

ويشتمل العلاج بالأعشاب إلى كل العناصر التي تتيحها الطبيعة من نباتات وحيوانات وكلها أشياء عادية قد تستخدم كما هي، أو تعالج على نحو معين قد يكون شديد التعقيد أحيانا، وليس من الضروري أن يستخدم العنصر النباتي أو الحيواني كله بل أن الأمر يقتصر كما هو الحال عند استخدام عنصر من حيوان ما، أو نوع من إفرازاته، إلا أن هذه العناصر النباتية أو الحيوانية لا تستخدم في الغالب كما هي بحالتها الطبيعية، وإنما يتطلب الأمر تقيدها بعدد من الظروف والقواعد أو الإجراءات الفنية مثلا القيد الزمني الذي يعمل على زيادة فاعلية الدواء وضمان تأثيره، كأن يكون قبل طلوع الشمس أو قبل غروبها كذلك ألوان معينة، أو الكمية اللازمة المحددة... وغيرها من الشروط⁽¹⁵⁾.

هـ. العلاج بواسطة عمليات الجراحة التقليدية:

في حقيقة الأمر أن هذا النوع من العلاج متعدد الأنواع والنماذج وهذه النماذج من هذا العلاج بالذات تختلف باختلاف الثقافات، فالعمليات التي تعرف في المجتمعات العربية تختلف عنها في المجتمعات الهندية والصينية والأوروبية، فمثلا المجتمعات الأوروبية خاصة تعرف العمليات الجراحية الروحية التي لن نسمع عنها في مجتمعاتنا نحن.

كما أن هذا لا يعني أن هناك نماذج مشتركة من الممارسات العلاجية بهذا النوع بين مختلف المجتمعات النامية، نذكر منها: مثلا العلاج بالإبر الصينية الذي

شاع استخدامها في مختلف أنحاء العالم، والعلاج بالكي والحزم، والردم، وتجبير الكسور والحجامة بأنواعها،... إلخ.

وقد أثبتت هذه العمليات جدارتها وجدواها في معالجة العديد من الأمراض مثل الصداع النصفي والربو الشعبي، وعرق النساء، وألام المفاصل والظهر، ونتيجة لازدياد المترددين عليها أخذ الأطباء العرب يتدربون عليها من قبل المتخصصين في الصين أو مناطق أخرى من العالم⁽¹⁶⁾.

2.2.2 الطب النبوي أو الإسلامي:

يعتبر الطب النبوي الفرع الثاني من الخدمة الصحية غير الرسمية، وعلى الرغم من أن بعض ممارساته الوقائية والعلاجية خاصة منها المتعلقة بالأعشاب والمواد الطبيعية الأخرى، شبيهة إلى حد ما بالطب الشعبي إلا أننا لا يمكننا دمج مع الطب الشعبي نظرا لمصادره النبوية والدينية والإلهية الشريفة المجردة من الخرافة والتفكير غير السليم، وسنوضح باختصار أهم معالم الطب النبوي، وما جاء في الطب النبوي إلى توضيح العلاقة بين المرض الجسدي والروحي والنفسي... الخ حيث أن البدن ثلاثة أحوال: "حال طبيعية يكون البدن صحيحا، وحال خارج عن الطبيعة يكون البدن مريضا، وحال متوسط بين الأمرين⁽¹⁷⁾".

وتتمثل أهم هذه العلاجات في العلاج بالأدوية الطبيعية، والأدوية الإلهية، والعلاج بالمركب بين الأمرين.

1. العلاج بالأدوية الطبيعية وبعض عمليات الجراحة التقليدية:

من أهم المواد الطبيعية العلاجية في الطب النبوي نجد الحبة السوداء حيث ثبتت في الصحيحين من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "عليكم بالحبة السوداء فإن فيها شفاء من كل داء إلا السام" ويقصد بالسام الموت⁽¹⁸⁾.

أما عن العمليات الجراحية التقليدية ونذكر أهمها في الطب النبوي "الحجامة" حيث جاءت أحاديث نبوية كثيرة تحث عن الحجامة وأهمية التداوي بها على

حسب ما جاء في صحيح البخاري أن بن عبد الله جابر رضي الله عنه وأبو داود وأبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يجتمع ويأمر الناس بالحجامة»⁽¹⁹⁾.

وعن الكي فإنه كان يستعمل في حالة الضرورة من طرف النبي صلى الله عليه وسلم، فهو ينتشر في المجتمعات الشرقية وخصوصا أفراد البادية في الأمة العربية⁽²⁰⁾.

ب. الاستشفاء بالرياضة: ومنها المشي وركوب الخيل والسباحة والمصارعة، فالمشي مثلا ينشط الجهاز الدوري والتنفسي وينقص الوزن، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم «علموا أولادكم السباحة والرماية ركوب الخيل».

ج. الاستشفاء بالصوم: حيث يعتبر الصوم أسلوب لعلاج مرض معين أو مشكلة صحية ما، سواء كانت نفسية أو عضوية... إلخ، باعتبار الصور عبادة وعلاج روحي وبدني.

د. الاستشفاء بالصلاة: فالصلاة عبادة تقرب الانسان إلى الله فقد تكون الصلاة علاج للعديد من الأمراض العضوية، والنفسية، والعصبية.

هـ. الاستشفاء بالحج: فهو رياضة، وأدعية الحج تفريج الصدر النفسية، وماء زمزم مفيد ناجع إذ فيه أملاح معدنية منظفة للجهاز الهضمي، والبولي ومنشطة لسائر الأعضاء، وفي الحج يتعوذ الإنسان بالاعتماد على النفس وعلى حياة التقشف وقهر النفس وإزالة الرغبات وكبح جماح النزوات.

و. العلاج بالأدوية الروحانية :

➤ العلاج بالقران الكريم: وهي كل ما يقلل المرض، من أدعية إلهية صالحة وقراءة سورة قرآنية مباركة أو كليهما، ومن بين هذه السور "سورة الفاتحة" أو فاتحة القرآن والمعوذتين، وسورة الإخلاص وخواتيم سورة البقرة، وأولها آية الكرسي وسورة "يس".

➤ الاستشفاء أو الدعاء بأسماء الله الحسنى والبسملة وفضائلها: ومن أشهر الأمراض الذي يصلح فيها هذا النوع من العلاج -الرقية الشرعية - مايلي: علاج المصاب بالعين، في علاج السحر، في علاج الصرع، الاستشفاء من الكرب والغم والحزن، في علاج الوسوسة في الإيمان⁽²¹⁾.

3. سلوك المريض اتجاه المرض بين التوجيه الشخصي والتوجيه الاجتماعي:

يرافق المرض بعض السلوكيات التي تستند إلى عوامل ذاتية وعوامل موضوعية وتمثل معظمها في العوامل الاجتماعية والنفسية والبيولوجية والطبيعية، وعليه فالمرض سلوك اجتماعي، مما يتطلب قبل كل شيء فهم الوضع الاجتماعي ونوع الجنس والعرق ونوع المرض، من أجل فهم أكثر للحالة المرضية للشخص يتطلب منا أيضا أن نضعه وفق المعايير الاجتماعية والثقافية والقيمية التي تحدد لنا فهم المرض في نطاقها، وهذا ما يجب أن تدركه أي مؤسسة طبية؛ بمعنى آخر علينا تحديد العوامل الاجتماعية والعاطفية أو الوجدانية التي تحدد سلوك الشخص في تعامله مع المرض كخطر صحي أو كشيء عادي كما تحدد له اختيار أساليب العلاج، وهذا ما يجعل مختلف الجماعات العرقية لا تتصرف بنفس الطريقة تجاه المرض أو الألم الذي يعتبر أهم أعراض المرض⁽²²⁾.

4. الخلفية الثقافية والاجتماعية والنفسية لسلوك المريض:

يشير "أركنست" أن لكل ثقافة منظورها وتصورها الخاص بها للمرض، بل وذهب إلى أبعد من ذلك فذكر أن المرض وعلاجه على الرغم من أنهما عمليتان بيولوجيتان من الناحية المجردة إلا أن بعض الحقائق المرتبطة بهما تعتمد على تحديدات المجتمعات والحقائق الاجتماعية أكثر اعتمادا على الحقائق الموضوعية، وبهذا المعنى نجد أن المرض مفهوم ثقافي في المرتبة الأولى ويختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى، وهي الفكرة أكدها العديد من العلماء أمثال "فوستر" الذي ذهب إلى أن الصحة والمرض ظواهر ثقافية مثل ما هي ظواهر بيولوجية، وإذا ما درسنا الممارسات الطبية الموجودة في المجتمعات التقليدية لا بد أن ندرسها في إطار

الثقافة، كما أن المرض مفهوم نسبي يختلف من ثقافة لأخرى فلكل ثقافة تفسيراتها ومعتقداتها الخاصة بها.

فللثقافة تأثير ودور كبير على تصور وإدراك السكان لظاهرة المرض، وفي أجزاء عديدة من العالم مازال السكان متمسكين بالتغيرات الثقافية للمرض؛ و بهذا المعنى نجد أن الثقافة هي التي تحدد للمريض تقييمه وتصوره لحالته المرضية وأفعاله اتجاه المرض، فهو إما يذهب للطبيب أو يذهب للمعالج المحلي أو الساحر أو يتجاهل تماما أعراض مرضه، ويؤكد "فoster" أن تفسير المرض وسلوك المريض تجاه مرضه أمر يختلف باختلاف الخلفية الثقافية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد يرى كل من "ليتون Leighton" و"سكوت Scott" على أهميه تدارك وفهم المرض في إطاره الثقافي خاصة في المجتمعات التقليدية حيث يتعامل سكان هذه المجتمعات مع المرض باعتباره إعجازي يعلو عن مستوى الطبيعة، وأن اختبارهم لأنماط المعالجين يكون في إطار تمسكهم بالمعتقدات والممارسات الصحية التقليدية النابعة من ثقافتهم، وأكد الباحث "أكنسولا" أن مفهوم المرض يختلف باختلاف الثقافات والمجتمعات وأنه ما يمكن أن يكون مرضا في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر⁽²³⁾.

وتدل الدراسات الأنثروبولوجيا الطبية على أن اختلاف الثقافات يؤدي إلى اختلاف في التعبير عن الألم وفي تفسير الأمراض وطرق التجاوب معها، ولعل هذا التباين راجع إلى أسلوب التنشئة الاجتماعية والثقافية، مما ينعكس على سلوك المرضى اتجاه الأساليب العلاجية، وتوصلت جملة الدراسات على أن الظروف الثقافية أكثر تأثيرا وبروزا من الظروف الاجتماعية والاقتصادية على الأمراض⁽²⁴⁾.

كما يكشف المنظور النفسي والنفسي الاجتماعي بوضوح كيف أن الأفراد يثرون في العملية الاجتماعية وكيف أن حالتهم النفسية الداخلية وشخصياتهم تتأثر بهذه العمليات، فالتحليل النفسي له دور كبير في فهم الإنسان من خلال

الحياة النفسية التي شهدتها في طفولته والبيئة الاجتماعية الذي يعيش فيها الفرد، كما يمكن تفسيره بالرجوع إلى المتغيرات السلوكية والاجتماعية والثقافية؛ ومن هذا يتضح الإسهام الذي مكن علم النفس وعلم الاجتماع في تفسير السلوكي للمرض⁽²⁵⁾.

تتضح مختلف التوجهات النظرية التي يدلي بها رواد الفكر في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية أن للمرض محددات بيولوجية واجتماعية وثقافية ونفسية واقتصادية، ما يعني أن المريض يتأثر بمختلف هذه الجوانب في فهمه لأعراض مرضه ووعيه بمدى خطورتها أو بساطتها كما أنها تتأثر في كيفية تحديده نوع العلاج؛ كيف لا والمريض يجد نفسه عرضة للمعايير والقيم الثقافية اكتسبها خلال التنشئة الاجتماعية أو وجد نفسه عرضة لها أثناء مشاوراته للفئات الاجتماعية المحيطة به، ففي هذه الحالة يحدد له الناس متى يمكن أن يكون مرضه مرضا عابرا ومتى يكون مرضا خطيرا من خلال التجارب الاجتماعية السابقة، يحدد له الناس طريقة فهمه لمرضه وأسباب مرضه كأن يرجعها لأسباب غيبية، أو سحرية، أو بسبب العين، أو الحسد، أو عقاب إلهي أو محبة، وبراء إلهي،.... هذه المعتقدات التي اقتبسها أفراد المجتمع من مختلف الأساطير والخرافات أو من المعتقدات الدينية السائدة في ذلك المجتمع.

فهم يقترحونها عليه كبدائل تفسيرية لأسباب مرضه ويمكن أن تدعم أفكارهم بجملة من البراهين التي جمعتها الروايات الشعبية أو الخبرات الشخصية للأفراد التي تناقشه صلب الموضوع، كما يمكن أن يقتنع الشخص بهذه الأفكار من خلال تجربته الشخصية أو من جملة الممارسات الرمزية والطقوسية وحتى الدينية المتعلقة بفهم المرض، التي غالبا ما يكون قد اكتسبها خلال تنشئته الاجتماعية والثقافية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالمريض الذي يتفاعل مع متغيرات العالم الحديث والمعرفة العلمية ويمكن أن يكون في هذه الحالة شخص مثقف ومتعلم سيجد نفسه منحاز للمعرفة العلمية في تفسيره وفهمه لمرضه، وغالبا ما تنفي وتُبعد

كل الاحتمالات الغيبية والرمزية الثقافية والدينية في تفسيرها للمرض وأسبابه، مما يسهل على المريض في هذه الحالة مهمة فهمه لمرضه في إطار علمي تجريبي مخبري يتجرد فيه الشخص من مختلف الجوانب الثقافية والدينية المفسرة لمرضه.

وبغض النظر عن جملة المعتقدات الشعبية والدينية التي لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات سواء كان مجتمع متحضرا أو تقليدي بدائي، فإن الشخص حتى وإن كان ذا مستوى تعليمي مرتفع وعلى قدر كافي من الحياة الحضرية لا بد أن يكون متأثر بجملة المعتقدات الثقافية والدينية في تفسيره للمرض خاصة الأمراض المزمنة والمستعصية، وإن لم تكن فرضية مؤكدة بشكل مطلق فإن الدراسات الأنثروبولوجية والدراسات الخاصة بالعلم اجتماع الصحة والمرض... أثبتت أن المرضى على قدر كافي بالتشبع الثقافي والقيمي المرتبط بتفسير المرض ولو كان بنسب متفاوتة من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر.

5. تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في تحديد أنماط العلاج:

أوضحت الكثير من الدراسات كيفية تأثير السياق الاجتماعي على استجابات الناس حيال المرض وأسلوب العلاج باختلاف المجتمعات والثقافات، وتأثير الثقافة على استجابات الناس للألام والعلل ومن بينها دراسة "ستشمان" ودراسة "زبروفسكي"، كما بين إيرل كوس" تأثير الثقافة على المعرفة الفعلية للصحة والمرض وأهمية العلاج، وعلى مدى الاعتماد على الخدمة الصحية في طبقة اجتماعية معينة دون أخرى.

كما أكدت دراسات لاحقة وجود تباين ثقافي في التعبير عن الألم وكذا التوجه للعلاج المناسب للمرض، ولعل هذا التنوع ضمني أساسا في ضوء التنشئة الاجتماعية، خاصة أن الاختلافات في سلوك المرضى اتجاه المرض أو العلاج، تعكس مجرد أساليب مختلفة مكتسبة ثقافيا للتوافق مع الثقافة السائدة والسياق الاجتماعي العام؛ وفي الكثير من الأحيان ما تتعارض مع التفسيرات الطبية الحديثة، وبالتالي تتناقض مع وسائل العلاج الطبي الحديث⁽²⁵⁾.

فالثقافة والتنظيم الاجتماعي والقرابة والصدافة والاتجاهات الطبية، والظروف الاقتصادية، كلها عوامل مؤثرة في عملية التوجه نحو طلب الرعاية الطبية أو العلاج، وقد أوضح "فريدسون" أن سلوك المريض يختلف باختلاف المحاولات التي يبذلها للتعامل مع الحالة المرضية التي يشعر بها، فقد يلجأ المريض في بداية إلى بعض أنواع العلاج، كما قد يناقش الاضطرابات التي يعاني منها مع بعض الأشخاص المحيطين به بحثاً عن تفسيرات مختلفة لما يشعر به، كما قد يسأل الآخرين النصح حول ضرورة اللجوء إلى الطبيب، ولهذا فالأشخاص عادة ما يرون بتجارب غير رسمية عديدة، قبل الاتجاه إلى الاستفادة من الخدمة الطبية المتخصصة، وهذه الشبكة من الاستشاريين تعد جزءاً من المجتمع وتفرض شكلاً معيناً على الاتجاه نحو طلب الخدمة الطبية المختلفة، وفي هذه الحالة قد تؤدي إلى إحجام الأشخاص عن الاستفادة من الخدمة الطبية، وهنا عادة ما يلجأ هؤلاء الأشخاص إلى الطب الشعبي، أو أي نمط آخر من الطب التقليدي، أو الطب الديني⁽²⁶⁾.

الخاتمة:

توصلتنا من خلال هذه الدراسة أن المريض تتحكم فيه مجموعة من العوامل الاجتماعية، والثقافية، التي تتحكم في تحديد العلاج المناسب للمرض؛ وتتمثل هذه العوامل في تأثير القيم والمعتقدات الدينية، والثقافية التقليدية والشعبية، والحديثة، وكذا تأثير الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، والتعليمية.

فهناك معتقدات ثقافية ودينية تقوم بتحديد وتفسير مسببات الأمراض كأن ترجعه للعين الشريرة والسحر الأسود، وتأثير الأرواح الخفية؛ مما يستدعي إيجاد العلاج الذي يتناسب وهذه المسببات الغامضة للمرض، وهو ما يعرف بالخدمة الصحية غير الرسمية، ويلاحظ أن هذه المؤثرات الثقافية الخارجية العامة قد تتعارض في تعريفها للمرض مع التعريفات الطبية المختصة، وهو اللجوء إلى ما يعرف بالطب الشعبي ويختلف تأثير هذا الأخير باختلاف مدى الاعتراف الثقافي في المجتمع المحلي به.

مما ينتج عنه وجهات نظر مختلفة حول المرض وأنماط العلاج بين التقليدية والشعبية والحديثة، ومن ثمة فالأثر المتبادل بين هذين النمطين الحديث والقديم في تفسير المرض وأساليب علاجه، يتضمن أيضا تأثير على تفكير الأفراد المرضى في فهمهم وكيفية تعاملهم مع المرض.

ومن هنا يمكن أن نطرح جملة الأفكار التالية:

- المريض يتأثر بالثقافة الاجتماعية والمستوى التعليمي.
- المريض يتأثر بالاتجاهات والقيم الاجتماعية في تفسير المرض وتفضيلات العلاج.
- المريض عرضة لتنوع معرفي حول نوع المرض وأسبابه، كما أنه عرضة لتنوع طبي يقدم أساليب مختلفة للعلاج بين التقليدي والتقني والشعبي والديني، مما يصعب عليه عملية فهم المرض وانتقاء السبل الأمثل للعلاج.

❖ هوامش البحث:

- (1) المعجم الوجيز في اللغة العربية نط ص578، نقلا عن أميرة منصور يوسف علي، المدخل الاجتماعي للمجالات الطبية و النفسية، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، 1999، ص25.
- (2) تالا قطيشات، نهلة الباري وآخرين: مبادئ في الصحو والسلامة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عنان الأردن، 2002، ص 17.
- (3) أميرة منصور يوسف علي: المدخل الاجتماعي للمجالات الطبية و النفسية، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، 1999، ص 28.
- (4) نخبة من أعضاء هيئة التدريس: إشراف محمد عباس إبراهيم ، الأثربولوجيا مداخل وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 277.
- (5) علي المكاوي: علم الاجتماع الطبي، تقديم محمد الجوهري، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص ص 431-432.
- (6) نخبة من أعضاء هيئة التدريس: إشراف محمد عباس إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 181.
- (7) <http://ar.wikipedia.org>: موقع ويكيبيديا موسوعة حرة، الطب، جوان 2011.
- (8) المرجع السابق.
- (9) نخبة من أعضاء هيئة التدريس: إشراف محمد عباس إبراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص 182.
- (10) المرجع السابق، ص ص219-222.
- (11) محمد عباس إبراهيم: الثقافات الفرعية "دراسة أنثروبولوجيا للثقافات النوية" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001. ص ص 207-210.

- (12) محمد الجوهري: علم الفلكلور دراسة المعتقدات الشعبية، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-47.
- (13) المرجع السابق، ص ص 81-82.
- (14) محمد الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص ص 479-480.
- (15) المرجع السابق، ص 91.
- (16) جوزية بن قيم: الطب النبوي، ط5، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، حقق نصوصه وأخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984، ص 9.
- (17) المرجع السابق، ص ص 297-300.
- (18) المرجع السابق، ص 297.
- (19) زهير أحمد السباعي: طب المجتمع حالات دراسة، دار العربية للنشر والتوزيع ، 1995، ص ص 51-52.
- (20) طرية عصام: الاستشفاء بالقرآن والتداوي بالرقمي ألصراع والصداع والمس الروحي، والسحر والمصيبة" دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1994، ص ص 42-50.
- (21) Marc Renaud , **De la sociologie médicale à la sociologie de la santé ; « trente ans de recherche sur le malade et la maladie »**.
Dans le cadre de "Les classiques des sciences sociales"Site web:
<http://classiques.uqac.ca/>
- (22) نخبة من أعضاء هيئة التدريس: إشراف محمد عباس إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 273-276.
- (23) علي المكاوي تقديم الجوهري محمد: مرجع سبق ذكره، ص ص 433-434.

(24) محمد علي محمد و عبد الرزاق جلي و آخرين: مرجع سبق ذكره، 1989، ص
ص76-132.

(25) على مكاوي: الأنثروبولوجيا الطبية دراسات نظرية وبحوث ميدانية، دارالمعرفة
الجامعية، الاسكندرية، 1994، ص ص48-49.

(26) محمد علي محمد، سناء حسن الخولي وآخرين: دراسات في علم الاجتماع الطبي، دار
المسيرة، عمان، الأردن، 2011، ص ص145-146.

فعل القتل عند الأحداث في الجزائر

دراسة إحصائية لفعل القتل من 2000 إلى 2009

الأستاذ : طارق حمودة

جامعة عنابة، الجزائر

الملخص:

لقد بينت هذه الدراسة بناء على الإحصائيات المستقاة ضلوع عدد لأبأس به من الأحداث في جرائم القتل حيث سجلت على مستوى 32 مجلس قضائي و في خلال عشرة (10) سنوات ضلوع ما يزيد عن 582 حدثا في أفعال القتل، من بينها 184 فعل قتل عمدي و 170 فعل قتل مع سبق الإصرار و الترصد كما بينت الدراسة كذلك ضلوع فئة الأحداث إناث في أفعال القتل حيث سجلت خلال عشرة سنوات ارتكاب أزيد من 41 بنت فعل القتل أي بمعدل 8،11% من مجموع الأحداث الذين ارتكبوا فعل القتل. ولقد تم من خلال هذه الدراسة كشف أثر العشرية السوداء على انتشار فعل القتل عند الأحداث خصوصا عند الفئة العمرية التي تتراوح من 14 إلى 16 سنة و هذا ما سنبينه من خلال هذا المقال.

Résumé:

A cet effet, l'étude monographique sur le phénomène d'homicide chez les mineurs en Algérie a permis de relever, sur la base des statistiques recueillis auprès de 32 cours de justice et sur une période de 10 années, l'implication de 582 mineurs dans des crimes d'homicide, dont 184 homicides volontaires et 170 homicides avec préméditation et guet-apens. Dans le même contexte, il a été constaté l'implication de 41 filles mineures dans des actes d'homicide, soit 08,11 % du crime global.

De l'étude effectuée, on constate que la décennie noire a laissé des séquelles qui se sont répercutées négativement sur la société, notamment la croissance de l'acte d'homicide chez les mineurs et surtout la frange d'âge située entre 14 et 16 ans et c'est ce qu'on va l'étayer dans cet article.

إن العشرية السوداء ساهمت و بشكل فعال في سيادة منطق الهاجس الأمني ومظاهر الفوضى و اللامبالاة، لقد ساد ثقافة التسيب و الإهمال حتى داخل الأسرة الجزائري الواحدة فنجد أن بعض الأولياء قد تنصلوا من مهام الأبوة و الرقابة الوالدية مما تسبب في ظهور حالات التسرب المدرسي، كلها عوامل ساهمت في إنتاج العديد من النقط السوداء التي تحتضن كل ملامح الانحراف والاختلال التي تجد تفسيرها وترجمتها الواقعية في إدمان المخدرات والخمور والاتجار فيها والاعتصاب والسرقة وباقي ألوان الإجرام(الآفات الاجتماعية).

إن شروط إنتاج جنوح الأحداث في الجزائر تتحدد في مثلث الفقر والتهميش والحرمان، أي أن الشرط الاجتماعي هو الذي يلعب الدور المركزي في تكريس السلوك الجانح، هذا مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار باقي العوامل الأخرى النفسية والبيولوجية التي تساهم في خلق الظاهرة الإجرامية، فشيوع الإجرام وتنامي النقط السوداء هو نتاج واقعي للحرمان و الفقر و التسرب المدرسي، وهو أيضا نتاج محتمل لشروط نفسية وسياسية وثقافية أخرى، وهذا ما ينبغي الانتباه إليه جيدا في مقارنة الجنوح وبحث سبل تربية الجانحين وإعادة إدماجهم من جديد في النسق المجتمعي.

وفي هذا يقول نبيل السمالوطي: "لا نستغرب من إقدام طفل عمره عشرة سنوات على ارتكاب جريمة القتل لأن التفكك الأسري وارتفاع حالات الطلاق أدى إلى عدم وجود مرجعية داخل البيت وعدم وجود قدوة خارجه، وأصبح التلفاز والإنترنت وأصدقاء السوء هم المرجع، فانقلبت الموازين والمعايير، فأصبح البطل من يسرق ويقتل، أما من يتحلى بأخلاق الإسلام فبات هو الضعيف المنبوذ الذي يؤكل لحمه، وأصبح الاسترجال أن تشرب المشروبات الكحولية، والقوة في أن تكون فتوة"⁽¹⁾.

إن التعرف على ممارسة فعل القتل لدى الأحداث وحدوده في المجتمع الجزائري، وكذا التعرف على عوامله ودوافعه وطرق علاجه، من شأنه أن ييسر الوقاية والتصدي لأخطاره ووضع الإستراتيجيات المناسبة لمعالجة كثيرا من الأوضاع والمظاهر السلبية التي تدفع بالأحداث إلى تبني السلوك الإجرامي والانحراف في جماعات إجرامية مستقبلا.

من هذا المنطلق، وفي إطار البحث العلمي، جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: **فعل القتل عند الأحداث في الجزائر دراسة تحليلية لمدة عشرة سنوات 2000 - 2009.**

تحدد موضوع هذه الدراسة بطرح إشكالية فعل القتل لدى فئة الأحداث في الجزائر، بناء على محاولة معرفة الظاهرة باعتبارها في تزايد مستمر كما هي في الواقع الجزائري، وكشف العوامل الكامنة خلفها وتحليل البنية السوسيو- تربوية للأحداث الذين مارسوا فعل القتل وطرق ووسائل التصدي لها من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات:

1. ما هي الأشكال التي يتخذها فعل القتل لدى الأحداث في الجزائر وما هو حجمه؟.
 2. ما هي البنية السوسيو- تربوية للحدث القاتل؟ .
 3. ما هي العوامل الكامنة وراء فعل القتل لدى الأحداث في الجزائر؟.
 4. ما هي التدابير الرسمية والتربوية التي تعتمدها الجزائر لعلاج الحدث القاتل والتصدي لتفشي ظاهرة القتل والسلوك الإجرامي لديهم؟.
- إن دراستنا تعد دراسة وصفية لظاهرة القتل عند الأحداث في الجزائر، أي بعبارة أخرى هذه الدراسة تعد دراسة منوغرافية وصفية لحالة القتل عند الاحداث في الجزائر.

أ . توزيع جرائم القتل عند الأحداث حسب المجلس القضائي:

الجدول أدناه يعالج بالأرقام جرائم القتل التي اقترفها الأحداث حسب المجالس القضائية التي قيدت هذه القضايا وأحالتها على السجون في الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2009.

جدول رقم 01: توزيع جرائم القتل عند الأحداث المجالس القضائية من سنة 2000 إلى 2009:

الرقم	المجلس	عدد الأحداث	عدد الضحايا
1	أم البواقي	52	41
2	وهران	51	49
3	قسنطينة	38	30
4	البليدة	30	30
5	معسكر	30	21
6	سطيف	29	25
7	بومرداس	28	26
8	تيزي وزو	25	25
9	تيارت	23	23
10	الجزائر	22	20

22	22	المسيلة	11
15	20	قائمة	12
15	18	باتنة	13
18	18	البويرة	14
18	18	تبسة	15
15	16	غليزان	16
12	12	بسكرة	17
12	12	سعيدة	18
12	12	عناية	19
11	11	سكيكدة	20
9	10	برج بوعريرج	21
8	9	بجاية	22
9	8	الشلف	23
6	8	جيجل	24
8	8	ورقلة	25

6	7	الجلفة	26
7	7	سيدي بلعباس	27
7	7	المدينة	28
6	7	مستغانم	29
6	6	أدرار	30
6	6	تمراست	31
6	6	تلمسان	32
2	2	الأغواط	33
2	2	بشار	34
1	1	إليزي	35
1	1	غرداية	36
530	582	المجموع	

المديرية الفرعية للابحاث بالمديرية العامة لادارة السجون

يتبين من خلال الجدول أنه خلال عشر سنوات تم تسجيل 582 حدث قاموا بفعل القتل موزعين على 36 مجلسا قضائيا ومرتين تسلسليا بحسب عدد الأحداث المتورطين.

والملاحظ هو أن المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، جاءت مغايرة لما يمكن توقعه، حيث تصدر مجلس قضاء ولاية أم البواقي المرتبة الأولى بعدد 52 حدثاً قاموا بفعل القتل على مدار عشرة سنوات في حين تم تسجيل 51 حدثاً في مجلس قضاء وهران و32 حدثاً في مجلس قضاء قسنطينة، ولم يسجل مجلس قضاء العاصمة سوى 22 حدثاً ممن اقترفوا جريمة القتل خلال نفس المدة، لتستقر بذلك في المرتبة العاشرة من بين 36 مجلس قضائي محل الدراسة.

كما يلاحظ أن بعض المجالس القضائية الموجودة في بعض الولايات جنوبية مثل الأغواط، غرداية، بشار وإليزي لم يتجاوز عدد الأحداث الذين اقترفوا جريمة القتل بها أكثر من اثنين كما في مجلس الأغواط وبشار، بينما لم يزد عن حالة واحدة في كل من إيليزي وغرداية خلال نفس المدة.

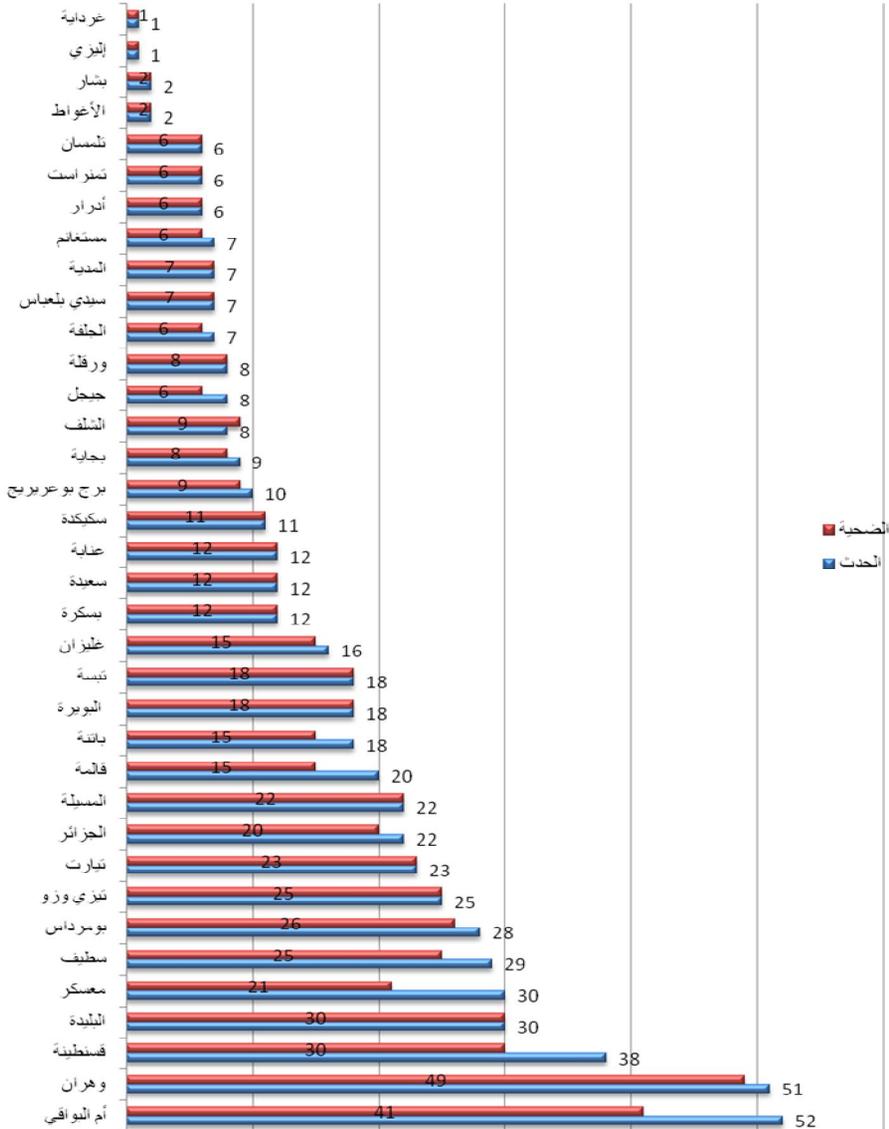
يمكن تفسير ذلك على أساس أن مجتمعات المناطق الجنوبية لا تزال متماسكة، ولا تزال السلطة الأبوية تلعب دوراً فعالاً في الحفاظ على النسق العائلي، كما أن الكثافة السكانية المنخفضة قد يكون لها الدور الفعال في انخفاض نسبة الانحراف بها والعكس صحيح بالنسبة للمناطق السكنية في شمال البلاد التي تسجل كثافة سكانية عالية، وبالتالي ارتفاع عام في قضايا الانحراف و الإجرام عموماً.

وفي قراءة أخرى للأرقام الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ فيما يتعلق بمعالجة أعداد الضحايا التي خلفها فعل القتل المقترف من قبل الأحداث.

الشكل أدناه يعطي صورة واضحة عن الموضوع الشكل رقم(01).

توزيع الأحداث و الضحايا حسب المجالس القضائية

1



من خلال قراءتنا لشكل أعلاه نلاحظ أن عدد الأحداث أكثر من عدد الضحايا وذلك بأعلى نسبة متمثلة في ام البواقي بـ 52 حدث مقابل 41 ضحية تليها معسكر بـ 30 مقابل 21 ضحية تم تليها ولاية قسنطينة بـ 38 مقابل 30 ضحية ثم قلمة 20 مقابل 15 ضحية وهناك ولايات عدد الضحايا يساوي عدد الأحداث وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هؤلاء الأحداث أصبحوا يتشكلون في إطار عصابات تقوم بالإعتداء على ضحاياها وهذا راجع إلى المناطق وكذا الولاية التي ينحدر منها الأحداث فهي في معظمها مناطق وولايات ذات مجتمعات تقليدية التي تعرف بخصائص التضامن الآلي مما يعطينا تفسير على أن هؤلاء الأحداث يتشكلون أليا في جماعات.

يرجع الدكتور نصر الدين جابي في دراسة حديثة عنونة "بجنوح الأحداث من مخلفات العشرية السوداء في الجزائر " أن أسباب جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري يعود بالأساس إلى تداعيات العشرية السوداء، حيث عاشت الجزائر أزمة أمنية صعبة نتجت عنها أزمة اقتصادية وأخرى اجتماعية كانت بمثابة الدافع الأول للانحلال الذي عرفه أطفالنا و أن الوضع الأمني للبلاد ساعد على بروز العديد من الآفات الاجتماعية و على رأسها الارتفاع الهائل لمعدلات الجريمة بمختلف أنواعها في وسط الأحداث" (2).

إن استفحال ظاهرة انحراف الأحداث حول الأطفال إلى منتجين للعنف أكثر مما هم عرضة له في الأسرة والمدرسة والشارع. وهذا ما يفسر زيادة حالات القتل من سنة إلى أخرى في المجتمع الجزائري.

وفيما يلي سوف نقوم بعرض الإحصائيات لتوزيع جرائم القتل حسب السنوات العشر 2000-2009 لفهم وتوضيح مدى تأثير سنوات الإرهاب على سلوكيات الأحداث.

ب- تطور نسبة جرائم القتل عند الأحداث في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2009:
في الجدول أدناه معالجة للموضوع بالأرقام.

جدول رقم 2: توزيع جرائم القتل عند الأحداث في الجزائر حسب السنوات من 2000 إلى 2009

الرقم	السنة	الحدث	%	الضحية	%
1	2000	50	8,59%	40	7,5%
2	2001	34	5,84%	31	5,8%
3	2002	52	8,93%	49	9,2%
4	2003	61	10,48%	54	10,19%
5	2004	80	13,75%	77	14,53%
6	2005	59	10,14%	54	10,19%
7	2006	64	11,00%	55	10,19%

38					
11,89%	63	11,68%	68	2007	8
11,70%	62	11,00%	64	2008	9
8,49%	45	8,59%	50	2009	10
100%	530	100%	582	المجموع	

المديرية الفرعية للابحاث بالمديرية العامة لادارة السجون

يتبين من الجدول أعلاه أن أفعال القتل عند الأحداث بلغ أكبر نسبة له سنة 2004 (13,75%) بينما سجلت أقل نسبة سنة 2001 (5,84%). وهي متقاربة في كل السنوات ابتداء من 2003 الى سنة 2008 و قد يفسر سبب إرتفاعها خلال سنة 2004 و إستنادا إلى كل من دراسات و شهادات لكل من الدكتور نصر الدين جابي و كشف عنه البروفسور مصطفى خياطي رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث في تصريح لـ الشروق اليومي⁽³⁾.

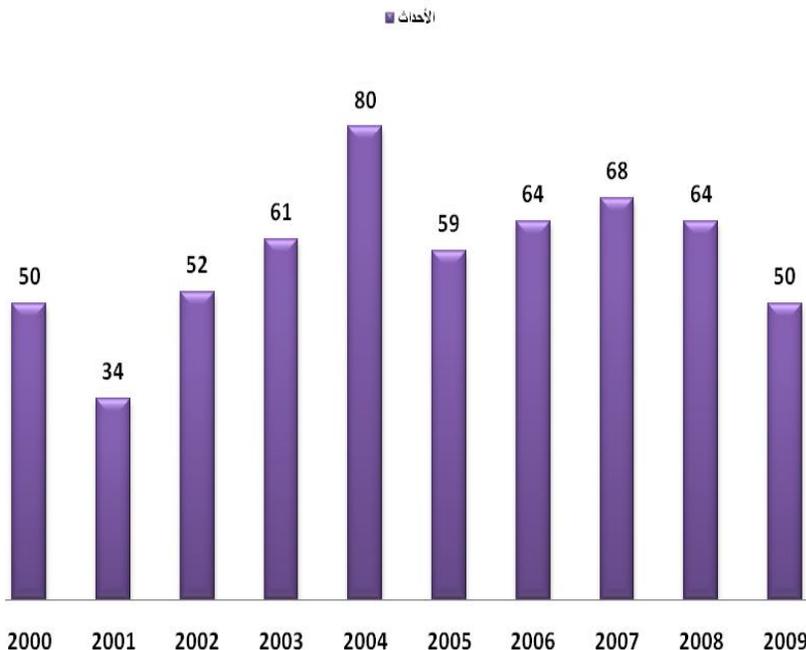
أن مليون طفل ضحية المأساة الوطنية تحولوا إلى قتال و أفاد الأستاذ مصطفى خياطي أن المأساة الوطنية خلفت مليون طفل مصدوم في كامل التراب الوطني تم التكفل بـ 5 المائة فقط، حيث أجرت الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث دراسة على 1200 طفل من منطقة براقبي، سيدي موسى والكاليتوس، منهم 120 بالغ و413 مراهق سنهم المتوسط 15 سنة، ممن كانوا ضحايا العنف والصدمات خلال العشرية السوداء وتم التكفل بهم طيلة 10

سنوات منذ افتتاح المركز سنة 1998 إذ أن 50 بالمائة من الأطفال الذين تم التكفل بهم من قبل الهيئة والذين صاروا شبابا اليوم، لا يزال عندهم أعراض الصدمات النفسية والانهيارات العصبية، وهي ما جعلتهم أكثر عرضة للاضطرابات والمشاكل السيكولوجية، كما أن 48 بالمائة من أولياء هؤلاء الأطفال بدورهم يعانون من آثار الصدمات بشكل قوي. وأضاف المتحدث أن نتائج الدراسة عبارة عن بحوث مست أفواجا كثيرة من الأطفال في مراحل مختلفة من الأزمة، مما يجعل النتائج مختلفة حسب نوعية التكفل ومدته.

و عليه و في اعتقادنا يمكن تفسير سبب ارتفاع نسبة القتل عند الأحداث خلال سنة 2004، إلى كون أن الأطفال الذين كان يتراوح سنهم ما بين 2 إلى 6 سنوات خلال سنة 1993 إلى سنة 1997، أضحوا أحداثا مراهقين خلال سنوات 2003 إلى 2005، حيث تراوح سنهم ما بين 13 إلى 17 سنة و هذا ما أثبتته الإحصاءات المبينة في الجدول رقم (10) و هذا ما يثبت قطعا ما توصل إليه الأستاذ مصطفى خياطي حول أثر و تداعيات العشرية السوداء على سلوكيات الأطفال حيث تركت لديهم أزمات نفسية حادة دفعت البعض منهم للميل إلى السلوك العدواني و منه إمتلاك القدرة على ارتكاب فعل القتل من وعي و دونه.

الشكل رقم (02):

توزيع الأحداث حسب السنوات

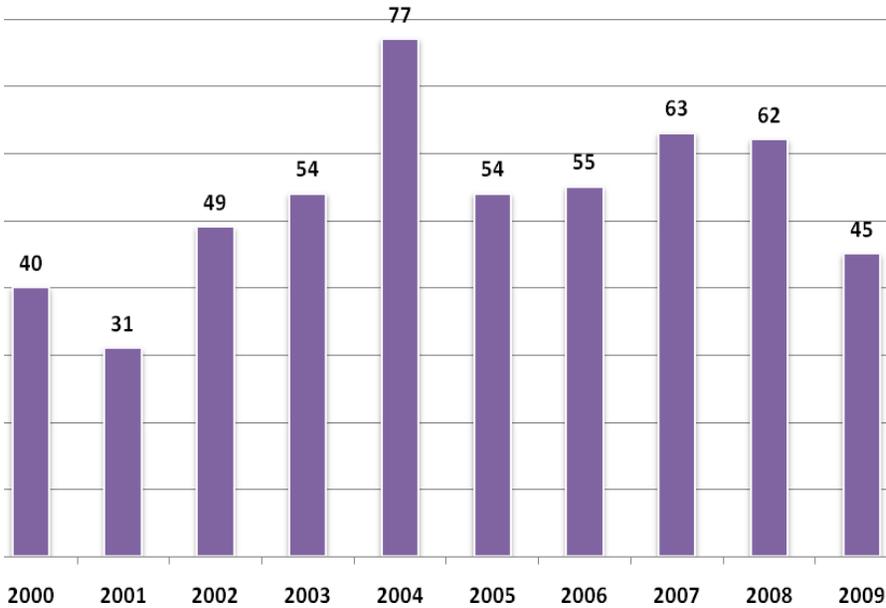


كما هو موضح في الشكل أعلاه فان سنة 2004 تمثل السنة المحورية لارتفاع عدد الأحداث الجانحين المرتكبين لفعل القتل ويمكن تفسير ذلك أيضا بالحالة الاقتصادية التي يعيشها هؤلاء الأحداث ان الظروف الاقتصادية لها أبعاد و دور في تكوين السلوك الإجرامي بالفقر وانخفاض الدخل و الأزمات الاقتصادية وغير ذلك هي أسباب و عوامل تساهم من قريب أو بعيد في ظهور و إنتشار السلوك الإنحرافي ، فيرى الكثير من العلماء وعلى رأسهم كتيليه واندري ميشال غيري⁽⁴⁾، على أن الربط بين الظروف الاقتصادية ليس وليد الساعة، وإنما عاجله بعض المفكرين منذ القدم، فقد ذهب كل من أفلاطون وأرسطو إلى أن الفقر يولد

الانفعالات المتدنية لدى الفرد نتيجة الشعور بالظلم وانعدام العدالة ، وهذا هو الواقع الذي عاشه المجتمع الجزائري سواء في العشرية السوداء وبعد ذلك المخلفات التي تترتبت عليها من هدم للمصانع وتسريح عمال ونزوح ريفي ، فأصبح الحدث يعاني هو وأسرته حالة مزرية من الفقر وحالة اقتصادية متدهورة ربما كانت السبب في ارتكاب الحدث للفعل الإجرامي ومن بينه فعل القتل وهذا ما حاول إبرازه هنري وشورت لدراسة لعلاقة بين جرائم الانتحار والقتل وبين الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ودلت بيانات هذه الدراسة أنها تزداد في فترة الكساد الاقتصادي ويقل أثناء وفترة الانتعاش⁽⁵⁾.

الشكل رقم (03):

توزيع الضحايا حسب السنوات



يوضح الشكل أعلاه توزيع الضحايا حسب السنوات في الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2009 ويتبين لنا من خلال الشكل ان سنة 2004 هي السنة التي عرفت ارتفاع واضح في عدد الضحايا وهذا الارتفاع راجع إلى أن هذه السنة عرفت أيضا ارتفاع في عدد الأحداث الجانحين مما أسفر عن ارتفاع سببي لعدد الضحايا فالعلاقة بين عدد الأحداث الجانحين والضحية هي علاقة طردية متزايدة تزداد بزيادة الأحداث الجانحين وتنخفض بانخفاضه.

ولتفاصيل أكثر وفهم أسباب فعل القتل عند الأحداث فضلنا الرجوع بعض العناصر و المتمثلة بجنس و سن الحدث و التي قد تكون لها أثر في ظهور هذا السلوك و إنتشاره.

ج. توزيع جرائم القتل عند الأحداث حسب الجنس:

لمعرفة توزيع جرائم القتل بين جنس الإناث و جنس الذكور خلال الفترة الزمنية الممتدة بين سنة 2000 و 2009، توصل البحث إلى الأرقام المدونة في الجدول الآتي:

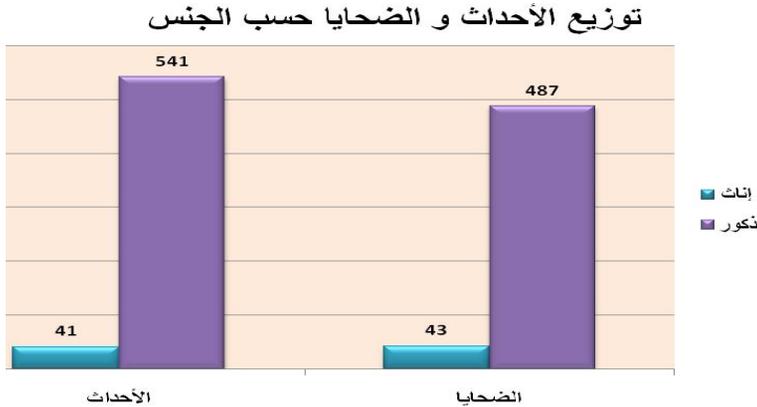
جدول رقم (03): توزيع جرائم القتل لدى الأحداث حسب الجنس

الرقم	الجنس	الأحداث	%	الضحايا	%
1	إناث	41	7,04%	43	8,11%
2	ذكور	541	92,96%	487	91,89%
	المجموع	582	100%	530	100%

المديرية الفرعية للأبحاث بالمديرية العامة لإدارة السجون

يبين الجدول أعلاه، توزيع جرائم القتل لدى الأحداث حسب الجنس حيث نلاحظ ان نسبة الذكور هي 92.96% أما الإناث فكانت قليلة جدا و الملاحظ لهذه النسب يتضح له أن العنصر الذكوري و المتمثل في 541 حدث قاموا بفعل القتل بينما العنصر النسوي فكانت نسبته لا تتجاوز 7.04% أي بحوالي 43 حدث وهذا يعتبر شيئا مألوفا بالنظر إلى ماهو متداول في الأدبيات التي تفسر السلوك الإجرامي ويعود هذا إلى كون قضايا القتل عند الإناث يتم غالبا في السرية كخنق رضيع حديث الولادة و هي غالبا الجريمة الأكثر شيوعا لدى البنات التي تورطن في علاقات سرية و أنجبن أطفال غير شرعيين.

فإن هذا الإجرام النوعي (قتل أطفال حديثي الولادة) يجعل الإحصائيات الخاصة بهذا الفعل مجهولة، وهذا ما تأكده الدراسة التي قامت بها الدكتورة مازوز بركو المعنونة "بجريمة القتل عند المرأة" حيث تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح العوامل الباعثة بالمرأة إلى اقرار الفعل الإجرامي ومعرفة الخصائص النفسية والاجتماعية للنساء المجرمات، واكتشاف آثار وعواقب ذلك الفعل عليهن حيث خلصت الدراسة الى أن المرأة في بعض الحالات هي أشد إجرام من الرجل وان الإحصائيات قليلة بالنسبة لهذا الجنس⁽⁶⁾.



تجمع أغلب النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي على أن الأفعال الإجرامية المرتكبة لدى الذكور هي في الأغلب ثلاثة أضعاف لدى فئة الإناث. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول البياني أعلاه، حيث كانت نسبة فعل القتل عند فئة الذكور أكبر من فئة الإناث، ويمكن إرجاع ذلك إلى خصوصية سلوكيات جنس الإناث التي تتميز بالحساسية تجاه العنف هذا من جهة، وكذا ضعف جهدها البدني في ارتكاب مثل هذه الأفعال.

إلا أن الملاحظ في الأونة الأخيرة أن وسائل القتل تنوعت وأصبح القتل لا يعتمد على الجهد البدني ومنه يمكن القول إن فعل القتل لدى الإناث سوف يعرف نوع من الارتفاع في النسبة وخاصة بعد التحرر الكبير التي عرفه العنصر النسوي في الأونة الأخيرة .

د- تطور جرائم القتل عند الأحداث في الجزائر حسب السن:

لقد أدى انتشار جرائم القتل بين الأحداث إلى تطور خطير بين الفئات ما دون الرشد، حيث تشير إليه الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1985 العدد 12، وسنة 1987 العدد 13، هو أن الانحرافات المسجلة لدى وزارة العدل أن فئة المراهقين الذين اقترفوا سلوكا مخالفا للقانون هي الفئة التي يتراوح عمرها بين 16 - 20 سنة. أما في الإحصائيات الصادرة عن نفس الديوان لسنة 1990 في العدد 14، فتشير إلى أن عدد الجنح والجنايات التي ارتكبتها الأطفال ما دون 10 سنوات قد بلغ 135 جنحة^(*). على المستوى الوطني سنة (7) (1987).

الا أن جرائم القتل التي يقترفها الأحداث قد تطورت منذ هذا التاريخ من حيث الفئات العمرية، الجدول رقم 10 والأشكال أدناه، يقدمون لنا صورة واضحة عن الموضوع.

جدول رقم (04): تطور عدد جرائم القتل عند الأحداث حسب السن

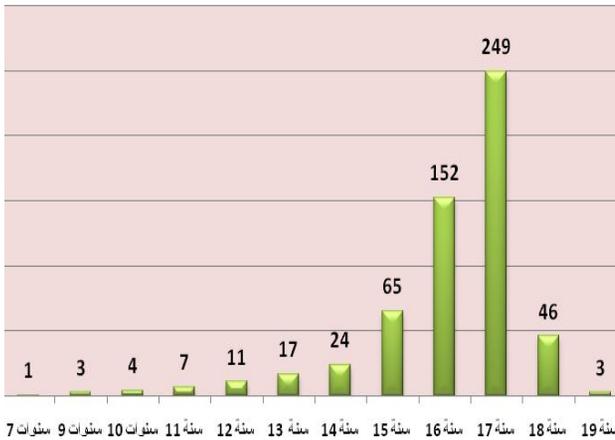
الرقم	السن	عدد الأحداث	%
1	7 سنوات	1	0,17%
2	9 سنوات	3	0,52%
3	10 سنوات	4	0,69%
4	11 سنة	7	1,20%
5	12 سنة	11	1,89%

6	13 سنة	17	2,92%
7	14 سنة	24	4,12%
8	15 سنة	65	11,17%
9	16 سنة	152	26,12%
10	17 سنة	249	42,78%
11	18 سنة	46	7,90%
12	19 سنة	3	0,52%
المجموع		582	100%

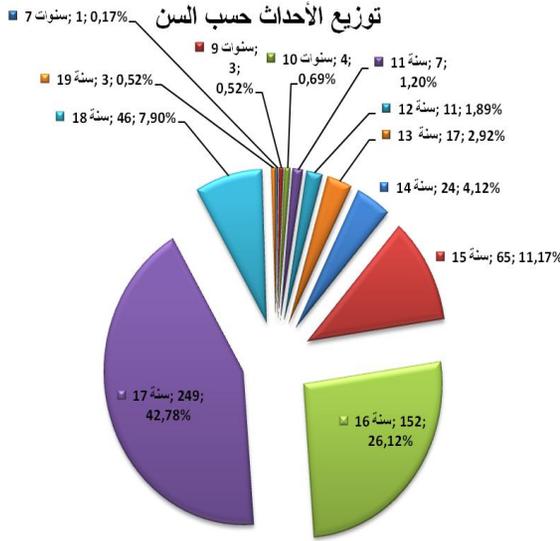
المديرية الفرعية للأبحاث بالمديرية العامة لإدارة السجون

الشكل رقم (06)

توزيع الأحداث حسب السن



الشكل رقم (07) :



يوضح الجدول وكذلك الأشكال البيانية أعلاه، علاقة سن الأحداث بفعل ارتكاب فعل القتل، أين تبين أن أكبر نسبة لهذا الفعل كانت لدى الأحداث التي بلغ سنهم سبعة عشرة سنة بنسبة 42,78% ثم يلها الأحداث الذين بلغ سنهم ستة عشرة سنة وبنسبة 26,12% فحين أن الأحداث الذي بلغ سنهم 15 سنة فقد كان عددهم 65 حدثاً أي بنسبة 11,17% ثم بدرجة أقل الأحداث الذين بلغ سنهم 18 سنة حيث كانت نسبة ارتكابهم فعل القتل 7,90% .

يتضح لنا من خلال المعطيات التي بين أيدينا أن فئة الأحداث الأكثر ارتكاباً لفعل القتل هي الفئة التي تعيش فترة المراهقة، بمعنى الشريحة التي يتراوح سنها ما بين 13 إلى 18 سنة.

إن هذا ما تأكده النظريات التي قاربت فعل ارتكاب الجرم من طرف المراهق بهذه المرحلة الحساسة من عمر الفرد فتأثير التغيرات الفيسيولوجية وكذا التغيرات الهرمونية التي يعرفها الجسم في هذه المرحلة وكذا إحساس المراهق بنوع من الاستقلالية الشيء الذي يدفع بالحدث إلى ارتكاب الجرم دون النظر في العواقب المترتب عليه ودون التمييز بين الضحية .

هـ. توزيع ضحايا جرائم القتل حسب السن:

بعد التعرف على بعض الإحصائيات المتعلقة بسن الأحداث ضحايا فعل القتل ومحاولة لربط هذه الظاهرة وفهمها من خلال معرفة العلاقة بين الحدث والضحية محاولين إعطاء التفسير السوسولوجي الذي يحدد نوع الضحية التي يختارها الحدث القاتل.

جدول رقم (05): توزيع ضحايا جرائم قتل الأحداث حسب السن

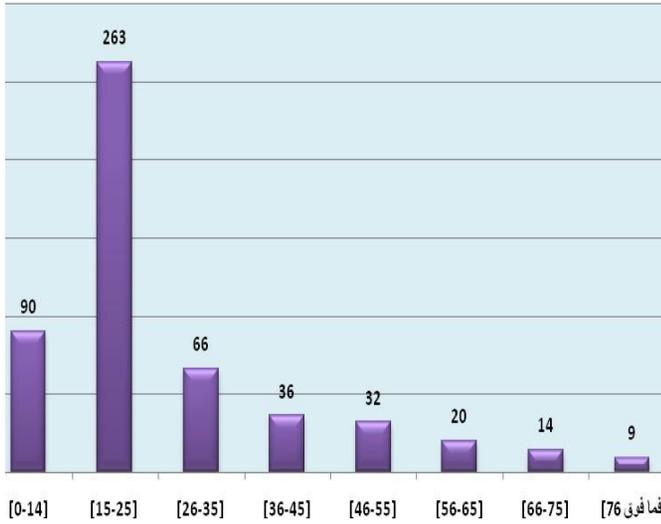
الرقم	السن	عدد الضحايا	%
1	[0-14]	90	16,98%
2	[15-25]	263	49,62%
3	[26-35]	66	12,45%
4	[36-45]	36	6,79%
5	[46-55]	32	6,04%
6	[56-65]	20	3,77%

2,64%	14	[66-75]	7
1,70%	9	[76 فما فوق]	8
100%	530	المجموع	

المديرية الفرعية للابحاث بالمديرية العامة لادارة السجون

الشكل رقم (08):

توزيع الضحايا حسب فئات السن



يوضح الشكل البياني أعلاه أن فئة الضحايا من الأحداث الأكثر تعرضاً لفعل القتل هي الفئة التي يتراوح سنها ما بين 15 و 25 سنة ب 263 ضحية تليها الفئة العمرية ما بين 0 إلى 14 سنة ب 90 ضحية ثم الفئة العمرية ما بين 26 إلى

35 سنة ب 66 ضحية وهناك فئات أخرى كانت ضحية لفعل القتل وهي فئة 36 و 45 سنة ب 36 حالة و اللاحظ أن جميع الفئات العمرية كانت عرضة لفعل القتل من قبل الأحداث حتى الفئة العمرية التي يفوق سنها 76 سنة مما يفسر أن الأحداث قد مارسوا فعل القتل حتى ضد الأصول وكذا الرضع ضمن حالات الاجهاض او خنق الرضع خوفا من العار و الفضيحة.

و- توزيع الأحداث المتسببين في جرائم القتل حسب طبيعة الجرم :

لا يمكن رصد أي ظاهرة دون محاولة إبراز مظاهرها و طبيعتها لهذا أدرجنا فيما يلي جدول بأشكاله البيانية يبين طبيعة الجرم الذي يرتكبه الحدث حيث يقدم لنا نوع الجرم المرتكب حسب أكبر نسبة.

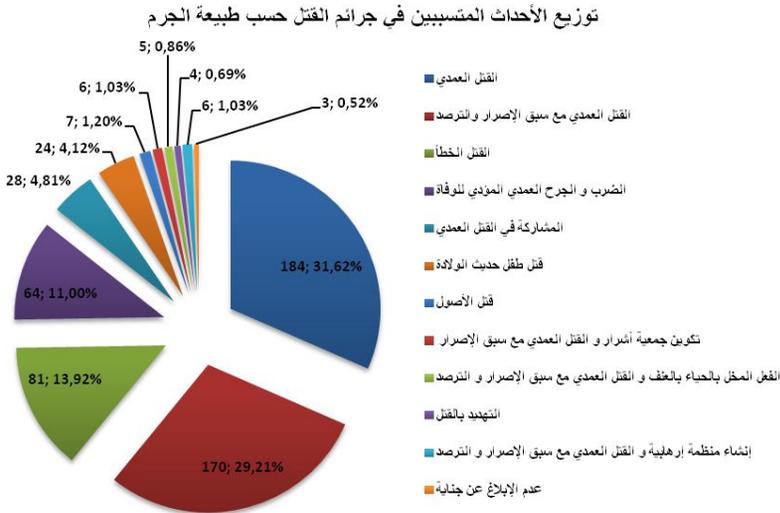
جدول رقم(12) توزيع جرائم القتل حسب طبيعتها

الرقم	طبيعة الجرم	عدد الأحداث	%
1	القتل العمدي	18 4	31,62%
2	القتل العمدي مع سبق الإصرار والترصد	17 0	29,21%
3	القتل الخطأ	81	13,92%
4	الضرب و الجرح العمدي المؤدي للوفاة	64	11,00%
5	المشاركة في القتل العمدي	28	4,81%
6	قتل طفل حديث الولادة	24	4,12%
7	قتل الأصول	7	1,20%
8	تكوين جمعية أشرار و القتل العمدي مع سبق الإصرار	6	1,03%

9	الضلع المخل بالحياء بالعنف و القتل العمدي مع سبق الإصرار و التردد	5	0,86%
10	التهديد بالقتل	4	0,69%
11	إنشاء منظمة إرهابية و القتل العمدي مع سبق الإصرار و التردد	6	1,03%
12	عدم الإبلاغ عن جنائية	3	0,52%
المجموع		582	100%

المديرية الفرعية للابحاث بالمديرية العامة لادارة السجون

الشكل رقم (10):



تبين من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه، أن فعل القتل عند الأحداث في الجزائر وخلال عشرية كاملة كان أغلبيته عمدا أو عمدا مع سبق الإصرار والترصد حيث تم تسجيل نسبة %31,62 للقتل العمد و بنسبة %29,21 لفعل القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وهما نسبتان على درجة من الخطورة كون أن فعل القتل عند الأحداث كان عمدا بنسبة تزيد عن %50 وهي نسبة لا يستهان بها وتنبئ بخطر محقق حول فئة الأحداث في الجزائر.

هناك مؤشرين آخران ينبئان بخطورة الوضع وهما فعل قتل الأصول وقتل الأطفال حديثي الرضاعة، فلقد تبين من البيانات أن 7 أصول قد تم قتلهم خلال 10 سنوات .

إن كل النتائج المتوصل إليها من خلال الجدول هي تنتهي بالمطاف الى فعل القتل موضوع الدراسة ومن خلال الجدول يتأكد لنا أن النظريات التي قاربت لتفسير السلوك الإجرامي لدى الحدث أعطت تفسير لهذا السلوك فدراسة بيرت قدمت ما يسمى العوامل الرئيسة لجنوح الحدث والمتمثلة في البلاهة العقلية، الحياة الأسرية، نوع الصداقة والزملاء، عدم الاستقرار الوجداني كل هذه العوامل تدفع بالحدث إلى ارتكاب الجرم إن البحث عن الأسباب التي تدفع بالحدث الى ارتكاب اقصى انواع الإجرام وهو القتل العمدي .

ي. توزيع الأحداث مرتكبي جرائم القتل حسب علاقتهم بالضحايا:

يندرج تحت هذا العنوان أهم عنصر والمتمثل بمدى علاقة الحدث بالضحية وي طرح تساؤل مهم وهو هل علاقة الحدث بالضحية تساهم في ارتكاب الحدث لفعل القتل؟ وما هي درجة علاقة الضحية بالحدث؟.

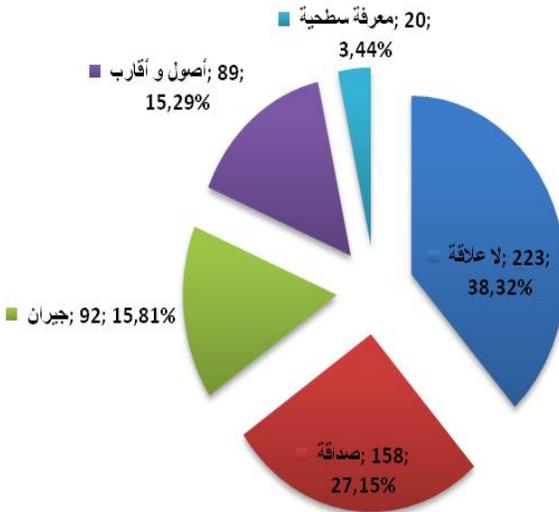
جدول رقم (06):

الرقم	طبيعة العلاقة	عدد الضحايا	%
1	لا علاقة	223	38,32%
2	صداقة	158	27,15%
3	جيران	92	15,81%
4	أصول أو أقارب	89	15,29%
5	معرفة سطحية	20	3,44%
المجموع		582	100%

المديرية الفرعية للابحاث بالمديرية العامة لادارة السجون

الشكل رقم (11):

توزيع الأحداث مرتكبي جرائم القتل حسب علاقتهم بالضحايا



يمثل الشكل العلاقة بين الحدث مرتكب فعل القتل والضحية حيث تم تسجيل 223 حالة لم تكن لهم علاقة بالضحية و هي تمثل أعلى نسبة ب 38.32 %، فحين تليها 158 حالة لها علاقة صداقة مع الضحية بنسبة 27.15 %، في حين بلغ عدد أفعال القتل التي كان منفذها أحداث في حق جيرانهم ب 92 حالة، يتبين من خلال الجدول كذلك أن من ضحايا فعل القتل لدى الأحداث فئة الأصول و قدرت ب 89 حالة و هي التي تم عرضها في الجدول البياني السابق أين تم تبيان وجود الفئات العمرية التي يتراوح سنها تقريبا ما بين 45 سنة إلى ما فوق 76 سنة ، و في مقال صدر عن جريدة الشروق اليومي عنونة ب" لما تصيح جريمة القتل كأكل الخبز اليومي" و يعرض صاحب المقال تعدد أسباب القتل في الجزائر إلى درجة أنه تم إرتكاب أفعال قتل شنيعة بسبب مناشات كلامية حول قطعة 50 دينار جزائرية و منها حول جهاز محمول لايتجاوز سعره ب 1500 دينار جزائرية .

كما أرتكب عملية قتل ذهب ضحيتها طفل لايتجاوز سنه 14 سنة بسبب نعت صديقه بالمخنث.....، جاءت جملة هاته الأسباب في مجملها واهية و غير مفسرة لارتكاب لأبغض الجرائم في الكون و هذا ما يفسر حالة اللامعيارية التي تشهدها البلاد و ثقافة العنف التي ما فتئت تنتشر في أوساط شباننا و مراهقيننا على الطريقة الأميركية.

رغم الإحصائيات التي تم إستقائها خلال عشر سنوات 1999-2009 أين تبين و بوضوح معالم أفعال القتل عند الأحداث في الجزائر التي يمكن حوصلة أهم مميزات ظاهرة القتل في الجزائر بناء على ما ذكر من الإحصائيات و الأدبيات المتعلقة بالموضوع و فق النقاط التالية:

- تشير الإحصائيات إلى تورط 582 قاصرا في جرائم القتل من بينهم 41 فتاة، وتنوع سن المتورطين من أحداث في السن التميز إلى مراهقين و هو نفس الشيء الذي نجده عند فئة الضحايا حيث تم تسجيل تورط 132 قاصر في فعل القتل الذين بلغ سنهم دون 15 سنة في حين تم تسجيل

152 حدث الذين بلغ سنهم 16 سنة وهو مؤشر واضح وخطير لتفاقم فعل القتل عند الأحداث.

● إحتلت أفعال القتل العمدي الصدارة حيث تم تسجيل 184 قاصرا متورطا في فعل قتل عمدي و 170 حالة لفعل القتل العمدي مع سبق الإصرار و الترصد، لقد أكدت الدراسة أن ضحايا هذا الفعل كانوا في الغالب أتربهم من النفس السن.

● أن هناك ارتفاعا ملحوظا في عدد القصر المتورطين في فعل القتل من سنة إلى أخرى ولقد بلغ ذروته سنة 2004 أين سجل تورط 80 حدثا في فعل القتل.

و من جهته أدت هاته النتائج إلى التوصل إلى النقاط التالية:

✓ يمكن إعتبار فعل القتل في الجزائر ذو طابع حضري بالدرجة الأولى، فرغم أن المجتمع الجزائري ريفي الأصل إلا أن أغلب النسب نراها قد سجلت إرتفاعا في الأوساط الحضرية و قد يعود ذلك إلى كون هذا الوسط يمتاز بالعوامل التي تشجع إلى إرتكاب هذا الفعل .

✓ تستحوذ المدن الكبرى على أكبر النسب فباستثناء ولاية أم البواقي التي سجلت 52 حالة خلال 10 سنوات كانت الولايات التي سجلت فيها أكبر النسب معظمها كبرى كولاية وهران أين تم تسجيل 50 حالة، قسنطينة ب 38 حالة ثم تليها كل من ولاية البليد و معسكر ب 30 حالة.

✓ إرتفاع نسبة فعل القتل عند الأحداث الذكور يؤكد مرة أخرى أنها ظاهرة ذكورية بالدرجة الأولى مقارنة بفعل القتل عند الإناث الذي يمثل عموما نسبة لاتعدى 3% وقد يعود سبب هذا الانخفاض إلى اعتبارات اجتماعية ثقافية نظرا لطبيعة انحراف الفتيات في حد ذاته في مجتمعنا الذي

يظل مرفوضا و مسيئا لسمعة العائلة مهما كان نوع الجرم وحتى إن كانت الفتاة ضحية أم فاعلة.

لقد سعينا من خلال هذه المميزات الخاصة بظاهرة الإنحراف بالجزائر بصفة عامة و فعل القتل بصفة خاصة بمتابعة الظروف التاريخية ، الإجتماعية، الإقتصادية و حتى الأمنية التي ساهمت من بعيد أو قريب في ظهور و إتساع رقعة فعل القتل في بلادنا و بالخصوص عند الأحداث.

وبصفة عامة فإن استعراض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وما سبقها من دراسات في مجال انحراف الأحداث يكشف عن أثر الاسرة في تشكيل شخصية الفرد وتحديد اتجاهاته، وبالرغم من قناعة الباحث بأن السلوك المنحرف يقف وراءه العديد من العوامل المتعددة والمتشابكة في الوقت ذاته إلا أنه يرى أن الأسرة هي العامل الأهم، وأن اتباع الأساليب التربوية الصحيحة يأتي في المقام الأول لتنشئة الأبناء التنشئة الأسرية الصحيحة وبعد إجراءً وقائياً من شأنه أن يحمي صغار السن من الانحراف، ولعل من أبرز التوصيات التي يمكن أن تسهم - إذا ما تم تفعيلها - في خلق أجواء أسرية ملائمة للنشء والحد من تأثير الأجواء الاسرية غير الملائمة في انحراف الأبناء مايلي :

- العمل على زيادة الوعي الأسري وذلك من خلال تكثيف البرامج المتعلقة بالأسرة والمجتمع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.
- تحفيز الأحداث على طاعة آبائهم وسماع نصائحهم وتوجيهاتهم.
- زيادة مراكز الاستشارات الأسرية والعمل على تفعيل دورها وتطويره بما يتماشى مع المتغيرات في مجال الأسرة والمجتمع.
- تفعيل الحوار والنقاش بين أفراد الأسرة لإعطاء الأحداث فرصة التعبير عن آرائهم، والعمل على تلبية احتياجاتهم.
- إجراء دراسات مقارنة بين الأحداث الذكور والإناث لمعرفة العوامل المؤدية إلى الانحراف.
- إجراء دراسة نوعية (دراسة حالة) لبعض الأحداث خصوصاً من كانت جنحتهم السرقة نظراً لارتفاع نسبتها مقارنة بالانحرافات الأخرى) وذلك بهدف الوقوف على الأسباب الحقيقية التي دفعت بالحدث إلى إرتكاب هذه الجريمة.
- تفعيل دور المؤسسات الأمنية في حماية الطفولة من الجنوح و تحريك المؤسسات المهمة بشؤون الأحداث للعمل سوياً في إطار مشروع موحد يهدف بالرقى بهاته الفئة نحو الأحسن.

❖ هوامش البحث

(1) نبيل محمد توفيق السمالوطي، الدراسات العلمية السلوك الاجرامى، دار الشروق جدة 1983 ص 77.

(2) جريدة الشروق اليومي العدد 2315 بتاريخ 2008.05.31 الموافق ليوم 26 جمادى الأولى 1429.

(3) المرجع السابق.

(4) S.W. Baron, Self-control, social consequences, and crime: **Street youth and the general theory of crime**, Journal of Research in Crime and Delinquency P40 ,2003.

(5) Fiona Brookman, Understanding Homicide, Sage publication 2005, P 87.

(6) مازوز بركو، إجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل و الأثار، رسالة دكتوراه، تحت إشراف الأستاذة رواق عبلة ، جامعة قسنطينة سنة 2007 رسالة غير منشورة.

(*) طبعا بالنسبة لعمر الطفولة والمراهقة أي ما دون 18 سنة فالجريمة التي يقترفها الحدث لا تصنف إلا بمستوى المخالفة إذا كانت جنحة بالنسبة للراشد، و جنحة فقط إذا كانت جناية بالنسبة للراشد حسب القانون الجزائري المادة 50 من قانون العقوبات.

(7) Annuaire statistique de l'Algérie, Numéro 14 , Edition 1990, Office National des Statistiques,Alger, p.129.

الهوية الجزائرية أزمات وتحديات

الباحثة: سليمة فيلاي

جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

واجهت الهوية الجزائرية الكثير من التحديات ومحاولات الطمس التي هددت وجودها وكادت تزيل معالمها وجذورها الموغلة في تراب هذه القطعة من شمال افريقيا وبالرغم من تراث الحضارات التي تراكمت على أرض الجزائر، من عصر الإنسان الحجري إلى يومنا هذا لا تزال التحديات والأزمات قائمة مع ظهور أطماع ومد استعماري جديد بأهداف ووسائل جديدة. ونهدف من خلال هذه الورقة توضيح هذه التحديات والأزمات والاثر المترتب عنها و سبل المواجهة والوقاية منها.

Résumé:

L'identité algérienne a été confronté à de nombreux défis et des tentatives qui menaçaient son existence et qui ont Failli supprimé ses monuments et ses racines ancrés dans le sol de cette région d'Afrique du Nord et en dépit De l'héritage des civilisations qui se sont accumulés sur le sol d'Algérie, depuis l'époque de la pierre.. jusqu'à ce jour des défis et des crises persistent surtout avec l'apparition de nouvelles visées coloniales qui impliquent le recours à de nouveaux moyens pour parvenir à leur buts qui consiste à instaurer leur suprématie.

L'objectif principal de ce document est de clarifier ces défis et ces crises et leurs 'impacts ; et proposer des moyens de confrontation et de prévention.

تدرج كلمة الهوية حين الحديث عن مجموعة من المفاهيم (القومية، الذاتية، المواطنة، الانتماء). مما يساعد في جلاء المعنى أحيانا أو تعقيده في أحيان أخرى. وذلك بسبب مجالات الاستخدام فكل من السيكولوجيا، الأنثروبولوجيا، السوسولوجيا، وكذا السياسة، كل هذه المجالات تفتح أكثر للتقرب من الهوية و فهمها بشكل أكبر، وهذا ما زاد المفهوم غموضا والتباسا، إذن فالهوية مفهوم ذو دلالات مختلفة، لغوية و فلسفية و ثقافية و دينية، هذا المفهوم الغامض والمعقد يتجلى محركا للتحرر و موقظا لوعي الشعوب وعامل وحدة لدى جماعات، وعنصر تمايز وتباعد و تناحر عند أخرى.

1. تعريف الهوية :

إذا ما تمعنا في طبيعة الإنسان الذي ميزه الخالق بالعقل والإرادة دون سائر المخلوقات يمكن القول أن سؤال الهوية من أول الأسئلة التي خالجت تفكيره وبحت لها عن إجابات لم تفي ولم تشبع غريزته الفضولية «أنا» بوصفه وحدة وهوية تظل مطابقة لذاتها على الدوام، يدركها العقل الواعي بأفعالها وتصوراتها وتطوراتها و سيرورة سيكولوجية تجد سندها المادي في الذاكرة، وعملية تطويرية ناتجة عن التفاعل مع الآخر.

تعددت الإجابات وأنتجت مفاهيم وتعريف ونظريات وانحرفت لتتحول إلى إيديولوجيات على شكل نزعة مقاومة للتغيير كما نجد في الخطاب القومي العربي أو عند بعض التيارات الإسلامية واعتبر الكثيرون أن مفهوم الهوية مصطلح إيديولوجي أكثر منه علمي، وذلك لأن الهوية يمكن التعبير عنها أو تجسيدها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة الوطنية أو القومية من أجل ضمان وحدة مفتقدة في الواقع المعاش. وكل هذه خصائص متغيرة حسب طريقة استخدامها وتوظيفها، لذلك يمكن لمجتمع واحد أن يبدل «هويته» حسب المراحل

المختلفة لتاريخه، وخلاصة القول أن الكثير من العلوم الحديثة تبنت هذا المصطلح وأعطته تعريفاً خاصاً يوضح طريقة تعاملها معه .

ويرى البعض أن كافة الفرضيات والنظريات التي صيغت لوصف الطبيعة والوعي مجرد نماذج مسرفة في التبسيط، من إسقاط الذهن البشري، الغرض منها تقريب الواقع إلى صاعه وقدرته على الاستيعاب، المحدودة بالتعريف، بينما يبقى هذا الواقع يتعدى الذهن - لا بل ويحتويه أيضاً-

وتختلف المجتمعات والأمم في نظرتها للهوية و تحديد مقوماتها فمن الشعوب من يرى هويته في الجنس أو الأصل ومنهم من يراها في مقومات أخرى كالدين، اللغة، الجغرافيا...

وتعرف الهوية على أنها " مفهوم اجتماعي نفسي يشير إلى كيفية إدراك شعب ما لذاته، وكيفية تمايزه عن الآخرين ، وهي تستند إلى مسلمات ثقافية عامة، مرتبطة تاريخياً بقيمة اجتماعية وسياسية واقتصادية للمجتمع⁽¹⁾ .

وقد تفهم الهوية أو تترجم على أنها ماضٍ متأصل في حياة الفرد، هذا الماضي يُخطط كل مراحل حياة الفرد بما فيها من تقاليد وصفات وطباع وعادات وثقافة، كذلك مأخوذة ومستنبطة من المجتمع، والحقيقة هي أن الهوية ليست عاملاً بيولوجياً، أولون بشرة، أو جنساً كغيره من المكونات النفسية والجسمية، لكن الهوية بعد متفاعل مكونة من استعدادات فطرية ومعطيات اجتماعية، ثقافية وعائلية أخرى.

وعموماً يمكن تعريف الهوية على أنها مجموعة السمات و العوامل والأهداف المشتركة التي تربط أفراد الجماعة و تميزها عن بقية الجماعات والمجتمعات الأخرى.

2. الهوية الجزائرية :

تؤكد الدراسات السوسولوجية أن لكل جماعة أو أمة مجموعة من الخصائص والمميزات الاجتماعية والنفسية والمعيشية والتاريخية المتماثلة التي تعبر عن كيان ينصهر فيه قوم منسجمون ومتشابهون بتأثير هذه الخصائص والمميزات التي تجمعهم ومن هذه الخصائص، يستمد الفرد إحساسه بالهوية والانتماء، ويدرك بأنه ليس مجرد فرد نكرة، وإنما يشترك مع عدد كبير من أفراد الجماعة في عدد من المعطيات والمكونات والأهداف، ويتنمي إلى ثقافة مركبة من جملة من المعايير والرموز والصور.

ومما لاشك فيه أن تفاعل الراهن مع العمق الحضاري والتاريخي لا مفر منه فان كان هذا التفاعل بناء سيؤدي إلى تطور الأمة وتجدها بما يسمح لها من مواكبة العصر والاندماج في الحركة الحضارية وإلا سوف يتحول إلى صراع أفكار وإيديولوجيات وثقافات فرعية تستغل كل وضع مظلم لتحريك مسار الأمة نحو الواجهة التي تتبناها، فالهوية جسد يعاد صياغته وتشكيله وتطويره ولا يمكنها الاستمرار إن لم تكن قادرة على التطور والتفاعل مع المعطيات الاجتماعية السياسية والثقافية والتاريخية.

تفرض الأمة وجودها بين الأمم عن طريق تاريخها، الذي يمثل الشاهد على هويتها، فالتاريخ هو السجل الثابت لماضي الأمة وديوان مفاخرها وذكرياتها، وهو الذي يميز الجماعات البشرية بعضها عن بعض، فكل الذين يشتركون في ماض واحد يعتزون ويفخرون بمآثره يكونون أبناء أمة واحدة، فالتاريخ المشترك عنصر مهم من عناصر المحافظة على الهوية، وعلى ذلك يكون طمس تاريخ الأمة أو تشويهه أو الالتفاف عليه هو أحد الوسائل الناجحة لإخفاء هويتها أو تهميشها، وهذا ما سعت إليه الإمبراطوريات التي تداولت في محاولة الاستيلاء على هذه البقعة من شمال إفريقيا منذ القدم، وفرضت التغيير بقوتها الحضارية والاقتصادية والعسكرية وقد نجحت في مسعاها إلى حد كبير صعب من مهمة الباحثين في تاريخنا تكوين صورة واضحة المعالم لأهل هذه الأرض، ونتج عن ذلك

تكوين صورة مشوشة عن ماضيها وأصولنا أحدثت شرخا باديا للمتأمل في واقع الشعب الجزائري متميز بالصراعات الهامشية أحيانا والصراعات المتجذرة وبخاصة في منطقة القبائل.

لقد أدى غياب الاهتمام بالبعد الاجتماعي في الثقافة السياسية للجزائر إلى إغفال البنى المجتمعية التحتية في القاع السوسولوجي واستبعادها من تشخيص الواقع الجزائري، سواء لدى المفكرين أو الأحزاب أو السلطات، الأمر الذي تسبب في نتائج كارثية في العمل الوطني. ولم نعتمد إلا على الشعارات والسياسات الاقصائية التي تنطلق من معطيات جاهزة لكنها مستوردة وبعيدة كل البعد عن واقع مجتمعنا، ورغم أننا نعيش قرابة النصف قرن من الاستقلال إلا أن جامعاتنا لم تستطع تخريج النخبة التي من المفترض أن يكون لها الدور الرائد في تحديد مسار الدولة في شتى المجالات، وضاعت العديد من الفرص نتيجة أخطاء في تحديد الأولويات ومن لا يستفيد من تاريخه فمحكوم عليه أن يكرر أخطائه. لكن الأمل في ذلك لا يزال قائما خاصة في هذا العصر المتميز بالتطور المذهل الذي تشهده مختلف مجالات البحث من حيث المنهج والوسائل.

3. التحديات التي واجهت الهوية الجزائرية:

عند الحديث عن الهوية الجزائرية تبرز إشكالية تحديد مكان (الهوية)، بمعنى زمانه التاريخي الذي يتيح توصيفه، كما في حالة تاريخ ممتد لآلاف السنين كتاريخ الجزائر، مر فيها بمراحل متباينة إلى حد التضاد، مما يضع على المحك المنهج المتبع لتحديد الفترة موضع الهوية، فمن الفينيقيين إلى الرومان ثم الوندال فالبيزنطيين فالعرب والترک والفرنسيين كلهم عمروا بالجزائر، وتركوا بصماتهم في الفكر والثقافة الجزائرية سلبا وإيجابا.

إذا ما عدنا للتاريخ نجد أن الهوية الجزائرية واجهت تحديات تهدد مقوماتها من لغة ودين وتاريخ عبر كافة المراحل التي مرت بها نظرا لأنها كانت محل أطماع القوى الامبراطورية التي بسطت نفوذها على هذه المنطقة منذ القدم وإن سمحت بظهور بعض الممالك التي دانت لها بالولاء والطاعة إلا أنها لم

تسمح بقيام دولة مستقلة بهويتها وتاريخها لما يمثله ذلك من خطر على سلطتها، وبعد الفتح الإسلامي لمنطقة المغرب العربي عرفت هذه المنطقة ظهور عدة دويلات بداية من الدولة الرستمية إلى الدولة الزيانية وحصل اندماج كبير بين أهل المنطقة والوافدين من كل الأوطان العربية الإسلامية مما أدى إلى تغير ملامح المنطقة وظهور مجتمع بهوية متعددة الثقافات يدعمها الدين بما يدعوا إليه من وحدة الصف والمصير المشترك، ثم جاءت مرحلة الحكم العثماني وكانت امتدادا للحكم الإسلامي في المنطقة من حيث أنها قامت على أساس الدفاع عن المنطقة من الخطر الإسباني.

وتمكنت الجزائر من أن تصبح قوة يحسب لها ألف حساب وتمتعت بنوع من الاستقلال في الحكم و استطاعت أن تضع بعض أسس الدولة الحديثة من وضع النظم والقوانين التي تحكم المجتمع ومن حيث الانفتاح على الخارج وبسط النفوذ على أراضيها ومياه البحر الأبيض المتوسط، لكن هذا الأمر لم يدم طويلا نتيجة التحالف الأوروبي الذي سعى لكسر هذه الدولة التي تكبح أطماعه في التوسع والتطور على حساب الضفة الجنوبية من المتوسط.

جابهت الهوية الجزائرية في ظل الاستعمار الفرنسي، تحديات عرضتها لشتى أنواع من الفتن و الاختبارات، فاستراتيجية الاستعمار كانت تهدف إلى استغلال ثروات الجزائر و إدماج اقتصادياتها بتفكيك نسيجها الاجتماعي ووحدها الوطنية و طمس مقومات هويتها و معالم شخصيتها العربية الإسلامية واتباع سياسات شيطانية في سبيل تحقيق ذلك بدأها بسياسة الإبادة ثم التفريق بين الأهالي وانتهى بفكرة الاندماج.

وبعد انجلائه من البلاد ظلت اللغة العربية في الجزائر وعاء حفظ شخصية الشعب الجزائري من الاندماج في الشخصية الفرنسية، فقاومت عوامل المسخ، والتدجين اللذين خططت لهما السلطات الاستعمارية ضمن مخططاتها الواسعة، من تنصير، وتدمير للمقومات الأساسية، الدينية، والاجتماعية، والتاريخية، والنفسية، وقد ناضل الإبراهيمي وابن باديس ورفاقهما في جمعية

العلماء المسلمين منذ بداية الثلاثينات من هذا القرن من أجل تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي تحت شعار الإسلام ديننا - والعربية لغتنا - والجزائر وطننا " ضد الفرنسية والتنصير والاندماج والتجنيس التي كانت فرنسا ورجال التبشير المسيحي يحاولون فرضها على الجزائريين طوال عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 - 1962م)، لكن السموم التي خلفها الاستعمار لا زالت تحدث شرخا في جسد الدولة الجزائرية إلى أيامنا هذه في كل مجالات الحياة.

بعد استرجاع الجزائر لسيادتها سحّرت الأطراف المعادية للغة العربية، ولعروبة الجزائر، كل ما أتيح لها للوقوف أمام قوانين التعريب وإفشالها بشتى المساعي، والتماطل في البحث عن الحلول الناجعة لترقية اللغة العربية، كما طفت إلى سطح الواقع شعارات تطالب بترسيم اللغة الأمازيغية واستعادة الهوية الأمازيغية يدعمها ويحركها التيار الفرنكوفوني كلما أحس بقرب أجله في البلاد. وعلى حد قول الدكتور أحمد بن نعمان "فرنسا تحارب الإسلام باللائكية، وتحارب العربية بالبربرنسية!!".

أما بالنسبة للدين الإسلامي الذي ميز المجتمع الجزائري عن كثير من الأقطار العربية الإسلامية من حيث أن الجزائر ليس بها أقليات دينية وشعبها كله يدين بالإسلام فقد عرف هجمات عديدة من الداخل تمثلت في التيار اللائكي الذي يرى في التدين مظهرا من مظاهر التخلف وسببا من أسباب فشل مشروع تحديث المجتمع وربما يكون محقا في طرحه الى حد ما بالنظر إلى الممارسات والأفكار التي تأسست باسم الدين وهي ليست منه في شيء كالشعوذة ومصادرة حرية التفكير وحرية النقد، والتعبير باسم القداسة ومع نهاية الثمانينات بدأت أثار العولمة تلوح في أفق الثقافة الجزائرية التي صارت تنهل وتتشبع مما يصلها من الغرب عن طريق الأقمار الصناعية والوسائل السمعية البصرية الحديثة التي كان لها الدور الأكبر في مسخ الهويات الفردية والجماعية على حد سواء.

4. تجدد الهوية :

لأن الهوية متتوج دائم التجدد و يتعرض باستمرار للهدم وإعادة بناء، ولأنها مجهود مستمر لفرض التمايز وإثبات الذات والخصوصية، وجب العمل في هذا الإطار على انتقاء ما يعزز هذا البناء ويجعله مقاوما لكل الهزات التي تهزه من مرحلة تاريخية لأخرى، بالإضافة إلى تدعيمه بالمقومات التي تسمح له بالحضور في المشهد الحضاري بفاعلية تمكنه من الريادة في مرحلة ما.

ولتسليط الضوء على المجتمع الجزائري سنحاول اسقاط بعض تصورات النظرية الوظيفية للمجتمع على أن لا يعتقد البعض أن هذه النظرية تطبيقاتها في المجتمع الجزائري متناسيا ما وجه من نقد لهذه النظرية على أساس أن مماثلتها أدت إلى تثبيت بعض الأفكار والقضايا في بعض الأذهان وفي بعض الأطر التصورية وكأنها حقائق ثابتة راسخة لا تقبل النقاش، ونقصد بذلك أفكار وقضايا الثبات، والتكامل الاجتماعيين، مما ترتب عليه من جانب آخر إغفال أبعاد أساسية من الواقع الاجتماعي أو على الأقل التقليل من أهميتها كالتغير والصراع.

تصور البنائية الوظيفية في معظم اتجاهاتها الفرعية المجتمع على أنه نسق من الأفعال المحددة الأنظمة ويتألف هذا النسق من مجموعة من التغيرات المترابطة بنائيا والمتساندة وظيفيا، وترى أن للمجتمع طبيعة سامية ومتعالية تتجاوز و تعلق على كل مكوناته بما فيها إرادة الإنسان وتحدد شروط هذا التجاوز والتعالي من خلال قواعد الضبط والتنظيم الاجتماعي التي تلزم الأشخاص بالانصياع لها والالتزام بها لأن أي انحراف عنها يهدد أساسيات بناء المجتمع الذي تعد المحافظة عليه وصيانته وتدعيم استمراريته غاية في ذاتها⁽²⁾.

وقد حاول بعض رواد هذه المدرسة أن يؤكد أن ثمة نظاما واحدا للمجتمعات المعاصرة فهي تميل جميعها نحو الوحدة والتكامل على أساس تكامل القيمة.

إن هذا التصور مقبول إلى حد ما إذا ما اعتبرنا المجتمع جسد مكتمل البناء له قدرة وإرادة كما هو الحال عند المجتمع الفرنسي مثلا، لكن هل ينطبق التصور على المجتمع الجزائري؟ هل أن هناك ميل نحو الوحدة والتكامل على أساس تكامل القيمة (كما تدعي النظرية)؟ كما سبق الإشارة إليه فإن المجتمع الجزائري ضيع الكثير من معالم تاريخه ولم يشكل بعد هذه الصورة المكتملة المعالم التي تمكنه من معرفة ذاته وقدراته ولازالت المجتمعات القبلية هي السائدة والمسيطرة على مناحي حياته اليومية في كثير من المناطق لذلك يمكن تصوره على أنه مجتمع لازال في مرحلة التكوين (بالنظر إلى المرحلة التاريخية التي نعيشها في الوقت الراهن والتي تتميز بالتحويلات السريعة نتيجة العولمة) وإن كان يملك بعض آليات الصيانة والمحافظة على الاستمرارية إلا أنه مازال في مرحلة بناء قواعد الضبط والتنظيم الاجتماعي التي تحدد أنظمة أفعالنا.

إن الجزائر الحديثة تتعرض إلى تحولات عميقة في شتى الميادين والمستويات على تنوعها واختلافها، ورغم الجهود والإمكانات المرصودة والتي ترمي إلى تحديد مسار هذه التغيرات إلا أنها تبقى عشوائية نتيجة المؤثرات الخارجية الشديدة الفعالية والغير متحكم بها وقواعد الضبط الموضوعية لهذا الغرض وهذا ما تؤكد بعض المؤشرات، وهذا الحكم عام تفصله بحوث ودراسات متخصصة لا يسع المجال لذكرها، وقد يعود سبب هذا الفشل إلى أن كل السياسات وضعت في دائرة واحدة بدل وضعها في عدة دوائر كما كان الحال بالنسبة للولايات المتحدة وهي تسعى لأمركة العالم مثلما أشار إليه (Michel Bugnon-Mordant) في كتابه أمريكا المستبدة، حيث يرى الكاتب أنه بالنسبة لأمريكا الحدود القومية مبهمة متحركة ودائمة القابلية للامتداد، ومن هنا رأى بنجامين فرانكلين أن الولايات المتحدة سوف تلد مجتمعا شاملا يعمّ الكون.

فالمؤسسات والعادات والمبادئ الأمريكية مكرسة لكي يتم تطبيقها في كل مكان. ولكي تلغي كل خلاف مهما كان نوعه بين الناس، وباعتباره بلدا نموذجيا

كانت أمريكا بالنسبة لمواطنيها تسمو على كل الأمم الأخرى، ومن أجل ذلك كانت مدعوة لكي تحل في نهاية الأمر محلّ تلك الأمم بشكل نهائي⁽³⁾.

من المؤكد أن بلدنا لا يستطيع جزارة العالم (على الأقل في الوقت الراهن وليس من أهدافه مثل هذه النزعة) لكن عليه أن يسعى لتكون له مكانة مرموقة في المشهد العالمي بما له من مقومات تاريخية وجغرافية تؤهله لذلك، فالأمة التي لا تحمل رسالة لا يمكنها ان تبني حضارة، هذه الرسالة هي المعبر الحقيقي عن هويتها. والفرصة سانحة في شتى المجالات نتيجة العولمة لتبني أهدافا يشارك الجميع في صياغتها وتجسيدها على أرض الواقع، بحيث تكون معبرة عن الرسالة التي يحملها المجتمع ويناضل من أجلها.

وخلاصة القول هي أن الأهداف المشتركة التي تتولد من قيم وتراث المجتمع هي التي تبرز شخصيته وتبنيها، فكلما كان حضورها قوي في المشهد السوسولوجي للمجتمع كلما حصن نفسه من عوامل الهدم التي تهدد هويته، وكلما اختلفت وتشتت هذه الأهداف زاد النزاع والصدع في بنیان المجتمع، وهذا ما يمكن ملاحظته في ما يسمى بدول الربيع العربي في الوقت الراهن.

من هنا يمكن أن نتصور واقع الهوية الجزائرية في الوقت الراهن التي يصفها البعض بالمتأزمة بينما يحاول البعض الآخر وصفها بالمتجذرة.

5. صراع الهوية أم أزمة هوية ؟

مسألة الانتماء إلى هوية قد تأخذ أبعادا خطيرة كاللجوء للعنف الدامي، كما حدث في يوغسلافيا والعراق والسودان وغيرها من مناطق أخرى، إن مشكل من أنا يدل على مدى عدم قدرة الفرد على التعامل مع الأنا الحالي عبر الأنا التاريخي المتراكم، ورغم أن هذا السؤال مشروع مبدأ، إلا أنه مدعاة لإشكالية طبعت المجتمع الجزائري في الوقت الحاضر، وتستمد خلفيتها مما مر بالمنطقة من أحداث التاريخ. يقترن مفهوم الصراع (Conflict) بمفهوم الأزمة رغم الاختلاف الشاسع بين المفهومين فالصراع في بعده الاجتماعي إنما يمثل نضالاً حول قيم، أو

مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة، ويكون الهدف هنا متمثلاً ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل أيضاً في تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم⁽⁴⁾.

إذن فالصراع قد يختص بالفرد كما قد يشمل الجماعة كما انه يأخذ أشكالاً عديدة سلمية أو تتسم بالعنف والأهم من ذلك هو تعدد أسبابه. أما الأزمة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية فيعرفها السيد عليوة على أنها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة⁽⁵⁾.

لقد قام علم الاجتماع بدراسة الأزمات، التي يتعرض لها البناء الاجتماعي، وتأثيرها في العلاقات الاجتماعية السائدة، وانعكاسها على الجماعات المختلفة. وتركزت أبرز مساهماته في تحديد ردود الفعل الاجتماعية، والسلوك الاجتماعي ودراستها أثناء مواجهة الأزمات.

ولأن الصراع في حد ذاته أحد السمات الأساسية لجوانب الحياة الاجتماعية فهو في صورته الحالية حول مشكل الهوية في الجزائر إنما قد ينطلق من جهة مرتكزا على الهوية الدينية والهوية اللغوية، والعلاقات بين قوى اجتماعية وعقائدية مختلفة تعتمد أنظمة قيم متناقضة ما بين الانفتاح اللاواعي على قيم الحدائث على النمط الغربي والتمسك المتحجر بقيم الموروث الذي أخذ طابعا دينيا ولغويا حادا وجامدا.

ومكانتهما في مشروعات المجتمع المطروحة والتي لم تجد طريقها للتجسيد نتيجة هذا التعنت والجدل الذي يأخذ طابع العنف أحيانا، و ينبع هذا الصراع أساسا من عدم القدرة على تجاوز عقدة الأصالة والمعاصرة باتجاه مستقبل تتحقق فيه المصالحة مع الذات. ومن جهة ثانية قد نجد جذور الصراع تمتد إلى التصادم ما بين دور الأسرة والمدرسة الحاملين لثقافة متقاربة نوعا ما و ما بين دور المجتمع الحامل لثقافة أخرى ونظرا لاختلاف المعايير المميزة لكلا الثقافتين تطرح ضرورة الدمج" ما بين الثقافتين، من أجل تسهيل عملية الاندماج، بمعنى الاحتفاظ بالهوية

الثقافية للأسرة والمدرسة و تقبل الهوية الثقافية للمجتمع، لأن فقدان الهوية الثقافية يؤدي إلى انكسارات معرفية و ذهنية و نفسية , تؤدي بالضرورة إلى عدم الاندماج مما يعرض الهوية للضياع بما أنها معطلة أو عاجزة عن الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الواقع و عاجزة عن علاج المشكلات الواقعية.

ومن أشد صراعات الهوية القائمة في الجزائر هو ذلك الصراع القائم بين التيارات اللغوية المتمثلة في الأمازيغية والعربية والفرنكوفونية نظرا لتبني الدولة للطابع اللغوي للهوية في وقت مضى، والصراع بين العلمانية والتيار الاسلامي من جهة أخرى والذي كاد يؤدي بالجزائر الى حرب أهلية في التسعينات من القرن المنصرم .

ولعل من أهم الأسباب التي تجعل هذا الصراع بين الهويات الفرعية منضبطا هو وجود نظام سلطة يحارب التطرف ولا يتبنى هذه المجدالات الفكرية والثقافية بل يمتصها في كثير من الأحيان، لكنه يبقى عاجزا عن طرح مشروع دولة تتحد فيه طاقات المجتمع لخدمة غاية سامية هي المصلحة الوطنية رغم تبنيه لفكرة المواطنة التي هي من أهم النظريات الممكنة لتحقيق توازن بين الجماعات المختلفة في الدولة الواحدة، وهي مجموعة الأسس والقواعد التي تكفل المشاركة في الحياة العامة، وهي أيضا تعبير عن هوية مشتركة عنصرها الأساسي الجنسية التي تصل شخص ما ببلد ما.

كما أنها رباط مشترك مع الجماعة والانتماء لهم، لكن في المحصلة تبقى فكرة المواطنة فكرة مستوردة بهيكلها تحركها روح نابعة من فكر المجتمع الذي يتبناها، يقول "أورتيغا إيغاسيت" إن الأفكار يمكن أن تستورد وتتداول في الجدليات، لكن عند التطبيق يكون المؤثر دائما هو المعتقدات الراسخة في التراث والواقع وليس الأفكار المستعارة⁽⁶⁾.

من المفكرين من ينفي وجود هوية لجماعة ما غير مشتركة مع جماعات أخرى تتضح معها مماثلة الآخر والمماثلة عبر الآخر، كما ينفي وجود هوية ثابتة

عبر التاريخ دون غيرية بحيث ينتفي معها وجود الهوية كجوهر ليحل مكانه وجودها كإمكانية، فالهوية متبدلة على مدى التاريخ الاجتماعي والحياة الشخصية معا، وهوية الذات ذات صلة عضوية بهوية الآخر بحيث تشكل العلاقة بين المماثلة والمغايرة عنصرا أساسيا في تحديد مفهوم الهوية وأشكالها.

وهنا تبرز رؤية منهجية جديدة ترى أن الشكل الأكثر حداثة للهوية يقوم على بناء الهوية التطوعية التي تفترض وجود هويات خاصة متعددة ومتبدلة، تتناوب الظهور والحضور و تتداخل مع بعضها البعض و تعمل ضد التقسيمات الحادة، وهي سريعة الزوال ينتمي إليها الأفراد لفترات محدودة، وهي تنتج هويات للغير لأنها تعمل على تطويع الهوية الشخصية ضمن التجمعات الأسرية والمهنية والدينية والسياسية وغيرها لكي تعبر عن خيارات شخصية تتجاوز الموروث التاريخي للهويات التقليدية.

وبسبب الوجود المتزامن للهويات الجوهرانية والهويات التطوعية تتعارض الهويات الجماعية أو الكليانية مع الهويات الفردية أو الشخصية، وقد يكون هذا هو المخرج من أزمة الهوية .

يرى عالم الاجتماع الفرنسي كلود دوبار في كتاب "أزمة الهويات"، أن هذه الأخيرة حملت معها أزمات اجتماعية واقتصادية من نوع جديد، خاصة الأخلاقية منها والأنثروبولوجية. فبدأ التساؤل مشروعا عن أزمة الرأسمالية، وأزمة الحداثة ودينامياتها، وأثر الأزمات العامة على الهويات السائدة. ونتج عن ذلك بروز مناهج اجتماعية حديثة تشدد على الصلات القائمة بين العقلانية الاقتصادية والعقلانية القيمة. وتبلورت مقولات نظرية جديدة في علم الاجتماع تجاوزت التقسيمات الاجتماعية القديمة.

واتسعت دائرة النقاش حول كيفية الانتقال من سيطرة الجماعة على الفرد إلى هيمنة أساليب التطويع للانتقال من تدامج الجماعات التقليدية الموروث إلى تدامج تطويعي مكتسب. وتأسست معها مسيرة الانتقال من علم الاجتماع الكلاسيكي الذي يدمج الهويات بصورة قسرية أو جبرية، إلى علوم اجتماعية

جديدة ترفض التفسير الحتمي للظواهر الاجتماعية، وتفتح المجال واسعا أمام مقولات تأملية تعالج مشكلات الهوية بكثير من الانفتاح والدقة والموضوعية.

فالمنهج المعتمد لدراسة الهويات الاجتماعية الجديدة من حيث هي انتماء إلى فئة اجتماعية معينة، بات عاجزا عن توصيف أزماتها، ولم يعد بإمكان عالم الاجتماع إغفال دور الجنسانية، أو الشخصية، أو النفسانية في دراسة مسألة الهوية⁽⁷⁾.

ومن خلال ما تقدم نرى أنه من الأنسب التعامل مع الهوية الثقافية كمنظومة وعلى فهمها وممارستها في هذا الاطار، ونعتقد أن المجتمع تسوده أربعة منظومات رئيسية تتمثل فيما يلي:

أ. منظومة الأفكار والقيم والمعتقدات: وهي التي تنتج بقية المنظومات، ولا يقتصر مفهوم الأفكار على الجانب المادي منها، فالأفكار هي أولا وقبل كل شيء الطبيعة أو البيئة التي نعيش فيها، فلا يمكن إعطاء اسم للون غير موجود، فوجود اللون هو ما يوجد اسمه، ومن هنا فإن المقصود بالأفكار "ناتج تفاعل العقل مع محيطه" أما القيم كما يراها علماء الاجتماع فهي مقياس أو معيار للانتقاء بين بدائل وممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص في الموقف الاجتماعي ويعني المعيار وجود مقياس يضاهي به الأفراد فعالية الأشياء ودورها في تحقيق مصالحهم أما الانتقاء فيكون عملية معرفية عقلية يقوم بها الشخص ليوافق بين الأشياء ومدى نفعها لشخصه إلا أن عملية الانتقاء أيضا محكومة بشروط وظروف اجتماعية ويكون مفهوم البدائل هو مجموعة الوسائل والأهداف التي تتجه نحو حاجاتهم المتعددة والمتنوعة.

وفي رأي فرويد "إن الأفكار أوهام نخدعنا بها الرغبة الإنسانية لتصل إلى هدفها، وتعزية الأوهام من صبغة الحق التي يلصقها بها العقل المخدوع هي واجب العلم، كما أن نتاجات العقل عنده هي تبريرات خلقها الإنسان المتمدن لمعارضة دفع الرغبة الجارف وذلك استنادا إلى طبيعة الإنسان الحيوانية⁽⁸⁾.

وحتى يتأتى للمجتمع تأدية وظيفته بشكل سليم يعمل أفراده على التوافق على قيم معينة وترتيبها، وهذا ما يشكل هوية الجماعة ووحدتها .

وتمارس المعتقدات الدور الأساسي في هذه المنظومة ، ذلك لأنها العنصر المتميز بالثبات والتأثير الدائم على الاتجاهات والميول، وهي عادات العقل الفكرية، التي تدلّ على الصواب والخطأ، وهي حاکمة على القيم المؤلّدة لسلوك الإنسان، وبالتالي فإن المعتقدات يمكنها التسلط ليس فقط على فكر الإنسان، وإنما على مشاعره وسلوكه أيضاً، فقد تتغير الأفكار والقيم كونها عمليات مرتبطة بحالة الإنسان الظرفية، لكن المعتقدات نادرا ما يمسه التغيير كونها عناصر مفروضة على الإنسان من محيطه عكس العناصر الثقافية الأخرى التي يكتسبها إراديا، وبعبارة أدق يمكن القول أن المعتقدات تسيطر على الفرد بينما يسيطر هو على العناصر الأخرى لهويته وثقافته .

فبحسب المعتقد يضع الناس نظرتهم للحياة وينون منهج أفكارهم وتصوراتهم وتفسيراتهم، فإن تمحو من عقل إنسان معتقد بسيط، يتطلب محو سلسلة من البناءات الفكرية المستغرقة في ماضيه، ويقول الدكتور أحمد بن نعمان أن " الدين هو أهم عنصر يشكل المقومات الأساسية للمجتمع، وهو الذي يولد النظم الثقافية السائدة في المجتمع إذ لا يوجد شيء ألصق بالثقافة من الدين ⁽⁹⁾ .

كما أن التراث الشعبي يلتصق بحياة الأفراد وسلوكياتهم في المحيط الاجتماعي ضمن البيئة الواحدة، كما يلتصق بحياة الإنسانية في شكلها العام عبر الزمان والمكان، ويكشف نفسية الناس من خلال العلاقات الاجتماعية وتناقضاتها المرتبطة بمصالح الأفراد ⁽¹⁰⁾ .

ب. المنظومة التربوية والتعليمية: وهي التي تقوم بتربية وإنتاج العناصر غير المادية للثقافة من أعراف وعادات وتقاليد وقيم وأخلاق، وهي العناصر السلوكية التي يمارسها الفرد خلال حياته اليومية، وندين لمدرسة الثقافة والشخصية لتوضيحها أهمية التربية في عملية التميّز الثقافي. "فالتربية ضرورية للإنسان وحاسمة بالنسبة له لأن الكائن البشري لا يملك عمليا أي برنامج وراثي يوجه سلوكه، والبيولوجيون

أنفسهم يقولون إن البرنامج "الوراثي" الوحيد للإنسان هو برنامج التقليد والتعلم، وبالتالي فإن الفروق الثقافية بين الجماعات البشرية تفسر في جزء كبير منها بالمنظومات المختلفة للتربية⁽¹¹⁾.

ويرى بعض العلماء أنه "لا يمكن تفسير الشخصية الفردية بخواصها البيولوجية (كالجنس على سبيل المثال) بل بـ "النموذج" الثقافي الخاص بمجتمع معين يحدد تربية الطفل بدءاً من اللحظات الأولى يتشعب الفرد بهذا النموذج عن طريق منظومة من المحرضات والممنوعات المصاغة بشكل صريح أو غير صريح، تقوده بعد أن يصبح راشداً، للتقيد بشكل لا واع بالمبادئ الأساسية للثقافة، هذه العملية هي التي سماها الأنثروبولوجيون بالثقافة الداخلي أو الثقافة^(*) enculturation، وبما أن بنية الشخصية الراشدة تنتج عن نقل الثقافة عبر التربية فستكيف من حيث المبدأ مع نموذج هذه الشخصية، والشذوذ النفسي الموجود والظاهر المعالم في أي مجتمع لا يمكن تفسيره بالطريقة نفسها وليس بشكل مطلق (شامل) إنما بشكل نسبي باعتباره [أي الشذوذ] نتيجة لعدم تكيف الفرد المسمى بـ"الشاذ" مع التوجه الجوهرية لثقافته (شعب الأرابش أناني وعدواني، وشعب الموندوغور هو شعب لطيف وغيري)، بالتالي هناك علاقة بين النموذج الثقافي ومنهج التربية ونمط الشخصية المهيمن⁽¹²⁾.

ج. المنظومة الاقتصادية: وهي التي تهدف إلى تجسيد الأهداف، وتحقيق العناصر المادية للثقافة، فمن جهة يعمل الاقتصاد على تحسين الثقافة الاجتماعية للشعوب وتطوير دورها الإنساني خصوصاً عندما تكون معتمدة على أسس سليمة ومستقلة. ومن جهة ثانية بإمكان الثقافة أن تشكل رافعة قوية للاندماج الاجتماعي للأفراد أو المجتمعات.

من هنا كان العمل الثقافي من أهم الأعمال في المجتمع، فهو يمثل الأساس الذي ترتكز عليه بقية الأعمال، ويوعز التخلف الاقتصادي في كثير من الأحيان، إلى نمط الثقافة التي تسود المجتمع من حيث أنها المنبع الذي ينمي الاقتصاد، والعمولة الاقتصادية التي تمثل الثقافة الغربية الليبرالية وتتخذ من الاقتصاد وسيلة

لتحقيق أهدافها وغرس قيمها مثال واضح على مدى أهمية المنظومة الاقتصادية وتأثيرها في بقية المنظومات، و على الرغم من أن دور الثقافة في التقدم الاقتصادي ليس موضع شكوك، إلا أن فهم وتفسير هذا الدور في إطار يشمل عوامل ومؤثرات أخرى وعزل تأثير دور الثقافة هو أمر يمثل تحديا، فالثقافة لا تتحرك بمعزل عن عوامل أخرى، فهي حين تؤثر على سلوك الناس، هي دائما جزء من مزيج أوسع، هذا المزيج يضم السياسات الحكومية، والقيادات الشخصية، والتغيير التقني أو الاقتصادي ... الخ. وليس من السهل تحديد ما إذا كانت الثقافة، أو عامل آخر ضمن هذا المزيج، هو السبب وراء نتيجة معينة.

د. المنظومة السياسية: وهي التي تهدف إلى تسطير أهداف وتوجهات بقية المنظومات، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه، أي أن ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات يحدد السلوك السياسي لأعضائه حكاما ومحكومين.

ونظرا لأن الأمم المعاصرة تشهد تعددية في نماذج القيم التي توجه المواقف و السلوكيات السياسية، فقد ازداد اهتمام علماء الاجتماع بمختلف الثقافات الثانوية السياسية الموجودة في كنف المجتمع.

ومن خلال مقاربتنا لمفهوم الثقافة ووظيفتها، نلاحظ أن بعض السمات الثقافية تتوزع على المنظومات الأربعة لكنها تتخذ في كل منظومة شكل متطور عن نظيرتها في الأخرى، من حيث إنتاجها ومتوجهها، فاللغة مثلا في منظومة القيم والأفكار هي نتيجة الرغبة في التعامل مع المحيط، أما في المنظومة التربوية والتعليمية فهي وسيلة لنقل وحفظ الأفكار والقيم، أما في المنظومة السياسية فهي وسيلة توجيه لبلوغ أهداف محددة، أما في المنظومة الاقتصادية فهي تمثل جزء من رأس المال البشري الذي يزداد وينمو بالممارسة والاستعمال، وتشير إحدى النظريات الى أن بقاء اللغة مرهون بما يُتداول فيها من إبداع وابتكار علمي وتقني وثقافي⁽¹³⁾.

الخاتمة:

خلاصة القول هي أن الصراع سمة أساسية من جوانب الحياة الاجتماعية من الأجر بنا التحكم فيه وتطويعه بما يخدم التغير السلس الذي يسمح لأفراد المجتمع بمواكبته وتقبله ويجنبه الدخول في أزمات تستنزف طاقاته، ولا يتحقق هذا إلا بمواجهة التحديات وإشراك النخبة في تخطيط مسار الإصلاحات التي نريدها شريطة أن يتبناها المجتمع.

❖ هوامش البحث

- (1) محمد إبراهيم عيد : الهوية الثقافية العربية في عالم متغير، مجلة الطفولة والتنمية، مجلد 1، ع 3، خريف 2001، ص 110.
- (2) عبدالباسط عبدالمعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 113.
- (3) ميشيل بينيون: أمريكا المستبدة، الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم «العولمة»، ترجمة: حامد فرزات، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 32.
- (4) منير محمود بدوى، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة "دراسات مستقبلية"، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر، (يوليو 1997م)، العدد الثالث، ص 37.
- (5) المرجع السابق، ص 46.
- (6) المواطنة والنوع الاجتماعي، دراسة نظرية، (سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية) الأمم المتحدة نيويورك، 2001، ص 7.
- (7) مسعود ضاهر، اتجاهات جديدة لدراسة تحولات الهوية، جريدة المستقبل ، بيروت، الأربعاء 22 تموز 2009، العدد 3370.
- (8) عبد الله العروي: مفهوم الإيديولوجيا، الطبعة الثالثة، دار التنوير للطباعة والنشر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1984، ص 42.
- (9) أحمد بن نعمان: هذي الثقافة، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 1996، ص 127.
- (10) أحمد بن نعمان: نفسية الشعب الجزائري، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر: 1997، ص 95.

(11) محمد حسن غامري: المدخل الثقافي في دراسة الشخصية، المكتب الجامعي الحديث، محطة الرمل - الإسكندرية: 1989، ص 49.

(*) الثقافة enculturation مصطلح اقترحه مرغرت ميد (Margaret Mead) تعني به العملية التي يتم من خلالها تزويد الطفل من قبل الجماعة بالعناصر الثقافية من قيم وعادات..... وخلال هذه العملية يكون الفرد متلقيا لا فاعلا. وحسب هيرقوفيتش الثقافة في المراحل الأولى من حياة الفرد هو العملية الأساسية في الاستقرار الثقافي، في نفس الوقت التغيرات الثقافية تنتج من طريقة ممارسة الأفراد للأنماط الثقافية أو المساهمة في خلق أنماط أخرى

(12) محمد حسن غامري: مرجع سبق ذكره، ص 44.

(13) دوني كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة قاسم المقداد، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص 99.

" بيئة العمل الداخلية وأثرها على الأداء الوظيفي للإداريين "

دراسة ميدانية بكليات جامعة باتنة

الباحثة: سهام بن رحمون

جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

يعالج هذا المقال بيئة العمل الداخلية وأثرها على الأداء الوظيفي للإداريين في الإدارة الجامعية لمعرفة مدى التأثير الحاصل بين المتغيرين ومعرفة الإيجابيات والسلبيات التي تنعكس على الأداء الوظيفي للإداريين في ظل تلك البيئة باعتبار بيئة العمل الداخلية تتضمن جوانب إيجابية ترفع من مستوى الأداء الوظيفي وهذا ما جعل الكثير من المنظمات تهتم بتنمية العنصر البشري والارتقاء بمستوى أدائه من خلال تشجيعه وتحفيزه والسعي دائما إلى توفير بيئة عمل مناسبة.

Résumé:

Cet article traite l'environnement du travail interne des administrateurs et son impact sur la fonctionnalité dans l'administration de l'université pour déterminer le quotient d'impact entre les deux variables et de découvrir les avantages et les inconvénients qui se reflètent sur la fonctionnalité des administrateurs à la lumière de cet environnement ,ainsi comporte des aspects positifs augmente le niveau de rendement au travail et c'est ce qui a tire l'attention des organisations intéressées dans le développement de l'élément humain et d'élever le niveau de performance grâce à l'encouragement et la stimulation et toujours chercher à offrir un environnement de travail approprié.

تسعى المؤسسات والمنظمات اليوم جاهدة إلى تحقيق الرسالة التي أسست من أجلها والتي تمثل الغرض الأساسي من إنشائها، لذلك تجدها تسعى إلى تحقيق مستويات عالية من الأداء الوظيفي، من خلال إتباع سياسات واستراتيجيات مختلفة، بتوفير الإمكانيات والموارد المادية والبشرية والمعلومات الضرورية، ولا شك أن وجود بيئة عمل داخلية ملائمة للعمل ومثالية ومشجعة تعتبر مقوما أساسيا لنجاح أية مؤسسة في القرن الحادي والعشرين.

والجامعة منظمة خدمانية كغيرها من المنظمات الأخرى، تسعى جاهدة إلى تحقيق أهدافها لخدمة المجتمع من خلال تحقيق مستويات عالية من الأداء الوظيفي لعمالها بمختلف مستوياتهم الوظيفية، والاهتمام بهم كموارد بشرية هامة وتهيئتهم وتنمية قدراتهم واستغلال طاقاتهم وإبداعاتهم والجامعة مؤسسة تتكون من هيكل إداري ينظم أعمالها وظائفها بشكل فعال، هذا الهيكل الذي يتضمن بيئة عمل داخلية يعمل فيها الأفراد كإداريين يسهرون لأداء وظائفهم من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، حيث أن الأداء الوظيفي هؤلاء مرهون من جهة بقدراتهم ومهاراتهم وإمكانياتهم ومن جهة أخرى بتوافر بيئة عمل داخلية مثالية وملائمة للعمل.

ويعتبر توفير بيئة عمل داخلية مثالية في الإدارة الجامعية ضرورة لانطلاق القوة الكامنة التي مكنت البشرية من التقدم من عصر الكهوف إلى عصر الذرة والفضاء، فترتفع معنويات العامل الإداري والتي تنشر فيه الشعور بالصفاء الذهني وتدفعه إلى العمل وتحسين مستويات أدائه الوظيفي، لأن هذا الأخير يرتبط بمدى إلتزام العامل الإداري في الجامعة بأداء وظائفه واحترامه للوقت المحدد لها وبيدّل الجهد من طرفه وبارتفاع دافعيته وشعوره بالارتياح في العمل والذي يعكس الرضا عن بيئة العمل الداخلية وعناصرها المكونة لها، وبالتالي فإن لبيئة العمل الداخلية تأثير على الأداء الوظيفي، وهذا ما يجعلنا نقر أن تحسين الأداء الوظيفي يمكن أن يتم من خلال التحليل الدقيق والتمحيص في مكونات بيئة العمل

الداخلية كعوامل مؤثرة فيه، وتفعيلها بشكل إيجابي يؤدي إلى تحسين الأداء الوظيفي لدى العمال الإداريين في الإدارة الجامعية على مستوى الكليات والمعاهد الجامعية، فكثيرا من الدراسات عن بيئة العمل الداخلية أو عن الأداء الوظيفي في منظمات صناعية وخدمائية أثبتت ذلك، وعلى ذلك آثرنا أن نجري دراسة ميدانية على عينة من العمال الإداريين في الجامعة لمعرفة تأثير بيئة عملهم الداخلية على أدائهم الوظيفي، وقمنا بطرح التساؤل الرئيس كآتي:

ما مدى تأثير بيئة العمل الداخلية على الأداء الوظيفي للإداريين في الإدارة الجامعية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل تساؤلات فرعية كآتي:

1. ما مدى استيفاء بيئة العمل الداخلية لعناصرها (الإدارية والمادية) في الإدارة الجامعية؟

2. ما هو مستوى الأداء الوظيفي للإداريين في ظل عناصر بيئة العمل الداخلية (الإدارية والمادية)

أولا: الإطار المفاهيمي:

1. مفهوم الأداء الوظيفي:

يشير مفهوم الأداء إلى نتاج جهد معين قام ببذله فرد أو مجموعة لإنجاز عمل معين، وهناك من يرى أن الأداء الوظيفي هو انعكاس لمدى نجاح الفرد أو فشله في تحقيق الأهداف المتعلقة بعمله، وهو سلوك وظيفي هادف يقوم به العامل لإنجاز الأعمال المكلف بها وأنه مستوى قيامه بالعمل ومن خلال هذا المستوى يتحدد الأداء إذا كان متميزا أو جيدا أو متوسطا أو متدنيا، وهذا يتوقف على عدة عوامل خارجية وداخلية، مثل مناخ العمل والعلاقة بالزملاء والرؤساء والتجهيزات المكتبية ومدى ملائمة مكان العمل، قدرات ومهارات العاملين واستعداداتهم نحو العمل ورضاهم الوظيفي⁽¹⁾، فمن خلال هذا التعريف يمكن أن نتوصل إلى أن الأداء الوظيفي هو:

- ✓ جهد يهدف إلى تحويل المدخلات الخاصة بالتنظيم إلى عدد من المخرجات أو المنتجات.
- ✓ جهد يسعى إلى تحقيق أهداف الوظيفة، وأهداف المنظمة.
- ✓ سلوك وظيفي هادف يظهر نتيجة تفاعل وتوافق بين القوى الداخلية للفرد والقوى الخارجية المحيطة به.
- ✓ محصلة تفاعل بين محددات هي الدافعية الفردية وبيئة العمل الداخلية وقدرة الفرد على إنجاز العمل.
- ✓ يرتبط الأداء بعوامل خارجية تتضمن مناخ العمل، والعلاقة بالزملاء والرؤساء والتجهيزات ومدى ملائمة مكان العمل ولقد حدد " هاينز " ثلاثة عناصر للأداء وهي:-

أ. الموظف: من حيث ما يمتلكه الموظف من معرفة ومهارات واهتمامات وقيم واتجاهات ودوافع.

ب. الوظيفة: من حيث ما تتصف به الوظيفة من متطلبات وتحديات وما تقدمه من فرص عمل ممتع فيه تحدٍ ويحتوي على عنصر التغذية الإستراتيجية كجزء منه.

ج. الموقف: من حيث ما تتصف به البيئة التنظيمية حيث تؤدي الوظيفة والتي تتضمن مناخ العمل والإشراف ووفرة الموارد والأنظمة الإدارية والهيكـل التنظيمي⁽²⁾.

ومن خلال استعراضنا لعناصر الأداء الوظيفي نلاحظ أن موضوع الأداء تتحكم فيه عوامل، فقد يتأثر مستوى أداء الموظف من حيث رغبته وقدراته وطموحاته ودوافعه في تأدية عمله وقد يتأثر بالوظيفة من حيث احتوائها على اهتمام وواجبات ومتطلبات، حيث من الممكن أن تساهم هذه المحتويات الوظيفية في تدني مستوى الأداء خصوصاً إذا كانت غير ملائمة أو مناسبة لطبيعة الموظف ودوافعه وقدراته، وقد يتأثر مستوى الأداء أيضاً بالبيئة التنظيمية إذا لم يتوافر لدى

المنظمات المناخ التنظيمي الذي يساعد على الارتقاء بمستوى الأداء كوفرة الموارد المتاحة، والأنظمة الإدارية، ومرونة الهيكل التنظيمي، ووضوح خطوط السلطة والمسئولية، والاتصالات، ووضوح الأدوار والمهام ... الخ.

2. بيئة العمل الداخلية - مفهومها وعناصرها:

تعرف بيئة العمل الداخلية بأنها: "الأبعاد التنظيمية والإدارية الداخلية للمنظمة التي تحدد خصائص المنظمة الداخلية ويميزها عن غيرها من المنظمات"⁽³⁾ فهذا التعريف يحدد البيئة الداخلية للعمل في بعدين أساسين، البعد التنظيمي الداخلي وما يشمله من نظام داخلي خاص بالمنظمة أو المؤسسة وبعد إداري داخلي وما يشمله من إدارات عليا ووسطى وتنفيذية والعلاقات القائمة بين هذه المستويات، وتعرف أيضا بأنها: "القوى الداخلية التي تعمل داخل التنظيم نفسه" ويقصد بالقوى الداخلية: الأهداف وطبيعة المنتج، شبكات الاتصال الداخلية ومستوى التعليم والثقافة للقوى العاملة.

وتعرف أيضا بأنها: "ليست المحيط أو الحيز الذي يعمل فيه الفرد فحسب بل تشمل جميع المكائن والآلات وطرق العمل والتنظيم الذي يعمل فيه الفرد مع الأفراد الآخرين ولها علاقة مباشرة بالفرد من حيث قدراته وقابليته"⁽⁴⁾.

فبيئة العمل هي البيئة التي يعمل فيها الأفراد داخل المنظمة الواحدة والإطار الذي يتم من خلاله إنجاز العمل، وتشمل بيئة العمل الداخلية في مضمونها بيئة اجتماعية وبيئة وظيفية، فأما البيئة الاجتماعية تعبر عن الموقف الاجتماعي الذي تتم فيه العلاقات بين الأفراد بطرق تفرضها القواعد التنظيمية في المؤسسة، كما تعبر عن الممارسات والاتصالات والعلاقات بين الأفراد، أما البيئة الوظيفية فتعبر عن مدى مشاركة الأفراد في تقرير أهداف المؤسسة ومدى مناسبة برامج التخطيط للقوى العاملة وتحديد الوظائف وتبيان المسؤوليات والعلاقات ورفع مستويات قدرات الأفراد.

وعموما يمكن تقديم تعريفا شاملا لبيئة العمل الداخلية كتعريف إجرائي كالآتي:

"هي ذلك المحيط أو الحيز أو الميدان الذي يشمل كل من الأفراد والجماعات والتقنيات (الآلات والمعدات) وعمليات الإنتاج والخدمة والتشريعات (النظم واللوائح) والسياسات والأهداف المرسومة والظروف المادية (الإضاءة والتهوية) وثقافة العاملين التي تعمل مجتمعة لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وتحقيق حاجات ورغبات الأفراد العاملين والمجتمع".

فمن خلال استعراضنا لمفهوم بيئة العمل الداخلية يمكن ملاحظة أنها تتضمن مجموعة من العناصر والتي سنستعرضها في العلاقة بينها والأداء الوظيفي في الإدارة الجامعية وهي تؤثر بشكل جزئي - كل عنصر على حدا- على الأداء الوظيفي وهذا التأثير قد يكون إيجابي أو سلبي.

ثانيا: علاقة بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية بالأداء الوظيفي:

أصبح التعرف على بيئة العمل وسيلة مهمة لتحسين الأداء الوظيفي ورفع إنتاجية العاملين واجتذابهم نحو مؤسساتهم ومنظمتهم، لذا فإن الإدارة الفعالة هي التي تحرص على التعرف على عناصر بيئة العمل الداخلية وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى، مما يساهم في دعم الجوانب الإيجابية في المؤسسة والقضاء على السلبيات للوصول إلى بيئة عمل داخلية نموذجية يتم من خلالها العمل بارتياح ومن هنا تبين أهمية الوقوف على أهمية عناصر بيئة العمل الداخلية في تحسين الأداء الوظيفي خاصة في الإدارة الجامعية.

1. العناصر الإدارية لبيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي:

1.1 القيادة الإدارية والأداء الوظيفي:

معلوم أن القيادة الإدارية هي التي تضع الرؤية والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وتحدد المسارات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف، فهي أيضا المسؤولة على تهيئة مناخ عمل إيجابي ينمي دافع الابتكار والتجديد لدى الأفراد العاملين

ويعمق الرغبة والاستعداد لتحسين الأداء وتعظيم النتائج، وتقوم بمحشد كل الطاقات وتوجيه كافة الجهود تجاه تحقيق الأهداف والأداء الوظيفي الكفاء والفعال⁽⁵⁾، والقيادة الإدارية كعنصر إداري لبيئة العمل الداخلية لها تأثير كبير على دافعية الأفراد لأدائهم الوظيفي ورضاهم عن العمل، فهي من تستطيع بنمطها المعين، توفير علاقات وثيقة بين العاملين وتنمية روح الفريق التي تؤدي إلى التزام العاملين وتساعد في الوصول إلى الهدف المشترك الذي بدوره يخلق علاقات تميز بالثقة والاحترام وبالتالي ترتفع الكفاءة وتزيد الإنتاجية ويكون الأداء الوظيفي إيجاباً⁽⁶⁾.

فمن خلال الطرح السابق للقيادة الإدارية، يتبين لنا أنها تمثل بُعداً حيويًا لبيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية، فهي تؤثر في سلوك الأفراد العاملين وتعمل على تنسيق جهودهم لتحقيق أهداف الإدارة الجامعية، وبالتالي تؤثر بشكل كبير في الأداء الوظيفي للأفراد العاملين إيجاباً أو سلباً، لأن القيادة الإدارية تختلف في أسلوبها من شخص لآخر، وذلك بين الأسلوب الديكتاتوري (التسلطي) أو المتساهل (التسيبي)، أو الديمقراطي (المشارك)، وهذا ما يجعل الأداء الوظيفي يتحدد في ظل أسلوب القيادة الإدارية في الإدارة الجامعية.

2.1 النظم واللوائح في بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية والأداء الوظيفي:

النظم و اللوائح هي إحدى عناصر بيئة العمل الداخلية، حيث يتضح أن مرونة الأنظمة واللوائح والإجراءات القانونية في الإدارة يخلق مجالاً من الحرية ويشجع على الإبداع والابتكار، وتجعل العاملين يبحثون عن أساليب جديدة لمواجهة التغيرات والمشكلات، مما يخلق جواً للثقة وحفزهم للإبداع، وبذلك تجعل كل فرد يقدم أفضل جهوده وقدراته لإحساسه بأنه مشارك في كل النتائج الإيجابية المترتبة على تفوق المنظمة⁽⁷⁾، فالفرد يقدم كل ما يمتلكه من قدرات وإمكانات وذلك لتحسين أدائه الوظيفي بشكل يحقق أهداف الإدارة الجامعية التي يعمل فيها، وكذلك أهداف الجامعة كمؤسسة.

يشير العديد من الباحثين في مجال الإدارة إلى أن نظم العمل وإجراءاته في البيئة الإدارية العربية بشكل عام تتحول إلى هدم لبيئة العمل الداخلية قبل أن تتحول إلى وسيلة بناء، وغالبا ما تتحول إلى وسيلة تعقيد لسير العمل ووضع العقبات أمام تحقيق المؤسسات لأهدافها وتنفيذها لمهامها⁽⁸⁾، فحينما تسود روتينية اللوائح والإجراءات وجهود النظم وتعقدها، فإن ذلك يجهض الأفكار الإبداعية.

كما أن من أسباب تدني الأداء الوظيفي في الإدارة وبيئة العمل الداخلية فيما يتعلق بنظم ولوائح وإجراءات العمل عندما تقتبس مؤسسة ما نظاما إداريا نجح في بيئة عمل مؤسسة أخرى وتطبيقه في بيئتها دون مراعاة لخصائص ومكونات بيئة العمل التي نجح فيها وخصائص ومكونات بيئتها، فنادرا ما تصادف نجاح نظام في مؤسسة غير المؤسسة التي نجح فيها أول مرة وذلك يعود لاختلاف البيئات في خصائص الأفراد العاملين ونوع النشاطات وغيرها.

3.1 طبيعة العمل والتخصص في بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية والأداء الوظيفي:

تعتبر طبيعة العمل والتخصص من العناصر الإدارية المكونة لبيئة العمل الداخلية في الإدارة الجامعية، ففهم الأفراد العاملين لطبيعة عملهم يؤدي إلى فهم لبيئة عملهم مما يساهم في أداء وظائفهم بكفاءة وفعالية، كما يتولد لديهم الشعور بأهمية وظائفهم مما يؤدي إلى استغلال كل طاقاتهم وقدراتهم العقلية والإبداعية في إنجاز أعمالهم وبالتالي تحقيق مستوى أداء وظيفي عالٍ وجيد.

كذلك فإن فهم الأفراد العاملين لطبيعة عملهم وتخصصهم يؤدي إلى تحقيق لحاجاتهم المتمثلة في الطمأنينة والتقدير الاجتماعي بصفته عضو يعمل في جماعات عمل تتصف بعلاقات تبادلية مختلفة يسودها جو الاحترام المتبادل وبالتالي يبذل الفرد العامل كل جهوده وتحقيق أداء وظيفي جيد فتوفر بيئة عمل ملائمة بالمواصفات التي تحقق حاجات الفرد تعتبر حافزا للعمل والإنتاج فإذا توفر التقدير والاحترام للموظف-الفرد العامل- فإنه يستطيع أن ينتج ويزيد من إنتمائه للوظيفة.

4.1 الرقابة الإدارية لبيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية والأداء الوظيفي:

تعد الرقابة الإدارية عنصر هاماً لبيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية لذلك يجب أن تكون الرقابة الإدارية مقبولة لدى جميع أعضاء الإدارة الجامعية، لأن الرقابة الإدارية الصارمة جداً، تؤدي إلى استياء عام لدى الأعضاء وهذا بدوره يؤدي إلى تدني واضح لمعنوياتهم، مما ينتج عنه أداء وظيفي غير مقبول وغير فعال⁽⁹⁾، فالرقابة الإدارية المرنة تجعل من بيئة العمل الداخلية بيئة محفزة لأداء جيد، وفيها سيشعر الأفراد العاملون بأن عملية الرقابة لا تهدف إلى إذلالهم أو الحد من حرياتهم بل هدفها الفعلي والحقيقي هو بلوغ أهداف الإدارة الجامعية وأهداف الجامعة والتي تعود بشكل مباشر عليهم بالفائدة، وعندما تحصل الرقابة الإدارية على المعلومات السلبية تقوم بتعديلها وتجاوزها في الوقت المناسب وهذا ما يزيد من ثقة الأفراد العاملين نحو قيادتهم، كما أن الرقابة الإدارية الفعالة تختار الأعمال المناسبة للعاملين ثم تدريبهم بشكل دوري وتقييم أدائهم بين الفينة والأخرى.

5.1 الاتصال الإداري في بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية والأداء الوظيفي:

يسهم الاتصال الإداري الفعال في تكوين بيئة عمل داخلية ملائمة للعمل وأداء المهام، فبطء الاتصال وعدم فعاليته يعني أن هناك خللاً في تركيبة بيئة العمل الداخلية، فالالاتصال الإداري بمثابة جهاز هام في الإدارة الجامعية فغياب قنوات الاتصال الفاعلة بين الرؤساء والمرؤوسين وما يترتب عليها من غياب أسس الموضوعية في التعامل مع العاملين وعدم ترسيخ علاقات مبنية على الثقة والتقدير، كل ذلك يؤدي إلى أثر سلبي يخلق مشاعر القلق والإحباط، ويقلل من إنتاجهم الإبداعي ويثبط أدائهم الوظيفي بعكس استخدام أنواع ووسائل متعددة من الاتصالات ذات الكفاءة العالية التي ترفع من كفاءة العمال الإداريين بالإدارة الجامعية.

حيث تساعد الاتصالات الناجحة في تنمية العلاقات وروح التعاون والتقارب والانسجام بين العمال الإداريين، ولهذا البعد أهميته للنظر في مشكلات

المستويات التنظيمية المختلفة، والاهتمام بالمعلومات المقدمة من المرؤوسين في بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية يحقق كفاءة وفعالية نظام الاتصالات وبالتالي فعالية وكفاءة الأداء الوظيفي للعمال الإداريين في الإدارة الجامعية.

للاتصال الإداري الفعال علاقة بالرضا عن العمل والأداء الوظيفي، ويرى بعض الكتاب أن الاتصال يساعد على إنتاجية العمل وكذا تحفيز وزيادة حماس العاملين للعمل⁽¹⁰⁾، فهو يساعد على تدفق المعلومات وانسيابها داخل الجامعة، وترتفع كفاءة العمل كلما كانت هناك أنظمة جيدة للاتصالات، وكانت كفاءة المسؤولين عالية في الاتصالات⁽¹¹⁾، كما أن له مظهر آخر يركز على العلاقات الاجتماعية بين العاملين فهو ينمي الثقة وقبول الآخر⁽¹²⁾، ولقد أشارت الأبحاث العلمية أن عدم وجود نظام الاتصالات المستمرة وبأكثر من اتجاه في بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية يترتب عليه ضعف الروح المعنوية وإنعزالية العاملين وعدم مشاركتهم في اتخاذ القرارات وبالتالي انخفاض الأداء الوظيفي لديهم.

6.1 العلاقات الرسمية وغير الرسمية لبيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية والأداء الوظيفي:

تعتبر العلاقات الرسمية وغير الرسمية عناصر هامة لبيئة العمل الداخلية للإدارة والتي تمخضت نتيجة تطور المؤسسات وكبر حجمها وتعدد نشاطات، فالعلاقات الرسمية هي التي تضم القوانين وطريقة رسم الخطط والسياسات في شكل كتيبات أو خرائط، ووضوحها بين الرؤساء والمرؤوسين في محيط العمل يؤدي إلى التكامل بينهم بشكل يدفعهم ويحفزهم إلى العمل بتعاون مما يؤدي إلى أداء وظيفي جيد.

بالنسبة للعلاقات غير الرسمية التي تعتبر أساس العملية الإدارية في بيئة العمل الداخلية، فهي تحدث نتيجة التفاعل الاجتماعي بين الأفراد العاملين وما تحمله من قيم الاحترام والتعاون في أداء العمل وذلك تلبية لحاجاتهم النفسية

والاجتماعية والمادية في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة، فهي ترفع الروح المعنوية لديهم والذي ينعكس إيجابا على أدائهم الوظيفي⁽¹³⁾.

إن بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية التي تتوافر فيها علاقات عمل رسمية وغير رسمية بين الرؤساء والمرؤوسين بشكل واضح ومرن ويسودها روح التعاون والانسجام والتماسك، يؤدي إلى رفع الروح المعنوية للعاملين بما يسهم في زيادة ولائهم للمؤسسة، والذي ينعكس بالإيجاب على مستوى أدائهم الوظيفي، فبيئة العمل الداخلية الإدارية الجامعية تعتبر موقفا اجتماعيا تتم العلاقات فيه بين الأفراد بطرق تفرضها القواعد التنظيمية للمؤسسة -الجامعة.

7.1 الحوافز والمكافآت في بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية والأداء الوظيفي:

الحوافز والمكافآت الوظيفية تسهم في رفع كفاءة العاملين، لأن الإنسان كائن ذو حاجات متعددة، يجتهد ويعمل في سبيل إشباعها ويسعى لتحقيق ذلك تلبية لدوافع داخلية تنطلق من ذاته وتثير فيه الرغبة لتحقيق هدف معين.

فعدم إشباع الحاجات لدى الفرد العامل يولد لديه توتر يدفعه إلى محاولة إشباع تلك الحاجات فإذا بذل الفرد جهدا وحقق أداءً وظيفي عال، يتوقع أن تعقبه عوائد إيجابية تشبع حاجاته، وبالتالي ترتفع دافعيته للعمل المحقق للإشباع ويقل التوتر ويتحسن أدائه الوظيفي⁽¹⁴⁾، والفرد العامل أيضا بطبيعته يسعى لأداء عمله بكفاءة وفعالية للحصول على حافز مادي أو معنوي والذي بدوره يحقق إشباعا لحاجة نفسية أو اجتماعية، فإن الحافز يعد دافعا مرة أخرى للفرد العامل ويحفزه للإقبال على سلوك أفضل للحصول على نتائج إيجابية للأداء.

الحوافز والمكافآت المادية والمعنوية لها تأثير على الأداء الوظيفي للعاملين في الإدارة الجامعية كالشعور بالرضا نتيجة القيام بالعمل على الوجه المطلوب وتقدير الآخرين له وأجور عادلة ومكافآت وترقيات، فهذا يسهم كثيرا في تحقيق أهداف الإدارة الجامعية والجامعة كمؤسسة أيضا لكن مع ضرورة التزام العاملين بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم في العمل ومع وجود نظام عادل يضمن حقوقهم

ويحدد واجباتهم، فهي متطلبات ضرورية في بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية حتى يكون الأداء الوظيفي في المستوى المطلوب بحيث يحقق الأهداف العامة.

2. العناصر المادية لبيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية والأداء الوظيفي:

1.2 الإضاءة في بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية والأداء الوظيفي:

تعتبر الإضاءة أحد أهم العناصر المادية لبيئة العمل الداخلية في الإدارة الجامعية، حيث تعتبر الإضاءة الجيدة من عوامل زيادة وارتفاع إنتاجية الفرد وأدائه الوظيفي وذلك لأن الكفاية الإنتاجية كثيرا ما تعتمد على سرعة الإدراك البصري⁽¹⁵⁾، والإضاءة غير الجيدة في بيئة العمل الداخلية تؤدي إلى تأذي العينين مع مرور الزمن، وبالتالي تؤدي إلى إضعاف مقدرة الفرد على الأداء الجيد بصفة عامة⁽¹⁶⁾.

فعدم كفاية الإضاءة الطبيعية أو الصناعية في بيئة العمل الداخلية تؤثر سلبا على الأفراد العاملين جسما ونفسيا، حيث يشعرون بالتعب والإرهاق وتتناقص القدرات المهارية للعاملين وبالتالي تتناقص الروح المعنوية فيقل بذلك الأداء الوظيفي لديهم، لذلك فإن وضع نظام فعال للإضاءة في بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية يؤدي حتما إلى زيادة الدقة في العمل وعاملا أساسيا لزيادة كفاءة الأداء الوظيفي ورفع الروح المعنوية للأفراد العاملين.

2.2 الحرارة والتهوية في بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية والأداء الوظيفي:

تعتبر الحرارة والتهوية من عناصر بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية فهي إما مفعلة لها أو مثبطة، فدرجة الحرارة والتهوية في بيئة العمل الداخلية سواء في الصيف أو في الشتاء عامل مؤثر جدا في صحة الأفراد العاملين وفي أدائهم الوظيفي، فارتفاعها يؤثر في الحالة المزاجية والعصبية للعمال ويجعلهم متوترين، إلى جانب أنها تؤثر سلبا في جهازهم التنفسي، وبالنسبة للبرودة تؤدي إلى أمراض الروماتيزم والتهابات الرئة المزمنة⁽¹⁷⁾، فينبغي أن يعمل الإنسان في بيئة عمل توفر درجة حرارة معتدلة خاصة وأن العمل في الإدارة بصفة عامة وفي الإدارة الجامعية

بصفة خاصة هو عمل ذهني، كما أن كفاءة الفرد وقدرته في الأداء تقل كلما زادت درجة الحرارة أو إنخفضت عن المعدل المناسب، فهي تؤثر تأثيراً سيئاً على النواحي الفسيولوجية للعمل مما يزيد من إحساس الأفراد العاملين بالضيق وبالتالي تقل كفاءتهم ويقل مستوى أدائهم الوظيفي.

فالتدفئة والتهوية في بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية تؤدي حتماً إلى زيادة كفاءة الأداء الوظيفي للأفراد العاملين بالإدارة كما تُخفّض من نسبة الغياب لديهم، وتحقق لهم الراحة النفسية وبالتالي الإقبال على العمل ويجعل من أدائهم في المستوى المتوقع.

3.2 الضوضاء في بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية والأداء الوظيفي:

الضوضاء عامل هام في بيئة العمل الداخلية خاصة في الإدارة الجامعية باعتبار العمل في الإدارة الجامعية يرتبط أكثر بالذهن والعقل والأعمال العقلية والذهنية تحتاج للتركيز أكثر، فقد تتسبب الضوضاء بالإجهاد العصبي الذي ينتج عنه زيادة الأخطاء وبالتالي يقل الأداء الوظيفي، فيجب أن تهتم بيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية بهذا العنصر المتمثل في الضوضاء وأثارها السلبية على الأفراد العاملين، وأن تكون على درجة ملائمة حتى لا تؤثر في الأداء الوظيفي للأفراد العاملين وبالتالي التأثير على الأهداف.

فبيئة العمل الداخلية للإدارة الجامعية إن اهتمت بالعناصر السابقة الذكر وقامت بتوفيرها وتحسينها فإنها تكون بذلك قد ساهمت في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتكون أيضاً قد نجحت في تسيير إدارتها، وبالتالي نخلص إلى أن عناصر بيئة العمل الداخلية سواء الإدارية والمادية إذا كانت متوافقة ومتكاملة فإنها تسهم في جعل الإدارة الجامعية تملك بيئة ملائمة تساعد على أداء وظائفها بشكل فعال، وبالتالي الأداء الوظيفي للعمال الإداريين يكون فعال وسليم، بمعنى أن العمال الإداريون سيؤدون مهامهم بشكل صحيح بحيث يجعل من أدائهم في المستوى المطلوب وبالتالي تحقيق الأهداف العامة للإدارة الجامعية على أرض الواقع.

ثالثا: الدراسة الميدانية:

بما أن الدراسة ميدانية فإننا استخدمنا المنهج الوصفي بغرض وصف واقع بيئة العمل الداخلية في الإدارة الجامعية وأثرها على الأداء الوظيفي للعمال الإداريين، وتحليل بيئة العمل الداخلية إلى عناصر تتكون منها وإبراز العلاقة الموجودة بين متغيري الدراسة، باعتماد الأسلوب الكمي والكيفي اللذان يهدفان للحصول على بيانات كمية وكيفية تساعد على فهم الظاهرة المدروسة والوقوف على ما سطر من أهداف.

واستخدمنا الاستمارة المقننة والبسيطة في هذه الدراسة لجمع المعلومات والبيانات الميدانية اللازمة للدراسة والتي تم تصميمها في ضوء الدراسة النظرية، وزعت على عينة الدراسة من العمال الإداريين في الإدارة الجامعية وهي عينة احتمالية طبقية بسبب كون مجتمع العمال الإداريين موزعين في الكليات بشكل غير متجانس والتي تم إختيارها بنسبة 20٪ وبعد نزولنا إلى الميدان وجمع المعلومات وتبويبها وتحليلها توصلنا إلى أهم النتائج كالاتي:

1. استوفت بيئة العمل الداخلية لعناصرها الإدارية والمادية بشكل نسبي باتجاه الإيجاب بنسبة 66,50٪ وليس بشكل تام في الإدارة الجامعية (الكليات والمعاهد)، حيث العناصر الإدارية (القيادة الإدارية، النظم واللوائح والقوانين، التخصص في الوظيفة، الرقابة الإدارية، الاتصال الإداري العلاقات الرسمية وغير الرسمية، نظام الحوافز والمكافآت) مستوفاة في بيئة العمل الداخلية بمتوسط نسبي هو 64,35٪، أما بالنسبة للعناصر المادية (الإضاءة، الحرارة والتهوية، التجهيزات المكتبية) مستوفاة في بيئة العمل الداخلية بمتوسط نسبي هو 68,66٪.

2. مستوى الأداء الوظيفي للإداريين في ظل العناصر الإدارية والمادية لبيئة العمل الداخلية يتبين من خلال النتائج الآتية:

أ. رضا الإداريين على عناصر بيئة العمل الداخلية (الإدارية والمادية) هو رضا نسبي بنسبة 49٪.

ب. أثر عناصر بيئة العمل الداخلية (الإدارية والمادية) على الأداء الوظيفي للإداريين كان نسبي جدا بشكل متوسط بنسبة 63,26% وعال بنسبة 12,39%.

ت. من خلال مؤشرات الأداء الوظيفي الجيد تبين أن نسبة إلتزام الإداريين بها نسبي جدا بنسبة 60,83% بشكل دائم، وأحيانا بنسبة 31,33%.

وبالتالي فإن مستوى الأداء الوظيفي في ظل عناصر بيئة العمل الداخلية نسبي باتجاه الإيجاب لأن رضا العمال الإداريين عن بيئة عملهم الداخلية نسبي، ومستوى تأثيرهم نسبي أيضا على أدائهم وكذا أدائهم الوظيفي وفق مؤشرات نسبي جدا من وجهة نظر أفراد العينة.

وفي الأخير نظرا لكون بيئة العمل الداخلية استوفت عناصرها الإدارية والمادية بشكل نسبي ومستوى الأداء الوظيفي للعمال الإداريين في ظل العناصر الإدارية والمادية لبيئة العمل الداخلية نسبي أيضا فإننا نستنتج أن:

مدى تأثير بيئة العمل الداخلية على الأداء الوظيفي للعمال الإداريين في الإدارة الجامعية للكليات والمعاهد هو تأثير قوي ومرتفع جدا، لأنها أثرت في كفاءة ودافعية ورغبة العمال الإداريين في العمل مما أدى إلى التأثير في مستوى أدائهم لظائفهم بالشكل المطلوب والمحقق لأهداف الجامعة.

الخاتمة:

يعتبر الأداء الوظيفي الإنجاز الذي يحققه العامل الإداري بحيث يتوافق مع معايير ومستويات الجودة في الإدارة الجامعية، ويكون إيجابياً يعني أنه في المستوى المطلوب من حيث المهارات والإمكانات والطاقات والقدرات ومن حيث تفاعله ببيئة عمله الداخلية لأن الفرد لا يعمل في فراغ بل في محيط وحيز يتفاعل معه حيث يشمل المؤسسة الجامعية وهيكلها الإداري الذي يتضمن بيئة العمل الداخلية ومكوناتها الإدارية والمادية، والعنصر البشري مورد هام وأساسي للجامعة فهو يمتلك قدرة لا نهائية وهي العقل الذي يميزه عن الآلة.

ولكي تحقق الإدارة الجامعية أهدافها وفعاليتها بجودة عالية يجب أن لا تغفل الدور الفعال الذي تلعبه بيئة العمل الداخلية بعناصرها الإدارية والمادية في التأثير على الأداء الوظيفي للعمال الإداريين في الإدارة الجامعية بمختلف مستوياتهم الوظيفية وخاصة الإداريين، حيث أن بيئة العمل الداخلية في الإدارة الجامعية تؤثر في دافعية عمالها وفي رغبتهم للعمل، فحينما يشعر العامل الإداري برغبة ودافعية يعني أنه يشعر بالارتياح في مكان عمله وبالتالي الرضا عن عناصر بيئة عمله الداخلية وبالتالي زيادة دافعيته وتحسين أدائه الوظيفي بشكل يحقق ذاته للوصول به إلى أعلى المراتب ويحقق الأهداف العامة للجامعة.

في الأخير نطرح بعضاً من التوصيات للأخذ بها بعين الاعتبار من طرف المسؤولين والباحثين:

1. على المسؤولين في الإدارة الجامعية إضافة لإهتمامهم بتحسين مستويات الأداء الوظيفي أن يدركوا الاهتمام بتوفير بيئة عمل داخلية مثالية وملائمة ومتجددة ومتطورة حتى يشعر العامل الإداري بالارتياح والرضا وبالتالي تقديم أفضل أداء لديه.

2. دعوة مسؤولي الإدارات بالكليات والمعاهد بالجامعة إلى قيادة العمل بأسلوب علمي حديث وموضوعي.

3. العمل على صناعة قيادات إدارية ناجحة تتماشى مع متطلبات العصر والموارد البشرية.
4. العمل على شرح وتوضيح النظم والقوانين والقواعد المنظمة للعمل للعمال الإداريين عن طريق كتيبات أو مناشير توزع لهم.
5. العمل على توظيف العمال الإداريين في مناصبهم وفق تخصصهم العلمي وبشكل فعلي.
6. العمل على توفير نظام للاتصال الإداري يكون إنسيابي وذو اتجاهات متعددة، عن طريق الاجتماعات للتقرب من الموظفين الإداريين لمعرفة احتياجاتهم وآرائهم وأفكارهم.
7. العمل على توفير علاقات غير رسمية بشكل لا يضر بالمكانات والمسؤوليات، بنشر ثقافة التعاون والتكامل واحترام الآخرين.
8. العمل على توفير نظام للحوافز والمكافآت المادية والمعنوية بشكل عادل ومرضى باتخاذ سياسات جديدة في ذلك.
9. العمل على توفير بيئة عمل مادية جيدة ومناسبة للعمل من خلال توفير الإضاءة الجيدة والحرارة والتهوية وفق الحالة البيئية العامة، وتوفير التجهيزات المكتبية التي تلي كل احتياجات العمل.

هوامش البحث

- (1) هلال محمد عبد الغني: مهارة إدارة الأداء، ط 2، القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية، 1999، ص ص 100-101.
- (2) الجريسي عبد الرحمن: إدارة الوقت من منظور إسلامي، الرياض، مكتبة العبيكان، 2000م، ص 9.
- (3) حاتم علي حسن رضا: الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي، إشراف: محمد محمد جاهين، دراسة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإدارية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003م، ص ص 57-58.
- (4) مرسي محمود، زهير الصباغ: إدارة الأداء، الرياض، معهد الإدارة العامة، ص 28.
- (5) الرحاحلة، عبد الرزاق: خصائص الأنماط القيادية في الواقع العملي ومتطلبات التفكير الإستراتيجي في المنظمات الحكومية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية، دورية علمية محكمة، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2010م، العدد 18، ص ص 11-36.
- (6) فلي، فاروق عبده و عبد المجيد، السيد محمد: السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية، ط2، الأردن، دار المسيرة، 2009م، ص 242.
- (7) المرجع السابق، ص ص 298-299.
- (8) المرجع السابق، ص 298.
- (9) بن نوار، صالح: فعالية التنظيم في المؤسسات الاقتصادية، قسنطينة، خبير علم الاجتماع للاتصال والبحث والترجمة، 2006م، ص 89.
- (10) حريم، حسين: إدارة المنظمات من منظور كلي، الأردن دار الحامد، 2004م، ص ص 243-244.
- (11) ماهر، أحمد: السلوك التنظيمي - مدخل بناء المهارات، ط7، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003م، ص 340.

(12) جرينبرج، جيرالد و بارون، روبرت: إدارة السلوك في المنظمات، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي، بسيوني اسماعيل علي، السعودية، دار المريخ، 2004م، ص ص 349-350.

(13) فليه، فاروق عبده و عبد المجيد، السيد محمد، مرجع سابق، ص 63.

(14) طه، طارق: السلوك التنظيمي في بيئة العولمة والأنترنترنت، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006م، ص 305.

(15) كمال، طارق: علم النفس المهني والصناعي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2007م، ص 128.

(16) عقيلي، عمر وصفي: إدارة الموارد البشرية المعاصرة- بعد إستراتيجي، الأردن، دار وائل، 2005م، ص 581.

(17) المرجع السابق، ص 582.

الدراسات النفسية
والتربوية

محكات اختيار شريك الحياة لدى طلبة الجامعات اليمنية

بحث مقارنة بين عينة الطلبة اليمنيين وعينات عربية

الدكتورة: إلهام عبد الله الارياني

جامعة صنعاء، اليمن

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد محكات اختيار شريك الحياة لدى الطلبة اليمنيين على عينة مكونة من (837) طالب وطالبة وتحديد الفروق بين الطلاب والطالبات في أفضلية اختيار شريك الحياة ومعرفة اثر العوامل الثقافية حيث تم مقارنة نتائج الدراسة مع دراسة زينب درويش؛ ومنيرة الشمسان (2009) على عيتين مصرية وسعودية باستخدام نفس أداة محكات الاختيار.

Abstract:

This study aimed to determine mate selection criteria among Yemeni students using a sample of (837) student and identify the differences between male and female students in the preference of choosing a mate and finding out the impact of the cultural factors. The results of this study were compared with the study of Zainab Darwish; Munira Al-Shamsan (2009) which was based on two samples one Egyptian and another one of Saudi applying the same selection criteria tool.

الزواج بناء محكم متكامل بديع يحتوي أحلام البشر وآمالهم ورغباتهم ولذا، فإن عملية خلق الإنسان ارتبطت بالزواج أي تقرر نزوله إلى الأرض - فالإنسان لم ينزل إلى الأرض وهو فرد ولكن نزل وهو زوجان، رجل وامرأة معاً يربطهما زواج، أي علاقة أبدية، أي كتب على كل منهما أن يعيش مع الآخر، وأن تنشأ بينهما علاقة عاطفية جنسية، وأن ينجبا أطفالاً، خليفة الله في الأرض، ومعمرين لها⁽¹⁾.

ويتم الزواج دائماً وفق أوضاع يقرها المجتمع وفي حدود يرسمها ويعينها ويفرض على الأفراد التزامها وتختلف أشكاله باختلاف المجتمعات، وإذا كان الزواج رهيناً بثقافة المجتمع، فإن ذلك يعني أنه متعدد في مظاهره وعاداته من مجتمع لآخر ومن حضارة لأخرى، وذلك في إطار تباين الزمان والمكان.

يُعتبر الزواج من أهم النظم الاجتماعية وأشدّها أثراً في حياة الناس والمجتمع، فهو الرابط المشروع بين الجنسين، وعن طريقه تتحقق السلامة الاجتماعية، وبقاء النوع والارتقاء بالعلاقات بين الرجال والنساء إلى مستوى المشروعية، وتنظيم تلك العلاقات بما يتفق مع القيم الإنسانية فبالزواج تتكون الأسرة التي هي الوحدة الأساسية في كل المجتمعات وقد أكدت الكثير من البحوث العلمية على أن اختيار الشريك يأتي باعتباره الخطوة الأولى المؤثرة في كفاءة تكوين الأسرة، والتي تؤثر بدورها في كفاءة المجتمع فهذا الاختيار هو المؤثر الاجتماعي الأساسي في المجتمع⁽²⁾.

ويُعد الزواج واحداً من أهم الأحداث الثلاثة الكبرى في حياة الإنسان وهي الميلاد، الزواج، الموت؛ أما الميلاد والموت فإنهما يحدثان لنا دون أن يكون لنا يد فيه ولا إرادة، لكن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بالزواج فالإنسان يقرر من يتزوج، ومتى، كما أنه كثيراً ما يرتب شكل هذا الزواج، وغير خافٍ أن أهم تلك القرارات الخاصة بالزواج هو القرار الأول والاختيار للزواج، وهو عملية

حدثت وتحدث عبر التاريخ الإنساني برمته وهو سلوك اجتماعي لا يُتخذ فقط برغبات الشخص بل وفق معايير المجتمع أيضاً سواء كانت هذه المعايير واضحة جلية كما هو الحال في التحريم والإباحة أو كانت تلك المعايير مستترة أو في شكل توقعات ومرغبات في أن يسير الاختيار للزواج وفق اتجاه معين⁽³⁾.

ويشكل البحث في قضايا الزواج وإشكاليات واحدة من القضايا الاجتماعية الكبرى في حياتنا الاجتماعية، فروابط الزواج تشكل نسيج الحياة الاجتماعية ولحمتها، وترمز إلى نسق التفاعل الحيوي بين المرأة والرجل بوصفة منطلق التفاعل الاجتماعي في حياة المجتمع⁽⁴⁾.

فلكل مجتمع نظمه وأساليبه وأوضاعه التي تحكم الاختيار بين الأفراد من أجل الزواج، وهذه النظم والأساليب قابلة للتطور والتغيير مع التغيير الاجتماعي والثقافي في المجتمع والناس طبقاً للعادات، والتقاليد، والقيم والأنماط التي تسود بين الناس ومع ذلك فإن هناك مبدأ سائداً وهو أن كل إنسان يختار للزواج من يتناسب معه ويوازيه من حيث عوامل مختلفة يراها أساساً لقيام الحياة الزوجية⁽⁵⁾.

وتبرز أهمية القرار على مستوى حياة الأفراد في الحياة الخاصة بشكل واضح عندما تدرك أن الفرد يعيش حياته بقرارات يتخذها يومياً، قد تمس علاقاته أو أسرته، وباتخاذ الأفراد للقرارات، يحتاجون إلى بحث وتفكير ومعاناة قبل اتخاذها، وخلال رحلة اتخاذ القرار قد يشعرون بالخوف والتردد أحياناً، والإطمئنان أحياناً والإقدام أحياناً أخرى، وذلك تبعاً لدرجة أهمية وصعوبة وخطورة وتأثير المشكلة محل القرار، وتبعاً لدرجة أهمية القرار بالنسبة لمن يتخذه.

وترى الخولى (1982) أن اختيار القرين للاقتران به من أهم وأخطر القرارات في حياة الإنسان سواء أكان ذكراً أم أنثى، وذلك لما ينطوي عليه من صعوبة بالغة جعلت البعض ينظر إلى الاختيار كأساس لحياة زوجية سعيدة أو غير سعيدة مستقبلاً، ويعزي هذا إلى جوانب قانونية ودينية، وطبقية، وعمرية، وأخرى مزاجية، حيث يشير كل من آن جرموني، وديفيد بروتونسكي إلى أن إحدى

المشكلات الهامة التي تواجه الفتى والفتاة عند الإقدام على الزواج هي اختيار القرين، وإن حدود هذا الاختيار تكون في إطار محدود، وتتم من خلال الفتى والفتاة من خلال العمل أو من خلال صلة القرابة بينهما، فهناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر في قرار اختيار القرين هي الجاذبية الجسمية، وصلة القرابة والتجانس في الخصائص الاجتماعية⁽⁶⁾.

في حين نجد أن كل من هاملتون ماكوين ويريارا بلوم يشيرا إلى أهمية توافر ثلاثة شروط أساسية عند الاختيار الزوجي هي الجاذبية الجسمية، المشاركة العاطفية، والانسجام بين الطرفين⁽⁷⁾.

ويُعد الاختيار الزوجي أولى الخطوات التي يعمل على تحقيق التوافق الزوجي، وحتى يكون الاختيار سليماً لا بد من توافر الحرية والإرادة الكاملة، حيث تشير بعض البحوث العلمية إلى أن سوء الاختيار الزوجي هو السبب الأول للتفكك الأسري وما ينتج عنه من إصابة الأبناء بالاكنتاب والتأخر الدراسي وانحرافهم وانغماسهم في أفعال مضادة للمجتمع، كما أن تبني اعتقادات متشددة يفسر تراجع معدلات الزواج عموماً وعن تأخر سن الزواج⁽⁸⁾.

وكثيراً ما يعود فشل الزواج إلى الاختيار غير السليم للشريك بسبب ما ينتج عن سوء الاختيار من عدم توافق الشريكين في التوجهات، وقد يكون سوء الاختيار مرتبطاً بالاختلاف في جوانب متعددة مثل المبادئ الأخلاقية وآداب السلوك أو اختلاف المركز أو المكانة الاجتماعية والاقتصادية أو التعلم أو الدين أو غير ذلك من الجوانب بما ينعكس سلباً على التفاعل بين الطرفين والأسرة بوجه، وإذا كان نجاح الزواج أو فشله يتوقف كثيراً على اختيار الشريك، فإن هذه الفكرة تظل مبدئياً عاماً بالرغم من تغير تقاليد الزواج بتطور الحياة الاجتماعية واختلافها باختلاف المجتمعات على مر العصور⁽⁹⁾.

وفي المجتمعات العربية والتي منها اليمن نتيجة للتغير الاجتماعي وانتشار التعليم ودخول الشباب الذين هم في سن الزواج المعاهد والجامعات والاختلاط

في مجال العمل كل ذلك انعكس على عملية الاختيار الزوجي، حيث تراجعت المعايير التقليدية في هذا الاختيار، ومع انتشار أفكار الحرية والفردية أصبح الاختيار الزوجي يستند على خلفية ثقافية تضم عناصر متناقضة تجمع بين التراث والحداثة، وتفتقد ثبات المعايير في الاختيار الزوجي كما في كثير من الأمور الحياتية الأخرى⁽¹⁰⁾.

وحسب ما ذكرت زينب درويش؛ ومنيرة الشمسان (2009) فإن هناك إشارة من الباحثين إلى اختلاف واضح بين إستراتيجيات الذكور، والإناث بخصوص اختيار شريك الحياة عبر فترات زمنية مختلفة باستخدام طرائق بحثية متباينة، وداخل الكثير من الثقافات والمجتمعات.

من هنا فيجب توجيه البحث العلمي نحو مجال محكات اختيار القرين ومساعدة الشباب والشابات وإرشادهم إلى الاختيار الجيد للقرين وما قد يسهم في التوافق الزوجي وبالتالي تناقص حالات الطلاق والتفكك الأسري والتي هي في اطراد مستمر في الآونة الأخيرة التي يُعزي أحد أسبابها لسوء اختيار القرين⁽¹¹⁾.

وهذا البحث يُعد أحد الأبحاث الاستكشافية حول محكات اختيار الشريك على مجتمع الشباب اليمني باختلاف المناطق الجغرافية (المناطق الشمالية - المناطق الوسطى - المناطق الجنوبية) وعلى ذلك سيظل موضوع الزواج والاختيار الزوجي من الموضوعات الخصبه للدراسات النفسية والاجتماعية لفترة طويلة من الزمن خصوصاً في المجتمع اليمني الذي ما زال مثل هكذا مواضيع استكشافية تحتاج المتابعة والدراسة باختلاف المناطق اليمنية.

وتتبلور مشكلة البحث الراهن في الكشف عن ترتيب أفضلية محكات الاختيار الزوجي لدى الطلبة اليمنيين وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والدراسية وبذا تتحد تساؤلات الدراسة في الأسئلة التالية:-

- ما هي محكات اختيار شريك الحياة لدى الطلبة اليمنيين، وهل توجد فروق دالة إحصائياً بين الطلاب والطالبات على محكات الاختيار؟

- ما هو السن المناسب لزواج الفتاة، وما هو فارق السن المناسب للزواج بين الشاب والشابة لدى عينات البحث.
- هل هناك فروق في محكات اختيار شريك الحياة بين الطلاب والطالبات اليمنيين وعينات الطلاب والطالبات (المصرية والسعودية).

أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة الحالية تنبع من أهمية موضوع الزواج نفسه والذي يتعلق بالإنسان فالزواج مستمر استمرار الإنسان على الأرض فطالما توجد حياة يوجد (ذكور - إناث) ويوجد زواج واختيار زوجي، ومع استمرار التغير في الحياة وتعقدتها تتباين طرق ومحكات اختيار القرين من زمن إلى آخر وخصوصاً في الدول النامية حيث تتحكم بعملية الاختيار العديد من المتغيرات والعوامل الدخلية على هذه المجتمعات ويمكن تلخيص أهمية الدراسة من الناحية النظرية والتطبيقية في :-

الناحية النظرية:

صعوبة موضوع الاختيار في مجالات الحياة المختلفة وارتباط حدة هذه الصعوبة بأهمية الموضوع محل الاختيار والذي يُعد الاختيار الزوجي من أهم المواضيع الذي يتخذ فيها الإنسان قرار على الإطلاق.

أهمية فئة الشباب الجامعي التي هي فئة الإقبال على الزواج والاختيار الزوجي وبناء أسر تكوّن المجتمع.

الناحية التطبيقية:

تمثل الأهمية التطبيقية في استفادة المؤسسات الإرشادية والنفسية في مجال رعاية الشاب في الجامعات والمؤسسة الاجتماعية الأخرى ذات العلاقة في وضع البرامج الإرشادية والثقافية للشباب للتأكيد على المعايير الأساسية في الاختيار الزوجي مثل المعايير النفسية والصحية.

هدف البحث: -

- ✓ التعرف على محكات اختيار شريك الحياة لدى الشباب الجامعي اليمني.
- ✓ الكشف عن الفروق بين الطلاب والطالبات في السمات المرغوبة لشريك الحياة.
- ✓ معرفة السن المناسب لزواج الفتاة لدى عينات البحث.
- ✓ معرفة فارق السن المناسب بين الزوجين عند الزواج لدى عينات البحث.
- ✓ معرفة طرق اختيار الشريك لدى عينات البحث.
- ✓ معرفة الفروق في اختيار شريك الحياة بين الطلاب والطالبات اليمنيين وعينات الطلاب والطالبات (المصرية والسعودية).

حدود البحث:

تحددت حدود البحث الحالي بطلبة الجامعات اليمنية من اليمنيين حيث قامت الباحثة بتغطية المناطق الجغرافية الثلاث حسب التقسيم الجغرافي (شمالية متمثلة في جامعة صنعاء) (وسطى متمثلة بجامعة إب) (وجنوبية متمثلة بجامعة عدن)

تعريفات اختيار القرين:

عرف بارنادر الاختيار بأنه "ذلك التصرف العقلاني الذي يتأتى نتيجة التدابير والحساب والتفكير"⁽¹²⁾.

ويعرف ياغي (1993) القرار بأنه عملية اختيار بديل من بدائل عديدة لمواجهة موقف معين أو لمعالجة مشكلة أو مسألة تنتظر الحل المناسب، والمقصود بالبديل هو اختيار أحد الاتجاهات، أو الحلول المعروضة للاختيار⁽¹³⁾. ويعرف مرسى (1995) اختيار الزوجة أو الزوج بأنه "عملية نفسية إرادية تدخل في

مسئوليات الفرد عن تنمية صحته النفسية، فإن أحسن الاختيار كان خيراً له، وإن أساء كان شراً عليه⁽¹⁴⁾.

ويعرف سعيد نصر عملية اتخاذ القرار بأنها التصرف الإنساني في مواجهة موقف معين، والقرار ليس متعلقاً بلحظة اتخاذه فحسب، بل هو امتداد في شكل بيانات ومعلومات، كما أنه تفاعل مع الحاضر في صورة سلوك إرادي ضروري لبحث النشاط اللازم لمقابلة الموقف⁽¹⁵⁾.

فالاختيار الزوجي هو أنتقاء فرد من بين عدة أفراد يكون صالحاً للزواج والارتباط معه⁽¹⁶⁾.

التفسيرات النظرية لاختيار القرين

أولاً: النظرية التحليلية في اختيار القرين:

لنظرية التحليل النفسي عدة افتراضات لاختيار القرين تنطوي تحت الإطار العام للنظرية ومن هذه الافتراضات.

1. الصورة الوالدية:

يرى ستراوس أحد أنصار المدرسة الفرويدية أن صورة الوالد أو الوالدة تلعب دوراً جوهرياً في عملية الاختيار الزوجي، فالفرد في طفولته المبكرة يكون علاقة عاطفية قوية مع أحد أو أكثر من الأشخاص الذين يكونون دائرته الأسرية، وغالباً ما تكون هذه العلاقة في حالة الذكر موجهة نحو الأم، أما حالة الأنثى فإنها تكون موجهة نحو الأب (التمنيط الجنسي). وأحياناً ما ينعكس هذا التثبيت فتكون استجابة الولد العاطفية في أغلبها موجهة نحو الأب، وتكون استجابة البنت العاطفية موجهة إلى الأم، كما أنه قد يمتد رد الفعل هذا إلى أكثر من شخص في محيط الأسرة بحيث لا يتركز في الأم والأب فقط فيمتد إلى الأخوة، وعندما يبلغ الذكر أو الأنثى سن الشباب فإنهما يميلان إلى إعادة تلك العلاقة وأحياناً مع من يحبون، ويرغبون في الزواج منهم أما إذا كانت تلك العلاقة غير مرضية وغير مُشبعة فإن كلا الجنسين يتجهان إلى

البحث عن شريك يشبعان في علاقتهما معه، ما لم يستطيعان إشباعه أثناء طفولتهما (17).

2. الشريك (القرين) المثالي:

حسب هذه النظرية فإن معظم الأفراد يكون لديهم رؤية مستقبلية يودون أن يكون عليها شريك حياتهم المنتظر يُعبر عنها اصطلاحياً بالشريك المثالي وهو الصورة التي تكون لدى الفرد في سن الزواج عن نمط أو طراز الشخص الذي يود الزواج منه وعادة ما تنطوي تلك الصورة المثالية على وصف شامل ودقيق للشريك المنتظر من حيث الشكل أو الصفات العقلية والمزاجية والأخلاقية والاجتماعية المفضلة أو على وجه العموم خصائص من يريدون الزواج بهم، ويتبلور مفهوم القرين المثالي فيما بعد من خلال التراكمات الثقافية التي تفرضها مؤسسات المجتمع المختلفة كالمدرسة والمؤسسة الدينية ووسائل الإعلام⁽¹⁸⁾.

3. الحاجات الشخصية:.

تذهب هذه النظرية إلى القول بأن هناك حاجات شخصية محددة تنمو لدى الناس نتيجة لخبرات ومواقف معينة يمرون بها وأن هذه الحاجات تجد الإشباع الملائم لها في العلاقة الحميمة التي تتبلور في الزواج وحياة الأسرة، وتتركز معظم هذه الحاجات حول الرغبة في التجاوب والشعور بالأمان العاطفي والتقدير العميق والاعتراف وغالباً ما تكون هذه الحاجات تكميلية بالنسبة للشريكين أي أن يكمل حاجات كل منهما الآخر⁽¹⁹⁾.

4. العوامل اللاشعورية:

ترى هذه النظرية أن المصدر الرئيسي للتعاسة الزوجية بين الرجل وزوجته، يكمن في المفارقات التي توجد بين مطالبهما الشعورية واللاشعورية، تلك المطالب المتصلة بعلاقة كل منهما بالآخر، وبالزواج عامة، وتظهر تلك المفارقات أول ما تظهر في مرحلة اختيار القرين ثم تنمو بعد ذلك مع تقدم علاقتهما ويذهب كيوري⁽²⁰⁾ إلى أن الزواج لا يلغي عصاب الشخص، بل أن الذي

يحدث في الزواج أن يضاف عصاب الشخص إلى عصاب آخر، وأن القدرة على الاختيار السليم تتوقف على العمليات التطورية التي يجب أن تبدأ في السن المبكرة والتي تؤثر في معدل نضج الشخصية ككل، وكذلك في الانسجام أو التناغم النهائي من المكونات الشعورية واللاشعورية في الشخصية⁽²⁰⁾.

ثانياً: نظرية وتش:

يعتبر (روبرت وتش) هو صاحب هذه النظرية، وكان له الفضل المسبق في الحديث عن الحاجات التكميلية في الاختيار للزواج بشكلها المتكامل وبلورتها في صورة نظرية متناسقة، ويرى (وتش) أن الحب في الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة في عُرف الطبقة الوسطى يُعد كاملاً هاماً في الاختيار للزواج لذلك عرف الحب بأسلوب الحاجات التكميلية، فالحب هو العاطفة الموجهة التي يجدها شخص واحد في علاقة بين فردين يكون الشخص الثاني فيها منبعاً لبعض الحاجات الهامة عن الشخص الأول، وهو يفترض في ذلك أن الاختيار للزواج يكون النموذج الحاجي لكل من الشخصين مكماً أكثر منه مشابهاً للنموذج الحاجي للآخر⁽²¹⁾.

ثالثاً: النظرية الاجتماعية:

1. نظريات الدور:

تفترض هذه النظريات أن السلوك يتشكل من خلال مجموعة من الأدوار التي يمنحها المجتمع للأفراد لكي يؤديونها مع الوضع في الاعتبار للطريقة التي تؤثر بها العوامل الاجتماعية في كيفية استجابة الأفراد عبر مختلف المواقف والدور يعرف على أنه مجموعة من أشكال السلوك التي يملها وضع اجتماعي معين أو مكانة ما وكل دور يرتبط بمجموعة من التوقعات فيما يخص أشكال السلوك الملائمة أو المقبولة في ضوء هذا الدور أو ذلك، وأن ما يجعل السلوك ملائماً في موقف معين وغير ملائم في موقف آخر يعد شيئاً مستقلاً نسبياً عن الشخص الذي يؤدي الدور⁽²²⁾.

2. نظرية المعايير الاجتماعية: وتنقسم إلى:

أ. نظرية القيمة:

ترتكز نظرية القيمة على فكرة مقتضاها أن الفرد يؤمن بقيم معينة سوف يختار شريك حياته من بين الذين يشاركونه في هذه القيم أو على الأقل يتقبلونها ويربط أنصار هذه النظرية بينها وبين نظرية التجانس بقولهم أنه لما كانت القيم تكتسب بواسطة الخبرة الاجتماعية لذلك كان من الأرجح أن الأشخاص الذين يتشابهون من حيث بيئاتهم أو خلفياتهم الاجتماعية يتشابهون أيضاً في حكمهم على ما له قيمة بالنسبة لهم فمن المرجح أن يكون الأشخاص الذين يشتركون في الانتماء إلى طائفة دينية معينة على سبيل المثال متجانسين في آرائهم الدينية إذا ما قورنت تلك الآراء بآراء دخيلة قد يتعدى ما يعتبرونه مقدساً، فالميل إلى التجانس هو في المقام الأول انعكاس لرغبة كل شخص سواءً أكانت شعورية أم لاشعورية في الارتباط والتعامل مع هؤلاء الذين يشتركون معه في القيم الأساسية⁽²³⁾.

ب. التجانس:

وترتكز هذه النظرية على فكرة أن الشبيه يتزوج بشبيهه وأن الاختيار يرتكز أساساً على التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة والخصائص (الجسمية) أي أن يكون هناك تشابه بين الشريكين في الدين والجنس والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وفي السن والتعليم إلى جانب تشابه أو تجانس في الطول ولون البشرة وما إلى ذلك من الصفات الجسمية، وفي الزواج المتجانس يميل الناس لاشعورياً أو شعورياً لاختيار شريك تشابه خصائصه مع خصائصهم⁽²⁴⁾.

ج. التجاور المكاني:

وهو الاختيار من بين الذين يجمعهم نطاق جغرافي محدد يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه حيث تكون هناك صلة مكانية تتبع الفرصة للتعرف والاختلاط ويتم الاختيار عن طريق التقارب المكاني في نطاق الجيرة التي

يعيش فيها الفرد أو القرابة التي يرتبط بها أو الزمالة في العمل الذي يربط بينهم أو المشاركة في النشاط المهني أو الاجتماعي أو الثقافي أو الرياضي.

أسس الاختيار الزوجي في الإسلام:

يُعد اختيار (الزوجة - الزوج) أمراً مشروعاً في الإسلام لما يترتب عليه من مصالح متعددة للفرد والمجتمع وقد ورد العديد من النصوص التي تؤكد على مشروعيته الاختيار الزوجي وتدعو إليه منها قوله تعالى ((فانكحوا ما طاب لكم من النساء))⁽²⁵⁾.

ومع إيمان المسلم أن الزواج "قسمة ونصيب" وأنه لن يتزوج إلا ما كتبه الله له، فقد رفعت الأقلام وجفت الصحف فالزوجة من حظ الزوج وصنع القدر والتوفيق في الزواج فضل من الله تعالى مع هذا فإن المسلم يؤمن أيضاً أن اختيار الزوجة أو الزوج من الأعمال الإرادية التي يعمل فيها عقله، وتدخل تحت مسؤوليته، وعليه أن يأخذ بأسباب النجاح فيه فيحسن الاختيار، ويتحرى الدقة في اتخاذ القرار قدر استطاعته، فالاختيار الجيد يقع عليه الدور الفعال في دوام الزيجات واستمرارها وسعادة الزوجين.

وهناك العديد من الأسس الإسلامية لاختيار الزوج - الزوجة من

أهمها:-

مراعاة التحريم: وقد ذكر المولى عز وجل كل من يحرم التزوج بهن، والحالات والأوصاف التي يمتنع معها الزواج، سوى بصورة مؤيدة أو مؤقتة ليقى ما عدا ذلك أساساً يبنى عليه الاختيار في الزواج. (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا)⁽²⁶⁾

أسس اختيار الزوجة :

✓ الدين.

✓ الجمال.

✓ الحسب والنسب لقوله صلى الله عليه وسلم ((تنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها، ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك)).

أسس اختيار الزوج:

✓ الدين والتقوى والخلق.

✓ الاستطاعة لأن له حق القوامة.

✓ سلامة البدن.

✓ حسن العشرة.

قال تعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا⁽²⁷⁾.

دراسات سابقة:

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت أفضلية اختيار الشريك والاختيار الزوجي وتعددت توجهاتها بشأن معايير الاختيار وسوف نقوم باستعراض العديد منها:

دراسة سامية الساعاتي (1981)⁽²⁸⁾ والتي تناولت موضوع التغيير الاجتماعي في مصر بصفة عامة وبيان أثر هذا التغيير على الاختيار الزوجي من خلال عدد من المتغيرات الاجتماعية كالفارق الزمني بين جيل الآباء والأبناء والفارق بين الريف والحضر وقد تكونت العينة من (125) فرد من الآباء والطلاب، وانقسمت إلى عينة (حضرية) وعينة (ريفية) وعينة (ريفية انتقلت إلى الحضر) وقد توصلت الدراسة إلى أن 60% من الآباء الحضريين لم يختاروا

زوجاتهم مقابل (68%) من الآباء الريفيين وان 64% من أفراد العينة لم يتزوجوا عن حب وأن ارتباطهم الزواجي نجم عن علاقات وعادات تقليدية سائدة في البيئة المصرية، وكذا وجود تغير واضح فيما يتعلق بالاختيار للزواج بين جيل الآباء الريفيين وابنائهم بسبب عاملي الانتقال إلى الحضر والتعليم، أما جيلي الريفيين الذين لم ينتقلوا للحضر فالتغير بين جيلي الآباء والأبناء بطيء وغير ملحوظ.

أما دراسة السيد الحسيني وجهينة العيسى⁽²⁹⁾ في قطر عام (1981م) : فمن خلال العينة البالغة (160) من جامعة قطر هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض القيم والاتجاهات المرتبطة بالزواج وقد توصلت الدراسة إلى تأكيد (34%) من الطالبات و (20%) من الطلاب عدم وجود فرص تعارف مع الطرف الآخر بينما أكد (19%) من الطلاب و (13%) من الطالبات تعرضهم لإجبار الآباء لهم على الزواج من الأقارب في حين أن (36%) من الطلاب يفضلون الزواج من داخل العائلة مقابل (33%) من الطالبات.

أما دراسة باس (1989م) والتي طبقت في (37) دولة بعينة بلغت (10047) فقد توصلت إلى خمسة معايير أساسية لاختيار شريك الحياة : (القدرة على كسب الموارد الاقتصادية، والطموح والإصرار على النجاح في العمل، والشباب والحيوية، والجاذبية البدنية، وطهارة النفس) وقد أظهرت النتائج كذلك أن الإناث لديهن تقديرات أعلى بخصوص أهمية معيار القدرة على كسب الموارد الاقتصادية لدى شريك الحياة المستقبلي، وعلى الجانب الآخر يُقدر الذكور المعايير المرتبطة بالقدرة الإنجابية لدى شريكة الحياة (الشباب والحيوية، والجاذبية البدنية)⁽³⁰⁾.

وعن اتجاهات طالبات الجامعة نحو شريك الحياة فقد أجرت كوثر رزق (1989م) دراسة للكشف عن مدى اختلاف هذه المواصفات باختلاف البيئة الجغرافية والعمر الزمني للفتاة، بلغت عينة الدراسة (304) طالبة جامعية غير متزوجات من جامعات عين شمس، والمنصور، المنيا، وقد توصلت الدراسة إلى

أن الطالبات يفضلن أن يكون الزوج ذو ذكاء مرتفع وعمر مناسب لشريكة حياته متمتع بشخصية قوية ومركز مرموق ووضع اقتصادي مرتفع ومن عائلة محترمة، يتصف بالحنان والطيبة والاحترام للزوجة، وقد ظهرت أثر البيئة الجغرافية حيث أن طالبات القاهرة ودمياط كنّ أكثر تمسكاً في الاختيار بالتقاليد والعادات وبالنسبة للعمر فإنه كلما زاد العمر الزمني للطالبات كنّ أكثر اعتدلاً في الاختيار الزوجي عن الأصغر سناً، وتوصلت كذلك إلى وجود علاقة ارتباطية بين الاختيار الجيد للقرين وبين رجوع هؤلاء الطالبات إلى مشاركة الأسرة في اختيارهن⁽³¹⁾.

أما دراسة توينسند وليفي (1990) فقد هدفا من دراستهما إلى الكشف عن أثر كل من الجاذبية الجسمية للقرين، والمكانة الاقتصادية- الاجتماعية على النشاط الجنسي واختيار القرين تكونت العينة من (70) طالب و (220) طالبة من طلبة الجامعة، تم العرض عليهم صور فوتوغرافية تتضمن كل صورة من هذه الصور ثلاث مستويات في المكانة والوضع الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الطلاب من أفراد العينة يفضلون الجاذبية الجسمية عند اختيار القرين بغرض الإشباع الجنسي، بينما تفضل الطالبات الممارسات الجنسية من خلال العلاقات التي تشتمل العاطفة والزواج، وتضع الطالبات أهمية كبيرة للمكانة الاقتصادية - الاجتماعية عند اختيار القرين بعكس عينة الطلاب⁽³²⁾.

وفي نفس السياق نجد دراسة فنجولد (1992) هدفت إلى التعرف على المؤشرات التي يستند عليها كل من الرجال والنساء عند تقييم جاذبية أفراد الجنس الآخر من أجل الاختيار للزواج ولتحقيق هذا الهدف طبقت الدراسة على (109) فرد منهم (48) رجل و (61) امرأة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الرجال يعطون أفضلية أكبر للجاذبية الجسمية الظاهرة للمرأة منها العيون الواسعة والقوام المتسق في حين نجد أن النساء فضلن في الذكر الحالة المزاجية، ومستوى طموحه وإمكانيته الاقتصادية والمالية⁽³³⁾.

أما دراسة سيرشر وآخرون (1994) فقد هدفت إلى التعرف على المواصفات المرغوبة للشريك في المجتمع الأمريكي وقد بلغت عينة الدراسة (329)

فرد من الذكور والإناث طبقت عليهم قائمة مكونة من (12) صفة لشريك الحياة وقد جاءت النتيجة بتفضيل الذكور للجماليات اللاتي يصغرنهم بخمسة أعوام مع مستوى تعليمي ومهني أقل منهم ولا يشترطون أن تكون عاملة أما الإناث فقد توصلت الدراسة إلى تفضيلهن للزوج الأقل وسامة منهن، والأعلى في المستوى التعليمي والمهني، ويتفقدن مع الذكور بالنسبة للفارق الزمني بينهن وبين الشريك وهو خمسة أعوام⁽³⁴⁾.

وتؤكد دراسة خالد الشلال (1997) والتي هدفت إلى دراسة الاختيار والمعوقات المرتبطة به في ضوء المتغيرات الاجتماعية حيث شملت عينة الدراسة على (237) فرد من الجنسين غير المتزوجين في جامعة الكويت، وقد توصلت الدراسة إلى أن أفضل سن للزواج يقع بين عمري (20-30) سنة للذكور و (20-25) سنة للإناث، أما الصفات التي يجب أن تتوافر في شريك المستقبل فقد رتبها العينة حسب أهميتها الاستقامة - الخلق الطيب - الحب - النسب - قوة الشخصية، وأكد أفراد العينة أن من المعوقات التي تقف أمام الزواج غياب حرية الاختيار⁽³⁵⁾.

وهدفت عطيات أبو العنين (1999) إلى التعرف على ما إذا كان لدى الشباب الجامعي محكات للاختيار الزوجي وما هي هذه المحكات وقد اشتملت العينة على (468) طالب وطالبة منهم (246) طالب و (222) طالبة وقد توصلت الدراسة إلى أن الشباب يؤكد على ستة محكات لاختيار زوج - زوجة المستقبل وهي محك الصفات (الشكلية - المادية - النفسي - الاجتماعي والمحك الديني والمحك الفكري الثقافي)، وقد وجدت فروق دالة بين الطالبات والطلاب على المحك الفكري لصالح الذكور والديني لصالح الإناث، وكذا وجود فروق دالة على المحك الشكلي والنفسي والاجتماعي والفكري والثقافي لصالح الكليات العملية⁽³⁶⁾.

أما دراسة علي عبد السلام (2001) والتي هدفت إلى تأكيد دور المساندة الاجتماعية من الأسرة في اتخاذ القرار الإيجابي للزواج والمشاركة في اختيار القرين

للوصول إلى التوافق الزوجي من خلال العينة التي انقسمت إلى (50) فرد من العاملين المتزوجين المدعمن بالمساندة الاجتماعية والعاطفية من الأسرة في اتخاذ قرار الزواج واختيار القرين و (50) فرد من العاملين المتزوجين غير المدعمن بالمساندة الاجتماعية والعاطفية من الأسرة في اتخاذ قرار الزواج واختيار القرين وقد توصلت الدراسة إلى تأكيد دور المساندة الاجتماعية والعاطفية من الأسرة في اتخاذ قرار زواج الأبناء الذي يمثل أصعب القرارات في حياة الإنسان للوصول إلى اختيار قرين مناسب متقارب في المستوى الاجتماعي والثقافي والتعليمي ومشابه في القيم والأهداف والطموحات لتحقيق التوافق الزوجي⁽³⁷⁾.

ونجد دراسة Badahdah & Tiemann , 2005 اشتملت عينتها على (500) إعلان من إعلانات الزواج المنشورة في الصحف الأمريكية للجنسين الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد معايير الاختيار الزوجي لدى المسلمين المغتربين في أمريكا وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق بين الرجال والنساء فيما يتعلق بتفضيل الشريك ذو الجاذبية الجسمية، وتفضيل الشريك الملتزم دينياً وتفضيل النساء أن يكون الشريك عاطفياً ولديه إمكانيات مادية مرتفعة وأكبر منهن في العمر⁽³⁸⁾.

ونجد أن دراسة عيسى البلهان 2008م هدفت الدراسة إلى معرفة الفروق بين الشباب الكويتيين والأمريكيين في الاختيار الزوجي وفقاً لمدرعاتهم وحرية الاختيار ومعوقات هذه الاختيار حسب مدرعات الشباب الكويتيين والشباب الأمريكيين، وتكونت عينة البحث من (733) فرد منهم (368) كويتياً من كليات التربية والآداب والحقوق والعلوم والهندسة والعلوم الإدارية بجامعة الكويت و (365) فرد من طلبة جامعة (سان دييغوستان) من كليات الآداب والعلوم والتجارة والهندسة والقانون والتربية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج في حرية الاختيار لصالح الشباب الأمريكيين أكثر اهتماماً وحرصاً على الالتزام بمعايير الاختيار الزوجي مقارنة بالشباب الكويتيين أما ما يخص دور الصدفة في الاختيار الزوجي فنجد أن هناك فروق دالة لصالح عينة الشباب

الأمريكيين فيما يخص دور الصدفة في الاختيار، أما معوقات حرية الاختيار الزوجي فنجد أن هناك فروق من حيث قيمة الصعوبات المدركة في ممارسة حرية الاختيار الزوجي لصالح عينة الشباب الكويتيين⁽³⁹⁾.

ونجد أن دراسة زينب درويش؛ ومنيرة الشمسان⁽⁴⁰⁾ قد هدفت إلى تحديد محكات اختيار شريك الحياة لدى طلاب الجامعة السعوديين والمصريين على عينة مكونة من (600) والكشف عن مدى الفروق بين الذكور والإناث في السمات المرغوبة لشريك الحياة المأمول ومعرفة أثر العوامل الثقافية (سعودي - مصري) في أفضلية اختيار شريك الحياة ومعرفة تأثير بعض العوامل النفسية والديموجرافية على اختيار شريك الحياة المستقبلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشباب الجامعي السعودي والمصري، ذكوراً وإناثاً يفضلون نفس الخصائص والسمات الشخصية المتفق عليها عالمياً والمرغوبة في شريك الحياة المأمول كالانجذاب المتبادل، الحالة المزاجية الجيدة، حسن الأدب والأخلاق بالإضافة إلى محكات أخرى متعلقة بطبيعة أفراد العينة كمحك الالتزام الديني والمحك الصحي وكذلك توصلت الدراسة وجود علاقة جوهرية بين المحك النفسي والاجتماعي والمادي والثقافي ومحك قضايا مختلفة وبين معظم عوامل تقدير الشخصية.

أما دراسة فرحان العنزي (2009) فقد هدفت للخروج بتصوير حول الاختيار الزوجي السليم من خلال تحديد أساليب التفكير ومعايير وطرق اختيار الشريك، وبعض المتغيرات الديموجرافية التي لها أهمية في مستوى التوافق الزوجي، تكونت عينة الدراسة من (372) من المواطنين الذكور السعوديين المتزوجين في مدينة الرياض⁽⁴¹⁾.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أساليب الاختيار الزوجي الأكثر شيوعاً بين عينة الدراسة هي: الاختيار العائلي والاختيار عن طريق الخاطبة، والاختيار الشخصي، والاختيار عن طريق الأصدقاء أما معايير الاختيار الزوجي الأكثر شيوعاً بين أفراد العينة هي: الالتزام الديني، وسمعة العائلة والجمال والأخلاق والمال ويسر التكليف.

عينة البحث:

طُبق مقياس محكات اختيار الشريك على عينة من طلبة الجامعات اليمنية شملت المناطق الرئيسية الثلاثة حسب التقسيم الجغرافي (الشمالية - الوسطى - الجنوبية) مثلتها (جامعة صنعاء - جامعة إب - جامعة عدن) على التوالي وقد وزعت (900) مقياس بواقع (300) لكل جامعة فقد منها (63) مقياس أثناء عملية التطبيق وبذلك تكونت العينة النهائية (837) طالب وطالبة موزعة على الجامعات الثلاث وكما هو موضح في جدول (1)

جدول (1)

يوضح توزيع العينة حسب الجامعة (صنعاء - عدن - إب)

الجامعة	عدد الطلاب	النسبة
صنعاء	279	33.3
عدن	300	35.8
إب	258	30.8
الإجمالي	837	100

منهم (405) طالب و (432) طالبة وكما هو موضح في الجدول.

جدول (2):

يوضح توزيع العينة حسب النوع (طالب - طالبة)

النوع	العدد	النسبة
طالب	405	48.4
طالبة	432	51.6
المجموع	837	100

أداة البحث:

تبت الباحثة مقياس زينب درويش؛ ومنيرة لشمسان (2009) لمحكات اختيار الشريك والذي طبقته على عينتين مصرية وسعودية وقد استخلصته من مراجعة التراث السيكولوجي في موضوع قياس أفضليات اختيار شريك الحياة على مستوى الدراسات الأجنبية والعربية وبذلك قامت الباحثتان بتصميم مقياس يعتمد على المحكات العالمية المستخدمة في هذا النوع من القياس والمعتمدة أساساً على قائمة (Hill) والمعدلة من قبل (Buss) والمستخدم في معظم الدراسات، مع إضافة بنود تعكس خصوصية المجتمع الشرقي المتدين والمحافظ.

وقد تم حساب صدق المقياس وثباته حيث انحصرت معاملات ارتباط درجات الفقرات بالدرجة الكلية بين (0.61- 0.92) أما ارتباط درجات المحكات بالدرجة الكلية فقد انحصرت بين (0.65-0.91) وقد بلغ معامل الثبات الاتساق الداخلي بطريقة الفاكرونباخ (0.90).

كما قامت الباحثة بعمل استمارة للحصول على بيانات تتعلق ببعض تساؤلات البحث ومنها تحديد سن الزواج المناسب للإناث - ما هو الفارق السن المناسب بين الزوجين عند الزواج - وما هي الطريقة التي سيتم بموجبها اختيار الزوج / الزوجة لدى عينات البحث.

وقد قامت الباحثة في البحث الحالي بقياس الصدق التكويني للمقياس والثبات على العينة اليمينية وكما هو موضح في الجدول (3). وكذا تم حساب معامل ارتباط الدرجة الكلية للمحكات بالدرجة الكلية للمقياس وكما هو موضح في الجدول (4).

جدول (4)

يوضح معاملات ارتباط درجة المحك بالدرجة الكلية.

معامل الارتباط بالدرجة الكلية		المحك
.474(**)	معامل الارتباط	المحك الشكلي
.000	مستوى الدلالة	
.693(**)	معامل الارتباط	المحك النفسي
.000	مستوى الدلالة	
.252(**)	معامل الارتباط	المحك الديني
.000	مستوى الدلالة	
.703(**)	معامل الارتباط	المحك الاجتماعي

.000	مستوى الدلالة	
.727(**)	معامل الارتباط	المحك المادي
.000	مستوى الدلالة	
.694(**)	معامل الارتباط	المحك الثقافي
.000	مستوى الدلالة	
.539(**)	معامل الارتباط	المحك الصحي
.000	مستوى الدلالة	
.741(**)	معامل الارتباط	محك القضايا المختلفة
.000	مستوى الدلالة	

وقد حسب الثبات بطريقة التجانس الداخلي (الفاكرونباخ) للمقياس ومحكاته الثمانية وكما هو موضح في الجدول (5)

جدول (5)

يوضح معاملات ثبات المقياس

المحك	معامل ألفا للثبات
المحك الشكلي	0.65
المحك النفسي	0.71
المحك الديني	0.63
المحك الاجتماعي	0.55
المحك المادي	0.83
المحك الثقافي	0.55
المحك الصحي	0.26
محك القضايا المختلفة	0.41
الدرجة الكلية	0.88

النتائج:

التساؤل الأول:

ماهي محكات اختيار شريك الحياة لدى كل من الطلاب والطالبات اليمنيين في الجامعات اليمنية، وهل توجد فروق دالة إحصائية بين العينتين على محكات الاختيار.

من خلال النتائج المتحصل عليه توصلت الباحثة أن احترام الرجل وتقديره من أهم صفات شريكة الحياة والمستقبلية لدى الطلاب بنسبة (92.3%) تلي هذه النسبة مباشرة التزام شريكة الحياة بتأدية ما عليها من حقوق وواجبات بنسبة (91.4%) ومن ثم تمتعها بحسن الأدب والأخلاق بنسبة (88.6%).

ويعتبر الطلاب أن الصفات النفسية ذات أهمية بالغة بالنسبة لهم عند إقدامهم لاختيار الزوجة حيث يولي (86.6%) من الطلاب أهمية بالغة للرومانسية ويعتبر (78.3%) منهم أنه من المهم جداً أن يحصل المجداب متبادل بينهم وبين شريكات المستقبل، واعتبر (64.7%) منهم أن الحالة المزاجية مهمة جداً في الإقدام على اختيار الزوجة المستقبلية، في حين أن (62.0%) منهم يرى أن النضج الانفعالي للشريكة مهم جداً عند الاختيار .

ويولي (86.4%) منهم أهمية بالغة لإلتزام المرأة بأحكام الدين الإسلامي كمحك للاختيار الزواجي وضرورة تمتعها بقدر عالي من الثقافة الدينية (74.8%) والذي ينعكس على صلتها للرحم بنسبة (76.3%).

ونجد أن (82.0%) من الطلاب قد ركز على ضرورة تمتع الشريكة المستقبلية بصحة جيدة وأن تكون خالية من الأمراض المعدية والوراثية وبنسبة (80.5%) و (72.3%) منهم على التوالي.

أما الصفات الشكلية من حسن المظهر ورشاقة الجسم والجمال فقد أشار (61.7%) منهم على ضرورة حسن مظهر وبشاشة وجه الشريكة المستقبلية

في حين أن (50.6) منهم يرى ضرورة أن تكون جميلة وتنخفض هذه النسبة إلى (39.0٪) بالنسبة لضرورة تمتع الشريكة بالرشاقة وبياض اللون.

ومن ناحية اجتماعية نجد أن (47.9٪) من الطلاب يرون أنه من الأهمية بمكان أن تكون الشريكة من عائلة معروفة، وليس من الضروري أن تكون هذه العائلة غنية بالنسبة لـ (48.1٪) منهم إلا أن (38.3٪) يرى أنه من الضروري أن يتفوق عليها في المركز الاجتماعي.

وبالنسبة لثراء شريكة الحياة المستقبلية فلم يشكل أي أهمية بالنسبة لعينة الطلاب حيث يرى (47.2٪) منهم أنه ليس من الضروري أن تكون ثرية وكذا (42.2٪) يرى بأنه غير المطلوب منها أن تشاركه وأهلها نفقات الزواج. ونجد أنه من المهم جداً لدى (73.8٪) من العينة أن الشريكة المستقبلية لم يسبق لها الزواج من قبل ويرى (70.1٪) منهم ضرورة أن تقضي أوقات فراغها معه ويرى (59.5٪) منهم أنه ليس مطلوب أن تكون هذه الشريكة بدون أم.

من استعراض النسب السابقة يتضح أن طلاب الجامعات اليمينية يركزون على احترام المرأة للرجل وتقديره، وإلتزامها بالجانب الديني كمحرك للاختيار وتمتعها بصفات نفسية جيدة في حين أنهم لم يعيروا الجانب المادي والثقافي في شريكة المستقبل نفس الأهمية.

وعند استعراض نتائج عينة الطالبات اتضح أن أهم صفة تراها (96.5٪) من العينة هي تأدية الزوج المستقبلي لما عليه من حقوق وواجبات دينية يليها احترامه وتقديره لها بنسبة (95.8٪) ويأتي في المرتبة الثالثة تمتعه بمستوى مرتفع من حسن الأدب والأخلاق وبنسبة (95.4٪). وتولي الطالبات للصفات النفسية لدى شريك الحياة المستقبلي أهمية كبيرة حيث ترى (89.6٪) منهن ضرورة تمتعه بشخصية قوية يعتمد عليه و (84.5٪) ترى أنه من الهام جداً تمتعه بمستوى مرتفع من الثبات والنضج الانفعالي ومجالاة مزاجية جيدة (81.5٪) ونجد أنه من المهم جداً لديهن أن يكون هناك انجذاب متبادل بينهن وبين شركاء

حياتهم المستقبلين وبنسبة (83.6%) حين أن الطموح وخفة الدم يعدان من الأمور المهمة بالنسبة لـ (72.5%) و (75.2%) على التوالي.

ويشكل الالتزام الديني لشريك الحياة بالنسبة للطالبات أهمية واضحة من خلال النسب حيث ترى (81.5%) أنه من المهم جداً أن يكون ملتزم بأحكام الدين الإسلامي الحنيف وعلى قدر عالي من الثقافة الدينية (70.4%) إلا أنه من المهم جداً لـ (85.4%) منهن أن لا يكون متعصب ومتشدد دينياً وبالتالي بناءً على ذلك ترى (88.4%) أنه لا بد أن يكون مهتم بصلة الرحم.

وتعد الناحية الصحية من الأمور المهمة لدى عينة الطالبات في الاختيار الزوجي حيث ترى (86.1%) منهن ضرورة خلوة من الأمراض المعدية، والوراثية بنسبة (82.9%) في حين أن نسبة (81.3%) منهن يرى ضرورة تمتعه بصحة جيدة بشكل عام وعدم تدخينه للسجائر (81.0%) وترى (37.3%) أنه مهم ولكن بدرجة متوسطة أن يمارس الرياضة.

وتعتبر (49.3%) من الطالبات أن حسن المظهر وبشاشة الوجه من الضروريات التي لا بد أن يتمتع بها الشريك المستقبلي إضافة إلى طول القامة (42.1%) أما الوسامة فتعتبر (42.4%) منهن أنه أمر متوسط الأهمية في حين أن (22.2%) منهن ترى أن الرشاقة غير مطلوبة في الشريك المستقبلي.

وترى (42.8%) من عينة الطالبات أنه من المهم جداً لديهن أن يكون الشريك المستقبلي من عائلة معروفة، ولا أهمية لكون هذه العائلة غنية بنسبة (32.9%) إلا أنه تفوقه في المركز الاجتماعي عليها يُشكل أهمية متوسطة لـ (39.4%) من عينة الطالبات. وتعتقد (72.2%) من الطالبات أن تحمل الزوج وأهله نفقات الزواج هام جداً إضافة إلى امتلاكه مسكن خاص به بعد الزواج بنسبة (66.4%) أما الوظيفة الحكومية فمن المهم لـ (59.0%) منهن أن تكون للشريك المستقبلي وظيفة حكومية مضمونة وترى (39.4%) منهن أنه من ليس الضروري أن يكون الشريك المستقبلي ثري.

وتولي عينة الطالبات بنسبة (54.4%) سعة الأفق والإلمام بما يجري من أحداث محلية وعالمية أهمية عند اختيار الشريك المستقبلي (25.2%) إضافة إلى القراءة المستمرة (47.2%). وترى (84.3%) من العينة أنه من المهم جداً أن الشريك المستقبلي لم يسبق له أن مر بخبرة الزواج من قبل وأن يأخذ رأيها في كل شؤونه الخاصة بنسبة (82.4%) مع ضرورة إيمانه بأهمية عمل المرأة (69.2%) واهتمامه ومشاركته في تحمل مسئولية تربية الأطفال (75.9%) بالإضافة إلى قضاء أوقات فراغه معها بنسبة (76.2%) منهم وليس مطلوب لدى (60.2%) منهم أن يكون بدون أم .

من خلال الاستعراض السابق للنسب نجد أن طالبات عينة البحث يولين اهتماماً كبير عند اختيار الشريك المستقبلي لاحترامه لهن ولالتزام هذا الزوج بتعاليم الدين الإسلامي وتأدية ما عليه من حقوق وواجبات دون تعصب ومن ثم تأتي ما يتمتع به من صفات نفسية وصحة جسدية وخلوه من الأمراض المعدية والوراثية ومن ثم تأتي بعد ذلك بقية المحكات.

وهو يؤكد ما توصلت إليه دراسات سابقة مثل دراسة كوثر رزق 1989 والتي توصلت إلى أن الطالبات يفضلن أن يكون الزوج ذو ذكاء مرتفع متمتع بشخصية قوية المركز مرموق ومن عائلة محترم يتصف بالحنان والطيبة والاحترام للزوجة.

وعند مقارنة متوسطات الطلاب والطالبات على محكات اختيار الشريك ودلالة الفروق في هذه المتوسطات نجد أن هناك فروق دالة في جميع المحكات لصالح الطالبات فيما عدا المحك الشكلي والذي أتى لصالح الطلاب حيث بلغ متوسط الطلاب فيه (3.11%) بانحراف معياري قدره (0.611) في حين بلغ متوسط الطالبات (2.88) بانحراف معياري قدره (0.607) وعند التأكد من دلالة الفروق وجد أن القيمة التائية تبلغ (5.552) وهي دالة عند درجة حرية (835).

وهذه النتيجة تأتي موافقة للواقع الاجتماعي في مجتمع تقليدي محافظ تُمنح فيه المرأة مكانة ومركز زوجها الاجتماعية ولذلك فهي تُحرص على أن يكون شريك حياتها ذو مكانة اجتماعية مرموقة لا يقل عنها في المكانة حتى لا تخلق حساسية لدى الزوج، وتتركز غالبية المقدمات على الزواج عادة على امتلاك الرجل لوظيفة ثابتة تؤمنها من الناحية الاقتصادية ومنزل تستطيع أن تبدأ من خلاله رحلة الحياة مع الزوج المستقبلي دون تدخلات عائلية في حين أن الرجل لا يهتم بذلك كونه العائل الرئيسي لأسرته ولا ينتظر في أغلب الأوقات أي التزامات مالية من زوجته بل أنه يفضل أن تكون ربة بيت تتفرغ لرعايته ورعاية ابنائها.

وبالتالي فلا تشكل هذه الأمور بالنسبة له نفس الأهمية التي تشكلها بالنسبة للمرأة، وتحرص الفتيات عند الزواج على أن يكون الزوج الذي تختاره ذو شخصية قوية يمكنها الاعتماد عليه، يحترمها، ويخاف الله فيها، قادر على تحمل مسؤولياته الأسرية، ذو أفق واسع مثقف مطلع تفاخر به قريناتها وتشعر بالثقة من كونه شريك حياتها، في حين أن الرجل في المجتمعات التقليدية لا يهتم كثيراً كاهتمام المرأة بثقافة المرأة وسعة إطلاعها المهم أن تكون قادر على إدارة شؤون البيت والتصرف بحكمة عند ظهور المشاكل الحياتية.

وهو ما تؤكدته الدراسات حيث توصلت عطيات أبو العيين (1999) إلى أن هناك فروق لصالح الذكور في المحك الفكري الثقافي ولصالح الإناث في المحك الديني. وكذا دراسة توينستد وليفي (1990) والتي توصلت إلى أن طلاب العينة يفضلون الجاذبية الجسدية عند الاختيار بينما تضع الطالبات أهمية كبرى للمكانة الاقتصادية الاجتماعية بعكس الطلاب.

التساؤل الثاني:

ما هي السن المناسب لزواج الإناث ؟

وعند النظر في السن المناسب لزواج الإناث من وجه نظر الطلاب والطالبات نجد أن رؤيتهم قد اختلفت. حيث اتضح أن (47.9٪) من عينة الطلاب يعتقدون أن السن المناسب لزواج الأنثى ما بين (16-18) سنة ونجد أن هذه النسبة تقل إلى (10.6٪) في عينة الطالبات؛ فيما يرى (33.1٪) من الطلاب أن السن المناسب (19-21) سنة بمقابل (39.8٪) لدى الطالبات، وتقل هذه النسبة لدى الطلاب إلى (11.4٪) عند ارتفاع سن الزواج للفئة العمرية (22-24) ويقابلها (21.1٪) لدى عينة الطالبات، وتستمر نسبة الطلاب في الانخفاض كلما زادت الفئة العمرية فيصل إلى (6.9٪) في الفئة العمرية (25-27) ونجد أن (25.9٪) من الطالبات قد وجدت أن هذه الفئة العمرية مناسبة لزواج الإناث وبعد ذلك تنخفض نسبة الذكور والإناث عند الفئة العمرية 28 سنة فأكثر حيث بلغت للطلاب (7٪) وللطالبات (2.5) ويلاحظ في الجدول أن جزء من الطلاب قد اعتمد أكثر من فئة عمرية كسن مناسب للزواج السن المناسب للزواج لدى الطلاب ما بين (16-21) سنة وبنسبة تصل إلى (81.0٪) من العينة أي الفئتين العمريتين الأولى والثانية، بينما تركزت نسبة الطالبات على الفئات الثانية والثالثة والرابعة (19-27) وبنسبة (86.8٪) وقد يرجع ذلك إلى وعي الطالبات للآثار الصحية لزواج البنات في سن مبكرة إضافة لإقبال الطالبات على الدراسة وإصرارهن على أكمال تعليمهن أو على الأقل قطع شوط فيه قبل الزواج وهذا لن يتأتى إلا بعد سن 21 بعد أن تكون قد اكملت على الأقل ستين دراستين في الجامعة.

وعند استعراض نسب الطلبة حسب المنطقة التي تنتمي إليها الجامعة نجد أنه ليس هناك تفاوت في رؤية الطلبة للسن المناسب للزواج في الجامعات الثلاث. حيث اتضح من أن السن المناسب لزواج الإناث قد تركز في الفئات العمرية الثلاث (16-21) وبنسبة (82.9٪) لجامعة صنعاء و (72.3٪) لجامعة عدن و (91.1) لجامعة إب فيما قلت هذه النسبة في الفئة العمرية (25-27)

سنة إلى (15.4) لجامعة صنعاء و(8.5%) لجامعة إب فيما ارتفعت هذه النسبة في جامعة عدن من (15.3%) في الفئة العمرية (22-24) إلى (25.0%) في هذه الفئة وتقل إلى نسبة لا تتجاوز (4%) في الفئة العمرية 28 سنة فأكثر بالنسبة للجامعات الثلاث، هنا تتضح الفروق في التمدن بين طلبة الجامعات الثلاث حيث أن آراء الطلبة تعكس عادات وتقاليد المجتمع الذي ينتمون إليه إضافة إلى انفتاحه ونجد أن هذه النسبة تقل إلى (4%) عند الفئة العمرية (28 سنة فأكثر)، وفيما يتعلق بفارق السن المناسب بين الزوجين عند الزواج لدى الطلاب والطالبات نجد أن النسب تركزت في الفئتين (1-3) و (4-6) سنوات لكل من الطلاب والطالبات.

وبالتالي فإن (89.9%) من إجمالي عينة الطلاب يرون أن فارق السن المناسب بين الزوجين من (1-6) سنوات في المقابل (87.0%) للطالبات. أما الطريقة المناسبة لاختيار الزوجة فقد أشار (59.5%) من عينة الطلاب أنهم يفضلون الارتباط بأحد الأقارب أو المعارف والجيران في مقابل (39.8%) من عينة الطالبات، ويرى (2.5) من الطلاب مقابل (7%) من الطالبات بأنه يمكن الاستعانة بالخطابة عند الزواج ونجد أنه لم تقبل عينة الطلاب الاختيار عن طريق الشات إلا بنسبة ضئيلة (1.5%) للطلاب مقابل (7%) للطالبات ونجد أن نسبة كبيرة من الطلاب تصل إلى (36.5%) و (58.8%) من الطالبات لم تحدد بعد الطريقة التي سيتم بها الاختيار الزوجي وقد ترجع النسبة العالية للطالبات مقابل الطلاب في عدم تحديد الطريقة بعد لأنه في مجتمع تقليدي مثل المجتمع اليمني يكون العنصر الفعال في الاختيار الزوجي هو الرجل والذي يتقدم لأهل البنت وبالتالي يحصل القبول أو الرفض. وعند التعرف على الطرق المختلفة لاختيار الشريك لا نجد تفاوت في نسب الجامعات الثلاث.

التساؤل الثالث:

مقارنة نتائج الدراسة الحالية بدراسة زينب درويش ؛ومنيرة الشمسان (2009) والتي استخدمت الباحثة نفس الأداة حتى يمكنها المقارنة بين بيئات عربية مختلفة من حيث أفضليات اختيار الشريك والفروق في المتوسطات بين العينات اليمنية وعينات الدراسة المذكورة من خلال النسب لترتيب أفضليات اختيار الشريك بالنسبة للطلاب نجد ما يلي:

صورة الشريك المأمولة لعينة الطلاب اليمنيين:

تحترم الرجل وتقدره - تؤدي ما عليها من حقوق وواجبات - حسنة الأخلاق والأدب- متدينة - ذات صحة جيدة وخالية من الأمراض - لا تدخن بينهما المجداب متبادل - لم يتم لها الزواج من قبل - تقضي أوقات فراغها معه - حسنة المظهر - ذات حالة مزاجية جيدة - ناضجة انفعالياً - غيورة بدون تسلط - جميلة - من عائلة معروفة - طموحة - يتفوق عليها في المركز الاجتماعي - ولا بأس أن تكون من (عائلة غنية - تعمل خارج المنزل - بدون أم). أما الطلاب السعوديين فيرون شريكة المستقبل بأنها:

تحترم الرجل وتقدره - بحالة صحية جيدة - متدينة - يوجد بينهما المجداب متبادل - مستوى مرتفع من حسن المظهر وبشاشة الوجه - لم يسبق لها الزواج - بحالة مزاجية جيدة - جميلة وجذابة - ذات مستوى مرتفع من الثبات والنضج الانفعالي والمهارات الاجتماعية - شخصيتها قوية يعتمد عليها - بيضاء اللون - رشيقة - رومانسية - مرحة - من عائلة معروفة ولا بأس بأن تكون بدون أم. وبالنسبة لعينة الطلاب المصريين فقد كانت الصور المأمولة لشريكة الحياة المستقبلية:

تحترم الرجل وتقدره - بحالة صحية جيدة - متدينة - يوجد بينهما المجداب متبادل - تأخذ رأيه في جميع شئونها الخاصة - لديها مستوى مرتفع من حسن المظهر وبشاشة الوجه - تقضي وقت فراغها معه - لديها حالة مزاجية جيدة -

لم يسبق لها الزواج - لديها مستوى مرتفع من الطموح - تتمتع بشخصية قوية يعتمد عليها - مرحة - رومانسية - رشيقة - جميلة - جذابة - ولا بأس بأن تكون لديها مستوى مرتفع من الذكاء.

نلاحظ من خلال ترتيب أفضلية الصفات اتفاق عينات الطلاب الثلاث على وضع احترام الرجل وتقديره على قمة ترتيب الصفات، ويأتي تأدية ما عليها من واجبات وحسن الأخلاق والتدين في المرتبة الثانية لعينة الطلاب اليمنيين في حين تأتي الحالة الصحية الجيدة ومن ثم التدين لدى العينتين المصرية والسعودية ومن ثم تأتي لديهم الصفات النفسية كالانجذاب المتبادل والمستوى المرتفع من حسن المظهر وبشاشة الوجه أما العينة اليمنية فيأتي بعد التدين مباشرة الصحة الجيدة والخلو من الأمراض وعدم التدخين ومن ثم الصفات النفسية كالانجذاب المتبادل وعدم مرورها بتجربة زواج سابقة ومن ثم الحالة المزاجية والنضج والانفعال والغيرة، ونجد أن العينة السعودية تفرد للصفات الشكلية أهمية بعد الصفات النفسية مباشرة.

ولا تفضل العينات الثلاث لا تفضل أن تكون الشريكة المستقبلية بدون أم ولا بأس أن تكون غنية في العينة اليمنية، لديها مستوى مرتفع من الذكاء لدى العينة المصرية.

ولمعرفة دلالة الفروق بين عينة الطلاب اليمنيين وكل من العينة المصرية والسعودية كل على حدة قامت الباحثة باستخدام القيمة التائية لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات على محكات الاختيار .

حيث اتضح أن هناك فروق في المحك الثقافي لصالح العينة اليمنية مما يشير إلى أن لدى طلاب الجامعة اليمنية اهتماماً أكثر بالنواحي الثقافية لدى شريكة الحياة كالإطلاع وسعة الأفق حيث بلغت القيمة التائية (6.92) وهي دالة عند درجة حرية (553) ومستوى دلالة (0.01) أما المحك الصحي فقد جاء الفرق في المتوسطات لصالح الطلاب السعوديين بمتوسط حسابي بلغ (3.66) وانحراف

معياري قدره (0.31) حيث بلغت القيمة التائية (6.87) وهي دالة عند درجة حرية (553) ومستوى دلالة (0.01) مما يعني أن طلاب الجامعات السعودية يولون أهمية أكبر من طلاب الجامعات اليمنية للجانب الصحي في شريكة الحياة من صحة جيدة وخلو من الأمراض وغيره، وهذا قد يرجع إلى الوعي الصحي والخدمات الصحية التي يحصل عليها المواطن في كل من البلدين وخاصة إذا علمنا أنه تتم فحوصات قبل الزواج في السعودية مما يرفع الوعي لدى المقدمين على الزواج ويزيد اهتمامهم بالجانب الصحي.

وبالنسبة لدلالة الفروق بين عيني الطلاب اليمنيين والمصريين فقد كانت هناك فروق دالة بين الطلاب اليمنيين والطلاب المصريين على عدد من محكات الاختيار حيث جاء المحك الديني والاجتماعي لصالح الطلاب اليمنيين في فروق المتوسطات ودلالة هذه الفروق عند استخدام القيمة التائية والتي بلغت (20.89) عند درجة حرية (553) ومستوى دلالة (0.01) في المحك الديني و (2.4) عند نفس مستوى الدلالة على المحك الاجتماعي مما يشير إلى اهتمام أكبر من الطلاب اليمنيين عند اختيار شريكة المستقبل بالالتزام الديني والثقافة الدينية، وكذا في المحك الاجتماعي والذي يوليه المجتمع التقليدي اليمني أهمية كبرى من حيث مكانة أسرة العروس ومركز أسرتها الاجتماعي والتقارب في المستوى الاجتماعي مع أسرة العريس.

أما المحك المادي فقد جاء الفرق لصالح الطلاب المصريين حيث بلغت القيمة التائية (16.28) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.01) وقد يرجع ذلك إلى نظام الزواج في مصر والذي يتشارك فيه الزوجين تكاليف ونفقات الزواج والتجهيز لبيت الزوجية فمن المهم لدى الشاب أن يكون المستوى المادي لشريكة المستقبل جيد حتى يمكنهما إتمام مشروع الزواج بعكس المجتمع اليمني الذي يقوم فيه العريس بتحمل كافة تكاليف الزواج ابتداءً بتجهيز العروس بكل ما يلزمها من ذهب وثياب وانتهاءً بتجهيز البيت وتأثيثه لذلك لا يهتم الشاب كثيراً إذا كان

المستوى المادي للعروس مرتفع، وهذه الفروق في المتوسطات بين العينتين انعكست على الفرق في مجموع المحكات بين العينتين وذلك لصالح العينة المصرية. وبالنسبة لعينة الطالبات فقد ترتبت أفضلية اختيار شريك الحياة للعينات الثلاث كمايلي:

فصورة الشريك المأمولة لدى طالبات الجامعات اليمينية هي:

تأدية ما عليه من حقوق وواجبات ومحترماً ويقدرها.

✓ حسن الأدب والأخلاق.

✓ ذو شخصية قوية.

✓ يهتم بصله الرحم.

✓ يخلو من الأمراض المعدية والوراثية.

✓ ملتزم دينياً ولكن غير متعصب دينياً.

✓ ناضج انفعالياً .

✓ لم يسبق له الزواج.

✓ بينهما انجذاب متبادل.

✓ يأخذ رأيها في شئون الخاصة.

✓ في حالة مزاجية جيدة.

✓ بصحة جيدة.

✓ لا يدخن.

✓ يقضي أوقات فراغه معها.

✓ يشارك في تربية الأبناء.

- ✓ مرح.
 - ✓ رومانسي.
 - ✓ طموح.
 - ✓ يتحمل نفقات الزواج.
 - ✓ لديه مسكن مستقل.
 - ✓ يؤمن بعمل المرأة خارج المنزل.
 - ✓ لديه وظيفة حكومية.
 - ✓ متفوق عليها في المركز الاجتماعي.
 - ✓ طويل القامة.
 - ✓ حسن المظهر.
 - ✓ رشيق.
 - ✓ ووسيم.
- في حين أن أفضلية الاختيار لدى الطالبات السعوديات قد كانت حسب ترتيب:

- ✓ يحترم المرأة ويقدرها.
- ✓ يؤدي ما عليه من حقوق وواجبات.
- ✓ لديه مستوى من حسن الأدب والأخلاق واللياقة.
- ✓ يتمتع بصحة جيدة.
- ✓ بينهما انجذاب متبادل.
- ✓ لديه حالة مزاجية جيدة.

- ✓ يتمتع بشخصية قوية ويعتمد عليها.
- ✓ غير متعصب دينياً.
- ✓ لديه مستوى مرتفع من الثبات والنضج الانفعالي.
- ✓ لم يسبق له الزواج.
- ✓ لديه سكن مستقل.
- ✓ يتحمل جميع نفقات الزواج.
- ✓ يأخذ رأيها في شئونه الخاصة.
- ✓ يؤمن بأهمية عمل المرأة خارج المنزل.
- ✓ لديه مستوى مرتفع من الذكاء.
- ✓ لديه وظيفة حكومية ولا بأس بأن يسطحها في رحلات كثيرة.
- أما الطالبات المصريات فقد كانت أفضلية اختيارها:
- ✓ يحترم المرأة ويقدرها.
- ✓ لديه مستوى مرتفع من حسن الأدب والأخلاق واللياقة.
- ✓ يتمتع بصحة جيدة.
- ✓ لم يسبق له الزواج.
- ✓ الانجذاب المتبادل بينهما.
- ✓ ذو شخصية قوية يعتمد عليها.
- ✓ ملتزم بأحكام الدين.
- ✓ لديه مستوى مرتفع من الطموح والثبات والنضج الانفعالي.
- ✓ رومانسي.

- ✓ ذكي.
- ✓ حسن المظهر و رشيق.
- ✓ مثقف.
- ✓ جذاب.
- ✓ ولا بأس بأن يكون وسيم.

من خلال الاستعراض السابق نجد أن على رأس هذه الصفات احترامه للمرأة وتقديرها وإن كانت تأديته لما عليه من حقوق وواجبات قد سبقت الاحترام لدى الطالبات اليمينيات ومن ثم تأتي الصفات النفسية لدى الطالبات المصريات متمثلة بحسن الخلق ومن بعدها التمتع بصحة جيدة وهذا ما ينطبق على العينة اليمينية إلا أن اليمينيات يعتقدن أنه من أهم الصفات بعد الاحترام وتادية الواجبات وحسن الخلق لا بد أن يتمتع الشريك بشخصية قوية، خالي من الأمراض المعدية ومن ثم غير متعصب دينياً وهو ما ينطبق على الطالبات السعوديات واللاتي اعتبرن الصحة والإنجذاب المتبادل وحالة الرجل المزاجية وتمتعه بشخصية قوية وعدم تعصبه الديني من الصفات المطلوبة للشريك المستقبلي، وترى الطالبة اليمينية ضرورة مشاركته في تربية الأبناء وقضاء أوقات فراغها معها بعد الالتزام الديني ومن ثم تأتي الصفات النفسية كالرومانسية والطموح ومن ثم النفقات المالية الخاصة بالزواج وحصوله على سكن مستقل ووظيفة حكومية، وأن يكون متفوق عليها في المركز الاجتماعي وأخيراً تأتي الصفات الشكلية ونجد أن العينة السعودية تركز على أن يكون غير متعصب دينياً ولديه مستوى مرتفع من النضج الانفعالي ويؤمن بأهمية عمل المرأة وفي نفس السياق تؤكد العينة المصرية على الصفات النفسية كالطموح والنضج الانفعالي والرومانسية ومن ثم الصفات الشكلية من حسن المظهر والرشاقة، ولمعرفة دلالة الفروق بين العينة اليمينية والعينتين المصرية والسعودية كلاً على حدة قامت الباحثة باستخدام القيمة التائية كذلك للمقارنة بين المتوسطات المحسوبة.

حيث اتضح أن هناك فروق في المحك الشكلي لصالح الطالبات السعوديات حيث بلغت القيمة التائية لمعرفة دلالة الفروق في المتوسطات (12.17) وهي دالة عند درجة حرية (571) عند مستوى دلالة (0.01) أما الفروق في المحك النفسي والديني والثقافي فقد كانت لصالح الطالبات اليمنيات بقيم تائية مختلفة (3.5) و (3.99) و (3.1) على التوالي وجميعها دالة عند مستوى دلالة (0.01) مما يعني أن الطالبات اليمنيات تهتم بالناحية النفسية من حالة مزاجية وثبات انفعالي والتزام ديني بالإضافة إلى الثقافة العالية وسعة الأفق أكثر من الطالبات السعوديات واللاتي تولي الجانب الشكلي أهمية أكبر من الطالبات اليمنيات، ولم توجد أية فروق على المستوى الكلي للمقياس بين العينتين كما هو موضح في الجدول أعلاه.

وبالنسبة للفروق بين الطالبات اليمنيات والطالبات المصريات فقد اتضح أن هناك فروق ذات دلالة في المتوسطات على المحك الشكلي لصالح العينة المصرية حيث بلغت القيمة التائية (3.47) وهي دالة عند درجة حرية (571) ومستوى دلالة (0.01) والمحك النفسي والاجتماعي ومحك القضايا المختلفة لصالح الطالبات اليمنيات حيث بلغت القيمة التائية لكل محك على التوالي (2.61) و (4.6) و (3.34) وجميعها دالة عند مستوى دلالة (0.01).

وهذه النتيجة تشير إلى اهتمام الطالبات اليمنيات بالناحية النفسية كالحالة المزاجية والرومانسية والشخصية القوية، إضافة إلى انتمائه إلى عائلة مرموقة ومعروفة اجتماعياً والمشاركة في رعاية الأبناء وغيره من القضايا والتي قد يرجع السبب في ذلك إلى البيئة اليمنية التي تعتبر أكثر تقليدية من البيئة المصرية وأكثر محافظة على الشكليات الاجتماعية نظراً لكونها بيئة قبلية في مجملها لم تأخذ المرأة فيها الكثير من حقوقها الاجتماعية مقارنة بالبيئات العربية الأخرى.

أما المحك الشكلي فإن الفروق جاء لصالح الطالبات المصريات بمتوسط حسابي (3.07) وانحراف معياري قدره (0.47) حيث بلغت القيمة التائية (3.47) وهي دالة عند درجة حرية (571) ومستوى دلالة (0.01) وقد يرجع

هذا الفرق كذلك إلى الواقع الاجتماعي فالمجتمع اليمني يعتبر الذكر مجد ذاته قيمة مهما كان شكله وتربى البنات والأولاد على هذه الرؤية، صحيح أن هذه النظرة موجودة في غالبية المجتمعات العربية إلا أنها واضحة بدرجة كبيرة في المجتمع القبلي اليمني.

أما سن الزواج المناسب للإناث وفارق السن بين الزوجين وطرق اختيار الشريك فنجد أن السن المناسب لدى (81.0%) من عينة الطلاب اليمنيين تركزت في الفئة العمرية (16-21) مقابل (58.0%) و (73.3%) من العينتين المصرية والسعودية عند الفئة العمرية (18-21)، في حين أن (18.3%) فقط من عينة الطلاب اليمنيين ترى أن السن المناسب يقع في الفئة العمرية (22-27) مقابل (38.0%) و (26.0%) للطلاب المصريين والسعوديين على الفئة العمرية (22-26) بينما تعتقد (50.4%) من الطالبات اليمنيات أن (16-21) هي السن المناسبة للزواج مقابل (35.3%) و (36.7%) من عيني الطالبات المصرية والسعودية على الفئة العمرية (18-21)، وحصلت الفئة العمرية (22-27) على موافقة (47.0%) من عينة الطالبات اليمنيات مقابل (54.6%) و (54.0%) للعينتين المصرية والسعودية، أما الفئات العمرية (28 سنة فأكثر) لدى العينة اليمنية و (26 سنة - أكبر من 30) لدى العينات المصرية والسعودية فلم تلقى أي قبول لدى عينات الطلاب والطالبات إلا بنسب ضئيلة لا تتجاوز (9.0%).

ونجد أن عدم وجود فارق في السن بين الزوجين لم يلقي أي قبول لدى الطلاب والطالبات اليمنيات لذلك فقد بدأت الباحثة بالفئة (1-6) سنوات والتي سيتم مقارنتها مع العينتين المصرية والسعودية فقد اتضح أن 80% فما فوق من عينات الطلاب ترى أن السن المناسب لفارق السن يتراوح بين 1-6 سنوات وتوزع الـ 20% الباقية على (7-9) سنوات وعشر سنوات فأكثر، وهو ما تعتقده كذلك الطالبات والتي تراوحت نسبهن بين (83.3%) للسعوديات و (87.0%) لدى اليمنيات مروراً بـ (85.3%) لدى المصريات.

وبالنسبة لطرق اختيار الشريك فقد اقتصر المقارنة على أن الزواج من الأقارب والمعارف والجيران طريقة مقبولة لدى أكثر من 50٪ من عينات الطلاب الثلاثة بنما نجد أن (39.8٪) فقط من اليمينيات مقابل (54.7٪) و (73.3٪) من السعوديات يرغبن في الزواج من الأقارب والمعارف والجيران، وعند الانتقال إلى الزواج عن طريق الخاطبة نجد أن العينة اليمينية والمصرية لا ترحب بهذه الطريقة بينما (20.0٪) من عينة الطلاب السعوديين يرونه مناسبة وهذا ينطبق على عينات الطالبات حيث أن (7.0٪) فقط من اليمينيات و (5.3٪) من المصريات يرحبن بهذه الطريقة مقابل (12.0٪) من السعوديات، والملاحظ أن الطالبات اليمينيات أكثر ترحيباً بطريقة الشات للزواج بنسبة (0.7٪) مقابل (1.5٪) فقط من الطلاب اليمينيين بالرغم من أن هذه الطريقة غير مرغوبة لدى جميع عينات البحث والملاحظ من الجدول السابق أن نسبة عينة الطلاب والطالبات اليمينيين غير محددية طريقة الاختيار مرتفعة مقارنة بالعينات الأخرى حيث بلغت (36.0٪) لدى الطلاب و (58.8٪) لدى الطالبات مما يدل على الدور الكبير الذي تلعبه الأسرة في عملية الاختيار الزوجي والذي يفرض على الأبناء لذلك فإن الأبناء غير محددية الطريقة المناسبة لهم للاختيار باعتباره أحد الأدوار التي تتكفل بها الأسرة.

الخاتمة:

تتفق العينة اليمنية طلاباً وطالبات على تفضيل الشريك المحترم لشريكه، والملتزم أخلاقياً، ودينياً مع وجود الانجذاب المتبادل والحالة المزاجية الجيدة، ذو الشخصية القوية التي يُعتمد عليها وهي نفس الخصائص التي أكدت عليها الدراسات السابقة عربياً وعالمياً مع الفروق الثقافية والدينية والتي أوضحت أفضلية الالتزام الديني – والالتزام بتأدية ما عليه/ها من حقوق وواجبات والتي جاءت في أولويات التفضيل بالنسبة للعينة اليمنية وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق بين الطلاب والطالبات على المحكات لصالح الطالبات فيما عدا المحك الشكلي وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة عربياً وعالمياً، أما بالنسبة للفروق الثقافية بين الجنسيتين اليمنية والسعودية فقد جاءت الفروق لصالح الطلاب اليمنيين في المحك الثقافي بينما الفروق في المحك الصحي فقد جاءت الفروق لصالح الطلاب السعوديين، أما الفروق بين الطالبات فقد جاءت لصالح الطالبات اليمنيات في المحك النفسي والديني والثقافي في حين أن الفروق جاءت لصالح الطالبات السعوديات على المحك الشكلي.

أما الفروق بين العينتتين اليمنية والمصرية فقد جاءت لصالح الطلاب اليمنيين على المحك الديني والاجتماعي في حين أن الفروق لصالح الطلاب المصريين في المحك الصحي والمادي أما الطالبات فقد جاءت

الفروق لصالح المصريات على المحك الشكلي بينما المحك النفسي والاجتماعي ومحك القضايا المختلفة فقد جاء لصالح الطالبات اليمنيات.

❖ هوامش البحث:

- (1) صادق، عادل: متاعب الزواج، دار الشروق: القاهرة، دن، 1999.
- (2) Ryan, Barbara: **mate selection across cultures** *Journal of marriage and family*.
vol 66 (4) , 2002, pp 1070-1071.
- (3) ابو العنين، عطيات فتحي: ديناميات الاختيار الزوجي وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة علم النفس، العدد الثاني، 1999، ص ص 176-182.
- (4) وطفة، على أسعد؛ محمد عيسى: اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو عادات الزواج ومظاهره الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 33، العدد 3، ص ص 511-557.
- (5) العنزي، فرحان بن سالم: أساليب التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض المتغيرات الديمغرافية في تحقيق مستوى التوافق الزوجي لدى عينة من المجتمع السعودي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، 2009 .
- (6) الخولي، سناء: الزواج والعلاقات الأسرية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1982.
- (7) Hamel ann. **An assessment of marital satisfaction in step.**
Families to warzd An integration of three conceptual models of
relationship satisfaction , *Journal of social psychology*, vol, 58 no 5,
1997pp 15-20.
- (8) علي، علي عبد السلام: المساندة الاجتماعية واتخاذ قرار الزواج واختيار القرين، وعلاقتهما بالتوافق الزوجي، دراسات نفسية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2001، ص ص 69-95.

(9) Deaux , k & wrightsman, L. **social psychology California** : brooks / cale1988 .

(10) البلهان، عيسى: الاختيار الزوجي حسب مدركات الشباب الجامعي (دراسة مقارنة بين الشباب الكويتي)، مجلة كلية التربية جامعة الكويت، المجلد العشرون، العدد الأول، 2008، ص ص 245-294

(11) درويش، زينت ؛ الشمسان، منيرة : محكات اختيار شريك الحياة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والديموجرافية لدى طلاب الجامعة السعوديين والمصريين، حوليات مركز البحوث والدراسات النفسية، الحولية الخامسة، الرسالة الأولى، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2009 .

(12) السواط الله بن عبد الله: فاعلية برنامج إرشادي معرفي سلوكي في تحسين مستوى النضج المهني وتنمية مهارة اتخاذ القرار المهني لدى طلاب الصف الأول الثانوي بمحافظة الطائف - دراسة شبة تجريبية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم علم النفس، 2008 .

(13) المرجع السابق.

(14) مرسى، كمال إبراهيم: العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، ط2، الكويت، دار القلم للنشر والتوزيع، 1995.

(15) علي، علي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-95.

(16) العمري، علياء: بعض العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى الطلاق المبكر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، كلية الآداب 2003.

(17) موسى، رشاد عبد العزيز؛ وآخرون تفضيل المرأة لبعض الخصائص المرتبطة باختيار القرين، علم نفس المرأة، 2003، ص ص 409-443.

(18) العنزي، فرحان بن سالم، مرجع سبق ذكره، ص، 201.

(19) درويش، زينت؛ الشمسان، منيرة : محكات اختيار شريك الحياة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والديموجرافية لدى طلاب الجامعة السعوديين والمصريين. حوليات مركز البحوث والدراسات النفسية، الحولية الخامسة، الرسالة الأولى، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2009 .

(20) الساعاتي، سامية: الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت. 1988 .

(22) علي، دلية سليمان: العوامل التي تدفع الشباب للزواج العرفي: دراسة اجتماعية في إقليم القاهرة الكبرى، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2002 .

(22) عبد الله ، معتر؛ يوسف جمعه سيد: الزواج العرفي واقعة آثاره النفسية والاجتماعية، الكتاب التاسع عشر، تقارير بحث التراث والتغيرات الاجتماعي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 2004 .

(23) العطار، سهير عادل: علم الاجتماع العائلي، جامعة عين شمس: كلية الآداب، 2002.

(24) الخولي، سناء: الزواج والأسرة في عالم متغير، الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.

(25) (النساء، آية 3).

(26) (النساء:23].

(27) (النساء: آية 34).

(28) الساعاتي، سامية: مرجع سبق ذكره ،ص، 120

(29) الحسيني، السيد ؛ العيسى، جهنية: مرجع سبق ذكره، 522.

(30) Buss D. (1989) . sex differences. In human mate preferences evolutionary hypotheses tested in 36 cultures. Behaviornal and Brain sciences 5,12,pp 1-49.

(31) رزق، كوثر: دراسة مقارنة في اتجاهات طالبات الجامعة نحو اختيار شريك الحياة، مجلة كلية التربية، دمياط الجزء الأول، 1989، ص ص 361-388.

(32) Towansend ' and levy .G. **effects of potential partner, physical attractiveness and socioeconomic status on sexuality and partner selection**, Archives of sexual behavior, 19(2), 1990, pp 149-164.

(33) Feingold, A. **Gender differences in mate selection preference**. Psychological , Balletin vol 112 (1) , 1992, pp 125-193.

(34) Sprecher, s & etal . mate selection preferences: gender differences examined in anational sample. The journal of personality and social psychology, vol. 66, 1994, pp 1074-1080 .

(35) وطفة، على أسعد ؛ محمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص، 512.

(36) ابو العينين، عطيات فتحي، مرجع سبق ذكره، ص، 190.

(37) علي، علي عبد السلام: المساندة الاجتماعية واتخاذ قرار الزواج واختيار القرين، وعلاقتهم بالتوافق الزوجي، دراسات نفسية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 2001، ص ص 69-95.

(38) Badahdah, A & tiemann, K . **mate selection criteria among muslim living in America**. Evolution and human Behavior. Vol 26 (5) pp, 2005, 432-440.

(39) البلهان، عيسى، مرجع سبق ذكره، ص، 242.

(40) درويش، زينت؛ الشمسسان، منيرة، مرجع سبق ذكره.

(41) العنزوي، فرحان بن سالم، مرجع سبق ذكره، ص، 124.

المقاربة النظرية لإحدى سمات الشخصية المناعية : الصلابة النفسية

الدكتور: محمد بلوم ، جامعة بسكرة، الجزائر

الباحثة: مريامة حنصالي، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

اتخذ علم النفس منذ ظهور الاتجاه الإنساني منحى آخر في البحث ركز من خلاله على الإنسان بوصفه صيرورة متواصلة من النماء تميزها القيم والفضائل الإنسانية النابعة من طبيعته الخيرة، وتجسد الصلابة النفسية في جوهرها معاني تلك القيم والفضائل. وتعد الصلابة النفسية إحدى سمات الشخصية التي تسهم في الحفاظ على الصحة النفسية والجسدية، إذ تعمل على تعديل استجابة الضغط المناعية للجسم مشكلة بذلك عاملا وسيطا بين الضغوط والصحة.

هدف المقال هو تسليط الضوء على المقاربات النظرية التي تناولت الصلابة النفسية بالتمسك بقصد إبراز نقاط التقاطع التي تشترك فيها تلك المقاربات و التوجهات لإعطاء نظرة تكاملية توضح سمة هامة من سمات الشخصية المناعية.

Abstract:

Since the advent of the humanistic trend, psychology took another orientation in research, through which it focused on the human being, describing him as a continuous developmental process distinguished by humanitarian values and virtues stemming from his good nature . As to the concept of psychological hardiness it embodies in it's essence the meanings of these values and virtues. Psychological hardiness is one of the personality traits that contribute to maintaining mental and physical health, as it works on modulating the body's immune stress response, thus representing an intermediary factor between stress and health.The aim of this paper is to shed light on the theoretical approaches that dealt with psychological hardiness, in order, to highlight the points of intersection in common with these approaches and trends, and to provide an integrative view that clarifies an important feature among features of the immune personality .

في كتاب له صادر سنة (1994) بعنوان " قوة الشخصية المناعية: سبع سمات يمكن تطويرها للبقاء بصحة جيدة اقترح (Henry Dreher) تعريفا لهذا المصطلح جاء فيه " تعني الفرد القادر على إيجاد الفرح والمعنى (أي المغزى و الهدف من الحياة)، و حتى الصحة حينما تقدم الحياة أصعب تحدياتها. فالشخصية المناعية لا تتعامل مع أحداث الحياة الضاغطة بالإنكار و إنما بالتقبل و المرونة و الرغبة في التعلم والنمو. ففي خضم أزمات الحياة تحمي سمات كتلك الفرد من الانهيار انفعاليا وجسدياً" (1).

و اعتمد (Dreher) في طرحه للمفهوم على جملة من الأبحاث و الدراسات قادها مجموعة من العلماء طيلة العقدين الأخيرين من القرن الماضي، و التي تناولت فكرة الفروق الفردية في الإصابة بالمرض أو الشفاء منه و كذا تأثير العوامل النفسية الايجابية على الناحية الجسدية، خاصة مع ظهور اتجاه المناعة النفسية العصبية و الذي أثبت قدرة هذا التأثير على الإفرازات العصبية الغددية المناعية.

ركزت الأبحاث التي استمد منها (Dreher) تصوره عن الشخصية المناعية على النواحي الايجابية في الشخصية مؤكدا بذلك فكرة (Allport) حول ضرورة دراسة علم النفس للشخصية الصحية (2) "The healthy personality" و المثير في الموضوع أن تتضمن تلك السمات قيم و فضائل إنسانية بحتة كالغيرية أو الإيثار، و الصبر و التفاؤل، و الالتزام و تحمل المسؤولية، واحترام الذات و الآخرين و غيرها بوصفها عوامل معززة للصحة الجسدية و النفسية على حد سواء. و السؤال الذي يتبادر للذهن يتمثل في الكيفية التي تساهم من خلالها تلك السمات في الحفاظ على الشخصية من الانهيار الانفعالي والجسدي أو بالأحرى كيف يمكن للسمة أن تعزز الأنظمة المناعية للجسم؟.

تعد الصلابة النفسية إحدى السمات التي تمارس دورا وسيطا بين الضغط والصحة، إذ تتحدد بموجبها الطريقة التي يدرك ويفسر من خلالها الأفراد الأحداث الضاغطة على أنها فرصا للنمو والتطور الشخصي، ومن ثم يعمل هذا الإدراك الإيجابي على تعديل الاستجابة المناعية للضغط مخففا بذلك من آثارها السلبية على الصحة النفسية والجسدية عبر جملة من الاستراتيجيات التكيفية الفعالة.

و الصلابة النفسية كمفهوم حديث تمتد جذوره في عمق كبرى النظريات التي تناولت الشخصية بالتفسير، فقد عدها السيكولوجيون مركبا قاعديا للشخصية السوية القادرة على تحمل أزمات الحياة وتحدياتها، حيث تميز الأفراد الذين ينجزون ويحتفظون بصحتهم النفسية والجسدية رغم الظروف الضاغطة لذلك عدها (Dreher) سمة من سمات الشخصية المناعية. فما المقصود بالصلابة النفسية ؟ و ما هي المقاربة النظرية المفسرة لها؟.

1. تعريف الصلابة النفسية:

تعرفها (Kobossa,1979) بأنها "كوكبة من السمات الشخصية و التي تعمل كمصدر للمقاومة في مواجهة الأحداث الضاغطة" (3).

و تعرفها أيضا بأنها "اعتقاد عام لدى الفرد في فاعليته و قدرته على استخدام كل المصادر النفسية و البيئية المتاحة، كي يدرك و يفسر و يواجه بفاعلية أحداث الحياة الضاغطة" (4).

ويعتبرها (راجع،1965) قدرة لدى الفرد على تأجيل و إرضاء الحاجات الآجلة و الصمود أمام الأزمات الآنية من دون أن يختل توازنه الانفعالي و تفكيره، فضلا عن قدرة الفرد على إنتاج معقول في حدود ذكائه و حيويته واستعداده .

أما (الحلو، 1995) فتعرف الصلابة بأنها الشخص الذي يمتلك إحساسا قادرا على مواجهة أحداث الحياة التي يتعرض لها وأن يكون باستطاعته التعامل معها بشكل يجنبه الإصابة بالاضطرابات النفسية والجسدية .

في حين تذهب (سمين، 1995) إلى الاعتقاد بأنها: " قدرة الشخص على مواجهة ظروف وأحداث الحياة الضاغطة و المهددة والتعامل معها من دون تعرض صحته النفسية والجسمية إلى الاضطراب الذي قد يحدث نتيجة لتلك الأحداث " (5) .

من التعريفات السابقة يتضح أن الصلابة تتضمن معنى التأجيل للإشباع و الصمود مع ضرورة الاحتفاظ بالاتزان الانفعالي. وأنها تستند على التقييم الإيجابي للأحداث الضاغطة و التعامل الفعال معها بغية الحفاظ على الصحة النفسية و الجسدية. تعتبر (Kobossa) الصلابة سمة في الشخصية و يتضمن تعريفها الأول مصطلح المقاومة أما الثاني فيشير لفاعلية الذات. أما تعريف (راجح) فيشير إلى القدرة على إحلال التوازن بتأجيل إرضاء الحاجات (أو ما يعرف بقوة الأنا).

يوحي استخدام هذه المصطلحات بالتداخل القائم بينها و بين مصطلح الصلابة النفسية خاصة إذا علمنا أن (Kobossa) قد عرفت الصلابة في بدايات دراستها على أنها " استخدام مصادر الأنا الضرورية قصد التقييم و التأويل و الاستجابة الصحية للضواغط" ، ثم استخدم بعدها مصطلح الصلابة النفسية من قبل منظري الإدارة "management theorists" في فحصهم للعلاقة بين الضغوط و الصحة (6) و هو ما يفسر فكرة الإدراك الايجابي للأحداث الضاغطة التي أقامت عليها كوبوسا نظريتها عن صلابة الشخصية و التي ضمنتها أبعادا ثلاث هي:

أ / الالتزام: يعني اعتقاد الفرد في حقيقة و أهمية و قيمة ذاته و فيما يفعل، و يمكن أن يتضح ذلك من خلال قيمة الحياة التي تكمن في ولاء الفرد لبعض المبادئ و القيم و اعتقاده أن لحياته هدفا و معنى يعيش من أجله .

ب / التحكم: و يعني الاستقلالية و القدرة على اتخاذ القرار و مواجهة الأزمات، كما يشير التحكم إلى اعتقاد الفرد أنه بإمكانه أن يكون له تحكم فيما يلقاه من أحداث، و يتحمل المسؤولية الشخصية عما يحدث له و يتضمن التحكم: القدرة على اتخاذ القرار والاختيار من بين بدائل متعددة، والقدرة على التفسير و التقدير للأحداث الضاغطة، والقدرة على المواجهة الفعالة و بذل الجهد مع دافعية كبيرة للأنجاز و التحدي.

ج / التحدي: و يشير إلى اعتقاد الفرد أن ما يطرأ من تغيير على جوانب حياته هو أمر مثير و ضروري للنمو أكثر من كونه تهديدا له، مما يساعده على المبادرة و استكشاف البيئة و معرفة المصادر النفسية و الاجتماعية التي تساعد الفرد على مواجهة الضغوط بفعالية، و يظهر التحدي في اقتحام المشكلات حلها و القدرة على المثابرة و عدم الخوف عند مواجهة المشكلات⁽⁷⁾.

2. النماذج النظرية المفسرة للصلابة النفسية :

تعد (Kobossa,1979) أول من استخدم مصطلح الصلابة كمتغير يعكس الفروق الفردية في الإصابة بالمرض نتيجة التعرض للضغوط، ذلك أن أحداث الحياة الضاغطة تؤدي إلى تنشيط الجهاز العصبي الودي إضافة إلى أن الضغط المزمن يؤدي في نهاية المطاف إلى الإرهاق و المرض و الكرب النفسي، وفي هذا الصدد يشير (Funk,1992) إلى أن الأفراد الذين يمتلكون شخصيات صلبة (صلدة) لديهم القدرة على البقاء أصحاء تحت الضغوط، فهم فعالين متجهين نحو أهدافهم ولديهم خاصية الالتزام نحو الذات و العالم من حولهم.

ولقد توصلت (Kobossa,1979,& Kobossa et ,al 1982) إلى أن الأفراد الذين يمتلكون سمة الصلابة أقل عرضة للمرض و لديهم القدرة على تحويل أحداث الحياة الضاغطة إلى فرص لنموهم وتطورهم الشخصي.⁽⁸⁾ إذ من المحتمل أن تتضمن آلية الضغط - صلابة مزيجاً من العمليات المعرفية - النفسية - السلوكية، وفي هذا الإطار اقترح كل من (Maddi and Hightower 1999) أن الصلابة تدعم نوعاً من المواجهة التكيفية و التي تقلل من أضرار أحداث الحياة

الضاغطة، أسموها بالمواجهة التحويلية (coping transformational). من جهتها أكدت (Ouellette, 1993) بأن جزء من هذا التعامل التحويلي يتضمن تأويلا للمعاني التي يربطها الأفراد بالأحداث المحيطة بهم.

يؤمن ذوي الصلابة النفسية المرتفعة بتحكمهم أو تأثيرهم في الأحداث، و يحاولون تأويل الضواغط بطرق إيجابية و بناءة ويفسرونها على أنها تحديات وفرصا متوفرة للتعلم، ويعتقد كل من Kobossa, Maddi, Puccetti & (Zola, 1985) بأن هذا الإدراك التكيفي هو الكامن وراء المستويات المنخفضة من استجابات الضغط المناعية للأحداث التي يحتمل أن تشكل تهديدا للأفراد، وبدوره اقترح (Dolbier et al, 2001) بأن هذا التقييم التكيفي للأفراد هو الذي يحميهم من الآثار المناعية للضغط و بالتالي يمكنهم من الاحتفاظ بالصحة النفسية و الجسدية⁽⁹⁾.

إن الميزة الأساسية للصلابة- أو جوهرها كما يوضحها التراث السيكولوجي- هو تأثيرها على عملية التقييم و المواجهة، وتصنف استجابات الأفراد للضغوط ضمن فئتين:

➤ إستراتيجيات نكوصية و التي تعكس السلبية أو التجنب كالانسحاب المعرفي أو السلوكي، و الإنكار و تجاهل أو تجنب الضواغط و لوم الآخرين و التركيز على الانفعال، و تزيد استراتيجيات كهذه من المشكلات الانفعالية و سوء التكيف.

➤ استراتيجيات تحويلية تتضمن تقييما واقعا للأحداث الضاغطة يتلاءم وثقة الفرد في مصادره و قدرته على المواجهة الفعالة، فبدلا من التقبل السلبي للأحداث الضاغطة و انعدام المحاولات لتغييرها يستخدم الأفراد ذوي المواجهة التحويلية مصادره الداخلية و التي تمكنهم من تعديل الظروف أو إعادة صياغة المواقف حتى يمكن التعامل معها و البحث لها عن حلول تخفف من آثارها.

تعرف (Kobossa & Khovhabi, 2005) المواجهة التحويلية بأنها " أساليب التكيف النفسية و السلوكية الأساسية للمقاومة " و تشمل ثلاث خطوات رئيسية:

أولها هي التوسيع في الرؤية أو وجهة النظر إذ تنشأ عملية المواجهة التحويلية على المستوى العقلي و من ثم يساعد التحليل الشامل على تحمل الوضعيات الضاغطة، وعليه فإن اكتساب رؤية معارضة للخضوع (أي الاستسلام للحدث الضاغط) يسمح للفرد بتفسير الوضعية بشكل واضح و بالتالي محاولة إيجاد حلول لها .

و ثانيها هي تعميق الفهم: فبمجرد وضوح الرؤية و مواجهة المواقف بطريقة موضوعية يبدأ الفرد في البحث عن حل للمشكل بهدف تقييم الطرق التي يساهم من خلالها سياق الحدث و العوامل الشخصية في تفسير الظروف الضاغطة ، و من ثم يصبح الفرد قادرا على تحديد أي السلوكيات يمكن اتخاذها لتصحيح الوضع.

أما الخطوة الثالثة و الأخيرة: فهي اتخاذ قرار فعلي بمعنى القدرة على اكتساب نظرة ثابتة لرؤية الجانب الايجابي فيما يحدث مع اتخاذ إجراءات حاسمة لحل المشكل بطريقة أفضل. و باكتساب الرؤية الواضحة و الفهم المعمق من خلال الجانب العقلي لعملية المواجهة يصبح الفرد على استعداد لوضع إستراتيجية قصد التعديل الايجابي للضواغط⁽¹⁰⁾. أما من الناحية الفيزيولوجية فتشير الدراسات إلى الارتباط الايجابي للصلابة النفسية بنشاط الاستجابات المناعية⁽¹¹⁾ فقد توصل (Dolbier et al, 2001) إلى أن استجابة الجهاز المناعي تكون أكثر قوة (أي انتشار الخلايا للمفاوية) لدى مرتفعي الصلابة النفسية، كما أشار (Zolla et al, 1995) إلى ارتباط الصلابة النفسية بالمستويات القاعدية العليا من هرمونات الغدتين الكظرية و النخامية⁽¹²⁾.

و تتكون الصلابة حسب (Maddi,2004) من ثلاث مكونات هي الالتزام و التحدي والسيطرة أو التحكم. و أن تكون متحديا معناه أن تتقبل أن الحياة

بطبيعتها ضاغطة، و أن ترى بحكمتك في هذه التغيرات الضاغطة فرصا للنمو و التطور الشخصي وأن تمتلك القدرة التي تجعلك تتعلم من خلال تحويل تلك الضغوطات لصالحك و من ثم تؤمن بقدرتك على التعلم من الفشل تماما كما تتعلم من النجاح.

و أن تكون ملتزما معناه أن تؤمن بأنه مهما ساءت الأمور فمن الضروري أن تظل منخرطا فيما يحدث من حولك مشاركا فيه بدلا من الابتعاد عنه و الإحساس بالاغتراب. أما التحكم أو السيطرة فهو الذي يجعلك تؤمن أنه مهما كانت الأمور سيئة فإنك بحاجة للمحاولة الدائمة من أجل تحويل تلك الضغوط إلى فرصا أخرى للتطور فمن السلبية أن تترك نفسك للعجز، و امتلاك الفرد لهذه المكونات معناه من وجهة نظر الوجوديين امتلاكه للشجاعة الوجودية (existential courage) .

يؤكد (Bonanno 2004; Maddi 2005) على أن الصلابة تأتي في مقدمة الطريق إلى المقاومة و التي غالبا ما تعتبر ظاهرة للحفاظ على الصحة و الأداء حتى بوجود الظروف الضاغطة، و في هذا السياق يركز (Maddi,2013) على أن المقاومة لا تشتمل على فكرة البقاء و حسب بل و التطور و الازدهار الشخصي بمعنى أنه بإمكان الظروف الضاغطة أن تحسن من الصحة و الأداء من خلال ما يتعلمه الفرد و يستخدمه في مواجهتها⁽¹³⁾ .

تتمحور فكرة الفلسفة الوجودية التي أقامت عليها (Kobossa) نظريتها حول القدرة على إيجاد المعنى للحياة أي الهدف الذي يعيش لأجله الإنسان كي لا تفقد حياته معناها و من ثم يتوقف على التطلع للمستقبل و يعيش حبيسا للماضي، رافضا أي تغيير يمكن أن يطرأ عليه لأنه غير قادر على التعامل معه، وهو الطرح ذاته الذي يتبناه (Henry Dreher) في تفسيره للشخصية المناعية.

و لقد أضاف كل من (Clough, Earl & Sewell,2001) مكونا رابعا للصلابة أسموه بالصلابة الذهنية و هذا استنادا إلى نظرية (Maddi & Kobossa)،

و يتطلب نموذج الصلابة الذهنية:الثقة بوصفها عاملا مهما توصلوا إليه من خلال دراستهم حول أداء الرياضيين. يصف نموذج المكونات الأربع للصلابة الذهنية " 4Cs Model of Mental toughness ذوي الصلابة الذهنية المرتفعة بكونهم اجتماعيين، فهم قادرون على الحفاظ على هدوئهم و استرخائهم، و يمتلكون روح المنافسة و لديهم مستويات منخفضة من القلق و إحساس عال بالثقة بالنفس مع إيمان لا يتزعزع بسيطرتهم على مصيرهم. إذ لا يتأثر هؤلاء الأفراد نسبيا بالمنافسة و لا بالشدائد، و لقد طور هؤلاء الباحثين استبياننا لقياس الصلابة الذهنية و أثبتت النتائج ارتباطها بمكونات الصلابة النفسية لدى مادي و كوبوسا⁽¹⁴⁾.

لم يكن مصطلح الشخصية الصلدة " The hardy personality الذي أطلقته كوبوسا على ذوي الصلابة النفسية المرتفعة دخيلا على التراث السيكولوجي، فقد تداولته كبرى النظريات المفسرة للشخصية كالمدرسة التحليلية و السلوكية المعرفية و كذا الاتجاه الإنساني و علم النفس الايجابي، حتى و إن تباينت القاعدة النظرية التي استند إليها هؤلاء فهي في مجملها تدور حول فكرة واحدة مفادها قدرة الشخصية على التطور و النمو بالاستفادة من الخبرات الماضية لمواجهة الحاضر و التطلع للمستقبل.

لقد تحدث أدلر عن الشعور بالنقص و الذي يدفع الشخص إلى التعويض في جانبه الايجابي إذ يخلق هذا الإحساس تحديا ذاتيا داخل الفرد يكون مصدرا لقوة و إرادة خلاقية للإبداع في الحياة، و لا تخلو الحياة من نماذج حققوا لأنفسهم التميز انطلاقا من هذا الشعور، و تتجلى قوة الإرادة في الكفاح المستمر لبلوغ الأهداف المسطرة فالفرد قوي بتوقعاته حول قدرته على التفوق. و تحدث ماسلو عن تحقيق الذات ليجعل منه قمة الحاجات الإنسانية. و تحقيق الذات هو ما يمتلكه الفرد من مصادر داخلية قادرة على تحفيزه لبلوغ الهدف المسطر وذلك بتوظيفه لإمكاناته من أجل تجسيد تلك الأهداف على أرض الواقع، و لا تخلو العملية من الإصرار و الصمود أمام الإحباط و المثابرة و رفع روح التحدي عاليا

و الالتزام و تحمل مسؤولية القرارات المتخذة و هي كلها سمات تبتتها كوبوسا في وصفها للأفراد الذين يتمتعون بشخصيات صلدة .

أما كارل روجرس فقد آمن هو الآخر بقدرة الفرد على استخدام مصادره الداخلية للتغلب على متاعبه فأسس العلاج المتمركز حول العميل ليختزل علاج الاضطراب في الإرادة الإنسانية. و في هذا الصدد يشير (العكيلي،2000) إلى تطرق (آدلر) من خلال المصطلحات العديدة التي طرحها عن صلابة الشخصية و هي الكفاح من أجل التفوق الذي عده الهدف النهائي الذي يسعى إليه كل الناس، وهو يرى أن الافتقار و القصور في قوة الإرادة وأسلوب الحياة و الشعور بالنقص أو في البعض منها يؤدي إلى شعور الفرد بالعجز النفسي، ويعتقد أن الإنسان تحركه توقعاته أكثر مما تحركه خبراته الماضية لأن الأهداف و التطلعات التي يضعها الفرد لنفسه و لغيره هي التي توجه مشاعره و انفعالاته و سلوكياته الراهنة .

فقد عد مصطلح قوة الأنا حسب (عبد الهادي،1999) مرادفا لمصطلح الصلابة الشخصية و يمثل ضرورة داخلية للتوجه نحو الحياة لكونها حافزا قويا و جذريا لحل المشاكل و الأزمات التي يصادفها الفرد في حياته اليومية و التي تحدد كيفية مواجهته و تعامله مع تلك المشاكل .

و ميز (كارل جوستاف يونغ) الشخص القوي الصلب بأنه يحاول أن يتطور و يتوسع و يتغير نحو الأفضل أما الشخص العاجز فهو الشخص الذي يتحرك إلى الوراء و يبقى حبيس الماضي و يتوقف عن الحركة و التوسع نحو المستقبل. إن ما يزيد الفرد صلابة و يجعله أكثر قدرة على تغيير الأوضاع هو بمواجهتها من خلال التوجه نحو المستقبل و المساندة و المشاركة و التعاون و الالتزام و تحمل المسؤولية.

و في هذا الإطار أشار (شلتز،1983) إلى ذات الفكرة ، فيونغ يرى أن الأفراد يستمرون في التحسن نحو المستقبل ليس للأمام فحسب بل للأعلى و هذا

ما أسماه بالتحقيق الأسمى، و الذي من شأنه أن يجعل الفرد يتعايش مع تجارب الحياة و يتوقع حدوثها، لأن نظرة الفرد للمستقبل و حالته النفسية هي التي تحدد تحركاته في تحقيق وجوده الذاتي.

أما (Erikson) فقد أكد على عدة خصائص للشخصية في تخطي الأزمات وهي: الأمل (Hope) و الإرادة (Will) و الصلابة (Hardiness) و الهدف (Purpose) و الحب (Love) و الاهتمام (Care) و الحكمة (Wisdom) ، التي تساعد الفرد وتخلصه من مشاعر اليأس و العجز و تدفعه إلى اتخاذ دوره في مواجهة الظروف الصعبة و تحرره من الصراع، و التي تدعم قدراته و طاقاته لاستثمارها إلى أقصى حد ممكن على أن يتقن عمله ببراعة و تميز، و أن يمتلك نظرة أو فلسفة واضحة عن الحياة و أن يخطط لمستقبله و يجعل لحياته هدفا و معنى (15)

و اعتبر (Lazarus, 1999) أساليب المواجهة أحد العوامل التي ثبت دورها في التخفيف من العلاقة بين ضغوط الحياة و التوظيف النفسي الجسيمي، إذ يعتقد بإمكانية تأثير أساليب المواجهة على كيفية إدراك و إدارة الأحداث الضاغطة، أما عن الطريقة التي تؤثر من خلالها أساليب المواجهة و الصلابة النفسية على العلاقة القائمة بين الضغط و الصحة فقد اقترح كل من (Walford, & Espnes, 2000) وجود نموذجين هما النموذج المباشر أو نموذج التأثير، و نموذج التعديل.

يتوقع نموذج التأثير أن لمتغير كآساليب المواجهة تأثيرا مباشرا و موحدا على الصحة النفسية و الجسمية للفرد بغض النظر عن مستويات الضغوط التي يجتريها . أما نموذج التعديل فيقترح أن متغيرا كالمواجهة الفعالة يعزل الفرد و بطريقة تفاعلية ضد أحداث الحياة السلبية أو الضاغطة (16).

يتضح مما سبق أن الصلابة هي جوهر الشخصية السوية فهي لا تحدد ملامح القوة و التحمل فحسب بل و التوجه نحو المستقبل بنظرة إيجابية تجعل الفرد متحديا لما يواجهه من عقبات في الحياة، متقبلا لكل ما تحمله من تغيير بوصفه أمرا ضروريا لنموه الشخصي. و الصلابة كمفهوم ظهر في ثمانينيات القرن الماضي

تتداخل مع العديد من المقاربات النظرية المفسرة للشخصية، و الواضح أنها ترتبط بالجوانب الإيجابية فيها والتي تعكس السواء مقابل الاضطراب و المرض.

فالصلابة كما تبين تشكل عاملا وسيطا بين الضغوط و الصحة ، إذ تمكن الفرد من إعادة صياغة ما يواجهه من مواقف ضاغطة لإدراكها على أنها تحديا أكثر منها تهديدا يشعره بالخوف و التوتر، و يفقده اتزانه الانفعالي و هو تفسيرا معرفيا أقام عليه كل من (Lazarus & Folkman) نظريتهما حول استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية. كما و تعبر الصلابة عن قوة الأنا لدى التحليلين و هي مركز الطاقة النفسية لديهم و مصدرها، و قد اختصرها (Adler) في الكفاح من أجل التفوق و الذي يعكس قدرة الأنا على التحدي والصمود، و لخصها (Yong) فيما أسماه " بالتحقيق الأسمى " أي مواجهة الفرد لما يعترضه من عقبات و تحمله لمسؤولياته و التزامه و مشاركته و تعاونه مع الآخرين.

و تعبر الصلابة عن هذه القوة الداخلية التي يمتلكها الفرد، و التي تجعله صامدا مثابرا لتحقيق ذاته ساعيا للتميز و هي قوة لا يمتلكها إلا من عرف لحياته معنى و هدفا يحيا لأجله، يستمد منه طاقته و دافعيته للانجاز بغية تحقيق ذاته، فقد يسبب غياب الهدف أو المعنى في الحياة العديد من الاضطرابات النفسية و الانحرافات السلوكية بدء بالقلق والاكتئاب و وصولا للانتحار والإدمان و الجريمة، و يعد العلاج بالمعنى أكبر دليل على ذلك (Logo therapy).

تتضمن الحالات الانفعالية الايجابية رؤية مستقبلية مشرقة يملأها التفاؤل و الأمل و الحب و الحكمة و هي في مجملها مفاهيم تناو لها علم النفس الايجابي كعلم يهتم بالخبرات الذاتية الايجابية، و التي تساهم في الحفاظ على تماسك الشخصية و بالتالي تساهم في الحفاظ على الصحة النفسية و الجسدية للأفراد.

و يشير تأثير الحالات الانفعالية الايجابية في جانبه الآخر إلى زوال ثنائية العقل و الجسم، و التي كثيرا ما سيطرت على الممارسات الطبية لتفسح المجال لعلاجات نفسية حديثة مكاملة كالعلاج بالضحك و العلاج بالتأمل أو اليوغا،

إضافة إلى ظهور اتجاه يعرف بالطب العقل - جسم " Mind-Body Medecine " القائم على طرح قديم لابن سينا يؤكد فيه على قدرة الفكر على إعلال الجسد أو شفائه ليكتمل بذلك تفسير الصلابة ضمن مقارنة تكاملية و شاملة.

الخاتمة:

سمح البحث في مجال الضغوط بظهور مصطلح الصلابة النفسية كعامل معدل لنواتج الضغط المناعية على الصحة ، حيث يمتلك بعض الأفراد خصائص تدعم مصادرهم الداخلية للمقاومة و تحميهم من الأمراض المختلفة، و قد لخصتها كوبسا ومادي في أبعاد ثلاث شكلت في مجملها سمة للشخصية المناعية.

و تمثل الصلابة النفسية نقطة تقاطع بين العديد من التوجهات الحديثة و النظريات النفسية الرائدة في مجال الشخصية والمؤكد على الجوانب الايجابية فيها. و تعبر الصلابة عما يكونه الفرد عن نفسه من معتقدات حول فاعليته و قدرته على استخدام المتوفر من المصادر النفسية و البيئية لمواجهة أحداث الحياة الضاغطة قصد الحفاظ على صحته النفسية و الجسدية .

فالصلابة النفسية تعكس قوة الأنا من المنظور التحليلي و تعبر على القدرة على التعلم من الخبرات الماضية لدى السلوكيين، وتفسر معنى الإدراك الايجابي أو إعادة صياغة الموقف الضاغط بطريقة إيجابية لدى المعرفيين، و تلخص الإرادة الإنسانية في الوجود لدى الاتجاه الإنساني، و تبرز الجوانب الإيجابية في الشخصية التي ينادي بها علم النفس الإيجابي، وتظهر هذا التأثير القائم بين العوامل النفسية و الأنظمة العصبية المناعية الذي أثبتته المناعة النفسية العصبية، و توحد بين العقل و الجسد في وحدة يتبناها التوجه الحديث في مجال العلاج "طب العقل -جسم".

و الصلابة النفسية من جهة أخرى هي جوهر الشخصية السوية أو الصحية التي دعا (Allport) إلى ضرورة دراسة علم النفس لها قصد إبراز السمات المميزة لأولئك الذين يمتلكون القدرة على الصمود و التحدي في مواجهة أزمات الحياة فيطورون ما أسماه (Dreher) بالشخصية المناعية.

(1) Henry Dreher , 1995, **the immune power personality : 7 Traits you can develop to stay healthy**, Penguin Books , New York .USA. p 2

(2) Louise Barkhuus & Patricia Csank,1999., **Allport's theory of traits : A critical review of the theory and two studies..** / www.barkhus/ Allport, 23/06/2012.

(3) Sigurd W. Hystad. 2012, **Exploring Gender Equivalence and Bias in a Measure of Psychological Hardiness**, International Journal of Psychological Studies; Vol. 4, No. 4. Published by Canadian Center of Science and Education.p 69.

(4) عسكر، علي: **ضغوط الحياة وأساليب مواجهتها**، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 2003 ، ص 55.

(5) لطيف غازي مكّي، براء محمد حسن: **صلاية الشخصية و علاقتها بتقدير الذات لدى التدريسيين في الجامعة**، مجلة البحوث التربوية و النفسية، العدد الحادي و الثلاثون، جامعة بغداد ، مركز الدراسات التربوية و النفسية، 2011، ص 358.

(6) Michelle Bissonnette,1998, **Optimism, Hardiness, and Resiliency: A Review of the Literature** <http://www.reachinginreachingout.com>.

(7) فاروق السيد عثمان: **القلق و إدارة الضغوط النفسية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص ص 209 – 210.

(8) Sharon Kay Judkins, 2001 , **HARDINESS, STRESS, AND COPING STRATEGIES AMONG MID-LEVEL NURSE MANAGERS : IMPLICATIONS FOR CONTINUING HIGHER EDUCATION** , Dissertation Prepared for the Degree of docteur of philosophy, university of north Texas. p 22.

(9) Sigurd W. Hystad, op.cit,p 69

(10) Arie Todd Greenleaf, 2011, **HUMAN AGENCY, HARDINESS, AND PROACTIVE PERSONALITY : POTENTIAL RESOURCES FOR EMERGING ADULTS IN THE COLLEGE-TO-CAREER TRANSITION** , thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the Doctor of Philosophy degree in Rehabilitation and Counselor Education (Counselor Education and Supervision) in the Graduate College of The University of Iowa.

(11) Salvatore R. Maddi,1999, **The Personality Construct of Hardiness *Effects on Experiencing, Coping, and Strain***, *Consulting Psychology Journal: Practice and Research*. p 85.

(12) Asle M. Sandvik, Paul T. Bartone , Sigurd William Hystad , Terry M. Phillips , Julian F. Thayer & Bjørn Helge Johnsen , 2013. **Psychological hardiness predicts neuroimmunological responses to stress** , *Psychology, Health & Medicine*, p 1. <http://www.tandfonline.com/loi/cphm20>.

(13) Maddi ,2013, **Personal Hardiness as the Basis for Resilience**. p 8 p9 <http://www.springer.com>. 20/07/2013 .

(14) Vanessa A. Horsburgh, Julie Aitken Schermer , Livia Vselka , Philips A. Vernon , 2008, **A behavioural genetic study of mental toughness and personality**. *Personality and Individual Differences* . p 1 www.elsevier.com..

(15) لطيف غازي مكّي، براء محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 361 362.

(16) Margaret Beasley, Ted Thompson, John Davidson , **Resilience in response to life stress: the effects of coping style and cognitive hardiness**, *Personality and*

Individual Differences 34 (2003) 77-95. P- P 78- 79

www.elsevier.com/locate/paid.16/07/2013 .

درجة رضا الطلبة على مباني ومرافق المدارس الثانوية

مديرية التربية والتعليم للواء قصبة إربد نموذجاً

الدكتور: كاظم عادل أحمد الغول

جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

الملخص:

تبين من نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) نحو درجة الرضا عن المباني المدرسية، والمرافق المساندة وخدمات المواصلات والطرق المؤدية للمدرسة لصالح طلاب المسار الأدبي، وكذلك لدى طلاب الصف الأول ثانوي باستثناء الرضا عن المباني المدرسية. وجاءت الفروق الإحصائية دالة لدى الإناث لدرجة الرضا عن المباني المدرسية والمرافق الخدمية المساندة للمدارس.

Abstract:

The study findings showed that there existed differences of statistical significance α (0.05) level vis-à-vis the: Female degree of satisfaction for the premises and facilities. Services facilities and roads and transport services as perceived by the 1st year secondary students. The Arts Section Students' responses towards premises, facilities. Also the Arts section students' towards roads and transport services.

يرتكز النظام التعليمي في نجاحه على عدد من المدخلات، من أهمها المدخلات المادية النموذجية، متمثلة في المباني المدرسية وما تحتويه من وحدات وأقسام وأجزاء وممرات وساحات وملاعب ومساحات خضراء، بالإضافة إلى المرافق المساندة من دورات مياه ومقاصف (كافتيريا) وأسوار وأرصفتة وشوارع ووسائل نقل ومواصلات من وإلى المدرسة. وأشارت اليونسكو⁽¹⁾ إلى أهمية تحقيق عدة عناصر لاختيار الموقع المناسب للمدرسة، ومنها: مناسبة مساحة الموقع لاحتياجات المدرسة، سواء كانت المساحة الكلية للمبنى المدرسي أم صفوفه أم مساحاته الداخلية والساحات والملاعب والمساحات الخضراء المحيطة به، وبما يحقق الراحة لدى الطلاب.

وهناك عدة معايير من الواجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار موقع المدرسة منها: البيئة والسكان والاستعمالات المحيطة ومساحة الموقع ومعايير التكلفة.

أما معايير البيئة فتنقسم إلى طبوغرافية الموقع، إذ تختلف الطبوغرافية الساحلية عن الجبلية عن الصحراوية... وكل موقع يتطلب شروطاً معمارية خاصة به، بدءاً من مستوى سطح الموقع الذي يجب أن يكون مستوياً إلى حد سهولة الإنشاء وحركة الطلاب، حيث إن المواقع غير المستوية تضيف إلى تكلفة المدرسة تكلفة إضافية أخرى لأجل تسوية الموقع وتأهيله، وتبلغ هذه التكلفة أقصاها عندما تكون الأرض جبلية. بالإضافة إلى أنواع التربة ومكوناتها، فمعرفة مكونات التربة وتأثيراتها السلبية على أساسات المبنى ضروري جداً، حيث يجب أن تكون ذات صلابة عالية وثابتة ولها قوة تحمل⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى معايير بعد الموقع عن الملوثات، حيث يجب أن يكون موقع المدرسة بعيداً عن أسباب الملوثات، مثل النشاطات الصناعية، ذات الدخان والروائح الكريهة، ويجب أيضاً التأكد من عدم وجود مصادر تلوث في اتجاهات

وصول الرياح إلى الموقع، وأن يكون الموقع في مكان آمن بعيداً عن أي نوع من الأخطار، كخطر تيار كهربائي عال أو سكة حديدية أو مصنع أو وادٍ أو طريق سريع يبعد عن حدود المصانع بما لا يقل عن 400 متر، وتوفير الخدمات الرئيسة (الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الهاتف)، ويفضل عدم بعدها عن أقرب مجمع باصات بمسافة 150 إلى 200 م⁽³⁾. مع أهمية إمكانية الوصول إلى المدرسة مشياً على الأقدام وبدون إجهاد، خاصة للمراحل الأولى، ويفضل ألا يقل عرض الرصيف الذي يخدم مدخل الطلاب عن أربعة أمتار⁽⁴⁾.

ويجب أن تطل المدرسة على شارعين لسهولة التخديم عليها، وألا يقل الحد الأدنى للطريق الذي يخدم الموقع عن 20 متراً، والبعد عن المصادر المسببة للحرائق (محطات بترونية وأفران ومصانع...)، بحيث لا يقل بعدها عن الموقع 300 متر، وأن يكون عكس اتجاه الرياح⁽⁵⁾. وأهمية مراعاة تشييد المباني المدرسية في منتصف الأحياء السكنية التي يسكنها التلاميذ⁽⁶⁾.

أما معايير السكان، فاشتراط أن يكون موقع المدرسة قريباً من السكان وضمن الحي السكني⁽⁷⁾، وأهمية التركيز على عدم قطع التلاميذ طرقاً رئيسة في رحلة الذهاب والعودة من المدرسة⁽⁸⁾. مع الإشارة إلى أهمية مناسبة مساحة المدرسة الإجمالية مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للمنشأة التعليمية، مع الأخذ بالحسبان توفير مساحة مفتوحة للأنشطة غير الصفية⁽⁹⁾. ووجوب السماح لمساحة الموقع بالتوسع والامتداد⁽¹⁰⁾.

وتم اعتماد ثلاثة معايير أساسية لتكلفة إنشاء المدرسة، وهي: حجم المدرسة، ومنشآت المدرسة وارتفاعها، وتكاليف الأرض والموقع وعلاقته بمصادر الأيدي العاملة ومواد البناء⁽¹¹⁾. وأوصي بالاهتمام بالمواصفات التربوية النموذجية والشروط الصحية عند بناء المدارس مستقبلاً أو استئجارها، بحيث يحتوي المبنى المدرسي على المرافق التربوية الملائمة لكل مرحلة تعليمية وأن تكون صالحة للتوسع مستقبلاً⁽¹²⁾. وأهمية وجوب مراعاة بيانات الأرجونوميكس المعيارية لتصميم المراكز وبيئات النشاط (الملاعب والساحات) وتشمل المتطلبات

الارجونوميية الخاصة بارتفاعات اسطح النشاط وتصميم الادوات والمعدات الخاصة بالنشاط ومدى التناول لعناصر الانشطة في التصميم لفناء المدرسة (13).

وفيما يخص معايير تصميم الموقع، تم التأكيد على عدة معايير منها: الاعتبارات النفسية في تصميم البيئة التعليمية، والمعايير المادية في تصميم البيئة التعليمية من اختلاف أعمار الطلاب وتركيبهم النفسية والفسولوجية، وتوفير خدمة الصفوف لسلسلة متعددة من النشاطات المنهجية (14). وتم إجمال مجموعة المعايير الثابتة التي لا تتغير والواجب توفرها بالموقع المختار للمبنى التعليمي والمتمثلة في: بعد الموقع عن الملوثات البصرية والسمعية والروائح الكريهة، بعد الموقع عن الأخطار، توفر الخدمات الرئيسة من هاتف وكهرباء وماء، بعد الموقع عن المغريات والملهيات للطلاب، بعد الموقع عن المصادر المسببة للحرائق، سهولة توفير معايير الأمان المطلوبة في الموقع، سهولة الوصول للموقع بدون حوادث، وأن يطل الموقع على شارعين لسهولة التخديم فيهما (15).

وتجدر الاشارة إلى أن رضا الطلاب عن الحياة يعد مؤشراً للسعادة النفسية، وهي التقييم المعرفي للفرد عن الحياة ككل أو عن أهم متطلبات مجالات الحياة للفرد (كالعائلة، أو المدرسة)، وتذكر الدراسة أن خبرة المراهقين تتغير بسبب النضج المعرفي والاهتمامات الاجتماعية والتوقعات، وهو ما يجعل هذه الخبرة الرضا عن الحياة سالبة عامه وخاصة في المدرسة (16).

في حين أن جودة المدرسة ليست نتاج من برنامج معد، وإنما هو نتيجة شعور جميع الأشخاص في المدرسة يتعاونون معا لاستحداث بيئة تعرض للطلاب المساعدة والعناية وذلك في صورة توقعات واضحة وفروض تضعهم في موقف التعلم (17).

ويظهر ارتفاع معدلات السعادة لدى طلاب المرحلة الإعدادية مقارنة بطلاب المرحلة الثانوية على مقياس السعادة الحقيقية. وأوضحت النتائج ان جوانب القوى لدى طلاب التعليم الإعدادي هي (الأمل والتفاؤل، حب

الاستطلاع، الاتساق مع الذات والتواضع، العطف والكرم). أما جوانب القوى لدى طلاب التعليم الثانوي فهب (المزاح والدعابة، الذكاء الاجتماعي، القيادة، الحذر والتحفظ، منح الحب وتقبل الحب)

كما أسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين متوسطات الطلاب من الذكور والإناث على مقياس السعادة عند مستوى دلالة (0.001) لصالح الذكور⁽¹⁸⁾. وأما فيما يتعلق بالمباني المدرسية والإمكانات فهناك تميزاً بين المدارس تبعاً لعمر المبنى المدرسي، وإن كانت بشكل عام تعاني من قصور في الخدمات وكذلك قصور في مستوى النظافة والصيانة⁽¹⁹⁾.

ومن مسؤوليات مدير المدرسة الخاصة بالمبنى المدرسي التأكد من سلامة المبنى المدرسي ومرافقه الإنشائية وطلائه الخارجي، ومتابعة تهيئة أماكن النشاط الطلابي⁽²⁰⁾. وبخصوص متطلبات البيئة المدرسية الجاذبة، فركزت وزارة التربية والتعليم على توفير المسطحات الخضراء داخل المدرسة والاستفادة منها في فترة ما بعد الدوام الرسمي لخدمة أبناء الحي واختيار الألوان الملائمة والجاذبة في مختلف مرافق المدرس⁽²¹⁾.

كما يراعى قرب موقع المدرسة من التجمعات والأحياء السكنية بشكل يسهل على التلاميذ وأولياء أمورهم الوصول إليها⁽²²⁾. حيث يعتمد نجاح العملية التعليمية والتربوية أساساً على ثلاثة عناصر هي: المعلم، والمبنى المدرسي وتجهيزاته، والمنهج الدراسي ومستلزماته⁽²³⁾. والتعليم الذي نحتاجه في هذا القرن يجب أن يتوافر على بيئة تعليمية داعمة ومليئة بالمثيرات⁽²⁴⁾.

والمتابع لمسيرة التربية في البلدان العربية يجد أن العملية التربوية فيها لا زالت تؤدي في الغالب بطريقة تقليدية، تعتمد على التفاعل المباشر بين المعلم والطالب، مستندة على المنهاج المدرسي والبيئة المادية للصفوف التقليدية، وهذا الأسلوب لا يتناسب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين⁽²⁵⁾. مرافقة للميزات الضخمة التي تنفق سنوياً على بناء المدارس وصيانتها وخدماتها، فإن القائمين على التعليم والتلاميذ والمجتمع المحلي في معظم دول العالم غير راضين عن

مستوى الأداء المرجو من المباني المدرسية، لأن تصميمها وطريقة بناءها تقليدية ولا تحقق الرؤية المنشودة، ولا تواكب تطور المناهج التعليم والتقنية العالمية. وطالب عدد من المهتمين بالتعليم باعادة بناء المدارس وفق منظور عصري جديد اضافة الى تغيير انماط التعليم بشكل عام (26) (27) (28) (29). وتوجد اشارات الى أن نوعية المبنى المدرسي ليست ذات تأثير كبير في المخرجات التعليمية، أو الأداء عموماً. بينما توجد اشارات الى أهمية تصميم المدرسة وشكلها في تحصيل الطلاب الاكاديمي والتربوي وكذلك أهميته على أداء المعلمين واندماجهم وتفاعلهم السليم مع طلابهم (30) (31) (32) (33).

وإشارة إلى تقرير المعرفة العربي عن تحقيق معدلات الالتحاق بالمرحلة المتقدمة من التعليم الثانوي، وحصول المملكة الاردنية الهاشمية على معدل متوسط بين الدول العربية في التحاق الطلبة بالمرحلة المتقدمة من التعليم الثانوي بنسبة بلغت 76٪ فقط، في حين حصلت البحرين والكويت وليبيا وقطر على حد الإشباع في الالتحاق وبنسب تجاوزت 90٪ (34). الأمر الذي يستوجب دراسة هذا التراجع مقارنة بالدول التي ذكرت سابقاً، من خلال محاولة التعرف على درجة رضا طلبة المرحلة الثانوية عن المباني المدرسية التي يدرسون فيها بالمرحلة الثانية.

ومع وجود إدارات وأقسام ولجان خاصة تقوم بتحديد مكان المدرسة الجغرافي ومرافقها وسعتها تحت إشراف متخصصين في هذا المجال، ومتابعة بنائها لغاية تسليمها لمديريات التربية، وعليه يكمن الاستفسار عن أهمية استشارة محور العملية التعليمية التعليمية وهو الطالب عن درجة رضاه عما يقدم له من مباني ومرافق مدرسية، وهل تمت استشارة الطلبة أو المجتمع المحلي عن رضاهم على موقع المدرسة الجغرافي أو مرافقها أو سعتها.

وعليه تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما درجة رضا طلبة المدارس الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى عن المباني المدرسية؟
2. ما درجة رضا طلبة المدارس الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي؟
3. ما درجة رضا طلبة المدارس الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0,05$) لإجابات طلبة المرحلة الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى عن درجة رضاهم عن المباني المدرسية ومرافقها المساندة تعزى لمتغير النوع (ذكر، أنثى)، والصف (الأول ثانوي، الثاني ثانوي)، والمسار التعليمي (علمي، أدبي).

❖ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على درجة رضا طلبة المدارس الثانوية في مديرية التربية والتعليم للواء قصبه إربد عن المباني المدرسية في القرن الواحد والعشرين، من خلال ما يلي:

1. التعرف على درجة رضا طلبة المدارس الثانوية عن المبنى المدرسي.
2. التعرف على درجة رضا طلبة المدارس الثانوية عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي.
3. التعرف على درجة رضا طلبة المدارس الثانوية عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمدرسة.
4. التعرف على دلالة الفروق لدرجة رضا طلبة المدارس الثانوية عن المباني المدرسية ومرافقها الخدمية المساندة حسب متغير النوع (ذكر، أنثى)، والصف (الأول ثانوي، الثاني ثانوي)، والمسار التعليمي (علمي، أدبي).

❖ أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة في رصدها لدرجة رضا محور العملية التعليمية التعليمية (طلبة المدارس الثانوية) عما يقدم لهم من مبانٍ ومرافق وخدمات مساندة، ورصدها لتصوراتهم عن المدرسة النموذج التي يطمحون بالدراسة فيها من خلال عكس مستوى رضاهم أو عدمه عما يقدم لهم في أرض الواقع التطبيقي، حيث ستقدم هذه التصورات لصانع القرار التعليمي والتربوي من خلال توصيات الدراسة، للعمل على تحقيق ما أمكن منها، إذ إن معظم النظريات الإدارية والتعليمية تشير إلى أهمية الاعتماد على رغبات الفئة المستهدفة من الخدمة في عملية اتخاذ القرار الرشيد، وحيث إن القرار الرشيد يعكس آمال وتطلعات ورغبات الفئة المستهدفة من ذلك القرار، وحيث إن القرار التعليمي والتربوي الرشيد يؤخذ لخدمة الطلبة بشكل رئيس، لذلك تنبثق أهمية عكس درجة رضا الطلبة عن المباني والمرافق والخدمات المساندة المقدمة لهم لصانع القرار التعليمي بشكل علمي ومنهجي.

❖ حدود الدراسة:

التزمت الدراسة بالحدود التالية:

الحدود المكانية: المدارس الثانوية للذكور والإناث بمديرية التربية والتعليم لواء قسبة إربد في محافظة إربد بالمملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الزمانية: تم جمع بيانات الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2011م-2012م.

الحدود الموضوعية: تركز هذه الدراسة في جانبها الموضوعي على درجة رضا طلبة المدارس الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى عن المباني المدرسية.

❖ التعريفات:

الصف: يقصد بالصف في هذه الدراسة هو الصفوف في المرحلة الثانوية وهي تحديداً الصف الاول ثانوي والصف الثاني ثانوي الذي يطلق عليه التوجيهي وهو آخر صف في مرحلة التعليم العام بالمملكة الاردنية الهاشمية.

المسار التعليمي: اقتصرت الدراسة على المسار الادبي والمسار العلمي للمرحلة الثانوية من التعليم العام.

❖ منهجية الدراسة وإجراءاتها:

مجتمع الدراسة وعينتها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، وذلك لاتباعها مع موضوع الدراسة نفسها ونوعية الحقائق والوقائع المطلوب الحصول عليها، وهي حقائق تمكن من الحصول على معلومات دقيقة عن درجة رضا طلبة المدارس الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى عن المباني المدرسية ومرافقها. حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المدارس الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى، التي بلغت (25) مدرسة ثانوية للذكور، و(20) مدرسة ثانوية للإناث، وبمجموع إجمالي (45) مدرسة ثانوية للذكور والإناث، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية من المدارس الثانوية ممثلة لطلبة المدارس الثانوية (الصف الأول ثانوي والثاني ثانوي) عن طريق القرعة، بواقع 10 مدارس ثانوية نصفها للذكور والنصف الآخر للإناث، وتم توزيع 543 استبانة، استرد منها 500 استبانة، وعليه تم تحليل 500 استبانة.

أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة خاصة بالدراسة بعد الرجوع إلى عدد من الدراسات العربية والأجنبية والمراجع المتخصصة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (40) فقرة، وتضمنت قسمين رئيسيين: القسم الأول: يتعلق بالتغيرات المستقلة للدراسة والتي تتضمن المتغيرات المتعلقة

بالخصائص الشخصية لمفردات عينة الدراسة (النوع والمسار والصف). والقسم الثاني: يتعلق بالمتغير التابع للدراسة وهو "درجة رضا طلبة المدارس الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى عن المباني المدرسية ومرافقها". وتم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضها على (17) محكماً من أعضاء هيئة التدريس، إلى أن تم الاستقرار على فقرات الاستبانة الأربعين من أصل سبعة وخمسين فقرة قبل التأكد من صدق الأداة، حيث اشتملت الاستبانة على ثلاثة محاور، وهي:

1. محور درجة الرضا عن المبنى المدرسي: واشتمل على (18) فقرة.
2. محور درجة الرضا عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي: واشتمل على (14) فقرة.
3. محور درجة الرضا عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمدرسة: واشتمل على (8) فقرات.

إجراءات الثبات:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة عن طريق استخراج معامل ألفا كرونباخ على عينة استطلاعية بلغت 24 طالب وطالبة، ويوضح الجدول رقم (1) معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (1)

معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراس

(العينة الاستطلاعية: ن=24)

المحور	عدد الفقرات	معامل ثبات ألفا كرونباخ
رضا الطلاب عن المبنى المدرسي.	18	0.837
رضا الطلاب عن المرافق الخدمية المساندة	14	0.793

		للمبنى المدرسي.
0.756	8	رضا الطلاب عن المواصلات والخدمات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي.
0.795	40	الثبات العام

يتضح من الجدول رقم (1) أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة عال، حيث بلغ (0.795) و تراوح معامل الثبات للمحاور بين (0.756 - 0.837)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها.

ثبات الاتساق الداخلي :

طبقت الاستبانة على (24) مفردة كعينة استطلاعية، تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، واستخدام معامل الارتباط بيرسون (pearson)، وتبين أن محاور الدراسة دالة إحصائياً عند (0.01) كما هو مبين بالجدول رقم (2)، مما يؤكد تمتع المحاور بارتفاع الاتساق الداخلي للاستبانة وصدقها في قياس ما تم وضعه من أجلها.

جدول رقم (2)

معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للمحور المتمية إليه
(العينة الاستطلاعية: ن=24)

معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	المحور
**0.488	13	**0.609	7	**0.595	1	رضا الطلاب عن المدرسة.
**0.485	14	**0.567	8	**0.642	2	
**0.423	15	**0.519	9	**0.503	3	
**0.533	16	**0.447	10	**0.404	4	
**0.543	17	**0.504	11	**0.393	5	
**0.543	18	**0.497	12	**0.586	6	
**0.413	11	**0.668	6	**0.418	1	رضا الطلاب عن المرافق الخدمية المساندة.
**0.451	12	**0.533	7	**0.537	2	
**0.468	13	**0.614	8	**0.549	3	
**0.487	14	**0.554	9	**0.483	4	
		**0.507	10	**0.665	5	
**0.629	7	**0.714	4	**0.577	1	رضا الطلاب عن المواصلات والخدمات والطرق.
**0.495	8	**0.706	5	**0.537	2	
		**0.514	6	**0.683	3	

* دالة عند مستوى 0.05

** دالة عند مستوى 0.01

❖ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على النسب المئوية والتكرارات للتعرف على البيانات الخاصة لمفردات عينة الدراسة، كما استخدمت بعض الاختبارات الإحصائية لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وتنوعت تلك الاختبارات نظراً لاختلاف طبيعة المتغيرات ومستويات قياسها، حيث تم استخدام:

1. معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) للتحقق من ثبات الاستبانة.
2. معامل ارتباط بيرسون للتأكد من اتساق بنود الاستبانة الداخلي.
3. مقياس التدرج الثلاثي لتحديد (الحدود الدنيا والعليا) لطول الخلايا المستخدم في محاور الدراسة، وتم حساب المدى (3-1=2)، وقُسم على عدد من خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (2/3=0.67)، بعد ذلك تم أضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهو الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما مبين بالجدول رقم (3):

جدول رقم (3):

توزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة

الوصف	مدى المتوسطات
راض	3 - 2.68
راض إلى حد ما	2.67 - 1.68
غير راض	1.67 - 1

4. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) "weighted mean"، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

5. استخدام الانحراف المعياري "standard deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات مفردات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

6. استخدام اختبار (ت) T- Test Independent Sample لحساب الفروق بين استجابات أفراد العينة نحو درجة رضاهم عن المبنى المدرسي وفقاً لمتغيرات الدراسة (النوع، الصف، المسار التعليمي).

❖ نتائج الدراسة:

سيتم عرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية، وذلك من خلال عرض استجابات أفراد الدراسة على الاستبانات، ومعالجتها إحصائياً باستخدام الإحصاء الوصفي وأساليبه الإحصائية.

❖ خصائص عينة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد الدراسة متمثلة في (النوع - الصف - المسار التعليمي)، وتكونت عينة الدراسة من (500) مفردة.

جدول رقم (4)
توزيع عينة الدراسة وفق متغير النوع

النسبة	التكرار	النوع
50.0	250	ذكر
50.0	250	أنثى
100.0	500	المجموع

توضح بيانات الجدول رقم (4) تساوي نسبة الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة كل من الذكور والإناث (50%) لكل منهما.

جدول رقم (5)
توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الصف

النسبة	التكرار	الصف
66.2	331	الأول ثانوي
33.8	169	الثاني ثانوي (التوجيهي)
100.0	500	المجموع

توضح بيانات الجدول رقم (5) أن (331) من عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 66.2% من إجمالي العينة من الطلاب يدرسون بالصف الأول الثانوي، وهم الفئة الأكثر بين عينة الدراسة، في حين أن (169) منهم يمثلون ما نسبته 33.8% من إجمالي عينة الدراسة من الدارسين بالصف الثاني ثانوي (التوجيهي).

جدول رقم (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسار التعليمي

النسبة	التكرار	المسار
51.0	255	علمي
49.0	245	أدبي
100.0	500	المجموع

توضح بيانات الجدول رقم (6) أن (255) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته 51.0% من إجمالي العينة من طلبة المسار العلمي، وهم الفئة الأكثر بين أفراد عينة الدراسة، في حين أن (245) منهم يمثلون ما نسبته 49.0% من إجمالي أفراد عينة الدراسة بين الدارسين بالمسار الأدبي.

❖ النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

بعد التعرف على خصائص مجتمع الدراسة ، تم القيام بالتحليل الإحصائي لنتائج الدراسة الميدانية للتعرف على درجة رضا طلبة المدارس الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى عن المباني المدرسية ومرافقها، والإجابة على تساؤلات الدراسة التي سترد تباعاً، وذلك من خلال تفسير النتائج المشتملة عليها جداول التحليل.

➤ عرض نتائج السؤال الأول:

نص السؤال الاول على: "ما درجة رضا طلبة المدارس الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى عن المباني المدرسية؟"

للتعرف على درجة رضا طلبة المدارس الثانوية عن المدرسة ، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب

لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور "رضا طلبة مدارس الثانوية عن المباني المدرسية"، وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

درجة رضا أفراد عينة الدراسة عن المباني المدرسية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات

الرضا

م	العبارات	درجة الرضا			التكرار النسبة	الترتيب
		راض إلى حد	راض غير	متوسط الحسابي		
1	حجم المساحة	281	82	2.40	التكرار النسبة	
		%56.2	%16.4			
2	حجم المساحة	223	172	2.10	التكرار النسبة	
		%44.6	%34.4			
3	تهوية المساحة	139	229	1.82	التكرار النسبة	
		%27.8	%45.8			
4	إضاءة المساحة	162	209	1.91	التكرار النسبة	
		%32.4	%41.8			
5	سلامة المساحة	110	237	1.75	التكرار النسبة	
		%22.0	%47.4			
6	سعة المساحة	191	173	2.04	التكرار النسبة	
		%38.2	%34.6			
7	سعة الممرات	257	104	2.31	التكرار النسبة	
		%51.4	%20.8			
8	عدد الساحات	176	182	1.99	التكرار النسبة	
		%35.2	%36.4			
9	عدد	107	261	1.69	التكرار	

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الرضا			العبارة		م
			غير راض	راض الى حد	راض	النسبة	الملاعب	
			%	%	%			
18	0.777	1.64	273 %52.2	134 %26.4	93 %21.4	التكاد	المساحات	10
			%54.6	%26.8	%18.6	النسبة	النسبة	
2	0.778	2.35	94 %18.8	135 %27.0	271 %54.2	التكرار	وجود أسوار	11
			%18.8	%27.0	%54.2	النسبة	النسبة	
4	0.800	2.29	108 %21.6	138 %27.6	254 %50.8	التكرار	ارتفاع أسوار	12
			%21.6	%27.6	%50.8	النسبة	النسبة	
5	0.830	2.23	128 %25.6	131 %26.2	241 %48.2	التكرار	إغلاق أبواب	13
			%25.6	%26.2	%48.2	النسبة	النسبة	
6	0.844	2.12	152 %30.4	138 %27.6	210 %42.0	التكرار	موقع المدرسة	14
			%30.4	%27.6	%42.0	النسبة	النسبة	
12	0.862	1.92	206 %41.2	126 %25.2	168 %33.6	التكاد	قرب المدرسة	15
			%41.2	%25.2	%33.6	النسبة	النسبة	
11	0.832	1.93	192 %38.4	152 %30.4	156 %31.2	التكرار	مدة الطابور	16
			%38.4	%30.4	%31.2	النسبة	النسبة	
10	0.825	1.95	183 %36.6	159 %31.8	158 %31.6	التكرار	فقرات الطابور	17
			%36.6	%31.8	%31.6	النسبة	النسبة	
14	0.831	1.90	199 %39.8	151 %30.2	150 %30.0	التكرار	فقرات الطابور	18
			%39.8	%30.2	%30.0	النسبة	النسبة	
2.02			المتوسط العام للبعد*					

* المتوسط من 3 درجات

يتضح من الجدول رقم (7) أن أفراد العينة راضون إلى حد ما عن مبنى المدرسة، حيث بلغ متوسط رضاهم (2.02 من 3) والتي تشير إلى خيار راض إلى حد ما حسب توزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة.

كما توضح نتائج الدراسة أنه يوجد تقارب في درجة رضا الطلبة عن المبنى المدرسي، حيث بلغ الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على وجود تقارب في درجة رضا الطلاب عن مبنى المدرسة.

ومن أبرز ملامح موافقة الطلبة عن درجة رضاهم عن المبنى المدرسي، وتتمثل في "راضٍ إلى حد ما"، على البنود رقم (1، 11، 7، 12، 13، 14) مرتبة تنازليا حسب درجة الرضا، وذلك وفق التالي:

- جاءت الفقرة رقم (1) وهي "حجم المدرسة وسعتها" بالمرتبة الأولى بين الفقرات الخاصة برضا الطلبة عن المبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (0.754)، وهذا يدل على أن هناك رضى من أفراد عينة الدراسة عن حجم المدرسة وسعتها.
- جاءت الفقرة رقم (11) "وجود أسوار للمدرسة" بالمرتبة الثانية بين الفقرات الخاصة برضا الطلبة عن المبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (2.35) وانحراف معياري (0.778)، وهذا يدل على أن هناك رضى من الطلبة عن وجود أسوار للمدرسة.
- جاءت الفقرة رقم (7) "سعة الممرات بين الصفوف" بالمرتبة الثالثة بين الفقرات الخاصة بالطلبة عن المبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (2.31) وانحراف معياري (0.793)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما من الطلبة عن سعة الممرات بين الصفوف.
- جاءت الفقرة رقم (12) "ارتفاع أسوار المدرسة" بالمرتبة الرابعة بين الفقرات الخاصة برضا الطلبة عن المبنى المدرسي، بمتوسط حسابي

(2.29) وانحراف معياري (0.80)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما من الطلبة عن ارتفاع أسوار المدرسة.

• جاءت الفقرة رقم (13) "إغلاق أبواب المدرسة أثناء الدوام الرسمي" بالمرتبة الخامسة بين الفقرات الخاصة برضا الطلبة عن المبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (2.23) وانحراف معياري (0.830)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما من الطلبة عن إغلاق أبواب المدرسة أثناء الدوام الرسمي.

• جاءت الفقرة رقم (14) "موقع المدرسة الجغرافي (قربها أو بعدها من الأحياء السكنية)" بالمرتبة السادسة بين الفقرات الخاصة برضا الطلبة عن المبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (0.844)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما من الطلبة عن موقع المدرسة الجغرافي (قربها أو بعدها من الأحياء السكنية).

في حين جاءت الفقرة رقم (10) "المساحات الخضراء (النباتات والأشجار)" في المرتبة الثامنة عشرة والأخيرة، بمتوسط (1.64) وانحراف معياري (0.777)، وهذا يدل على أن هناك عدم رضى من الطلبة عن المساحات الخضراء (النباتات والأشجار) الموجودة في فناء المدرسة، وهذا يشير إلى قلتها ورغبة الطلبة في زيادة المساحات الخضراء في مدارسهم.

وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور "رضا طلبة المدارس الثانوية عن المباني المدرسية" (2.02)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما بين الطلبة عن المباني المدرسية، وذلك فيما يتعلق بـ"حجم المدرسة وسعتها" وكذلك "وجود أسوار للمدرسة" و"سعة الممرات بين الصفوف"، بالإضافة إلى إغلاق أبواب المدرسة أثناء الدوام الرسمي "وموقع المدرسة الجغرافي"... إلخ.

عرض نتائج السؤال الثاني:

نص السؤال الثاني على: "ما درجة رضا طلبة المدارس الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي؟".
 للتعرف على درجة رضا طلبة المدارس الثانوية عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد العينة على فقرات محور "درجة رضا طلبة مدارس الثانوية عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي"، وجاءت النتائج كما مبين في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

درجة رضا أفراد عينة الدراسة عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي
 مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الرضا

م	العبارات	درجة الرضا			المتوسط الحسابي	العلية	الرتبة
		راض	راض	غير راض			
1	وجوه التكامل والنسب	273	101	126	2.29	0.844	1
		54.6	20.2	25.2			
2	مكان التكرار والنسب	117	130	253	1.73	0.817	6
		23.4	26.0	50.6			
3	جودة التكرار والنسب	85	141	274	1.62	0.759	9
		17.0	28.2	54.8			
4	مناسبة التكرار والنسب	159	139	202	1.91	0.846	3
		31.8	27.8	40.4			
5	مكان دورات التكرار والنسب	102	96	302	1.60	0.806	10
		20.4	19.2	60.4			
6	عدد دورات التكرار والنسب	87	111	302	1.57	0.771	12
		17.4	22.2	60.4			

الترتيب	الدرجة	العلامة	التوسط الحسابي	درجة الرضا			العبرة		م
				غير راض	راض	راض	التكرار	النسبة	
14	0.674	1.39	361	85	54	التكرار	نظافة	7	
			72.2	17.0	10.8	النسبة	دورا		
11	0.754	1.60	282	136	82	التكرار	وجو	8	
			56.4	27.2	16.4	النسبة	دالماء		
13	0.710	1.55	290	146	64	التكرار	عدد	9	
			58.0	29.2	12.8	النسبة	صنا		
8	0.753	1.63	270	147	83	التكرار	وجو	10	
			54.0	29.4	16.6	النسبة	دالماء		
7	0.798	1.66	272	125	103	التكرار	وجو	11	
			54.4	25.0	20.6	النسبة	د		
4	0.853	1.78	250	112	138	التكرار	وجو	12	
			50.0	22.4	27.6	النسبة	د		
2	0.885	2.04	185	108	207	التكرار	وجو	13	
			37.0	21.6	41.4	النسبة	د		
5	0.837	1.78	242	126	132	التكرار	وجو	14	
			48.4	25.2	26.4	النسبة	د		
1.72				المتوسط العام للبعد*					

* المتوسط من 3 درجات

يتضح من الجدول السابق رقم (8) أن أفراد العينة راضون إلى حد ما عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي، حيث بلغ متوسط رضاهم (1.72) من

3) والتي تشير إلى درجة "راضٍ إلى حد ما" حسب توزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة.

كما توضح نتائج الدراسة أنه يوجد تقارب في درجة الرضا عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي، حيث بلغ الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على وجود تقارب في درجة رضا الطلاب عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي.

ومن أبرز ملامح موافقة الطلبة عن درجة الرضا عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي، وتتمثل في "راضٍ إلى حد ما"، على البنود رقم (1، 13، 4، 12، 14) مرتبة تنازليا حسب درجة الرضا، وذلك وفق الترتيب التالي:

- جاءت الفقرة رقم (1) "شبكة الحماية للنوافذ" بالمرتبة الأولى بين الفقرات الخاصة برضا طلبة المدارس عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (2.29) وانحراف معياري (0.844)، وهذا يدل على أن هناك رضاً إلى حد ما من أفراد عينة الدراسة على وجود شبكة الحماية للنوافذ.
- جاءت الفقرة رقم (13) "وجود أرصفة أمام المدرسة" بالمرتبة الثانية بين الفقرات الخاصة برضا طلبة المدارس عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (2.04) وانحراف معياري (0.885)، وهذا يدل على أن هناك رضاً إلى حد ما من أفراد عينة الدراسة عن وجود أرصفة أمام المدرسة.
- جاءت الفقرة رقم (4) "مناسبة أسعار الوجبات التي يقدمها مقصف المدرسة" بالمرتبة الثالثة بين الفقرات الخاصة برضا طلبة المدارس عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (1.91) وانحراف معياري (0.846)، وهذا يدل على أن هناك رضاً إلى حد ما من أفراد عينة الدراسة على مناسبة أسعار الوجبات التي يقدمها مقصف المدرسة.

• جاءت الفقرة رقم (12) "وجود مطبات أمام المدرسة" بالمرتبة الرابعة بين الفقرات الخاصة برضا طلبة المدارس عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (1.78) وانحراف معياري (0.853)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما من أفراد عينة الدراسة عن وجود مطبات أمام المدرسة.

في حين جاءت الفقرة رقم (7) "نظافة دورات المياه" في المرتبة الرابعة عشرة والأخيرة بمتوسط (1.39) وانحراف معياري (0.674)، وهذا يدل على أن هناك عدم رضى من أفراد عينة الدراسة على نظافة دورات المياه.

وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور "رضا طلبة المدارس الثانوية عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي" (1.72)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي، وذلك فيما يتعلق بـ"شبكة الحماية للنوافذ"، وكذلك "وجود أرصفة أمام المدرسة"، بالإضافة إلى "مناسبة أسعار الوجبات التي يقدمها مقصف المدرسة"، ووجود مطبات أمام المدرسة... إلخ.

عرض نتائج السؤال الثالث:

نص السؤال الثالث على: "ما درجة رضا طلبة المدارس الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي؟"

للتعرف على درجة رضا طلبة المدارس الثانوية عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتب لاستجابات أفراد العينة على فقرات محور خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

درجة رضا أفراد عينة الدراسة عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي
مرتبة تنازليا حسب متوسطات الرضا

الترتيب	الانحراف المعياري	الحسابي المتوسط	درجة الرضا			العبرة		م
			غير راض	راض الى	راض	التكرار	النسبة	
1	810.	2.06	149	171	180	التكرار	الشوارع المؤدية إلى	1
			29.8	34.2	36.0	النسبة		
4	809.	1.94	178	172	150	التكرار	الشارع الرئيسي	2
			35.6	34.4	30.0	النسبة		
3	850.	1.96	190	139	171	التكرار	سلامة الأرصفة	3
			38.0	27.8	34.2	النسبة		
2	835.	1.98	178	152	170	التكرار	وجود أرصفة	4
			35.6	30.4	34.0	النسبة		
5	818.	1.90	194	161	145	التكرار	سلامة أرصفة	5
			38.8	32.2	29.0	النسبة		
7	825.	1.76	245	131	124	التكرار	كثافة سير المركبات	6
			49.0	26.2	24.8	النسبة		
6	871.	1.90	218	116	166	التكرار	وجود مواصلات	7
			43.6	23.2	33.2	النسبة		
8	830.	1.60	310	78	112	التكرار	وجود مظلات	8
			62.0	15.6	22.4	النسبة		
1.89			المتوسط العام للبعد*					

* المتوسط من 3 درجات

يتضح من الجدول رقم (9) أن طلبة المدارس الثانوية راضون إلى حد ما عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، حيث بلغ متوسط رضاهم (1.89 من 3) والتي تشير إلى خيار راضٍ إلى حد ما حسب توزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة.

كما توضح نتائج الدراسة أنه يوجد تقارب في درجة الرضا عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، حيث بلغ الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على وجود تقارب في درجة رضا الطلاب عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي.

ومن أبرز ملامح الموافقة الطلبة عن درجة الرضا عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، تتمثل في "راضٍ إلى حد ما"، و"راضٍ على البنود رقم (1، 4، 3، 2، 7) مرتبة تنازليا حسب درجة الرضا، وذلك وفق الترتيب التالي:

- جاءت الفقرة رقم (1) "الشوارع المؤدية إلى المدرسة" بالمرتبة الأولى بين الفقرات الخاصة برضا طلبة المدارس عن المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (2.06) وانحراف معياري (0.810)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما من أفراد عينة الدراسة عن الشوارع المؤدية إلى المدرسة.

- جاءت الفقرة رقم (4) "وجود أرصفة للشوارع المؤدية للمدرسة" بالمرتبة الثانية بين الفقرات الخاصة برضا طلبة المدارس عن المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (1.98) وانحراف معياري (0.835)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما من أفراد عينة الدراسة عن وجود أرصفة للشوارع المؤدية للمدرسة.

- جاءت الفقرة رقم (3) "سلامة الأرصفة أمام المدرسة" بالمرتبة الثالثة بين الفقرات الخاصة برضا طلبة المدارس عن المواصلات والطرق المؤدية

للمبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (1.96) وانحراف معياري (0.850)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما من أفراد عينة الدراسة عن سلامة الأرصفة أمام المدرسة.

• جاءت الفقرة رقم (2) "الشارع الرئيس أمام بوابة المدرسة" بالمرتبة الرابعة بين الفقرات الخاصة برضا طلبة المدارس عن المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (1.94) وانحراف معياري (0.809)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما من أفراد عينة الدراسة عن الشارع الرئيس أمام بوابة المدرسة.

• جاءت الفقرة رقم (5) "سلامة ارصفت الشوارع المؤدية للمدرسة" بالمرتبة الخامسة بين الفقرات الخاصة برضا طلبة المدارس عن المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (1.90) وانحراف معياري (0.818)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما من أفراد عينة الدراسة عن سلامة ارصفت الشوارع المؤدية للمدرسة.

• جاءت الفقرة رقم (7) "وجود مواصلات من وإلى المدرسة" بالمرتبة السادسة بين الفقرات الخاصة برضا طلبة المدارس عن المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، بمتوسط حسابي (1.90) وانحراف معياري (0.871)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما من أفراد عينة الدراسة عن وجود مواصلات من وإلى المدرسة.

• جاءت الفقرة رقم (6) "وجود مواصلات من وإلى المدرسة" بالمرتبة السابعة بين الفقرات الخاصة برضا طلبة المدارس عن المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، بمتوسط (1.76)، وانحراف معياري (0.825)، وهذا يدل على أن هناك رضى إلى حد ما من أفراد عينة الدراسة عن وجود مواصلات من وإلى المدرسة.

وجاءت الفقرة رقم (8) "وجود مظلات لمواقف المواصلات أمام المدرسة" بالمرتبة الثامنة والأخيرة بين الفقرات الخاصة برضا طلبة المدارس عن المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، بمتوسط (1.60)، وانحراف معياري (0.830)، وهذا يدل على أن هناك عدم رضى من أفراد عينة الدراسة عن مظلات ومواقف المواصلات أمام المدرسة الامر الذي يشير الى نقصها.

وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور "خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي" (1.89)، وهذا يدل على وجود رضى إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، وذلك فيما يتعلق بالشوارع المؤدية إلى المدرسة، وكذلك "وجود أرصفة للشوارع المؤدية للمدرسة"، وسلامة الأرصفة أمام المدرسة، بالإضافة إلى الشارع الرئيس أمام المدرسة... إلخ.

عرض نتائج السؤال الرابع:

نص السؤال الرابع على: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية $\alpha = 0,05$ لإجابات طلبة المرحلة الثانوية في مديرية تربية وتعليم منطقة إربد الأولى عن درجة رضاهم عن المباني المدرسية ومرافقها المساندة تعزى لمتغير النوع (ذكر، انثى)، والصف (الأول ثانوي، الثاني ثانوي)، والمسار التعليمي (علمي، أدبي)؟"

وللإجابة عن السؤال تم استخدام اختبار (ت) (Independent Sample T- Test)، وذلك كما هو مبين في الجداول رقم (10، 11، 12):

أولاً: استجابة افراد عينة الدراسة حسب متغير النوع:

يتضح من بيانات الجدول رقم (10) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية (0.05) بين أفراد عينة الدراسة نحو درجة رضاهم عن المبنى المدرسي وفقاً لمتغير النوع، وذلك لصالح الإناث، بمتوسط رضا (2.06) مقابل (1.97) للذكور، وتشير النتيجة إلى أن مستوى رضا الطالبات عن المدرسة والمتمثل في (حجم

المدرسة، حجم الصف وسعته، تهوية الصف ونوافذه، الإضاءة، الملاعب، المساحات الخضراء... إلخ) أعلى من مستوى الرضا لدى الطلاب.

كما يتضح أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية (0.05) بين أفراد عينة الدراسة نحو درجة رضاهم عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي وفقاً لمتغير النوع، وذلك لصالح الإناث بمتوسط رضا (1.79) مقابل (1.65) للذكور، وتشير النتيجة إلى أن درجة رضا الطالبات عن المرافق الخدمية المساندة مثل (مكان مقصف المدرسة، مكان دورات المياه، وجود الماء بصنابير الشرب، وجود مطبات أمام المدرسة... إلخ) أعلى من درجة رضا الطلاب.

جدول رقم (10)

نتائج اختبارات (Independent Sample T- Test) للفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة نحو درجة رضاهم عن المباني المدرسية ومرافقها المساندة وفقاً لمتغير النوع

مستوى الدلالة	قيمة ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	النوع	رضا الطلاب عن
.016	- 2.407	.483	1.97	250	ذكر	المبنى المدرسي
		.350	2.06	250	أنثى	
.000	- 3.966	.433	1.65	250	ذكر	المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي
		.382	1.79	250	أنثى	
.144	- 1.463	.545	1.85	250	ذكر	المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي
		.459	1.92	250	أنثى	

$$0,05 = \alpha$$

في حين أنه لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة رضاهم عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي، حيث بلغت قيمة ت (-1.463-) بمستوى دلالة (0.144)، حيث أنه هناك رضى إلى حد ما بين الذكور والإناث عن خدمات المواصلات والطرق مثل (الشوارع المؤدية إلى المدرسة، وسلامة الأرصفة أمام المدرسة، ووجود مواصلات من وإلى المدرسة... إلخ).

ثانياً: استجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الصف:

جدول رقم (11)

نتائج اختبارات (Independent Sample T- Test) للفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة نحو درجة رضاهم عن المباني المدرسية ومرافقها المساندة وفقاً لمتغير الصف

مستوى الدلالة	قيمة ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الصف	رضا الطلاب عن
.052	1.951	.409	2.04	331	أولى ثانوي	المبنى المدرسي
		.447	1.96	169	ثاني ثانوي	
.004	2.895	.408	1.76	331	أولى ثانوي	المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي
		.416	1.65	169	ثاني ثانوي	
.007	2.707	.480	1.93	331	أولى	المواصلات والطرق

					ثانوي	المؤدية للمبنى المدرسي
		.540	1.80	169	ثاني	
					ثانوي	

$$0,05 = \alpha$$

يتضح من بيانات الجدول رقم (11) أنه لا توجد هناك فروقات ذات دلالة إحصائية (0.05) بين أفراد عينة الدراسة عن درجة رضاهم عن المبنى المدرسي وفقاً لمتغير الصف، حيث بلغت قيمة ت (1.951) بمستوى دلالة (0.052)، وتشير النتيجة إلى أن هناك رضى إلى حد ما بين الطلاب بالصفين الأول والثاني الثانوي عن المبنى المدرسي والمتمثل في (حجم المدرسة، حجم الصف وسعته، تهوية الصف ونوافذه، الإضاءة، الملاعب، والمساحات الخضراء...إلخ).

كما يتضح أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية (0.004) بين أفراد عينة الدراسة نحو درجة رضاهم عن المرافق الخدمية المساندة وفقاً لمتغير الصف، وذلك لصالح طلاب الصف الأول ثانوي بمتوسط رضا (1.76) مقابل متوسط رضا (1.65) لطلاب الصف الثاني ثانوي، وتشير النتيجة إلى أن درجة رضا الطلاب بالصف الأول الثانوي عن المرافق الخدمية المساندة مثل (مكان مقصف المدرسة، مكان دورات المياه، وجود الماء بصنابير الشرب، ووجود مطبات أمام المدرسة...إلخ) أعلى من درجة رضا الطلاب بالصف الثاني الثانوي كما تشير بيانات الجدول رقم (11).

كما أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية (0.007) بين أفراد عينة الدراسة نحو درجة رضاهم عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي وفقاً لمتغير الصف، وذلك لصالح طلاب الصف الأول ثانوي بمتوسط رضا (1.93) مقابل متوسط رضا (1.80) لطلاب الصف الثاني ثانوي، وتشير النتيجة إلى أن درجة رضا الطلاب بالصف الأول ثانوي عن خدمات المواصلات والطرق مثل

(الشوارع المؤدية إلى المدرسة، سلامة الأرصفة أمام المدرسة، ووجود مواصلات من وإلى المدرسة... إلخ) أعلى من درجة رضا الطلاب بالصف الثاني الثانوي.

ثالثاً: استجابات افراد عينة الدراسة حسب متغير المسار التعليمي:

جدول رقم (12)

نتائج اختبارات (Independent Sample T- Test) للفروق بين إجابات افراد عينة الدراسة نحو درجة رضاهم عن المباني المدرسية ومرافقها المساندة وفقاً لمتغير المسار

التعليمي

مستوى الدلالة	قيمة ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المسار	رضا الطلاب عن
.030	-	.440	1.97	255	علمي	المبنى المدرسي
		2.177-	.403	2.06	245	
.004	-	.400	1.67	255	علمي	المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي
		2.893-	.422	1.77	245	
.000	-	.501	1.80	255	علمي	المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي
		3.783-	.494	1.97	245	

$$0,05 = \alpha$$

يتضح من بيانات الجدول رقم (12) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية (0.03) بين أفراد عينة الدراسة نحو درجة رضاهم عن المبنى المدرسي وفقاً لمتغير المسار التعليمي، وذلك لصالح الطلاب بالمسار الأدبي بمتوسط رضا (2.06)

مقابل متوسط رضا (1.97) لطلاب المسار العلمي، وتشير النتيجة إلى أن مستوى رضا الطلاب بالقسم الأدبي عن المدرسة والمتمثل في (حجم المدرسة، حجم الصف وسعته، تهوية الصف ونوافذه، الإضاءة، الملاعب، والمساحات الخضراء...إلخ) أعلى من مستوى الرضا لدى طلبة المسار العلمي.

كما يتضح أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية (0.004) بين أفراد عينة الدراسة نحو درجة رضاهم عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي وفقاً لمتغير المسار التعليمي، وذلك لصالح طلاب المسار الأدبي بمتوسط رضا (1.77) مقابل متوسط رضا (1.67) لطلاب المسار العلمي، وتشير النتيجة إلى أن درجة رضا الطلاب بالمسار الأدبي عن المرافق الخدمية المساندة مثل (مكان مقصف المدرسة، مكان دورات المياه، وجود الماء بصنابير الشرب، ووجود مطبات أمام المدرسة...إلخ) أعلى من درجة رضا طلاب المسار العلمي كما تشير بيانات الجدول رقم (12).

كما أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية (0.000) بين أفراد عينة الدراسة نحو درجة رضاهم عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي وفقاً لمتغير المسار التعليمي، وذلك لصالح الطلاب بالمسار الأدبي بمتوسط رضا (1.97) مقابل متوسط رضا (1.80) لطلاب المسار العلمي، وتشير النتيجة إلى أن درجة رضا الطلاب بالقسم الأدبي عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمبنى المدرسي مثل (الشوارع المؤدية إلى المدرسة، سلامة الأرصفة أمام المدرسة، ووجود مواصلات من وإلى المدرسة...إلخ) أعلى من درجة رضا الطلاب بالقسم العلمي.

❖ مناقشة النتائج

➤ مناقشة نتائج السؤال الأول:

تبين من نتائج الدراسة أن طلبة المرحلة الثانوية راضون بدرجة كبيرة عن حجم المدرسة وسعتها (مساحتها)، وعن سعة الممرات بين الصفوف، الأمر الذي

يتيح لهم حرية التحرك والتنقل في المدرسة بشكل مريح، بالإضافة عن رضاهم الكبير عن وجود أسوار للمدرسة وعن ارتفاعها أيضاً، علاوة عن رضاهم عن إغلاق أبواب المدرسة أثناء الدوام، الأمر الذي يشير إلى ارتياحهم بوجود الأسوار وإغلاق أبواب المدرسة أثناء الدوام الرسمي، وقد يعزى هذا الرضا لشعورهم بالأمن والسكينة داخل أسوار المدرسة، وعدم تخوفهم من أي عارض خارجي قد يخل بالعملية التعليمية التعلمية في المدرسة، وهذا يعكس حقيقة توفير وزارة التربية والتعليم وسائل الأمن والحماية الممكنة لطلبة المدارس الثانوية.

في حين أظهر الطلبة عدم رضاهم عن المساحات الخضراء من حدائق ونباتات وأشجار داخل الفناء المدرسي، الأمر الذي يشير إلى قلتها، ويعكس اهتمام الطلبة بالمساحات الخضراء. كما تبين عدم رضا الطلبة عن عدد الملاعب وسعتها، وقد يعزى أمر قلة الملاعب والمساحات وسعتها إلى الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة، الأمر الذي دعا وزارة التربية والتعليم إلى استخدام بعض هذه المساحات لتوسعة المباني المدرسية، إضافة إلى بناء مرافق خدمية مساندة تواكب عملية التطور في التعليم، كمختبرات الحاسوب مثلاً على حساب المساحات الفارغة.

وتبين أيضاً عدم رضا الطلبة عن سلامة السبورة، الأمر الذي يشير إلى أهمية الصيانة الدورية للسبورات أو استبدالها بأنواع حديثة مثل السبورة الذكية. وعبر أيضاً الطلبة عن عدم رضاهم عن تهوية الصفوف ونوافذها، وقد يعزى سبب ذلك إلى وجود أعداد تزيد عن 35 طالب في الصف الواحد، الأمر الذي يستوجب توفير وسائل التهوية الجيدة لهم على مدار العام الدراسي، لا سيما في فصل الشتاء الذي يصعب فيه فتح النوافذ، مما يتطلب توفير وسائل حديثة للتهوية يراعى فيها التبريد في فصل الصيف والتدفئة في فصل الشتاء. كما أشار الطلبة إلى عدم رضاهم عن فقرات الطابور الصباحي الإذاعية، وقد يعزى سبب عدم الرضا إلى قلة الاهتمام بعملية إعداد تلك الفقرات مما يجعلها قليلة الفائدة العلمية

والمعرفية، علاوة على تكرارها وعدم حدوثها ومواكبتها للأحداث والتطورات على أرض الواقع، مما قد يجعلها مملة وقليلة التشويق.

➤ مناقشة نتائج السؤال الثاني:

تبين من نتائج الدراسة أن طلبة المرحلة الثانوية راضون بدرجة كبيرة عن وجود شبك الحماية للنوافذ في الغرف الصفية، ووجود الأرصفة أمام المدرسة، بالإضافة إلى مناسبة أسعار الوجبات التي يقدمها مقصف المدرسة، كما عبروا عن رضاهم الكبير عن وجود مطبات أمام المدرسة، ووجود طفايات الحريق، الأمر الذي يشير إلى رضى الطلبة عن معظم وسائل الأمن والحماية المتوفرة في المدرسة، فجميع ما ذكر سابقا يعبر عن الإحساس بالأمن الجسدي العالي للطلاب وهو محط تقديرهم مقارنة بدرجات الرضا العالية حسب استجاباتهم.

في حين تبين عدم رضا الطلبة عن دورات المياه بشكل عام، وتحديدًا عن عدم رضاهم عن نظافة دورات المياه، وعددها، وسوء اختيار أماكنها، وشح المياه فيها، بالإضافة إلى قلة عدد صنابير مياه الشرب، الأمر الذي يشير إلى شبه إجماع على سوء دورات المياه المدرسية، وعن شح مياه الشرب في المدرسة. وقد يعزى هذا الأمر إلى عدم وجود الوعي في كيفية التعامل مع نظافة دورات المياه من قبل الطلبة، إضافة إلى عدم وعيهم بوسائل المحافظة على المياه وكيفية الترشيح بها، الأمر الذي يجعل من دورات المياه أماكن غير نظيفة وغير صحية، بالإضافة إلى تقصير موظفي الخدمات المساندة (عمال النظافة) في المدرسة في تنظيف دورات المياه بشكل دوري.

➤ مناقشة نتائج السؤال الثالث:

تبين من نتائج الدراسة أن طلبة المرحلة الثانوية راضون بدرجة كبيرة عن طبيعة الشوارع المؤدية إلى المدرسة، بالإضافة إلى رضاهم عن وجود وسلامة الأرصفة المؤدية للمدرسة، والمحيط بها أيضاً، الأمر الذي يشير إلى ارتياح الطلبة

لوسائل الحماية المتمثلة بالأرصفة التي تتخذها وزارة التربية حول المدارس، الأمر الذي يدعو الطلبة للشعور بالأمن على أرواحهم وسهولة تنقلهم خارج المدرسة.

في حين أبدى الطلبة عدم رضاهم عن مظلات مواقف المواصلات أمام المدرسة، الأمر الذي يرتبط بتهديد سلامتهم الشخصية المتمثلة ببحر الصيف وبرد الشتاء، كما أبدوا تخوفهم من كثافة سير المركبات أمام المدرسة، الأمر الذي قد يشير إلى وجود المدارس في أماكن قد تكون تجارية أو صناعية مما يجعلها مكتظة بحركة السير، مما يستدعي اختيار أماكن المدارس في الأحياء السكنية، بعيداً عن الأماكن التجارية والصناعية.

وعبر الطلاب أيضاً عن عدم رضاهم عن المواصلات من وإلى المدرسة، الأمر الذي يشير إلى قلة وسائل النقل من وإلى المدرسة، نتيجة لكثافة أعداد الطلبة مقارنة بأعداد سبل النقل، الأمر الذي يجعل من وسائل النقل مكتظة وغير متاحة للجميع مما ينعكس سلباً على رضاهم عنها.

➤ مناقشة نتائج السؤال الرابع:

أ. إجابات أفراد عينة الدراسة حسب النوع:

تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (0,05) لصالح الإناث لدرجة الرضا عن المبنى المدرسي، وهذا يشير إلى ارتفاع درجة رضا الإناث عن المبنى المدرسي مقارنة بالذكور، وقد يعزى ذلك إلى حاجة الإحساس بالأمن لدى الإناث أكثر من الذكور لطبيعتهم. وتبين أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (0,05) لصالح الإناث لدرجة الرضا عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي، وقد يعزى ذلك أيضاً لطبيعة الإناث المهاربة في أمور التدبير المنزلي، ووعيهن بأساليب التنظيف والترشيد في المياه، وهو أمر ممارس لمعظهن في النشاطات المنزلية اليومية، مما ينعكس إيجاباً على نظافتهن العملية في المدرسة بشكل عام ودورات المياه بشكل خاص.

ب. إجابات أفراد عينة الدراسة حسب الصف:

تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (0,05) لصالح طلبة الصف الأول ثانوي لدرجة الرضا عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي، وقد يعزى سبب ذلك إلى مقارنة طلبة الصف الثاني ثانوي للمرافق المدرسية المساندة مع المرافق الجامعية المساندة، حيث انهم يتأهبون إلى الانتقال من الخدمات المدرسية إلى الخدمات الجامعية، التي تختلف كثيرا عما هو موجود في المدرسة، بينما طلبة الصف الأول ثانوي يطمحون للانتقال إلى الصف الثاني ثانوي ضمن نفس الخدمات المدرسية المساندة المتوفرة. كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (0,05) لصالح طلبة الصف الأول ثانوي لدرجة الرضا عن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمدرسة وقد يعزى سبب ذلك إلى مقارنة طلبة الصف الثاني ثانوي خدمات المواصلات والطرق المؤدية إلى المدرسة، مع خدمات المواصلات والطرق المؤدية إلى الجامعة، حيث إنهم يتأهبون إلى الانتقال من المرحلة المدرسية إلى المرحلة الجامعية، إذ إن المواصلات الجامعية متوفرة بكثرة، والتي تختلف كثيرا عما هو موجود للمدرسة، في حين أن طلبة الصف الأول ثانوي يطمحون للانتقال إلى الصف الثاني ثانوي ضمن نفس خدمات المواصلات المتوفرة.

ج. إجابات أفراد عينة الدراسة حسب المسار التعليمي:

تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (0,05) لصالح طلبة المسار الأدبي لرضاهم عن المبنى المدرسي، ورضاهم عن المرافق الخدمية المساندة للمبنى المدرسي، وعن خدمات المواصلات والطرق المؤدية للمدرسة، وقد يعزى ذلك إلى طبيعة المسار الأدبي والذي يعتمد نسبياً على المرونة العالية في التفسير والتحليل، وتقبل العديد من الآراء، واحترام التفسيرات المتعددة في العلوم الإنسانية والتي

تنعكس في موادهم الدراسية المتخصصة مثل التاريخ والجغرافيا ومواد الثقافة العامة، في مقابل المواد العلمية المتخصصة لطلبة المسار العلمي والتي لا تقبل إلا إجابة واحدة، وهذا ينعكس في موادهم الدراسية مثل الفيزياء والكيمياء والأحياء والرياضيات.

❖ التوصيات:

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1. الاهتمام بالمساحات الخضراء والحدائق المدرسية (النباتات والأشجار) داخل الفناء المدرسي من خلال التشجير والزراعة المتواصلة من قبل الطلبة أنفسهم، بمساندة وتحضير من معلمي وإدارة المدرسة، وتفعيل يوم الشجرة.
2. عدم السطو على المساحات المخصصة للملاعب وتخصيص مساحات مناسبة للملاعب والمساحات المدرسية بما يتناسب مع عدد طلبة المدرسة ومساحتها الإجمالية.
3. الصيانة الدورية لسبورات الصفوف، أو استبدالها بأنواع حديثة من السبورات، مثل السبورة الذكية، مواكبة للتطورات التعليمية الحديثة.
4. إيجاد وسائل تهوية حديثة تتناسب مع حرارة الصيف وبرد الشتاء.
5. الاهتمام بإعداد فقرات الطابور الصباحي الإذاعية، ذات الحداثة والواقعية والتشويق ويمكن عمل مسابقات يحصل عبرها الطالب على جوائز عينية قيمة.
6. تصميم برامج توعوية للطلبة عن وسائل المحافظة على نظافة المدرسة عامة ودورات المياه خاصة، بالإضافة إلى التوعية بوسائل ترشيد المياه وعدم

- الإسراف فيها، وذلك لتعديل سلوك الطلاب تجاه نظافة دورات المياه، وعدم الإسراف اثناء استخدام المياه.
7. العمل على توفير المظلات أمام المدارس التي تقي الطلبة من حر الصيف وبرد الشتاء ومخاطر الرياح والعواصف والمطر.
8. اختيار أماكن المدارس ضمن الأحياء السكنية عالية التنظيم، والبعد عن الأماكن التجارية والصناعية المزدهمة، والاستفادة من التخطيط الحديث للمدن.
9. توفير وسائل النقل المريحة نوعاً وكماً من المدارس وإليها أسوة بوسائل النقل الجامعية.
10. إجراء دراسة وطنية مماثلة يتم فيها مقارنة درجة رضا الطلبة عن المدارس في محافظات المملكة.
11. إجراء دراسة مماثلة تقيس درجة الرضا عن الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب (المناهج والوسائل التعليمية التعلمية وغيرها)، إضافة إلى قياس درجة الرضا عن الهيئة التدريسية والإدارية في المدارس الثانوية.

❖ هوامش البحث

- (1) مكتب التربية العربي لدول الخليج: قسم السياسة التربوية والتخطيط، اليونسكو، المنشآت التربوية... معاييرها ومقاييسها، الوحدة الثانية، التصميم والبناء والتكاليف، الرياض .
- (2) وزارة التربية والتعليم بدولة قطر: شركاء في تحقيق بيئة مدرسية أفضل، اللقاء السنوي الثالث، لمسئولي المنشآت التربوية بوزارة التربية والتعليم بدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض 2005.
- (3) انظر مرجع رقم (1).
- (4) صالح، محمد بن عبد الله: توافق تصميم مدارس البنين في المملكة العربية السعودية مع البيئة والمناخ المحيط بها، ندوة المستقبل 2000.
- (5) المقرن، عبد العزيز بن سعد: المعايير القياسية والتصميمية... أنواعها وتطبيقاتها في المباني المدرسية، مجلة الديرة، الجمعية السعودية للعمارة، الرياض 2000.
- (6) الدوسري، محمد بن عابد المشادي: أهم المشكلات التي تواجه المباني المدرسية الحكومية والمستأجرة بالمرحلة الابتدائية للبنين من وجهة نظر كل من مديري المدارس الابتدائية والمشرفين التربويين والإداريين والمهندسين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي مكة المكرمة، 2003.
- (7) انظر المرجع رقم (4).
- (8) انظر المرجع رقم (1).
- (9) المقرن، عبد العزيز بن سعد: كيفية الارتقاء بنوعية مبنى المدرسي، دراسات العلوم الهندسية، الرياض 1999.
- (10) انظر المرجع رقم (6).
- (11) انظر المرجع رقم (1).

(12) الزعير، إبراهيم بن عبدالله بن عبدالرحمن؛ الخطيب، محمد بن شحات: المشكلات التربوية المقترنة بالمباني المدرسية الحكومية المستأجرة بالمرحلة الابتدائية للبنين في مدينة الرياض كما تراها الهيئة التعليمية مقارنة بالمباني المدرسية الحكومية. رسالة الخليج العربي -السعودية، ص 25، ع 94، (2005)، ص ص 169 - 173.

(13) الشتيحي، تامر حسين: استخدام بيانات الأرجونوميكس المعيارية لتصميم الملاعب وساحات اللعب في المدارس الابتدائية - المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية التربية الرياضية جامعة أسيوط (الاتجاهات الحديثة لعلوم الرياضة في ضوء سوق العمل)- مصر، مج 2 2009 - 738 - 769

(14) انظر مرجع رقم (9).

(15) الغنيم، فهد بن سليمان بن ابراهيم: معايير اختيار مواقع المباني المدرسية في المملكة العربية السعودية (حالة دراسة - منطقة القصيم)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العمارة وعلوم البناء، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود. 1430هـ

(16) Huebner E.S : Valois , Paxton ,R.j.&Drane ,J.W. : **Middle school students perceptions of quality of life** . Journal of Happiness Studies, issue , 2005, pp. 15 -24.

(17) Rebane ,K. : **promoting resiliency in education through choice theory and quality schools**. International Journal of Reality Therapy, Vol.20,No.1, 2000,pp.51_55.

(18) علام، سحر فاروق. (2008)، معدلات السعادة الحقيقية لدى عينة من طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية. دراسات نفسية-مصر، مج 18، ع 3، (2008)، ص ص 431 - 465.

(19) العفنان، علي بن عبدالله: هيئة التحرير ملخص لاطروحة الدكتوراه المعنونة ب: المناخ المدرسي للمرحلة الثانوية للبنين في المملكة العربية السعودية، مجلة كليات المعلمين - السعودية، مج 1، ع 1، 2001، ص ص 195 -198.

(20) الحري، ضيف الله والصبحي، وديع والزهراني، يحيى والجميعي، خالد محمد وصعيدي، أسامة صديق و العصيمي، حسين حمدان، التخطيط للتجهيزات المدرسية والزيارات الصفية. جامعة أم القرى - كلية التربية، 1425.

(21) الثقفى، طارق. السعودية: «التربية والتعليم» تضع 8 شروط عالمية لتجهيز مدارس المستقبل. صحيفة الشرق الاوسط، 22 شعبان 1432 هـ، العدد ، 1432هـ_ <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=632504&issueno=11926#.UUflpBfb0c>

(22) وهبة، عماد صموئيل: المبنى المدرسى والتجهيزات بمدارس التربية الفكرية، منتدى اطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة، 2010 <http://www.gulfkids.com/vb/showthread.php?t=4864>

(23) الطياش، خالد: بين التمكين والتمويل. اللقاء العام السادس للتجهيزات المدرسية على مستوى الوزارة الطائف 13-15/3/1433هـ. <http://www.tmo.e.org/vb/archive/index.php/t-1103.html?s=39314687737b6401aa5b44e9a284a37b>

(24) البكر، فوزية: النظم التعليمية وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة المعرفة، العدد 159، يونيو 2008. <http://www.mohyessin.com/forum/showthread.php?t=6641>

(25) ملكاوي، نازم محمود ونجدات، عبد السلام: تحديات التربية العربية في القرن الحادي والعشرين. موقع المعرفة الالكتروني، 1433. http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=402&Model=M&SubModel=140&ID=1706&ShowAll=On

(26) Watanabe, A. and Hosoda, T., " A Precedent Case Study on Environmental Education in School and Sustainable Design of School Building in the USA and UK" , The 2005 World Sustainable Building Conference in Tokyo, sep 27-29, 2005, 514-519.

- (27) Gahala, J., " **critical Issue: Promoting Technology Use in Schools**" North Central Regional Educational Laboratory, An article available through: 2001, www.ncrel.org
- (28) Ozmehmet, E., "**Design Attitudes Towards Sustainability in School Buildings**" the 2005 World Sustainable Building Conferen in Tokyo, Sep 27-29,2005, No. 01-074.
- (29) Taylor, A., "**programming and Design of School Within the Context of Community** " , C/S www.designshare.com Group, An article available through, 2001.
- (30) Lercher, P., Evans, G., and Meis, M., , "**Amnient Noise and Cognitive Processes among primary School Children**" Environment and Behavior, Vol., 35, no., 6. 2003, 725-735.
- (31) Boman, E., and Eomarkem I., "**Factors Affecting Pupils**" Noise Annoyance in Schools: the Building and Testing of Models, Environment and Behavior, Vol.36, No. 2. 2004, pp207-228.
- (32) Kantrowitz, E., and Evans, G., "**The Relation between the Ratio of children Per Antivity Area and Off-Talk Behavior and Type of Play in day Day Care Centers**", Environment and Behavior, Vol. 36, no.4, 2004, pp541-557.
- (33) Maxwell, L., "**Home and School Density Effects on Elementary School Children: The Role of Spatial Density**" Environment and Behavior, Vol. 35, No. 4, 2003, pp566-578.
- (34) تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، 2009.

الدراسات الإعلامية

الإعلام والثقافة وجدلية العلاقة في ظل العولمة

الدكتورة: سامية جفال

جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

إن عولمة المسألة الثقافية في مكوناتها الإعلامية والاتصالية، وما يتبعها من مظاهر التأثير والهيمنة، قد شغلت حيزا هاما من الجدل الفكري والسياسي منذ القرن الماضي إلى يومنا هذا. حيث ازدادت حدة النقاش والجدال في هذه الألفية الثالثة حول ثقافة الميديا، وخاصة عند ظهور ما يعرف بفكر إعلام ما بعد الحداثة، الذي سحق المكان وسعى إلى إقامة شبكة من العلاقات تربط بين الثقافات، ولكن تحت عين القطب الواحد وتلك هي إشكالية هذا البحث.

Abstract :

Globalizing the cultural cause as in its informational and communicational component, and what follows as the aspects of influence and dominance has occupied and dominance, has occupied an important area in the intellectual and political dialectics since the late century up to date . as the intensity of the controversy has increased about the media culture, especially by the appearance of what's known as the thought of the post-modernizing media, which has crashed the space and endeavored to establish a network of relations that interconnects cultures, but under the eye of the one pole which is the problem of this research.

مقدمة:

تقوم وسائل الاتصال في الحياة البشرية بدور أساسي في حماية الثقافة ونقلها وتغييرها أيضا. وهي ذات وظيفة تنموية تعمق الهوية الثقافية قوميا ووطنيا وتقاوم الغزو الثقافي. وكما يرى تقرير اليونسكو.⁽¹⁾

أن وسائل الاتصال هي أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف أو التأثير فيها. وعلى حفز وتعزيز ونشر الأنماط السلوكية وتحقيق التكامل الاجتماعي. وهي تلعب أو يتعين عليها أن تمارس دورا أساسيا في تطبيق السياسات الثقافية، وفي تسيير إضفاء طابع ديمقراطي على الثقافة. وهي تشكل بالنسبة للملايين من الناس الوسيلة الأساسية في الحصول على الثقافة وجميع أشكال التعبير الخلاق. كذلك للاتصال دور في تدبير شؤون المعرفة وتنظيم الذاكرة الجماعية للمجتمع، وبخاصة جمع المعلومات العلمية ومعالجتها واستخدامها. وهو يستطيع - احتمالا على الأقل - إعادة صياغة قالب الثقافي للمجتمع.

الثقافة ونظم الإعلام الحديث

إن العلاقة بين الإعلام والثقافة علاقة تبادلية، حيث تقوم وسائل الإعلام بدور هام وأساسي في نشر الثقافات المختلفة، كما تعطي نظريات الإعلام المختلفة و لاسيما نظريات التدفق الدولي للمعلومات أهمية كبرى للعوامل والعلاقات الثقافية. وللتدليل على ذلك نجد أن أشهر النظريات الشارحة للتدفق الإعلامي الدولي هي التصور الذي طرحه هربرت شيلر Herbert I schiller ويحدد فيه عدة متغيرات تحكم حجم واتجاه ومضمون التدفق، وكان من ضمن هذه المتغيرات "الصلات الثقافية". ويقصد بالصلات الثقافية مجموعة الصلات الفعالة بين الدول، وتقاس باللغة المشتركة وحجم الهجرة بين رعايا الدول، وحجم التزاوج بينهم، وحجم سفر مواطني الدول إلى دول أخرى، والوضع الحالي أو السابق لكل دولة بالنسبة للدولة الأخرى كعلاقة الدولة المستعمرة بالدولة التي

تستعمرها، أو الدول الحامية بالنسبة للدول التي كانت محمية من قبل والعكس. وهنا يفترض هذا العالم أن تدفق المعلومات بين الدول التي تربطها مثل هذه الصلات الثقافية يكون أكبر من التدفق بين الدول التي تربطها مثل هذه الصلات الثقافية وتكون أكبر من التدفق بين الدول التي لا ترتبط بمثل هذه الصلات أو التي لا تربطها سوى قدر ضئيل منها⁽²⁾.

ومن هنا نتساءل حول ما إذا كانت الثقافة والإعلام شيئا واحدا، وأن الثقافة إن هي إلا الرسالة التي يتولى الإعلام نقلها؟. لقد قام المؤتمر العالمي بشأن السياسات الثقافية التي دعت إليه اليونسكو عام 1982 بالمكسيك، واشتركت فيه غالبية الدول العربية بتحديد طبيعة الصلة بين الإعلام والثقافة كما يلي⁽³⁾.

الاتصال هو أحد العناصر المكونة للثقافة، لأنه مصدر تكوينها وعامل من عوامل اكتسابها وراثتها، وأنه يساعد على التعبير عنها ونشرها». فلا يمكن تصور الثقافة بدون تعبير أو إبلاغ، إذ لا حظ لأي ثقافة كانت من الوجود إذا لم تؤازرها أجهزة الإعلام. كما أنه لا سبيل أمام أجهزة الإعلام للنجاح بدون زاد ثقافي يشد اهتمام الجمهور إليها. لقد أفاد الإعلام من الثقافة الشيء الكثير، ففي الأداء الإعلامي تستخدم الأدوات السمعية والبصرية والوسائل الحافظة على التفكير والتدبير وإعمال الخيال وكلها من أدوات الثقافة. وأجهزة الإعلام هي التي يوكل إليها مساعدة الثقافات على التلاحق، وهي في الوقت نفسه مطالبة بوقاية هذه الثقافات من العواصف الهوجاء والتيارات الهدامة. « فالإعلام وسيلة الثقافة للانتشار؛ فهو يعطيها الشكل والوسيط وهي تعطيه المعنى والروح. فالثقافة هنا هي ذلك الجوهر الذي تحويه وسائل الاتصال الجماهيري »⁽⁴⁾.

إن علاقة الإعلام بالثقافة هي في جوهرها علاقة النوع بالكل إلا أنهما كثيرا ما يتداخلان إلى حد التطابق، يشهد على ذلك التطابق الشديد بين السياسات الإعلامية والسياسات الثقافية. فالإعلام هو الجانب التطبيقي المباشر للفكر الثقافي والسياسة الثقافية.

وثمة من يفصل بين ما هو ثقافي وما هو إعلامي. ورغم تفرع التعريفات وتعددتها للثقافة والإعلام فلا شيء يفصل بين الاثنين. وذلك أن الإعلام هو مرآة عاكسة لديناميكية الحياة الاجتماعية بكل تفرعاتها، والإعلام والثقافة عناصرها الرئيسية.

وحتى لا نتوه في محيط التعريفات فإن هناك اتفاق أو شبه اتفاق على وجود تكامل بين الإعلام والثقافة من حيث المعرفة والإبداع والقيم والسلوك. فالثقافة تعتبر منظومة متكاملة تضم في إطارها المعارف والمعلومات المتوارثة أو المنقولة، التي لها صلة بشؤون حياة الإنسان وتفسيراتها ووسائل نشر الإبداع والمعارف والمعلومات. إلى جانب الإبداع الفني والأدبي والعقائدي والقيمي وأنماط السلوك وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما ترسم الثقافة تراث الأمة المادي والروحي الذي يشكل خصائصها وقيمها وصورتها الحضارية. أما الإعلام هو أداة التفسير والنشر، فوسائل الاتصال والإعلام هي الأداة الناقلة للثقافة، من حيث أنها تساعد على دعم المواقف الثقافية والتأثير فيها وحفر الأنماط السلوكية وتعزيزها وطرح مفاهيمها على الجمهور من خلال البث والنشر والشرح لما يمكن اعتباره فعلا ثقافيا عضويا⁽⁵⁾.

بل لا ينحصر دور وسائل الإعلام في عملية النقل والنشر وحسب، بل تحقق في تعاضدها مع الثقافة نوع من التكامل الاجتماعي ويجعلها تلعب دورا أساسيا في بلورة الثقافة وإزالة ما لصق بها من التشوهات التي لحقتها⁽⁶⁾.

إن التبادلية في العلاقة بين وسائل الإعلام والثقافة سمة أخذت في البروز في بحوث الإعلام، حيث أن وسائل الاتصال تستمد الإطار العام لعملها وقيمها من الثقافة المحيطة بها، كما أنها بدورها تعد من أهم أدوات الثقافة لأي مجتمع، فهي تقوم بوظيفة غرس القيم الثقافية في المجتمعات المختلفة. فالتبادلية عملية أخذ وعطاء دائمة بين الثقافة والإعلام، وهي ككل العمليات الحضارية تخضع لقانون التطور سواء كان تطورا فكريا أو تطورا تكنولوجيا. ولقد استدعى التطور أن

تكون الوسائل الإعلامية هي الروافد المستقبلية للثقافة، ذلك أن الثقافة المعاصرة المتجهة إلى المستقبل تبدو أكثر ما تكون ارتباطا بالإعلام من أي وقت مضى⁽⁷⁾.

ولذلك تشكل وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة أدوات ممتازة لنشر الثقافة، فهي تلعب دورا كبيرا في التوصليل الثقافي وانتقاء المحتوى الثقافي وابتداعه والقضاء على المخاطر التي تهدد الذاتية.

بل تفاقم خطر الإعلام في علاقته بالثقافة، إلى الحد الذي جعلت مدرسة فرانكفورت وهي البادئة في إدراج قضايا الإعلام الجماهيري ضمن التنظير الثقافي الحديث، تهدف للوصول إلى نظرية اجتماعية تأخذ في اعتبارها الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية لتنظيم الإعلام الحديث. ويرى تيودور أدورنو وماكس هوركهايمر Max Horkheimer & Theodor . A⁽⁸⁾. مؤسسا مدرسة فرانكفورت وسائر منظريها أن مؤسسة الإعلام الحديث ما هي إلا أداة للسيطرة الاجتماعية وإعادة إنتاج المجتمع بأنماطه السائدة. ويرون أن الإعلام الحديث يعمل على إخماد نوازع التفرقة الطبقية وعلى ضمور الوعي الثوري لدى الطبقات المستضعفة وعلى دمج العمال في نسيج المجتمع الرأسمالي المعاصر.

فإذا كان الاقتصاد العالمي على سبيل المثال يسعى على حد تعبير شيلر إلى تعزيز سيطرته من خلال تحالف رأس المال العالمي وتحطيم الحواجز الجمركية وتوحيد السوق العالمية. فإن القضية في المجال الثقافي تصبح كيفية توظيف الإعلام والثقافة في مجتمعات العالم الثالث لخدمة هذه الأهداف. أي ترسيخ تبعيتها الاقتصادية بوضع الإمكانيات الثقافية والإعلامية في صالح رأس المال العالمي وأجهزته وتحويل العالم إلى قرية اتصالية شديدة الترابط⁽⁹⁾.

لقد صار للإعلام مطابجه التي تجرى فيها غربة وفترة واختيار المادة التي ستقدم للمتلقين، قراء كانوا أو مستمعين أو مشاهدين. فالجهاز الإعلامي في هذه الحالة سيقوم باختيار مادة من بين مجموعة مواد تبعا لمقاييس محددة. وبذا فإن الإعلام يصبح صانع ثقافة في هذه الحالة وليس مجرد ناقل لها⁽¹⁰⁾. والختيار متاح للإعلامي وللمؤسسة الإعلامية بالمعنى الأدق بين الثقافات المختلفة، ليقرر أجدى

وأنسب حسب معاييرهِ لتقدم للجمهور، وأيها تبعاً للمعايير إياها بأن تحجب. ومن هنا تبدأ عملية التأثير الإعلامي⁽¹¹⁾. الفعلي على المتلقين هذه الرسائل الموجهة. ولذلك ميز بعض الأكاديميين⁽¹²⁾.

في دراستهم لطبيعة العلاقة التي تجمع الإعلام بالثقافة؛ بين الإعلام بمعنى الاتصال *Comunication* وبينه كمنتج إعلامي. ففي الحالة الأولى هو عملية تبادل المعلومات والحقائق والآراء والأفكار والرسائل فيما بين الأفراد والجماعات، وهذا يمنحه ميزة أن يكون الناقل الأساسي بل الوحيد للثقافة. أما في الحالة الثانية فإنه عبارة عن مخرجات وسائل الاتصال بما تحويه من المعلومات وآراء وأفكار ورسائل وسائر مضامين الأنشطة والإبداعات الثقافية.

وبهذا المعنى فإنه يصبح جزءاً من الثقافة أو هو الثقافة نفسها. وسواء كان الإعلام ناقلاً رئيساً أو وسيطاً للثقافة أو كان جزءاً من الثقافة أو هو الثقافة نفسها، فإن دوره في الحالتين شديد الدقة والخطورة. فحتى في حالة كونه ناقلاً أو وسيطاً فهو لا يؤدي هذه المهمة بجدية وبراءة. لأن وسائل الإعلام « أضحت اليوم متأثرة إلى حد بعيد بالتكنولوجيا العامة والتكنولوجيا الاتصالية خاصة، هذه التكنولوجيا التي استطاعت القيام بالاختراق الثقافي. أي أن السيطرة أصبحت للتكنولوجيا ومن يسيطر عليها بإمكانه بث الثقافة التي يريد محمولة عبر التكنولوجيا⁽¹³⁾.

عولمة الإعلام والهيمنة الثقافية

غير أن أشد ما ميز العلاقة بين الإعلام والثقافة في عصر عولمة الإعلام، وفي ضوء هذا التطور التكنولوجي، طغيان وهيمنة ثقافة الصورة التي حلت محل الثقافة المكتوبة في أداء وظيفة الاختراق الثقافي بفعل عملية التأثير الإعلامي⁽¹⁴⁾.

فما هو حاصل فعلاً اليوم في ظل العولمة الإعلامية والثقافية، أن تكنولوجيا الصورة شكلت تهديداً للتعددية الثقافية وعدواناً سافراً مبدأ احترام الهويات الثقافية للشعوب المختلفة الأقل تطوراً. إذ عجزت الثقافات المختلفة عن

استخدام تكنولوجيا الاتصال في تأكيد هوياتها الثقافية والتفاعل بروح إيجابية مع حقائق وأوضاع عولمة الإعلام⁽¹⁵⁾.

إن هذا التطور السريع للتكنولوجيا الجديدة نحو إحكام الصورة ونمو البنى المصنعة التي تمد سيطرتها على الثقافة وعلى الإعلام، يخلق مشكلات وأخطارا. يقول عبد الإله بلقزيز⁽¹⁶⁾ في وسعنا تعريف ثقافة العولمة سلبا بالقول إنها ليست الثقافة المكتوبة ... ثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب ... وليست ثقافة ما بعد تلك سوى ثقافة الصورة... الصورة اليوم هي المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد؛ نظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم، إنها المادة الثقافية الأساس التي يجري تسويقها على أوسع نطاق جماهيري، وهي تلعب - في إطار العولمة الثقافية - الدور نفسه الذي لعبته الكلمة في سائر التواريخ السالفة. إن الصورة أكثر إغراء وجذبا واشد تعبيرا وأكثر رسوخا والتصاقا بالعقل... والصورة لا تتطلب مهارة ومعرفة للغة، لان الصورة لغة عالمية نفهما جميع الأمم والشعوب والبشر كافة، سواء كانوا جهلة أو متعلمين، لأنها قادرة على تحطيم الحاجز اللغوي».

وأظهرت الدراسات التطبيقية أنه كلما قلت المعلومات المقروءة حول الموضوعات المختلفة من ثقافية وأدبية وسياسية، أي كلما قلت الخلفية الفكرية المقروءة من خلال الكتاب أو الصحيفة حول الموضوعات الحيوية الجارية، كلما زادت وارتفعت قدرة الصورة المرئية على احتواء الفرد ووضعه تحت سيطرتها. فتزداد بالتالي احتمالات تكاثر الظواهر السلبية للمعلومات المصورة أو المرئية المسموعة، وما يتبع ذلك من آثار سلبية تؤدي إلى تفاقم مشكلات الديمقراطية وضياع حق الفرد في المشاركة الفعالة تجاه القضايا المختلفة من اجتماعية وسياسية وثقافية⁽¹⁷⁾.

وأخيرا الوقوع في فخ السيطرة الفكرية والهيمنة على طرق تفكير الشعوب. ومن هنا اتجهت مسألة الهيمنة في المنظور الأمريكي الحديث إلى صراع ثقافي من أجل تغيير العقلية الشعبية، ومن أجل نشر الأفكار الفلسفية الجديدة التي يثبت أنها صحيحة من الناحية التاريخية لدرجة أنها تصبح قيما عامة سواء من

الناحية التاريخية أو الاجتماعية. ولذلك وفي فكر ما بعد الحداثة فإنه لا يمكن لجماعة واحدة أن تحتفظ بالهيمنة دون أن تتكيف مع الظروف المتغيرة، وهي عملية ديناميكية قد تتطلب تقديم تنازلات إستراتيجية معينة للقوى التي تعارض سلطتها الأيديولوجية. والسيادة لا تفرض أو تقبل بطريقة سلبية، كما يقول وليامز *Williams*، بل إنها عملية يجب باستمرار أن تجدد، ويعاد تشكيلها والدفاع عنها وتعديلها في علاقتها بضغط عديدة ليست كلها نابعة منها⁽¹⁸⁾.

وقد تشكلت الهيمنة الثقافية الأمريكية في سياقها الإعلامي انطلاقاً من هذا المفهوم للسيادة في الأجدديات الأمريكية المعاصرة وفي ظل التفوق المعرفي والتكنولوجي. إن عولة المسألة الثقافية في مكوناتها الإعلامية والاتصالي، وما يتبعها من مظاهر التأثير والهيمنة قد شغلت حيزاً هاماً من الجدل الفكري والسياسي منذ سبعينات القرن الماضي وثمانيناته إلى يومنا هذا. حيث ازدادت حدة النقاش والجدال في هذه الألفية الثالثة حول ثقافة الميديا، وخاصة عند ظهور ما يعرف بفكر إعلام ما بعد الحداثة، الذي يحلم منظوره بأن تخلق الميديا الجديدة من تباين الآراء وتعددتها.

حيث ستسمح تكنولوجيا المعلومات والانترنت على وجه الخصوص لكل الفئات الاجتماعية بأن تعلن عن آرائها وأن تدافع عن مواقفها. بينما يرى البعض في فكر إعلام ما بعد الحداثة نوعاً من تمييع قضية الهيمنة الإعلامية الأمريكية في سراديب صراع الأقليات وحديث التنوع والاختلاف. وقد شاع معها استخدام استعارة "القرية الكونية" وليدة الإعلام الحديث الذي سحق المكان وسعى إلى إقامة شبكة من العلاقات تربط بين الأفراد والجماعات والأمم والثقافات.

وتمثل نظرية "الإمبريالية الإعلامية" التي أسسها هيربرت شيلر والفكر المناهض لها، أحد المحاور الأساسية في الخطاب الإعلامي الحديث. ويقصد بالإمبريالية الإعلامية استخدام قوة الميديا من أجل فرض القيم والعادات والنزعات الاستهلاكية، كثقافة أجنبية وافدة على حساب الثقافة المحلية. وقد تفرع

خطاب الإمبريالية الإعلامية كما أوضح جون توملينسون Jhon Tomlinson إلى أربعة فروع رئيسية هي⁽¹⁹⁾:

➤ خطاب يرى الإمبريالية الإعلامية في السياق الأشمل للإمبريالية الثقافية، ويرفض الفصل بينهما.

➤ خطاب ينظر إلى الإمبريالية الإعلامية من المنظور القومي حيث يرى فيها تهديدا للهوية القومية.

➤ خطاب مدرسة فرانكفورت الذي يرى الميديا وسيلة للسيطرة وتجديد دماء الرأسمالية.

➤ خطاب يرى إمبريالية الإعلام كأحد مظاهر الحداثة التي يجب النظر إليها بصفتها مصدر الداء الرئيسي، أي لا يجب النظر إلى الميديا منفصلة عن مظاهر الحداثة الأخرى.

وإذ يمثل الإعلام رهانا من أهم رهانات العولمة وآلياتها في تعميم الثقافة ونشرها، فمن المفيد أن لا نغفل صيحة Herve Bourgees الداعية إلى تخليص الإعلام وبالتالي تخليص الثقافة التي يحملها من التبعية. لأنه لاحظ أن اختلال التوازن بين الأقوياء والضعفاء في المستوى الاقتصادي قد رافقه بل نتج عنه اختلال آخر أكثر ضراوة وأخطر، لأنه يمس مجال المعلومات وتدققها بطريقة تعسر السيطرة عليها ويعز التحكم فيها. يقول هارفي بورج Harvey Burg⁽²⁰⁾.

« إن تدفق المعلومات في الوقت الراهن يحمل كل مساوئ الليبرالية الحديثة، بمعنى أنها يتم لصالح الأقوياء على حساب الضعفاء. فقانون "أتركه يفعل" إنما هو قانون الغاب، وأنه من الجلي أن حظوظ بلدان العالم الثالث وإمكانياتها في المجال الإعلامي أقل بكثير من حظوظ البلدان المتقدمة وإمكانياتها، والفارق بين هذه وتلك لا ينفك يتعاظم كما في الميادين الأخرى.

ومن المفيد في ظل عولمة الإعلام والهيمنة الثقافية التعرض إلى مصطلحات شاع استعمالها وانتشارها في بحوثنا الفكرية، وهذه المصطلحات هي وليدة الوضع

الراهن أنتجتها قوى المعارضة الفكرية للهيمنة الثقافية بقصد كشف خدع العولمة الامبريالية و وهم العولمة الثقافية. وهي الاختراق الثقافي والتبعية والاستتباع الثقافي والاستثناء الثقافي. لأنه يراد لهذه المصطلحات أن تكون واقعا ضمن منظومة الشعوب الذهنية.

أولاً: الاختراق الثقافي

يعتقد البعض أن الاختراق هو الغزو رغم أنه لا يوجد فرق كبير بين المفهومين، حيث أن كلا منهما يسعى إلى تحقيق نفس الهدف وإن كانا يختلفان في الوسيلة يقول عبد الإله بلقزيز⁽²¹⁾.

« إن مفهوم الاختراق الثقافي اقترن بالتطور التقني في مجال الاتصال والمعلومات، حيث وجدت الدولة المالكة للثقافة نفسها أكثر قدرة على التأثير ثقافيا في الدول الأخرى و بالتالي إخضاعها دون الحاجة إلى التدخل العسكري. وبهذا تخوض حروبها من بعيد حيث تنتشر وتعمم نظام قيمها ومشروعها الحضاري وأهم الأنظمة التي يمارسها الغرب في الاختراق الثقافي هو النظام المسموع المرئي».

أما محمد عابد الجابري فيقول⁽²²⁾ « ومع السيطرة على الإدراك واطلاقا منها يتم إخضاع النفوس، والقصد تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والقيم وتوجيه الخيال وتنميط الذوق وقولبة السلوك. والهدف تكريس نوع من الاستهلاك بنوع من المعارف هدفها تسطيح الوعي والتوجه إلى سلع استهلاكية تمنع الادخار وتعوق التنمية. وبالتالي لم يعد إخضاع الأبدان شرطا في إخضاع النفوس لأنه عاد إخضاع النفوس طريقا لإخضاع الأبدان، وتلك هي حقيقة الاختراق في عصرنا الراهن وذلك هو هدفه».

وهناك من الباحثين من يعرف الاختراق الثقافي كمفهوم، فهو « حركة انتقال الأفكار والعقائد والقيم والعادات الغربية بشكل مكثف وغير مسيطر عليه إلى المجتمعات الأخرى. والاختراق الثقافي كسياسة وإستراتيجية تنتهجها بعض

الدول هو التدخل في شؤون الغير بهدف التأثير في ثقافتهم وسلوكهم ومعتقداتهم. أما الاختراق من حيث أساليبه فهو مجموعة الأنشطة الثقافية والإعلامية والفكرية التي توجهها جهة أو عدة جهات بهدف تكوين أنساق من الاتجاهات السلوكية والقيمة أو أنماط وأساليب من التفكير والرؤية والميل إلى تلك الشعوب بما يخدم مصالح وأهداف الجهة أو الجهات التي تمارس عملية الاختراق⁽²³⁾»

من خلال تعريفات المفكرين العرب لظاهرة الاختراق الثقافي في ضوء المفاهيم المعاصرة للهيمنة الثقافية العالمية وما أنتجتها العولمة الثقافية فإن الاختراق هو حركة نشطة يقوم بها الغرب بطريقة محكمة تمارس فيها كل طرائق الترويج للمبادئ والقيم والعادات والأنماط والسلوك والثقافة الغربية، وبجميع الوسائل التي تعتمد إلى إنجاح الخرق الثقافي للدول أو المجتمعات. وتعد وسائل الإعلام من بين أهم الأدوات التي تساهم بشكل كبير في إنجاح الاختراقات الثقافية لنشر الثقافة الوافدة أو الدخيلة. و من هنا حددت عناصر الاختراق الثقافي مهما كانت طبيعته أو الفئات الموجهة إليها بما يلي⁽²⁴⁾.

1. تبعية ثقافة الدول المستقبلية لثقافة الدول الباعثة، واعتمادا عليها اعتمادا بنويا في إنتاج القيم والمعنى والأفكار التي تحتاج إليها مجتمعات هذه الدول المستقبلية، سواء كان ذلك بسبب تفوق الثقافات المخترقة في مقدرتها على مثل هذا الإنتاج أو بسبب انعدام الثقة بالنفس لدى الثقافات المستقبلية.
2. سيادة الشعور بالتفوق والاستعلاء لدى الدول الباعثة، والنقص والدونية لدى الدول المستقبلية.
3. تشجيع نمط عالمي موحد للسلوك الاستهلاكي.
4. وضع العقبات أمام الجهود التي تبذلها الدول النامية لتثبيت دعائم استقلالها السياسي والثقافي.

5. تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة ثقافيا وفقد السيطرة على إعادة تكوين ذاتها أو تجديدها.

وفي سياق الحديث عن الاختراق الثقافي للدول و الشعوب ذكر المحلل الأمريكي ديفيد روثكوب David . R النوايا الأمريكية في ضرورة نشرها لثقافتها، و عدد أهم خطوات الهيمنة لأجل التمكن وإحكام السيطرة على العالم⁽²⁵⁾.

- إزالة كل الحواجز الثقافية والهيمنة حاضرا ومستقبلا.
- إن كل الثقافات بما تحوى عليه من عادات وقيم لا بد من تغييرها وفقا لما تمليه الحاجات والتغيرات.
- إن أفول التمايزات الثقافية والقضاء على الثقافات القومية يعد مقياسا لتقدم الحضارة الإنسانية وعلامة ملموسة على تعزيز التواصل والتفاهم بين الشعوب.
- أن المجتمعات ليست بحاجة إلى أصولها التاريخية وتراثها الثقافي.
- على جميع الدول أن تتوحد ثقافيا أو على الأقل تتشابه، وأن تلغي كل مؤسساتها التقليدية، وعليها إن تتقارب على أسس من الديمقراطية الليبرالية والسوق العالمية.
- الدعوة إلى اعتماد اللغة الانجليزية هي لغة الثقافة العالمية الجديدة، ولغة للتخاطب على الكوكب الأرضي.

ثانيا: التبعية والاستتباع الثقافي

هناك فرق بين كل من التبعية والاستتباع إلا أنهما يصبان في واد واحد و يؤديان إلى نفس الطريقة والأسلوب المعتمد من الغرب لإخضاع وتطوير الثقافات الأخرى. لقد أسلفنا الذكر بأن التبعية هي أحد الوسائل التي يستخدمها الاختراق الثقافي، فهي تحمل سمة الانتساب الطوعي. في حين يحمل الاستتباع الثقافي «معنى

القسر والإكراه فيهدف إلى محو الشخصية وإبقاء الإنسان على أرضه تابعا مكبل الإرادة يشاهد بأم عينه كيف تشوه معالم تاريخه وكيف يعبث بتاريخه وتراثه الحضاري وكيف يتم عزله عن محيطه العاجز عن نُجدته، وهذا ما يحدث في مجتمعنا العربي⁽²⁶⁾.

إذن يعد الاستتباع الثقافي مفهوما لا يختلف عن التبعية التي قد تكون طوعية، أما الأول فهو مرتبط دائما بالإلزام والجبر والإكراه على التبعية والامتثال وحذو النَمْدَجَة الثقافية الغربية. و يرجع الخبراء عندنا أبرز سمات الاستتباع الثقافي في وطننا العربي إلى المحاولات الهادفة إلى فرض الاغتراب اللغوي والثقافي، وطمس معالم الشخصية العربية، وإغراق المجتمع العربي بنتاج ثقافي استهلاكي يعزز التبعية والارتباط الكامل بالإمبريالية الثقافية. ويقول الدكتور مسعود ظاهر: « ليس بالضرورة أن يسعى الاستتباع الثقافي أو التبعية الثقافية إلى جعل العرب أمريكيين أو فرنسيين أو صهاينة أو غير ذلك، بل إشعار الإنسان العربي بالذليلة والدونية تجاه الدول صاحبة مراكز الإنتاج الثقافي المهيمن في الوطن العربي، وإظهار الفكر العربي بمظهر عاجز»⁽²⁷⁾.

يتضح من هذا التعريف أن التبعية الثقافية أُنجزت الكثير من أهدافها في الوطن العربي على وجه الخصوص، حيث شوهدت صورة إنسانه وروجت عنه نمطية تمتاز بالسلبية والانتكالية والقدرية والقبول بالأمر الواقع.

ثالثا: الاستثناء الثقافي

ويعد الاستثناء الثقافي كذلك أحد مظاهر وآليات العولمة الثقافية. وهو مفهوم حديث لم يستعمل سابقا. وإنما ظهر مع التصدي للعولمة، وهو تعبير جاء به مثقفو فرنسا منذ فترة وجيزة ليصدوا اتفاقيات 'الجات' الخاصة فيما يتعلق بالجانب الثقافي والفني على وجه التحديد. فقد دعوا إلى أن يتم استثناء المنتج الثقافي من اتفاقيات 'الجات' التجارية والتي تفتح الأسواق للمنافسة الحرة في العالم⁽²⁸⁾.

لقد شعرت الدول الأوروبية وخاصة فرنسا أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تهمشها في أعمال الإنتاج السينمائي إذا تم إلغاء الدعم عن صناعة الأفلام السينمائية. إذ تتوفر في هوليوود الإمكانيات المالية والتقنية الضخمة، كما تتوفر لهذه الصناعة الهوليوودية سوقا كبيرا لاستيعاب منتجاتها، بينما لا تخوف من قدرة الأعمال الثقافية الناطقة بالإنجليزية على اكتساح العالم على حساب الأعمال الناطقة باللغات الأخرى. الأمر الذي دفع أحد وزراء الثقافة الأوروبية إلى المناداة "بـحرب مقدسة" ضد هذه الإمبريالية الأمريكية، التي تغزو الفكر والعقول وتملك أنماط التفكير وأساليب الحياة⁽²⁹⁾.

وقد صدر في فرنسا كتابان؛ أحدهما بعنوان "الحرب الثقافية" بقلم "هنري جوبا" Henry Juba، وآخر بعنوان "فرنسا المستعمرة" بقلم "جاك نيبو" Jack Nibo بينهما قاسم مشترك هو لفت النظر بإلحاح وتحذير إلى مخاطر الاختراق الثقافي لفرنسا والدول الأوروبية، وتصدير هوياتها الثقافية ومسحها التدريجي للمواطن الأوروبي ليصبح تدريجيا عاشقا و مقلدا لنموذج الحياة الأمريكي⁽³⁰⁾.

أما وزير الثقافة "جاك لانغ" Jack I ف يرى أن الثقافة "الأنجلوسكسونية": «تتحرك تحت غطاء الليبرالية الاقتصادية ولا تحتل الأراضي بالقوة العسكرية، ولكنها تصدر الضمائر ومناهج التفكير وطرق العيش. ويضيف: وأيا كانت مبادئ العولمة فإن منتجات العقل لا يمكن مقارنتها بسلع عادية أو بضائع رخيصة». وفي هجومه على العولمة الأمريكية في مؤتمر لليونسكو انعقد في المكسيك عام 1982 جاء فيه⁽³¹⁾.

لقد علمتنا قدرا كبيرا من الحرية ودعت الشعوب إلى ثورة على الطغيان، ولكنها لا تمتلك اليوم منهجا أخلاقيا سوى ربح فرص على محاولتها فرض ثقافة واحدة على العالم أجمع.

يتضح من خلال ما تقدم أن الفرنسيين كنموذج أوروبي عريق الحضارة والثقافة يعدون باستثناء الثقافة العالمية لصالح الاقتصاد الأمريكي. والشيء نفسه بالنسبة لدول العالم الثالث التي دعت بدورها إلى الاستثناء الثقافي من أجل حماية هويتها الثقافية من الاختراقات الأوروبية والأمريكية. وعليه تظل ثقافات الشعوب مهما كانت هي الضمير الحي للحضارة الإنسانية الواحدة، وهي كذلك البصمة التي تميز كل مجتمع عن الآخر، وهي الهوية والأعراف والتقاليد والقيم والسلوك وكل الأجزاء المكونة للثقافة المنيعه التي واجهت ولا زالت تواجه النزعتين العقلية والتقنية اللتان تعدان من أمراض الحضارة الغربية اليوم.

الإعلام الثقافي والهيمنة الإعلامية

إذا كان القول في الهيمنة الثقافية ما يبرره في سيطرة التقنيات الضخمة التي توظف في سياق مالي وسياسي وفي المقام الأول سعيا إلى سيادة نمط معين من الحياة، فإنه لا يتصور أن يكون البديل الانغلاق، فهذا ليس واردا ولا ممكنا في إطار التنظيم العالمي المعاصر. لأن الاتصال جزء عضوي من العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية⁽³²⁾.

كما أن المعركة الحضارية الدائرة رحاها بين قوى الحضارة الغربية وقوى الحضارات الإنسانية لا يمكن أن تنجح وأن تحقق مهامها دون إعلام ثقافي واع بتحديات المرحلة وطبيعة المواجهة.

والإعلام الثقافي هو ذلك الجزء من مهنة الإعلام الذي يهدف إلى نشر الثقافة وإثارة الجدل حول موضوعاتها نقدا ومناقشة وتصورات ورؤية. وهو في هذا السياق يتعمق دعم مقدرة الإنسان على أن يطوع العصر والبيئة لأهدافه، وأن يتدبر معنى الحياة والطبيعة، تأسيسا على أن الثقافة هي دعامة السلوك الإنساني، وما دامت من صنع الإنسان فمن الممكن إخضاعها لسلطانه. ويغدو الإعلام الثقافي في هذا العصر لأداء رسالته من المثقفين؛ كتاب لهم من ملكات التحليل ما يدعم عملهم التنويري، لاسيما أن الثقافة في عالمنا المعاصر قد اتسعت آفاقها اتساعا بعيد المدى. وتأسيسا على هذا الفهم، فإن السمات أو القسامات الأساسية

للإعلام الثقافي في هذا العصر يتعين عليها أن تتسم بهذه السمات الأساسية؛ الوطنية، والقومية والعالمية⁽³³⁾.

ومن الأهمية أن نشير إلى أن الإعلام الثقافي في العالم الثالث وفي منطقتنا العربية خصوصاً، وحتى يومنا هذا لم يأخذ حيزه المناسب بين سلسلة من البرامج وصفحات الجرائد، بحيث يمكنه من المشاركة عملياً في شق تيار ثقافي محلي فاعل. واقتصر على أن يكون واجهة تزيينية وضرورة تبويبية نلاحظها ونحن نتصفح جرائدنا اليومية. ففي بلداننا لم ينشأ الإعلام الثقافي كحالة ثقافية ملحّة، وإنما كتقليد لمنابر ثقافية أخرى، من هنا لم يكن له ذلك الإيقاع المؤسس والحقيقي لحركة ثقافية فاعلة.

وتحاول المنظمة العربية للثقافة والآداب والعلوم النهوض بهذا القطاع، فجاء في تقريرها أن النظام العربي الجديد للإعلام والاتصال يهدف إلى تحقيق تطور الفرد والمجتمع بمساهمة الإعلام. ولذا فإن هناك مهمات أساسية لوسائل الاتصال في مجالات عدة، ولعل المجال الثقافي كان أهمها إذ جاء في التقرير ما يلي⁽³⁴⁾.

المجال الثقافي؛ ترسيخ الثقافة القومية والحفاظ على الخصوصية القومية، وتغيير اتجاهات الناس وقيمهم، وربط حاضر الأمة بماضيها، وتعميق المفاهيم الروحية، وتطوير اللغة العربية، والتكيف مع التغيرات الحضارية والثقافية والعلمية. أما في المجال الوطني والقومي وهي في مضمونها مستمدة من القيم؛ فغرس المفاهيم الثقافية المعاصرة عن الوطن والوطنية، والارتباط بالأرض بالانطلاق من الوجود الاجتماعي والثقافي والروحي والحضاري للأمة العربية، ومواجهة الغزو الثقافي الأجنبي الذي يهدد شخصية الأمة العربية وهويتها وقيمها الحضارية ويشوه تراثها وتاريخها.

وقد يكون من المفيد أن نستعرض بصورة أدق الوظيفة الثقافية لأجهزة الإعلام في إطار العلاقة بين أجهزة الإعلام والثقافة، والتي تتداخل بعضها مع

بعض ويصعب التفرقة بين وظائف أجهزة الإعلام والثقافة. وسنوجز هذه الوظائف فيما يلي⁽³⁵⁾:

1. التثقيف والتربية ونشر المعرفة وتهذيب الذوق العام والحفاظ على التراث بين الأجيال وإثرائه.

2. النهوض بالإنتاج الفكري واستحداث وإبراز الإنتاج البشري بكل أوجهه الفكرية والفنية والمادية، ونشره وتوزيعه والتفاعل معه.

3. الترفيه بشتى صوره ضمن سياق مؤثر فعال يساعد على تطور الإنسان واستكمال مقومات شخصيته. وتعد هذه الوظيفة من الوظائف المستحدثة في بحوث الإعلام. بقول الدكتور عبد العزيز شرف⁽³⁶⁾ عما أسماه بوظيفة الإمتاع والمؤانسة في وسيلة الجرائد والمجلات: « وإلى جانب الوظائف الرئيسية التي تنهض بها الصحافة في الإعلام والأخبار، والشرح والتفسير للأفكار والأحداث، تزيد الصحافة تركيزها في أداء وظيفة الإمتاع والمؤانسة، وهناك سابقة تاريخية لهذه الناحية من عملها. ذلك أن المغني المتجول القديم الذي كان يأتي بالبشائر والإنشاد والإشعار في بطولات الفرسان العرب، لم يكن يحتفي به من أجل الأنباء، بل لمقدرته على الغناء والإنشاد والارتحال. يقول الأستاذ بونفد: إن الجريدة والمجلة تجتذبان الجمهور الشغوف بالمرح بفضل ما تنشران من طرائف الحياة اليومية على شكل قصص ذات نزعة إنسانية. وما تنشرانه من النوادر والقصص الفكاهية والمجال الذي تفسحانه أمام تشكيلة متزايدة من مواد التسلية التي تشتمل موضوعات محببة، مثل أقوال الأطفال الطريفة والكلمات المتقاطعة والأبواب الفكاهية ».

وتنطوي هذه الوظائف على جملة من الغايات، ولعل أهمها حماية الهوية الثقافية وتمكين الثقافات الوطنية من التكامل ومن الإثراء. كما أن على أجهزة الإعلام صون الذاتية الثقافية من الغزو الفكري الأجنبي، ووقاية مقومات أصالة الأمة من مخاطر التيارات الثقافية الأجنبية، والحفاظ على اللغة من الاندثار والدوبان وتطويرها على غرار نظائرها من اللغات العالمية الأخرى، والإسهام في

التنمية الثقافية والرفع من المستوى الفكري لتصبح الأمة قادرة على استيعاب مقومات التطور والنهضة⁽³⁷⁾.

وفي سياق الحديث عن وظائف الثقافة و ضمن منظومة المجتمع، يفرق الباحثون في مجال الثقافة بين أنواعها الثلاثة الأكثر تصنيفا في بحوث الإعلام الثقافي⁽³⁸⁾.

الثقافة الراقية؛ وهي ثقافة الصفوة والتي سجلت في الكتب الدراسية والأدبية والفنية، وهي الأعمال الفنية الراقية والتي أنتجت للنخبة المتعلمة.

الثقافة الشعبية؛ وهي تتسم بالتلقائية التي يصنعها الشعب وتنمو نموا من أسفل، تصنعها الجماهير لتعبر بها عن نفسها من خلال مواهب طبيعية لدى الفنان الشعبي.

الثقافة الجماهيرية؛ وهي التي تستمد مضمونها من الثقافة الراقية ومن الثقافة الشعبية، وهي منتج من منتجات وسائل الاتصال الجماهيري، وهي معدة للاستهلاك الجماهيري وتعمل على إرضاء أذواق الجماهير وتوحيدها، وهي ثقافة مصنعة مفروضة على الجماهير من أعلى.

إن من أكبر الإشكاليات التي اعترضت سير عمل وسائل الاتصال الجماهيري، هو علاقتها بالحقيقة والقيمة. حيث لا زالت تطرح عديدا من التساؤلات من قبل الباحثين والمتخصصين يدور محتواها حول جدية هذه الوسائل في التعبير عن الواقع ونقله بصورته الحقيقية والقيمة. وهل مضامينها تجعل القارئ أو المستمع أو المشاهد يعيش واقعه فعلا؟ والشيء نفسه طرح بالنسبة للقيمة. هل حافظت هذه الوسائل على قيم المجتمعات الموجودة فيها وعززتها أم عملت ضدها أم أسست لقيم جديدة؟

يرى ريفرز *Rivers* ورفيقاه⁽³⁹⁾ أن الثقافة الجماهيرية قد أصبحت عمليات ممكنة في ظل ظروف الاستهلاك الكبير والتقدم التكنولوجي الذي سهل الاتصال وجعل منه تجارة رائجة، وهكذا باتت الرسائل الإعلامية خاضعة لقانون

السوق التجاري. وحيث إن السوق التجارية تتطلب دوما المزيد من السلع بأرخص الأسعار ولتخاطب متوسط الأذواق، فإن هذا استدعى تبسيطا وتسطيحا للثقافة، والهدف دوما هو كسب أكبر قدر من الجمهور القارئ أو المستمع أو المشاهد. ولكي يتحقق ذلك لجأت وسائل الإعلام إلى اقتناص جمهورها تستحوذ على الانتباه وخاصة من خلال الترفية والتركيز عليه.

وهنا يطرح إشكال متعلق بوظيفة الترفيه الذي تبته وسائل الإعلام، ولطالما كثر الحديث وما زال عن هذه الوظيفة الثقافية لأجهزة الإعلام بين المفكرين والدارسين، هل يحمل الترفيه في صورته المعاصرة قيما إنسانية أم هو خال من تلك القيم؟.

إن النظر في واقع الوظيفة الترفيهية لوسائل الإعلام، وهي وظيفة مستحدثة، نلاحظ سيطرة الترفيه على مضمون هذه الوسائل، ويستوقفنا أمام مشكلات تواجه عمق الثقافة الجماهيرية. فقد تعمدت القوى الامبريالية المهيمنة على جهاز الإعلام والثقافة في منظومة العولمة الثقافية وخاصة القوى الاقتصادية الاستعمارية، أن تجعل من وظيفة الترفيه في وسائل الإعلام المعاصرة أداة للسيطرة وتغيير مسار الإعلام الثقافي كما نصت على ذلك المواثيق الدولية. وذلك لأجل تحقيق غايات ثقافية مسطرة، مستعملة تطور تكنولوجيا الاتصالات، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر اليوم ودون منازع على أسواق الاستهلاك الثقافي للشباب في العالم.

وتعد الولايات المتحدة المهيمن الأول على صناعة الأشرطة في العالم. وينبع مركز السيطرة الأمريكية على صناعة الأفلام الشبابية في مجال العنف والجنس وحصص التسلية الموجهة في السوق العالمية من عدة أسباب: ضخامة الاستثمارات في قطاع الأشرطة مع التقنية المتقدمة التي رافقت الإنتاج السينمائي، امتداد الشركات الأمريكية إلى أسواق أخرى كفتح فروع لها في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، الأشرطة الأمريكية هي الأكثر توزيعا في العالم، شركات الأشرطة تسيطر أيضا على شبكة من شركات التوزيع ذات الامتداد والفاعلية في العالم كله، حيث

يجد المنتجون من بلدان أخرى أنفسهم مضطرين إلى توزيع أشرطتهم من خلال الشركات الأمريكية⁽⁴⁰⁾.

فبديهي إذن أن السباق نحو الفضاء وزرع الأقمار الصناعية وغزو السوق العالمية بالأفلام والأشرطة الترفيهية ليست غاية فقط تحقيق ديمقراطية الرفاهية وكونية المرح والترفيه، بل تمرير الأيديولوجيات الليبرالية الجديدة بواسطة الصورة الحاملة والأكلات الخفيفة والأضواء المغرية⁽⁴¹⁾. يقول إريك بارنو (42) *Erik Barnouw* مؤرخ التلفزيون الأمريكي « إن مفهوم الترفيه في تصوري هو مفهوم شديد الخطورة، إذ تتمثل الفكرة الأساسية للترفيه في أنه لا يتصل من بعيد أو من قريب بالقضايا الجادة للعالم. وإنما هو مجرد شغل أو ملء ساعة من الفراغ. والحقيقة إن هناك أيديولوجية مضمرة بالفعل في كل أنواع القصص الخيالية، فعنصر الخيال يفوق في الأهمية عنصر الواقع في تشكيل آراء الناس ».

إن الإسراف في المشاهدة الترفيهية للوسائل المرئية يؤدي عند الاختصاصيين إلى نتائج سلبية وإلى تعطيل القدرات العقلية والمعرفية وتجميد الطاقات الإبداعية. بل إن « تأثيرها في ثقافة الشبان سيكون له أثر مستقبلي قوي، إذ شباب اليوم هم نخب المستقبل، ووصول أمريكا إليهم في عمر الشباب يعطيها أفضلية في التأثير فيهم عندما يصبحون راشدين ونافذين في مجتمعاتهم واقتصاداتهم »⁽⁴³⁾.

ولذلك ذهب شيلر⁽⁴⁴⁾ إلى أن الاعتقاد بأن الأفلام التي أنتجتها صناعة السينما الأمريكية هي مجرد الترفيه ولا تنطوي على أي معنى اجتماعي في الأساس، إنما يعني التجاهل عن عمد لأقوى أشكال الهيمنة الثقافية.

فالعلوم الترفيهية تتدخل في رسم صفة الذات الفردية للمواطنين، كما تتدخل في التعميم والتأثير الشامل لتكوين وإعادة صياغة الأنماط العامة للحياة، من خلال إعطاء تحقيق يومي للمجتمعات بواسطة الوسائل الاستهلاكية التي هدفها الأساسي تدمير الذات الشخصية للفرد والهوية الثقافية للشعب عن طريق

تغير العادات والتقاليد التي تمتاز بها من أجل قيم مغايرة في المجال الاجتماعي الاقتصادي الثقافي والديني. « إن التزاوج بين تكنولوجيات الاتصالات وبرامج المعلومات والترفيه أو ما يسمى بقطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي، جعل هذا القطاع يستهدف الروح الإنسانية ليحولها إلى علاقات بالسلع والبضائع»⁽⁴⁵⁾.

وقد أشار تقرير اليونسكو⁽⁴⁶⁾ إلى واقع البرامج الترفيهية التي يروج لها في الوسائل الإعلامية العالمية وتستهلكها أسواق العالم الثالث بأنه « مبتذل ونمطي بدرجة تجعله يحد من الخيال بدلا من أن يثريه، وتحمل تأثيرات المصالح التجارية والإعلانية وكذلك ما يقره البيروقراطيون من كل نوع من الالتزام ثقافي عقيم، مخاطر سطحية وإفقار وتجويف الحياة الثقافية. وليست هذه هي كل أوجه التناقض، في بعض الأحيان أدت الفرص الجديدة المتاحة إلى إثارة الإبداع الخلاق لدى الأفراد وأدت في أحيان أخرى إلى تشجيع التقليد والسلبية لدى الجمهور، وقد تأكدت في بعض الأحيان الذاتية الثقافية للأقليات العرقية وغيرها من الأقليات باستغلال السبل الجديدة للتعبير، وإن كانت المؤثرات الخارجية قد طغت عليها في كثير من الأحيان. إن المسؤولية الملقاة على عاتق وسائل الإعلام الجماهيرية مسئولية هائلة - سواء كاد ذلك خيرا أم شرا - ذلك أنها لا تقوم بمجرد نقل الثقافة ونشرها بل بانتقاء محتواها أو ابتداعها ».

لقد انهار إذن بهذه التقارير الدولية الجدار السميكة الذي كان يفصل بين قطاعات الإعلام والتربية والثقافة والترفيه. يقول عبد الرحمان عزي⁽⁴⁷⁾ لقد عملت الثقافة المعاصرة في الغرب على خنق وكنم العلاقة القائمة بين الدال والمدلول، فيروي الراوي من أدجل الرواية، ويرسم الفنان من أجل الفن ولا يرتبط هذا أو ذاك بأي نظام من القيم. هذه الثقافة تحتزل وتختصر الظواهر الثقافية إلى اللاشيئية *Nothingness*، وجانب اللاشيئية في الثقافة المعاصرة ليس عرضيا فالتوجه العام يقوم على منع الأفراد من التقويم النقدي والمشاركة في إنتاج ثقافتنا « كما أفرد هربرت شيلر فصلا كاملا من كتابه المميز المتلاعبون بالعقول تعرض فيه بالتحليل إلى التقنيات والخدع التي يستعملها القائمون على وسائل الإعلام

الغربية في تضليل الشعوب والجماهير، والتي يكون هدفها النهائي امتصاص طاقة رد الفعل الإنساني وتهديم العقول وتحجيم النشاط العقلي وتسكين الوعي النقدي للأفراد⁽⁴⁸⁾.

الخاتمة:

وبالتالي فإن القول بأن العلاقة بين الإعلام والثقافة في عصر العولمة هي علاقة تبادلية فيه نوع من المغالطة، فالأصل أن الإعلام في عصر العولمة هو المنفذ الأساس لتدفق المضمون الثقافي الأمريكي من أجل تعميم نمط ثقافي واحد تستخدم فيه كل التقنيات الحديثة وعلى رأسها تقنية الصورة.

❖ هوامش البحث:

- (1) انظر شون ماكبرايد و رفاقه: أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغدا، الجزائر، اليونسكو/ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981، ص 82 - 83.
- (2) انظر هبة جمال الدين: « أولويات الإعلام وعمليات تشكيل الرأي العام »، المجلة الاجتماعية القومية، العدد 2، 3 سبتمبر، 1993، ص 107 - 08.
- (3) مصطفى حجازي وآخرون: ثقافة الطفل العربي بين التغريب والأصالة، الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، 1990، ص 17.
- (4) حيدر بدوي صادق: الثقافة والإعلام والبيث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ثقافة الإعلام وإعلام الثقافة، مجموعة باحثين. الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 1995، ص 53.
- (5) محمد علي حوات: العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل، ط2، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002، ص ص 174 - 175.
- (6) انظر منظمة اليونسكو: أصوات متعددة و عالم واحد. تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 83.
- (7) نوال عمر: الإعلام والتنمية، القاهرة، مكتبة الرشيد، 1997، ص 248 .
- (8) انظر نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (الكويت)، العدد: 276، 2001، ص 375.
- (9) عبد الحميد البدوي: «العولمة الثقافية و وسائل الاتصال الجماهيري». مجلة الإذاعات العربية. العدد 03، 2001، ص 10.
- (10) حسن مدن: الإعلام كحامل للثقافة، ورقة ضمن كتاب: ثقافة الإعلام وإعلام الثقافة، مجموعة باحثين، الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 1995، ص ص 34 - 35.

(11) تعد دراسة تأثير وسائل الإعلام من أهم أركان عملية الاتصال ولعلها أكثرها صعوبة في الدراسة، وذلك لأنه قد يتعذر في أحيان كثيرة ملاحظة التأثير بشكل مباشر. كما تزداد الصعوبة من غير شك إذا حاولنا التعرف على تأثير وسائل الإعلام كالصحافة بالمقارنة بتأثير التلفزيون مثلاً. ذلك لأن هناك صعوبة كبيرة بل واستحالة أحياناً في عزل إحدى الوسائل الإعلامية وفصلها عن غيرها من المؤثرات الأخرى. ثم قياس الآثار التي تحدثها كل وسيلة من وسائل الجمهور. وهناك عوامل خارجية عن عملية الاتصال ذاتها، كالظروف المحيطة، وهذه الأخيرة قد تكون الحاسمة في عملية التأثير. وما الوسائل الإعلامية في هذه الحالة إلا مجرد عامل مساعد أو مكمل فقط. وهذا الاتجاه الأخير هو الذي يعبر عنه بالتأثير الوظيفي لوسائل الإعلام، أي التأثير الذي يأخذ الظروف الأخرى في الاعتبار. وقد ظهرت كثير من نظريات التأثير الإعلامي على الجمهور، وهي توضح مدى قدرة وسائل الإعلام على التأثير المباشر على الجمهور وقدرة الجمهور على التأثر الانتقائي للرسالة الإعلامية وعوامل هذا التأثير وقواعده. وقد يكون التأثير بشكل مباشر وقد يكون غير مباشر، والتي يرى أصحابها أنه قد يعتمد التأثير على تقديم النماذج التي يمكن أن يقتدي بها الأفراد. وآخرون يرون أن التأثير قد يعتمد على المعنى الذي تكون الرسالة الإعلامية ومدى فهمها وربطها بظروف واقعية، وكذلك يتم التأثير على الجمهور من خلال الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام والجمهور والمجتمع وكيف يتأثر الفرد بالرسالة بدون أن ينزل على المجتمع، وكيف يتأثر المجتمع بالوسائل الإعلامية في النهاية. ويرى أصحابها أن هذه التأثيرات لا تقف عند حد المعرفة والامتناع ولكن لا بد أن تنتهي بالسلوك المطلوب. (راجع منال أبو الحسن: أساسيات علم الاجتماع الإعلامي. النظرية والوظائف والتأثيرات، القاهرة، دار النشر للجامعات، 2007، ص 117).

(12) فاروق أبو زيد: جريدة الحياة، لندن، 1/ 5/ 1995.

(13) حسن عبد الله العايد: أثر العولمة في الثقافة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 2004، ص 96.

(14) ذكر محمد شومان أن نظريات ونماذج التأثير الإعلامي تطورت منذ بدايات العشرينات من النظرة إلى الإعلام كقوة هائلة في تشكيل الآراء والمعتقدات إلى التأثير المحدود والنسبي للإعلام. انطلاقاً من وجود متغيرات فردية واجتماعية وثقافية واقتصادية تحدد طبيعة واتجاه التأثير الإعلامي. من جهة أخرى كشفت بحوث الإعلام الثقافي عن اختلاف بعض دوافع وأهداف ومعاني الاتصال من مجتمع لآخر. فالإعلام والاتصال في الثقافة الغربية يعبر ويهدف لتحقيق الترابط الاجتماعي. بينما يعبر في الثقافة اليابانية عن علاقات اجتماعية قوية موجودة بالفعل. وفي حين تمثل الحاجات الفردية دوافع أساسية للاتصال عند الأمريكيين، تبدو دوافع اليابانيين للاتصال مقيدة بإدراك أنهم جماعة مثقفة. (« عولمة الإعلام والهوية الثقافية العربية الفرص والمحاذير»). « ندوة العولمة وقضايا الهوية الثقافية. التكامل بين أجهزة الإعلام وأجهزة الثقافة في الوطن العربي، تأليف نخبة من الباحثين العرب. تونس: إدارة الإعلام، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1984. ص 95).

(15) المرجع السابق، ص 95.

(16) محمد شومان، « عولمة الإعلام والهوية الثقافية العربية الفرص والمحاذير»، مرجع سبق ذكره، ص ص 314-315.

(17) محسن جاسم الموسوي، « تكنولوجيا وسائل الاتصال وإشكالاتها القيمية»، قضايا عربية، العدد4، السنة 9، إبريل 1982، ص 211.

(18) ستيوارت آلان: ثقافة الأخبار. ترجمة: هدى فؤاد، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2008، ص ص 166-167.

(19) انظر نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 376 - 377.

(20) انظر عبد المجيد البدوي: مرجع سبق ذكره، ص 10.

- (21) عبد الإله بلقزيز: النظام الإعلامي السمعي البصري العربي والاختراق الثقافي (نحو إستراتيجية جديدة للدفاع الذاتي، إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1977، ص ص 227 - 228.
- (22) محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1994، ص ص 190-192.
- (23) باسم علي فريسان، العولمة والتحدي الثقافي، بيروت، دار الفكر العربي، 2001، ص ص 43 - 44.
- (24) طه عبد العاطي نجم: الاتصال الجماهيري في المجتمع العربي الحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 214.
- (25) المرجع السابق، ص 214.
- (26) مسعود ظاهر: مجابهة الغزو الثقافي الإمبريالي الصهيوني للمشرق العربي، روما، المجلس القومي للثقافة العربية، 1989، ص 29.
- (27) المرجع السابق، ص 30.
- (28) عامر ذياب التميمي: «اتفاقية الجات وأثارها الثقافية»، مجلة العربي، العدد 477.
- (29) المنصف وناس، «العولمة الإعلامية والمجتمع العربي»، مجلة الإذاعة العربية، عدد 4 تونس، 1998، ص 8.
- (30) المرجع السابق.
- (31) المرجع السابق.
- (32) نوال عمر: مرجع سابق ذكره، ص 253.
- (33) انظر عبد العزيز شرف: الصحافة المتخصصة ووحدة المعرفة، القاهرة، عالم الكتب، 2003، ص 186.

- (34) انظر فريد النقاش، حول « التبعية الثقافية والإعلامية وإمكانية الخروج منها »، مجلة الآداب ونقد، العدد7، السنة الأولى، 1984، ص 13.
- (35) انظر مصطفى المصمودي: النظام الإعلامي الجديد، (عالم المعرفة) الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، تشرين الأول 1985، ص 198.
- (36) عبد العزيز شرف، الصحافة المتخصصة ووحدة المعرفة، ص 66.
- (37) مصطفى المصمودي، مرجع سبق ذكره، ص 198.
- (38) انظر صالح أبو الأصبع: تحديات الإعلام العربي العربي. المصداقية، الحرية، التنمية، الهيمنة الثقافية. دراسة في الإعلام، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999، ص 56.
- (39) المرجع السابق.
- (40) صالح أبو الأصبع: «وسائل الإعلام الغربية والانسلاخ الثقافي»، شؤون عربية(تونس) جامعة الدول العربية، العدد17، يونيو1982. ص 178.
- (41) مصطفى بن تمسك: « العولمة وصراع الهويات »، مجلة الفكر العربي المعاصر(بيروت، باريس)، العدد 236، صيف 2006، ص 97.
- (42) انظر جمال العيفة: الثقافة الجماهيرية، عندما تخضع وسائل الإعلام والاتصال لقوى السوق، عنابة، الجزائر، منشورات جامعة باجي مختار، 2003، ص 135.
- (43) المنجي الزيدي: « ثقافة الشباب في مجتمع الإعلام » عالم الفكر، العدد 35، سبتمبر 2006، ص 202.
- (44) هربرت شيلر: الاتصال والهيمنة الثقافية، ترجمة: وجيه سمعان عبد المسيح، مراجعة: مختار محمد توهامي. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص 118.

⁽⁴⁵⁾ مؤيد عبد الجبار الحديثي: العولمة الإعلامية، الأردن، عمان، الهلية للنشر والتوزيع، 2002، ص 204.

⁽⁴⁶⁾ صابر فلحوط وسجاد الغازي: الاتحاد العام للصحفيين العرب: تأسيسه، مؤتمراته، قراراته، بغداد، الاتحاد العام للصحفيين العرب، 1982، ص ص 12 - 13.

⁽⁴⁷⁾ عبد الرحمان عزي: الفكر الاجتماعي المعاصر والظاهرة الإعلامية المعاصرة بعض الأبعاد الحضارية، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1995، ص 91.

⁽⁴⁸⁾ شون ماكبرايد و رفاقه: مرجع سبق ذكره، ص ص 82 - 83.

وظيفة العلاقات العامة في الميدان السياحي

الدكتورة: سامية بن عمر

جامعة الاغواط، الجزائر

الملخص:

العلاقات العامة ظاهرة اجتماعية ظهرت مع وجود البشرية على الأرض وتطورت بتطور المجتمعات، مما يؤكد على الحقيقة الثابتة في إن العلاقات العامة ظاهرة في المجتمع كنتيجة طبيعية للاحتكاك الاجتماعي بين افراده وهيئاته، لذا نجد جل المؤسسات على اختلاف أنواعها وإحجامها تستعين بها بهدف الحصول على رضى الجماهير وثقتهم فيهم وتأييدهم ، ومجال السياحة كغيره من المجالات اعتمد على العلاقات العامة من اجل تحقيق أهدافه، كما اعتبرها أداة أو حلقة اتصال تعمل على تنمية العلاقات بين المهتمين بالسياحة داخليا وبين الجمهور خارجيا وتهدف إلى بناء لبنة دعائية سياحية قوية تكون نواة لحملة إعلامية سياحية في الداخل والخارج.

Résumé:

Les relations publiques sont un phénomène social apparu avec l'existence de l'homme sur terre. Elles se sont développées selon le rythme de chaque société. C'est le corollaire des contacts humains, à cause de cela toutes les institutions, quelles qu'elles soient les utilisent comme support ou outil pour gagner la confiance des gens; et le tourisme, tout comme les autres domaines, est fondé sur les relations publiques pour atteindre ses objectifs. Par conséquent, elles sont considérées tel un pont entre l'intérieur et l'extérieur du public afin d'établir une large publicité et de même, elles sont le noyau de toute campagne publicitaire.

مقدمة:

يعتبر الإنسان بطبعه كائن اجتماعي لا يمكنه ان يعيش بم عزل عن الاخرين و هذا ما كان احد اهم الاسباب التي أدت إلى تكوين تجمعات ينتمي إليها الفرد لتحقيق حاجاته الأساسية و لذلك نشأت علاقات بين أفراد المجتمع نتيجة تفاعلهم مع بعضهم البعض في مختلف اوجه نشاط الحياة، و أول هذه العلاقات التي كونها الإنسان كانت مع أسرته ثم اتساع دائرة علاقاته و تشعبها و اتجاهها من البساطة الى التعقيد و بعد التطور الذي شاهده المجتمعات و الذي يشمل مختلف الميادين أصبح لهذه العلاقات مفهوم آخر و هو العلاقات العامة التي تعتبر احد الأنشطة الإدارية لتحليل اتجاهات الجماهير و مواقفهم و سلوكياتهم اتجاه المؤسسة و هذا ينطبق على جل الهياكل و المؤسسات الاجتماعية و الخدمائية و الصحية و السياحية، إذ لا يخلو هذا القطاع الأخير من هذا التنظيم الفعال، لأن السياحة كظاهرة تطورت عبر الزمن و ارتبط تطورها بتقدم الإنسان و ازدهار حضارته و بروز ما يعرف بالسائح بالمفهوم الحديث و ما سبق رحلاته من استعداد و تخطيط و ما يتمتع به من خصائص الراحة و الأمن و الاستمتاع في تنقلاته يشكل نتاج تراكمات حضارية و تفاعل أجيال متعاقبة من الرحالة و السياح.

وقد تطور مفهوم السياحة مع التقدم الهائل لوسائل المواصلات و في ظل الانفتاح الإعلامي والتكنولوجي والانفجار المعرفي المتلاحق، زاد الاهتمام العالمي بالسياحة و تم إنشاء المدارس و المعاهد و الكليات السياحية و تسليط الأضواء الدعائية و إقامة المنشآت السياحية و النظر علميا للسياحة من حيث دراستها و الاهتمام بالتسويق و الترويج لها، فهي تعتبر أكثر القطاعات التي عرفت رواجاً و انتشاراً خاصة مع تسخير المنشآت و المؤسسات لذلك، و بالتالي يعتبر القرن الحالي قرن المقاصد السياحية إذ زاد عدد الدول المستقبلة للسياحة، إذ لم يقتصر الأمر على زيادة الدول السياحية بل ان المقاصد الفرعية قد زادت داخل كل دولة حيث تبنت الكثير من الدول سياسة تنوع المنتج السياحي و يكفي التندليل على

صحة هذا ان نلقي نظرة على ما تحقق في الجزائر من مقاصد سياحية زادت عبر مرور السنين في مختلف ولايات الوطن. ولكن السؤال المطروح هنا ما هي وظيفة العلاقات العامة في الميدان السياحي؟.

أولا: مدخل نظري للعلاقات العامة:

أن العلاقات العامة ولدت بمولد الإنسان إذ أنها ظاهرة اجتماعية ظهرت مع وجود البشرية على الأرض وتطورت بتطور المجتمعات عبر الزمن، وهذا ما يؤكد على الحقيقة الثابتة في أن العلاقات ظاهرة اجتماعية موجودة في المجتمع كنتيجة طبيعية الاحتكاك الاجتماعي بين أفرادها وهيئاته باعتبارها نشاط وضروري للإنسان في معاملاته مع المنظمات وهيئات المجودة في المجتمع.

و يعتبر "توماس ميفرسون" الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية أول من استعمل مصطلح العلاقات العامة سنة 1802، في المقابل يرى البعض الآخر ان "دورمان ايتون" هو من اشتهر بعبارة العلاقات العامة و واجبات المهنة القانونية و هو عنوان لمحاضرة ألقاها في مدرسة بيل سنة 1882، لكن هناك إجماع على الاعترافات بان تاريخها القديم انتهى في اوائل القرن الحالي و ان البداية الحقيقية لهذا الحقل كانت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث نمى هذا الحقل نموا سريعا نتيجة الأحداث التي مر بها العالم من 1900، وظهر هذا المصطلح بمعناه الحديث على يد الرائد "أيفي لي" عام 1906⁽¹⁾.

حيث شهدت العلاقات العامة تطورا ملحوظا اذ تزايد اهتمام المؤسسات المعاصرة بممارسة وظيفة العلاقات العامة و ذلك خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ و ملفت للانتباه اذ لم يعد من الممكن إخفاء هذه الوظيفة في الهيكل التنظيمي الإداري لأي مؤسسة و في أي قطاع رغم اختلاف درجة الاهتمام بها و إدراك مفهومها الحقيقي، إذ ثبتت فاعليتها في مختلف المجالات حيث تعتمد عليها المؤسسات في تحقيق أهدافها، و متى كانت إدارة العلاقات العامة تلعب دورها بإتقان و كفاءة فهي تحقق للمؤسسة العديد من المزايا و المكاسب إذ يقوم جهاز العلاقات العامة على دراسة الجماهير و نفسياتها و ثقافتها و حضارتها كما أن

وظيفتها الأساسية تتمثل في المساعدة الايجابية على تحسين علاقة المنظمة بالجمهور التي تتعامل معها، وهذا ما نسعى الى توضيحه أكثر من خلال عناصر هذا المدخل النظري.

1. تعريف العلاقات العامة:

قبل الحديث عن تعريف العلاقات العامة نود أن نتطرق أولاً إلى التعريف اللغوي للعلاقة وكذا عامة وهو كما يلي:

التعريف اللغوي للعلاقة: من الفعل علق، علق بالشيء علقاً وعلقه نشب فيه، قال جرير إذا علقته مخالبه بقرن أصاب القلب أو هتك الحجاب، وعلقت منه كل معلق أي أحبها و شغف بها، و علق معالقة و العلاقة الهوى و الحب اللازم للقلب و قد علقها بالكسر علقاً و علاقة و علق بها علوقاً و تعلقها و تعلق بها أحبها، و العلاقة ما علقته به و يقال أيضاً لفلان في هذه الدار علاقة أي بقية نصيب⁽²⁾.

التعريف اللغوي لعامة: خلاف الخاصة، قال ثعلب سميت بذلك لأنها تعم البشر و العمم، العامة اسم للجميع⁽³⁾.

أما من الناحية الاصطلاحية يختلف حسب المهمة الوظيفية للعلاقات العامة و حسب رأي القائم بالتعريف و نظريته لمهمة العلاقات العامة الوظيفية فتركز بعض التعاريف على الجانب الإتصالي بينما يركز بعضها على الجانب الإداري و البعض الآخر يركز على كل من الجانبين الإداري و الاتصالي و هذا ما تتفق عليه معظم التعاريف.

فيعرف قاموس ويبستر العلاقات العامة بأنها مجموعة من النشاطات التي تقدمها هيئة أو اتحاد أو حكومة أو أي نظام في البناء الاجتماعي من أجل خلق علاقات طيبة وجيدة و سليمة مع الجماهير المختلفة التي تتعامل معها كجمهور المستهلكين أو المستخدمين و حملة الأسهم⁽⁴⁾.

و أهم ما أشار إليه التعريف هو أنه لم يقصر العلاقات العامة على نوع من المهن بل أنه أوضح أنها تمارس في كافة المؤسسات و الأجهزة بالإضافة إلى أنه لم يهمل كلا من الجماهير الخارجية و الداخلية.

اما المعهد البريطاني عرف للعلاقات العامة بأنها (الترويج لايجاد نوع من الصلات القوية بين الشخص والشركة أو المؤسسة والأشخاص الآخرين أو المجتمع بصفة عامة من خلال الاتصالات المستمرة، وتغير الأحداث والتفاعل بين الأفراد والجماعات ثم تقييم ردود الفعل الناتجة عن هذا الاتصال والتفاعل) (5).

و يتضح من هذا التعريف أن العلاقات العامة هي الجهود المخططة والمرسومة يقصد منها إقامة التفاهم المستمر بين المنظمة وجماهيرها.

وفي تعريف مارستون (Marston) العلاقات العامة نشاط إداري يقوم على تقييم مواقف الجمهور وتحليل سلوكه وربط سياسات المنشأة وإجراءاتها بمصلحة الجمهور وتنفيذ برامج عمل لكسب فهم الجمهور للمنشأة وقبوله لها (6).

لقد أغفل هذا التعريف تحديد صفة العلاقات العامة من كونها علم أحن وقد اعتبرها ضربا من ضروب النشاط الإنساني الذي تقوم به المؤسسة.

و تعرف الجمعية الفرنسية العلاقات العامة على أنها الجهود التي يبذلها فريق لإقامة علاقات الثقة واستمرارها بين أعضائه وبين الفريق وبين الجماهير المختلفة التي تنتفع مباشرة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها المؤسسة (7).

وهناك من عرفها بأنها فن الحصول على رضا الجماهير وثقتهم وتأييدهم من خلال نقل المعاني والمشاعر بأسلوب يتماشى مع الثقافة المدعية بهدف كسب التأييد والتعاون لتحقيق هذه المؤسسة أهدافها ومصالحها (8). ويرى كريستيان (B.christian) بأن العلاقات العامة ما هي إلا الجهود التي تبذل للتأثير على الجمهور عن طريق وسائل الإعلام المختلفة حتى يكون لديها فكرة صحيحة عن المؤسسة فيساندونها في أزماتها ويعضدوها في أهدافها ويشجعونها في نشاطها. حيث

يؤكد هذا التعريف على أن هدف العلاقات العامة هو مساندة الجمهور وتأييده للمؤسسة وأهدافها وذلك بالاستفادة من وسائل الإعلام لتحقيق تلك الأهداف.

وقد عرفها محمد الجوهري بأنها فن معاملة الجمهور وكسب رضائه أو الفن الذي يرسم الطريق للحصول على رضا الجمهور وتحقيق المصلحة العامة⁽⁹⁾.

من الواضح أن هذا التعريف يركز على أن العلاقات العامة فن يحتاج إلى مهارة وحسن تصرف وتجديد مستمر في تعاملها مع الجمهور وتحقيق كسب ثقته على أن يتم ذلك وفقا لسياسة مرسومة ومخططة للحصول على تلك الثقة والوصول إلى تحقيق مصلحة الجانبين.

أما تعريف العلاقات العامة من منظور الإدارة فهي الوظيفة الإدارية التي تساعد المنظمات في تحديد فلسفتها، وتسهيل عمليات التغيير داخل المنظمة، ويمارس رجال العلاقات العامة العمليات الاتصالية مع كل من الجماهير الداخلية والخارجية التي ترتبط بها المنظمة لتطوير علاقات إيجابية وخلق حالة من التوافق بين أهداف المنظمات وتوقعات المجتمع، ويقوم رجال العلاقات العامة بوضع وتنفيذ وتقييم برامج المنظمات لتطوير وتبادل التأثير والتفاهم بين كل مكونات المنظمة، وبينها وبين المجتمع.

وثمة تعريف آخر يرى أن العلاقات العامة هي الوظيفة التي تحدد وتبني وتحافظ على علاقات ذات منفعة متبادلة بين المنظمة والجماهير التي يتوقف عليها نجاح المنظمة وإخفاقها⁽¹⁰⁾. على الرغم من بساطة هذا التعريف فإنه يشير إلى مجموعة معقدة من العمليات التي ينبغي أن تضطلع بها إدارة العلاقات العامة.

هكذا تعددت تعريفات العلاقات العامة واختلفت فيما بينها طبقا لهدف من يقوم بالتعريف وتبعاً لجرائي السلوك الإنساني، ونوع الوسائل والأدوات والطرق التي تستخدم لتحقيق الهدف في كلمات متناسقة موجزة بما لا يخل بالايجاز في المعنى وفي توضيح ما ينطوي عليه ذلك الموضوع.

2. أسس ومبادئ العلاقات العامة :

تستند العلاقات العامة على مجموعة من الأسس أدمجها أدوار يرمز في أساسين هما الأداء النافع أولا والأخبار الصادق ثانيا وأوضح أن القاعدة الثانية مكمله للأولى لا يمكن أن تقوم بديلا عنها⁽¹¹⁾، وفي ضوء ذلك يمكن أن نوضح مجموعة الأسس أو المبادئ التي تقوم عليها العلاقات العامة وهي:

أ. العلاقات العامة تبدأ من داخل المؤسسة: أي يجب أيجاد التفاهم المتبادل الداخلي كذلك تقدير عمل الأفراد والعاملين بكافة المعلومات التي يحتاجونها وكذلك توسيع الأنشطة الثقافية وحل المشكلات الخاصة بالعاملين، أيضا توفير ظروف عمل تناسب صحتهم وتقديم أجور عمل عادلة من خلال ذلك يظهر العامل حبه واعتزازه بالانتماء لمؤسسته ومخلصا ووفيا ومتفانيا في العمل فيها⁽¹²⁾.

ب. مراعاة الصدق والأمانة وإتباع الأسلوب العلمي: يجب أن تتسم أعمال المؤسسة بالصدق والأمانة وأن تتقيد بالعدالة والإنصاف والإخلاص في جميع تصرفاتها لأن الحقيقة غير إعلام عن المؤسسة ويجب أيضا أن تنفق أعمال المؤسسة مع أقوالها وإلا فقدت الثقة بين جمهورها الداخلي والخارجي كما يجب أن يلتزم العاملون في العلاقات العامة بالقيم الأخلاقية والأسلوب العلمي في جميع تصرفاتهم الواقع أنهما مظهران متكاملان.

ج. إتباع سياسة عدم إخفاء الحقائق: إن الأساس السليم في العلاقات العامة هو نشر الحقائق التي تهم الجماهير وسياسة عدم إخفاء الحقائق كفيلة بأن تقضي على الشائعات الضارة التي تولد عدم الثقة وتبني جسرا من التفاهم والتعاون المشترك⁽¹³⁾.

د. نشر الوعي بين الجماهير: يقع على عاتق العلاقات العامة شرح سياسة الدولة وخططها للتنمية ودور المؤسسة أو الهيئة في ذلك وعليها تقع المسؤولية توجيه الرأي العام ودفع الجماهير على تأييد السياسة العامة لمؤسسات الدولة

وتوظف المؤسسات الحكومية اختصاصيين في العلاقات العامة لشرح أنشطتها للمواطنين وتساعد وسائل الإعلام في التغطية ويقوم هؤلاء المختصون بتوصيل آراء الجمهور إلى المؤسسات⁽¹⁴⁾.

هـ. مساهمة الهيئة في رفاهية المجتمع: إن رفاهية المجتمع هي هدف عام تسعى جميع هيئات المجتمع على تحقيقه وتشترك المؤسسات مع بعضها البعض على إنجازها، لذلك يجب أن تضع كل هيئة أهدافها في ضوء الأهداف العامة للمجتمع وبذلك تصبح عضوا نافعا فيه فتقدم المؤسسة وتطورها يساعد على تحقيق أهداف المجتمع، وكذلك أن تقدم المجتمع وتطوره ينعكس على المؤسسات القائمة به لذلك يجب ألا تتعارض أهداف المؤسسات مع أهداف المجتمع.

و. كسب ثقة الجماهير: تهدف العلاقات العامة في أي منظمة من المنظمات إلى العمل على كسب ثقة الجماهير حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ومعنى هذا أن أنشطة الهيئة أو المنظمة لا يمكن أن تنجح إلا إذا رضى جماهيرها عنها، وعلى ذلك يجب أن يدري العاملون بالهيئة حتى يتمكنوا من القيام بواجبهم لكسب ثقة الجماهير على الوجه الأكمل بحسن أدائهم لعملهم واحترامهم لجماهيرهم.

ن. تعاون الهيئة مع الهيئات الأخرى: يعتبر التعاون أحد أسس النجاح في أي عمل، لذلك فلا يمكن أن تمارس هيئة نشاطها وتوطد علاقتها بجماهيرها وتهمل تعاونها مع الهيئات الأخرى ومن هنا نشأت الحاجة إلى تنظيم الاتصال بين الهيئات وبعضها للاتفاق على أسس التعاون بينها لاسيما في برامج العلاقات العامة، ومن الملاحظ أن صور التعاون بين الهيئات المختلفة تنعكس على اتجاهات الجماهير نحو هذه الهيئات كما أن تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي في كل هيئة من الهيئات وتبعد بهم عن الصراعات والمنافسات غير المشروعة⁽¹⁵⁾.

3. وسائل الاتصال في العلاقات العامة :

أ. الوسائل المباشرة:

هي أكثر الوسائل فاعلية و تأثيرا في الجمهور لأن المرسل والمستقبل يكون عادة مباشرة كما أنها تحتاج إلى مهارة خاصة وقدرات من القائمين بالاتصال المباشر حتى يكسبوا احترام وتقدير من يتم الاتصال لهم وتأخذ هذه الوسائل عدة أشكال منها تنظيم الحفلات والدعوات الخاصة كذلك الاشتراك في المسابقات العامة ومنها أن تقدم المنشأة هدايا عديدة للمشاركين أيضا المشاركة في الحياة العامة مثل الاحتفالات التي تقيمها الدولة وأجهزتها لكي تشارك فيها الإدارة بمجهود ملحوظ و تساهم بعمل أو تقديم هدايا أو عمل باقات ورد أيضا خدمة المجتمع المحلي مثل إنشاء حضانة لأبناء الحي.

كذلك رعاية العاملين بالمنشأة ففيها تقدم الخدمات في الحالات العجز والإصابة وكذلك في الحالات الوفيات وغيرها من المواقف التي تستدعي وقوف المنشأة إلى جوار عمالها، كذلك تعتبر المقابلات الشخصية من بين الوسائل المباشرة ولها أصول وقواعد يجب أن يتقنها الشخص لكي يستطيع أن يقنع الطرف الآخر بما لديه ليحقق أهدافه المرجوة منها التخطيط الجيد للمقابلة وكل ما يتضمنه في مختلف الجوانب، أيضا تعتبر الزيارات من المجالات الهامة التي تعمل فيها إدارة العلاقة العامة مثل ذلك: زيارات من المجالات الجمهور لمواقع الشركة وخاصة المصانع أو أماكن العمل التي تتميز بالإتقان، كذلك تعمل إدارة العلاقات العامة على إسقاط أفكار معينة إلى الجمهور المعين أو مجموعة من الوسائل وذلك ما يسمى بالتأثير النفسي على الجمهور⁽¹⁶⁾.

ب. الوسائل المقروءة و المكتوبة:

إن الإنتاج الفكري من خلال المكلمات لم يفقد أهميته بل على العكس ذلك تماما لقد أصبحت الكلمة المقروءة و المكتوبة المعبرة عن المجتمع والإنسان ذخيرة فكرية وعلمية ومعرفية يمكن أن تمتلكها الشعوب والأهمية الكلمة في تحقيق

أهداف تكنولوجيا الاتصال والإعلام والثقافة الجماهيرية أصبح قياس تفوق وكالات الأنباء العالمية وقدرتها على تغطية الأحداث و المواقف المتعددة من خلال عدد ما يمكن أن ينتجه الفريق العلمي والبحث الثقافي والإعلامي في كل وكالة دولية⁽¹⁷⁾.

أيضا من بين الوسائل المجالات كذلك مطبوعات المنشأة ومنها النشرات مثل التي تحوي بعض البيانات عن المنشأة أو الموقع عملها أيضا الموجز المصور المطبوع، الدوريات، الأدلة الإرشادية، الكتيبات المطبوعة، الرسائل البريدية⁽¹⁸⁾.

ج . الوسائل المسموعة:

الخبر الإذاعي هو وصف موضوعي دقيق لحدث أو رأي أو الموقف أو فكرة أو قضية تتوافر قيم إخبارية تجعل الإذاعة تقدمه إلى جمهورها و الخبر الإذاعي هو أساس كافة الأشكال الإخبارية الأخرى في الإذاعة فعليه تقوم ومنه تستمد مضمونها وبه يمكنها الاستمرار⁽¹⁹⁾، أما التلفزيون فقد أصبح ضرورة هامة في إتمام الاتصالات ولا يمكن لأي منشأة أن تعمل بدونه إضافة إلى ذلك التسجيلات وكثير من اللقاءات من الممكن تسجيلها وإعادة إذاعتها مرات عديدة أخرى أيضا مكبرات الصوت وما لها من أهمية في اتصالات العلاقات العامة .

د . الوسائل المرئية:

وهي التي تتمثل في الصوت والصورة معا و التي يمكن أن تظهر على شاشة التلفزيون أو شاشة السينما أو بواسطة أجهزة الفيديو كما تستخدم الأقمار الصناعية في نقل البيانات والمعلومات والأحداث العالمية التي لها تأثير على أسواق التجارة و المال.

و . قنوات الاتصال الرديئة:

هناك قنوات للاتصال وإن كانت توصل بين طرفين إلا أنها لا تحقق علاقة واضحة وسليمة بل غالبا ما تكون كاذبة أو وهمية لا تمثل الحقيقة ومن هذه القنوات البروجندا وتطلق على الأشياء المبالغ فيها أو الدعاية الهدافة إلى إقامة صرح

من الوهم و الخداع حول شخص معين أو حدث يهتم به الناس وعند اكتشافها ينقلب الحال إلى العكس ما كان عليه الوضع أيضا الشائعات و الدعاية الكاذبة، فوالتر ليبمان يقول: أن الدعاية هي محاولة التأثير في النفوس الجماهير والتحكم في سلوكهم لأغراض غير علمية ذات قيمة مشكوك فيها في مجتمع علمية قيمة مشكوك فيها في المجتمع ما وزمان معين.

هـ. الاتصالات الداخلية والخارجية :

نجد في بعض الكتابات أن العلاقات العامة بصفة عامة تنقسم لبي الاتصالات الخارجية والاتصالات الداخلية و الفرق بين الاثنين أن الاتصالات الخارجية تعني خارج المنشأة وفي المجال الدولي أي خارج حدود الدولة أما الاتصالات الداخلية فهي لا تخرج عن حدود المنشأة والعاملين فيها فبالنسبة للاتصالات الخارجية تبرز أهميتها مثلا للمنشآت الكبيرة التي لها معاملات واسعة تمتد إلى السوق العالمي كأن تصدر سلعها و خدماتها إلى بلاد أخرى، أما الاتصالات الداخلية فيقصد بها إقامة الروح المعنوية العالية للعاملين داخل المنشأة بشتى الطرق والوسائل⁽²⁰⁾.

ن. الاتجاهات الحديثة في الاتصال و العلاقات العامة:

ولاتجاهات الحديثة في مفهوم الاتصالات والعلاقات العامة أنهما يعملان على خلق رضاء الناس عن حياتهم وعن السلع التي يستخدمونها وعن الخدمات التي تقدم لهم ولا يفكرون في استبدالها ويطلق البعض على الخدمات العامة بمعنى كلمة (هندسة الرضاء) على اعتبار أن هذا التعبير يمثل القاسم المشترك الأعظم في النشاط البشري، أما مفهوم الحديث للعلاقات العامة هو أن التفرق بين نظرية والتطبيق وأن يوضح ممارستها السيناريو يشمل حوار علمي يحدد حدودها وأبعادها ويرسم لها الطريق بين المهن الأخرى مع العمل على التأهيل الممارسين لها بتسليحهم بخلفية علمية وخبرة عملية عميقة أساسها البحث العلمي والتخطيط وقياس الرأي العام⁽²¹⁾.

4. خبراء العلاقات العامة:

أثبتت التجارب و الدراسات المختلفة أن نجاح جهد التطبيق في التحقيق أهداف المؤسسة أو الهيئة يعتمد على موارد بشرية مناسبة لشغل وظائف مختلفة وذلك للاختيار العاملين الملائمين وتعيينهم في الوظائف التي تناسب استعدادهم وصفاتهم الشخصية وقيام بإعدادهم وتدريبهم لتحقيق تفهمهم بالأعمال المسندة إليهم ليشعر العامل برضا النفسي عن العمل الذي يقوم به والذي يعكس عن كفاءة الإنتاجية. وتحديد الخبرة العلاقات العامة يستلزم منها تحديد طبيعة واجبات الوظيفة ومتطلبات هذه الوظيفة من الصفات و القدرات المختلفة.

أ. طبيعة واجبات وظيفية العلاقات العامة : إن المجال الوظيفي لخبير العلاقات العامة ذوي طبيعة رحبة حيث تمتد لتشمل كل الصور العلاقات المناسبة بكل من المجتمع الداخلي والخارجي وذلك في حدود الواجبات والمسؤوليات الآتية .

1. يعاون يسدي المشورة إلى إدارة المؤسسة أو الهيئة في كل ما يتصل بها أو سياستها العامة أو سمعة التي لها في كل النواحي الصناعية والاجتماعية⁽²²⁾.
2. إحاطة الجمهور بالبيانات والمعلومات عن الشركة وحدود سياستها العامة ومعرفة مدى تجاوب مع اتجاهات الرأي العام.
3. انجاز عمليات النشر والإعلان في الصحف والمجلات المختلفة بالاشتراك مع دار المبيعات ومتابعتها مع الهيئات المختصة.
4. مطالعة الصحف والمجلات والنشرات للوقوف على ما يتعلق منها بمنتجات الشركة وعرض القصاصات التي تهم الشركات أو الهيئات وحفظها بملف خاص.
5. الاشتراك في تنظيم المعارض للتعريف بنشاط الشركة الإنتاجي.
6. تنظيم الزيارات للزائرين والخبراء الواردين إلى الشركة وحسن استقبالهم.
7. إعداد التقارير اللازمة والبيانات الخاصة بموقف الشركة من الإعلان والنشر ورفعها المسؤولين.

8. بعد مشروع ميزانية جهاز العلاقات العامة ويعرضه على رئيس إدارة المؤسسة أو الهيئة. ويعد مسؤولاً عن تنفيذ البرامج والمشروعات التي يتم اعتماد ميزانية لها (23)

ب. المتطلبات الوظيفية في خبير العلاقات العامة: هناك مجموعة من المتطلبات التي يجب توافرها في خبير العلاقات العامة يمكن تقسيمها إلى:

1. خبرات تعليمية وثقافية: إن تحقيق الكفاءة الفنية في ميدان العلاقات العامة والدراسات الأكاديمية في المجالات التالية :

- الأساليب الفنية الأساسية للإعداد التقارير ويعني ذلك أن تتاح لكل ممارس فرصة تعلم الكتابة بأسلوب مقبول غير مقبول غير مبتذل بمعنى أن يملك القدرة على التحرير والكتابة والقدرة على تصحيح ما يكتبه الآخرون فضلاً عن المقدرة في العمل التحريري تحت إشراف الآخرين.
- تهتم بعض المنشآت باختيار أخصائي العلاقات العامة من ذوي المهارة الكلامية والذين يتقنون إحدى اللغات الأجنبية على اعتبار أن طبيعة العمل المنشأة يستدعي أن بعض الأجانب أو إجراء مناقشات بإحدى اللغات (24).
- الاهتمام بدراسة العلوم الإنسانية: الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والعلوم السياسية مثل هذه المعلومات تهيأ خليفة أساسية في السلوك تجاه الجماعات والأفراد كما يلزم أن يلم خبير العلاقات العامة بالإدارة والتحليل المالي والعلاقات الحكومية مع مؤسسات الأعمال.
- التدريب على عمليات قياس تحليل الرأي العام والإحصاءات الأساسية لأن هذه الخلفية تمكن الممارس من تحديد نوعية البيانات التي يبحث عنها ويراهها مفيدة في البحث وتحديد كيفية جمعها وتحليلها والوصول إلى النتائج وتطبيقها (25).

2. الصفات الشخصية: هناك مجموعة من الصفات الشخصية التي يجب أن يتصف بها خير العلاقات العامة والتي تؤهله للعمل في هذا الميدان.

حسن المظهر: لعل حسن المظهر من الأشياء الهامة في عمل أخصائي أو أخصائية العلاقات العامة، لأن من المعروف أن الانطباع الأول في المقابلة الشخصية أو الاتصال المباشر بالناس له تأثير على نجاح المقابلة أو فشلها خاصة وأن هناك من الجماهير ما يحكم على الأمور بمظاهرها وليس بباطنها.

▪ الشخصية الاجتماعية والجذابة: إن الشخصية القوية هي التي تستطيع أن تجذب الآخرين وتدفعهم إلى التحدث معها عكس الشخصية الضعيفة التي لا تلفت الأنظار⁽²⁶⁾.

▪ كما لا بد أن يمتلك خير العلاقات العامة بصفة القدرة على التفكير المنطقي وعدم التحيز والنظر لأمر بموضوعية ورشد لأنه يعتمد على الأسباب ويبنى الحكم على أساس الحقائق والقدرة على التعبير والتفسير بالاختيار والقدرة على الغلق والإبداع في الكتابة والخطابة⁽²⁷⁾.

▪ بالإضافة إلى القدرة على معاملة الناس وإقناعهم بلباقة دون كذب وخداع، بالإضافة إلى توفر الدراية التامة بالصحافة والإذاعة والسينما والإعلان. أيضا الاتزان والقدرة على التعاون والشجاعة وتحمل المسؤولية والقدرة على النقد الفني وتوجيه المتحجج في مجالات الفن، الرسم وعمل الملصقات وإقامة المعارض وغيرها من الدراية الثامنة بفنون الطباعة.

▪ القدرة على تكوين علاقة طيبة بالرؤساء والقادة والمسؤولين ونقابات العمال. إضافة إلى سماحة الطبع ورشاقة الجسم وبشاشة الوجه والبسمة تكون دائما في شفتيه، وهادئ الأعصاب..... الخ .

5. المدخل السوسيولوجي ودراسة العلاقات العامة :

إن الدراسة المتعمقة للعلاقات العامة لا بد وأن تبدأ من نقطة انطلاق محددة فما من علم ينشأ في فراغ نظري أو منهجي، ومن هنا كانت الاستعانة بالمدخل النظرية ضرورة لتحقيق مزيد من التفسير والموضوعية في دراسة العلم ووضع الأسس والقواعد العريضة له، وهناك العديد من المداخل النظرية ذات الطابع الاتصالي والسوسيولوجي التي يمكن أن ينظر إليها كموجهات نظرية ومنطق يمكن أن تبدأ منه العلاقات العامة السليمة فيتحقق التكامل بين الجانب العلمي والتطبيقي.

لذا سنتطرق الى المدخل السوسيولوجي من خلال بعض اتجاهاته النظرية الهادفة إلى شرح وتوضيح وضبط كل ما يتعلق بالعلاقات العامة كعملية إضافة إلى كونها تهدف إلى تنمية هذا المجال وتطويره، وتوجد أربع نظريات اجتماعية تمثل أطر للعمل في مجال العلاقات العامة مثل التفاعلية الرمزية (symbic theory) ونظرية التبادل (Theory exchange) ونظرية الصراع (Conflict theory) وكذلك النظرية البنائية الوظيفية (structural fuctionional) وبالاستعانة بتلك النظريات يمكن بناء إطار للعمل والدراسة يسهم في التعرف إلى سلوك الأفراد داخل التنظيمات وبنائها وشبكة العلاقات بين المؤسسة وجمهورها، ويرى تيرند أن تلك النظريات الأربع تعد بمثابة توجيه نظري يفسر العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات و التنظيمات، وفيما يلي عرض لهذه النظريات التي لا يمكن تجاهلها عند دراسة العلاقات العامة⁽²⁸⁾.

1. التفاعلية الرمزية:

تمتد جذورها إلى المدرسة السلوكية وتفترض التفاعلية الرمزية أن الواقع أو الحقيقة هو ما يعتقد الأشخاص بالفعل مما يعني أن التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية تتحدد عن طريق المعاني التي يكونها الأفراد المتفاعلين، بالإضافة إلى ذلك تؤكد على أن وسائل الإعلام تقدم انعكاسا للواقع الفعلي من خلال بث ونشر المعلومات عن طريق مصادر معروفة ومحددة سلفا، بما يترتب

عليه تغير في مدركات الأفراد ونظريتهم للواقع، وبالنسبة للعلاقات العامة فإن منظور التفاعلية الرمزية يساعد في التعرف على علاقات الأفراد ببعضهم البعض وعلاقتهم بإدارة العلاقات العامة وبالتنظيم الذين ينتمون إليه⁽²⁹⁾.

كما لخص بلومر "القضايا الأساسية للتفاعلية الرمزية في ثلاث مقدمات:

أ. أن الكائنات الإنسانية تسلك إزاء الأشياء في ضوء ما تنطوي عليه تلك الأشياء من معان ظاهرة لهم.

ب. أن تلك المعاني هي نتاج للتفاعل في المجتمع الإنساني.

أن هذه المعاني تتعدل وتشكل خلال عملية التأويل الذي يستخدمها كل فرد في تعامله مع الرموز التي تواجهه⁽³⁰⁾.

2. نظرية التبادل:

يشير مفهوم التبادل الاجتماعي إلى تلك العملية التي يتم من خلالها تبادل القيم والأفكار، وذلك يتم على مستويين مستوى الوحدات الكبرى، حيث يتم التفاعل بين الأشخاص من خلال الاستعانة بنماذج لتفهم وتقييم العلاقات داخل وخارج المؤسسة، ولقد قدم إمرسون مجموعة من الافتراضات التي تقوم عليها نظرية التبادل وتتخلص في ثلاث عناصر أساسية:

أ. أتم الأفراد يسلكون بالطريقة الذي يحقق لهم النفع والفائدة.

ب. أن كل حدث ذو قيمة توجد به متغيرات قيمية تتزايد أو تتناقص حسب الحاجة التي ينطوي عليها ذلك الحدث.

ج. أن المنفعة أو الاستفادة من التفاعل الاجتماعي تكون مشروطة بما يتحقق من نفع خلال عملية التبادل.

من ناحية أخرى وضع كل من (هومانز 1974)، (بلاو 1964) الافتراضات الأساسية لتلك النظرية، واهتموا بأثر دوافع الأفراد على أفعالهم، كما رأوا أن الصراع يتولد عندما يتوقع الفرد الحصول على المكافأة ولا يجد سوى

العقاب، أما إذا ركز أخصائي العلاقات العامة على المؤسسة كوحدة للتحليل بافتراض أن توقعات المؤسسة تتفق مع توقعات الجمهور يحدث نوع من التفاهم الجمعي، كما أن دراسة أوضاع خبراء ومسؤولي العلاقات العامة بالمؤسسة يعد بمثابة خطوة أولية تسهم في نجاح إدارة العلاقات العامة في القيام بدورها بفعالية من خلال تحديد آليات التعامل بين الأطراف المتضمنة في الأنماط والمستويات المختلفة للتعاملات والعلاقات⁽³¹⁾.

3. نظرية الصراع:

ترجع أصولها إلى كارل ماركس وكانت فكرتها المحورية هي أن الصراع حقيقة اجتماعية وتفترض نظرية الصراع أن الصراع يعد جزءا حتميا (Inevitable) من التفاعل الاجتماعي ويرجع ذلك إلى التعارض والتنافر بين الأهداف والقيم الخاصة بالأفراد و المؤسسات، وقد أكد كل من كارل ماركس وزميل على أن الصراع حتمية سابقة على التغير، ومن هذا المنظور فإنه لكي يتم توظيف نظرية الصراع في المؤسسات المعقدة أو كبيرة الحجم، فلا بد من التعرف على نماذج الصراع الوظيفي والجدلي في دراسة التنظيم ولدراسته لا بد من التعرف على الأسباب المؤدية للصراع، وكيفية ووقت حدوث التغير كنتيجة لهذا الصراع ويطرح هذا المنظور تساؤلا أساسيا لتوضيح السبب الذي جعل إدارة العلاقات العامة وأخصائيوها بالمؤسسة يحتلون مكانة أو مرتبة أدنى من سائل الإدارات الأخرى أو الأقسام الأخرى بالمؤسسة وفي ضوء ذلك يتضح أن الدور الاجتماعي لإدارة العلاقات العامة هو دور راديكالي ينظر للعلاقات العامة كأداة لتحقيق التغير والتقدم الاجتماعي داخل وخارج التنظيم ويؤكد كذلك على خطورة وأهمية الاتصال التنظيمي كما ينظر للعلاقات العامة كأداة لإدارة الصراع.

ومن ثم يمكن القول أن منظور الصراع يعتبر أحد أهم المنظورات في دراسة العلاقات العامة وخاصة فيها يتعلق بأسباب دنو مكانة تلك الإدارة رغم تركيزه على تحقيق أهداف الإدارة العليا دون النظر إلى الجمهور الداخلي أو الخارجي⁽³²⁾.

4. النظرية البنائية الوظيفية:

تنظر إلى المؤسسة باعتبارها شبكة العلاقات الاجتماعية بحيث أن استمرار التنظيم ووجوده يعتمد على مدى التوافق والانسجام في شبكة العلاقات وتنظر للتنظيم باعتباره رمز للتفاعل الاجتماعي أو نتاجا للتبادل الاجتماعي وتفترض أن التنظيم وعلاقاته يعد جزءا من نسق أكبر والعمليات التي تؤدي إلى وجود تلك التنظيمات مثل التعاون، الصراع الاتصال تحدث نتيجة للتفاعل بين أجزاء معينة في النسق تتأثر وتتكيف مع بعضها البعض من أجل حماية البناء ككل ومن منظور البنائية الوظيفية فإن التنظيمات المعقدة ما هي إلا أنساق والبناء التنظيمي ما هو إلا الإنتاج للوظيفة التي يحددها البناء ونظرا لأهمية ذلك فغن المنظور يفيد في دراسة الاتصال بالمؤسسات حيث تفيد أبحاث العلاقات العامة من دراسة المتغيرات البنائية للتنظيمات ودور العلاقات العامة في البناء التنظيمي للمؤسسة.

ويجد الباحثين في ميدان العلاقات العامة حاجة لدراسة العلاقات العامة ودورها في المؤسسة والذي يمثل فائدة بنائية وظيفية تسهم في فهم بناء المؤسسة والدور الذي يقوم به الاتصال أيضا يفيد ذلك المنظور في دراسة العلاقات المتبادلة بين الممارسين ووظائفهم وأدوارهم من خلال إدارة العلاقات العامة وتوضح الدراسات والأبحاث تحليل يتعلق بالعلاقات العامة تتضمن ما يلي:

أ. تحديد مكانة ممارسي العلاقات العامة بالمؤسسة.

ب. مدى الأهلية أو الكفاءة التي يتميز بها الممارسون وما يحصلون عليه من مكافآت.

ت. طبيعة الوظائف التي توكل إلى الإدارة وممارسي العلاقات العامة ومدى إسهامها في تحقيق الأهداف الكلية للبناء التنظيمي المتمثل في المؤسسة⁽³³⁾.

ثانيا . مدخل عام للسياحة :

السياحة ليست وليدة اليوم بل هي ظاهرة قديمة ذات جذور تضرب في الماضي البعيد نشأت مع الانسان و لازمة تحركاته و امتدت الى الحاضر فأضحت

حركة واسعة تتطور مع سائر التطورات التي تحدث داخل المجتمع ، ولكن ما هي هذه السياحة وما أنواعها وكيف تطورت ؟ وهذا ما نحاول الإجابة عنه من خلال العناصر التالية :

1. مفهوم السياحة:

لقد تطور مفهوم السياحة و معناها مع التقدم الحضري الذي يجيى في ظله المجتمع، ومن هنا ظهرت العديد من التعاريف المختلفة للسياحة من قبل الباحثين و المؤسسات الدولية و القائمين عليها، كما ارتبطت بها العديد من المصطلحات.

و ظهور علم السياحة كعلم جديد مميز للقرن العشرين في النصف الثاني منه صاحبه غايات مختلفة لتحديد تعريف السياحة ومن أهمها نذكر:

- غاية إحصائية: كاحصاءات السياح و عدد الزيارات.
- غاية قانونية: و ذلك للوصول الى قواعد واضحة للنشاط السياحي.
- غاية علمية: من المهم تحديد ماهية السياحة و تنضيم إشكالاتها لكي تتسنى دراستها.
- غاية نظرية: و هي عبارة عن مجموعة المعارف المتعلقة بالنشاط السياحي عامة

(34)

و من بين ابرز تعاريف السياحة نذكر مايلي:

1. تعريف اجوير فوولر الالماني : عرفها في عام 1905 بأنها ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام و تغير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة و المتعة في الإقامة ذات طبيعة خاصة⁽³⁵⁾.

2. تعريف هيرمان فون النمساوي: عرفها سنة 1910 على أنها اصطلاح يطلق على كل العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات الاقتصادية

المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة و انتشارهم داخل منطقة ما أو خارجها أو دولة معينة⁽³⁶⁾.

3. تعريف حمدي عبد العظيم: هي مجموعة النشاطات المختلفة التي تخدم الشخص المتنقل من مكان إلى مكان، هناك سياحة داخل البلد المقيم فيه السائح او خارج البلاد، و هناك السياحة المضادة و هي الخروج الى الخارج⁽³⁷⁾.

و هناك من عرفها على أنها زيادة لمدة ليلة واحدة على الأقل من اجل الاستمتاع بوقت الفراغ و الإجازة و لأغراض أخرى و يقصد بلفظ الزيادة الانتقال المؤقت إلى مسافة خارج نطاق السكن المعتاد و أماكن العمل سواء داخل البلد أو خارجه.

1. والبعض يرى بأن السياحة النشاط الحضاري و الاقتصادي تنظمي لانتقال الافراد الى بلاد غير بلدهم و اقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ما عد العمل الذي أجراه داخل البلاد المزار⁽³⁸⁾.

2. و تعني كلمة السياحة في بدايتها الحركة و السفر و قطع المسافات و العودة إلى مكان السكن الأصلي، و السائح هو ذلك الشخص الذي يقيم برغبته خارج مكان سكنه الأصلي دون أن يهدف إلى مكتسبات اقتصادية و عليه ان يصرف أموالا وفرها في مكان آخر⁽³⁹⁾.

2.أنواع السياحة:

تتميز الساحة بكثرة أنواعها و أشكالها و يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مايلي:

1. سياحة علاجية: و تنشق من خلال الحاجة إلى العلاج الجسمي و النفسي و لأغراض أخرى بهدف الشفاء و من بينها سياحة علاجية معدنية ، سياحة العلاجية بحرية، سياحة علاجية مناخية.

2. سياحة دينية: و تتمثل في زيارة المواقع الدينية في العالم مثل موسم الحج و الفاتكان في روما بالنسبة للمؤمنين بالديانة المسيحية⁽⁴⁰⁾.
 3. السياحة الرسمية: و تنقسم الى سياحة اقتصادية من خلا المعارض التجارية و الصناعية، سياحة رسمية سياسية من خلال زيارة الوفود من اجل المشاركة في اللقاءات السياسية او احتفالات دولية معينة .
 4. السياحة الرياضية: تتمثل في السفر و الإقامة للمشاركة الفعلية في المباريات الرياضية و من اجل مشاهدتها فقط، و تنقسم الى سلبية و ايجابية، فالإيجابية تكون في المشاركة في المباريات الرياضية و السلبية تكون من اجل مشاهدة المباريات الاحتفالات الرياضية⁽⁴¹⁾.
 5. السياحة الثقافية: تهدف الى زيادة المعرفة و الغرض منها دراسة عادات الشعوب و تقاليدها.
 6. السياحة الرقمية: تكون من اجل المتعة و الاستجمام تكمن فيها الحاجة الى الراحة
 7. السياحة الاجتماعية: تكون لأجل زيارة الأقارب و هي معروفة في الدول التي لها جاليات في دول مجاورة⁽⁴²⁾.
3. نشأة السياحة:

بعد التطرق الى مفهوم السياحة و أنواعها يمكن التطرق الى أهم المراحل التي مر بها هذا المفهوم وكان ذلك كمايلي:

1. مرحلة الحضارة القديمة: من المعتقد أن ظاهرة السفر المنظم بدأت في عصر الإمبراطوريات الكبرى (الفارسية، الاشورية، اليونانية، و المصرية، و الرومانية) في الفترة ما قبل الميلاد ببضع آلاف السنين و كان السفر خلال هذه الفترة بغرض التجارة و اداء المهام العسكرية، و تميزت هذه المرحلة بمعرفة الطرق بدرجات متباينة من حيث السيمتات مما أسهم في سهولة السفر و الترحال⁽⁴³⁾. ثم الفينيقيون

و هم من أشهر الشعوب القديمة التي مارست الترحال بحثا عن المعرفة و المكاسب المادية، اما المصريون القدماء، فمن المعتقد أنهم أول من فكر في تعبيد الطرق و أصلحها⁽⁴⁴⁾.

2. مرحلة العصور الوسطى: استغرقت الفترة الممتدة بين حوالي القرن الخامس و نهاية القرن الخامس عشر الميلاديين و تسمت هذه المرحلة بالنشاط و تعدد الرحلات التي قام بها كل من الأوروبيين و العرب و اقتصرت على السياحة الدينية حول المعابد المسيحية و بعد فترة من الركود الفكري و الاقتصادي و السياسي في أوروبا نتيجة سيطرة الكنيسة نشطت رحلات الكشف و التي قام بها عدد من الرحالة داخل أوروبا و خارجها⁽⁴⁵⁾.

3. المرحلة الحديثة : تمتد بين القرن السادس عشر و نهاية القرن التاسع عشر ، تهدف إلى تكثيف الرحلات الكشفية الأوروبية صوب الأجزاء الداخلية من قارة إفريقيا و أيضا اكتشاف مضيق ماجلان سنة 1522 و استراليا 1605 و اكتشاف الأقاليم المجهولة التي عرفت قارات العالم الجديد أدت هذه المرحلة إلى تراكم الفراغات في ممالك أوروبا التي شيدت العديد من القصور.

4. المرحلة المعاصرة : تمتد من نهاية القرن تسعة عشر الى يومنا هذا و يطلق عليها قرن السياحة، و يمكن الإشارة إلى أهم المنجزات في قطاع النقل بفروعه الثلاث البري و البحري و الجوي، تطوير المنشآت السياحية و الفنادق و المدن السياحية⁽⁴⁶⁾.

4. تأثيرات السياحة :

يظهر تأثير السياحة في الجوانب الثقافية من خلال نمطين من المجتمعات، البدائية و المتحضرة فهي تؤثر على المجتمعات الأولى خاصة من خلال خصائصها الطبيعية و ما تتميز به من قسوة جغرافية مما يجعلها محط أنظار السواح من اجل التعرف عليها و ينعكس هذا الاحتكاك السواح على حياة هذه الشعوب في مختلف الميادين مثل التفكك الاجتماعي، فقدان الديانات قدسيتها...بالإضافة الى مستويات

أخرى، أيضا تؤثر السياحة على الأقاليم المتحضرة من خلال تغير بناء المجتمع الاقتصادي وما يتبعه من تغيرات ، إضافة الى المساهمة في تعلم اللغات بالنسبة الى البلاد المضيف لتسهيل التعاملات و العمل على زيادة المستوى الثقافي و الصحي ، كما يكون هناك تأثير على الصحة في المجتمع فعن طريق السياح تنقل بعض الأمراض المعدية.

و تؤثر السياحة كذلك على السلوك الاجتماعي من خلال ارتباط السائح بمكان واحد و عدم دوامه فيه و بالتالي اتسام العلاقة بالسطحية و كذلك تعتبر السياحة مساهم في انتشار الجريمة في هذه المناطق ، وهناك تأثير على الأسر بشكل كبير حيث انه من خلالها يتم إيجاد بعض المشكلات الاجتماعية و تغير بعض القيم في المجتمع⁽⁴⁷⁾ ، كبعض العادات والتقاليد الخاصة باللباس أو الأكل..... الخ.

ثالثا: وظيفة العلاقات العامة في الميدان السياحي:

1. تعريف العلاقات العامة السياحية:

تعرف العلاقات العامة السياحية بأنها عبارة عن حلقة إتصال لتوجيه وتنمية علاقات المهتمين والمتفاعلين بالسياحة في بلد ما أو بين بلدين أو أكثر وتغذية كل طرف للآخر بالمعلومات السياحية الصحيحة بأصلح الطرق مع العمل على تنمية وتحسين واستمرار هذه العلاقات مما ينتج عنه زيادة في عدد السواح (48).

كما تعرف بأنها تلك الجهود التي تبذلها المنشأة السياحية لتحسين صورة تها في أذهان الجماهير وكسب ودّهم ورضاهم ودعم التفاهم والصلات القويّة بينهما مع المحاولات المستمرة لكسب الثقة ودوام الانسجام، والعلاقات العامة تقوم بمهامها لتحقيق تلك الأهداف وهي تحسين الصورة وكسب ودّ ورضا الجمهور ودعم التفاهم والصلات القوية معه، وتسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق وسائل الترويج المختلفة⁽⁴⁹⁾.

ويعرفها إبراهيم إمام بأنها " الجهود الإدارية الخلاقة والمدروسة والمستمرة من قبل المسؤولين المؤهلين والمدربين داخل أجهزة السياحة الرّسمية وخارجها في

المؤسسات والشركات السياحية لنشر الحقائق والمعلومات والأفكار والآراء المتعلقة بالسياحة بما يساعد على إقامة جسور الصداقة والتفاهم والثقة مع أبناء البلدان الأخرى لتحسين الصورة الذهنية عن بلد ما لتحقيق زيادة كبيرة في عدد السائحين (50)

ومن خلال هذه التعاريف يمكن ان نقدم مفهوم إجرائي للعلاقات العامة في الميدان السياحي، حيث نعتبرها النشاط الذي يتناول و يهتم بتحسين علاقات المؤسسات السياحية بجمهورها الداخلي والخارجي، حيث تقوم بإقناع الجمهور الداخلي بأن مؤسستهم السياحية مؤسسة جيدة، وكذا إقناع الجمهور الخارجي بأنها مؤسسة هامة و نافعة. ومنه تحسين علاقة المنظمة بالجماهير التي تتعامل معها من اجل تحقيق أهدافها بكافة الوسائل والطرق المختلفة التي تعمل على تنمية وتطوير المؤسسة السياحية.

وعلى هذا فالعلاقات العامة ليست وظيفة إدارية يكلف بها شخص أو قسم وإنما هي فلسفة و أسلوب عمل يشترك في مسؤوليته جميع العاملين في حقل السياحة داخل جهاز السياحة الرسمي للبلد وخارجه على مختلف المستويات، لتحقق تكامل الصورة التي تظهر عليها السياحة لدى الجماهير.

2 . وظيفة العلاقات العامة داخل المنشآت السياحية:

تنحصر الوظائف الأساسية للعلاقات العامة بالمنشآت السياحية في الوظائف التالية (51).

أ. البحث: تقوم المؤسسات السياحية بإجراء الدراسات المتصلة بمعرفة الاتجاهات الجماهيرية سواء عن طريق الاستفتاء أو تحليل قصاصات الصحف ودراسة وسائل الترويج التي تعتبر في مجموعها مؤشرا تساعدها على معرفة ميول الجماهير ورغباتها ووجهات نظرها، وهذه لها أهمية كبرى في السياحة سواء بالنسبة للدوريات المتخصصة في هذا المجال أو بالنسبة لغيرها من الصحف التي تتناول السياحة بالاهتمام بين آن وآخر.

ب. التخطيط: يأتي بعد البحث وبعد أن تعرف رغبات السائحين ووجهات النظر وتحدّد وكالات السفر والسياحة وبعد دراسة مشكلات الجماهير الداخلية والخارجية وإمكانيات العمل الداخلي تحدّد الخطط الواقعية، ويقصد بالتخطيط رسم سياسة العلاقات العامة بالنسبة للمنشأة السياحية ، وذلك بتحديد الأهداف وتصميم البرامج السياحية من حيث التوقيت وتوزيع الاختصاصات وتحديد الأعمال وفقا للميزانية تحديدا دقيقا.

ج. التنسيق: هو عمل أساسي يهدف إلى توحيد وجهات النظر عن طريق تجميع المعلومات الواردة من الخارج إلى المنشأة السياحية وكذلك توحيد وجهات نظر المنشأة عندما تريد التعبير عن نفسها حتى لا يحدث أي تضارب أو تناقض لهذا تبذل الجهود للترويج ببعض الوكالات بالخارج لتزويدهم بالمعلومات الصحيحة ، ودراسة المقترحات الصادرة من قبل العلاقات العامة دراسة دقيقة وسريعة ، والإجابة عليها بكل وضوح بعيدا عن الغموض والتناقض لأنها تعبّر عن وجهة النظر الإدارية التي ينبغي أن تحض دائما بالتأييد والاحترام.

د. الإدارة: و تعني تقديم الخدمات لسائر الإدارات ومساعدتها على أداء وظائفها المتصلة بالجماهير فهي تساعد إدارة شؤون العاملين في الاتصال بهم وإعداد ما يلزم لتثقيفهم ورفع روحهم المعنوية ، على هذا النحو يمكن لإدارة العلاقات العامة أن تساعد شتى الإدارات في مجال الاتصال بالجماهير السياحي ، والوكلاء والصحفيين وغيرهم ممن يهتم بميدان السياحة .

هـ. الإنتاج: وهذه الوظيفة تتصل بعدد كبير من الأعمال الهامة المتعلقة بالإعلام والتّشر إلى جانب الاتصال بالصحافة وتقوم إدارة العلاقات العامة بإنتاج الأفلام السينمائية الموجهة إلى جماهير العاملين والطلبة والسائحين في الداخل والخارج وفي بعض الأحوال تستخدم الصور والشرائح المضيئة..

ومن خلال ما سبق يمكن حصر وظائف العلاقات العامة في المنشأة السياحية في نوعين وهما:

1. وظيفة العلاقات العامة الداخلية : من الواضح أن وظيفة العلاقات العامة هي جزء أساسي من عملية التسويق حيث تعتبر نشاطاته نوعاً هاماً من العلاقات العامة الداخلية للسياحة تقوم بما يلي :

- إعداد الوثائق الخاصة بالسياسات السياحية.

- لوحة الإعلانات العامة.

- مفوضات الاتحادات العمالية.

- الخطابات.

- رسم الصور الذهنية.

2. وظيفة العلاقات العامة الخارجية

تأخذ هذه الوظيفة عدة أشكال و يمكن استخدامها لعدة أغراض، و توجه الى ذوي الأهمية في المؤسسات السياحية، و تشمل الدعاية مما يؤثر على رسم الصور الذهنية، إضافة الى إعلانات العملاء، كذلك محاولة المحافظة على علاقات طيبة مع المؤسسات المالية و المؤسسات الاتصالية المختلفة⁽⁵²⁾.

الخاتمة :

في ختام هذا البحث يمكن القول بان العلاقات العامة هي وظيفة لها أهميتها و دورها الفعال في الميدان السياحي، من خلال كونها تهتم بكل ما من شأنه ان يهتم بالقليل أو الكثير في نجاح المؤسسات السياحية.

إذ يمكن اعتبارها وسيط بين الإدارة السياحية و كل من الجمهور الداخلي و الخارجي و ذلك باستخدام العديد من الوسائل التي تؤدي الى تحقيق علاقات أكثر ثقة، إضافة إلى محاولة العلاقات العامة على تحسين منتج المؤسسات السياحية و دعمها لكسب المزيد من السواح من خلال الخطط و البرامج التي تقوم بإعدادها وفق النظام العالمي المتغير.



هوامش البحث:

- (1) عبيدة صبطي، كلثوم مسعودي : مدخل الى العلاقات العامة ، تقديم وإشراف أ. د. برفوق عبد الرحمان دار الخلدونية، الجزائر 2010، ص ص 18- 19 .
- (2) ابن منصور: ليسان العرب، دار صادر، بيروت ، 1997، ص 432 .
- (3) أسامة كامل ، محمد العيرفي: إدارة العلاقات العامة، مؤسسة لورد للشؤون العالمية، البحرين، 2006، ص 7 .
- (4) هناء حافظ بدوي: العلاقات العامة و الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2001، ص 26 .
- (5) أحمد محمد المصري: العلاقات العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000، ص 2.
- (6) محمد عبد الفتاح محمد: العلاقات العامة بمنظمات الرعاية الاجتماعية، ط 3، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، بدون سنة، ص 31.
- (7) صالح خليل أبو أصبع: العلاقات العامة والاتصال الانساني ، دار الشروق، عمان ، 1998، ص 84.
- (8) جبارة عطية جبارة: علم اجتماع الإعلام، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 176.
- (9) محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 33.
- (10) راسم محمد الجمال، خيرت معرض عياد: إدارة العلاقات العامة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص ص 37-38.
- (11) هناء حافظ بدوي: مرجع سبق ذكره، ص 41.

- (12) عبد الرزاق محمد الدليمي: العلاقات العامة والعمولة، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 35.
- (13) هناء حافظ بدوي: مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.
- (14) صالح خليل أبو أصبع، مرجع سبق ذكره، ص 104.
- (15) هناء حافظ بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 43.
- (16) أحمد محمد المصري ، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-42.
- (17) نسمة أحمد البطريق: الإعلام و المجتمع في عصر العمولة دراسة في المداخل الاجتماعية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2004، ص 65.
- (18) أحمد محمد المصري: مرجع سبق ذكره، ص ص 43-53.
- (19) محمد معوض، بركات عبد العزيز: الخبر الإذاعي و التلفزيوني، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص 9.
- (20) احمد محمد المصري: مرجع سبق ذكره، ص ص 58-60.
- (21) المرجع السابق، ص ص 65-66.
- (22) محمد عبد الفتاح محمد : مرجع سبق ذكره، ص 224
- (23) المرجع السابق، ص 226 .
- (24) أحمد محمد المصري :مرجع سبق ذكره، ص 81.
- (25) محمد عبد الفتاح محمد : مرجع سبق ذكره، ص 227.
- (26) أحمد محمد المصري:مرجع سبق ذكره ، ص ص 79-80.
- (27) محمد عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص228.
- (28) شدوان علي شيبه: العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 86-88.

- (29) المرجع السابق: ص ص 88 - 91.
- (30) محمد علي محمد: تاريخ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 292.
- (31) شدون علي شبيه: مرجع سبق ذكره، ص ص 93 - 94.
- (32) المرجع السابق: ص ص 97، 98.
- (33) المرجع السابق: ص 100.
- (34) ريان درويش: الاستثمارات السياحية بالأردن الحصيلة و الافاق، المستقبلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1996، ص 9.
- (35) محمود كامل: السياحة الحديثة علما و تطبيقا، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1985، ص 13.
- (36) وفاء زكي إبراهيم: دور السياحة في التنمية الاجتماعية - دراسة تقويمية للقرى السياحية -، مكتب الجامعي الحديث، اسكندرية، 2006، ص 71.
- (37) حمدي عبد العظيم: اقتصاديات السياحة مدخل نظري و عملي متكامل، مكتبة الشرق، القاهرة، 1996، ص 11.
- (38) محمد البنا: السياحة وقت الفراغ، مطابع آلاء الحديثة، القاهرة، 1999، ص ص 15-16.
- (39) مروان السكر العدوان: الاقتصاد السياحي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ص 13.
- (40) مروان السكر العدوان: مختارات من الاقتصاد السياحي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص ص 39-41.
- (41) طلعت الدمرداشي ابراهيم: اقتصاديات انشاء المدن الجديدة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 1998، ص 130.
- (42) خالد كواش: مرجع سبق ذكره، ص 54.

(43) محمد فوزي مولوخية: مدخل الى علم السياحة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص16.

(44) محمد خميس زوكة : صناعة السياحة من منظور جغرافي، دار المعرفة، الاسكندرية، 2002 ، ص20.

(45) محمد خميس زوكة: جغرافية النقل، ط2، دار المعرفة، الاسكندرية، 1995، ص 107.

(46) محمد فوزي مولوخية ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(47) محمد خميس زوكة: صناعة السياحة من منظور جغرافي، مرجع سبق ذكره ، ص ص، 30-35.

(48) محمد منير حجاب: الاتصال الفعال للعلاقات العامة ، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2007 ، ص 111.

(49) أحمد محمد المصري: مرجع سبق ذكره، ص 27.

(50) إبراهيم إمام: فن العلاقات العامة والإعلام، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1980، ص 136.

(51) أحمد الجلاد: التنمية والإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب، مصر، 2003، ص 137.

(52) خالد مقابلة: الترويج الفندقي الحديث ، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 1999، ص 336.

الدراسات التاريخية
والفلسفية

المقاومة السياسية في منطقة الزيبان (1919-1954)

الأستاذ: لخميسي فريح

جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على دور ومساهمة منطقة الزيبان في الحركة الوطنية الجزائرية خلال الفترة الزمنية الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، مبرزة كيف تفاعل سكان هذه المنطقة متأثرين ومؤثرين في المقاومة السياسية التي قادها الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي أثناء هذه الحقبة.

Résumé:

Cette étude est un essai pour mettre en lumière le rôle et la participation de la région des Ziban dans du mouvement national algérien durant la période qui s'étale de la fin de la première Guerre mondiale jusqu'au déclenchement de la révolution algérienne (1^{er} novembre 1954). Elle éclaire la réaction des habitants de la région influant et influencés par la résistance politique entreprise par Les algériens contre l'occupant français durant cette période.

احتضنت منطقة الزّيبان⁽¹⁾ التي قاعدتها بسكرة العديد من الانتفاضات والثورات الشعبيّة ابتداء من مقاومة خلفاء الامير "عبد القادر" ما بين (1838 - 1846) ممثلين في كلّ من: "فرحات بن سعيد"، "حسن بن عزوز"، محمد الصغير بلحاج" مرورا بثورة الزّعاطشة في خريف عام 1848 بقيادة أحمد بوزيان، ثم ثورة الصّادق بلحاج" في عام 1858 إلى ثورة العامري عام 1876، وحتى في القرن العشرين مع ثورة الأوراس سنة 1916 التي شملت معها الزّاب الشرقي.

انطلاقا من هذا؛ وفي ظلّ رصيد المنطقة وجذورها في المقاومة، سأحاول من خلال دراستي هذه ابراز مدى تفاعل سكانها مع المقاومة السياسيّة التي شهدتها الجزائر كوجه من وجوه الحركة الوطنيّة مع نهاية الحرب العالميّة الأولى، وتزامنا وظهور مبادئ الرئيس الأمريكي "ولسن" حول تقرير المصير، ومع تلك القوانين التي قدمها رئيس الحكومة الفرنسيّة "جورج كليمنصو" سنة 1919 للجزائريين، وقال عنها أنّها تمنحهم بعض الحقوق السياسيّة والعسكريّة وأطلق عليها آنذاك عنوان الإصلاحات. وبداية ظهور الأحزاب السياسيّة الجزائريّة، وكيف كان حال سكان منطقة الزيبان كأهالي جزائريين في نظر المحتلين؟ منذ ذلك الحين إلى غاية عام 1954 سنة اندلاع ثورة أول نوفمبر؟. كيف كان تفاعلهم مع هذه الأحداث؟. وكيف أثروا وتأثروا في المشهد السياسي من خلال أشكال هذه المقاومة السياسيّة؟.

➤ بسكرة الزيبان وجماعة العقبي:

في الوقت الذي وضعت فيه الحرب العالميّة الأولى أوزارها، كان أهل منطقة الأوراس والصّحراء الشرقيّة يواصلون إثارة تلك الاضطرابات، التي عرفت الجزائر منذ الأسابيع الأولى من بداية هذه الحرب. وإنّ كان الفرنسيون قد تمكنوا من إخماد ثورة الهقار سنة (1919) بعد أن أخرجتهم طوال مدّة ثلاث سنوات في الصّحراء، فإنّ ثورة الأوراس رغم شدّة ما خلّفته على سكانها من قمع وعقوبات قاسية، وإلحاق جميع البلديات المختلطة في عين القصر والأوراس

وخنشلة وبعض المناطق التابعة للبلديات المختلطة مثل عين التوتة وبريكة وبلزمة بالحكم العسكري المباشر بعدما كانت تحت حكم الإدارة المدنية، التي كانت قد أنشئت سنة (1871)⁽²⁾.

فإنّ الاضطرابات لم تتوقف فيها، خاصة في منطقة جنوب الأوراس والزّاب الشرقي، وذلك باستمرار جماعي الثّائرين بومصران وابن زلماط في إثارة الرّعب بين صفوف الفرنسيين وأعاونهم إلى غاية سنة 1921⁽³⁾.

في ظلّ القمع المسلّط على أهالي الأوراس، ومطاردة جماعي هذين الثّائرين ممّا كانت تسميهم السّلطات الاستعمارية باللّصوص الخارجين عن القانون، دخلت منطقة الزيبان عقد العشرينات من القرن الماضي والنّاس في الجزائر من جزائريين وفرنسيين منشغلين بالحديث عن تلك الإصلاحات، التي أتى بها رئيس الحكومة الفرنسية "جورج كلمنصو" في شهر فبراير 1919 وحظ الأهالي من بعض ما أتاحت لهم منها في مجال الحقوق السياسيّة والإدارية والعسكرية⁽⁴⁾، وأيضا مع تلك الحركة السياسيّة التي بدأ يحدثها الأمير خالد كزعيم وطني من خلال مواقفه المدافعة عن مطالب الجزائريين. بدأت في مدينة بسكرة تظهر (حركة إصلاحية لا عهد للجزائر بها) على حدّ وصف المؤرخ أبو القاسم سعد الله كان صاحبها الشّيخ الطّيب العقبي، بعد عودته من الحجاز سنة (1920) واستقراره بها، واتخاذها من منابر مساجدها، ومجالس النّاس مكانين لنشر أفكاره الدّاعية إلى السّلفية والإسلام القائم على العلم والقوة والكرامة.

وهي الأفكار التي لم يتوقف عندها الشّيخ الطّيب العقبي، بل تعدّها إلى مهاجمة الطّرقية والشّعوذة والخرافات والمتاجرة بالدين، التي بدأ يسلكها شيوخ الزّوايا، بعد أن تمكنت السّلطات الاستعمارية الفرنسية من ترويضهم، وجعلهم أدوات لتخدير الشّعب وتأييد سياستها الاستعمارية. وهي المواجهة التي جعلت من صيت دعوة الشّيخ العقبي تتشر وتنتسح في الزيبان والأوراس، خاصة بعدما التف حوله جماعة من أعيان المدينة وأدباءها منهم أسرة آل خراشي، وأسرة الحاج هو بن عبد الله وأحمد بن الدّراجي، والشّاعر محمد العيد آل خليفة، والشّاعر محمد

الهادي السنوسي الزَاهري" والشاعر الكاتب باللسانين الأمين العمودي"، وأحمد بن العابد العقي، وغيرهم⁽⁵⁾. فأصبحت بسكرة في بداية دعوة الشيخ الطيب العقي مبعث الإصلاح ومنافسة لمدينة قسنطينة حركةً وعلماً، وهي التي لم تكن غائبة عن أخبار تلك الحركة السياسية التي كان يحدثها الأمير "خالد"⁽⁶⁾ في الجزائر، الذي يُذكر أنه زارها سنة 1922، وأن مجموعة من كتّابها وشعرائها منهم "محمد العيد" وأبو القاسم خمار، والأمين العمودي⁽⁷⁾. وحتى العقي نفسه، كانوا يكتبون في جريدة "خالد" (الإقدام)⁽⁸⁾.

واصل "العقي" وجماعته نشاطهم الإصلاحي بتأسيسهم مطبعة وجريدة أطلقوا عليها اسم (صدى الصحراء) في خريف 1925، والتي يبدو أنها كما يقول "سعد الله" أول جريدة دعت لوجوب تأسيس حزب (ديني) إصلاحي، ثم بعد توقفها أصدر جريدة (الإصلاح) سنة 1927، التي عمّرت مدةً طويلة في صدورنا رغم توقفها وانقطاعها أحياناً⁽⁹⁾.

لكن لم تكن السلطات الاستعمارية تقف موقف المتفرج من هذه الحركة الإصلاحية التي تشهدها بسكرة، وقد أثار "العقي" سخط أتباعها من الطرفين بهجومه الشرس على أفعالهم المناهية للتعاليم الإسلامية، الأمر الذي أثار مخاوفها حول نواياها، فبدأت تترصد نشاطه وتتحين الفرصة للنيل منه وهو ما تسّى لها بعد سفره إلى الجزائر سنة 1929 في قضية ما عرف بتهمة مقتل الإمام "أبن دالي" (كحول)، بعد انعقاد المؤتمر الإسلامي 1936⁽¹⁰⁾.

➤ صحوة ووافد

على الرغم من خضوع منطقة الأوراس والصحراء الشرقية تحت إدارة النظام العسكري باستثناء مدينة باتنة، وما كانت تفرضه هذه الإدارة من شبه عزلة سياسية واقتصادية واجتماعية على السكان، إلا أنّ المنطقة لم تكن بمعزل عن تلك التطورات السياسية التي بدأت تعرفها الجزائر مع دخول عقد الثلاثينات، الذي كان فاتحته ذلك الاحتفال الذي أقامه الفرنسيون بمناسبة مرور قرن كامل من

الاحتلال، وهو الاحتفال الذي كانوا قد قدروا لبرنامجهم أن يدوم ستة أشهر، لم يتمكنوا من إتمام منها سوى شهرين حملت معها الكثير من الاحتقار والاستفزاز للجزائريين. الذي وإن جرح مشاعرهم من جهة كان سبباً لولادة (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) يوم 5 ماي 1931 برئاسة الشيخ "عبد الحميد بن باديس"⁽¹¹⁾. وما سيحدثه ظهورها من أثر في الساحة السياسية بالجزائر من خلال نشاطها الإصلاحية أو مواقفها السياسية من المشاريع الفرنسية المقدمة.

ومن نتائج ما أحدثته تلك الاحتفالات أيضاً، ذلك التطور الحاصل الذي بدأت تعرفه مواقف (اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين)⁽¹²⁾. بعمالة قسنطينية، بعد عزل شريف سيسبان وإحلال محله "محمد الصالح بن جلول" سنة 1931⁽¹³⁾.

هذا الأخير الذي استطاع بمعية ممن انضم إليه من النواب الأحرار الذين كان غالبيتهم دكاترة وحقوقيون أن يكتسح بهم، كما يقول الشيخ إبراهيمي ((بقايا النواب الذين كانت تعينهم فرنسا تعييناً وكان اقتحامه مع أصحابه لمجالس النيابة فتحا جديداً في النيابة الأهلية أفشى فيها الحركة والحياة، وأشعرها بشيء من الاعتبار والاعتزاز، بدأت الموضوعات الأهلية الحساسة تطرق على منابر النيابة العمالية وتثار ويدافع عنها فتخرج فيها الحكومة أحياناً، بعد أن كانت تلك الموضوعات كقبر المسلم لا ينبش ولا يمشی... وبالجملة كانت نيابة ابن جلول إنشاء للمعارضة البرلمانية في مجالس النيابة الجزائرية))⁽¹⁴⁾.

في ظلّ هذه التطورات التي بدأت تعرفها الجزائر، وفي الوقت الذي لم تشرع فيه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عقد اجتماع مجلسها الإداري يوم 12 شوال 1350 هـ الموافق لـ 19 فيفري 1932 م بهدف المصادقة على بداية إنشاء الشعب⁽¹⁵⁾.

حتى تمكنت بسكرة في الأوراس والصّحراء الشّرقية قبل ذلك بشهرين، من تأسيس شعبة لها، وهو ما يتبين من خبر "ابن باديس" في جريدة الشّهاب، عن الزيارة التي خص بها هذه المدينة بغية تركيز شعبتها، التي أشار أنه كان على رأسها كاتب الجمعية الأمين العمودي. كما ظهر من خبر ابن باديس عن هذه

الرحلة، وما صودق عنه بعدها في اجتماع مجلس الجمعية، أن تأسسها صار نموذج خطة عمل الوفود في إقامة الشعب اللاحقة⁽¹⁶⁾.

على كلِّ كانت سنوات هذا العقد للجمعية، هي سنوات السعي للانتشار بتأسيس الفروع والتوادي الثقافية والمدارس التعليمية التابعة لها في مختلف مناطق القطر الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى لم تغفل الجانب السياسي بمساندة النواب من جماعة "أبن جلول" في معاركهم الانتخابية ضد ممثلي الإدارة الاستعمارية، وهي المساندة التي ساهمت في إحداث التقارب في بعض المواقف بينهما جسدها انعقاد المؤتمر الإسلامي سنة 1936 بالعاصمة. الذي أفسدت حادثة اغتيال "كحول" بعد نهاية أشغاله، تقارب العلماء ورئيس كتلة النواب "أبن جلول"، الذي لم ينف دور العلماء في هذه الحادثة⁽¹⁷⁾.

ففي بسكرة تميّزت العلاقة بين ممثل كتلة النواب الحكيم "محمد الشريف سعدان"⁽¹⁸⁾. الوافد الجديد سنة 1927، الذي بدأ يشغل الناس ويملاً ذلك الفراغ الذي تركه "العقيبي" بعد رحيله إلى العاصمة بمواقفه الوطنية والإنسانية بهذه المدينة، ورجال جمعية العلماء من أمثال الشيخ خير الدين "عضو المكتب الإداري للجمعية والشيخ "عبد الرحمن بركات" رئيس الشعبة⁽¹⁹⁾. وغيرهم، الذين مكّنه سنة 1934 من خلال وقوفهم معه في انتخابات المستشارين العاملين على مستوى دائرة باتنة من الفوز على ممثلي الإدارة الاستعمارية⁽²⁰⁾.

وفي أواخر سنوات هذا العقد، وفي الوقت الذي كان يسيطر على الحياة السياسية بالجزائر العلماء والنواب، عرفت منطقة الأوراس والصحراء الشرقية، وبسكرة دون سواها من مدن المنطقة تأسيس أول فرع لحزب الشعب الجزائري، الذي نقل نشاطه من باريس إلى الجزائر بعد تأسيسه في 11 مارس 1937، خلفا (لحزب نجم شمال إفريقيا) الذي تمّ حلّه⁽²¹⁾.

على اثر سعي قيادة الحزب التي أخذت تسارع في احتلال مكانة متقدمة في هذه الساحة حيث قام في هذا الإطار المدعو "دهمان عمر" رئيس فيدرالية قسنطينة

خلال هذه السنة من تأسيس فرع في بسكرة، وهو الفرع الذي وإن كانت المصادر والمراجع تؤكد وجوده⁽²²⁾.

فإنها لا تذكر من عيّن على رأسه، اللهم ما ظهر من فحوى حديث المناضل "محمد عصامي"⁽²³⁾. الذي أشار إلى أنه خلال سنة 1941 كان على رأسه أحمد غريب" المعروف بـ"بده غريب"⁽²⁴⁾. وهي أيضا الفترة التي تكوّنت فيها نواة الحزب الشيوعي الجزائري حسب مذكرات الشباح مكي" أحد مناضليه البارزين، الذي اشتهر بمحادثة عقوبة "ابن قانة" له، المتمثلة في تقييده بالحديد وإرغامه المشي على رجله خلف حصان من بسكرة إلى غاية سجن أولاد جلال⁽²⁵⁾.

➤ في ظل نضج الحركة الوطنية:

أثناء الحرب العالمية الثانية وفي الوقت الذي بدأ فيه التقارب يحدث بين أقطاب الحركة الوطنية (العلماء، والتواب، وحزب الشعب الجزائري)، وقبل أن يتكثروا في حركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944، شرع قادة حزب الشعب الجزائري في إعادة هيكلة حزبهم المحل بتاريخ 29 سبتمبر 1939، وأخذوا يعملون على إنشاء الخلايا السرية له عبر مختلف مناطق الجزائر، إذ في هذا الإطار نصبت الخلايا بمدينة بسكرة على إثر الاجتماع الذي تم في شهر مارس 1944 بمنزل "خراشي" (برأس القرية) وهو اللقاء الذي حضره بعض القادة الذين أطلق سراحهم أمثال: "حيواني لخضر" و"مبارك فيلاي" المدعو "لخفيف"، ومن الذين حضروه محليا أيضا أحمد غريب" و"عمارة بن عمارة"⁽²⁶⁾.

وفي هذه السنة أيضا بدأت تحركات الحزب الشيوعي الجزائري في منطقة الزيبان والأوراس تظهر بقيادة الفرنسي "موريس لابان" (Maurice Laban)⁽²⁷⁾.

الذي ساهم بغرسها في المنطقة وإن كان نشاطه قد ارتكز في مدينة بسكرة مع جملة من المناضلين الذين أحاطوا به إلى بمعية الشباح مكي" هناك: "رشيد دبابش"، أحمد خلاف"، عميرة حملاوي"، بلقاسم مقداد"، حفة بوخليفة" و"العربي رحمون"، لخضر بوسته"، مكي بلاغة"⁽²⁸⁾. وهم الذين سيزداد نشاطهم أكثر بعد زيارة قيادة

الحزب قبيل أحداث الثامن ماي 1945 ممثلة في "عمار أوزقان" الأمين العام للحزب و"هنري علاق" الذي ذكر أنّهما عقدا لقاءات مع المناضلين خلال هذه الفترة في كلّ من باتنة وبسكرة⁽²⁹⁾.

أمّا في الثامن ماي 1945 الذي قام فيه الجزائريون بمظاهرات سلمية شملت مختلف المدن الجزائرية رافعين العلم الجزائري ومنادين بشعارات استقلال الجزائر، نهاية الاستعمار وإطلاق سراح الزعيم "مصالي"، وغيرها من الشعارات. فإنّ مدينة بسكرة التي احتضنت العمل الإصلاحي والسياسي مبكرا في المنطقة شهدت هي الأخرى في هذا اليوم مظاهرة حاشدة لم تنته إلا بالقمع الوحشي من طرف السلطات الاستعمارية، إذ اعتقلت العديد من مناضلي حزب الشعب أمثال: "محمد العربي بن مهيدي"، "عصامي محمد"، "علوي صالح" و"مبارك صالح"، أحمد غريب، "مجيد بني" وغيرهم من الذين تعرضوا للتعذيب والاستنطاق في مركز الشرطة والدرك لأيام وأسابيع⁽³⁰⁾.

بعد هذه المظاهرات والمجازر التي ارتكبت في حقّ الجزائريين خاصة في سطيف وخراطة وقالة سارع قادة حزب الشعب الجزائري إلى إعادة هيكلة وتنظيم حزبهم، وفقا لظروف المرحلة الجديدة والتطورات التي انعكست عن هذه الأحداث، ولتحقيق هذا الغرض كُلف كلٌّ من "محمد بلوزداد" المعروف باسم "سي المسعود" بتنظيم القطاع القسنطيني، و"محمد يوسف" المعروف باسم "سي محمد" بهيكلة القطاع الوهراني⁽³¹⁾.

وبناء على هذا التكليف شرع "محمد بلوزداد" في أداء مهمته بإعادة هيكلة منطقة الأوراس والصّحراء الشرقية التابعة تنظيميا للقطاع الذي يقع ضمن دائرة نشاطه، حيث ما إن حلّ بمدينة قسنطينة حتّى تمكن من الاطلاع على أوضاع الحزب بالمنطقة، ومعرفة المناضلين الذين كانوا يتولون مسؤولية النّظام بها قبل الأحداث. فكان من بين الذين اتصل بهم المناضل أحمد غريب" مسؤول الحزب ببسكرة وممثلاها في فيدرالية قسنطينة، المعتقل بسجن الكدية على إثر مظاهرات الثامن ماي، والذي أمده بصورة واضحة عن الحالة السياسية والتنظيمية للحزب

بما فيها أسماء المناضلين البارزين بالجهة، الذين يُمكن أن تُسند لهم مسؤولية الحزب في المنطقة، وبالفعل وفي هذه الأثناء وخلال إقامته الوجيزة بقسنطينة قام "بلوزداد" بإرسال المناضل "عبد الرَّحمان قيراس" إلى بسكرة مصحوبا بكمية من المنشورات التي تتضمن شعارات مطالب الحزب كاستقلال الجزائر وإطلاق سراح الزعيم "مصالي" وغيرها.

هذا الأخير الذي عند وصوله بسكرة اتصل بالمناضل "محمد عصامي" وسلمه المناشير لتوزيعها في المنطقة، وأخبره بقدوم "سي المسعود" بعد أن دله على صفاته وكلمة السر التي ستكون دليل اللقاء بينهما. وبالفعل لم تمض على أحداث الثامن ماي مدة شهرين حتى قَدِمَ "بلوزداد" في شهر جويلية إلى بسكرة واتصل "بعصامي" واجتمع بالمناضلين بدار الكشافة الإسلامية الجزائرية أين يقيم مرشدها في هذه المدينة الشيخ "محمد بن العابد الجلالي" ⁽³²⁾.

وفي هذا اللقاء تمَّ تعيين المناضل "عصامي" المدعو "سي مروان على رأس الولاية الحزبية، التي صارت تشغل الحيز الجغرافي لناحيتي بسكرة الأوراس وما يحيط بهما، بحيث تكون بسكرة في الوسط وباتنة الأوراس في الشمال، ووادي سوف وتقرت وورقلة في الجنوب، ثم قسّمت هذه الولاية إلى قسمات عين على رأس كل قسمة منها مناضل لتسيير شؤونها في المجالين السياسي والتنظيمي ⁽³³⁾.

بعد هذا العمل التنظيمي الذي قام به "بلوزداد" في المنطقة واتخاذ من بسكرة مركزا لنشاط الحزب، لِمَا لمسهُ من وطنية لدى مناضليها واستعدادهم التّام لتحقيق نشر مبادئ الحزب وأفكاره، وقد التفوا حول الشيخ "محمد بن العابد الجلالي" الذي تمكن من زرع الأفكار الوطنية في عقولهم منذ قدومه إلى هذه المدينة في 1943. وهو التّضح والوعي الذي استرعى اهتمام قادة الحزب بالمنطقة، ابتداء من "محمد بلوزداد"، الذي لم يتوان في زيارة القسمات التي نصبت والوقوف على مناضليها، إذ في هذا لم يتوقف عند بسكرة بل طاف قسمة سيدي عقبة، ووادي سوف، وقسمات الأوراس ⁽³⁴⁾.

وفي هذا الإطار دائما، فبالإضافة إلى "بلوزداد" زار المنطقة الدكتور الأمين الدباغين" وطاف قسماتها تزامنا مع خروج الحكيم "سعدان" من السجن، بعد اعتقاله رفقة "فرحات عباس" والشيخ "محمد البشير الإبراهيمي" (35).

بعد سنتين من ذلك، حمل المؤتمر الاستثنائي الذي عقده حزب الشعب الجزائري في 15 فبراير 1947 ببلقور (الجزائر العاصمة)، الذي شاركت فيه الولاية الحزبية (بسكرة الأوراس) ممثلة في شخص رئيسها "محمد عصامي" تطورا هاما في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، لِمَا انبثق عنه من قرارات هامة تجسدت في إرضاء التيارات الثلاثة التي بدأت تبرز بداخله منذ مشاركته في انتخابات مجلس البرلمان الفرنسي الأولى 1946 باسم (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، إذ أصبح منذ هذا المؤتمر ينشط على ثلاث جبهات: نشاط سياسي سري يقوم به الحزب تحت إشراف أحمد بودة، ونشاط سياسي علني باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية بزعامة كل من السعيد عمراني و"شوقي مصطفى" والحاج شرشالي. أما النشاط الثالث فهو نشاط استعدادي للثورة المسلحة في جو تكتنفه السرية المطلقة، وفي مناطق جبلية معينة ومحددة. وقد أنشأ له هيكلًا خاصا به، أطلق عليه (المنظمة الخاصة (L'O.S))، التي أسندت رئاستها إلى محمد بلوزداد" (36).

فكان لهذا المؤتمر ولطروحات الحزب المنادية بالاستقلال، الأثر الايجابي على واجهته السياسية الشرعية التي ازداد نشاطها أكثر وعرف اتساعا ساهمت فيه المشاركة في الانتخابات المتتالية التي خاضها لاسيما منها التي جرت سنتي (1947) و (1948) (37).

بعد صدور دستور سبتمبر 1947 الذي سمح لسكان الجنوب بحقوق الانتخاب بعد أن جعل أراضيه تحت نظام الإدارة المدنية مثلها مثل أراضي الشمال وعلى هذا الأساس شاركت مدينة (وادي سوف) في الصحراء الشرقية في انتخابات المجلس الجزائري في أبريل (1948) التي رشحت لها حركة انتصار الحريات الديمقراطية أحمد ميلودي والشيخ أحمد التيجاني. في الوقت الذي ترشح مصطفى بن بولعيد وبومدين خليفة عن الدائرة الانتخابية (باتنة الأوراس) ضد

ابن خليل" والتّباني" وعن دائرة (بسكرة والزّيبان) رشح حركة الانتصار "محمد بن خرف الله" ضدّ ابن قانة، وهي الانتخابات التي عرفت نهايتها التّزوير لصالح ممثلي الإدارة الاستعمارية⁽³⁸⁾.

وعلى صعيد آخر كانت الولاية الحزبية (بسكرة الأوراس) قد شهدت انتشاراً واسعاً لخلايا المنظمة الخاصة التي أرسى نواتها بلوزداد مباشرة بعد انعقاد المؤتمر وبمشورة من رئيس الولاية الحزبية "محمد عصامي" الذي دلّه على المناضلين الأكفاء لها. من أمثال المناضل "محمد العربي بن مهدي"، الذي أسندت له مهمة قيادتها على مستوى الولاية الحزبية (بسكرة الأوراس)، والمناضل "مصطفى بن بولعيد" الذي كُلفَ بمهمة قيادتها على مستوى ناحية الأوراس، واللذين أيضا بفضل نشاطهما الجاد تمكّنا قبل حلول شهر أفريل (1948) من زرع هياكلها عبر أنحاء الولاية⁽³⁹⁾.

وشرعا في عملية تدريب عناصرها المنتقاة على فنون الحرب، التي منها استخدام السّلاح واستطلاع الأرض واستكشاف مواقعها وموانعها الطبيعية، وغيرها من الاستعدادات العسكرية⁽⁴⁰⁾.

وفي هذه السّنة أيضا، وفي ربيعها، وبأمر من "بلوزداد" بدأ البحث عن السّلاح وشرائه، بعد أن علم وجوده بكميات كثيرة بناحية وادي سوف القريبة من الحدود الليبية التّونسية، والتي بقيت كمخلفات حرب لتلك المعارك التي دارت بين دول الحلفاء والمحور في الحرب العالمية الثانية وهي المخلفات التي اتخذ منها السّوّافة تجارة فازدهرت. الأمر الذي جعل "بلوزداد" يرسل الأموال عن طريق أحمد محساس" إلى "عصامي" لشراء ما أمكن من الأسلحة المنتشرة بهذه المنطقة. وفعلا تمّت العملية على مرحلتين حسب "محمد عصامي". إذ كانت المرحلة الأولى تلك التي تمكّن فيها هذا الأخير من شراء 35 بندقية حرّية مختلفة الصّنع (إيطالي، ألماني، وأمريكي) مع الخرتوش، تمّ نقلها في الحافلة من وادي سوف إلى بسكرة كان بعضها ملفوف في حصير، وبعضها الآخر كان في صندوق، ثمّ قام بنقلها "عبد الحفيظ بلبكري" إلى قسنطينة، وبعد ذلك نقلها "بن مهدي" إلى الحروش. بينما

المرحلة الثانية التي تمّ فيها شراء 103 قطعة حربية في ربيع 1948 نقلها عبد القادر العمودي و"بشير بن موسى" و"ميهي محمد بلحاج" و"محمد الصّغير حمودي" عن طريق الجمال وخزّنت في دشرة (طوماس) بالقرب من زريبة حامد لمدة ستة أشهر، لينقلها "مصطفى بن بولعيد" وجماعته إلى الأوراس حيث تمّ تخزينها هناك⁽⁴¹⁾.

ولم يتوقف "مصطفى بن بولعيد" عند هذه الكميّة بل أخذ يرسل المناضلين إلى وادي سوف وإلى صحراء أولاد عمر بزريبة الوادي، التي أصبحت هي الأخرى مركزاً لبيع السلاح والدّخيرة حيث استمر اقتناؤها إلى غاية قبيل الثورة خاصة بعد قيام الثورة التونسية سنة 1952. وفي الأمر نفسه لم يقتصر جمع السلاح واقتناؤه على المناضلين فقط، بل شمل سكان الأوراس عامة بفعل تحريض الأخير بمبررات وهمية مختلفة⁽⁴²⁾.

➤ سنوات الأزمة والتّحضير للثورة:

حملت السّنوات الأولى التي سبقت اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954 من هذا العقد تطوّرات خطيرة على الحركة الوطنية في الجزائر كانت بدايتها حادثة اكتشاف أمر المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950 بسبب ما عرف بقضية "عبد القادر خياري" الملقّب "رحيم" من تبسة التي كان من نتائجها اعتقال السّلطات الاستعمارية للكثير من أعضائها في مختلف جهات الوطن والزّج بهم في السّجون وإصدار أحكام قاسية في حقهم، إضافة إلى تنكر قيادة الحزب لمنظمتهم والقيام بجلّها⁽⁴³⁾. فكانت المنطقة الجنوبية⁽⁴⁴⁾.

من القطاع القنسطيني، والتي منها ناحية الأوراس، النمامشة، بسكرة، الوادي التي كانت تحت مسؤولية "مصطفى بن بولعيد"، وهي الناحية التي لم يكتشف أمرها⁽⁴⁵⁾.

إلى جانب منطقة القبائل والجزائر، وحافظت على عناصرها وهيكلتها بل زادت اتساعاً وتطوراً، بحيث كانت في أوقات ملجأ لبعض عناصر المنظمة الفارين المدانين من طرف السّلطات الاستعمارية من أمثال "رايح بطاط"، "عمار بن عودة"

و"زيغود يوسف"، "عبد الله بن طوبال" وغيرهم. من الذين سيكونون نواة مجموعة الاثنتين والعشرين التي ستأخذ قرار تفجير الثورة⁽⁴⁶⁾.

وأثناء الخلاف الذي نشب داخل قيادة حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) بين مصاليين ومركزيين وبلوغ أوج ذروته في صيف 1954، عندما عقد كل طرف من المتخاصمين مؤتمره الذي يؤكد شرعيته في قيادة الحزب.

وعن موقف مناظلي بسكرة من هذا الخلاف نورد رواية المناضل "عبد القادر العمودي" الذي عايش هذه الأزمة وكان من قيادي منطقة بسكرة والأوراس حينها إذ يقول في هذا الشأن ما يلي: ((كما أن جل المناضلين وفي بسكرة بالذات وخاصة القاعدة كانوا مصاليين، وقد بذل المصاليون مجهودات كبيرة لاستقطاب مناظلي القاعدة بحيث تنقلت شخصيات مصالية حزبية من الجزائر إلى هناك من أجل ذلك ومنهم "بولنوار" رحمه الله وهذا صعب من مهمتنا في تفجير الثورة))⁽⁴⁷⁾.

على كل؛ فإن الظروف التي ساعدت منطقة الأوراس والتي ستكون بسكرة ناحية منها تسمى فرع الصحراء على تحمل عبء الثورة في بدايتها، إلى جانب المحافظة على هيكل المنظمة الخاصة وبقاؤها على الحياد أثناء الأزمة التي بدأت تعرفها حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة 1953 يعود إلى ذلك الدور الذي لعبه "مصطفى بن بولعيد" في جعلها بمنأى عن الصراعات الحزبية وتوجيهها نحو هدف التحضير للثورة⁽⁴⁸⁾.

ففي هذا الإطار دائما؛ وبعد اجتماع مجموعة الاثنتين والعشرين في منتصف شهر جوان 1954 بمنزل "إلياس دريش" (كلود صالمي) الجزائر العاصمة الذي تمخض عنه اتخاذ قرار تفجير الثورة المسلحة، ثم تشكيل لجنة مكلفة بالإعداد لتنفيذ هذا القرار، متكونة من: "محمد بوضياف"، "محمد العربي بن مهدي" و"مصطفى بن بولعيد"، "ديدوش مراد"، "رابح بطاط"، وانضمام كريم بلقاسم إليها في بداية شهر سبتمبر، ممثلا لمنطقة بلاد القبائل⁽⁴⁹⁾. وعلى اثر لقاء هذه اللجنة يوم 23 أكتوبر

1954 بالعاصمة (50)، الذي قامت فيه بالمصادقة على بيان أول نوفمبر 1954، وتسمية (جبهة التحرير الوطني) كعنوان للواجهة التي ستشرف على قيادة الثورة، وإنشاء (جيش التحرير الوطني)، ثم تقسيم البلاد إلى خمس مناطق وتعيين على رأس كل منطقة قائد ونواب مساعدين له⁽⁵¹⁾.

وفي هذا الإطار منح رقم واحد لمنطقة الأوراس وأُسند أمر قيادتها للقائد مصطفى بن بولعيد وتكليفه أيضا بمهمة إنشاء المنطقة السادسة الصحراء حسب رواية عيسى كشيده وقول محمد حربي⁽⁵²⁾. وهي المنطقة التي ستكون قاعدتها بسكرة.

وفي هذا المسعى وبغرض تفجير الثورة في المنطقة الأولى الأوراس أرسل مصطفى بن بولعيد إلى مدينة بسكرة فوج مشونش، الذي يقوده الحسين برحايل للاتصال بالمناضل الطيب خراز ليدهم على الأهداف المعينة للعمليات هناك. في الوقت الذي كان فيه محمد بوضياف قد حضر إلى هذه المدينة واتصل حسب رواية عبد القادر العمودي بالمناضل محمد بلحاج الذي كلّفه بتشكيل خلية في وادي سوف لتفجير الثورة هناك. كما اتصل بالمناضلين شوشان وبشير بن موسى اللذين أخبرهما بالاستعداد لاستقبال السلاح وتوجيهه عبر الشبكة التي تمّ تحضيرها⁽⁵³⁾.

وفي شأن نفسه؛ تذكر الروايات أيضا أنّ محمد بوضياف كان قبل شهر، وبالضبط في شهر جويلية (1954)، أي بعد لقاء مجموعة الاثني والعشرين قد اتصل بالمناضل عاشور زيان⁽⁵⁴⁾.

من أولاد جلال في بسكرة وأعلمه أنّ الجماعة قرّروا ابتداء العمل المسلح، وأنه يعتمد عليه في الصحراء بالتعاون مع مصطفى بن بولعيد⁽⁵⁵⁾. على العموم فإنّ نتائج هجومات الأفواج الأولى لليلة أول نوفمبر (1954) بالمنطقة الأولى (أوراس التمامشة)، قد تحدّثت عنها جريدة البصائر في خضم حديثها عن الحوادث التي عرفتها باقي مناطق الوطن في هذه الليلة بعنوان (حوادث الليلة الليلية)، مما ذكرته عن العمليات التي جرت في مدينة بسكرة ما يلي: ((في بسكرة وقع تفجير قبلة

أمام المعمل الكهربائي، كما انفجرت قنابل أخرى أمام الثكنة العسكرية، وأمام (الكوميسارية) وفي محطة السكة الحديدية ولقد جرح أحد رجال البوليس كما جرح أحد الحراس...))⁽⁵⁶⁾.

الخاتمة:

بعد عرض هذه المادة التاريخية التي جمعت بغرض الإجابة عن الإشكال المطروح في المقدمة وهو إلى أي مدى تفاعل سكان منطقة الزيبان مع الحركة الوطنية في وجهها السياسي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى حتى سنة اندلاع الثورة التحريرية 1954؟. يبدو كخلاصة لهذه الدراسة أن سكان الزيبان قد ساهموا في المشهد السياسي الذي خاضه الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي في كثير من الأحيان كمبادرين في المقاومة سواء كان ذلك في إطار الحركة الإصلاحية التي تزعمها الشيخ "الطيب العقبي" منذ العشرينات أو مع التواب المنتخبين في الثلاثينات في مساهمة الحكيم "محمد الشريف سعدان" أو حزب الشعب الجزائري في الأربعينات ممثلين في ثلة من المناضلين من أمثال: "أحمد غريب"، الشيخ "محمد بن العابد الجلاللي"، "محمد عصامي"، "محمد العربي بن مهدي"، وغيرهم. وحتى مع مناضلي الحزب الشيوعي الجزائري من أمثال: "موريس لابان" و"الشباح مكي".

وهو التراكم التاريخي الذي سنجده في الخمسينات خاصة مع اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954 عند نجاح خمس عمليات هجومية بمدينة بسكرة. ثم تصبح منطقة الزيبان مرتكزا وقاعدة لتشكيل الولاية السادسة التاريخية في ما بعد لاسيما مع العقيد "سي الحواس" و"محمد شعباني" في صدى مناورات المستدمر الرامية إلى فصل الصحراء الجزائرية عن التراب الوطني.

❖ هوامش البحث

(1) جمع لكلمة (الزاب) ومنطقة الزيبان تشمل على ثلاث مناطق متصلة مع بعضها وقاعدتها بسكرة، وهي الزاب الظهراوي والذي يشمل على قرى : طولقة، ليشانة، بوشقرون، فوغالة، الدوسن، أولاد جلال. والزاب الغربي الذي يشمل على: ليوة والصحيرة، والمخادمة، وبينطوس، وأوماش. والزاب الشرقي فيضم: سيدي عقبة، وسريانة، سيدي خليل والدروع والبال وشممة ويمتد حتى الفيض والخنقة.

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ج 2، 2007، ص ص: 216- 220. أنظر أيضا، شارل رويبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، تر م. حاج مسعود" و.ع. بلعربي" دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ج 2، ص 826.

(3) عبد الحميد زوزو: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي 1837- 1939، تر مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، ج 2، ص 20.

(4) شارل رويبر أجرون، مرجع سبق ذكره، ص 860.

(5) أبو القاسم سعد الله: أفكار جامعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 95. وكذلك أنظر: محمد علي دبوز: نهضة الجزائر الحديثة، المطبعة العربية، الجزائر، 1971، ج 2، ص 109.

(6) حفيد الأمير "عبد القادر" الجزائري ولد بدمشق في 1875 وتوفي 1936 تزعم الحركة الوطنية في الجزائر ما بين 1919- 1923.

(7) عند زيارة الأمير خالد" إلى بسكرة مدحه الشاعر" محمد الأمين العمودي" بقصيدة نشرت في جريدة الإقدام عدد 103 - 26 نوفمبر 1922. أنظر: صالح خرفي، الشعر الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 49. قال فيها ما يلي:

يا (خالد) أبقيت ذكرا خالد يفني الزمان ، وليس هو بفان
شرفت (بسكرة) فيوم قدومكم عيد لأهل الدين و الإيمان

- (8) أبو القاسم سعد الله، أفكار، مرجع سبق ذكره، ص 90.
- (9) أبو القاسم سعد الله، أفكار، مرجع السابق، ص 95. و أنظر أيضا: نفس المؤلف، محمد العيد آل خليفة رائد الشعر الجزائري في العصر الحديث، ط 2، دار المعارف، مصر، 1975، ص 27.
- (10) أحمد مريوش: الشيخ الطيب العقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 123 - 215.
- (11) آثار محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم نجله أحمد طالب الإبراهيمي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ج 5، ص 167 - 280. وأنظر أيضا: فرحات عباس، ليل الاستعمار، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005، ص 94.
- (12) تأسست في 18 جوان 1927، وانعقد مؤتمرها التأسيسي الأولى في 11/12/1927، وكان أول من تولى رئاستها الدكتور "أبن التهامي" وتنطق باسمها جريدة "التقدم"، وكانت مطالبها تتمثل في تمثيل الجزائريين في البرلمان، والمساواة في المعاملة في الضرائب والوظائف الإدارية بين الجزائريين والأوروبيين، والمساواة في أداء الخدمة العسكرية وإلغاء الإجراءات المعرّقة لهجرة للجزائريين إلى فرنسا، وإلغاء قانون الأهالي وغيرها.
- (13) عبد الكريم بوالصنصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة، الجزائر، 1981، ص 126.
- (14) آثار محمد البشير الإبراهيمي، مصدر سبق ذكره، ج 5، ص 132.
- (15) المرجع السابق، ج 1، ص 102.
- (16) آثار الإمام عبد الحميد بن باديس، ط 2، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1985، ج 4، ص 255.
- (17) آثار محمد البشير الإبراهيمي، مصدر سبق ذكره، ص 132. وأنظر أيضا: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 168.

(18) من مواليد 4 / 11 / 1893 بباتنة، يعود إلى عرش أولاد بوفاهة بالميلية ؛ درس الطب في كلية الجزائر، وكذلك (بتولوز) بفرنسا التي حصل منها على شهادة خاصة في التشريح والطب العام. كانت تعدّه الدوائر الاستعمارية اخطر سياسي جزائري عليها، كما كانت تطلق عليه الصّحف الاستعمارية (الحنش الأزرق).

(19) من مواليد 1901 بيسكرة استشهد عن طريق الخطأ في المغرب سنة 1957، أسندت له منذ أوت 1955 رئاسة اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني بيسكرة باسم "سي ناصر" عمل تحت قيادة "سي الحواس". ترأس شعبة جمعية العلماء بمدينة بيسكرة منذ الثلاثينات حتى اندلاع الثورة. (20) محمد خير الدين، مذكرات، ط 2، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2002، ص 237. وأنظر أيضا: جريدة البصائر، السنة الثانية، السلسلة الثانية، ع: 85 - 13 جمادي الثانية 1368 هـ الموافق لـ 11 أفريل 1949، ص 6.

(21) تأسس في أوائل 1926 بفرنسا، أهم مطالبه الاستقلال التام للجزائر، الإلغاء الفوري لقانون الأهالي، وجميع القوانين الاستثنائية الأخرى. كان النجم خلال سنتي 1934 و 1935 قد أسس قسما في المدن التالية: تلمسان، قسنطينة، سكيكدة. وتم حله في 26 جانفي 1937. (22) عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص: 42.

(23) من مواليد 1918 بمدينة سيدي عقبة، في سنة 1936 هاجر إلى مدينة سكيكدة وبها انخرط في حزب الشعب سنة 1937، في سنة 1940 عاد إلى مدينة بيسكرة حيث مارس مهنة الخياطة وبها واصل نشاطه السياسي، أثناء مظاهرات 08 ماي 1945 اعتقل وعذب بمركز الشرطة لمدة 15 يوم رفقة محمد العربي بن مهدي، عين مسؤول الولاية الحزبية (بيسكرة والأوراس) باسم (سي مروان)، حضر مؤتمر الحزب الذي انعقد في 15 - 16 فبراير 1947 ببلكور، وترأس إحدى جلساته رفقة زعيم الحزب الحاج مصالي، هو من اختار محمد العربي بن مهدي ومصطفى بن بولعيد إلى محمد بلوزداد ليكونا ممثلين للمنظمة الخاصة (L'O.S) بيسكرة والأوراس. حضر اجتماع اللجنة المركزية بزدين (عين الدفلى) في ديسمبر 1948، اعتقل على إثر اكتشاف أمر المنظمة الخاصة في شهر مارس 1950 ثم أفرج عنه في صيف 1954، ثم أدخل السجن مرة ثانية في أول يوم من اندلاع الثورة إلى غاية 1959 أفرج عنه ووضع تحت الإقامة الجبرية حتى سنة 1961. توفي يوم 06 سبتمبر 2013.

(24) الزبير بوشلاغم، ((لقاء مع المجاهد محمد عصامي)): أول نوفمبر، الجزائر، ع: 1997/146، ص33.

(25) مكّي الشباح: مذكرات مناضل أوراسي، مطبعة الكاتب، الجزائر، 1963، ص8. عن حادثة اعتقاله أنظر: البصائر، مصدر سابق، السلسلة الأولى، ع: 41 - 14 شعبان 1355 هـ - الموافق لـ 30 أكتوبر 1937، ص4.

(26) Hachemi TRODI, Larbi Ben M'hidi , ENAG/EDITIONTS ,Algler ,2007, p :35.

وحول هؤلاء القادة أنظر: محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص98.

(27) من مواليد 1914/10/31 في بسكرة من أبوين هما أطيّس وبن بريال، اشتغل معلما، كان يملك مزرعة من النخيل ورثها عن والده عند شط مروان الواقع بين بسكرة وتقرت على خط السكة الحديدية التي تربط بينهما، انخرط في الحزب الشيوعي منذ شبابه الأول، حيث ذهب سنة 1936 لمحاربة فرانكو في اسبانيا أين التحق بالفرق الدولية، عند عودته إلى الجزائر في بداية الحرب العالمية سنتي 1939 - 1940 تم سجنه في سركاجي، الذي فر منه بأعجوبة، التحق بالثورة في 1955/06/20، وصار يحمل سي مسعود، سقط في ميدان الشرف في بداية شهر جوان 1956 بوادي الفضة (الشلف).

(28) JEN-LUKEINAUDI , Un algérien Maurice Laban, le cherche midi éditeur, Paris, 1999, P:87.

(29) هنري علاق: مذكرات جزائري، تر"جناح مسعود" و"عبد السلام عزيزي"، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2007، ص: 132.

(30) الزبير بوشلاغم: مرجع سبق ذكره، ص34.

(31) محمد يوسف: الجزائر في ظل المسيرة النضالية، تر"محمد الشريف بن دالي حسين"، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص33.

(32) هو صاحب كتاب (تقويم الأخلاق الصادر سنة 1927)، وكتاب (الأناشيد المدرسية لأبناء وبنات المدارس الجزائرية الصادر سنة 1939)، من مواليد 1893 بأولاد جلال ولاية بسكرة درس

على يد الشيخ "عبد الحميد بن باديس" في قسنطينة ودرس فيها فأخذ على يده المفكر "مالك بن نبي"، كما تتلمذ على يديه قائدي الثورة الجزائرية "رابح بباط" في قسنطينة، و"محمد العربي بن مهيدي" في بسكرة، كان من مناضلي حزب الشعب ومناصري أطروحاته، وكان مرشدا للكشافة الاسلامية في بسكرة، كما كان محل تقدير الشباب الحركة الوطنية ومرجعية لهم، من الأوائل الذين التحقوا بالثورة سنة 1954 رغم بلوغه الستين، ألقى عليه القبض في 1955 وجرت محاكمته بقسنطينة، حيث حكم عليه بـ 10 سنوات سجنا أمضاها بالبرواقية، توفي في 02 / 02 / 1967.

(33) بوشلاغم، مرجع سابق، ص 35. وأيضا أنظر: p:52, op-cit , Hachemi Trodi

(34) بوزايد خضراء: مرجع سبق ذكره، ص 196. أيضا: مذكرات المجاهد ناجي محمد المدعو Benjamin Stora "سي مفتاح" (مخطوط)، حول هذه الشخصية أنظر: Dictionnaire Biographique De Militant Nationalistes Algeriens 1926-1954, Edition L'harmattan, Paris, 1982, P:134.

(35) ((استجواب المجاهد "محمد عصامي"))، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحمية مآثر في الثورة الأوراس، باتنة، مصطفى بن بولعيد والثورة 1954، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 1999، ص: 482. وأنظر كذلك: Benyoucef Ben Khedda, les Origines du premier Novembre 1954, Editions du Centre National d'Etudes et de Recherches sur le Mouvement et la Révolution du 1er Novembre 1954, Alger, 1999, p:116 – 118.

(36) محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 79.

(37) عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 114. وكذلك أنظر: أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر، تر الحاج مسعود مسعود و"محمد عباس"، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003، ص 303.

(38) ((استجواب المجاهد "محمد عصامي")): مصطفى بن بولعيد والثورة، مرجع سبق ذكره، ص 491.

(39) من خلايا المنظمة الخاصة التي تكونت في هذه الفترة وأسماء قادتها نذكر: خلية بسكرة أحمد بن ديجة، خلية وادي سوف أونيسي المولدي، خلية سيدي عقبة موفق بن خرف الله، خلية عين التوتة بوكروشة إسماعيل، خلية آريس أسماحي بلقاسم، خلية الحجاج بعزي محمد، خلية الحجاج 2 عزوي أحمد، خلية المدينة عايسي مسعود، خلية فم الطوب بوخلوف محمد الهادي.

(40) بوزايد خضراء ((لقاء مع المجاهد "عبد القادر العمودي" عضو مجموعة الـ 22))، المصادر، يصدرها المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع: 4 - 1421 هـ / 2001 م، ص 199.

(41) ((استجواب المجاهد "محمد عصامي")): مصطفى بن بولعيد والثورة، مرجع سبق ذكره، ص 488. وحول هذا الموضوع أنظر: أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ج 3 ص 106.

(42) محمد الطاهر عزوي: ((الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس))، أول نوفمبر، ع: 55/1981، ص: 42. وأيضا أنظر: عبد الحميد سقاي، ((سفر مصطفى بن بولعيد إلى المشرق العربي))، أول نوفمبر، ع: 88 - 89 / يناير - فبراير 1988 الموافق جمادي الثاني - رجب 1408، ص: 9.

(43) أحمد مهساس، مصدر سبق ذكره، ص 332.

(44) كان على رأس قيادتها منذ سنة 1949 "عبد القادر العمودي" بعد تعيين "محمد العربي بن مهيدي" على رأس القطاع القسنطيني خلفا لـ "محمد بوضياف" الذي أصبح عضو قيادة أركان هذه المنظمة.

(45) فهذا الشأن؛ في مدينة بسكرة قبضت السلطات الاستعمارية على المناضل "محمد عصامي" مسؤول الولاية الحزبية (بسكرة الأوراس) ونال نصيبه من التعذيب في بسكرة وقسنطينة، لكنها أفرجت عنه بعدما لم تعثر على ما يورطه.

(46) ((تدخل ابن طوبال))، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، م 1، ج 3: ص 40. وأيضا ((تدخل رابح بطاط))، نفس المرجع السابق، ص 10.

(47) بوزايد خضراء: مرجع سبق ذكره، ص: 216.

(48) جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 236.

(49) محمد بوضياف: ((تحضير فاتح نوفمبر 1954))، مصطفى بن بولعيد والثورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 857 - 859 - 864.

(50) الاجتماع انعقد بمنزل المناضل "مراد بوقشور" الكائن في 42 شارع (كونت غيو) في (بوانتبيسكاد)، (شارع "بشير بديدي" - ريس حميدو حاليا).

(51) جاءت هذه المناطق كالاتي:

- المنطقة الأولى (أوراس النمامشة) قائدها "مصطفى بن بولعيد" ونوابه هم: "شبحاني بشير"، "عاجل عجول"، "عباس لغورور".

- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) قائدها "ديدوش مراد" ونوابه هم: "خضر بن طوبال"، "عمار بن عودة".

- المنطقة الثالثة (القبائل) قائدها "كريم بلقاسم" ونوابه "أعمر أو عمران"، "زعموم محمد" المدعو "الصالح".

- المنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة وضواحيها) وقائدها "رابح بطاط" ونوابه هم: "الزبير بوعجاج"، "سويداني بوجمعة"، "بوشعاب أحمد".

- المنطقة الخامسة (وهران) وقائدها "محمد العربي بن مهيدي" ونوابه هم: "عبد الحفيظ بوصوف"، "عبد المالك رمضان"، "الحاج بن علا".

- وعين "محمد بوضياف" منسقا وطنيا بين الداخل والخارج.

(52) عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، ترجمة "موسى أشرشور"، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 100. وأنظر أيضا: محمد حربي، جبهة التحرير الواقع والاسطورة، ترجمة "كميل قير داغر"، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية. ش. م. م، بيروت، لبنان، 1983، ص 110.

(53) بوزايد خضراء، مرجع سبق ذكره، ص 217.

(54) من مواليد 1919 بالبيض بلدية أولاد حركات دائرة أولاد جلال ولاية بسكرة حاليا، درس في زاوية ابن رميلة بالقصيعات، حفظ القرآن الكريم في بلدة عين الملح، أنهى مرحلته الثانوية في زاوية الشيخ المختار بأولاد جلال، جند في التجنيد الإجباري الفرنسي ما بين (1939-1944)، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1945، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مكلفا بفرع الدعاية والأخبار، لنشاطه السياسي التي عليه القبض عدة مرّات، في سنة 1948 سافر إلى فرنسا وهناك واصل نشاطه وتقلد مسؤوليات عديدة خاصة في مدينة ليون، وفي سنة 1953 عاد إلى الجزائر، ليتمّ اعتقاله مرة أخرى بسبب نشاطه، في الفاتح نوفمبر تمّ اعتقاله أيضا ليفرج عنه في جويلية 1955، ويلتحق بالثورة، استشهد يوم 07 نوفمبر 1956 في معركة أولاد خلفون بالقرب من مسقط رأسه. قال عنه القائد مصطفى بن بولعيد قبل استشهاده: ((الرجل المحنك الذي نعتد عليه في الصحراء)).

(55) الطيب حميدة فرحات المدعو زكريا، مذكرات، قصة الثورة في الصحراء مكائد الاستعمار ومشاكل الثوار كما عاشها الرائد زكريا، (مخطوط).

(56) البصائر، مصدر سبق ذكره، ع: 292، يوم 05 نوفمبر 1954.

دلالات فلسفة الفعل في الفلسفة العربية المعاصرة

الأستاذ: لزهرة عقيبي

جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

انشغلت الفلسفة العربية بمقولة الفعل في انتقادها لتأويلاتها المتنازعة وفي عرضها لإشكالياتها، لكن لم يرتق ذلك الانشغال إلى مستوى بناء فلسفة خاصة بمفهوم الفعل، ومحاولات طه عبد الرحمان ونصيف نصار في بناء الفلسفة العربية على أساس الفعل أو العمل ليست إلا إسهامات تبحث عن الاكتمال، لاسيما وأن كلاهما يرومان " الاستقلال الفلسفي " عن الفلسفة الغربية. في حين أنه يمكن أن نتعلم الكثير من تطبيق مفاهيم ونظريات فلسفة الفعل الغربية المعاصرة على الفلسفة العربية، حيث يشترط ذلك التطبيق فهم طبيعة فلسفة الفعل وأهميتها وأهدافها ونظرياتها، ثم فهم بنية الإشكاليات والتأويلات الفلسفية التي تحكم الفلسفة العربية المعاصرة ومدى علاقتها بتناول مفهوم الفعل في حياتنا العملية، وأخيرا استخلاص الدلالات التطبيقية لمفاهيم فلسفة الفعل على الفلسفة العربية.

Abstract :

La philosophie arabe est inquiétée par la catégorie de l'action dans son critique de ses interprétations rivales, et dans son exposition de ses problématiques. Mais cette inquiétude ne s'élève pas au niveau d'une construction d'une philosophie typique de la conception de l'action. Les tentatives de taha abderrahmen et nassif nassar dans la restauration de la philosophie arabe sur la base de l'action ou du pratique ne sont que des essais qui cherchent la complétude, notamment, ils favorisent « l'indépendance philosophique » envers la philosophie occidentale. Bien qu'il soit possible d'apprendre beaucoup de la pratique des conceptions et des théories de la philosophie de l'action occidentale contemporaine sur la philosophie arabe, ou cette pratique demande la compréhension de la nature de la philosophie de l'action, son importance, ses objectifs et ses théories, puis la compréhension de la structure des problématiques des interprétations philosophiques qui tyrannisent la philosophie arabe contemporaine, et sa relation avec le sujet de la conception de l'action dans notre vie pratique, et ,enfin, la déduction des significations pratiques des conceptions de la philosophie de l'action sur la philosophie arabe.

يتناول البحث مساهمة في مقارنة الفلسفة العربية انطلاقاً من مقولة الفعل، لذا فهو يقترح تطبيق مفاهيم فلسفة الفعل المعاصرة على الفلسفة العربية الإسلامية، واستخلاص الدلالات الممكنة لذلك التطبيق. ولتحليل هذا الموضوع سأعتمد فلسفة التأويل التي تعتمد جدل الفهم والتفسير: فهم أنطولوجي يعتمد الوصف الفينومينولوجي وتفسير علمي يعتمد المنهج البنيوي، وبين الاثنين علاقة تبادلية وجدلية على أن أقدم لذلك بإطار نظري يعرف بمفهوم فلسفة الفعل المعاصرة.

إن الخطة المنهجية المترتبة على تطبيق فلسفة التأويل تلك على موضوع بحثنا تستدعي مراعاة العناصر التالية:

1. مفهوم الفعل في الفلسفة المعاصرة: حيث نوضح التعريف بالفعل والسياق المرجعي لفلسفة الفعل المعاصرة وأهميتها وأهدافها في دراسة الأفعال، ورغم أن تلك الفلسفة قد نشأت في مناخ فكري وثقافي أنجلوسكسوني حيث كان الفعل مدار اهتمام الفلسفة البراغماتية وفلسفة التحليل والفلسفة الوضعية إلا أنها ليست غريبة على الثقافة والفلسفة الفرنسية، فقد كتب بلونداك كتابه الفعل في منتصف القرن التاسع عشر، ومع بول ريكور الذي احتك بالفلسفة الأنجلوسكسونية عرفت فلسفة الفعل تطوراً لافتاً، بوضعه لحقل الفعل جنباً إلى جنب مع حقلي النص والتاريخ ضمن موضوع الأنثروبولوجيا الفلسفية التي أسسها على فلسفته في التأويل.

2. تأويل الفلسفة العربية للفعل: هنا نتساءل عما يشغل الفلسفة العربية من إشكاليات تعبر عن بنيتها المعرفية والفكرية، وما يشغلها من تأويلات فلسفية تعبر عن بنية اتجاهاتها ومناهجها في التفكير والحجاج والحوار والنقد، لنعرج بعد ذلك إلى مدى علاقتها بتأويل الفعل بكل

أنماطه المختلفة. حيث نشير لمشاريع فلسفية عربية وجدتها عند عبد الرحمان طه، ونصيف نصار لأجل مساءلتها في تصورهما للفعل.

3. تطبيق فلسفة الفعل على الفلسفة العربية: لتوضيح هذا التطبيق أحاول أن أدرس نمطين من أنماط الفعل في الواقع العربي المعاصر: الفعل الأخلاقي و الفعل الديني، وبالتالي التساؤل ما إذا كانت أولوية الفعل على التفكير في واقعنا المعاصر تسبق أولوية الفكر على العمل الأثرية، حيث يمر فهمنا لذاتنا ولما نريد أن نكون عبر مخرطة دراسة أنماط أفعالنا ودلالاتها المختلفة في واقعنا المعاش، وفهم تلك الدلالات بشكل موضوعي هو الذي يحدد فهمنا لذاتنا وإقائنا بمشاريعنا وأفعالنا في المستقبل. إذن نقبل الجدلية التي تتجه بنا من الفعل إلى التفكير، ومن التفكير إلى الفعل.

4. الدلالات التطبيقية لفلسفة الفعل على الفلسفة العربية: وأخيراً، نستخلص الدلالات اللازمة عن تطبيق فلسفة الفعل على الفلسفة العربية وتبرير أولوية الفعل في النظر الفلسفي وأولوية السياق الثقافي الخاص في فهم الذات وانعتاقها.

يتضح من كل هذا أن الإشكالية المحورية لهذا المقال هي التساؤل عن العلاقة التي تربط الفلسفة العربية بمفهوم الفعل، وعن إمكانية هذه العلاقة ودلالاتها في حال تأسيس الفلسفة العربية على مفاهيم فلسفة الفعل المعاصرة.

مفهوم الفعل في الفلسفة المعاصرة:

أ.تعريف الفعل:

كلمة " فعل " في اللغة العربية من فعل، يفعل، فعلا، والجمع فعال وأفعال، وهي تدل في المعجم الوسيط على العمل، وجاء فيه أن كلمة فعل " في النحو دلت على حدث وزمنه... والفعلة: المرة الواحدة من العمل ويشار بها إلى الفعلة المستنكرة، وفي التنزيل العزيز في قصة موسى " وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين " والفعلية ما يوجد فعلا في مقابل الممكن... والمفتعل كل شيء

يسوى على غير مثال تقدمه، ويقال جاء بالمتفعل من الأمر وهو الأمر المتصنع المتكلف، والمفعولية: وصف في كل ما هو مفعول⁽¹⁾. وفي اللغة اللاتينية تنحدر كلمة فعل " actio " من " agere " أي " agir " في اللغة الفرنسية، وفي القاموس الفرنسي نجد لكلمة الفعل معاني اصطلاحية متعددة⁽²⁾.

- ملكة النشاط أو الحركة، وإظهار الإرادة في إنجاز شيء ما، فمعنى الفعل هنا يظهر الميل إلى النشاط العملي، وهو ضد التفكير أو القول فقط، ولذا يقال: رجل أفعال، كما يقال: نريد أفعالا وليس أقوالا.
- ما يمكن أن نحدثه. إظهار ملموس لإرادة فرد ما أو مجموعة، فالفعل هنا يدل على الحدوث الواقعي.
- التأثير الناتج عن شيء ما أو عن فرد يؤثر بطريقة حتمية، مثل طريقة تأثير الحكومة على الأسعار.
- حركة جماعية منظمة إزاء حادث خاص، مثل احتجاج العمال على ارتفاع الأسعار.
- التزام عسكري محدود في فترته الزمنية وأهدافه، مثل الاحتفال بذكرى سقوط جنود بالفعل، أي في معركة.
- جملة الحوادث المشكلة لنسيج حكاية أو مأساة.
- ممارسة حق في العدالة، اتهام شخص بجرم محدد.
- التحويل إلى فعل : تحقيق ما كان يعتبر مجرد فكرة أو مقصد.

ب. الماهية الفلسفية للفعل:

أما تحديد ماهية الفعل في الفلسفة فإنه لم يستقر على حال، ليس بسبب اختلاف الفلاسفة في ذلك فحسب، وإنما بسبب تعقيد مفهوم الفعل نفسه، فهو كلمة صغيرة في كتابتها ونطقها غنية في مدلولها وعمقها، وبما أن تلك الهوية عصبية على التحديد، فإنني سأعرض هنا لحيرة باحث عربي أمام تعريف الفعل فراح يعدد أكثر من اثنين وعشرين تعريف له، دون الإشارة إلى مصادرها، ولعله قرأها

في مصادر أو مراجع ثم عبر عليها بأسلوبه الخاص، ولعل هذا ينطبق على بعض تلك التعريفات دون الأخرى التي قد تكون من إنتاجه فعلا. ومهما يكن الأمر، فإن بعض تلك التعريفات يكشف عن قراءة صاحبها لفلسفة الفعل المعاصرة ونظرياتها، ويهم منها الأربعة الأخيرة وهي⁽³⁾:

- الفعل تكوين ذهني جسمي يتجسد موضوعيا في حركات وعمليات، وهو بالضرورة ذو معنى وله مرجعية رمزية في إطار علاقات الذات مع نفسها ومع العالم والآخرين.
- هو إحداث لأمر جديد لم يكن من قبل في العالم وعلى هيئة منظمة ومفهومة (أو يمكن فهمها).
- الفعل سلوك قصدي يتكون من عدد من حركات متسقة تنتج أحداثا موضوعية وحالات وأشياء ونتائج ذات معنى، وتحركها مشيئة واعية من أجل إنتاج أثر معين مقصود، ويتم كل ذلك إما بأدوات جسم الفاعل نفسه، وبتحريكه لجسم آخر أو لأشياء وأدوات أخرى منوعة.
- الفعل تكوين ذهني جسمي موضوعي وقصدي، يغير من أحوال الذات أو العالم أو الآخرين ومن محتويات العالم، وقد يضيف إليها منتجات جديدة، ويحمل معنى وهو بسبيل التأثير في الوسط المحيط، وهو حركة تنتهي إلى حدث.

إن أهمية هذه التعريفات تكمن على الأقل، في الدلالة على تعقيد ماهية الفعل وتداخل العناصر الجسمية والنفسية والعقلية والرمزية والبيئية في تشكيلها، وأن تلك الماهية ليست إحدى تلك العناصر ولا مجموعها. لذا يجب البحث عنها في الصفات الثابتة الملازمة للفعل، وهذا لا يتأتى إلا بالتعريف بالمغايرة أو التعريف بالسلب الذي يضمن سلب الصفات التي لا تدخل في تعريف ماهية الفعل، حيث يمكن تمييز الفعل الانساني عما يميز الحوادث الطبيعية والفعل الغريزي الحيواني والعادات والمنعكسات الشرطية وعن مجرد كونه سلوكا،

وبالتالي فالفعل الانساني ليس مجرد حادث، إنما ينطوي على قدر من العقلانية والقصدية والارادة، وهو لاشك أيضا حركة جسمية ورمزية وبيئية ذات معنى، ومن هنا يمكن القول أن الفعل حقيقة، عند الإنسان، هو فعل قصدي وإرادي وواعي يصدر عن ذات فردية فاعلة، رغم ما يكتنفه من دواعي ودوافع غريزية وجسمية وظروف اجتماعية ونفسية معقدة. لا بل إن نظرية الاختيار العقلاني تذهب إلى أن الفعل الإنساني يخضع دائما للتقويم من قبل فاعله، وبالتالي إمكانية تغييره وتكييفه وفقا للظروف وانتظار نتائج أفضل، فالفعل كواسطة أو كإنتقال يذهب من الظروف الممكنة إلى النتائج الممكنة⁽⁴⁾.

وهذا يعني أن الفاعل بصدد تقويم فعله، تقويم الظروف الأولية التي ينطلق منها الفعل، وتقويم النتائج التي يوصلنا إليها بالقياس إلى ما يحرك الفاعل من إرادات ومقاصد واعتقادات. يتبين أن وراء كل فعل فاعل، وأن هذا الفاعل ليس بالضرورة الانسان الفرد بل قد تكون الجماعة أو أي مؤسسة اجتماعية، وبالتالي ليس الفعل مجرد معطى موضوعي مثل الحوادث الطبيعية، بل هو يعبر عن إرادة فاعله ومقاصده واعتقاداته، ويتجلى في صورة حركية فيزيائية وجسمية ورمزية، ويتم في ظروف وسياقات خاصة، وينتظر منه نتائج مرجوة.

ج. السياق المرجعي لدراسة الفعل:

ذهب برينو قناسونو B.Gunassounou إلى أن البحث الفلسفي المعاصر في الفعل بدأ بتاريخ كتابة أنسكومب Anscombe لمؤلفها "القصده- L'intention" سنة 1957، وبالمقالات التي كتبها تباعا بعد ذلك الفيلسوف الأمريكي دونالد دافيدسون D.Davidson حول إشكاليات الفعل المختلفة، ومع ذلك فإن فلسفة الفعل المعاصرة، بالنسبة له، لم تضيف شيئا إلى مشكلات الفعل كما طرحها كل من أفلاطون وأرسطو، وغاية ما أنجزه فلاسفتها هو تناول تلك المشكلات في قالب تصوري جديد. فهو يقول: "الفلسفة المعاصرة لم تفعل سوى الإستئناف من جديد، ببناء أدلة أخرى، ومع وسائل تصورية أخرى، لمشاكل هامة، لطالما وجدناها مشكلة بوضوح عند أفلاطون وأرسطو"⁽⁵⁾.

غير أن هذه النظرة، إن كانت تدلنا على أهمية أرسطو وأفلاطون في التأسيس لفلسفة الفعل ومشاكلها، فإنه لا يمكن أن نقبل اختزالها بزخمها وراثتها المعاصر عندهما، ذلك أن العودة لفلسفة الفعل في العصر الحديث لم تكن أبدا نابعة من إحياء فلسفة أرسطو، ولا هي تحقيق لدعوة فيلسوف معين، بل هي نتيجة لمشاكل إبستمولوجية تتعلق بتفسير الفعل الإنساني في العلوم الإنسانية، وفي هذا نجد ماكس نوبارغ Max Neuberger يربط ظهور نظريات الفعل المعاصرة بإشكالية العلاقة بين الفهم والتفسير في العلوم الإنسانية. فقد نشأت نظرية الفعل " انطلاقا من إشكالية خاصة مرتبطة بنمط التفسير (السيبي أو القصدي) الملائم للفعل، ولنستدعي في بعض الوجوه ، معضلة - Erklären/ verstehen - المتعلقة بمسألة معرفة ما إذا كانت توجد أو لا قطيعة إبستمولوجية بين "تفسير" الظواهر الطبيعية في العلوم الطبيعية و" فهم " العالم الاجتماعي والتاريخي في علوم الإنسان⁽⁶⁾.

الحقيقة أن تحليل أرسطو أو أفلاطون للفعل يندرج ضمن هاجس البحث في الأخلاق، حيث اصطبغت فلسفتها في الفعل بفلسفتها الأخلاقية. ومن هنا، فإن نظرتيها للفعل لم تكن شاملة لكل جوانبه. كما لا يستقيم، في نظري، إرجاع (نوبارغ) لفلسفة الفعل المعاصرة لدواعي إبستمولوجية فقط، مثل علاقة الفهم بالتفسير أو لدور الفلاسفة التحليليين في توضيح مفاهيم اللغة والفعل والقصد والفعالية والمفاضلة والاختيار والقرار... لأن في ذلك إهمال للأسباب الأنطولوجية المتخفية وراء معرفتنا للفعل، والتي تبرر فصل الفهم عن التفسير مثلا لتأكيد خصوصية الفعل الإنساني والتساؤل عن معناه بالنسبة للذات التي تقوم به، وفي هذا الشأن يمكن أن تكون الفلسفة الوجودية شاهدا على الفعل من حيث هو تأكيد للكينونة الذاتية والفاعلة ولسلطة التراث والتاريخ والاديبولوجيا.

إن هذا التحليل لمرجعية فلسفة الفعل المعاصرة ونظرياتها يدل على مدى تعقيدها، ومن الأفضل مراعاة تشابك كل تلك الشروط الأنطولوجية والابستمولوجية والفلسفية في ظهورها حيث تناول الفلسفة لمفهوم الفعل

بالدراسة لم يكن وليد الفلسفة المعاصرة، بل يضرب بجذوره في تاريخ الفلسفة والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الطبيعية خاصة الفيزيولوجيا التي تفسر الفعل برده لأسباب عضوية وعصبية، وفلسفة اللغة واللسانيات الحديثة حيث نظرية أفعال الكلام تقدم تصورا للفعل من خلال اللغة، فقد نمت في خضم هذه المعارف والعلوم تصورات مختلفة ومتناقضة لمفهوم الفعل، لكنها كانت تعزز في مجملها تصور الإنسان لنفسه من خلال فهمه لخصائص أفعاله الإنسانية وتميزها عن الحوادث الطبيعية والبيولوجية.

د.أهمية فلسفة الفعل وأهدافها:

من الواضح أن فلسفة الفعل تعنى بدراسة الفعل الإنساني وتحلل أنماطه المختلفة سواء كانت فردية أو جماعية، وتعرفنا على الشروط المختلفة والمحددات التي تؤثر عليه على اختلاف طبيعتها الاجتماعية والنفسية والطبيعية والفيزيولوجية، كما تعرفنا على بنيته الداخلية بإبراز ما يحكمه من إرادات ورغبات ومقاصد ومعتقدات، وهي تتساءل عن حرية الأفراد والجماعات ومدى مسؤولياتهم على أفعالهم ومشاريعهم العقلانية منها وغير العقلانية، الصالحة أو المنحرفة وهي ليست بديلا عن العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تتناول أنماط الفعل في جزئياتها بطرق علمية أو ملائمة، لأن فلسفة الفعل ببساطة فلسفة تريد أن تؤسس لنظرية عامة للفعل الإنساني في كل تجلياته، وبالتالي تعمل كخلفية لبناء الأفعال ووصفها وترشيدها وترقيتها.

وهي ليست بديلا أيضا عن فلسفة الأخلاق، لأن هذه الأخيرة، تهتم بنمط معين من الفعل وهو الفعل الأخلاقي بطريقة معيارية. ورغم التداخل التاريخي بين الأخلاق وفلسفة الفعل في الفلسفة الكلاسيكية، لا سيما عند أرسطو في كتابه "الأخلاق إلى نيكوماخوس" حيث اعتبر فلسفة الفعل مقدمة لفلسفة الأخلاق، إلا أن فلاسفة الفعل المعاصرين يرون أن علاقة فلسفة الفعل بالأخلاق كانت سلبية، فماكس (نوبارغ) يرى أن تلك العلاقة قد وجهت البحث في اتجاهين: "من جهة، الانتباه تركز على بعض الأبعاد التي لها علاقة مباشرة مع

المواضيع الأخلاقية: المسؤولية، الحرية، الخير والشر. هذا التحديد لأهمية البحث عطل التحضير لنظرية في فهم الفعل، الأمر الذي خطأ، بالعودة، التحليلات المقدمة حول هذه الأبعاد الخاصة⁽⁷⁾.

إن فصل فلسفة الفعل عن فلسفة الأخلاق لا يعني أكثر من تجاوز النظرة الأخلاقية وهيمتها على دراسة الفعل، ومع ذلك يبقى الفعل الأخلاقي موضوعاً أساسياً لفلسفة الفعل تماماً مثل أنماط الأفعال الأخرى المتمثلة أساساً في الفعل السياسي والفعل الاجتماعي والفعل التربوي.. فلسفة الفعل يتسع موضوعها لكل أنماط الفعل وأشكاله سواء كانت فردية أو جماعية صحية أو منحرفة وتتساءل عن أسبابها وتأثيراتها والمشاكل التي تطرحها. وهي بذلك تعمل على فهم الإنسان لنفسه من خلال فهمه لأفعاله وأفعال المجتمع الذي ينتمي إليه، وتعمل على عقلنتها. فنظرية الاختيار العقلاني في فلسفة الفعل لا تدلنا على إشكالية الاختيار بين الأفعال فحسب، بل تدلنا على طبيعة الأفعال العقلانية، ونظريات الاستدلال التطبيقي التي تمتد إلى فلسفة أرسطو تعرفنا على ما يحيط بالأفعال الإنسانية من ظروف وأسباب ومحفزات ومقاصد، وهي تعرفنا على التحليلات العلمية للفعل على اختلافها في العلوم الإنسانية وتتساءل عن توافقها مع طبيعته الإنسانية، وعلاقة الحوادث العصبية والفيسيولوجية بطبيعة الفعل، ومن وراء ذلك تركز هدف الأنثروبولوجيا الأساسي وهو فهم الإنسان ككل من خلال فهم أفعاله.

هـ- تأويل الفعل في الهرمينوطيقا الفلسفية:

الهرمينوطيقا هي فن تأويل النصوص أو عمليات الفهم المطبقة في تأويلها، غير أن كثيراً من الدارسين للفلسفة يرون أن مؤسس الهرمينوطيقا الفلسفية الحديثة هو شلايرماخر الذي يرى أن الهرمينوطيقا ليست "فن الفهم" فقط، بل هي فن "تصحيح الفهم" وتحقيق التفاهم، ولذلك اهتم بمناهج تأويل النصوص، والعلوم المرتبطة بها مثل الفيلولوجيا والنحو. ونقل التأويل من مجال النصوص المقدسة المسيحية إلى النصوص الأدبية والفلسفية، فقد كان واعياً بأنه يؤسس لهرمينوطيقا كلية في مقابل هرمينوطيقات محلية هي هرمينوطيقا القانون وهرمينوطيقا الدين

وهرمينوطيقا الفن. لقد جعل الهرمينوطيقا أو "فن الفهم" قائمة على جدلية التأويل اللغوي والتأويل النفسي اللذان يهدفان إلى الكشف عن مقصد الكاتب وعبقريته في الإبداع. غير أن هرمينوطيقا شلايرماخر لم تتسع لدراسة الفعل الإنساني، وبقيت بعيدة عن الحياة العملية إلا من جهة ما تشير إليها النصوص، وعلينا أن نتظر دلتاي وغادامير وبول ريكور لتحليل وفهم أوسع لمفهوم الفعل.

تميز عصر دلتاي Delthey بسيطرة الروح العلمية، خاصة كما تمثلها النزعة التجريبية الانجليزية، وبالنزعة الحيوية والتراث الألماني والهرمينوطيقا الرومانسية كما مثلها شلايرماخر، ويمكن استخلاص فلسفته في الفعل من فلسفته في الحياة واهتمامه بالتاريخ، باعتباره عالما مبرزا فيه، ومن ابستمولوجيا العلوم الإنسانية التي أولاهها عناية فائقة، فالحياة عند دلتاي تؤول الحياة، وهذا ينطبق على الفعل الإنساني، باعتباره ظاهرة حيوية لها أثارها أو تعبيراتها الدالة عليها، والتي من خلالها يمكن فهمه.

أما تمييز دلتاي بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، فإنه يدل أن تأثيره بالروح العلمية في عصره لم يمنعه من البحث على فهم خاص للأفعال الإنسانية، ما يميز الأفعال الإنسانية هو فردانيتها وحيويتها ولطافتها وانطوائها على مقاصد الإنسان.

أما غادامير H.G.Gadamer فإنه يرى أن الهرمينوطيقا بما أنها محاولة لفهم التجربة الإنسانية وتأويلها، فإنها لا تستثني التطبيق. ذلك أن الفهم الذي يعتمد على التأويل لا يكتمل إلا في التطبيق. وهكذا، يقول غادامير: "نقاد خطوة أبعد من التأويلية الرومانسية، إن صح التعبير، بأن لا نعد الفهم والتأويل مكونين لعملية موحدة فقط، بل إن التطبيق عنصر ثالث يشترك معهما في ذلك"⁽⁸⁾.

والحقيقة أن الفهم التطبيقي فهم انطولوجي يسبق قراءة النص ويأتي بعد تأويله معا: فالحالة التي يسبق فيها الفهم التطبيقي النص هي الحالة التي تدل على بنية الفهم المسبق للمؤول عندما يأتي لقراءة النص،

ويتضمن تأثير أحكامه المسبقة وإيديولوجيته وتراثه وواقعه الخاص على فهمه، فالفهم المسبق فهم مستمد من الحياة العملية للمؤول، ويعبر عن فهمه الأولي لدلالة النص، وبالنسبة لغادامير، فإن هيدجر، هو الذي كشف عن بنية الفهم المسبق، وهو فهم الآنية لذاتها أمام ذاتها وتفسيرها لهما واهتماماتها.

أما الحالة الثانية، فهي الحالة التي تعقب القراءة الموضوعية للنص، حيث يطبق فيها المؤول دلالة النص على واقعه العملي الخاص، إنه فهم متشعب بدلالة النص، ولكنه يطبق وفق واقع المؤول وأغراضه، ويدل على تملك المؤول لتلك الدلالة في التطبيق، واشتراح إمكانياته إنطلاقاً منها.

لقد وجد غادامير في الهرمينوطيقا القانونية والهرمينوطيقا اللاهوتية التعبير المناسب عن الفهم التطبيقي، حيث يحرص المؤول ليس فقط على فهم فحوى القانون أو النص الديني، بل كيفية تطبيق ذلك على حالة عينية محددة. النص " سواء أكان قانوناً أو إنجيلاً، إن أريد له أن يفهم كما ينبغي - طبقاً لما يدعيه - فيجب أن يفهم في كل لحظة، وفي كل حالة عينية، بطريقة جديدة ومختلفة، إن الفهم هنا هو دائماً تطبيق⁽⁹⁾.

إذن على مستوى تأويل النصوص، يؤسس غادامير لفهم تطبيقي يتحكم في تأويلها من جهة، وفي توجيه الحياة العملية، وبالتالي أفعال الإنسان من جهة أخرى. غير أن مجال الفعل الإنساني هو العلوم الإنسانية التي أولاها غادامير أهمية خاصة، وهي عنده علوم عملية موضوعها الإنسان وما يعرفه عن نفسه ككائن فاعل يعي أغراض أفعاله ويتحكم فيها، والفعل الإنساني يخضع كالنص لجدلية الفهم الأنطولوجي والمعرفي، ومثلما أن أرسطو لم يرم إخضاع الفعل الخلقى إلى أنموذج العلم في عصره وهي الرياضيات، فكذلك الفعل الإنساني لا يمكن أن يكون موضوعاً لمعرفة علمية خالصة، فمن شأن تلك المعرفة أن تشيئه، وتفقد طابعه الإنساني الخاص.

وبهذا يحرص غادامير على التمييز بين الفعل الإنساني والحوادث الطبيعية، فلا يمكن أن يرتد الفعل الإنساني إلى مجرد حادثة طبيعية آلية يمكن إخضاعها لقوانين عامة، وهو على غرار أرسطو، يرى أن الفعل الإنساني يقوم على الممارسة والسجية والتغير، وهو تطبيق لمعرفة الفاعل على حالة عينية جزئية. إن التأويل الذي يلحق الفعل الإنساني، تبعاً لذلك، يقوم على الفهم التاريخي وسلطة التراث والأحكام المسبقة، وهو إن تطور إلى معرفة موضوعية، فهي تبقى معرفة أقرب إلى الخطة العملية أو الصورة العامة للعمل منها إلى المعرفة العلمية. فالعلوم الإنسانية، يقول غادامير، أقرب إلى المعرفة الخلقية، منها إلى ذلك النوع من المعرفة النظرية، إنها "علوم خلقية"⁽¹⁰⁾.

غير أن فلسفة الفعل عند بول ريكور P.Ricoeur اتخذت مسارا آخر يجب تتبعه:

أ- أنطولوجيا الفعل:

يكشف المسار الفلسفي لبول ريكور عنايته بمفهوم الفعل منذ البداية، حيث كتابه: "فلسفة الإرادة، الإرادي واللاإرادي - Philosophie de la volonté: le volontaire et l'involontaire" الذي يتضمن أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه، هو في الحقيقة، تحليل فلسفي واثروبولوجي للفعل الإنساني الذي يأخذ ثلاث مراحل: الفعل كمشروع، الفعل كتحفيز motivation واخير الفعل أخيراً كرضا أو موافقة consentir، وقد تجاوز فيه ريكور التحليل الفينومينولوجي للفعل كما هو معطى للوعي المباشر، فلم يعد يتكلم عن الفعل الإرادي وعلاقته بالفكر والأحاسيس والانفعالات، بل على ما يشكل نقيضاً له وهو الفعل اللاإرادي وارتباطه بالاشعور. وفي الجزء الثاني من كتابه فلسفة الإرادة وسع ريكور تفسيره للفعل الإنساني إلى الخطاب الأسطوري والديني وإلى لغة الرموز، حيث تكلم عن "الإنسان الخطاء - L'homme faillible" وعن "رمزية الشر La symbolique du mal" حيث تساءل عن معاني رموز الأفعال التي تجلب للإنسان الدنس والخطيئة وعن أصل الشر في فعل الانسان.

لقد تابع ريكور ذلك التحليل الوجودي المعتمد على الفينومينولوجيا وهرمينوطيقا الرموز في كتابه: " في التأويل، محاولة حول فرويد - DE l'interprétation. Essai sur freud حيث يوافق فرويد على إمكانية تفسير الفعل الإنساني برده إلى دوافع لاشعورية، لكنه يعارضه أيضا، بتأكيد أن اللاشعور غير كاف، حيث يستطيع الإنسان أن يضع لأفعاله مقاصد وأهداف، والتي لا يمكن أن يفسر فعل الإنسان إلا بها، وهكذا تخضع أفعال الإنسان لنوعين من التأويل: تأويل استرجاعي أركيولوجي Archéologique يرجعها إلى دوافع لاشعورية مضمرة، يجب الكشف عنها، وتأويل قصدي تيلولوجي Téléologique يقرأ مقاصدها.

لقد ميز ريكور بين البنيوية والمنهج البنيوي، في كتابه: " صراع التأويلات -le conflit des interprétations، وإذا كان المنهج البنيوي قد أثبت جدارته في تفسير النصوص إلى جانب مناهج أخرى، فإن البنيوية لم تؤد سوى إلى فصل الذات عن موضوع البحث، وفصل المعنى الموضوعي للنص عن دلالاته في الواقع، تلك الدلالة التي تختلف باختلاف السياق الثقافي والاجتماعي والحضاري لقارئه. إن القارئ ليس كائنا سلبيا، فهو انطلقا من المعنى الموضوعي للنص، وتشبعه بدلالته يشترع إمكانياته ويحاول تحقيقها في حياته العملية. وهذا يعني أن ريكور، على غرار غادامير، يخضع النص للفهم الأنطولوجي التطبيقي من الأمام ومن الخلف، فهناك فهم مسبق يأتي به القارئ إلى النص، يحمل أحكامه المسبقة وافتراضاته حول موضوع النص، وفهم بعدي إن صح التعبير، يأتي بعد مرحلة موضوعية تفسر المعنى الموضوعي للنص، وهو الفهم الذي يتشبع بدلالة النص ويطبّقها في واقعه الخاص.

إن هذا الفهم التطبيقي الأنطولوجي هو الفهم الجوهرية في فلسفة ريكور، لأنه الفهم الذي يدل على فهم الذات لنفسها ونمط إشتراعها لإمكانياتها ومشاريعها في الواقع، من خلال تأويلها للرموز والنصوص والثقافات والمؤسسات والأفعال الإنسانية. إن الذات تتعلم من كل هذه الأشياء جميعا، فهي

الوساطات التي تمر بها الذات من أجل فهم نفسها، وهذا لتفادي فهم مباشر أساسه التأمل الذاتي، كما هو الحال في العقلانية الديكارتية أو الكانطية أو الهرمينوطيقا الرومانسية.

لذا انتقل مفهوم الذات عند ريكور من ذات معتدة بنفسها إلى الذات المكسورة الخطاء التي لا تقوى على التحكم في أفكارها وأفعالها، إلى الذات الفاعلة القادرة التي تحاول أن تفرض وجودها بمحاولتها تحقيق مشاريعها وأهدافها في الواقع. غير أن هذا الفهم الذي ينطلق من الفعل ولا يكتمل إلا فيه، جعل كتب ريكور اللاحقة تولي عناية فائقة بالخصائص الدلالية والرمزية والزمينية للفعل وبالمظاهر الاجتماعية والأخلاقية والأدبية والسياسية المرتبطة بها مثل الإيديولوجيا واليوتوبيا والحكاية والحق والعدالة والأخلاق.

ب. المعرفة بالفعل:

يتبين مما سبق أن ريكور يؤسس لأنثروبولوجيا فلسفية قوامها البحث عن الانسان ككل من خلال منعطف الرموز والنصوص والتاريخ والأفعال الإنسانية والمؤسسات والثقافات. أي أنثروبولوجيا فلسفية تقوم على فلسفة للتأويل تأخذ بعين الاعتبار كل أشكال ذلك المنعطف، فالحقول الأساسية لتلك الانثروبولوجيا هي النص والفعل والتاريخ التي حاول ريكور التقريب فيما بينها بإخضاعها لفلسفة التأويل المبنية على جدل الفهم والتفسير، لأنها عرفت نفس المشكلات المعرفية تقريبا، كما تلتقي في طبيعتها الرمزية.

فالفعل عند ريكور هو نص أو يشبه النص، وهو يخضع لنفس مقولات النص الموضوعية حيث: الفعل مستقل عن فاعله مثلما أن هناك استقلالية للنص عن مؤلفه ووضعيته الأصلية، فهو يتضمن دلالاته في حد ذاته، هذه الدلالة التي قد تغيب حتى على فاعله. الفعل يمكن تسجيله عندما يأخذ طابع الحادثة المؤثرة في زمنها، مثل الأفعال التي يسجلها التاريخ، وبالتالي فهو كالنص الذي نثبته عن طريق الكتابة. الفعل لا يتعلق فقط بالحادثة التي أنتجته، بل له قدرة على تجاوز دلالاته الأولية والتحقق في سياقات جديدة، وأخيرا، فالفعل عمل مفتوح لسلسلة

لا نهائية من القراء أولهم المعاصرين له الذين لا يكتسي تأويلهم أي أفضلية على اللاحقين.

وإذا كان الفعل يخضع لمقولات النص فإنه يخضع أيضا لمقولات التأويل وهي الفهم المسبق والتفسير والفهم العميق الذي يليه. مقولات يستوعبها جدل الفهم والتفسير الذي يمكن تطبيقه على الفعل مثلما يطبق على النص والتاريخ. فهو يأخذ عند ريكور طابع النظرية العامة التي تشمل جميع حقول الأنثروبولوجيا. لقد لاحظ ريكور أنه في مجال الفعل الذي لقي اهتماما كبيرا في الفلسفة الأنجلوسكسونية، كان الفلاسفة يفصلون بين الفهم والتفسير، فهذه الفيلسوفة " أنسكومب - Anscombe " في كتابها " القصد - L'intention " تميز بين اللغة التي نستخدمها عند دراستنا للفعل الإنساني واللغة التي نستخدمها عندما ندرس الحوادث الطبيعية ، فعندما ندرس الفعل الإنساني نستخدم كلمات مثل القصد، الباعث، المبرر، الدافع، أما عندما ندرس الحوادث الطبيعية فإننا نستخدم كلمات مثل القانون، السبب، الحادث، التفسير. يرفض ريكور هذا التمييز، لأن الفعل الإنساني يقع بين لغتين، فهو يقع بين السببية والدافعية، بين كونه حادثا وبين كونه قصدا، بين الفهم والتفسير، لأن " الظاهرة الإنسانية تقع بين الاثنين، بين سببية تتطلب التفسير وليس الفهم، ودافعية متعلقة بفهم عقلاني خالص ⁽¹¹⁾ .

وجد ريكور في الفعل الاجتماعي المثال البارز لتطبيق جدلية الفهم والتفسير، ولكنه استطاع تطبيقه في مجالات أخرى كالتاريخ والحكاية ودراسة الاستعارة والترجمة والدين والأخلاق والسياسة، ولا يخفى علاقة هذه المجالات بمفهوم الفعل، وعلاقة فلسفة ريكور برمتها بذلك المفهوم .

2. تأويل الفلسفة العربية الإسلامية للفعل:

أ- بنية الفلسفة العربية الإسلامية:

يصطدم الدارس للفلسفة العربية بمصطلحات مختلفة مرتبطة بها، ولها علاقة بضمونها مثل الفلسفة العربية الإسلامية، والفكر الإسلامي، والفكر العربي، واعتقد أن ما يجمع هذه المصطلحات جميعا هو أنها تعبر على قضاياها

باللغة العربية أو أنها تهتم بقضايا واقع وأفكار الشعوب التي تنتمي إلى الوطن العربي الكبير. ومهما يكن الأمر، فإن تحليلاً موضوعياً وافياً لأفكارها وتأويلاتها والحكم عليها فيما إذا كانت تهتم بتأويل الأفعال في الواقع أم لا أمر لا يسمح به المقام، ومع ذلك فالمحاولة لازمة لتفادي أحكامنا المسبقة على الموضوع:

ب. بنية المضامين والإشكاليات:

انشغلت الفلسفة العربية العربية أكثر بمضامين التراث العربي الإسلامي ومسألة الحدائث والفكر الديني ومسألة القيم لاسيما الأخلاق، ومسائل النهضة والعلم والعلمنة وتجديد العقل والمناهج والعقلانية والروح النقدية، ومن المهم أن نعود هنا إلى بعض المفكرين المشتغلين بالفلسفة العربية لنعرف تصوراتهم حول الإشكاليات التي تطرحها تلك الفلسفة، فهذا المفكر العربي الدكتور محمد عابد الجابري، في كتابه "إشكاليات الفكر العربي المعاصر" يعرض لتلك الإشكاليات مبتدئاً بإشكالية الأصالة والمعاصرة وما يستتبعها من أسئلة تتعلق بطبيعتها: هل هي تعبير عن صراع طبقي أم مشكل ثقافي؟ هل هي ثنائية مفروضة أم إختيار؟ ما علاقة السؤال بالواقع وبمشكلة النهضة العربية؟ وعندما نقابل الإشكالية بعلاقة أوروبا بتراتها.

فهل كانت تلك العلاقة علاقة اتصال أم انفصال؟ لينتهي حل الإشكالية إلى القول بأنها ليست قضية إختيار بين النموذج الغربي والنموذج العربي الاسلامي، "بل هي بالعكس من ذلك قضية واقع فرضه الغرب علينا في إطار توسعه الاستعماري وما رافق ذلك من تعميم نموذج الحضاري على العالم أجمع، مما كانت نتيجته غرس بنى عصرية رأسمالية الطابع في مجتمعاتنا في إطار التحديث الكولونيالي أولاً، ثم في سياق التبعية لمراكز الهيمنة الامبريالية ثانياً، الأمر الذي يكرس فينا إزدواجية صميمة في مجالات حياتنا كافة، وفي مقدمتها المجال الثقافي نفسه⁽¹²⁾.

أما المشكلة الثانية التي تطبع الفكر العربي عنده فهي أزمة الإبداع، حيث يفرق بين الفكر كمحتوى للأفكار والمعلومات المختلفة والفكر كبنية عقلية

وأدوات إستدلالية ومنهجية، متساؤلا ما إذا كانت أزمة الإبداع تمس البنية الفكرية كمحتوى أو كأدوات؟ ليجيبنا بأنها تمس الاثنين معا، ذلك أن هناك علاقة جدلية بين الفكر كمحتوى والفكر كأداة ومفاهيم تجد تعبيرها في الثقافة العربية، والحل في نظره هو في "قيام أنتلجنسيا عربية جديدة: عربية بانتظامها في التراث العربي لتجديده من الداخل، وجديدة بانتظامها في الفكر العالمي المعاصر ومواكبتها له بقصد توظيف أدواته المنهجية ورؤاه العلمية في إعادة بناء الماضي وتغيير الحاضر وتشبيد المستقبل⁽¹³⁾.

المشكلة الثالثة هي مستقبل الفكر العربي وإشكالية التقدم والوحدة، حيث تعرض الوطن العربي إلى تمزق سياسي تمخضت عنه الدويلات القطرية وإلى هيمنة غربية استعمارية جديدة هدفها ليس فقط استثمار ثروات الشعوب العربية بل غزو ثقافتها في الصميم، مما ينعكس على الفكر العربي خاصة وي طرح السؤال حول مستقبله ودوره في تحقيق الوحدة "الممكنة" بين الأقطار العربية إذا كان تحقيق دولة العرب الواحدة متعذرا، كما يطرح مدى قدرته على النهوض والتقدم ومواجهة أشكال الصراع والتحدي في عالم لا مكان فيه للضعفاء.

يخصص الجابري فصلا آخر لكيفية تأسيس الوعي بالوحدة بين الأقطار العربية، وبعد أن يستعرض لكيفيات هذا التأسيس في المشرق والمغرب فإنه يعترف أن الدولة القطرية على الأقل وقفت ضد التجزئة الكاملة، و"أن نقطة الضعف الخطيرة التي عاناها الفكر العربي النهضوي الحديث والمعاصر، وما زال يعانيها إلى اليوم هي تقاعسه أو إحجامه أو عجزه عن طرح مسألة الدولة في الوطن العربي قديما وحديثا⁽¹⁴⁾.

ورغم أن الدولة القطرية تبدو في نظره عائقا أمام تصور حقيقي لبناء دولة في الوطن العربي موحدة إلا أن ديمقراطيتها من شأنها أن تجعل تلك الدولة الواحدة المنشودة مسألة قرار ليس إلا. أما في تحليله لعلاقة المثقف بإشكالية النهضة فإنه يرى أن هذه المسألة تتعلق بثنائيات فكرية بدأت بمطلب التمدن ومقاومة الاستعمار التي تختزل مسألة الهوية وثنائياتها المتعددة على رأسها الأزواج التالية:

الاسلام و العروبة، الدين والدولة، الأصالة والمعاصرة، الوحدة والتجزئة، ولا تحصل النهضة إلا بنقد وتحليل هذه الأزواج وفحصها وبيان ماهو صحيح ومزيف فيها. غير أن الشيء الأهم هو تأكيد الجابري أن هذه الثنائيات لا تحمل طابعا عاما يشمل كل أقطار الوطن العربي، أي بالأحرى لا تطرح نفس المدلول المتوتر الذي نجده في سوريا أو لبنان مثلا.

لقد اهتم الجابري في مؤلفاته الأخرى بالمشاكل الاستمولوجية خاصة، حيث حلل بنية العقل العربي فوجدها في ثلاث أشكال من النظم المعرفية هي نظام البيان ونظام العرفان ونظام البرهان، فأما البيان فيجد وحدته العميقة في اللغة العربية المرتبطة بالبيئة الجغرافية والاجتماعية والفكرية الجاهلية، "ونحن عندما نقول "اللغة" لا نقصد اللغة كمجرد أداة للتواصل بل اللغة كحامل للثقافة. واللغة العربية بهذا المعنى هي تلك التي جمعت من "الأعرابي" (= صانع العالم العربي) (15)

وأما العرفان الصوفي أو العرفان الأثني عشري الشيعي فقد وجد وحدته الأساسية العميقة في العرفان القديم، خاصة الهرمسي منه، وأخيرا، الخطاب البرهاني الذي يجد تعبيره في الفلسفة التي تستمد دلالتها من الفلسفة اليونانية. هكذا تتأسس الثقافة العربية الإسلامية أكثر على بنيات ثقافية خارج سياقها الثقافي والتاريخي والحضاري، ورغم العلاقات التي تربط بين هذه النظم المعرفية، إلا أنها في نظره قد تفككت واختلطت مفاهيمها، مما يفرض إعادة التأسيس لنظم معرفية جديدة.

لا يختلف محمود أمين العالم عن الجابري في تصور خطاب النهضة العربية، فقد كان ذلك الخطاب "مواجهة لما يسمى صدمة الحداثة التي سببها الوافد الغربي، ذو الطبيعة الملتبسة بين تقدمه الاجتماعي والعلمي والتكنولوجي والحضاري من ناحية، وعدوانيته وشراسته الاستغلالية والاستعمارية من ناحية أخرى" (16).

وإذا كانت تلك الصدمة قد أدت عند الجابري إلى القول بثنائية التمدن والمقاومة عند العرب، أي الرغبة في اللحاق بالركب الحضاري للغرب من جهة، ومقاومة عنفوانه الاستعماري من جهة أخرى، فإنها قد أدت عند محمود العالم إلى ثنائية ملتبسة هي التوفيق التلفيقي بين منجزات الغرب الحضارية والتراث العربي لأجل إنتاج مركب " سعيد بينهما، فمحاولات الفكر العربي للنهوض هي مجرد تليفق ما دام ذلك الفكر يحصر نفسه بين ثنائيات توفيقية كالغرب والتراث والتقليد والتجديد والتأصيل والتحديث.

في كتابه " معارك فكرية " يدافع أمين العالم عن الفلسفة والعلم والتاريخ والحرية والديمقراطية ويدرس العلاقات فيما بينها في واقعنا العربي، يهمنى هنا تصوره للفلسفة ولدورها، فهو يعتقد أن الفلسفة معرفة شاملة ومنسجمة ناتجة عن التعميم الموضوعي والنقد الواعي للقوانين العلمية، وفي الوقت نفسه التحكم في هذه القوانين وتوجيهها لخدمة التقدم البشري، وتبعاً لذلك، فإنه علينا " أن نقيم لأنفسنا وجهة نظر شاملة متجانسة موضوعية عن الحياة والإنسان والعالم، حتى لا نقع في التخبط والتلقائية، حتى لا نتورط في نظرات جزئية قاصرة، حتى لا نخنقنا فلسفات مريضة زائفة، من حيث ندرى أو لا ندرى " (17).

يهم محمود العالم الجانب الاقتصادي والسياسي الذي يعبر عنه التخلف الاقتصادي وقلة المشاريع الإنتاجية والتنمية خاصة الصناعية منها، وتفشي المديونية والتبعية للرأسمالية العالمية وانعدام الديمقراطية والحرية الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، بل إنه يذهب بعيداً عندما يحمل الدولة القطرية العربية مسؤولية تأزم الفكر العربي، ذلك أن " الدولة العربية بطبيعتها المتسلطة الفوقية وهشاشة مشروعاتها التنموية واحتكارها لوسائل الإعلام والتعليم والتثقيف عامة هي مسؤولة أساسية - بشكل مباشر أو غير مباشر - عن مستوى الفكر العربي وتأزمه وإشكاليته " (18).

من المهم أن نستشهد عن الإشكاليات التي يطرحها الفكر العربي أيضاً بكتاب الدكتور حسن حنفي " في فكرنا المعاصر " الذي كتبت مقالاته بعد نكسة

1967 حيث نلاحظ ميلا كبيرا لتحليل ظواهر الواقع كما هي معطاة في الشعور المباشر للباحث، إذ يتساءل الباحث عن قصدية الفكر وجدواه، إن لم يكن "شهادة" عن الواقع والمفكرون "شهداء الحق"، ويشتد الأمر كرها عندما يتطلب الواقع تحليلا له، وعندما ينادي بالتوجه المباشر نحوه، ومع ذلك، يتطلع المفكرون، ويعرضون عليه معلومات غريبة عليه" (19).

وما يترتب على ذلك من كلام على علاقة المثقف بالسلطة السائدة وكيفية تعبيره عن أفكاره سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وفي الكتاب نفسه يتناول حسن حنفي إشكاليات الأصالة والمعاصرة، الأصالة والتقليد، الإصلاح والنهضة، الدين والاشتراكية، ثقافة الجماهير، الجامعة والعمل الوطني، أدب المعركة، وحتى علاقة الدين بالثورة في أمريكا اللاتينية، حيث يتكلم حنفي عن "كاميلو توريث القديس الثائر" الذي مات في أرض المعركة، وقد خلف لنا أعمالا جلية حول "الجامعة ودورها في قيادة العمل الوطني، علم الاجتماع القومي في مقابل علم الاجتماع الأوربي والأمريكي... التخطيط والتنمية الاقتصادية في البلاد النامية، ظاهرة العنف وأثره في التغيرات الاجتماعية، الثقافة وارتباطها بالوعي الطبقي، الدين والثورة وكيف أن الثورة هي جوهر الوعي.. (20).

يتبين مما سبق أن الإشكاليات التي عرفها الفكر العربي والفلسفة العربية متعددة ومتنوعة، وتشمل كل مجالات الوجود والمعرفة والثقافة العربية الإسلامية، ومثلما تشمل الجانب النظري والدراسات الأكاديمية التي تعرف بالفلسفة ومباحثها ونظرياتها، فإنها لم تتخلف عن تطبيق نظرياتها على كثير من المشكلات العملية. لكنه تطبيق بقي ناقصا إذا قيس بميلها أكثر للتنظير.

■ بنية التأويلات الفلسفية :

تتنازع إشكاليات وقضايا الفلسفة العربية تأويلات فلسفية متعددة، كأى فلسفة أخرى، والتحليل الماركسي يضفي على تلك التأويلات طابعا إيديولوجيا، فهي في النهاية مجرد تأويلات إيديولوجية تستر على الواقع، ففي كتاب "الإيديولوجية العربية المعاصرة" لعبد الله العروي نجد التمييز بين ثلاث

تأويلات: تأويل "الشيخ" الذي يرمز للتفكير السلفي، وتأويل "التقني" الذي يرمز للتفكير القومي الاشتراكي وتأويل "السياسي" الذي يرمز للتفكير الليبرالي. يمثل الشيخ والزعيم السياسي وداعية التقنية لحظات ثلاث يمر بها تباعا وعي العرب وهو يحاول، منذ نهاية القرن الماضي، إدراك هويته وهوية الغرب⁽²¹⁾.

أما محمود أمين العالم فقد رأى أن: "الإيديولوجية الرسمية السائدة المشتركة بين أغلب البلاد العربية تتراوح داخل مركب إيديولوجي بنسب متفاوتة تجمع بين التفكير الديني السطحي، والفكر القومي المظهري، والفكر الوضعي التحديثي الإجرائي، والفكر الطائفي القبلي، ويأخذ هذا المركب الإيديولوجي أشكالا بالغة التنوع والتعقيد والخفاء والمراوغة"⁽²²⁾.

وبطبيعة الحال يبقى الفكر الماركسي القومي هو الفكر العلمي بالنسبة له الذي يجب أن يحطم نظرتنا السلبية إلى الحياة.

وفي كتاب "حوار المشرق والمغرب" الذي كان من تأليف مشترك بين الأستاذين حسن حنفي ومحمد عابد الجابري، نجد حسن حنفي يرى أن هناك أربعة اتجاهات رئيسية ثقافية وسياسية تحكم فكر المثقفين العرب، وهي⁽²³⁾.

- الحركة الإسلامية التي تنبع من الموروث الإسلامي وما يستتبعها من نزعات.
- الليبرالية التي بدأت منذ اتصالنا بالغرب الحديث وما يتبعها من اتجاهات.
- الماركسية التي أصبح لها أنصارا في المشرق والمغرب.
- القومية العربية أو الناصرية أو الاشتراكية العربية والتي كانت وراء الثورات العربية ضد الاستعمار، والتي أيدتها كثير من المثقفين العرب.

ويرى حسن حنفي أن هذه التأويلات الكبرى في الفكر العربي ليست منفصلة عن بعضها البعض، بالرغم مما يميزها، فهناك من العرب من يأخذ بتيارين

منها، كأن يكون المفكر إسلاميا قوميا، أو إسلاميا ليبراليا أو قوميا ماركسيا أو ماركسيا ليبراليا، حيث لا يتوانى حسن حنفي في تقديم الأمثلة عنها.

الحقيقة أن التحليلات السابقة للتأويلات والاتجاهات العربية في التفكير عامة وفي الفلسفة خاصة، تعبر في الجملة عن بنية عامة هي الفلسفة العربية أو الفكر العربي عامة الذي يتشكل من ثلاث وحدات رئيسية هي: تأويلات الأصالة التي تنطلق من الدين الإسلامي والتراث والتاريخ في تفسير الأشياء، مثل السلفية والنزعة الإصلاحية والتجديدية والاحيائية والتوفيقية، وتأويلات الحداثة التي تنطلق من فلسفة الغرب ونظرياتها ومناهجها مثل الماركسية والوضعية والوجودية والشخصانية والتأويلية، وأخيرا، التأويلات القومية المتأثرة بتأويلات الأصالة أو الحداثة.

إن المتأمل في هذه التأويلات الفلسفية العربية يجد أنها تقيم فيما بينها فرقا مطلقا وهوة سحيقة، وبالتالي صراعا متوترا وعنيفا أساسه ليس النقد والانفتاح وطلب الحقيقة فحسب، بل الرفض والإلغاء واحتكار الحقيقة. إن ما تفتقد إليه التأويلات الفلسفية العربية هو الحوار والتواصل والانفتاح على الآراء، باعتبار أن الحقيقة ليست معطاة بل هي مطلب لكل من يريد المعرفة.

ب. تأويل الفعل في الفلسفة العربية:

تحليل معطيات الفلسفة العربية سواء في بنيتها التي تعبر عن إشكالاتها المعرفية والوجودية والقيمية والعملية أو في بنية تأويلاتها التي تدل على اختلاف تلك التأويلات وتداخلها وصراعا وشدة التوتر فيما بينها، كل ذلك يدل أن الفلسفة العربية كأى فلسفة أخرى، هي فلسفة أمة تعاني مشاكلها وتحاول أن تجد الطريق لحلها، وهي رغم ما يعترضها من عقبات، استطاعت أن تعبر عما يختلجها من مطالب وما تطمح إليه من أغراض.

لقد استطاعت التعبير عن تناقضات الفكر العربي ومعضلاته الحادة، فمشاكل مثل التخلف والنهضة، والأصالة والمعاصرة، والدين والدولة،

والديمقراطية والاستبداد، والظلم والعدالة الاجتماعية، والجمود والابداع، هي مسائل حقيقية وليست مصطنعة.

غير أن الفلسفة العربية في تحليلها للبنية العميقة لتلك المشكلات قد أرجعتها في الغالب إلى الصدمة مع الغرب: لقد صطدنا الغرب وأفزعنا عنفوانه وعدوانيته، وأبهرنا تطوره وتقدمه وتجاوزه لنا قرونا من الزمن، لذلك من الضروري أن نسأل" لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ " أليس من حقنا التقدم والتمدن كالعرب؟ وما الموقف من هويتنا وأصالتنا؟ وكيف نتقدم ونتطور ونحن نعاني الاستعمار الجديد والاستبداد والفساد؟ أليس من حقنا أن نعيش أحرارا في أوطاننا معززين مكرمين متساويين؟ نعم لصدمة الغرب مفعولها في وعينا المرير بمعضلاتنا الشائكة سواء في النظر أو العمل، غير أنني أعتقد أن البنية العميقة لتلك المعضلات لا تكمن في صدمة الغرب بقدر ما تكمن في الوعي بـ" موت الإنسان " فينا. لقد مات الإنسان فينا عندما ضيع إنسانيته وأضاع بوصلته في الحق والعلم والدين والأخلاق والعمل، وعاش أجدادنا عيش القطيع في عصر الانحطاط يقتل بعضهم بعضا ويتصارعون من أجل ممالك زائفة، فتكالت عليهم أمم الشرق والغرب. لم تكن صدمة الغرب، إذن، إلا مناسبة لكي يفتح العربي المسلم عيناه على ضياع ذاته وتملص واقعه من بين يديه.

وهنا نحتاج إلى بناء أنثروبولوجيا فلسفية تهيئنا في الفلسفة العربية عما هو الإنسان العربي؟ وماذا يريد؟ وكيف نعيش في مجتمع محترم؟ وما هي السمات الثابتة نسبيا لمثل هذا المجتمع الذي نصبو إليه؟ ومهما تعددت واختلقت التأويلات الفلسفية العربية والإسلامية، فإن عيب الفلسفة ليس في اختلاف رؤاها ولا حتى في صراعها المتوتر، إنما العيب في حرصها على تكريس مبادئها وتطويعها للمشكلات التي تعالجها وفقا لتلك المبادئ، وهذا التطويع للواقع وفق مبادئ شكلية تخطيطية يجعل الفيلسوف العربي يقرأ مبادئه ليس إلا، ويتفنن في تعريف الناس بها، وهكذا يسهم الفيلسوف العربي في التعمية على الواقع بدل تنويره والهروب منه بدل فهم دلالته.

فكيف يمكن أن يدعي الفيلسوف العربي الكلام عن الواقع أو الحياة العملية، والماركسي يرى مثلاً في تراثنا مجرد نزعات مادية، والوضعي يرى فيه مجرد ومضات عقلية وعلمية، والإسلامي يرى فيه مجرد نفحات روحية وإيمانية، والعقلاني مجرد تمثيل لمبادئ فكرية وهلم جرا.

لقد صدق المفكر العربي حسن حنفي عندما قال: "وقد دأب بعض المفكرين العرب على إعطاء الأولوية للنظر على العمل، والإيغال في البحوث النظرية بدعوى التأصيل المعرفي أولاً، ويطول البحث، وينقضي العمر، والمعرفة لم تكتمل بعد. ولما كانت نظريات المعرفة في الغرب متجددة، مرة ابتداء من العلوم الطبيعية، ومرة ثانية ابتداء من العلوم الرياضية: ومرة ثالثة ابتداء من العلوم اللسانية، ظل الفكر العربي لاهثاً وراء هذا الإيقاع السريع، فلا أصل معرفته، ولا هو أدرك واقعه⁽²⁴⁾ .

وبالجملة، فإن تأويل الفلسفة العربية يتجه نحو التأصيل للأفكار ونحو الجانب المعرفي، في حين أن العودة من هذا الجانب المعرفي إلى الحياة العملية هو المطلوب في فلسفتنا العربية الإسلامية، فحياتنا السياسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية بقيت غامضة في الفلسفة، وحتى عندما يكتب الفيلسوف العربي عنها فإنه يكتب بلغة الرفض الثوري الذي لا يعجبه شيئاً في واقعه أو لغة الخانع الخاضع الذي يبرر الواقع ويزينه، وكلاهما تعبير عن إيديولوجيا مزيفة تشوه الواقع بدل المساهمة في بنائه.

إن القارئ لما كتبه مفكرينا عن "فلسفة الفعل" يجد أنه قليل سواء كان إبداعاً عربياً أو ترجمة، فماذا بعد ترجمة كتاب أرسطو "علم الأخلاق" إلى نيكوماخوس، "والمتشابهات الفلسفية في فلسفة الفعل عند فيتجنشتين" وماذا بعد تأليف الدكتور عزت قرني "الذات ونظرية الفعل" أو كتابة الدكتور عبد العزيز العيادي لـ "فلسفة الفعل"، وماذا كان بعد أن قرأنا "الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز" أو عندما عرفنا الماركسية أو البراغمية في تفسيرهما للممارسة؟ فقد بقي كل ذلك الجهد في إطار محاولات التعرف على فلسفة الفعل، ويكفي

أن أمهات المصادر والمراجع التي تتكلم عن تلك الفلسفة لم تترجم بعد، فلا نعرف في الفلسفة العربية أنسكومب ولا دافيدسون ولا فون رايت ولا غيرهم ممن يطورون فلسفة الفعل المعاصرة في الفلسفة الغربية، رغم أن عملهم قد بدأ منذ خمسين سنة خلت.

غير أن وعي الفلسفة العربية بمقولة الفعل والحياة العملية وأهميتها موجود، ويمكن أن نضرب الأمثلة عنه خاصة عند نصيف نصار الذي اهتم بإمكانية الاستقلال الفلسفي العربي، وهو في وصفه لذلك الاستقلال يؤكد أنه يقوم على الانفتاح على الآخر والتفاعل والمشاركة الايجابية لكن انطلاقاً من الذات، كما يتميز بالطابع النقدي والواقعية ومراعاة الفعل أو الوجود التاريخي، إنه موقف يخوض القضايا الأخلاقية والسياسية والاجتماعية، ويتجاوز البحث في المعرفة باعتبار أن الفلسفة العربية قد أكثرت تناوئها دون أن يؤدي ذلك إلى أي نتيجة عملية، وهو يقول: "وفي الواقع، ليس من المستحيل تصور فكر فلسفي تأتلف فيه الواقعية والنقدية والنظرة الوجودية، دون أن يكون امتداداً أو تطويراً لمذهب فلسفي سابق، أما المدخل الأقرب إليه، فلست أراه في مقولة الأنا أو الجوهر أو العلة الأولى أو الكل المطلق، وإنما أراه في مقولة الفعل أو مقولة الوجود التاريخي⁽²⁵⁾.

إن هذا الموقف معني بفهم وضعيتنا الحضارية المتميزة والبحث في تاريخية الوجود الإنساني لتحديد ما هي القيم الفاعلة التي يجب الالتزام بها لكي نساهم نحن أيضاً بدورنا في تحقيق الإنسان الكامل، ذلك أن المرحلة التاريخية الحضارية الجديدة التي يعيشها العالم العربي اليوم هو السؤال عن الإنسان وقيمه الفاعلة وليست المشكلات المعرفية.

وأخيراً، فإن الاستقلال الفلسفي يتداخل مع الايدولوجيا العربية، حيث يجب تلمس التفكير الفلسفي في الايدولوجيا العربية الثورية وليس في إسقاط فلسفات الغرب، حيث "الاهتمام بالتفسير العقلي للواقع الاجتماعي التاريخي ومبادئ العمل الإنساني والوجود الإنساني هو الذي يرفع التفكير الايدولوجي

من مستوى الالتزام السطحي إلى مستوى الالتزام العميق، وينقله من المعالجة الصحافية والأدبية لشؤون الحياة الاجتماعية إلى المعالجة العلمية والفلسفية⁽²⁶⁾.

يتبين مما سبق أن نصار يحاول أن يبني موقفا فلسفيا قائما على مقولة الفعل، ولكنه لا يوضح لنا طبيعته ولا طبيعة المشكلات التي تدرج تحته، كما يعترف هو بنفسه في مقدمة كتابه المذكور، هذا إذا لم يكن يخلط بين مقولة الفعل ومصطلح الوجود التاريخي حيث يذكرهما مترادفين أو منفصلين، لكنه انفصال يفيد الترادف، كأن يقول: مقولة الفعل أو مقولة الوجود التاريخي، لكن الفلسفة الحديثة تفرق بينهما تفرقا شاسعا. أما تأكيده على البحث عن الانسان، فيبقي السؤال كيف؟ ولماذا؟ وعلاقة الفلسفة بالإديولوجيا حتى ولو كانت الإديولوجيا ثورية، فهل هذه الإديولوجيا خارج النقد وخارج المساءلة؟ ولو كنا نتبنى الإديولوجيا الثورية ألا تسمح لنا فلسفتنا بنقد ذاتنا والوقوف على أخطائنا وعجزنا؟ وأخيرا، فنصار لا يبقي في خارطة فلسفته المستقلة مجالاً للتأويلات الفلسفية الأخرى، إنها لا تفيده في شيء.

وتذهب بعض التأويلات الفلسفية العربية والإسلامية إلى أن الفلسفة مظهرا ثقافيا خاصا ومحليا. صحيح أن العرب قد عرفوا الفلسفة اليونانية في الماضي، ولكنهم لم يتفلسفوا انطلاقا منها فحسب، حيث كان لعوامل الثقافة المحلية دورها الأساسي في بناء فلسفة خاصة مشبعة بالقيم العربية الإسلامية، بل إن تلك العناصر مثل القرآن والسنة والواقع التاريخي لطالما كانت مدعاة للتأمل العقلي والتفكير النقدي والإبداع العلمي، وهي لاشك أسس تكوين الفلسفة وشيوعها في مجتمع معين.

وفي العصر الحديث، رغم تمثل الفلسفة العربية لكثير من التأويلات الفلسفية الغربية وتطبيقها لرؤاها ومناهجها في حل مشاكلنا إلا أن تأويلات أخرى تذهب إلى إمكانية التأسيس لفلسفة عربية خاصة، وأنه يمكن أن نفكر فلسفيا انطلاقا من ثقافتنا المحلية ومشاكلنا الخاصة وإبداع رؤانا ومناهجنا الخاصة تبعا لذلك، في هذا الصدد يمكن أن نستشهد بالمفكر المغربي الأستاذ: "طه عبد الرحمن"

في كتابه: "الحق العربي في الاختلاف الفلسفي" حيث الفلسفة العربية بالنسبة له لا يمكن أن تختلف على الفلسفة الغربية في ما تعالجه من إشكاليات فقط، بل في ما تستخدمه من مناهج وما تقوم عليه من رؤى، فالتفلسف بمقتضى الخصوصية والإبداع يأتي من الداخل وليس من الخارج، ذلك أن الاختلاف على ضربين: اختلاف داخلي واختلاف خارجي، اختلاف داخلي لا ينفي الأصول، واختلاف خارجي لا ينفي الاشتراك مع الغير، ولكن ينفي التوحيد الفلسفي. ينجم عن ذلك أن هناك إمكانية لبناء فلسفة عربية خاصة مختلفة لها تأويلاتها الخاصة التي تدور أفكارها بحسب ما تدور أصولها ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا لا يؤدي إلى تجاوز تلك الأصول.

إن بناء هذه الفلسفة المختلفة حق طبيعي "بل إن أدنى تأمل في حقيقة هذا الاختلاف الفلسفي، يكشف أنه أول شاهد على ممارسة حق التفلسف، حيث أن هذا الحق لا يقوم إلا مع وجود الحرية لحق طبيعي، وإذا كان الأمر كذلك، وجب أن يكون أجلى مظهر للحرية الفلسفية هو بالذات الاختلاف الفلسفي⁽²⁷⁾.

في المقابل، فإن فلسفة الأقوى التي تمنع التفاوت والاختلاف وتخدم المصلحة تحتاج إلى النقد والاعتراض والتجاوز، لأن الفلسفة تقوم على الحق وتؤثر الحقيقة، وتقيم المصلحة عليهما، فإذا جاز أن يقوم الاختلاف الشديد بين الفلاسفة المتعاطين للنموذج الفلسفي الغربي، فلم لا يجوز أن يبلغ هذا الاختلاف الفلسفي الغاية في الاشتداد، حتى أنه لا ينفذ معه إلا قطع الصلة بهذا النموذج والدخول في إنشاء نموذج فلسفي جديد يضاهيه⁽²⁸⁾.

هنا أيضا يبدو قيام فلسفة عربية انطلاقا من الفلسفة والثقافة الغربية مستحيلا، إذ هو لا يقوم إلا على الإتيان والنقل والترجمة المغلوطة، وأخيرا استنساخ فلسفات غربية في سياق غير سياقها. والحل عند الأستاذ طه هو الذهاب إلى الحياة العملية واتخاذها معيارا للفلسفة. لكن الحقيقة أن الواقع الفعلي للفلسفة العربية تتداخل فيه التأويلات الفلسفية الغربية والمحلية العربية والاسلامية، حيث تجري محاولات لتكييف الرؤى والمناهج الغربية مع الواقع العربي ومشكلاته أو

العكس، أي تطويع ذلك الواقع لتلك الرؤى والمناهج، وفي المقابل نجد محاولات للتفكير الفلسفي إنطلاقاً من الخصوصيات المحلية للواقع العربي والاسلامي، كما هو الحال في كتاب السيد باقر الصدر: "فلسفتنا" أو كتب السيد قطب، أو مؤلفات رائق النقري في "الفلسفة الحيوية" ومفكري القومية العربية مثل زكي الأرسوزي، ونجد تأويلات أخرى تحاول التوفيق بين تلك التيارات الغربية والأصلية، مما يحتم طرح الأسئلة الأساسية حول نظرنا إلى الفلسفة كظاهرة ثقافية في مجتمعاتنا وعن طبيعتها ودورها الحضاري وعن الأسس التي يمكن أن تتأسس عليها، وهل بناء فلسفة خاصة تعنى بقضايا الفعل في مجتمعاتنا يمكن أن يمر دون النظر في فلسفة الآخر ومن خلالها.

3.أ تطبيق فلسفة الفعل على الفلسفة العربية:

ب.فلسفة الحياة اليومية:

كلنا يدرك إرتباط الفلسفة بحياتنا اليومية والعملية، إذ تظهر تلك الفلسفة في إختيارنا لأصدقائنا ومواقفنا من مشاكل الحياة التي تعترضنا، وتظهر في أذواقنا في الأكل واللباس والفنون المختلفة، وهي التي تحكم ميولنا وعواطفنا وتبني أحكامنا واتجاهاتنا.

ربما تكون تلك الفلسفة نتيجة لما تلقيناه من تربية وتعليم في وسطنا الاجتماعي، أو تأثيرات ذلك الوسط على تفكيرنا وأفعالنا، ثم ترتبط بعد ذلك بإرادة الفرد ونضجه العقلي، وفي الجملة، فإن تلك الفلسفة توجه أفعال الإنسان وتحل مشاكل حياته العملية وتعبّر عن أسلوبه في الحياة، لقد تكلم عن هذه الفلسفة "جورج مور" فيما يسميه فلسفة الانسان العادي، و"برترند راسل" في تمييزه بين ما يسميه الفلسفة الساذجة المتناقضة والفلسفة الحقة المنسجمة مع نفسها، وتكلم عنها الفيلسوف "هيدجر" فيما يسميه الفهم الأنطولوجي حيث تلتقي الذات مع ذاتها وتتأمل همها واهتماماتها ويمتد ذلك الفهم إلى فهمها وتفسيرها لوضعيتها والقلق على مصيرها، ولكن هذا الفهم الذي تشكله تلك الفلسفة هو

فهم ذاتي وقبلي يرصد الوجود انطلاقاً من الذات وأحكامها المسبقة على الأشياء، ولذلك فإن أحكام تلك الفلسفة افتراضية واحتمالية.

لا يمكن أن نبني فهمنا للفعل في كل تجلياته على تلك الفلسفة الساذجة، وهذا لا يعني القطيعة التامة معها، باعتبارها تعبر عن الجذور الأنطولوجية لفهم الذات، بل البحث عن مصداقية أحكامها بطريقة علمية، إذ تقدم العلوم الانسانية والاجتماعية المعطيات المعرفية والعلمية والمنهجية لدراسة الفعل الإنساني، كما تقدم لنا فلسفة الفعل النظريات التي تعمل على عقلنة الأفعال وكيفية مراقبتها مثل نظرية الاختيار العقلاني وغيرها، وهذا يستتبع إعطاء أولوية للخبراء والمختصين والعلماء والمفكرين في النظر والحكم على ما يعرض على الأمة والمجتمع والأفراد من مسائل متنوعة ومعقدة. لكن لا يمكن للفيلسوف أن ينهي دراسة الفعل بالدراسة العلمية، إذ عليه أن يتساءل عن دلالة تلك الدراسات في سياقه الثقافي والعملية الخاص.

تأويل الفعل الديني:

أكثر أشكال الفعل أهمية في ثقافتنا وفلسفتنا المعاصرة هو الفعل الديني، وعندما نتكلم عن الفعل الديني، فإننا لا نقصد النصوص ولا التاريخ الديني، ولا نقصد ما يتضمنه الدين من معتقدات وقوانين شرعية ومعاملات، بل نقصد كل ذلك عندما يكون ممارسة وأفعالا في مجتمعنا العربي، أي أفعالا تشاهد وتفهم دلالتها. في هذا السياق، نلاحظ أن الدين يمارسه أغلب أفراد الشعوب العربية، فنحن شعوب متدينة تطبق ما في الدين الإسلامي من عبادات ومعاملات، ولكن فئات قليلة من شعوبنا قد حاولت ممارسة الدين بشكل مختلف كالطرق والمدارس الصوفية وعمل الزوايا والجمعيات الدينية والثقافية، حيث تدلنا الدراسات الأنثروبولوجية على تلك الممارسات والطقوس الخاصة ودورها في الارتقاء بالإنسان روحياً وأخلاقياً.

لكن فئات أخرى، وتحت تأثير بعض مفكري الاسلام مثل ابن تيمية والمودودي والألباني، قد حاولت التمييز في أفعالها ولباسها واتجاهاتها إلى حد أن

منها من يكفر المجتمع، وفئات أخرى قد طوعت الدين لأغراض علاجية، وأخرى مارست باسم الدين مظاهر السحر والشعوذة والنصب والاحتيال. الفلسفة العربية لا تقدم لنا كثيرا من المعرفة بالناحية العملية، فالفلسفة الدينية لا تتوانى في تكرار مسلماتها ونظرياتها في الإصلاح أو التجديد أو الإحياء أو الثورة أو التوفيق مع الرأسمالية أو الاشتراكية أو الديمقراطية أو قيم العولمة. وفي المقابل، هناك من يعتبر تلك الفلسفة مجرد إيديولوجيا يجب فصلها عن النظرة العلمية لواقعنا مثلما فعل الغرب في نهضته الحديثة أو أن تلك الفلسفة هي وعي زائف وسطحي لواقعنا يجب تجاوزها بشكل مطلق.

وهذا التعارض الأساسي على المستوى النظري يمتد إلى الناحية العملية، حيث تشهد الساحة صراعا مريرا بين النخب الممثلة للدولة القطرية الحديثة وبين الحركات الإسلامية، لقد أخذ ذلك الصراع أشكالا فكرية وسياسية، ولكنه انحدر في أحيان أخرى إلى صراع دموي عنيف، تعتبر الجزائر شاهدة عليه. حيث تولد عن ذلك ظواهر التكفير والإرهاب والاستبداد والاستئصال، وهذا لم يشوه عمل الدولة القطرية فقط، بل شوه الدين أيضا، مما يطرح السؤال حول من يستفيد من هذه المسرحية الدراماتيكية التي راح ضحيتها آلاف الأبرياء؟ يقول حسن حنفي: "ليست الجماعات الإسلامية مرضا خبيثا يجب اجتثاثه أو داء عضالا يجب القضاء عليه أو ظاهرة مرضية يجب معالجتها أو تنظيما إجراميا لا بد من تقديمه للمحاكمة وإنهائه داخل السجون والمعتقلات... الحل الوحيد، فيما يبدو، هو إعادة النظر في العوامل التي ساعدت في نشأتها ثم تحويل تلك العوامل نحو أشكال أكثر صحة وأكثر شرعية من الأشكال التي ظهرت فيها الجماعات حتى الآن⁽²⁹⁾."

يميل الفكر العقلاني الواقعي إلى أن حل تلك المعضلة والنتائج المترتبة عليها لا يكمن في العنف والعنف المضاد، إنما يكمن في التأسيس للحوار وترسيخ الديمقراطية والشورى واحترام حقوق الإنسان، وإذا كانت الشعوب العربية شعوب متدينة بطبيعتها تأبى إلا أن تعيش وفقا لمبادئها وقيمها الدينية والروحية، فإن تلك الشعوب حريصة أيضا على بقاء دولها باعتبارها مصدرا للنظام

والتخطيط وقيادة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وللحاق بالركب الحضاري والتقدمي للأمم الأخرى. من الأسئلة الأساسية التي يجب الإجابة عليها هي معرفة ما إذا كان الإسلام يقف ضد بناء دولة تختار حكامها بحرية وتحترم حريات المواطنين والمساواة فيما بينهم، وتكرس الشورى في كل ما يعرض للدولة من شؤون. الإجابة على ذلك في الفلسفة العربية ليس واحدا: فهناك النزعة العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة يدعونا إليها مفكرون ليبراليون أمثال محمد أركون الذي يراها حتمية في مجتمعاتنا كما هو الحال في تاريخ أوروبا كما يدعونا إليها الماركسيون أمثال محمد أمين العالم، وفي المقابل هناك من يرفض العلمانية، يقول الجابري: " وفي رأبي أنه من الواجب استبعاد شعار العلمانية من قاموس الفكر العربي وتعويضه بشعاري الديمقراطية والعقلانية، فهما اللذان يعبران تعبيرا مطابقا عن حاجات المجتمع⁽³⁰⁾ .

أما حسن حنفي فقد اعتبرها خطأ نجم عنه خطأ آخر هو الحاكمة في الفكر السلفي " والتحدي لنا هو كيف يمكن تحقيق أهداف الفريق العلماني، فيما تصبو إليه مجتمعاتنا من حرية وتقدم ، وفي الوقت نفسه، كيف نحقق مطالب الفريق الثاني وهو تطبيق الشريعة الاسلامية⁽³¹⁾ .

يتضح مما سبق أن حل هذه المسألة عمليا يتجه إلى المضمون بدل التوتر الحاصل في الأسماء أو المصطلحات، مما يعني أن الصراع حول علمانية الدولة كان صراعا شكليا لكن كانت له نتائج وخيمة عمليا، إذ يعكس صراعا على السلطة. في المضمون الدولة حتى في المنظور الإسلامي هي دولة مدنية وليست دولة رجال الدين، الحاكم يعين أو ينتخب، الحاكم لا يستبد برأيه لأنه مطالب بالشورى واحترام حريات الناس والمساواة والعدل فيما بينهم وفقا لقوانين الشريعة. صحيح أن قوانين الشريعة قوانين مصدرها الدين الإسلامي، ولكنها قوانين عملية تخدم مصالح الناس وتدور أحكامها حول خدمة تلك المصالح، هذه الصورة ماذا تبقي للطرف المقابل العلمانية؟ العلمانية مرفوضة من حيث هي تجسد فصل الدين عن الدولة في مجتمع مسلم ، لذا عوض العلمانية الدولة العربية مطالبة بالانفتاح على

العقلانية والعلم والديمقراطية، ومثلما أخذت الدولة الإسلامية تاريخيا بالنظم الإدارية الفارسية مثلا فلماذا لا تأخذ بالديمقراطية والعقلانية التي تفقه الواقع المتحرك؟ لا بل إن هذا التوجه لا تفرضه الحاجة إلى التكيف مع مقتضيات العصر، ولا ادعاء وجود قصور في الدين الاسلامي، فالاسلام هو كل ما لا يتعارض مع مبادئ الاسلام، وهذا ما يفسر التأسيس عند بعض مفكرينا لما يسمونه " فقه الواقع " المعاصر الذي بقي مطلباً تعوزه الاستجابة الكافية. إذن، تأسيس الدين على مقولة الفعل وفقه الواقع هو أصدق تعبير عن الدين نفسه، فما يطلبه الدين منا هي أفعالا تستجيب لروحه ومطالبه ونواهيه.

يتضح مما سبق، أن الفعل الديني يأخذ في مجتمعاتنا أشكالاً ثقافية واجتماعية وسياسية متعددة، وهو محل أحكام الدعاة والأئمة والأحزاب والحكام، ولكنه قليل التداول في علوم العلماء وتفكير الفلاسفة، فهؤلاء منشغلون بشرح نظرياتهم في الدين أو رفضه، وقد يلتمس بعضهم الأعداء في تحليل الفعل الديني بنقص المراجع التي تتكلم عنه لا سيما في القضايا الحساسة، وفي هذا يقول حسن حنفي: " يصعب التعرف على فكر الجماعات الدينية تعرفا عليما دقيقا نظرا لأنها مازالت في أيدي أجهزة الأمن، تعتبرها خطرا على الأمن العام، في أحرار القضايا وفي ملفات السجون، والقدر الضئيل المعروف عنه لم يطبع طبعا علمية محققة حتى يمكن التحقق من مصادره⁽³²⁾ .

وقد يصمت البعض الآخر عن قول الحق فيما يحدث من أفعال باسم الدين، وبالنتيجة أننا بذلك نضيع فرص فهم الفعل الديني وتفسيره وتكوين آراء أو نظريات حوله تسمح لنا بتفسيره والتحكم فيه وتوجيهه الوجهة السليمة التي تخدم المجتمع والدين على السواء، أي غياب فضاء فكري وفلسفي لمشكلاتنا العملية الدينية، ولقد أدى غياب مثل تلك الآراء والنظريات العليمة إلى خضوع الفعل الديني إلى أفكار السذج من الناس أكثر فأكثر، والمحدر بسبب ذلك تقدير العلماء والمفكرين في ميزان العقل الجمعي.

إن المحاولات القليلة التي تحاول ربط الدين ببعض مظاهر الواقع مثل علاقة الإسلام بالعلم أو علاقته بالديمقراطية أو الليبرالية لا تكفي لبناء فلسفة في الفعل الديني، فهي تهدف إلى ما يجب أن يكون عليه الفعل الديني أكثر مما تعبر عن طبيعته وواقعه.

ومن جهة أخرى نجد محاولة أخرى عند المفكر المغربي " طه عبد الرحمن " لتأسيس فلسفة دينية تختلف عن علم اللاهوت باستخدامها لسلطة العقل بدل الكهنوتية والتفكير في الإنسان في علاقته بالله بدل التفكير في ذات الله، وتميز عن علم الكلام الذي يحاجج عن العقيدة الإسلامية بالأدلة العقلية بتفكيرها في المسائل العملية المشخصة، إنها فلسفة تهدف إلى وضع " فضاء فكري " للدين مثلما أن هناك فضاء فكري للعلم في الفلسفة الحديثة، ولكن هذا الفضاء الفكري المنشود عند الأستاذ طه مبني على مقارنة الدين من خلال الفعل الأخلاقي، فهو يقول: " أن هذا العمل يراجع مفهوم " الدين " برده كله إلى الأخلاق، ويتبع في هذه المراجعة منهجية استدلالية⁽³³⁾، وهو في نظره بذلك يتجاوز النظرة التقليدية التي ما فتئت تنظر إلى الدين انطلاقاً من مقارنة علمية، أي من خلال العلوم الدينية كالفقه وأصول الفقه وعلوم الحديث... للتو يظهر الاختلاف بيننا وبين الأستاذ، فهو لم يوسع في تأسيسه لفلسفة الدين مقارنة الدين على أساس طبيعة الفعل بكل أنماطه، بحيث تبنى فلسفة الدين على أساس فلسفة الفعل ونظرياتها، وليس على أساس الفعل الأخلاقي فقط، كما أن إهمال النظرة العلمية للدين لصالح نظرة أخلاقية معيارية من شأنه أن يفقد تلك الفلسفة الدينية طابعها الموضوعي ويجعلها عرضة للأحكام الذاتية والمسبقة والأحكام الأيديولوجية⁽³⁴⁾.

إن تأويل الفعل الديني مثلما يحتاج للنظر العلمي والتحليلات المنهجية التي توفرها لنا العلوم الإنسانية الحديثة والعلوم الدينية، فإنه يتطلب مراعاة دلالاته في سياق من يؤوله. أي مراعاة السياق الاجتماعي والتاريخي لتلك الدلالة، فلا يمكن صب المفاهيم والأحكام والتأويلات التي ظهرت في العالم العربي الإسلامي مثلاً في القرن الرابع الهجري حول الأفعال على أفعالنا في القرن الواحد

والعشرين، وهذا من شأنه تجاوز إعادة إنتاج مذاهب وآراء قديمة والتعصب لها وخلق العداوات بين أفراد المجتمع، وبالتالي تحطيم ما يعده الدين نفسه مبدئياً ومقدساً مثل التوحيد والوحدة والتعاون.

ج. تأويل الفعل الأخلاقي:

الأخلاق هي إحدى جوانب مبحث القيم في الفلسفة التي تهتم بدراسة الأفعال الخيرة والشريرة على السواء، وهي علم معياري بما أنها توجهنا نحو الخير وتبعدنا عن الشر. عندما نتكلم عن الأخلاق في الواقع العربي لا يجب إهمال السياق التاريخي والثقافي والديني لأمة عريقة تضرب الأخلاق في جذورها العميقة، لقد كانت مكارم الأخلاق كما الشعر مفخرة العرب في الجاهلية، وجاء الدين الإسلامي ليتم تلك المكارم. قال رسول الله "ص": "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

ولا يخلو مجتمع من المجتمعات العربية من قيم وعادات أخلاقية، وهذا يعني أن هناك دائماً ممارسة وفهم متأصلين للأخلاق في الذات العربية والاسلامية أي في تاريخها وثقافتها ودينها، وهذا الفهم المسبق الأخلاقي اصطدم بدخول الفلسفة اليونانية وتأثير الحضارات الأخرى. لقد أخذ معنى الأخلاق في فلسفة أفلاطون طابعا مثاليا باعتبارها بحثا عن الخير الأسمى والتطلع إلى تمثله في السلوك بقدر الإمكان، أما أرسطو فإنه يعتبر كتابه "علم الأخلاق إلى نيقوماخوس" شاهدا على ربطه بين الأخلاق ودراسة الفعل، حيث يفترض التأسيس للأخلاق الاهتمام بفلسفة الفعل ومشكلاتها، يقول أرسطو: "فليس لأجل العلم بما هي الفضيلة أن أوغلنا في هذه الأبحاث، بل من أجل أن نتعلم كيف نصير فضلاء وأخيارا، لأنه إن لم يكن كذلك، صارت هذه الدراسة عديمة الفائدة أصلا، فمن الضروري إذن أن نعتبر كل ما يتعلق بالأفعال لتتعلم إتقانها، لأنها هي صاحبة السلطان في التصرف في خلقنا، وفي اكتساب ملكاتنا كما قلنا آنفا"⁽³⁵⁾.

ولذلك كانت الأخلاق عند أرسطو أكثر واقعية. لكن إذا كانت الفلسفة العربية قد أهمتها الدراسات الأكاديمية والنظرية في الأخلاق، فإننا على غرار أرسطو نريد أن نتأمل نحن أيضا أفعالنا الأخلاقية في الواقع المعاش، ونصنفها ونوضح طبيعتها ونميز طابعها العقلاني الفعال الخير الذي يخدم الإنسان العربي، وطابعها المتذلل السيئ الذي يساهم في تخلفه. وفي هذا السياق، نصطدم بنقص المراجع والأبحاث التي تتكلم عن الفعل الأخلاقي المعاش، وإذا كان من السهل علينا الرجوع إلى الدراسات العلمية للفعل الاقتصادي أو الفعل الاجتماعي أو الفعل السياسي.

فإن مثل هذه الدراسات العلمية في الأخلاق لا نجد لها. ورغم أن تاريخ الفلسفة الحديث يقدم لنا أنموذج ليفي بريل -L.Bruhl- كمؤسس لعلم الأخلاق من حيث هو دراسة للعادات الأخلاقية للمجتمع إلا أننا لا نجد تعبيراً لتلك النزعة في الفلسفة العربية. إن الدراسة العلمية الموضوعية للفعل الأخلاقي ممكنة، فالفعل الأخلاقي كأي فعل آخر يتميز بخصائص موضوعية تمكن من إمكانية فهمه وتفسيره باستخدام مناهج موضوعية كالمنهج التجريبي على غرار منهج ليفي بريل الاجتماعي أو المنهج البنيوي باعتبار الفعل الأخلاقي فعلاً رمزياً ينطبق عليه ما ينطبق على النص، غير أن الدراسة العلمية لا تكفي لوحدها إذ يجب فهم دلالتها في السياق الثقافي والاجتماعي الذي تدرس فيه، وتبعاً لذلك فإنه لا يكفي أن ندرس ظواهر السرقة والفساد والبيروقراطية والمحسوبية والغش والنفاق وقلة الاحترام والشغب والفوضى والقتل... في مجتمعاتنا دراسة علمية ونرسم منحنيات البيانية.

بل لا يكفي تحديد المسؤوليات وتذكير المؤسسات بواجباتها في العقاب أو الإصلاح أو المحاسبة. لأنه يجب الذهاب إلى أعمق من ذلك إلى فهم دلالة تلك الدراسات العلمية بالنسبة للفرد والمجتمع ككل: ألا تدل على انحدارنا الأخلاقي وتخلفنا الحضاري وموت الإنسان السوي فينا؟ أين نحن من مثلنا العليا وهاماتنا الأخلاقية؟ وبالتالي أين نحن من سلمنا الأخلاقي؟ وأخيراً إلى أين تذهب بنا

أخلاقنا في حياتنا العملية ؟ وكيف يمكن توجيهها توجيهها عقلا نيا يستجيب لمقاصدنا الكبرى في الحياة والعمل ؟

لا تستطيع الفلسفة العربية أن تخبينا على هذه الأسئلة، فهي معنية ليس بأكثر من "العقل الأخلاقي" أو شرح النظريات الأخلاقية أو الفلسفة الأخلاقية لفنان وعلان، بينما تتضمن فلسفة الفعل النظر إلى الفعل الأخلاقي المعيش كما هو في الواقع بالاستفادة من الدراسات العلمية حوله، وتكوين نظريات حول أسبابه ومقاصده وملابساته بهدف توجيهه بحسب ما يجب أن يكون.

4. الدلالات التطبيقية لفلسفة الفعل في الفلسفة العربية الإسلامية:

إن إعطاء أولوية لمقولة الفعل في الفلسفة العربية والفكر العربي الإسلامي المعاصر من شأنه أن ينقلنا إلى اهتمامات جديدة ودلالات جديدة، أحب أن نسجلها كنتائج لهذا المقال في النقاط التالية:

- أن الاهتمام بفلسفة الفعل ينقلنا إلى دراسة أنماط أفعالنا الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والتربوية وأنماط أفعالنا الفردية، وبهذا تتخلص الفلسفة العربية من أحادية الدراسات المعرفية والمجردة وهم التأصيل المعرفي. فإن قيل أن هذا المقال نفسه هو محاولة في التأسيس للفلسفة العربية على مقولة الفعل، فإني أرى أن القصد ليس فقط التعرف على فلسفة الفعل بل تطبيقها على حياتنا العملية.
- أن فهم الإنسان العربي والمسلم من خلال أفعاله لا يتناقض مع فهمه من خلال النصوص أو من خلال التاريخ، فكل تلك الحقول هي مرآة يمكن أن نتبين من خلالها هويته وماذا يريد وكيف يجب أن يعيش في المجتمع، الأمر الذي يستدعي بناء أنثروبولوجيا فلسفية مهمتها مقارنة هوية الإنسان العربي المسلم

بالإنسان ككل، حيث يمكن دراسة أفعالنا في الواقع على ضوء أفعال الإنسان بشكل عام.

■ الفعل هو مقياس لتحديد السلام الاجتماعية والأخلاقية والسياسية وغيرها، فمن خلال الفعل نتبين الداني والعالي والصادق والكاذب الخير والشرير العالم والجاهل في مقابل القول الذي قد يختلط فيه الأمر، فيصعب التمييز. ولذا ففلسفة الفعل تنطوي على البحث عن القيم التي يمكن الالتزام بها.

■ أن فلسفة الفعل يبحثها في طبيعة الأفعال والمشاكل التي تطرحها أفعالنا في الواقع ومعالجتها لتلك المشاكل تساهم في عقلنة أفعالنا وإدراك ظروفها وملابساتها وما يحكمها من حتميات وانفعالات وعواطف، وما تنطوي عليه من مقاصد وإرادات ورغبات.

■ تساهم فلسفة الفعل في كيفية مراقبتنا لأفعالنا ومشاكل الاختيار فيما بينها والمسؤولية عليها، وبالتالي كفيات التحكم فيها.

■ تساعد فلسفة الفعل على تقديم نظريات مختلفة لطبيعة الأفعال ولمشاكلها، وهي تهدف إلى تقديم نظرية متكاملة عنها، وهي بهذا لا تتعارض مع العلوم الإنسانية التي تلتقي معها في دراسة تلك الأفعال بطريقة علمية، وهذا من شأنه أن يجعل الفلسفة العربية في حوار مع العلوم الإنسانية من أجل فهم فعل الإنسان العربي.

■ أن الفلسفة العربية التي تعطي أولوية للفعل في الدراسة على الفكر، لا تهمل الفكر، إذ عليها أن تعود من الفكر إلى الفعل، وتحافظ على هذه الجدلية: من الفعل إلى الفكر، ومن الفكر إلى الفعل.

■ أن التأويلات الفلسفية للفعل داخل الفلسفة العربية قد تتصارع فيما بينها وتبادل النقد والنقاش، حيث حقيقة الفعل رهان لا يمكن أن تستأثر به فلسفة دون أخرى، أو تأويل فلسفي دون آخر. بل يجب النظر إلى هذا الاختلاف بين التأويلات على أنه

إيجابي وبناء، لأنه يثري حقيقة الفعل، ويشكل فضاء فكري لفهم أفعالنا، مما يعني تجاوز فلسفة الإقصاء والنقد الهدام الذي يطبع الفلسفة العربية المعاصرة.

الخاتمة:

إن الفلسفة العربية كغيرها من الفلسفات التي تطبع الأمم في العصر الحديث، قد حاولت معالجة الإشكاليات التقليدية في الفلسفة، بلسان عربي مبين، وأصبحنا كعرب ومسلمين أكثر فهما وإدراكا للفلسفة ومباحثها ومناهجها ورؤاها أو تأويلاتها الفلسفية وأهدافها المختلفة في ترقية الفكر والوجدان والفعل. لقد حاولت من خلال هذا البحث التأسيس للفلسفة العربية من خلال استثمار مفاهيم فلسفة الفعل المعاصرة، وأنا أعلم أن الفلسفة العربية قد طوحت بها التأويلات الفلسفية من الداخل ومن الخارج، ومن اليمين ومن الشمال، ومن الوسط أيضا.

وقد حاولت أن أقدم لعملي ذاك بالتعريف بمفهوم فلسفة الفعل المعاصرة، من خلال التعريف بالفعل وإدراك ماهيته الصعبة، والسياق المرجعي لفلسفة الفعل الذي وجدته في تداخل عوامل كثيرة فلسفية وابستمولوجية وأنطولوجية، لأذكر بعد ذلك أهمية تلك الفلسفة في عقلنة أفعالنا وفهم مشاكلها سواء كانت فردية أو جماعية حيث تهدف إلى بناء نظرية عامة لتفسير الأفعال وتوجيهها وهي بذلك تتكامل مع العلوم الانسانية المختلفة التي تدرس الأفعال الانسانية بطريقة علمية.

غير أن بناء الفلسفة العربية على مفاهيم فلسفة الفعل جعلني أحلل أولا بنية الفلسفة العربية من حيث المضامين والمشكلات، ثم من حيث بنية التأويلات الفلسفية، وفي هذا الصدد وجدت أن الفلسفة العربية قد عاجلت الكثير من المشكلات التي يطرحها الواقع العربي، لكنها كانت تميل أكثر إلى الجانب المعرفي على حساب الوجود الواقعي في كل تجلياته، ومن حيث التأويلات الفلسفية، فهي

متنوعة ومختلفة والصراع فيما بينها على أشده، لا سيما في القضايا الحساسة للأمم، ولكن الذي يغيب على هذه التأويلات هو أن تنوعها فيه إثراء للواقع وبالتالي إثراء لحقيقة الفعل وفهمه. أما تأويل الفلسفة العربية للفعل فقد بدا ضحلا وناقصا، الأمر الذي يجعل من معالجة تلك الفلسفة للفعل أمرا ضروريا، وفي اختياري لبعض المشاريع الفلسفية العربية آثرت أن أسأله في مسائل خاصة مثل مفهومها لمقولة الفعل، وإشكالية الاستقلال الفلسفي التي طرحتها الفلسفة العربية المعاصرة كتعبير عن الاستقلال في الفكر والتميز والاهتمام بالحياة العملية العربية، أما تطبيق مفاهيم فلسفة الفعل على الفلسفة العربية، فقد حاولت أن أدرس نمطين من الفعل هما الفعل الديني والفعل الأخلاقي، حيث تبين لي قلة اهتمام الفلسفة العربية بهذه الأفعال رغم حدتها فيما تطرحه من مشاكل وما تنتظره من حلول.

إن ربط الفلسفة العربية بالفعل له طابع خاص، إذ أنه سينقل الفلسفة العربية إلى الواقع العملي الحي، ويجعلها تهتم بالإنسان العربي المسلم باعتباره صاحب الفعل، فتحلل طبيعته وتدرس الإشكاليات التي يطرحها، وتعمل بالتالي على عقلنة أفعاله والبحث كيف تعبر تلك الأفعال على ماهية الإنسان العربي وماذا يريد في العصر الحديث.

إن اهتمام تلك الفلسفة بالفعل لا يعني أنها تهمل الفكر، فلسفة التأويل تنقلنا من الفعل إلى الفكر ومن الفكر إلى الفعل، وهذه الحركة الجدلية التي تبدأ بالفعل وتنتهي عنده تعطي أولوية للفعل دون إهمال أهمية الفكر في الفهم والتفسير، وبالتالي التأويل.

ومن المهم أن أذكر أخيرا أن الدلالات التطبيقية لفلسفة الفعل على الفلسفة العربية هي بمثابة النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، فلا أعيد تكرارها.

❖ هوامش البحث

- (1) مجموعة من المؤلفين: المعجم الوسيط، دار النشر: دار الدعوة. مصر، مادة: فعل.
- (2) Dictionnaire encyclopédique pour la maitrise de la langue française et la culture classique et contemporaine, Larousse, 2001, Paris.
- (3) عزت قرني: الذات ونظرية الفعل، الناشر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، سنة: 2002، القاهرة، مصر، ص 164.
- (4) Pierre livet: qu'est ce que qu'une action? éditions: librairie philosophique, J.Vrin, 2005, Paris, p :14.,
- (5) Bruno Gunassounou: Philosophie de l'action, action, raison et délibération, trad: plusieurs. Edition : Vrin. Paris.p :09.
- (6) Max Neubergue : Théorie de L'action, textes majeurs de la philosophie analytique, de l'action. Edition: mardaga 1991, p:07.
- (7) Max Neubergue : Théorie de l'action, p : 8
- (8) هانز جورج غادامير: الحقيقة والمنهج، الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية، دار أويا للنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، ط 1، 2007 طرابلس، الجماهيرية العظمى. ص: 419.
- (9) المصدر السابق، ص 420 .
- (10) المصدر السابق، ص 426.
- (11) Paul Ricœur : Du texte à l'action, Essais d'herméneutique II, éditions du Seuil, paris 1986, p : 191.
- (12) محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، ط: 1990، 2، بيروت، لبنان ص 45.
- (13) المصدر السابق، ص 63.
- (14) المصدر السابق، ص 97.
- (15) محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، ط 9، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، بيروت، لبنان، ص 241.

- (16) محمود أمين العالم: الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، ط 2 ، دار المستقبل العربي، 1998، مصر، ص 56.
- (17) محمود أمين العالم: معارك فكرية، الناشر: كتاب الهلال، 1965، القاهرة، مصر، ص 14.
- (18) المصدر السابق، ص 69.
- (19) حسن حنفي: في فكرنا المعاصر، ط 2، دار التنوير للطباعة والنشر، 1983، بيروت لبنان، ص 12.
- (20) المصدر السابق، ص 301.
- (21) عبد الله العروي: الايديولوجية العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، 1995، الدار البيضاء، ص 48.
- (22) محمود أمين العالم: مرجع سبق ذكره، ص 68.
- (23) حسن حنفي، محمد الجابري: حوار المشرق والمغرب، نحو بناء الفكر القومي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص: 8.
- (24) المرجع السابق، ص 10.
- (25) ناصيف نصار: طريق الاستقلال الفلسفي، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة 3، 1988، بيروت، لبنان، ص: 10.
- (26) المصدر السابق، ص 71.
- (27) طه عبد الرحمان: الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، المركز الثقافي العربي، 2002، الدار البيضاء، المغرب، ص 22.
- (28) المصدر السابق، ص 21.
- (29) حسن حنفي: الدين والثورة في مصر 1952-1981، الحركات الدينية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ص 514.
- (30) حسن حنفي و محمد عابد الجابري: مرجع سبق ذكره ص 39.
- (31) المصدر السابق، ص: 36
- (32) حسن حنفي: الدين والثورة في مصر، الحركات الدينية المعاصرة، ص 475.

(33) طه عبد الرحمن: سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للحدثة الغربية، المركز الثقافي العربي، 2000، الدار البيضاء، المغرب، ص 80.

(34) لقد ظهر أخيرا للأستاذ طه عبد الرحمان مؤلفا جديدا بعنوان " سؤال العمل " لم يتسن لي الاطلاع عليه، ولعله قد غير نظرتة في مقارنة الدين، فلم تعد مقارنة الدين من خلال الفعل الأخلاقي فقط، بل من خلال مقولة العمل أو الفعل ككل.

(35) أرسطوطاليس: علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة: أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ج1، 1924، ص 229.

دراسات في علوم و تقنيات
النشاطات البدنية
والرياضية

التغذية الراجعة في ظل ممارسة النشاط البدني و الرياضي

الدكتور : خليل مراد

جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

هناك الكثير من التغيرات التي تؤثر في المتعلم، منها المعلومات التي تعطى له خلال استجابته للشئ المراد تعلمه وتطبيقه لأجل انجاز جيد أو تحسين وضع أو تصحيح مسار حركي وغيرها، فهذه المعلومات تدعى بالتغذية الراجعة.

Résumé:

Il ya beaucoup de changements qui affectent l'apprenant, y compris les informations qui lui est donnée par sa réponse à quelque chose.

Pour être appris et appliqué afin d'accomplir une bonne ou d'améliorer la situation ou chemin correct kinesthésique, et ces informations appelé feedback.

مقدمة:

يستخدم مفهوم التغذية الراجعة في عملية الاتصال بكل أنواعه لاسيما في ميدان التعلم وتحديدًا في مجال تعلم النشاط البدني والرياضي حيث أن التغذية الراجعة تعتبر مصدرا لكل خطرات للتعلم فيما يتعلق بالأداء و التغذية الراجعة كمصدر لكل خبرات قد تكون مرتبطة بمعلومات عن النتائج أو بمعلومات عن الأداء وبمعلومات عن النتائج تخص الأداء بمعنى تحصيل الهدف. أما معلومات عن الأداء فترتبط كثيرا بميكانيكية الأداء أي بالنوع وبصحة الحركة أو كفاءتها. والأكثر توضيحا لما سبق ذكره حاولنا في هذا المقال التطرق إلى بعض العناصر وهي أول إعطاء توضيحا وافيا عن مفهوم التغذية الراجعة ثم أهميتها خاصة في مجال النشاط البدني والرياضي بعد ذلك عرجنا إلى وظائفها وتصنيفها تبعا للهدف , ولمصدر المعلومات ولتوقيت استخدامها وأخيرا سلطنا الضوء على أهم أنواع التغذية الراجعة.

1. مفهوم التغذية الراجعة :

يصطلح على تسمية التغذية الراجعة في ذخيرة علم النفس بأنها "تقرير الإدراك المباشر عن نتيجة سلوك الفرد على غيره من الأشخاص"⁽¹⁾. وهي كذلك "رجوع الاشارات الى مركز الضبط حيث تلعب دورا في انتاج مزيد من الضبط كما يحدث في حالة الاثار الناتجة عن الفاعلية العضلية الراجعة الى الدماغ معلمة ايه عن وضع العضلات مساهمة، بهذا في زيادة ضبط هذه العضلات، أي الأمر يشبه بمعنى من المعاني عمل الضابط في مكنة بخارية، الذي يدل على أن المكنة بحاجة الى الكثير أو القليل من البخار"⁽²⁾.

و يعتبر مفهوم التغذية الراجعة من أهم المفاهيم التي ظهرت، لكنه لم ينتشر، و لم يرتبط بالسلوك الإنساني ارتباطا وثيقا، الا بعد ربط فينر Winner بين التغذية الراجعة و بين الضبط الذاتي للسلوك⁽³⁾. و يعرف (داريل ساندنوتوب)

التغذية الراجعة: "انها المعلومات التي تصدر بخصوص استجابة معينة، و تستعمل لتبديل الاستجابة القادمة"⁽⁴⁾. و ينظر لمفهوم التغذية الراجعة في التعلم في قول (عبد الحفيظ محمد سلامة): "هي عملة تعبير متعدد الاشكال، تبين مدى تأثير المستقبل بأحدى وسائل المعرفة، أو مدى تأثير المعرفة أو مدى تأثير الوسائل على هذا المستقبل، لقياس فعالية الوسيلة، أو قناة الايصال التي استخدمت في توصيل الرسائل"⁽⁵⁾. ولا يختلف التعريف السابق هذا عن تعريف (ريحي مصطفى عليان) حول التغذية الراجعة حيث يقول: "تبين مدى تأثير المستقبل بالرسائل التي يتلقاها المرسل اليه بالطرق و الوسائل المختلفة"⁽⁶⁾.

و تقول عفاف عبد الكريم حول التغذية الراجعة: "هي اخطار حسي، يستقبله الفرد نتيجة استجابة"⁽⁷⁾. و يقول (فتحي ابراهيم حماد) بأن التغذية الراجعة هي "المعلومات التي توضح الفارق بين الهدف المحدد للأداء، و بين الأداء المنفذ. كما تعتبر نوعا من المعلومات المغذاة من العين، والأذن، والعضلات، والمفاصل، و الجلد، و التي تخبر المؤدي بالظروف المحيطة بالحركة التي نفذها"⁽⁸⁾. و تؤكد رمزية الغريب بأن مصطلح التغذية الراجعة: "يستخدم في نظرية الضبط الذاتي للسلوك، بوصفه نوعا من التبادل بين نوعين أو أكثر من الأحداث، بحيث يستطيع حدث معين أن يبعث نشاطا ثانويا لاحقا (مثير انبعث عن استجابة)، و هذا بدوره يؤثر بطريقة رجعية، أو يآثر رجعي على النشاط أو الاستجابة السابقة، فيعيد توجيهه اذا كان قد حاد عن الهدف"⁽⁹⁾.

ان مصطلح التغذية الراجعة في الآلة أو الجهاز الالكتروني تعني "وسيلة لتنظيم المدخلات بربطها بالمخرجات. ولذا، فان التحكم في الآلة أو الترموستات بالمنزل ينظم المخرج برد الفعل سلبيا لتزويد المخرج"⁽¹⁰⁾. و يصف (جمال صالح حسن) التغذية الراجعة بأنها "احدى العمليات المهمة لتسهيل التعلم.

من خلال التعاريف السابقة، نستشف أن التغذية الراجعة هي جميع المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها المتعلم من مصادر مختلفة (داخلي أو خارجية

أو كليهما معا)، قيل أو أثناء أو بعد العمل لتعديل سلوك أو حدوث استجابة مرادة.

و التغذية الراجعة مهمة في عملية التعلم، و هي لا تتوقف عند حد معين، أو عند الوصول الى الى الانجاز المرغوب فيه، بل تتبع المتعلم خلال جميع مراحل التعلم و تسير معه، و هذه المعلومات تتغير تبعا لهدف، و كذلك لنوع الانجاز (الاستجابة)، حيث تكون المعلومات ملائمة لمستوى المتعلم و مرحلة التعلم.

2. أهمية التغذية الراجعة:

هنالك صعوبة كبيرة في تعلم بعض المهارات، و يلزم الشخص أن يستخدم التغذية الراجعة في هذه العملية. هذا ما يؤكد (فؤاد ابو حطب) حيث يقول: "ان بعض لأنواع التعلم لا يمكن اكتسابها (وخاصة المهارات الحركية) الا بمعرفة النتائج، أو ما يسمى التغذية الراجعة الاجبارية⁽¹¹⁾. و تحدد (رمزية الغريب) وظائف التغذية الراجعة في ثلاث نقاط هي :

1. احداث حركة أو سلوك في اتجاه هدف معين أو في طريق محدد
2. مقارنة اثار هذه الحركة بالاتجاه الصحيح للحركة، و تعيين الخطأ
3. استخدام اشارة الخطأ السابق لاعادة توجيه التنظيم⁽¹²⁾.

و يحدد (أمين الخولي) مهام و وظائف التغذية الراجعة فيذكر بأنها:

1. دفع و تحفز.
2. تغيير الأداء الفوري
3. تدعيم التعلم⁽¹³⁾.

أما (محمد يوسف الشيخ) فيحدد ثلاث وظائف مهمة للتغذية الراجعة، و

يقول:

1. انها تمدنا بالمعلومات الخاصة عن الحركة.
2. يمكن أن تستخدم كثواب عندما تكون المعلومات القادمة مشجعة عن قرب الوصول الى الهدف.

3. تعمل كمحفز، و تصبح شرطا هاما و ضروريا للتعلم⁽¹⁴⁾.

و بهذا، يصبح واضحا دور و أهمية التغذية الراجعة في العملية التعليمية كاملة، و التعلم الحركي خاصة، بما له من فوائد في العمل الرياضي. و لهذا، يجب الاهتمام بالتغذية الراجعة خلال العملية التعليمية و معرفة كيفية اعطاء التغذية الراجعة الى المتعلم، لأنه كلما كانت التغذية الراجعة غير دقيقة تكون المادة التعليمية صعبة. و هذا ما يؤكد (داريل سايد نتوب): "ان دقة التغذية الراجعة تعتمد على المعلومات التي تحتويها، و على مدى ارتباطها بالعمل المراد تعلمه¹⁵. و بهذا، يمكننا أن نقول: اذا كان العمل المراد تعلمه، أو التغذية الراجعة غير دقيقة، فان التعلم سوف يكون صعبا، و غير ذي جدوى.

تتفق (عفاف عبد الكريم) مع الكاتين السابقين في تحديد وظائف التغذية الراجعة، و تجعل لهذا ثلاث وظائف، ولكن تحددها كما يلي⁽¹⁶⁾:

1. الاخطار: تكون مرتبطة بمعلومات عن النتائج، أو عن الأداء، أو عن نتائج الأداء، بمعنى تحصيل الهدف.

2. التعزيز: و هنا يكون حسب الحالة، و الحصول على نوع من الأثر، سواء كان ايجابيا أو سلبيا.

3. التحريك النفسي: و هنا لقصد الارتقاء بنوع الدافعية لدى المتعلم.

و من خلال ما تقدم يرى الباحث بأن وظائف التغذية الراجعة المرتبطة بالعمل تكون متنوعة و متعددة، على النحو التالي:

1. تمدنا بالمعلومات اللازمة للقيام بالعمل المطلوب.

2. تجعلنا نقوم بالفعل (الحركة) لانجاز العمل.

3. الاخطارات، و التي تكون مرتبطة بالمعلومات عن نتائج العمل.

4. مقارنة اثار الحركة المؤداة بالهدف المطلوب.

5. اعادة توجيه الحركة اذا لم تحقق الهدف أو الثواب، و التعزيز اذا حققت الهدف المطلوب.

6. التحريك النفسي عند المؤدي من أجل الدفع بالعمل و الأستمرارية.
7. و في الأخير تصبح كحافز قوي، و تكون كشرط قوي للتعلم و اعادة العمل.

3. تصنيف التغذية الراجعة:

ان تصنيف التغذية الراجعة، يعتمد بشكل كبير على مصادر هذه التغذية، و على الطرائق المستعملة لأجل تعزيز استجابة التلاميذ أو اللاعبين للواجب بصورة ايجابية، ان كان الهدف تعليميا أو تقويميا، و الوقوف على انجازات التلاميذ أو اللاعبين للعمل، أو معرفة نتيجة عمل.

ان تصنيف التغذية الراجعة، يمكن أن، يتبع عدة متطلبات نذكر منها مايلي:

1. تصنيف التغذية الراجعة تبعا للهدف
2. تصنيف التغذية الراجعة تبعا لمصادر المعلومات
3. تصنيف التغذية الراجعة تبعا لتوقيت استخدامها

1.3 تصنيف التغذية الراجعة تبعا للهدف:

يقول (فتحي ابراهيم حماد):" ان تصنيف التغذية الراجعة طبقا للهدف، ينقسم الى ثلاث أنواع رئيسية⁽¹⁷⁾.

- التعرف على مستوى الأداء
- التعرف على نتائج الأداء
- امداد المتعلم بالاطفاء التي حدثت و كيفية اصلاحها

و بالتالي فهي تتبع ما يرغب المتعلم الوصول اليه، وتعتمد على الهدف الذي يرغب المعلم الوصول اليه مع المتعلم فهي تكون بشكل دائري موجه نحو الهدف مباشرة و كيفية تحقيقه.

2.3 تصنيف التغذية الراجعة تبعا لمصدر المعلومات:

حسب (فتحي ابراهيم حماد) فهي تنقسم تبعاً لمصدرين أساسيين هما (18):

- أ. مصادر داخلية: و تحتوي على مصدرين أساسيين :
 - ملاحظة الناشئ لأدائه.
 - التغذية الراجعة الصادرة عن الاحساسات المختلفة.
- ب. مصادر خارجية: وهي تتنوع الى أربعة مصادر:
 - التغذية الراجعة الصادرة عن أشخاص آخرين غير المدرب، كالزميل.
 - التغذية الراجعة الناتجة عن معرفة نتائج الأداء.
 - التغذية الراجعة المشتقة عن الأفلام التي سجلت الأداء (كالفيديو....).

أما (عباس أحمد السامرائي) فيضع تصنيف التغذية الراجعة تبعاً للمصدر كما يلي (19):

- مصادر خارجية
- مصادر داخلية (حيوية أو ذاتية)
- مصادر متداخلة لأكثر من مصدر

و يمكن على ضوء هذه المصادر أن تكون هناك تغذية راجعة. فالمصادر الخارجية يمكن أن تكون سمعية أو بصرية، فيتولد لنا تغذية راجعة سمعية و تغذية بصرية، و يمكن أن تكون سمعية و بصرية معا.

فالتغذية الراجعة البصرية، مثل حركة الابهام الى الأعلى توضيحاً للعمل الجيد، أو الى الأسفل توضيحاً للخطأ، أو حركة الرأس الى الأمام، أو الجانب (بالإيجاب أو السلب): أو الابتسامة، الى غير ذلك من المصادر الخارجية البصرية. أما السمعية فهي كل أنواع التصميمات، و الكلام الموجه الى اللاعب، سواء من قبل المدرب، أو الجمهور، أو الزميل و هي كلها صادرة من خارج الفرد، و تؤثر فيه من أجل الانجاز، و أحيانا تكون المصدر سمعية و بصرية، و يكون فيها الفعل

مشتركا بين التصحيح الشفهي و العرض. أما المصدر الثاني فهو مصدر داخلي حسي أو تغذية راجعة داخلية تصدر من داخل الفرد، من احساسه و شعوره بالانجاز بدون أن تعطيه تغذية راجعة فإنه يحس بأنجازة بمفرده و بدون توجيه من المدرب أو المعلم كشعوره بالالتزام أو الراحة أو التعب. فهذه الأشياء يحس بها اللاعب و تظهر على انجازة و تأثر فيه. أما المصدر الثالث للتغذية الراجعة فيتألف من عدة مصادر و هذا ما يحدث للاعب أو التلميذ حيث أنه يتلقى المعلومات من أكثر من مصدر سواء كان داخليا أو خارجيا كاحساسه بالخطأ أو الانجاز الجيد مع اشارة المدرب أو المعلم و تقدمه لانجاز و صرخة الجمهور سواء بالفرح أو الغضب.

3.3 تصنيف التغذية الراجعة تبعا لتوقيت تطبيقها (لتوقيت استخدامها):

لقد صنفها (فتحي ابراهيم حماد) الى ثلاث تصنيفات⁽²⁰⁾:

1. تغذية راجعة أثناء الأداء
2. تغذية راجعة سريعة، بعد الأداء مباشرة
3. تغذية راجعة بعد الانتهاء من الأداء مباشرة

و هي تعتمد على التوقيت الذي تعطى فيه المعلومات الى المتعلم و سوف نتطرق بالتفصيل الى هذا عندما نتحدث عن أنواع التغذية الراجعة بعد الانتهاء من الأداء مباشرة.

4. استخدام التغذية الراجعة:

ان من أهم أسباب ضعف العملية التعليمية، هو غياب التغذية الراجعة أو قلتها. فهي تعكس مدى التفاعل القائم بين المدرس أو المدرب، و اللاعب أو التلميذ و التي تؤدي الى حدوث التغيرات المرغوب فيها في سلوك التلميذ أو اللاعب. فهناك الكثير من المعلومات الحسية التي يمكن أن يتلقاها الفرد، و بالطبع ليس كل المعلومات تعود بالمهارة الحركية بالفائدة و تساعد على الانجاز الجيد.

و هنا يؤكد(عباس أحمد السامرائي) بقوله: " ان الاستخدام الصحيح للتغذية الراجعة المصاحبة بالمقارنة مع مصادر أو نماذج صحيحة تعني العملية التعليمية بشكل جيد و مؤثر و توصل الى الهدف المطلوب بأسهل الطرق أو أحسن طريقة ممكنة و بأقصر وقت"⁽²¹⁾. وبهذا، يتضح لنا أن الاستخدام الأمثل للتغذية الراجعة يؤثر بكيفية ايجابية على التعلم الحركي عند الشخص. ولهذا، يجب أن يكون المدرب أو المعلم على دراية بكيفية استخدام هذه الأنواع من التغذية الراجعة.

5.أنواع التغذية الراجعة:

ان الحديث عن أنواع التغذية الراجعة يعد من المواضيع المهمة في مجال البحث، لأن التعرف على أنواع التغذية الراجعة و حسن استعمالها، يفتح لنا المجال الواسع من أجل أن نكون ملمين بالاستخدام الجيد لهذه الأنواع في المجال الرياضي.

لقد اختلفت المصادر التي تناولت موضوع التغذية الراجعة في تحديد أنواعها. فمنهم من اعتمد على مبدأ مصدر المعلومات التي يحصل عليها المتعلمون، لغرض تعديل سلوك أو استجابة حركية. و في هذا الجانب يقسم (عباس أحمد السامرائي) التغذية الراجعة الى قسمين⁽²²⁾:

1. التغذية الراجعة الداخلية أو الذاتية الحسية.

2. التغذية الراجعة الخارجية.

النوع الأول (التغذية الراجعة الداخلية الحسية): و هي المعلومات التي تأتي من مصادر حسية داخلية، كالأحاساس بالتوازن عند لاعبي الجمباز أو عندما يحدث التشنج العضلي عند لاعبي كرة القدم، فانه يحس بالألم الداخلي في العضلة. أما النوع الثاني (التغذية الراجعة الخارجية)، فهي حسب اسمها خارجية عن الجسم، و تأتي من مصادر خارجية كالتعليمات التي يوجهها المدرب أو المعلم، و هي لا تأتي من ذات الفرد أو من أعضائه الداخلية.

أما (جمال صالح) فيذكر هو الآخر نوعين من التغذية الراجعة. و على نفس المبدأ الذي ذكره (عباس أحمد السامرائي STALLING) و هما :

1. التغذية الراجعة الجوهرية.
2. التغذية الراجعة الاضافية.

فالتغذية الراجعة الجوهرية يقصد بها المعلومات الداخلية المستمدة من داخل الفرد، من شعوره الحركي (من شعوره الداخلي بالحركة) و كذلك من لمس له للأشياء و الاحساس بها، فهو يصف عن طريق اللمس.

أما التغذية الراجعة الاضافية فيقصد بها المعلومات الخارجية حول الأداء الحركي و التي تحصل عليها من المدرب، أو المعلم، أو الزميل، أو أي مصدر خارجي، يساعد على تصحيح، أو تعديل، أو تعزيز الاستجابة الحركية.

و يتفق (محمد يوسف الشيخ) مع (جمال صالح) في نوعين من التغذية الراجعة، ولكنه يسمي الجوهرية " بالتغذية الراجعة الأصلية". ويشير الى أن للتغذية الراجعة الأصلية دورا مهما في عملية التعلم، اذ هي موجودة دائما و لا يمكن حجبها عن المتعلم، في حين يمكن أن نحجب التغذية الراجعة الاضافية، أما (رمزية الغريب) فقد اعطت ثلاث تقسيمات للتغذية الراجعة، وهي تتفق مع (محمد مصطفى زيدان) في تحديد هذه الأنواع: " لقد أثبتت الأبحاث التي عملت على التغذية الراجعة أن هناك أنواعا ثلاثة من التغذية الراجعة (الرجعة)⁽²³⁾. و هذه الأنواع كما حددتها هي :

1. التغذية الراجعة الناتجة عن معرفة النتائج، و مدى النجاح في أداء العمل المطلوب. و هذه تعطى في العادة في نهاية الأداء، أي بعد أن ينتهي الفرد من القيام بالاستجابة. كما يطلق على هذا النوع بالتغذية الراجعة الساكنة تمييزا لها عن التغذية الراجعة الحسية، التي تسمى أحيانا التغذية الراجعة المتحركة أو الديناميكية.

2. التغذية الراجعة الناتجة عن معرفة الفرد بقدر من المعلومات التي تساعده على ادراك أفضل للمواقف، و هذا لا بد أن يحدث تحت شروط معينة، مثل تلازم اعطاء المعلومات مع الاستجابة خطوة خطوة.
3. التغذية الراجعة الحسية. وهذه تأتي عن طريق ما تمده الحواس للفرد من معرفة نابغة من الداخل.

و مهما كان، فان هذه الأنواع التي ذكرناها لا تقتصر على ما هي عليه بالمفهوم العام، بل تتشعب للحصول على المعلومات. فمنها ماهو سمعي و بصري، و منها ماهو حسي، و منها ماهو خارجي و له تأثير في الجسم، و منها ماهو عكس ذلك. وكذلك تأتي في أحيان متزامنة مع الحركة، أو قبل الحركة، أو بعدها، أو تأتي متأخرة، و منها ماهو متشابك (أي نستقبله من عدة مصادر). وقد حدد (عباس أحمد صالح السامرائي و عبد الكريم محمود السامرائي) عددا كبيرا من أنواع التغذية الراجعة²⁴:

1.5 التغذية الراجعة الأصلية:

وهي تحدث كنتيجة طبيعية لحركة الجسم. و هذا النوع يحدث بسرعة طبيعية، وليس كمعلومات أو نتيجة لحافز خارجي قصري صادر من بيئة خارجية، مثل حركة العين و السير مع حركة الذراعين و الرأس.

2.5 التغذية الراجعة الاعلامية:

وهي تلك المعلومات التي تعطي بعد اكتمال الاستجابة الحركية، و يمكن استعمالها لعمل استجابة ثانية مثل كلمة (صح أو خطأ).

3.5 التغذية الراجعة الداخلية:

و هي المعلومات التي تأتي من مصادر حسية داخلية، تشترك فيها عدة منظومات حسية عصبية، تؤثر في السيطرة على الحركة.

4.5 التغذية الراجعة الخارجية:

وهي خارجية عن الجسم ولا تأتي من ذات الفرد أو الأعضاء الأخرى،
وانما من مصادر خارجية كتعليمات المعلم.

5.5 التغذية الراجعة الاضافية:

هذا النوع من التغذية الراجعة مهم جدا بالنسبة الى المتعلم، وبخاصة في
مراحله الأولى. و يمكن أت تعطى بصورة مباشرة من قبل المعلم، أو بصورة غير
مباشرة بواسطة وسائل أخرى (كالفديوتيت).

6.5 التغذية الراجعة النهائية:

وهي النوع الذي يقع بعد الانجاز. و هذا النوع من التغذية الراجعة،
يكون موثوقا دائما، و يمكن اعطائه بصورة واضحة، أي بعد اكتمال الانجاز،
حيث يقوم المعلم باعطاء هذا النوع لتعزيز صحة الانجاز، أو تصحيح دقة العمل،
و التنبيه الى الخطأ الذي ارتكب أثناء العمل.

7.5 التغذية الراجعة المتزامنة:

يعطى هذا النوع من التغذية الراجعة أثناء القيام بممارسة الفعالية، مثلا:
أثناء تسلم الكرة من فعالية المناولة الصدرية فتكون التغذية الراجعة على
الذراعين، مع امتصاص الكرة بارجاع الرجل الأمامية الى الخلف.

8.5 التغذية الراجعة المتأخرة:

و هذا النوع من المحتمل أن يحدث مباشرة بعد الانجاز، أو بعد فترة متأخرة.

9.5 التغذية الراجعة المضخمة (التعزيزية):

و هي المعلومات التي تعطى من مصادر خارجية، لتضاف الى التغذية
الراجعة الداخلية (الذاتية). ويمكن أن تشمل الوصف و التقويم، و كذلك

المعلومات التصحيحية التي يمكن أن تعطى من قبل المعلم. و بهذا نكون قد أعطينا أنواعا مختلفة من التغذية الراجعة التي ظهرت في مصادر متعددة.

الخاتمة:

ان التغذية الراجعة تعتبر من أهم المواضيع التي يجب على المدرب أو المدرس أن يتقن استعمالها، و التحكم فيها حسب نوعية الانجاز. هذه المعلومات عن التعلم أو الانجاز، تكون دائما تحت سيطرة المعلم. هذه من الأمور المهمة التي يحملها التمرين و فهم المبادئ الأساسية مهم جدا لاعطاء التغذية الراجعة للمتعلم. و معرفة كيفية سير الحركة و سير التمرين يزيد من احتمال نجاح هذه العملية. لهذا، فالتغذية الراجعة مهمة جدا، حيث أنها الحالة التي تؤثر و بصورة دورية في التعلم، فيجب فهمها جيدا اذا أردنا نجاح العملية التعليمية.

❖ هوامش البحث

- (1) كمال الدسوقي: ذخيرة علم النفس، المجلد الأول، ص544.
- (2) فاخر عاقل: معجم علم النفس الإنجليزي فرنسي-عربي، دار العلم للملايين الأولى، 1979.
- (3) رمزية الغريب: التعلم دراسة نفسية تفسيرية توجيهية، مكتبة الانجلومصرية، 1977.
- (4) داريل ساند توب: تطور مهارات تدريس التربية الرياضية، (ترجمة) عباس أحمد صالح السامرائي و اخرون، 1992.
- (5) عبد الحافظ محمد سلامة: وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعلم، ط2، دار الفكر، 1998، ص21.
- (6) ريجي مصطفى عليان، محمد عبد الديس: وسائل الاتصال و تكنولوجيا التعلم، دار الصفاء، 1999، ص58.
- (7) عفاف عبد الكريم: طرق التدريس في التربية الرياضية، دار المعارف، الاسكندرية، 1989.
- (8) فتحي ابراهيم حماد: التدريب الرياضي للجنسين من الطفولة الى المراهقة، دار الفكر العربي، 1996، ص183.
- (9) رمزية الغريب: مرجع سبق ذكره، ص451.
- (10) كمال الدسوقي: مرجع سبق ذكره.
- (11) فؤاد ابو حطب، امال صادق: علم النفس التربوي، ط2، المكتبة الأنجلومصرية، 1986، ص494.
- (12) رمزية الغريب: مرجع سبق ذكره، ص452.

- (13) أمين أنور الخولي، أسامة كمال راتب: التربية الحركية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص 140.
- (14) محمد يوسف الشيخ: التعلم الحركي، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 173.
- (15) داريل ساند توب، مرجع سبق ذكره، ص 374.
- (16) عفاف عبد الكريم: مرجع سبق ذكره، ص 173.
- (17) فتحي ابراهيم حماد: مرجع سبق ذكره، ص 184.
- (18) المرجع السابق.
- (19) عباس أحمد صالح السامرائي: محاضرات حول التغذية الراجعة، المدرسة العليا للأساتذة، 1996.
- (20) فتحي ابراهيم حماد: مرجع سبق ذكره، ص 185.
- (21) عباس أحمد صالح السامرائي، عبد الكريم السامرائي: كفاءات تدريسية في طرائق تدريس التربية الرياضية، بغداد، 1991، ص 120.
- (22) المرجع السابق.
- (23) رمزية الغريب: مرجع سبق ذكره، ص 453.
- (24) عباس أحمد صالح السامرائي، عبد الكريم السامرائي: مرجع سبق ذكره، ص 121.

الدراسات باللغة الأجنبية

Revue des Sciences de l'homme et de la Société



**Périodique international à comité de lecture Publié par
la Faculté des Sciences Humaines et Sociales**

Université Biskra- Algérie

ISSN 2253-0347

Dépôt Légal 1695-12

Décembre 2013

N°8

Walter Benjamin : une philosophie de la traduction

Dr. Souhil Sayoud

Université de Constantine 2, Algérie.

Résumé :

Cette étude est consacrée à l'interprétation de Walter Benjamin (1892-1940) de la traduction. La pensée fondamentale de Benjamin de la traduction est essentiellement développée dans un essai portant sur La tâche du traducteur (1923). Pour Benjamin, la traduction exprime essentiellement le grand désir d'une complémentarité des langues. Retrouver le pur langage recouvert et occulté par les langues, c'est la tâche essentielle de la traduction.

الملخص:

عالجنا في هذا المقال نظرية الترجمة عند الفيلسوف الألماني فالتر بنيامين (1892-1940). لقد طور بنيامين نظريته في الترجمة في مقال نشره عام 1923 بعنوان "مهمة المترجم"، بين فيه أن الترجمة تعبر بشكل أساسي عن الرغبة العميقة المسكونة في كل لغة من اللغات من أجل تجاوز فرديتها و تاريخيتها و تحقيق المصالحة الشاملة و الكلية للغات. و حسب بنيامين، فإن المهمة الأساسية للترجمة هي تحرير اللغة الصافية و الأدمية المحتجبة و المستترة وراء اللغات.

Présentation :

La réflexion philosophique de Walter Benjamin sur la traduction est, en effet, indissociable de sa réflexion sur le langage. Préoccupation précoce chez lui, la question de la traduction fait l'objet d'une première réflexion en 1916, dans son essai portant *Sur le langage en général et sur le langage humain*⁽¹⁾ dans lequel Benjamin parle pour la première fois de la traduction comme une "conversion" du langage des choses dans le langage des hommes, une conversion du silence dans le nom. Esquissée pour la première fois dans ce texte, la réflexion benjaminienne sur la traduction y reste néanmoins trop énigmatique, et ne trouvera son expression la plus développée que sept ans plus tard, en 1923, dans un article intitulé *La tâche du traducteur* servant comme avant-propos à la traduction allemande, effectuée par Benjamin lui-même, d'un ensemble de textes de Charles Baudelaire regroupés sous le titre de *Tableaux parisiens*.

Cela veut dire que la réflexion de Walter Benjamin sur la traduction n'était pas une réflexion "dans le vide", une réflexion abstraite et isolée, une pure spéculation, mais elle était au contraire intimement liée à son travail de traducteur de textes littéraires français en langue allemande.

C'est donc là qu'il faut chercher l'expression ultime de la pensée benjaminienne sur la traduction. En effet, dans son essai de 1923 consacré à la question de la traduction, nous pouvons remarquer que le champ d'investigation de la réflexion benjaminienne est mieux délimité que dans son essai de 1916, où la question de la traduction est

abordée par et à travers la question du langage. La pensée benjaminienne de la traduction reste néanmoins la même. Entre les deux essais, il y a donc une continuité de fond : si dans l'essai de 1916, Benjamin pense la traduction à partir du langage, dans l'essai de 1923 il la pense comme l'essence même du langage. Autrement dit, l'essai de 1923 n'annule pas l'essai de 1916, mais en est au contraire l'approfondissement.

Notre lecture de Walter Benjamin adopte le principe herméneutique suivant : aller du plus clair au plus obscur. Par conséquent, nous allons de l'essai de 1923 où la pensée de Benjamin est plus claire et plus développée à celui de 1916 où ses pensées sont encore enveloppées. Nous allons donc de ce qui est déjà développé à ce qui est encore enveloppé.

1.La traduction comme forme :

Dans *La tâche du traducteur*, Benjamin voulait en effet penser la traduction contre ce qu'il appelle "la théorie traditionnelle" de la traduction. En quoi consiste cette "théorie traditionnelle" de la traduction ? Elle consiste en ceci : la traduction est une transmission. Contre le primat accordé par ladite "théorie traditionnelle" à la "transmission", Benjamin affirme en effet la nécessité de penser la traduction comme "forme" :

La traduction est une forme (*Übersetzung ist eine Form*). Pour la saisir comme telle, il faut revenir à l'original. Car c'est lui, par sa traductibilité, qui contient la loi de cette forme⁽²⁾.

En la déterminant essentiellement comme *Form*, Benjamin semble en effet élever la traduction au niveau d'œuvre littéraire. Ce n'est pourtant pas le cas. En pensant la traduction comme "forme", Benjamin voulait en effet la libérer simultanément de l'assujettissement à l'original et au lecteur. Aux yeux de Benjamin, la "théorie traditionnelle" assujettit la traduction à l'original et au lecteur, en la pensant comme devant "transmettre" la pensée contenue dans l'original au lecteur. Or, selon Benjamin, la traduction n'est nullement un *transport* de "choses" d'une langue en une autre ; elle n'est nullement une "transmission" d'un contenu ou d'un message destiné au lecteur, car une traduction, nous dit-il, qui cherche à transmettre, ne pourrait transmettre que la communication, et donc quelque chose d'inessentiel. C'est là d'ailleurs l'un des signes auxquels se reconnaît la mauvaise traduction⁽³⁾.

En récusant la théorie traditionnelle qui pense la traduction comme transmission, Benjamin voulait en effet libérer la théorie de la traduction de la théorie de la ressemblance. Pour lui, la traduction n'est ni la reproduction d'un modèle, ni destinée à un quelconque sujet. Or, si la traduction n'est jamais, pour Benjamin, une reproduction de l'original, elle n'en est cependant pas totalement séparée ; au contraire, nous explique-t-il, elle s'y rapporte plus profondément encore :

Grâce à la traductibilité de l'original, la traduction est avec lui en très étroite corrélation. Disons même que cette corrélation est d'autant plus intime que pour l'original lui-même elle n'a plus de

signification. Il est permis de l'appeler naturelle et, plus précisément, corrélation de vie. De même que les manifestations de la vie, sans rien signifier pour le vivant, sont avec lui dans la plus intime corrélation, ainsi la traduction procède de l'original. Certes moins de sa vie que de sa *survie*. Car la traduction vient après l'original et, pour les œuvres importantes, qui ne trouvent jamais leur traducteur prédestiné au temps de leur naissance, elle caractérise le stade de leur survie. C'est, en effet, dans leur simple réalité, sans aucune métaphore, qu'il faut concevoir pour les œuvres d'art les idées de vie et de survie ⁽⁴⁾.

Ici se trouvent associées les notions de traduction, de "vie" et de "survie". Que révèle cette association pour la pensée benjaminienne de la traduction ? Que la traduction soit en "corrélation de vie" avec l'œuvre originale, cela veut dire en effet qu'elle en est son prolongement, ou son *projet* : ce en quoi elle continue de "vivre". La traduction serait alors le déploiement, ou le développement de l'œuvre. En elle, nous dit-il, "la vie de l'original, dans son constant renouveau, connaît son développement le plus tardif et le plus étendu ⁽⁵⁾.

Il y a donc bien une "vie" de l'œuvre, et cette vie se manifeste dans le changement, dans la croissance, dans l'extension et le "développement" de l'œuvre lequel s'accomplit dans et par la traduction. La traduction est donc ce mouvement qui conduit l'œuvre *en-avant* d'elle-même, ou et *en-dehors* d'elle-même. Et c'est ce principe qui permet alors à Benjamin d'affirmer, contre le principe de la ressemblance, qu'aucune traduction ne serait possible si son essence

ultime était de vouloir ressembler à l'original. Car, dans sa survie, qui ne mériterait pas ce nom si elle n'était mutation et renouveau du vivant, l'original se modifie. Même les mots bien définis continuent à mûrir. Ce qui, du temps d'un auteur, a pu être une tendance de son langage littéraire peut être épuisé par la suite ; des tendances immanentes peuvent surgir à neuf de la forme créée ⁽⁶⁾.

2.La traduction comme arrachement à l'être :

En quoi, demandons-nous, la traduction est-elle la "*survie*" de l'original ? Précisément en ce qu'elle est son renouveau. Mais ce mot de "renouveau" n'a nullement le sens d'une reproduction de l'œuvre telle quelle est, dans son intégralité, car la traduction "modifie" l'original ; et elle le modifie précisément en inscrivant ses mots, c'est-à-dire son langage, dans le temps historique, non celui de l'original mais celui du traducteur. La traduction serait ainsi la *temporalisation* de l'œuvre. Cette temporalisation, nous dit Benjamin, dans la mesure où elle conduit l'œuvre *en-dehors* d'elle-même, est précisément ce qui la *sauve*.

Ce principe sur lequel repose la conception benjaminienne s'oppose donc clairement au principe de la ressemblance. Si la traduction ressemblante, que l'on peut appeler aussi la traduction mimétique, en s'efforçant de reproduire l'œuvre telle quelle est, finit en effet par la pétrifier en la figeant dans une identité éternelle, la traduction benjaminienne, elle, en temporalisant l'œuvre, l'ouvre et l'expose au dehors et, ce faisant, l'arrache à sa complétude et son *être*.

Cet arrachement à *l'être* est aux yeux de Benjamin son ultime chance ou sa véritable survie.

La traduction consistera donc, selon Benjamin, dans l'arrachement de l'œuvre à son identité et à son être, en l'exposant au temps historique. Or cette *exposition au temps* qu'accomplit la traduction n'est rien d'autre que l'exposition à *l'autre langue*. Ce qui revient à dire que la traduction n'est finalement rien d'autre que l'exposition des langues les unes aux autres :

Ainsi la finalité de la traduction consiste, en fin de compte, à exprimer le rapport le plus intime entre les langues. [...] Ce rapport très intime entre les langues, est celui d'une convergence originale. Elle consiste en ce que les langues ne sont pas étrangères les unes aux autres, mais, *a priori* et abstraction faite de toutes relations historiques, apparentées en ce qu'elles veulent dire⁽⁷⁾.

3. La traduction comme épreuve de l'autre langue :

Dans la traduction, l'œuvre se trouve en effet *éprouvée*, et elle est éprouvée précisément en ce qui la constitue essentiellement : à savoir la langue. Dans le propos précédemment cité, Benjamin parle d'une parenté des langues : les langues, nous dit-il, sont apparentées les une aux autres. Cette parenté n'est toutefois nullement historique, mais anhistorique ou supra-historique : historiquement, les langues sont étrangères les unes aux autres ; anhistoriquement, sont apparentées. Et elles sont apparentées non pas en ce qu'elles disent mais en ce qu'elles "veulent dire". Les langues sont donc apparentées en ce qu'elles visent, et ce qu'elles visent n'est rien d'autre que la

"convergence originale". Mais comment les langues la réaliseraient-elles ? Elle se réalise par la traduction. La "convergence originale" des langues est donc la fin ultime de la traduction. Par la traduction et à travers elle, les langues visent en effet leur parenté originelle :

Si la parenté des langues s'annonce dans la traduction, c'est tout autrement que par la vague ressemblance entre l'original et sa réplique. De même qu'il est clair en général que parenté n'implique pas nécessairement ressemblance. [...] En quoi peut consister la parenté de deux langues si elle n'est pas historique ? Pas plus, en tout cas, dans la ressemblance des œuvres que dans celle des mots dont elles sont faites. Toute parenté transhistorique entre les langues repose bien plutôt sur le fait qu'en chacune d'elles, prise comme un tout, une seule et même chose est visée qui, néanmoins, ne peut être atteinte par aucune d'entre elles isolément, mais seulement par la totalité de leurs intentions complémentaires, autrement dit le pur langage ⁽⁸⁾.

En effet, si les langues sont historiquement plusieurs et multiples et, donc, étrangères les unes aux autres, elles sont néanmoins originellement apparentées ; et elles le sont en ce qu'elles ont toutes une seule et même visée : à savoir le "pur langage". Dans ce contexte, Benjamin opère en effet une distinction entre la "visée" et la "manière de viser" ⁽⁹⁾.

Les langues sont, quant à leur "manière de viser", étrangères les unes aux autres mais, quant à leur "visée", sont toutes apparentées. Une langue, seule et solitaire, ne pourrait en effet jamais atteindre la visée, à savoir le pur langage ; pour le faire, elle a absolument besoin

d'une autre langue, d'au moins une. Ce n'est qu'alors, dans la complémentarité de leurs "manières de viser", qu'elles peuvent parvenir, ensemble et médiatement, à la réalisation de leur visée commune. La traduction n'est en fin de compte que l'accomplissement de ce besoin absolu, ou plutôt, de ce besoin d'absolu.

4. *La traduction comme besoin d'absolu :*

Si la traduction annonce, comme nous l'avons dit, le besoin d'absolu, serait-elle alors la relève de l'œuvre, son *Aufhebung* ?

De manière médiane, c'est la croissance des religions qui, dans les langues, fait mûrir la semence cachée d'un langage supérieur. Ainsi la traduction, encore qu'elle ne puisse prétendre à la durée de ses ouvrages, étant en cela sans ressemblance avec l'art, ne renonce pas pour autant à s'orienter vers un stade ultime, définitif et décisif, de toute construction verbale. En elle l'original croît et s'élève dans une atmosphère, pour ainsi dire plus haute et plus pure, du langage, où certes il ne peut vivre durablement, et qu'il est en outre loin d'atteindre dans toutes les parties de sa forme, vers laquelle cependant, avec une pénétration qui tient du miracle, il fait au moins un signe, indiquant le lieu promis et interdit où les langues se réconcilieront et s'accompliront⁽¹⁰⁾.

Dans la traduction et par elle, l'œuvre se sépare en effet de sa complétude individuelle et solitaire et participe, par là, au mouvement général d'harmonisation et de totalisation des intentions des langues en vue d'atteindre le pur langage. La traduction serait ainsi un

processus d'absolutisation et d'accomplissement de l'œuvre. Mais cette absolutisation, nous dit Benjamin, n'est jamais accomplie ; le lieu vers lequel l'œuvre s'élève n'est jamais "atteint sans reste" ⁽¹¹⁾ : il est seulement promis. La traduction ne fait donc que promettre, et la pleine révélation du langage pur est toujours *à-venir*.

Etant seulement promis, le pur langage est ainsi inaccessible, insaisissable et reste complètement *extérieure* au langage. Cela ne veut pas dire, pour autant, que le pur langage serait quelque chose qui existerait dans un au-delà métaphysique, une Idée métaphysique. Pour Benjamin, le pur langage est ce qui dans le langage n'est pas langage, ce qui le dépasse et le surpasse infiniment ; et c'est en ce sens qu'il lui est *étranger*. C'est pour cela que le pur langage auquel la traduction devrait nous conduire demeure à jamais inapprochable et inatteignable : "car autant qu'on en puisse extraire du communicable pour le traduire, il reste toujours cet intouchable sur lequel portait le travail du vrai traducteur et qui n'est pas transmissible" ⁽¹²⁾.

Dès lors, la langue de la traduction apparaît comme en avance, ou en retard sur elle-même, parce qu'elle est précisément suspendue à ce qui ne cesse de la devancer et de la surpasser : En effet, si, dans l'original, teneur et langage forment une certaine unité comparable à celle du fruit et de sa peau, le langage de la traduction enveloppe sa teneur comme un manteau royal aux larges plis. Car il renvoie à un langage supérieur à lui-même et reste ainsi, par rapport à sa propre teneur, inadéquat, forcé, étranger ⁽¹³⁾.

5. La traduction comme désappropriation du langage :

Ce que la traduction accomplit, en le conduisant en avant ou, mieux, en dehors de lui-même, ce n'est rien d'autre que la désappropriation du langage. Cette désappropriation, nous l'avons déjà vu, est la fin ultime de la traduction. Or, conduire le langage vers sa fin, cela veut dire pour Benjamin, non pas l'épuiser et l'achever, mais le rapporter à sa fin : dans la traduction, le langage se porte et se rapporte à un principe qui lui est radicalement extérieur, à savoir le pur langage. Mais comment cette désappropriation s'accomplit-elle dans la traduction ? La désappropriation du langage, son expropriation, ou son dépaysement, s'accomplit dans la traduction comme un suspens de sa fonction de communication.

Le suspens de la communication s'accomplit à son rôle par le suspens du sens lui-même. Car conduire le langage vers sa fin ultime, c'est-à-dire vers le pur langage, que Benjamin appelle parfois aussi le "vrai langage", c'est le conduire vers une zone où il n'exprime plus rien : "Dans ce pur langage qui ne vise et n'exprime plus rien, mais, parole inexpressive et créatrice, est ce qui est visé par toutes les langues, finalement toute communication, tout sens et toute intention se heurte à une strate où leur destin est de s'effacer⁽¹⁴⁾.

En effet, ce dont il s'agit dans l'effacement de la parole expressive, ce n'est rien d'autre que l'effacement de la parole elle-même. En renonçant au sens, la traduction fait ressortir la "parole inexpressive", la parole pure, dissimulée jusqu'alors dans les langues :

Si jamais un langage de la vérité existe, où les ultimes secrets, que toute pensée s'efforce de révéler, sont conservés sans tension et eux-mêmes silencieux, ce langage de la vérité est le vrai langage. Et ce langage, dont le pressentiment et la description constituent la seule perfection que puisse espérer le philosophe, est justement caché, de façon intensive, dans les traductions⁽¹⁵⁾.

Pour Benjamin, le pur langage dont la traduction est chargée de faire apparaître n'existe que comme pressentiment, c'est-à-dire comme à-venir. Le "pas encore" est, en effet, son mode de présence ; sa révélation n'est donc jamais accomplie, jamais totale. C'est pourquoi le langage pur, nous dit Benjamin, demeure dans la traduction "caché", "de façon intensive", c'est-à-dire voilé, obscur, en retrait et tourné vers l'intérieur.

Mais pourquoi, après tout, Benjamin associe-t-il la traduction à la révélation du pur langage ? Pourquoi cette révélation ne pourrait avoir lieu que dans et par la traduction ? En effet, la conception benjaminienne de la traduction comme accomplissement et comme réalisation du pur langage trouve sa source et son origine dans la Kabbale lourianique. Benjamin s'y réfère explicitement quand il évoque la célèbre métaphore du vase brisé et ses débris : le vase est une image du langage absolu et ses débris sont les langues. Les langues sont donc dérivées du langage pur et absolu ; elles sont par rapport à lui, nous dit-il, "comme fragments d'un même vase, comme fragments d'un même langage plus grand"⁽¹⁶⁾.

Ainsi, de même que la reconstitution du vase se fait par la mise en accord de ses débris, de même la réalisation du langage pur s'effectue par la mise en connexion des langues. Nous comprenons donc pourquoi la mise-en-connexion des langues ne peut se réaliser que dans et par la traduction. La traduction comme mise-en-rapport des langues les unes avec les autres n'est en effet rien d'autre que leur *réconciliation*, ce par quoi s'accomplit le langage absolu.

6. La tâche du traducteur : libérer le langage pur

Or, s'il est vrai que les langues dérivent du pur langage, cela ne veut nullement dire que celui-ci ne serait en fin de compte que ces langues elles-mêmes telles quelles existent effectivement dans l'histoire. Loin d'être sa manifestation effective, les langues sont au contraire une dissimulation du langage pur : les langues *dissimulent*, *occultent* et *recouvrent* le langage pur. Se trouvant *exilé* dans les langues étrangères (et toutes les langues sont étrangères), le langage pur attend d'être libéré. Le libérer devient ainsi pour Walter Benjamin la tâche ultime du traducteur :

Racheter dans sa propre langue ce pur langage exilé dans la langue étrangère, libérer en le transposant le pur langage captif dans l'œuvre, telle est la tâche du traducteur⁽¹⁷⁾.

Si la tâche du traducteur est maintenant clairement définie, comment, dès lors, pourrait-il l'accomplir ? Comment pourrait-il s'en acquitter ? Le travail du traducteur, nous dit Walter Benjamin, est structuré par l'opposition de deux principes : le principe de fidélité et le principe de liberté.

Le principe de fidélité, que Benjamin nomme également principe de "littéralité", se rapporte au mot, alors que le principe de liberté se rapporte au sens. Cette structure antagonique est, soulignons-le, ce qui détermine la traduction traditionnelle régie par le principe d'imitation ou de ressemblance. Dans cette traduction, l'attention est portée davantage vers le sens : le traducteur cherche en premier lieu à restituer le sens de l'original, et pour cela, il devrait se laisser guider par le principe de liberté et ne porter attention à la forme de l'original que pour autant que la fidélité à celle-ci puisse en éclairer davantage le sens. Dans la traduction traditionnelle et mimétique, le principe de fidélité n'est donc observé qu'au nom du sens.

Mais, comme le remarque Benjamin lui-même, une traduction qui rend fidèlement chaque mot ne peut presque jamais restituer pleinement le sens qu'a le mot dans l'original. Car, selon sa signification littéraire pour l'original, ce sens ne s'épuise pas dans ce qui est visé, mais acquiert justement cette signification par la manière dont ce qui est visé est lié, dans le mot déterminé, au mode de la visée. [...] A plus forte raison, la littéralité syntaxique met un terme à toute restitution du sens et risque de conduire tout droit à l'inintelligible⁽¹⁸⁾.

C'est bien pourquoi la traduction ne peut que renoncer à la volonté de restituer le sens. Ainsi, tâchant de libérer le langage pur, *exilé* dans la langue étrangère, la traduction devrait finir par *laisser tomber le sens*. Ce renoncement au sens, ou cet abandon du sens, s'accomplit effectivement par la fidélité au mot, autrement dit par la littéralité. Partant, la langue de la traduction "peut et même doit, face

au sens, se laisser aller, afin de n'en pas faire résonner l'intention sur le mode d'une restitution, mais afin de faire résonner son propre mode d'intention en tant qu'harmonie, complément de la langue dans laquelle cette intention se communique" ⁽¹⁹⁾.

Régie par le principe de littéralité, la traduction transpose la syntaxe du texte original dans la langue d'accueil et finit, par là, par en faire trembler la syntaxe, en la désappropriant d'elle-même : cette *déprise* en est, en effet, un dérangement qu'elle devrait subir. Et c'est ce qui explique, selon Benjamin, que toute bonne traduction nous donne au début un sentiment d'étrangeté ou de malaise face ce qui est traduit : "C'est pourquoi, surtout à l'époque où elle paraît, le plus grand éloge qu'on puisse faire à une traduction n'est pas qu'elle se lise comme une œuvre originale de sa propre langue. Au contraire, ce que signifie sa fidélité assurée par la littéralité, c'est que l'œuvre exprime le grand désir d'une complémentarité des langues" ⁽²⁰⁾.

Dès lors, dans cette conception de la traduction, quel peut être le rapport entre littéralité et liberté ? En brisant le sens, la littéralité semble priver la liberté de tout droit, car à quoi cette dernière se rapporte-t-elle sinon à la restitution du sens. En effet, pour que le principe de liberté ait dans la nouvelle traduction droit de cité, il faut qu'il ne se rapporte plus à la restitution du sens, mais au langage pur :

Or c'est cette strate précisément qui confirme que la liberté de la traduction possède une légitimité nouvelle et supérieure. Cette liberté ne doit pas son existence au sens de la communication, auquel précisément la tâche de la fidélité est de faire échapper. Bien au

contraire, pour l'amour du pur langage, c'est vis-à-vis de sa propre langue que l'on exerce sa liberté. [...] Pour l'amour du pur langage, il brise les barrières vermoulues de sa propre langue : Luther, Voss, Hölderlin et Georg ont élargi les frontières de l'allemand⁽²¹⁾.

Ainsi, si littéralité et liberté sont, pour la conception traditionnelle et mimétique de la traduction, opposées l'une à l'autre, pour la nouvelle conception, en revanche, elles se complètent. Pour Walter Benjamin, littéralité et liberté ne s'excluent nullement mais devraient, au contraire, se compléter l'une l'autre : littéralité et liberté devraient travailler ensemble pour "l'amour du pur langage". Dans la traduction, le traducteur travaille sa propre langue au contact de l'autre langue, il travaille entre deux langues : il se tient donc dans *l'entre-deux*, entre sa propre langue et la langue étrangère. Le lieu où se tient le traducteur est pour ainsi dire le lieu de la *différence* des langues ; sa tâche, c'est de rapporter les langues les unes aux autres, en les conduisant vers cette région de l'entre-deux, région vide, lieu vide, lieu du déchirement et du silence. Ce lieu, ce n'est rien d'autre que le pur langage.

Pour Walter Benjamin, les traductions du poète allemand Friedrich Hölderlin, surtout celles des deux grandes tragédies de Sophocle, Antigone et Œdipe, confirment ces thèses sur la traduction : "L'harmonie entre les langues y est si profonde que le sens n'y est effleuré par le langage qu'à la manière dont le vent effleure une harpe éolienne. Les traductions de Hölderlin sont des archétypes de leur forme [...] C'est précisément pourquoi elles sont exposées plus que

d'autres à l'immense danger qui, dès le départ, guette toute traduction : que les portes d'une langue à tel point élargie et pétrie retombent et enferment le traducteur dans le silence. [...] Le sens y tombe de précipice en précipice, jusqu'à risquer de se perdre dans les gouffres sans fond de la langue." ⁽²²⁾.

7. Conduire le langage vers le langage du nom :

Quand Benjamin parle du silence, il en parle comme un danger auquel la langue, comme le traducteur, sont exposés. Pour lui, le silence n'est donc pas, ou ne doit pas être, la fin ultime de la traduction. Vers quoi donc la traduction benjaminienne veut en conduire le langage ? Pour Walter Benjamin, en restituant le langage au sens, la traduction ne veut nullement le conduire au silence, mais plutôt vers le *nom*. Or le langage du nom n'est-il pas cela même qui est impliqué dans la pensée benjaminienne de la Révélation ? Après avoir parlé du silence comme le danger auquel toute grande traduction est exposée, comme le confirment les traductions de Hölderlin, Benjamin ajoute toute de suite ces lignes :

Mais il existe un point d'arrêt. Aucun texte ne le garantit, cependant, hors du texte sacré, où le sens a cessé d'être la ligne de partage entre le flot du langage et le flot de la Révélation. Là où le texte, immédiatement, sans l'entremise du sens, dans sa littéralité, relève du langage vrai, de la vérité ou de la doctrine, il est absolument traduisible. Par égard non plus certes pour lui-même, mais seulement pour les langues ⁽²³⁾.

Ces lignes reprennent l'idée esquissée par Walter Benjamin déjà en 1916 dans son essai portant *Sur le langage en général et sur le langage humain*, idée selon laquelle le nom est ce en quoi le langage pur se met à découvert, ce en quoi le langage se donne. Dans cet essai, auquel nous avons déjà fait allusion au tout début de notre article, Walter Benjamin nous montre que parce que Dieu est créateur, le nom pour Lui est immédiatement verbe, et le verbe est aussi nom parce qu'il est savoir. En Dieu, nom et savoir sont donc identiques :

Ainsi, le langage est ce qui crée, ce qui achève, il est verbe et nom. En Dieu le nom est créateur parce qu'il est verbe, et le verbe de Dieu est savoir parce qu'il est nom. "Et Il vit que cela était bon", ce qui signifie qu'Il l'a connu en le nommant. Le rapport absolu du nom à la connaissance ne se trouve qu'en Dieu ; là seulement le nom, parce qu'il est au plus intime de lui-même identique au verbe créateur, est le pur "médium" de la connaissance⁽²⁴⁾.

Après la Création, Dieu a déposé Son pouvoir créateur dans le langage humain, Il a déposé le verbe dans le nom. Mais, "vidé de son actualité divine, ce pouvoir créateur est devenu connaissance. L'homme est celui qui connaît dans le langage même dans lequel Dieu est créateur. [...] Tout langage humain n'est que reflet verbe dans le nom⁽²⁵⁾.

Même au Paradis, l'homme connaissait les choses par le langage, seulement sa connaissance y était une connaissance parfaite, alors qu'elle s'est brouillée après le péché. Après le péché la connaissance est devenue extérieure au nom, car celui-ci a perdu

l'immédiateté qu'il avait au Paradis. Le nom a perdu sa pureté et son innocence et devenu un simple signe. Le langage du nom est devenu un langage des signes :

Tel est réellement le péché originel de l'esprit linguistique. En tant qu'il communique extérieurement, le mot est en quelque façon la parodie par le verbe expressément médiat du verbe expressément immédiat, du verbe créateur, du verbe divin, et c'est la déchéance du bienheureux esprit du langage, de l'esprit adamique, situé entre les deux. Car sont fondamentalement identiques le verbe qui, selon la promesse du serpent, connaît le bien et le mal, et le verbe qui communique extérieurement ⁽²⁶⁾.

Retrouver le langage adamique d'avant le péché originel, cela signifie alors retrouver le langage du nom pur, recouvert par le langage du bavardage, le langage de l'homme bavard, celui de la signification, auquel il faut l'arracher. Le retrouver, cela suppose en effet que la traduction devrait renoncer au sens et conduire le langage vers le mot. Et le conduire vers le mot, c'est le conduire vers la lettre. Et la traduction devient ainsi littéralisation du langage. Or, remarque Walter Benjamin, la littéralité, n'est-ce pas cela même qui caractérise le texte sacré, celui des Ecritures saintes ? Traduire un texte littéraire cela signifie alors le conduire vers le texte sacré : "La version interlinéaire du texte sacré est l'archétype ou l'idéal de toute traduction." ⁽²⁷⁾.

Notes :

- (1) Walter Benjamin, *Sur le langage en général et sur le langage humain*, trad. Maurice de Gandillac et revue par Rainer Rochlitz, in *Œuvres I*, trad. Maurice de Gandillac, Rainer Rochlitz et Pierre Rusch, Gallimard, coll. Folio, Paris, 2000, p. 142-165.
- (2) Walter Benjamin, *La tâche du traducteur*, trad. Maurice de Gandillac et revue par Rainer Rochlitz, in *Œuvres I, op. cit.*, p. 245. Dans la suite de notre article, toutes les citations sont tirées de cette traduction.
- (3) Ibid.
- (4) Ibid., p. 246-247.
- (5) Ibid., p. 247-248.
- (6) Ibid., p. 249.
- (7) Ibid., p. 248.
- (8) Ibid., p. 250-251.
- (9) Ibid., p. 251.
- (10) Ibid., p. 252.
- (11) Ibid.
- (12) Ibid.
- (13) Ibid., p. 252-253.
- (14) Ibid., p. 258.
- (15) Ibid., p. 254-255.
- (16) Ibid., p. 257.
- (17) Ibid., p. 259.

- (18) Ibid., p. 256.
- (19) Ibid., p. 257.
- (20) Ibid.
- (21) Ibid., p. 258-259.
- (22) Ibid., p.261.
- (23) Ibid.
- (24) Walter Benjamin, Sur le langage en général et sur le langage humain, op. cit., p. 153-154.
- (25) Ibid., p. 154.
- (26) Ibid., p. 160.
- (27) Walter Benjamin, La tâche du traducteur, op. cit., p. 262.

Bibliographie :

- (1) Walter Benjamin, *Sur le langage en général et sur le langage humain* [1916], trad. Maurice de Gandillac, revue par Rainer Rochlitz, in *Œuvres I*, traduit de l'allemand par Maurice de Gandillac, Pierre Rusch et Rainer Rochlitz, présentation par Rainer Rochlitz, Gallimard, coll. Folio, Paris, 2000, p. 142-165.
- (2) Walter Benjamin, *La tâche du traducteur*, trad. Maurice de Gandillac, revue par Rainer Rochlitz, in *Œuvres I*, op. cit., p. 244-262.

Le Temps Scolaire et Le Developpement Des Apprentissages Fondamentaux en Cinquieme Annee Primaire.

(Enquête réalisée auprès des écoles primaires de la ville de
Constantine)

Abdelaziz Benabdelmalek.

Université Constantine, Algrie.

Résumé :

C'est dans ce contexte que nous situons cette problématique récurrente autour de la temporalité scolaire, qui demeure une préoccupation majeure, compte tenu de la place qu'elle occupe dans le discours social. Elle reste même indispensable à l'optimisation et à l'aménagement du temps ainsi que l'énergie, garantissant l'amélioration des apprentissages fondamentaux et la performance des apprenants.

الملخص:

لقد بينت البحوث مدى ارتباط الزمن المدرسي بعملية التعلم، لأنها أثبتت أن التوافق بين الوتيرة السيكلوجية و البيولوجية مع الزمن المدرسي يزيد من الاداءات التعليمية للمواد الأساسية لتلميذ الصف الخامس ابتدائي. هذا الموضوع الذي نعرض بعض نتائجه خلال هذه المساهمة و كلنا يقينا أن الوقت كمفهوم أساسي لا يمكن تجنبه لدراسة مختلف ظواهر عملية التعلم.

Introduction

La problématique de la temporalité scolaire occupe une place de choix dans les politiques éducatives à travers le monde; il est reconnu aujourd'hui qu'elles représentent un indicateur déterminant dans le domaine de l'économie de l'éducation ainsi que dans les champs de l'engineering de la formation et de l'enseignement à travers l'optimisation du processus apprentissage. Dans la sphère de recherche appliquée en pédagogie, elle est abordée sous un angle bimodal afin de dévoiler les différents enjeux pédagogiques ayant un rapport à la question de temporalité qui reste la ressource principale de toutes activités éducatives et un facteur incontournable de la construction des apprentissages.

L'objet de cette problématique concerne les effets ou impacts de la distribution et de l'usage du temps scolaire sur les élèves et surtout sur les pratiques d'enseignement et leur efficacité demeurant mesurable autant sur les apprenants que sur les enseignants (Attali & Bressoux, 2002). La problématique de l'articulation « temps scolaire et développement des apprentissages » a été investie par plusieurs chercheurs (Bloom, 1974 & Smith, 1985) ; ils se sont intéressés au temps scolaire sur deux aspects complémentaires.

Le premier aspect revêt un cachet quantitatif insistant sur le volume de temps offert aux apprenants et ceci en fonction des différentes fluctuations (année, semaine puis journée). Quant au second aspect, il est de nature qualitative, mettant en relation les

contenus de programmes ou activités d'enseignement et les apprentissages des élèves. Le modèle d'analyse issu de la recherche de Smith (1985), articule ces deux aspects afin de déterminer le temps qualité institué et les effets internes d'instructions reçus par l'apprenant. Des recherches récentes, dirigées par Suchaut(1996), ont tenté de découvrir la relation existante entre les différences d'allocation de temps exerçant un impact pédagogique non négligeable et des relations fortes mais non linéaires qui sont détectées entre le nombre d'heures allouées à une discipline (français, arabe ou mathématiques) et les progressions des élèves en cours d'année scolaire.

Il convient de rappeler que des chercheurs ont estimé articuler le temps scolaire à des activités mentales, telles que les capacités mnésiques et ceci en fonction de 04 jours/semaine et de 06 heures et demi/jour, rythmicité qui semble la plus perturbante pour le processus de mémorisation (Delvolvé & Davila, 1996). Plus tard Delvolvé & Jeunier (1999), ont voulu tester l'influence de la durée de weekend end (02 jours et demi) sur les performances mnésiques d'élèves de l'école primaire tout le long de la journée.

D'autres recherches inscrites dans le champ des études cliniques se sont concentrées sur des aspects chrono biologiques et chrono psychologiques concernant les rythmes de l'enfant [Testu, (1999) & Montagner, (1996)].

En conclusion, le temps scolaire doit être considéré comme la ressource principale pour le développement de tout apprentissage et que la dimension qualitative prime sur la nature quantitative, car la première s'intéresse à la modification des conduites et comportements de l'élève en matérialisant les savoirs des différentes activités d'une manière comportementale et opérationnelle, dans des espaces didactiques afin d'embrasser une efficacité pédagogique. Alors que la seconde valorise le facteur temps dans son volume en ne cherchant que l'amplification des emplois du temps en horaires d'enseignement.

Repenser le temps à l'école ; le temps scolaire relatif aux apprentissages, faut-il le redistribuer ou le réduire ?

L'institution école de par son fonctionnement et son organisation pédagogique reste désormais fondée sur l'autorité du temps physique. Cette organisation interne permet aux élèves de synchroniser les différentes activités scolaires et d'acquérir les multiples apprentissages nécessaires à leur adaptation ainsi qu'à leur intégration sociale. Les activités reçues en milieu scolaire, se mesurent en temps institutionnel arrêté par les faiseurs sociaux ou par les adultes qui gèrent l'école. Néanmoins, il reste que chaque apprenant ou élève gère le temps scolaire selon son rythme biologique ou psychologique ; en un mot selon une temporalité qui lui est propre. Mais l'école s'astreint à adapter toutes ses activités et son fonctionnement selon l'autorité du temps physique.

L'école réputée par la capacité de produire les différents savoirs reste soumise à cette variable de temporalité ; elle constitue pour elle une contrainte influençant la transmission et l'organisation des savoirs.

1. Les apprentissages fondamentaux au cycle primaire (5^{ème} année).

L'école primaire constitue le palier initial de l'enseignement, elle est la base sur laquelle se fonde la formation du citoyen de demain. Elle conduit les générations montantes à un niveau de qualification les préparant à endosser de futures responsabilités sociales celles de devenir de véritables citoyens. La revue des différents systèmes éducatifs tente de nous éclairer sur les véritables missions que doit jouer l'enseignement primaire au vu des exigences multiples à savoir : économique, politique, écologique, sociale et culturelle ; nous citerons quelques missions dessinées par les politiques de l'éducation :

- Doter les jeunes élèves d'une maîtrise satisfaisante des apprentissages fondamentaux ;
- Permettre aux jeunes élèves une intégration sociale réussie en veillant sur le principe de l'égalité des chances ;
- Accompagner chaque élève en l'aidant à dépasser, voire surmonter ses éventuelles difficultés (scolaires, psychologiques et sociales) ;

- Faire découvrir et redécouvrir les potentialités réelles de chaque élève en lui accordant plus d'espace d'expression et d'épanouissement.

A cet effet, l'école primaire à ses différents niveaux, veille à développer :

- Les activités ou apprentissages primaires reçus au cycle du pré scolaire (activités d'éveil, de stimulation) ;
- Les apprentissages fondamentaux qui ont été initiés au cycle préparatoire (activités para scolaires) se poursuivent au cycle primaire à travers : les activités de langue (lire et écrire), l'éducation des mathématiques afin d'optimiser une exigence fondamentale de ce cycle à savoir :
 - La maîtrise des capacités linguistiques ;
 - Le développement des premiers apprentissages en mathématiques.

L'élève de la cinquième année contribue d'une manière ou d'une autre à la construction de son socle de base, il reçoit quelques apprentissages linguistiques sur sa langue maternelle qui l'aideront à mieux communiquer. Cette maîtrise de l'expression suppose donc un apprentissage linguistique qui va toucher trois segments de la langue :

- La structure de la langue (sémiologie et signification des mots, registre purement cognitif) ;
- L'apprentissage de la mise en correspondance de la structure de la langue et de ses caractéristiques, ce qui est de nature cognitive-sociale.

Nous, éducateurs ainsi que la majorité des parents sommes sensibles aux premiers apprentissages à savoir, l'expression orale et écrite, la possession d'un lexique ou vocabulaire, savoir nommer ou identifier,.....

Enfin, à l'école et ce quelque soit le niveau d'enseignement, les aspects linguistiques du langage (écrire, lire s'exprimer) ne sont ni systématiquement enseignés, ni systématiquement évalués au détriment des mathématiques qui reste un aspect vérifié, constaté, évalué et construit.

Cette absence d'intérêt est certainement liée au fait que la plupart des activités, même parmi les plus spécialisées ne mesurent pas le décalage qui existe entre nos représentations sur le fonctionnement du langage et la réalité de ce fonctionnement. Pour ce faire, l'enseignant doit mobiliser son savoir et son savoir-faire afin d'objectiver de nouvelles compétences dans le comportement de l'apprenant en direction de :

- La maîtrise de la langue arabe ou de la langue française en développant l'expression orale et écrite et en enrichissant le potentiel lexical de l'élève.
- L'élaboration et la mise en place d'échanges verbaux afin de développer la communication en respectant les règles grammaticales et orthographiques.

- Le développement de la lecture et l'écoute des textes lus adaptés à son âge issus du patrimoine culturel algérien et universel.
- La lecture individuelle, à haute voix, d'un texte comprenant les mots connus et les mots nouveaux.

2-Le temps scolaire au cycle primaire:

2-1 Evolution du temps d'enseignement en Algérie:

Tableau 01 : Evolution du volume horaire hebdomadaire et annuel dans l'enseignement primaire. (Source : Revue INRE Juillet Aout 2011 Alger)

Niveaux	E primaire Ancien Syst		Paliers 1/2 fonda1980/88		Paliers 1/2 fonda 1989		E primaire 2003/09		E primaire 2010	
	V H hebdo	VH annuel	VH semaine	VH annuel	VH semaine	VH annuel	VH semaine	VH annuel	VH semaine	VH annuel
1^{ère} année	2 3	6 9 0	2 7	8 1 0	2 7	8 1 0	2 7	8 1 0	2 4	7 2 0
2^{ème} année	2 3	6 9 0	2 7	8 1 0	2 7	8 1 0	2 7	8 1 0	2 4	7 2 0
3^{ème} année	2 3	6 9 0	2 7	8 1 0	2 7	8 1 0	29h 30mn	8 8 5	25h 30mn	7 6 5
4^{ème} année	2 3	6 9 0	2 7	8 1 0	2 7	8 1 0	27h 30mn	8 2 5	24h 30mn	7 4 3
5^{ème} année	22h 40mn	6 8 0	2 7	8 1 0	2 7	8 1 0	31h 30mn	9 4 5	24h 45mn	7 4 3
6^{ème} année	22h 40mn	6 8 0	2 7	8 1 0	2 7	8 1 0				
Moy du VH annuel		6 8 7		8 1 0		8 1 0		8 5 5		7 3 8

Nous constatons qu'en 1970(phase post indépendance et pré fondamentale) la moyenne du volume horaire au cycle primaire était de 687 h/an avec une moyenne hebdomadaire de 22,30h ; en 2010, il ya eu une nette augmentation puisque nous enregistrons 738 h/an et 24h30 réparties sur la semaine soit une augmentation dans les deux

cas de 01h.Cette augmentation du nombre annuel d'heures d'enseignement correspond à une diminution du nombre de jours d'école (augmentation des jours fériés, fêtes, jours non ouvrables).On remarque aussi que les enseignants se consacrent à des temps spécifiques (réunions, séquences de formation, remédiation en direction des élèves en difficultés).

Tableau 05 : Comparaison du volume horaire annuel avec les standards internationaux. (Nombre d'heures d'enseignement pour les élèves de 07/08 ans en Europe, source des données : OCDE 2008, Regards sur l'éducation).

Niveaux	Enseignement Primaire				Enseignement Moyen			
	1992	1996	2006	2008	1992	1996	2006	2008
Pays	1093	-	1080	1097	1042	964	1080	1068
U S A	1093	-	1080	1097	1042	964	1080	1068
France	944	900	910	926	632	647	634	644
Italie	748	748	735	735	612	612	601	601
Espagne	900	900	880	880	900	900	713	713
Portugal	882	783	860	855	648	644	757	752
Allemagne	790	772	810	805	761	715	758	756
Hongrie	-	551	777	611	-	473	555	611
Finlande	-	-	613	677	-	-	589	592
Australie	-	-	884	873	-	-	818	812
Autriche	-	684	774	779	-	658	607	607
Corée du sud	-	-	802	840	-	-	548	616
Moyenne des pays membres OCDE	858	791	812	786	781	700	715	703
Algérie	810	810	855	855	950	950	998-908	998-908

La lecture de ce tableau nous permet de positionner l'école algérienne en rapport avec les standards internationaux en termes de volume horaire d'enseignement à l'école primaire; la première remarque concerne la variabilité des temps d'enseignement (OCDE, 2000). Les pays présentant les volumes horaires d'enseignement au cycle primaire les plus réduits sont la Finlande : 677h/an, la Hongrie : 611h/an par contre des pays comme, les USA, la France comptent respectivement 1097h/an et 926h/an. La Corée du Sud : 855h/an, l'Espagne : 880h/an, présentent des temps d'enseignement supérieurs ou égaux à ceux en vigueur en Algérie 855h/an

2-2 Le temps scolaire en Algérie en rapport avec d'autres pays

Tableau 03 : Comparaison du volume horaire annuel et du nombre de jours d'enseignement avec les standards internationaux.(Source OCDE 2007/2010).

P a y s	Volume horaire annuel			Nombre de jours par année			Moyenne
	Primaire	Moyen	Secondaire	Primaire	Moyen	Secondaire	
A l g é r i e	856-904	960-1050	1024-1180	1 6 0	1 6 0	1 6 0	3 2
Moyenne OCDE	7 9 6	9 9 8	1 0 6 0	1 9 0	1 9 0	1 9 0	3 8
R u s s i e	8 7 5	8 7 5	8 7 5	1 7 5	1 7 5	1 7 5	3 5
F i n l a n d e	747-934	747-934	934-1090	1 8 7	1 8 7	1 8 7	3 1
P o r t u g a l	912-969	969-1116	608-1330	1 9 0	1 9 0	1 9 0	3 8
E c o s s e	9 2 5	1 0 1 7	592-1295	1 8 5	1 8 5	1 8 5	3 7
E s p a g n e	1 0 0 0	1 0 0 0	1 2 0 0	2 0 0	2 0 0	2 0 0	4 0
F r a n c e	840-960	875-1120	1050-1600	175-200	175-200	175-200	35-40
E A U	9 2 7	9 2 7	9 2 7	1 8 0	1 8 0	1 8 0	3 6
I t a l i e	8 9 1	8 9 1	8 9 1	1 6 7	1 6 7	1 6 7	3 3
B r é s i l	8 0 0	8 0 0	8 0 0	2 0 0	2 0 0	2 0 0	4 0
A l l e m a g n e	693-1015	693-1015	970-1203	188-200	188-208	188-208	34-37

Il ressort que le nombre de semaines réservés au temps d'enseignement et à l'application des programmes reste insuffisant au vu des standards internationaux. En Algérie, le nombre réel de semaines d'enseignement est de 28 et 04 semaines supplémentaires sont réservées aux évaluations.

3-Le contexte:

Depuis des années on ne cesse de constater que l'école, dans les activités de ses différents paliers et ses différentes classes, souffre de l'aménagement du temps scolaire ; ce dernier se mesure par le progrès dans l'exposition du savoir que l'enseignant essaye de dispenser et de développer en introduisant à chaque fois de nouveaux savoirs avec bien sûr de nouvelles représentations. Ce constat confirme cette observation puisque chaque enseignant essaye d'accompagner les apprenants afin qu'ils puissent élaborer et produire un savoir souvent difficile à extirper ou à faire assimiler. Cette intervention permet aussi à l'apprenant, de découvrir la nature du savoir, de transformer ses capacités et ses représentations allant même jusqu'à modifier des pré-requis devenant avec le temps obsolètes ou non fonctionnels.

L'enseignant reste alors maître de la production temporelle dans une situation d'apprentissage, il présente, décrit, propose puis il consolide les nouveaux savoirs :il éveille un intérêt didactique à l'objet d'enseignement. Cet enseignant, à travers ses différentes postures didactiques, peut faire accélérer l'obsolescence d'un objet et créer un

starter motivationnel en introduisant un nouvel objet qui relancera le temps d'enseignement (chrono-genèse). Pour chaque objet, il doit définir les besoins des élèves en diagnostiquant leurs véritables attentes et demandes en identifiant ce qu'ils doivent savoir et savoir-faire et enfin, ce qu'il est impératif, pour eux, de connaître à n'importe quel palier (topo-genèse) (Mercier, 1995). L'enseignant demeure alors responsable du temps scolaire, car il doit veiller au contenu du savoir qui enclenche la progression en introduisant des savoirs qui induisent des situations-problèmes ; il produit ainsi l'espace-temps didactique.

Comment le temps scolaire permet-il de produire l'apprentissage ? Qui mesure le temps personnel des élèves ?

Le temps d'enseignement ou d'apprentissage permet de tenir un engagement tacite, car il autorise à poser aux élèves des questions dont ils ne connaissent pas la réponse. C'est la raison de l'organisation du savoir en un développement notionnel linéaire.

Questions soulevées:

- Comment l'élève peut-il et utilise-t-il son temps ?
- Qu'attend-il de son enseignant qui lui demande d'apprendre ? à bien gérer son temps ?
- Quelle est l'incidence de la qualité de la gestion de temps scolaire par l'élève sur la progression et la qualité des apprentissages ?

Le rapport temps scolaires et apprentissage des fondamentaux:

Tableau 04 : Volume horaire hebdomadaire par niveaux d'enseignement (cycle primaire).

H o r a i r e s	P r o p o s i t i o n	A c t u e l	D i f f é r e n c e
Temps scolaire minimum	2 3 h 1 5 m n	2 4 h 1 5 m n	-01h 15mn
Activités dirigées	4 5 m n		+45mn
Education morale	I n t é g r é e	0 1 h 1 5 m n	-01h 15mn
Remédiation pédagogique	02h 15mn (AMF)	0 2 h 1 5 m n	/
Temps de présence en classe	24h (+02h 15 mn)	26h (+02h 15mn)	- 0 2 h
Temps de présence à l'école	26h 15mn (+02h15mn)	28h 15mn (+02h15mn)	+ 0 2 h
Charge horaire maximum de l'enseignant	27h 45mn (+02h15mn)	29h + 01h30mn	-01h 15mn
Entrées et sorties	0 8 h - 1 1 h 1 5 m n 13h-15h30mn	0 8 h - 1 1 h 3 0 m n	-01h / j
		13h-16h15mn 01j / 4 13h-15h 30mn 3j / 4	-15mn

Tableau 05 : Comparaison des taux impartis aux principaux domaines d'apprentissage dans l'enseignement primaire. (Source : Projet de refonte du temps scolaire en Algérie MEN 2011/2012).

Domaines d'apprentissages	Algérie	Tunisie	Pays de L' U E (moyenne)
Langue nationale	42,67-53,38-34,38	29,87-50-19,67	2 0 %
Langue étrangère	1 0 , 6 7	2 2 , 7 3	1 0 %
Mathématiques	2 0	1 9 , 4 8	2 0 %
S c i e n c e s	0 6 , 6 7	1 1 , 0 4	2 0 %
Activités artistiques	0 3 , 3 3	0 5 , 1 9	1 5 %
Education physique	0 3 , 3 3	0 3 , 9 0	0 5 %
Activités diverses	1 3 . 3 3	0 7 . 7 9	1 0 %

La refonte de la pédagogie et des programmes, après avoir opté pour des principes de réajustement, a concerné les programmes scolaires, les approches pédagogiques (une approche intégrative) et les manuels scolaires. Ainsi, les programmes ont été élaborés selon une architecture obéissant à une progression pédagogique type concentrique qui consiste à établir un curriculum récurrent c'est-à-dire une même matière est abordée à différents moments de la scolarité ce qui permet de l'éclairer et de l'approfondir de façons différentes chaque fois reprise, en fonction de l'état de développement et de la motivation des élèves.

Nous constatons que les pratiques pédagogiques font état de linéarité observée dans la programmation des matières à investissement cognitif type logico mathématiques la matinée et les activités linguistico verbale l'après-midi, répartition loin d'être vérifiée scientifiquement. Il faudrait signaler l'émergence de nouvelles disciplines au cycle primaire telles que :

- Education scientifique et technologique en 1^{ère} année primaire ;
- Langue amazighe en 4^{ème} année primaire ;
- Langue française en 2^{ème} année primaire, sans oublier l'adoption de symboles universels au niveau des mathématiques.

Nous relevons un allègement dans l'aménagement du temps scolaire en vigueur depuis la rentrée 2008/2009, en réponse à l'évaluation

évolutive lancée par le ministère de l'éducation nationale en direction de la réforme du système éducatif, là où fut constaté « un certain nombre de dysfonctionnements liés notamment à la surcharge des contenus notionnels des programmes des disciplines à différents niveaux depuis le cycle primaire ». Cette circulaire ministérielle de juillet 2008 avait principalement comme objet l'allègement des programmes et surtout à élaguer « les notions non essentielles », celles qui « ne constituent pas des pré requis indispensables aux apprentissages ultérieurs »

Il est nécessaire de rappeler que les experts ont donné des explications quant à la lourdeur de la temporalité scolaire dans nos écoles, constatée à tous les niveaux après la mise en application de la refonte pédagogique ; ils évoquent : « un des éléments explicatifs de la surcharge des programmes et de la nécessité qu'il y a eu à revoir les contenus ayant trait à la difficulté liée à la maîtrise effective et à l'opérationnalisation de la notion de compétences ». Mais aussi avec ce « qu'elle suppose comme déclinaison en compétences disciplinaires et transversales et du nouvel outil requis pour la mise en œuvre de la nouvelle approche pédagogique à savoir le référentiel de compétences ».

En effet, sans une définition claire des compétences attendues de l'élève au niveau de chaque cycle, la définition des matières à enseigner restera approximative, le référentiel de compétences permet d'alléger les programmes, c'est-à-dire de s'en tenir aux programmes.

Dans notre cas il semble que les programmes aient été réfléchis et élaborés en termes de disciplines au lieu des compétences à développer chez les futurs apprenants (tendance de la massification disciplinaire).

Il y a lieu de préciser que l'allègement n'a pas concerné certaines matières telles que l'arabe, l'éducation islamique et l'histoire ; comme il y a lieu de préciser que 36 programmes du cycle primaire ont été allégés.

Répartition du volume horaire hebdomadaire sur les apprentissages scolaires :

A première vue, nous constatons que l'apprentissage des langues dans le système éducatif algérien occupe une place de choix (15h) dans le volume horaire hebdomadaire dont (12h) sont réservées à la langue arabe et (03h) à la langue française. Si on venait à faire une comparaison avec des pays de l'U E nous aurions une proportion un peu réduite à la nôtre.

4– Les recherches sur le temps scolaire au niveau international:

Tableau 06 : Comparaison entre les activités scolaires et leurs volumes horaires en fonction de l'activité physique et sportive.

Pays	2005	2008	2005	2008
Grande Bretagne	08%	09%	07%	07%
France	11%	11%	13%	13%
Danemark	21%	20%	10%	10%

Espagne	11%	11%	11%	11%
Portugal	18%	12%	09%	06%
Allemagne	15%	15%	11%	11%
Hongrie	15%	14%	11%	12%
Finlande	14%	19%	09%	09%
Mexique	05%	05%	05%	05%
Autriche	18%	18%	10%	10%
Corée du sud	13%	13%	10%	10%
Japon	10%	10%	09%	09%
Moyenne des pays membres OCDE	12%	12%	08%	09%
Algérie	12%	07%	06%	04%

Nous remarquons que le temps alloué aux activités d'éveil, de stimulation et de médiations culturelles (dessin, musique, expressions) représente 10% de la totalité du volume horaire réservé aux activités scolaires. Selon les statistiques arrêtés en 2008, nous constatons que certains pays affichent des taux assez importants tels que: la Finlande, l'Autriche, l'Allemagne, respectivement de 19%, 18%, 15%; tandis que nous observons un faible pourcentage au Mexique et Grande-Bretagne, 05% et 09%. Pour ce qui est de l'Algérie, elle enregistre un faible taux en comparaison aux autres pays (07%).

Quant à l'activité physique et sportive, elle connaît un volume horaire des plus faibles au vu des standards internationaux et en comparant à la moyenne des pays de l'OCDE.

5- L'enquête réalisée dans les écoles de la ville de Constantine:

Présentation des résultats:

Cette enquête tente de faire dissiper les dysfonctionnements et les zones d'ombre ayant trait au rapport temps scolaire et apprentissages fondamentaux en 5ème année primaire; elle accorde un regard particulier à l'amélioration de la qualité des fondamentaux en l'occurrence :la langue arabe, la langue française et les mathématiques et ceci bien sûr à travers des indicateurs optimisant la rationalité dans l'utilisation du temps d'enseignement en direction des élèves inscrits en cinquième année primaire, que nous présentons ci-après:

- La maîtrise du temps d'apprentissage alloué /réservé par le maitre et le résultat escompté en direction des apprenants;
- Le temps effectivement consacré aux enseignements de ces activités est systématiquement corrélé aux résultats scolaires.

Pour appréhender au mieux cet objet de recherche, son fonctionnement, son évolution et ses impacts respectifs sur le développement des fondamentaux, il est apparu indispensable de se référer à une approche méthodologique, elle-même complexe voire inadaptée, susceptible de nous éclairer à différents niveaux. Ce dispositif a été construit comme suit :

- Le choix d'un échantillon de (10) écoles représentatif de la circonscription composée d'écoles appartenant à la zone: urbaine de la ville de Constantine.

- La construction d'outils de collecte de données sous formes de relevés de suivi destinés aux différents acteurs et activités éducatives de ces écoles, ce qui a impliqué une formation à l'utilisation de ces outils.
- La distribution des outils de collecte de données aux acteurs concernés (enseignants et directeurs des écoles primaires)
- Les directeurs des établissements scolaires sont invités à utiliser les outils (04 fiches de suivi) en exploitant leurs données afin d'identifier les causes internes et externes avant leur analyse.
- Exploitation des données et étude des tendances, développement des solutions et propositions de remédiation aux dysfonctionnements.

Tableau 07 : Relevé mensuel des jours d'absence des enseignants à l'école.

			Nombre total des jours d'absence des maîtres à l'école chaque mois de l'année scolaire									
Ecoles	Nr maîtres (jeu)	E f f	Mois 01	Mois 02	Mois 03	Mois 04	Mois 05	Mois 06	Mois 07	Mois 08	Mois 09	Total (jrs)
Chentoui Zeineb	1 2	312	0 4	0 2	12	0 7	0 5	08	02	1 2	0 3	5 5
			07.27%	03.63%	23.82%	12.72%	09.09%	14.55%	03.63%	21.82%	05.45%	100%
Med El Bachir El Ibrahim	0 6	51	0 0	1 1	05	0 6	2 0	01	02	0 2	0 0	4 5
			00.00%	24.44%	11.11%	13.33%	40.00%	02.22%	04.44%	04.44%	00.00%	99,98%
Ali El Taali	1 2	284	0 1	0 0	07	1 5	0 0	07	15	0 2	0 5	5 2
			01.92%	00.00%	13.46%	28.84%	00.00%	13.46%	28.84%	03.85%	09.62%	100%
Ahmed Ayyech	1 2	328	0 8	0 6	05	0 7	1 2	07	11	0 5	0 0	6 1
			13.11%	09.84%	08.20%	11.48%	19.67%	11.48%	18.03%	08.20%	0 0	100%
Benchayeb Housin	2 6	684	0 3	0 6	08	0 5	0 4	02	03	0 1	0 0	3 2

Décembre / 2013/ n°8

			09.38%	18.75%	25.00%	15.63%	12.50%	06.25%	09.38%	03.13%	0 0	100%
AichaouiZouaoui	1 5	390	1 2	2 0	10	1 8	2 0	13	18	1 0	0 0	121
			09.92%	16.53%	08.26%	14.88%	16.53%	10.74%	14.88%	08.26%	0 0	100%
El Jadida	0 7	182	0 9	1 0	12	0 2	2 2	06	04	0 6	0 0	71
			12.68%	14.08%	16.00%	02.82%	30.99%	08.45%	05.45%	08.45%	00.00%	100%
DikouhTaher	1 2	363	0 5	0 9	13	1 5	0 8	06	04	0 4	0 8	72
			06.49%	12.50%	18.06%	20.83%	11.11%	08.33%	05.50%	05.56%	11.11%	100%
Amieur Mohammed	1 5	306	0 6	0 2	01	0 4	0 4	01	02	0 3	0 2	25
			24.00%	08.00%	04.00%	16.00%	04.00%	08.00%	12.00%	08.00%	00.00%	100%
Taoutaou Rachid	1 2	301	0 3	0 2	02	0 6	0 2	01	03	0 1	0 0	20
			15.00%	10.00%	10.00%	30.00%	10.00%	05.00%	15.00%	05.00%	00.00%	100%

Malgré le temps scolaire arrêté et institué au nombre de 160 jours, nous constatons que le temps d'enseignement est amputé de façon variable d'une école à l'autre par des séminaires organisés par l'inspecteur de la circonscription, des journées de formation animées, obligatoires pour chaque enseignant, des activités internes organisées par l'école sans compter l'absence des enseignants pour raison de maladie ou autres. Ainsi, il est impératif de s'intéresser à la question du temps réel consacré aux apprentissages. Dans notre enquête, nous avons enregistré une moyenne de 05 jours d'absence et 40 minutes de retard mensuels par enseignant. Ce qui nous permet de déduire que le temps de présence à l'école est réduit voire même morcelé et varie d'un jour à l'autre. Face à un programme scolaire souvent chargé que les enseignants sont tenus de respecter, certains d'entre eux optent pour des solutions palliatives pouvant avoir un impact négatif sur le processus apprentissage. Parmi ces solutions nous citerons :

- Le choix et le traitement de quelques parties du programme; ce qui met les élèves en difficultés dans l'apprentissage en progression.
- Les enseignants optent pour des techniques de bachotage en se concentrant sur le contenu sans pour autant veiller à la construction des savoirs en impliquant plus l'activité de l'apprenant (élimination du processus métacognitif).
- Nombre d'enseignants en se confrontant aux exigences des programmes, en termes de progression et d'échéances, essayent de survoler des pans entiers de matières importantes, imposant aux élèves un rythme contraignant, ne respectant pas ainsi leurs capacités d'assimilation ; ce qui est susceptible d'engendrer stress, angoisse et crainte de l'échec pouvant conduire à une déscolarisation.

En conclusion, le temps scolaire doit être repensé en fonction du temps de travail des enseignants , ceci conduit à une réflexion sur le temps d'apprentissage et plus précisément sur les rythmes scolaires en réorganisant les emplois du temps, les calendriers scolaires et les décans réservés aux congés, vacances et jours fériés.

Tableau 08 : Relevé mensuel des séances et heures perdues du fait du retard des enseignants.

			Heures perdues chaque mois du fait du retard des enseignants									
Ecoles	Normale(s)	E f f	Mois 01	Mois 02	Mois 03	Mois 04	Mois 05	Mois 06	Mois 07	Mois 08	Mois 09	Total
(Chentou Zeneb)	1 2	3 1 2	0 1	0 2	0 3	0 2	0 4	0 2	0 3	0 2	0 0	1 9

Décembre / 2013/ n°8

			05.26%	10.53%	15.79%	10.53%	21.05%	10.53%	15.79%	10.73%	0 0 %	100%
Net Elhadi	0 6	5 1	0 3	0 2	0 1	01	0 2	0 1	00	0 1	0 0	11
			27.27%	18.18%	09.09%	04.04%	18.18%	09.09%	00.00%	09.09%	00.00%	100%
Ali El Taali	1 2	2 8 4	0 0	0 1	0 3	00	0 1	0 2	00	0 3	0 0	10
			00.00%	10.00%	30.00%	00.00%	10.00%	20.00%	00.00%	30.00%	00.00%	100%
Ahmed Ayyech	1 2	3 2 8	2 4	1 2	0 7	13	2 5	3 1	41	1 1	0 0	1641
			14.63%	07.32%	04.27%	07.93%	15.24%	18.90%	25.00%	06.71%	00.00%	100%
Bachryel Ghosni	2 6	6 8 4	0 4	0 2	0 3	01	0 2	0 3	01	0 2	0 0	18
			22.22%	11.11%	16.67%	05.56%	11.11%	16.67%	05.56%	11.11%	00.00%	100%
Achraf Zouami	1 5	3 9 0	2 6	1 2	0 9	10	2 4	3 3	42	1 0	0 0	166
			15.66%	07.23%	05.42%	06.02%	14.48%	19.88%	25.30%	06.02%	00.00%	100%
El Jaddida	0 7	1 8 2	1 1	0 8	0 7	10	0 3	0 5	04	0 4	0 0	52
			21.50%	15.38%	13.46%	19.23%	05.77%	09.62%	07.69%	07.69%	00.00%	100%
Dikroul Taber	1 2	3 6 3	0 3	0 2	0 1	04	0 0	0 2	01	0 0	0 0	13
			23.08%	15.38%	07.69%	30.77%	00.00%	15.38%	07.69%	00.00%	00.00%	100%
Imen Mohamed	1 5	3 0 6	0 1	0 3	0 4	02	0 1	0 5	03	0 2	0 0	21
			04.76%	14.29%	19.05%	09.52%	04.76%	23.81%	14.29%	09.52%	00.00%	100%
Touatou Rachid	1 2	3 0 1	0 1	0 2	0 1	01	0 3	0 2	01	0 2	0 0	13
			07.69%	15.38%	07.69%	07.69%	23.08%	15.38%	07.69%	15.38%	00.00%	100%

L'organisation du temps scolaire suppose l'application d'un règlement intérieur strict incluant ponctualité et assiduité ; sachant par ailleurs que les horaires de travail ne peuvent être transgressés pour n'importe quel motif. Néanmoins le retard scolaire des enseignants en tant que pathologie pédagogique est devenu systématique voire récurrent dans nos écoles avec ce qu'elle engendre comme effets et conséquences sur l'éducation des élèves et sur l'image que l'enseignant doit laisser auprès des apprenants.

Tableau 09 : Relevé mensuel des jours d'absence des élèves ou taux d'absentéisme.

			Nombre total d'absence des élèves chaque mois de l'année scolaire ou taux d'absentéisme									
Ecoles	Années	Eff	Mois 01	Mois 02	Mois 03	Mois 04	Mois 05	Mois 06	Mois 07	Mois 08	Mois 09	Total Abs
Chemouni Zineb	12	312	03	0 6	06	0 6	03	11	0 2	0 9	0 0	4 6
			00.96%	01.92%	01.92%	01.92%	00.96%	03.53%	00.64%	02.89%	00.00%	14.74%
Nad El Douzi El Hovini	06	51	08	0 1	01	0 2	02	02	0 1	0 2	0 0	1 9
			15.69%	01.96%	01.96%	03.92%	03.92%	03.92%	01.96%	03.92%	00.00%	37.25%
Ali El Taali	12	284	06	0 4	06	0 3	03	04	0 2	0 6	0 2	3 6
			02.11%	01.41%	02.11%	01.06%	01.06%	01.41%	00.70%	02.11%	00.70%	12.67%
Ahmed Ayyech	12	328	16	3 6	58	6 5	24	34	2 5	5 0	0 0	3 0 8
			04.88%	10.98%	17.68%	19.81%	07.32%	10.37%	07.62%	15.24%	00.00%	93.90%
Benchayeb Houssia	26	684	28	2 4	40	2 8	12	29	1 4	1 8	0 0	1 9 3
			04.09%	03.51%	05.86%	04.09%	01.75%	04.24%	02.05%	02.63%	0 0	28.22%
Aichaoui Zouaoui	15	390	07	0 7	07	0 7	06	05	0 6	1 0	0 0	5 5
			01.79%	01.79%	01.79%	01.79%	01.54%	01.28%	01.54%	02.56%	00.00%	14.10%
El Jadida	07	182	16	2 4	20	1 5	21	23	2 6	1 4	0 0	1 5 2
			08.79%	13.19%	10.99%	08.24%	11.53%	12.64%	14.29%	07.69%	00.00%	87.36%
Dikouh Taber	12	363	08	0 5	16	0 4	12	13	1 0	1 3	0 3	8 4
			02.20%	01.37%	04.14%	1.10%	03.31%	03.58%	02.75%	03.58%	00.83%	23.14%
Amier Mohamed	15	306	04	1 0	03	1 2	07	14	1 5	0 9	1 7	9 1
			01.31%	03.27%	0.98%	03.92%	02.29%	04.50%	04.90%	02.94%	05.56%	29.75%
Tawtaw Rachid	12	301	18	1 2	23	1 3	09	12	1 4	1 2	0 0	1 1 3
			05.98%	03.99%	07.64%	04.32%	02.99%	03.99%	04.65%	03.99%	00.00%	37.53%

Nous constatons que les rythmes d'apprentissage des élèves ont un effet direct sur la qualité d'enseignement. Dès lors, la gestion du temps scolaire ne devrait pas se limiter pas à établir des plans d'action ou des emplois du temps mais elle doit également s'intéresser aux rythmes de vie de l'enfant-élève. Les recherches scientifiques ont démontré que les élèves réussissent mieux en classe s'ils évoluent dans un contexte adapté à leurs rythmes biopsychologiques. C'est à ce titre que l'école doit être repensée non seulement en fonction des programmes mais aussi des rythmes, des besoins et des difficultés relatives à l'apprenant. Cette enquête révèle que la moyenne des absences des élèves au cours de scolaire 2011-2012 était autour de 02,85jours/mois. Certains facteurs sont susceptibles d'expliquer ce résultat ; selon certains enseignant sil s'agirait de:

- La massification des contenus de langue et des mathématiques, caractérisée par des approches notionnelles complexes.
- La corrélation entre le temps scolaire et l'absentéisme : les enseignants qualifient de longues et fatigantes les journées passées à l'école ; selon eux, des retards répétés dénotent un état de mal-vie à l'intérieur de l'école. Cette configuration expliquerait la genèse des difficultés rencontrées par les élèves de cinquième année primaire.
- Une massification de la taille des groupes avec des effectifs très lourds constituant un élément décourageant pour l'enseignant et même de ralentissement des activités pédagogiques (plus les élèves sont nombreux en classe, plus ils

sont enclins à adopter des conduites d'indiscipline et un désintérêt).

Tableau 10 : Relevé de suivi de la régularité des devoirs et des travaux scolaires corrigés en classe concernant les fondamentaux (langue arabe, langue française et mathématiques).

			Fiche de suivi de la régularité des devoirs et des travaux scolaires dans les matières de base									
Ecoles	Nbr maître	Eff	Mois 01	Mois 02	Mois 03	Mois 04	Mois 05	Mois 06	Mois 07	Mois 08	Mois 09	Total
Chezaoui Zineb	12	312	0 4	0 4	0 4	0 4	0 4	0 4	0 4	0 4	0 4	36
			11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	100%
Bel El Ghair Ghina	06	51	0 1	0 1	0 1	0 1	0 2	0 2	0 4	0 4	0 0	16
			06.25%	06.25%	06.25%	06.25%	12.50%	12.50%	25.00%	25.00%	00.00%	100%
Ali El Taali	12	284	0 5	1 0	1 0	1 5	1 5	2 0	2 5	3 0	3 5	165
			03.03%	06.06%	06.06%	09.09%	09.09%	12.12%	15.15%	18.18%	21.21%	100%
Ahmed Ayache	12	328	4 2	3 8	6 4	4 8	4 8	6 4	3 2	1 2	0 0	348
			12.07%	10.91%	18.39%	13.79%	13.79%	18.39%	09.20%	03.49%	00.00%	100%
Bachyeh Brite	26	684	0 1	0 1	0 1	0 3	0 2	0 4	0 0	0 3	0 0	15
			06.67%	06.67%	06.67%	20.00%	13.33%	26.66%	00.00%	20.00%	00.00%	100%
Aichawi Zoumi	15	390	1 2	1 2	1 2	1 2	1 2	1 2	1 2	1 2	0 0	96
			12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	00.00%	100%
El Jaidia	07	182	4 8	4 8	6 4	4 8	4 8	6 4	4 8	6 4	0 0	432
			11.11%	11.11%	14.82%	11.11%	11.11%	14.82%	11.11%	14.82%	00.00%	100%
Dikouh Taher	12	363	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	0 0	24
			12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	00.00%	100%
Amir Mohamed	15	306	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	27
			11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	00.00%	100%
Touhou Rachid	12	301	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	0 3	0 0	24

			12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	00.00%	100%
--	--	--	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	------

En matière d'apprentissage, nous avons été interpellé par le taux réel obtenu lors du temps d'enseignement en 5ème année primaire en relation avec les fondamentaux ; nous avons enregistré 10,91% des travaux scolaires réalisés en classe. Ce faible score dénote l'insuffisante prise de conscience du temps d'enseignement comme ressource qui se manifeste par des temps creux et de fréquents reports de leçons dans l'emploi du temps. Ceci peut être expliqué par la non implication de certains enseignants dans la gestion du temps apprentissage, d'où une réduction du savoir et un biais dans la transposition didactique (Chevallard, 1985).

L'enseignant est donc le premier responsable des différents contenus dispensés sous forme de savoirs qui en marquent la progression: L'enseignant met l'apprenant dans une situation problème, il produit l'espace-temps didactique. Nous relevons une confirmation des différentes recherches démontrant les qualités d'un enseignant efficient en soulignant que les apprenants sont extrêmement attentifs quotidiennement à son intervention. Ceci explique que le savoir transmis à travers le canal verbal ou l'exposé ne peut être transcrit et que les apprenants ne peuvent l'intérioriser que par la médiation de l'enseignant. Dans notre enquête nous relevons de faibles postures dans la transposition didactique en l'absence de travaux de renforcement reçus à travers l'exposé oral.(Les connaissances enseignées manquent de généralisation et d'application).

Tableau 11 : Relevé du nombre de devoirs corrigés, remis aux élèves et commentés avec eux chaque mois de l'année

			Nombre de devoirs corrigés, remis aux élèves et commentés avec eux chaque mois de l'année.										
E c o l e s	Nombre (n _{ij})	E f f	Mois 01	Mois 02	Mois 03	Mois 04	Mois 05	Mois 06	Mois 07	Mois 08	Mois 09	Total	
ChentioniZeineb	1 2	312	03	0 3	0 3	0 3	03	0 3	0 3	03	03	27	
			11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	11.11%	100%	
Med El Bachir El Ibrahim	0 6	51	01	0 1	0 1	0 1	02	0 2	0 2	02	00	12	
			08.33%	08.33%	08.33%	08.33%	16.67%	16.67%	16.67%	16.67%	00.00%	100%	
Ali El Taali	1 2	284	03	0 3	0 3	0 6	06	0 6	0 8	08	08	51	
			05.77%	05.77%	05.77%	11.76%	11.76%	11.76%	15.69%	15.69%	15.69%	100%	
Ahmed Ayyech	1 2	328	03	0 1	0 2	0 2	01	0 4	0 2	01	00	16	
			18.75%	06.25%	12.50%	12.50%	6.25%	25.00%	12.50%	6.25%	00.00%	100%	
BenchayebHoussin	2 6	684	02	1 0	1 0	1 0	10	1 0	1 0	10	00	72	
			02.77%	13.89%	13.89%	13.89%	13.89%	13.89%	13.89%	13.89%	00.00%	100%	
AichaouiZouaoui	1 5	390	06	0 6	0 6	0 6	06	0 6	0 6	06	00	48	
			12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	00.00%	100%	
El Jadida	0 7	182	12	1 0	1 2	1 2	10	1 2	1 0	12	00	90	
			13.33%	11.33%	13.33%	13.33%	13.33%	13.33%	11.33%	13.33%	00.00%	100%	
DikouhTaher	1 2	363	03	0 3	0 3	0 3	03	0 3	0 3	03	00	24	
			12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	00.00%	100%	
Amieur Mohammed	1 5	306	02	0 2	0 2	0 3	03	0 3	0 2	03	03	23	
			08.70%	08.70%	08.70%	12.50%	13.04%	13.04%	08.70%	13.04%	13.04%	100%	
Tawtaw Rachid	1 2	301	03	0 3	0 3	0 3	03	0 3	0 3	03	00	24	
			12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	12.50%	00.00%	100%	

L'enquête révèle un taux assez faible des travaux corrigés remis aux élèves chaque mois, 10,96% de la totalité du temps imparti à l'enseignement qui est 24h +03h +01h30 de remédiation à savoir:08h15 langue arabe +04h30 français +04h30 mathématiques. En réaction au résultat obtenu nous dirons que :

Le temps d'apprentissage suppose un déplacement de travaux scolaires à réaliser en classe ou à la maison. C'est ce que décrit Bachelard,

lorsqu'il explique que l'élève doit: repasser son cours pour comprendre comment sont franchis les obstacles épistémologiques."Tout savoir alors est intériorisé voire assimilé en segments dans la situation d'apprentissage, avant qu'il ne soit construit et reconstruit en lui donnant un sens utile. L'étude d'un savoir enseigné stipule que l'apprenant utilise des savoirs ou des connaissances qui ne sont pas toujours présents dans le « déjà-là », les nouveaux savoirs chassent les anciens pour prendre leurs places dans une harmonie de non effacement. Le temps en relation avec les travaux commentés, représente un moment spécifique et privilégié pour les apprenants car il dévoile la nature de l'obstacle de la situation problème, c'est un moment qui libère et soulage les questionnements de l'apprenant à travers la mise en place des processus de conflit cognitif et sociocognitif. Les devoirs corrigés et remis aux élèves interagissent avec le temps apprentissage dans un aller et retour des acteurs(enseignant-apprenants) afin de permettre une construction de savoirs et une adaptation socio- éducative.

6 -Quel modèle d'organisation du temps d'enseignement en Algérie ?

La vie de l'être humain s'inscrit dans le temps, l'enfant comme l'adulte ne peut échapper à cette contrainte car elle lui fraye un espace privilégié pour apprendre au cours de sa trajectoire d'une part à développer ses capacités et d'autre part à se positionner par rapport au temps et à le connaître. La réorganisation du temps d'enseignement

devient alors une priorité éducative nationale afin de préserver la santé de l'élève, ceci en améliorant les conditions d'apprentissage et en réajustant les emplois du temps, pour éviter les tensions et la fatigue en classe, en garantissant une relation enseignant-enseigné de qualité et une meilleure vie pédagogique à l'école. L'école deviendra alors: "un lieu de vie centré sur l'enfant et non pas sur l'élève."(Montagner, 2005) Pour ce faire l'école algérienne est appelé à repenser son temps scolaire en tenant compte des indicateurs et balises suivants:

- Une meilleure écoute quant aux rythmes de vie de l'enfant élève : le respect des rythmes biopsychologiques de cet être en construction. Les études démontrent que l'élève ne peut mobiliser son attention, sa concentration et son assimilation à n'importe quel moment de la journée, son activité intellectuelle dépend du contexte horaire. Il est des moments de la journée où il peut déployer une énergie certaine donc mieux apprendre alors qu'à d'autres moments les activités sont fortement déconseillées. En un mot le respect des rythmes biologiques (alternance veille sommeil-alimentation-sieste-pause-repos) et rythmes psychologiques (suivi des rythmes des activités psychologiques de l'élève à l'école) aux moments et dans les conditions les plus favorables aux apprentissages afin d'optimiser l'efficacité cognitive des élèves.
- L'école algérienne doit offrir les conditions optimales au développement des apprentissages en insistant non pas sur la quantité du temps passé en situation d'apprentissage mais

plutôt sur la capacité de concentration et de vigilance des enfants suscitant un intérêt vers un enseignement de qualité retrouvé dans leurs comportements et/ou leurs conduites.

- L'enfant élève reste au centre des préoccupations éducatives, il est le maillon fort de tout processus pédagogique. A cet effet, il faudrait songer à créer les conditions nécessaires afin que le corps enseignant puisse assurer ses missions et tâches, en réajustant leurs moments d'intervention, d'accompagnement et de concertation au bénéfice de l'apprenant et en direction de l'institution école.
- La scolarité de l'enfant impose une organisation de son temps d'une part à l'intérieur de l'école et d'autres parts en extra muros. Le temps scolaire ou temps pédagogique est l'objet d'une synchronisation en partie établie par la famille de par son ancrage socioculturel et écologique qui agit sur cette organisation temporelle. Nous distinguons trois formes de temps vécus par l'élève :

Le temps scolaire, le temps périscolaire et le temps extrascolaire.

Pour ce qui est du temps scolaire ou pédagogique, il est subdivisé en trois organisations différentes réparties selon des fluctuations journalières, hebdomadaires et enfin annuelles. Nous évoquerons la synthèse de plusieurs recherches qui s'accordent à dire : « que le cadre temporel déterminé par l'école peut, lorsqu'il peut être compatible

avec les variations cognitives de l'enfant élève, agir sur les processus d'apprentissage (Beugnet-Lambert et coll., 1988 ; Testu, 1998).

Le temps périscolaire est vécu à l'intérieur de l'enceinte de l'école ; il concerne l'accueil, le moment du déjeuner et celui de l'interclasse. Ces moments sont supervisés par des intervenants extérieurs tels que les éducateurs.

Le temps extrascolaire correspond aux moments de récupération le mardi après-midi et le jeudi après-midi ou les journées sans école (vendredi-samedi-jours fériés ou vacances) ; ou peut insérer dans cette forme les moments où s'exercent les activités extrascolaires (sorties de découvertes –excursions-visites)

La journée scolaire, est un temps global intégrant tous les autres temps se rattachant aux activités de l'élève. Quant à sa durée ou son amplitude, elle a des effets directs sur sa disponibilité attentionnelle pendant la situation classe et les performances diffèrent selon l'âge ou la journée scolaire. En d'autres termes, les profils psychologiques des élèves sont relatifs à la longueur de la journée. Se pose alors l'adoption d'une synergie entre les différents intervenants éducatifs en direction des apprenants, en valorisant plus leurs rôles dans le développement et la modification des comportements de l'enfant élève. Cette valorisation ne trouvera place que lorsque chaque intervenant trouvera du sens à ce qu'il entreprend.

Conclusion

L'Enfant élève est le maillon fort dans le processus éducatif ; toute réforme ou réflexion relatives au temps scolaire suppose un regard particulier qui tiendra compte des rythmes de vie de l'enfant, de son bien-être, de son développement et de ses difficultés.

Le temps d'enseignement est défini par une période et un espace et pour qu'il puisse garder un sens, l'implication de tous les acteurs sociaux éducatifs s'avère indispensable, car il reste le commun de tous, de tous les élèves ; il est instauré par des synchroniseurs, faiseurs sociaux ou adultes (Fotinos&Testu, 1996).

Ce dont on est sûr est que la gestion du temps demeure un facteur déterminant de la matérialisation des résultats escomptés ; le fonctionnement de l'école laisse apparaître des dysfonctionnements dans l'application de la législation en vigueur, une certaine léthargie et un non-respect de la réglementation, ainsi qu'une forte déperdition du temps scolaire liée essentiellement aux perturbations et surtout à cette flexibilité des calendriers et emploi du temps scolaires. Ce qui aura des conséquences importantes sur les progressions pédagogiques. La temporalité scolaire reste alors, une préoccupation majeure compte tenu de la place qu'elle occupe dans les débats sur l'organisation des rythmes scolaires et l'amélioration de la performance des apprenants.

❖ Références Bibliographiques

- (1) Attali, A. & Bressoux, P. (2002). *L'évaluation des pratiques dans les premier et second degrés*, Rapport établi à la demande du haut conseil de l'évaluation de l'école.
- (2) Bachelard, G. (1986). *Le rationalisme appliqué*. Paris: Puf.
- (3) Beugnet – Lambert, C., Lancry, A., Leconte, P., (1988). *Chronopsychologie, rythmes et activités humaines*. Lille : Presse Universitaire de Lille. 342 p.
- (4) Beugnet-Lambert, C. (1988). *Etude épigénétique des rythmes d'activités psychologiques chez l'enfant et son application en psychologie de l'éducation* in Leconte, P et coll., *chronopsychologie, rythmes et activités humaines*. Lille : Presse Universitaire de Lille : 131 256
- (5) Bloom, B.-S. (1974). – « **Time and Learning** ». *American Psychologist*, n°29, pp : 682-688.
- (6) Chevallard Y, (1985). *La transposition didactique, du savoir savant au savoir enseigné* Grenoble : La pensée sauvage. 126 p.
- (7) Dévolvé, N & Davila, W (1996). *Les effets de la semaine scolaire de quatre jours sur l'élève* *Enfance* 1996, n°05 pp:400-407.
- (8) Dévolvé, N & Jeunier, B. (1999). *Effets du week-end sur l'état cognitif de l'élève en classe au cours du lundi*. *Revue française de pédagogie*. N°:126. pp:111-117.
- (9) Fotinos, G & Testu, F. (1996). *Aménager le temps*. Paris : Hachette.

- (10) Mercier, A. (1995). *La Biographie didactique d'un élève et les contraintes temporelles de l'enseignement*. Recherches en didactique des mathématiques.
- (11) Revue INRE (**Institut National de Recherches en Education**). Alger : N°01 Juillet-Aout 2011.
- (12) Smyth, W.-J. (1985). « **Time and School Learning** », p. 5265-5272 in T. Husèn, International Encyclopedia of Education, Oxford: Pergamon Press
- (13) Suchaut, B. (2009); *L'organisation et l'utilisation du temps à l'école primaire: enjeux et effets sur l'élève*. Conférence, Cran Gervier (Haute Savoie, 12/mai/2009). <http://hasha.archives-ouvertes.fr/docs/00/39/55/39/pdf/09003/pdf>.
- (14) Testu, F. (1999). Montagner, H. (1996). *Rythmicités biologiques, comportementales et intellectuelles de l'élève au cours de la journée scolaire*. Regards sur l'éducation (OCDE, 2007-2010).
- (15) Testu, F. (2008). *Rythmes de vie et rythmes scolaires*; Paris : Masson.

Étude de la composition corporelle des Meilleurs Lanceurs Algériens.

Ould-Ahmed.

Université de Boumerdès, Algrie.

Résumé :

Le but de cette recherche est d'étudier la composition corporelle des meilleurs lanceurs algériens dans chacune des quatre spécialités de lancers athlétiques. Vingt quatre athlètes composés de cinq lanceurs de poids, sept de disque, sept de javelot et cinq de marteau, avec une moyenne d'âge générale de $(25,32 \text{ ans} \pm 6,70)$ et représentant les meilleurs lanceurs algériens de la saison 2007-2008, ont pris part à cette étude. Ils ont été soumis à plusieurs mesures anthropométriques qui nous ont permis de déterminer le poids, la taille de chaque spécialité de lancers et de calculer leurs pourcentages de masses musculaire, grasse et osseuse en utilisant les formules de *Mateigka*.

Abstract :

The aim of this research is to study the body composition of the best Algerian throwers in each of the four athletic throw specialties. Twenty four athletes composed of five shot put throwers, seven of discus, seven of javelin and five of hammer, with a general age average of $(25,32 \text{ years} \pm 6,70)$, which represent the best Algerian throwers of the season 2007-2008, took part in this study. They have been submitted to several anthropometric measures that allowed us to determine the weight, the size of every specialty of throws and to calculate their percentages of muscular, fat and bone masses while using the *Mateigka* formulas.

Introduction :

L'intérêt porté par plusieurs auteurs à la morphologie du sport de haut niveau, fait apparaître clairement l'importance de ce facteur comme composante de la performance (*Tanner, 1964; Hirata, 1966; Schurch, 1984*). D'après *Platonov (1984)*, le niveau atteint par les performances ne rend plus celles-ci accessibles, qu'à des individus doués de qualités morphologiques rares, associées à un très haut niveau de développement des capacités fonctionnelles et mentales.

La composition corporelle correspond à l'analyse du corps humain en compartiments (*Barbe et Ritz, 2005*). L'influence de la pratique d'une activité sportive sur la composition corporelle d'un individu a fait l'objet de plusieurs recherches et a été démontrée dans plusieurs études (*Spent et coll., 1993; Nindl et coll., 1996; Mavroei et Stewart, 2003*).

En athlétisme, des études s'intéressant spécifiquement à la morphologie des lanceurs (*Morrow et coll., 1982 ; Kidd et Winter, 1983 ; Coh et coll., 2002 ; Kruger et coll., 2006*), montrent clairement la grande importance d'une morphologie spécifique dans chaque spécialité de lancers, pour l'atteinte d'un haut niveau de performance.

Concernant les lancers athlétiques en Algérie, aucune étude au préalable n'a été réalisée abordant la morphologie des lanceurs et les particularités morphologiques propres à chaque type de lancers. Notre étude s'intéresse donc à la morphologie des athlètes algériens dans les quatre disciplines de lancer, en particulier à la composition corporelle

des meilleurs lanceurs dans chacune de ces spécialités, et ce, dans le but de déterminer les caractéristiques de masses musculaire, osseuse et grasse de chaque spécialité de lancer athlétique et les différences de composition corporelle entre chaque type de lancer.

Matériel et méthodes :

Sujets :

L'étude a été réalisée sur un échantillon de 24 athlètes mâles représentant les meilleurs lanceurs algériens seniors ayant réalisé les meilleures performances nationales de la saison sportive 2007-2008, repartis en quatre groupes, selon la spécialité de lancer athlétique de chacun : le lancer de poids, de disque, de javelot ou de marteau. Les caractéristiques de notre échantillon sont représentées dans le Tableau 1.

Tableau 1 : Valeurs moyennes des caractéristiques de l'échantillon

	Spécialités de lancers			
	Poids	Disque	Javelot	Marteau
n	5	7	7	5
Age (années)	23,60 ± 3,51	27,86 ± 7,52	21,86 ± 2,79	28,80 ± 8,76
poids (kg)	108 ± 28,78	105,57 ± 20,65	85,43 ± 13,11	110,54 ± 15,47
Stature (cm)	184,06 ± 1,5	186,67 ± 5,59	181,66 ± 5,06	181,44 ± 5,92

Matériel :

Durant la réalisation de nos mesures, les principaux instruments utilisés sont les suivants :

- Une valise anthropométrique de type *Siber hegner*, contenant :
Un anthropomètre du type *MARTIN*, un compas d'épaisseur à bouts olivaires et un mètre ruban en lin ;
- Une *pince à plis* (ou caliper) du type *Lange* (Cambridge Scientific Industries, Cambridge, Maryland) ;
- Une balance médicale du type *SECA*.

Méthode d'investigation :

Méthode anthropométrique :

Les techniques anthropométriques de base ont été utilisées pour effectuer les mesures et permis de déterminer les paramètres suivants :

- Le poids corporel (kg), déterminé par la balance médicale ;
- La stature (cm), mesurée en utilisant l'anthropomètre ;
- Les diamètres distaux (cm) du bras, de l'avant bras, de la cuisse et de la jambe, mesurés à l'aide du compas d'épaisseur à bouts olivaires ;
- Les circonférences (cm) du bras, de l'avant bras, de la cuisse et de la jambe, déterminés en utilisant le mètre ruban ;

- Les plis cutanés (mm) bicipital, tricipital, sous scapulaire, du ventre, de la cuisse et de la jambe, mesurés en utilisant la pince à plis ;

Pour l'évaluation des différentes composantes de la masse corporelle (masse musculaire, masse grasse et masse osseuse), nous avons utilisé dans notre étude les formules proposées par *Mateigka J.* (1921) et qui sont les suivantes :

- Masse musculaire, exprimée en kilogramme, d'après la formule suivante :

$$MM = 6,5 \times T \times R^2$$

Où MM : masse musculaire en Kg

T : taille en centimètres

R : la valeur de l'expression :

$$R = [(\sum \text{circonférences : bras, avant bras, cuisse et jambe}) / 8 \times 3,14]$$

$$- [(\sum \text{plis cutanés : bras, avant bras, cuisse et jambe}) / 80]$$

- Masse osseuse, exprimée en kilogramme, d'après la formule suivante :

$$MO = 1,2 \times T \times O^2$$

Où MO : masse osseuse en kg

T : taille en cm

O : la valeur en cm de l'expression :

$O = (\sum \text{diamètres : distaux bras, avant bras, cuisse et jambe})/4.$

- Masse grasse (ou adipeuse), exprimée en kg, selon la formule suivante :

$$MA = 1,3 \times Sa \times D$$

Où MA : masse adipeuse en kg

D : la valeur de l'expression :

$D = \frac{1}{2} (d1+d2+d3+d4+d5+d6)/12$; où d1 : plis sous scapulaire,

d2 : pli (biceps +triceps)/2, d3 : pli de l'avant bras, d4 : pli du ventre,

d5 : pli de la cuisse, d6 : pli de la jambe.

Sa : surface du corps absolue, exprimée en m², d'après la formule d'Izakson (1958) suivante :

$$Sa = 1 + ([P + (T - 160)] / 100)$$

Où Sa : surface corporelle absolue exprimée en m²

P : poids du corps en Kg

T : taille ou stature en cm.

Tests Statistiques

Nous avons utilisé dans le cadre de notre travail les statistiques descriptives et les tests de comparaison.

Résultats :

Tableau 2.- Composition corporelle des quatre groupes de lancer

	Spécialités de lancers			
	Poids	Disque	Javelot	Marteau
Masse musculaire (%)	46,92 ± 5,92	47,74 ± 3,74	49,68 ± 4,41	39,72 ± 3,86
Masse osseuse (%)	13,68 ± 2,05	15,36 ± 4,46	14,73 ± 1,85	11,89 ± 1,04
Masse grasse (%)	11,62 ± 6,03	10,56 ± 3,86	8,75 ± 5,12	19,17 ± 3,23

Les résultats de la composition corporelle des quatre groupes de lancers indiquent que :

- Le groupe des lanceurs de javelot présente le pourcentage de masse musculaire le plus élevé et le pourcentage de masse grasse le moins élevé de l'échantillon.
- Le groupe des lanceurs de marteau présente les pourcentages de masse musculaire et masse osseuse les moins élevés de l'échantillon, tandis que son pourcentage de masse grasse est plus élevé que les autres groupes de lanceurs.
- Le groupe des lanceurs de disque présente le pourcentage de masse osseuse le plus élevé de l'échantillon.

Tableau 3 : Analyse comparative entre les quatre groupes de lanceurs

Lanceurs athlétiques	Masse musculaire		Masse osseuse		Masse grasse	
	t de Student		t de Student		t de Student	
poids / disque	-0,272	NS	-0,872	NS	0,346	NS
Poids / javelot	-0,880	NS	-0,903	NS	0,866	NS
Poids / marteau	2,279	NS	1,741	NS	-2,464	*
disque / javelot	-0,887	NS	0,345	NS	0,748	NS
disque / marteau	3,595	**	1,982	NS	-4,188	**
javelot / marteau	4,151	**	3,373	**	-4,312	**

NS : Différence non significative, * différence significative à $p < 0.05$, ** différence significative à $p < 0.01$.

L'analyse comparative entre les quatre groupes de l'échantillon en ce qui concerne leur composition corporelle n'a révélé aucune différence significative entre les groupes de lanceurs de poids, de disque et de javelot.

Par contre, le groupe des lanceurs de marteau présente des différences significatives par rapport aux autres groupes de lanceurs. Entre effet, nos résultats ont montré qu'il existe des différences significatives entre les lanceurs de marteau et de javelot concernant les masses musculaire, osseuse et grasse. Nous observons également que

les lanceurs de marteau présentent le pourcentage de masse grasse le plus élevé de l'échantillon avec des différences significatives par rapport à chacun des autres groupes de lanceurs.

Discussion :

Nos résultats ont montré que les lanceurs de marteau présentent la valeur moyenne de pourcentage de masse grasse la plus élevée de notre échantillon, suivis des lanceurs de poids de disque et ensuite des lanceurs de javelot. Ces résultats sont en concordance avec ceux obtenus par *Morrow et coll.* (1982) concernant les meilleurs lanceurs américains, dans la mesure où ce sont également les lanceur de marteau qui présentent le pourcentage de masse grasse le plus élevé, suivis du poids, du disque, puis du javelot.

Nous avons également constaté à travers l'analyse statistique, des différences significatives entre le groupe des lanceurs de marteau et les autres groupes de lanceurs de notre échantillon, à $p < 0,05$ pour les lanceurs de poids, à $p < 0,01$ pour les lanceurs disque et également pour les lanceurs de javelot.

Concernant la masse osseuse, les lanceurs de disque présentent la valeur moyenne de pourcentage, la plus élevée de notre échantillon, suivis des lanceurs de javelot, de poids et ensuite de marteau, avec notamment, une différence statistiquement significative à $p < 0,01$ entre les lanceurs de javelot et les lanceurs de marteau.

D'après les études de *Hirata* (1966) et *De Garay et coll.* (1974), les lanceurs masculins (poids, disque et marteau) aux cours

des jeux olympiques de Tokyo et de Mexico avaient, en moyenne, 30 % de graisse. Ces résultats ne concordent pas avec nos valeurs moyennes de masse grasse pour les lanceurs de poids, disque et marteau qui sont nettement inférieures à 30 %.

Les résultats de l'étude de *wilmore* (1983), concernant le pourcentage de masse grasse de lanceurs de poids et de disque de haut niveau, a révélé que les lanceurs de poids présentaient un pourcentage de masse grasse (17 à 20 %) légèrement supérieur à celui des lanceurs de disque (16 %). Ces résultats sont en concordance avec ceux obtenus dans cette présente étude, où en effet, avec un pourcentage de masse grasse de 11,62 %, les lanceurs de poids présentent une valeur moyenne légèrement supérieure à celle des lanceurs de disque (10,56 %).

L'étude de *Coh et coll.* (2008), ayant comme échantillon des lanceurs de poids de niveau mondial, a révélé un pourcentage de masse grasse (16,95 %) supérieur au pourcentage de masse osseuse (14,45 %). Ces résultats ne concordent pas avec les résultats de notre étude, nos lanceurs de poids présentant un pourcentage de masse grasse (11,62 %) inférieur au pourcentage de masse osseuse (13,68 %).

L'étude de *Kruger et coll.* (2006) présentent les pourcentages de masse musculaire (55,8 %), de masse grasse (11,9 %) et masse osseuse (11,7 %) de lanceurs de javelot parmi les meilleurs du monde. Ces résultats divergent de ceux concernant nos lanceurs de javelot qui

présentent une valeur moyenne de masse grasse (8,75 %) inférieure à la valeur moyenne de masse osseuse (14,73 %).

Nous avons constaté, à travers nos résultats, que les lanceurs de javelot de notre échantillon, par rapport aux autres groupes de lancers, présentaient le pourcentage de masse musculaire le plus élevé et au contraire, présentaient le pourcentage de masse grasse le moins élevé. Cela pourrait s'expliquer par le fait que le lancer de javelot est la seule spécialité de lancers athlétiques qui utilise une course d'élan pour atteindre une vitesse optimale assez élevée, ce qui exige du lanceur de javelot d'avoir peu de masse grasse qui est une charge additionnelle inutile lors du déplacement.

Conclusion :

Il se dégage de cette étude plusieurs résultats intéressants :

- Les lanceurs de marteau algériens présentent certaines particularités les caractérisant par rapport aux autres lancers. En effet, ce groupe de lanceurs présente la valeur moyenne de masse corporelle la plus élevée de l'échantillon, avec des valeurs de pourcentage de masse grasse, significativement plus élevés que les autres spécialités de lancer, mais aussi, avec des valeurs de pourcentage de masse musculaire significativement moins élevées que les groupes de lanceurs de disque et de javelot.
- Ces résultats reflétant une certaine surcharge pondérale chez les lanceurs de marteau algériens, il serait intéressant lors de futures études de chercher à déterminer si cet aspect de la morphologie présente un avantage pour la performance dans ce type de lancer, ou au contraire, limiterait la performance et dans ce cas, déterminer si cet excès de poids serait en rapport, par exemple, avec un régime alimentaire inapproprié ou une charge d'entraînement insuffisante.
- Les lanceurs de javelot algériens présentent également certaines particularités par rapport aux autres lancers. Ils présentent les valeurs de masse corporelle et de masse grasse les moins élevées de notre échantillon (spécialement en comparaison avec les lanceurs de marteau), avec le

pourcentage de masse musculaire le plus élevé (spécialement par rapport au lanceurs de disque et de poids).

- Par rapport à ces particularités, aux caractéristiques techniques du lancer de javelot par rapport aux autres types de lancers (engin le plus léger et existence d'une course d'élan), ajouté aux fait que ce groupe de lanceurs, est le plus jeune de notre échantillon, nous pensons que ce groupe de lanceurs de javelot pourrait représenter un échantillon intéressant pour des études futures.

Bibliographie :

- (1) BARBE P., RITZ P. (2005). *Composition corporelle*. Cahier de nutrition et de diététique.40.3.
- (2) COH M., MILANOFIC D., EMBERSIC D. (2002). *Anthropometric characteristics of elite junior male and female throwers*. Collegium antropologicum. Vol 26. pp. 77-83.
- (3) COH M., STUHEC S., SUPEJ M. (2008). *Comparative biomechanical analysis of the rotational shot put technique*. Coll. Antropol. 32. P.249-256.
- (4) DE GARAY A.L., LEVINE L., CARTER J.E.L. (1974).*Genetic and anthropometrical studies of olympic athletes*. Academic Prés. New York.
- (5) HIRATA K. (1966). *Physique and age of Tokyo olympic champions*. J. sports med. Phy. Fitness. 6.
- (6) KIDD D., WINTER E.M. (1983). *Some anthropometric characteristics of the national hammer squad*. Br J Sports Med. 17. pp. 152-153.
- (7) KRUGER A, DE RIDDER J.H., GROBBELAAR H.W., UNDERHAY C. (2006). *A kinanthropometric profile and morphological prediction functions of elite international javelin throwers*. In Kinanthropometry IX: Proceedings of the 9th International Conference of the International society for the Advancement of Kinanthropometry. Routledge. New York. p.38-48.
- (8) MATEIGKA J. (1921). *The testing of physical efficiency*. American journal of physical anthropology. 4. P. 223-230.

- (9) MAVROEIDI A., STEWARD D. (2003). *Prediction of bone, lean and fat tissue mass using dual X-ray absorptiometry as the reference method*. In Kinanthropometry VIII, Proceedings of the 8th International Conference of the International society for the Advancement of Kinanthropometry. Edited by Thomas Reilly and Mike Marfell-Jones. Routledge. London. P.26-35.
- (10) MORROW J.R., DISCH J.G., WARD J.G., DONOVAN T.J., KATCH F.I. KATCH V.L. WELTMAN A.L. TELLEZ T. (1982). *Anthropometric, strength and performance characteristics of American world class throwers*. Journal of sports medicine and physical fitness. 1. p. 73-79.
- (11) NINDL B.C., FRIEDL K.E., MARCHITELLI L.J., SHIPPEE R.L., THOMAS C.D., PATTON J.F. (1996). *Regional fat placement in physically fit males and changes with weight loss*. Medicine and science in sports and exercise. 28. P.786-793.
- (12) PLATONOV V.N. (1984). *L'entraînement sportif, théorie et méthodologie*. Editions Revue EPS. Paris.
- (13) SCHURCH P. (1984). *Perspective et limites du sport de haut niveau vu sous l'angle médical*. Revue Macolin. Suisse.
- (14) SPENST L.F., MARTIN A.D., DRINKWATER D.T. (1993). *Muscle mass of competitive male athletes*. Journal of sports sciences. 11. P.3-8.
- (15) TANNER J.M. (1964). *The physique of olympic athletes*. George Allen and Unwin. London.
- (16) WILMORE J.H. (1983). *Body composition in sport and exercise: directions for future reseach*. Medicine ans science in sports ans exercice. 15. P.21-31.

